
الساحة الدولية

الجزائر أمر تستريح اليه دبلوماسية واشنطن لظنها انه الى ان يحين الموعد الجديد لانعقاد المؤتمر يكون الزمن قد عفى على حوادث الدومينيكان ، وتكون الهدنة قد فرضت سلاما مؤقتا فى فيتنام ، وبذلك يكون اثر مخالفتها للقانون الدولى ، واثر جنايتها على السلام العالمى قد خفت وطأته .

وقد لا نعدو الحق اذا قلنا ان بعض الدول الافريقية الآسيوية ربما تكون قد ارتاحت الى تأجيل هذا المؤتمر . فبعضها من الدول الموالية لأمريكا ، وكانت تخشى اذا أثير الحديث حول موقفها فى فيتنام وغيرها ان تدافع عن سياستها فتكشف نفسها امام اخواتها الافريقيات الآسيويات ، أو ان تسكت عن الدفاع ارضاء للتيار العام فيشوب سكوتها ولاءها ، وبعض آخر من الدول الافريقية تؤيد حكومة تشومبى وستجد نفسها فى موقف صعب أمام هذا المؤتمر ، لذلك فهى مرتاحة الى تأجيله ...

ومهما يكن أمر هذه الدول التى تبدى أو تخفى ارتياحها من تأجيل هذا المؤتمر ، فالذى لا ريب فيه ان التأجيل ينطوى على بعض المساوىء :

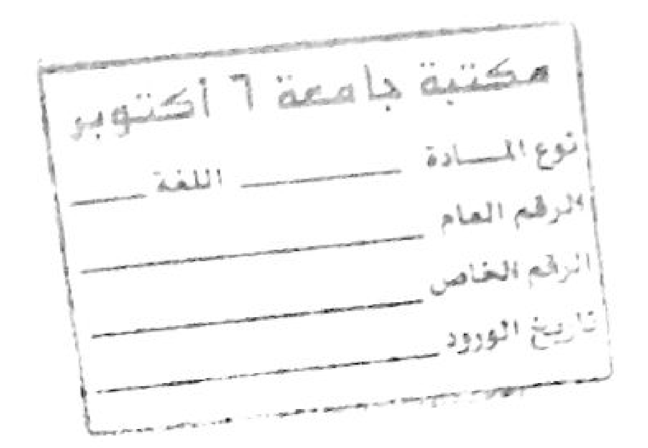
أولا — فى مقدمة الدول التى اصابها هذا التأجيل بضرر هى دولة الجزائر الفتية . فقد كان مقررا لها ان تغدو عاصمة العالم الثالث كله لفترة أسبوع من الزمن ، وان تغدو ملتقى ساسة العالم ومفكريه ، وحديث اذاعاته وصحفه . وبعد ما عرف عنها مما احدثته من هزة عالمية بمليون من الشهداء قدمتهم قربانا على مذبح حريتها ، كان منتظرا ان تحدث هزة عالمية بأن تكون منبرا يتبارى من فوقه رؤساء الدول منادين بحرية العالم الثالث وكرامته .

ثانيا — كان المفروض ان يلتقى رؤساء الدول العربية فى هذا المؤتمر ، وان تعقد اجتماعات جانبية تصفى فيها بعض الخلافات ، وتوضع فيها خطوط جديدة للتعاون العربى ، ثم ان هذا الاجتماع قائم فى عاصمة دولة عربية ، مما يرفع من شأن العرب جميعا داخل المجموعة الاسيوية الافريقية ، ويبرز مالها من دور حركى فى معركة الحرية ومعركة التنمية ، وتاجيل هذا المؤتمر نكسة لتلك الآمال .

ثالثا — كان يرجى من هذه الدورة الثانية ان تكون ذات اثر فعال فى تنشيط المجموعة الآسيوية الافريقية وتجديد مفاهيمها وسياساتها ، لانها ككل منظمة او مجموعة مثلها ، فى حاجة دائما الى تصفيه ما يعتريها من رواسب والى بعث الحيوية فيها ، والحديث فى هذا يجرنا الى الحديث عن مستقبل التضامن بين الدول الافريقية الآسيوية .

مستقبل التضامن الافريقى الآسيوى

منذ عشر سنوات مضت انعقد فى باندونج اول مؤتمر للدول الافريقية الآسيوية والبيان الرسمى الذى صدر فى اعقابه بالاجماع تضمن المبادىء التى يرجى ان تسير عليها المجموعة الآسيوية الافريقية ، ومن اهمها المبادىء العشرة .



والى جانب هذه المبادىء ، أصدر المؤتمر قرارات سياسية خطيرة ، بعضها قد تحقق ، وبعضها لم يتحقق بعد على الرغم من مرور عشر سنوات على اتخاذها . فدولة التمييز العنصرى مثلا لاتزال قائمة فى جنوبى افريقيا ، ولا تزال متمسكة بمنهجها البغيض القائم علىاستبداد الرجل الأبيض وبطشه وارهابه للجنس الملون ، ومثل هذا التمييز الكريه لا يزال قائما فى انجولا وفى موزمبيق حيث تعتبر السخرة ، ويعتبر الرقيق ركنا من أركان الاقتصاد فى هذه المناطق . . . وما زال عرب فلسطين مشردين لاجئين ينتظرون على أبواب بلادهم العودة الى وطنهم السليب . .

ولا نظن أن مهمة الدول الافريقية الآسيوية ستكون محصورة فى المطالبة بتحقيق مالم يتحقق من قرارات مؤتمر باندونج ،بل ان مهمتها فى الواقع أوسع من ذلك مدى واعمق غورا .

أولا — عليها ان تثبت للعالم ان تأجيل المؤتمر لم يزد على كونه حادثا طارئا ، لا يمس من قريب ولا من بعيد ما بين المجموعة من تضامن ، بل ان التضامن الافريقى الآسيوى قوى نشيط متجدد ، وان المؤتمر ان لم ينعقد اليوم فسينعقد غدا او بعد غد ، وان انعقاده سيكون فى مدينة الجزائر نفسها ، او أى مدينة افريقية أخرى لأن انعقاده فى افريقيا بعد أن عقدت دورته الأولى فى آسيا يرمز الى ايمان المجموعة بالمساواة بين القارتين .

ثانيا — عليها أن تستغل فرصة التأجيل للعمل لتصفية ما بين بعض الدول الافريقية الآسيوية وبعضها الاخر من منازعات ، اذ ان وقت المؤتمر حين ينعقد لا يتسع للدخول فى تفاصيل هذه المنازعات ، وحسبه وضع المبادىء العامة التى تنظم العلاقات بين دول هذه المجموعة .

ثالثا — عليها ان تتذكر ان الاستعمار والاستعمار الجديد ما زالا قائمين فى افريقيا وفى آسيا ، وان الواجب يقتضيها ان تنظم وسائل مكافحة كل منهما ، وبدون تخطيط مشترك لمكافحتهما لا يمكن الخلاص منهما .

رابعا — العمل على تجديد الأمم المتحدة ، وبعث الحياة فيها بعد الركود الذى خيم عليها اخيرا ، لأن الدول الافريقية الآسيوية تؤمن بالمنظمة العالمية التى فى ظلها تخلصت من الاستعمار ، وفى ظلها ترجو الخلاص من الاستعمار الجديد .

خامسا — العمل لتحقيق مبدأ نزع السلاح ، وتدمير السلاح النووى والذرى حتى يتسنى للعالم ان يتحرر من الخوف والفزع ، وحتى يسوده السلام الذى فى ظله يعم الرخاء ، وتتمكن الدول المتخلفة من ان تبرأ من تخلفها وتحظى بحقها فى السعادة والرخاء

سادسا — العمل للتقريب بين طبقة الدول الغنية وطبقة الدول النامية الكادحة حتى تبدأ الفوارق بينهما فى الذوبان ، وحتى لا يكون القرن العشرون ميدانا للصراع الطبقى على مستوى دولى ، وهذا الصراع لابد من ان يوجد وينمو ما دامت هناك فئة من الدول الغنية فى شمالى الكرة الارضية تستأثر بالنعيم والرخاء . وفئة اكبر

عددا من تلك وهى الدول الفقيرة فى جنوبى الكرة ، ضرب عليهـا الحرمان والشـقاء والاذلال .

هذه بعض المهام الملقاة على عاتق المجموعة الافريقية الآسيوية وليس يفوتنا ان نشير الى تيارات تجرى فى مجال هذه المجموعة وتترجم عن امرين لا مناص للتفكير فيهمـا :

أول هذين الأمرين هو تحويل المجموعة الافريقية الآسيوية الى منظمة دوليـة دائمة ، ذات هيئات عاملة ، وأمانة عامة.

واذا كان الغرض من هذه المنظمة الدولية التى تجرى التفكير فيها ، هو انشاء منظمة اقتصادية تتولى تنسيق التعاون بينهما وبين الدول الغنية ، فحبذا هى من منظمة . لان العالم فى اشد الحاجة الى مثلها . أما اذا كان يراد ان تكون منظمة دولية سياسية ذات اختصاصات شاملة ، فمؤدى هـذا أن تصبح منافسة للامم المتحدة . ومن ثم تكون معوقا لنشاطها ، وسببا فى مضاعفة الانقسامات السائدة فى العالم تلك الانقسامات التى يجب التفكير فى ازالتها،وتجنيب العالم شر ويلاتها .

وثانى الامرين هو توسيع دائرة المجموعة الافريقية الآسيوية بحيث تدخل ضمن نطاقها دول امريكا اللاتينية وأن هذه الدول ودول المجموعة الافريقيـة الآسـيوية . ظروفها مشابهة ومصالحها مترابطة ومواقفها متماثلة ازاء الحرب الباردة من جهة ، وازاء قضية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى .

واذا تحقق ذلك اصبحت مجموعة الدول النامية ممثلة لثلاث قارات بدلا من قارتين اثنتين . واذ ذاك فمن المنتظر ان تنعقد الدورة الثالثة سنة ١٩٧٥ فى احـدى عواصم دول امريكا اللاتينية بعد ان انعقد المؤتمر الاول فى احدى عواصم آسيا ، وسينعقد المؤتمر الثانى فى احدى عواصم افريقيا .

وكيفمـا يكن المؤتمـر القـادم ،وكيفما تكن القـرارات التى يتخذهـا هو او غيره من المؤتمرات المماثلة ، فلابد أن يكون من بين القرارات الهامة قرار خاص بضرورة التعاون الثقافى والعلمى عن طريق تداول الخبرات،وتبادل البعثات وتبادل الكتب والنشرات ، تجديدا للصلات الثقافية القديمة ، وتنمية لصلات جديدة فى نطاق العالم الحديث ، لان التعاون الثقافى الآسيوى الافريقى يجب ان ينمو فى نطاق اوسع للتعاون العالمى .

دراسة

مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية

د. محمد زكى شافعى

الاستاذ الدكتور محمد زكى شافعى : عميدكلية الاقتصاد والعلوم السياسيه ، واستاذ الاقتصاد بجامعه القاهره . وعضو بمجلس ادارةمعهد التخطيط القومى . وحضر مؤتمر جنيف للتجاره والتنميه عضوا فى الوفد الرسمى للجمهوريه العربيه المتحده . له مؤلفات ودراسات عدة فى العلاقات الاقتصاديه والماليه الدوليه باللغتين العربيه والانجليزيه ، من بينها «التعاون الاقتصادى الدولى العالمى والاقليمى » ، « العلاقات الاقتصاديه الدوليه للبلاد المتخلفة اقتصاديا » ، « دور الاستثمار الاجنبى فى التنمية الاقتصاديه » ، « مشكلات التجارة الدوليه للبلاد المتجه الاولية » .

انعقد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنميه بجنيف خلال المدة من ٢١ مارس الى ١٦ يونيو سنة ١٩٦٤ . بمقتضى قرار اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدةعام ١٩٦٢وتدشان انعقادالمؤتمرثمره الجهود الدائبةالتى بذلتها الدول الناميه فىرحاب الامم المتحدةوخارجها للخروج به الى حيز الوجود ، ليكون الخطوة الاولى فى السبيل الى انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد يتسم بالعدالة والديناميه ، ويستجيب لمقتضيات التنمية الاقتصادية . ويعتبر هذا المؤتمر بلا ريب من اهم المؤتمرات الدولية التى انعقدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . بل لقد وصفته البلاد النامية فى الاعلان المشترك الذى اصدرته عند اختتام اعماله بانه « فاتحة عهد جديد فى تطور التعاون الدولى فى التجارة والتنمية » ولا عجب ، فقد دعيت للاشتراك فيه ١٢٢ بلدا ، وكاد يبلغ عدد المشتركين فيه سواء بصفة اعضاء ام بصفة مراقبين ٢٠٠٠ شخص .

وليس مؤتمر جنيف هذا باول مؤتمر تعقده الامم المتحدة لمناقشة المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية . فقد سبقه الى ذلك مؤتمر الامم المتحدة للتجاره والتشغيل الذى انعقد فى هافانا من ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ الى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ . ومع هذا فلم يتهيأ لمؤتمر هافانا ما اتفق لمؤتمرجنيف من الاهمية ، سواء من حيث نوع الموضوعات التى تناولها ام من ناحية عدد الدول والمنظمات الممثلة

فيه . واهم من هذا ، لم يشهد مؤتمر هافانا ما اصبح اليوم علما على مؤتمر جنيف ، من وقوف البلاد النامية صفا واحدا فى معالجة المسائل المطروحة على وجه العموم . حيث انتظمت توقعا لانعقاده فى مجموعة واحدة عرفت بمجموعة الخمسة والسبعين بلدا النامية (وتتألف من ٧٧ بلدا الان) ومن ناحية اخرى ، فانه على حين لم يقيض لمنظمة التجارة الدولية (ويتمثل فيها الجهاز الدائم الذى اوصى مؤتمر هافانا بانشائه) ان تشق طريقها الى الوجود ، اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها التاسعة عشرة الاخيرة ما اوصى به المؤتمر من ان ينشأ له جهاز دائم . بل لقد شهد شهر ابريل الماضى الاجتماع الاول لمجلس التجارة والتنمية ، ويتمثل فيه الجهاز التنفيذى لمؤتمر التجارة والتنمية .

وقد مهد لانعقاد مؤتمر التجارة والتنمية بجنيف مؤتمر القاهرة لمسائل التنمية الذى انعقد فى يولية سنة ١٩٦٢ . ومر التحضير لانعقاد مؤتمر جنيف بمراحل متعددة سواء على المستوى العالمى او على الصعيد الاقليمى . ويكتفى بالاشارة ، من ناحية ، الى اللجنة التحضيرية التى تألفت بمقتضى ذلك القرار الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٦٢ بالدعوة الى المؤتمر ، وعهد اليها فيه بالنظر فى جدول الاعمال المناسب له . وقد عقدت هذه اللجنة دورتين عام ١٩٦٣ . ثم اجتمعت فى دورة ثالثة فى فبراير سنة ١٩٦٤ لاتخاذ الخطوات النهائية فى سبيل انعقاد المؤتمر . ومن ناحية اخرى ، سارعت اللجان الاقتصادية الاقليمية لافريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية الى عقد عدة اجتماعات سبقت انعقاد المؤتمر وتناولت فيها بالبحث جملة المسائل التى يتناولها المؤتمر ، وتطرقت من ذلك الى اتخاذ قرارات فيها . واخيرا وضعت الامانة العامة للامم المتحدة فى متناول اعضاء المؤتمر حشدا زاخرا من الوثائق والبحوث التى اعدت لتكون تحت بصرهم عند مناقشة مختلف المسائل المعروضة عليهم . على راس هذه الوثائق ، ذلك التقرير الذى اعده الامين العام للمؤتمر — الدكتور راؤول بربيتش — وتناول فيه تحليل المشاكل الاساسية المعروضة ، مع اقتراح مجموعة من الحلول المناسبة التى تصلح اساسا للمناقشة فى المؤتمر (١) .

وقد اضطلع وفد الجمهورية العربية المتحدة بدور قيادى فى اعمال المؤتمر كافة ، كما انتخب بالاجماع رئيس وفد الجمهورية الدكتور عبدالمنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء رئيسا للمؤتمر .

ولا عجب ، فقد رأينا كيف مهد لانعقاد مؤتمر جنيف مؤتمر القاهرة لمسائل التنمية . ومن ناحية اخرى كانت الجمهورية على راس الدول التى كافحت فى سبيل عقد المؤتمر ، كما انها اشتركت فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر بدوراتها الثلاث .

ونعمد فيما يلى الى التعريف بالمؤتمر من نواح ثلاث : الاحوال الدولية التى استوجبت انعقاده ، وتتحصل — من ناحية — فى شدة التباين بين الظروف الاقتصادية التى تعيش فى ظلها البلاد المتقدمة وتلك التى تتمرس بها البلاد النامية ، ومن ناحية اخرى — فى قصور البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية عن الوفاء بمقتضيات التنمية الاقتصادية السريعة . وننتقل من هذا الى استعراض المسائل الكبرى التى دارت حولها مناقشات المؤتمر . ونختتم المقال بتقييم النتائج التى تمخض عنها .

الشمال المتقدم والجنوب المتخلف

يتزايد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية احساس مختلف الشعوب والحكومات بانقسام العالم الى بلاد متقدمة اقتصاديا ، وبلاد متخلفة اقتصاديا (ويطلق عليها البلاد النامية) — اى الى بلاد غنية تضم اقل من **خمس سكان العالم وتستأثر بنحو ثلثى الدخل العالمى ، وبلاد فقيرة تضم نحو ثلثى سكان العالم ويقل نصيبها عن سبع الدخل** العالمى . وتتوسط هاتين الطائفتين مجموعة من البلاد المتوسطة الدخل تضم اقل من سبع سكان العالم وتختص بما يقل عن خمس الدخل العالمى . وتقع معظم البلاد المتخلفة فى قارات آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية — وبعبارة اخرى ، فى الجزء الجنوبى من الكرة الارضية ، على حين تقع معظم البلاد المتقدمة فى قارات أوربا واستراليا وامريكا الشمالية ، اى فى الجزء الشمالى من الكرة الارضية ومن هنا يجرى الاقتصاديون اليوم على التفرقة بين الجنوب المتخلف والشمال المتقدم ، مع تقسيم الشمال الى شرق وغرب نظرا الى تباين النظم الاقتصادية والاجتماعية واختلاف أنماط التنمية الاقتصادية .

ويتضح التفاوت الكبير بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة فى مستوى المعيشة . اذا لاحظنا ان العلاقة بين مستوى المعيشة بالبلاد المتخلفة ومستوى المعيشة بالبلاد المتقدمة لا تتعدى على

احسن الفروض ١٠٠٢ . بل ليس الفرق شاسعا بين مستوى الدخل الفردى بالبلاد الغنية ومثيله بالبلاد الفقيرة فحسب ، اذ يطرد اتساع هذا الفرق باستمرار تبعا لزيادة الدخل القومى بسرعة اكبر من زيادة السكان فى البلاد الغنية . وذلك بالقياس الى البلاد الفقيرة . وهكذا فانه على الرغم من ان الزيادة فى الناتج القومى كانت تزيد قليلا بالبلاد المتخلفة خلال العقد الماضى ، عن مثيلتها بالبلاد المتقدمة (٤ر٤٪ سنويا مقابل ٤٪ سنويا) فقد ترتب على زيادة السكان بالبلاد النامية بسرعة اكبر منها بالبلاد المتقدمة ، ان الزيادة فى الدخل الفردى لم تتجاوز ٣ر٢٪ بالبلاد المتخلفة مقابل ٧ر٢٪ بالبلاد المتقدمة .

وعلى اى حال ، فما يجوز ان تصرفنا مقارنة معدلات النمو عن امعان النظر فى الارقام المطلقة التى تشتق منها هذه المعدلات . ذلك انه حتى حيث تطرد زيادة الدخل الفردى بالبلاد المتخلفة بالمعدل نفسه السائد بالبلاد المتقدمة ، فان الزيادة التى تحققها احدى الطائفتين لا تقارن — من الناحية المطلقة — بالزيادة التى تحققها الطائفة الاخرى . ويوضح هذا ان معدل الزيادة فى الدخل الفردى بالهند خلال السنوات العشر التى تضمنتها الخطتان الاولى والثانية (١٩٥١ — ١٩٦١) قد بلغ ٢/١١٪ سنويا فى المتوسط . على انه لما كان الدخل الفردى لم يتجاوز ٦٠ دولارا سنويا عام ١٩٥١ ، فان زيادته بنسبة ١٥٪ خلال تلك السنوات العشر انما تعنى زيادة الدخل الفردى بنحو ١٠ دولارات فى آخر الفترة . يقابل هذا ان زيادة الدخل الفردى بالمعدل نفسه وللفترة نفسها ببلد يبلغ الدخل الفردى فيه فى مبدأ الفترة ١٠٠٠ دولار سنويا مثلا مؤداه زيادة الدخل الفردى بمقدار ١٥٠ دولارا فى نهايتها . (١)

ومن هنا يقدر انه بفرض زيادة الدخل القومى بمعدل ٥٪ سنويا بالبلاد النامية على نحو ما تستهدفه الامم المتحدة خلال عقد التنمية على ما سيأتى بيانه ، فان الامر لن يتعدى زيادة الدخل الفردى بهذه البلاد بمعدل ٦ر٢٪ سنويا *

ويؤدى هذا الى اتمام تضاعف الزيادة فى السكان ، فان البلاد النامية لن يتسنى لها مستوى من الدخل الفردى بأوروبا الغربية قبل ثمانين سنة ، والمستوى الراهن بالولايات المتحدة قبل ... سنة اخرى . اما بالنسبة الى الصين التى تقدم ، وهى تضم زهاء نصف عدد السكان بالبلاد النامية فان الفترة اللازمة لها لبلوغ المستوى الراهن بأوروبا الغربية تقدر بحوالى ... من السنين ** .

وقد اتسم ما بعد الحرب العالمية الثانية باحتلال مشكلة التنمية الاقتصادية محلا ممتازا من الاهتمام سواء على الصعيد الوطنى او على الصعيد العالمى او من الفكر الاقتصادى . اما على الصعيد الوطنى . فلا شك ان بلوغ عشرات الدول المتخلفة الاستقلال فى العشرين السنة الماضية قد ترتب عليه احتلال مشكلة التنمية الاقتصادية مكان الصدارة من الفكر والعمل السياسى بالبلاد النامية . فقد تميزت حركات التحرير الوطنية ليس فقط بالسعى للاستقلال السياسى . ولكن ايضا بالاستقلال الاقتصادى والتقدم الاجتماعى . ومن هنا فانه ما ان تحقق لهذه البلاد الاستقلال السياسى حتى استأثرت بالمحل الاول من الاهتمام مشكلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة .

وعزز بلوغ الاستقلال السياسى فى هذا المجال عدد آخر من الاعتبارات . من ذلك ارتفاع معدل زيادة السكان تبعا لانخفاض معدلات الوفيات وخاصة وفيات الاطفال على اثر الكشوف الحديثة المتعددة فى الطب بعامة والطب الوقائى بخاصة . يضاف الى هذا ما اتضح للجماهير بمختلف البلدان من ان الفقر ليس قدرا لا يمكن تفاديه وانما هو عارض يمكن تفاديه *** . واخيرا ذلك النجاح المرموق الذى تحقق للبلاد الاشتراكية فى مضمار التنمية الاقتصادية . بما يشهد عليه من امكان الاستمرار فى تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادى عبر فترة ممتدة من الزمن ، والارتفاع بالتالى الى مستويات عالية من التقدم الاقتصادى فى غضون آماد زمنية معقولة .

* يقدر ان يبلغ معدل الزيادة السنوى فى السكان بالبلاد النامية ٤ر٢٪ فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ .

** عن تقرير الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية (٢) .

*** يقول ارنولد توينبى : « فى خلال الخمسة الاف سنة الماضية ، وهى مدة طويلة بالنسبة الى عمر الفرد الواحد ، وطنت الاغلبية العظمى من الناس نفسها على تحمل الظلم الاجتماعى لانه لم يخطر على بال هؤلاء الناس ان بالامكان علاج هذا الظلم باية وسيلة . غير ان الاغلبية من الناس قد ادركوا الحقيقة فى وقتنا الحاضر . وهى ان التكنولوجيا الحديثة تستطيع ان تحقق الوفرة فى الانتاج ، وان كانوا لم يدركوا بعد ان التكنولوجيا التى تستطيع ان تحقق ذلك لا يمكن ان تحققه بسرعة وان الامر يحتاج الى وقت . » عن المحاضرة الثالثة من سلسلة المحاضرات التى القاها ارنولد توينبى بالقاهرة فى ديسمبر عام ١٩٦١ » .

أما على الصعيد الدولي، فقد تزايد الاقتناع بأنه لاسبيل الى سلام دائم او تقدم اقتصادي للعالم الذى نعيش فيه مالم تتوافر للبلاد الفقيرة أسباب النماء. ووضح من ناحية أخرى، أن تمكين البلاد النامية من التخلص من ربقة الفقر انما يقتضي — من جهة — توفير الاطار العالمي الملائم ومن جهة أخرى، تزويدها من جانب البلاد المتقدمة بالمعونة سواء فى صورة رؤوس أموال أو معارف فنية وخبرات. وهكذا أصبح جليا اليوم ان التنمية الاقتصادية للبلاد النامية انما هى مسئولية مشتركة تضطلع بها البلاد النامية والبلاد المتقدمة على السواء.

لا أدل على هذا من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة فى ديسمبر سنة ١٩٦١ انها تعتبر العقد الراهن «عقد الامم المتحدة للتنمية»، على أن تتضافر خلاله الدول الاعضاء وشعوبها على زيادة مجهوداتها فى تعزيز التدابير اللازمة، سواء من جانب البلاد المتقدمة أو البلاد المتخلفة لزيادة سرعة التقدم نحو النمو الذاتى لاقتصاديات الامم النامية، فضلا عن تعجيل رقيها الاجتماعي. ويتحصل الهدف من وراء ذلك فى تحقيق كل بلد من البلاد النامية زيادة كبيرة فى معدل النمو، على أن تقرر كل بلد الهدف الذى ترمى الى بلوغه، آخذة فى الاعتبار تحقيق حد أدنى من معدل النمو السنوى فى الدخل القومى الكلى لا يقل عن ٥ ٪ فى نهاية العقد (٤).

بل لا أدل على هذا من انعقاد مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية فى العام الماضى، حيث يسجل انعقاده ارتفاع مشكلة التنمية الاقتصادية الى مصاف المشاكل التى تحتل المحل الاول من السياسة العالمية فى عالمنا المعاصر، واعتراف الامم المتقدمة بأن التنمية الاقتصادية للبلاد النامية مسئولية تقع على عاتق البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة على السواء، وان تحقيق البلاد النامية لمعدل ملائم من النمو الاقتصادى لايتسنى بلوغه بجهود تتخذها من جانبها وحدها، وانما يقتضى الامر تعزيز هذه الجهود بمعونة فعالة ومعاملة خاصة توليها البلاد المتقدمة للبلاد النامية فى هذا السبيل.

البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية

يتمثل فى البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية احدى العقبات الاساسية التى تعترض سبيل البلاد النامية للتنمية الاقتصادية. ومن هنا كان للعلاقات الاقتصادية الدولية تأثيرها الجوهرى فى حاضر البلاد المتخلفة وفى تشكيل اتجاهات التنمية الاقتصادية فيها. ويمكن تلخيص الظروف غير الملائمة التى يفرضها البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية على البلاد النامية اذا نحن امعنا النظر فى خصائص بنيانها الاقتصادى وتحليل طبيعة العلاقات الاقتصادية التى تربطها بالخارج. فيلاحظ بداءة ان قدرا يعتد به من الدخل القومى بالبلاد المتخلفة عموما، انما يتكون من انتاج المنتجات الاولية للتصدير، ويتجاوز ذلك القدر فى المعتاد ٢٠٪، وان ارتفع عن ذلك كثيرا فى بعض هذه البلدان. ومن هنا تتوقف مستويات الدخل والتشغيل والمعيشة بالبلاد المتخلفة الى حد بعيد على الاحوال السائدة بأسواق التصدير فى الخارج، وتتوقف هذه الاحوال بصفة أساسية على مستوى الاحوال الاقتصادية بالبلاد الصناعية.

حقا أن من البلاد المتقدمة ما تعلو فيه ايضا نسبة الصادرات الى الدخل القومى. ولكن القياس مع الفارق الكبير بين الحالتين. اذ تتميز التجارة الخارجية للبلاد المتخلفة باعتماد الصادرات بصفة جوهرية على سلعة أولية واحدة (أو على عدد محدود من المنتجات الاولية) التى تنتج أساسا للتصدير. بل يشير «بيتس» الى ان نصف القرن الماضى قد شهد زيادة عدد البلاد النامية التى تعتمد على سلعة واحدة فى الحصول على اكثر من ٥٠٪ من حصيلة الصادرات. ويقدر أن عدد البلاد التى تنتمى الى هذه الطائفة لا يقل فى الوقت الحاضر عن ٣٠ بلدا تستأثر فيما بينها بنحو ٤٠ ٪ من صادرات القارات الثلاث الفقيرة (٥).

يضاف الى هذا أن هناك عددا من البلاد التى تعتمد اعتمادا أساسيا فى صادراتها على ما لا يتجاوز سلعتين فقط. ومؤدى هذا اعتماد البلاد النامية عموما على الخارج، ولا يقتصر هذا الاعتماد على تصريف فائض انتاجها من السلعة أو العدد المحدود من السلع التى تتخصص فى تصديرها، ولكن تعتمد عليها أيضا فى الحصول على العدد من السلع الاساسية (وخاصة المصنوعة) التى لا تقوم بانتاجها محليا. ومن هنا يطلق الاقتصاديون على الاحوال الدولية التى تعيش فى ظلها البلاد النامية اصطلاح «التبعية الاقتصادية للخارج»*.

* يستطيع القارىء الراغب فى مزيد من التفصيل الرجوع الى المقالات الآتية للمؤلف:
— « العلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد المتخلفة اقتصاديا » ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل سنة ١٩٦٢ .
— « دور الاستثمار الاجنبى فى التنمية الاقتصادية » ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل سنة ١٩٦٢ .
— « مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمنتجات الاولية » ، معهد الدراسات المصرفية ، فبراير سنة ١٩٦٤ .

على أنه من ناحية أخرى ، لا يقتصر نطاق تبعية البلاد النامية للخارج على ميدان التجارة الخارجية ، اذ تمتد التبعية للخارج ايضا صورة الاعتماد على انسياب رؤوس الاموال الاجنبية من البلاد المتقدمة لتمويل جانب يعتد به من الاستثمار القومى . وبعبارة أخرى — الاعتماد على مدخرات البلاد المتقدمة فى تعزيز المدخرات المحلية . بل ان من خصائص البلاد النامية ان عرض المدخرات المتاحة للاستثمار لا يتولد بأكمله فى الاقتصاد القومى . فيقدر «ميرتينيه» مثلا ان جملة الاموال العامة والخاصة التى انسابت الى البلاد النامية خلال عام ١٩٥٦ قد بلغت ثلث تكوين رؤوس الاموال بهذه البلدان فى ذلك العام . (٦)

بل يتبين من البيانات الاحصائية فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٥٩ ان هناك اتجاها واضحا لتزايد اعتماد البلاد المتخلفة على المدخرات الاجنبية .

فاذا انتقلنا الى استعراض الآثار التى تتولد عن هذه التبعية الاقتصادية للخارج . لاحظنا على الفور مايترتب على اعتماد البلاد النامية اعتمادا أساسيا على تصدير المنتجات الاولية ، من تعريضها لخطرين شديدين يتعلق أولهما بالمدى القصيرة وينصرف الاخر الى المدى الطويل*. أما الخطر الاول فيتحصل فيما تتسم به الاسواق العالمية للمنتجات الاولية من تقلبات دورية شديدة تتخذ فى المعتاد نفس الاتجاه سواء أكان ذلك فى أسعار المنتجات الاولية أم فى حجم الصادرات . ويرجع السبب الاساسى فى طروء هذه التقلبات الىماتتسم بهاقتصاديات الدول المتقدمة الراسمالية من تواتر التقلبات الاقتصادية على النشاط الاقتصادى بها .

ويؤدى تواتر هذه التقلبات دورا مزدوجا فى عرقلة الجهود التى تبذلها البلاد النامية فى تحقيق قدر محمود من الاستقرار الاقتصادى الداخلى او فى تأمين انتظام دوران دولاب التنمية الاقتصادية . يوضح هذا ما يترتب على ارتفاع نسبة الصادرات الى الدخل القومى من صعوبة تحقيق التوازن الاقتصادى الداخلى عن طريق انتهاج سياسة تعويضية فعالة . ومن ناحية اخرى يؤدى ارتفاع نسبة الانفاق على الواردات من السلع الراسمالية والادوات والمهمات فى جملة الانفاق القومى على الاستثمارات اللازمة ، الى عرقلة تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية عند انكماش حصيلة الصادرات . ومما يؤسف له أن التعاون الاقتصادى العالمى لم يحقق الى اليوم نجاحا يذكر فى تلطيف حدة التقلبات التى تتعاقب عبر على الاسواق العالمية للمنتجات الاولية ، سواء خلال العام الواحد او من عام الى عام او عبر مختلف ادوار الدورات الاقتصادية . ومن ناحية اخرى ، مازالت الجهود الدولية قاصرة على توحيد الكلمة حول التدابير العالمية التى ينبغى اتخاذها لتعويض البلاد النامية عما تتكبده من جراء هذه التقلبات من فادح الخسائر .

وأما الخطر الثانى ، ويمارس مفعوله فى المدى الطويل ، فيتمثل فى تراخى الزيادة فى الطلب على الواردات من المنتجات الاولية من جانب البلاد الصناعية ، بما يترتب على ذلك من عرقلة سبيل الارتفاع بمستوى النمو الاقتصادى الىحد عال . يوضح هذا انخفاض نصيب البلاد النامية من التجارة الدولية من الثلث تقريبا فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٥٢ الى اقل من الربع فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٢ (٧) . يضاعف من هذا الخطر اتجاه معدل التبادل الدولى (نسبة اسعار الصادرات الى أسعار الواردات) الى التحرك ضد صالح البلاد المنتجة للمنتجات الاولية . وهكذا تسفر البيانات الاحصائية عن انخفاض نسبة أسعار المنتجات الاولية الى اسعار المنتجات المصنوعة بنحو الثلث فيمابين ١٨٧٦ — ١٨٨٠ و ١٩٤٦ — ١٩٤٧ (٨). ومؤدى هذا أنه يتعين على البلاد المنتجة للمنتجات الاولية أن تتخلى عن كمية من المنتجات الاولية تزيد بمقدار ٥٠٪ عما كانت تتخلى عنه قبل سبعين عاما للحصول على نفس القدر من المنتجات المصنوعة. وشهدت الفترتين ١٩٥٠ — ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ — ١٩٦٢ انخفاضا جديدا فى نسبة مبادلة المنتجات الاولية بالمنتجات المصنوعة يقدر بنحو ١٠٪ (٩) .

ومن ناحية أخرى ، لا يخفى ان الاعتماد على المدخرات الاجنبية بدرجة يعتد بها فى تمويل الاستثمار القومى ، قد يتمخض اضمحلال انسيابها عن انخفاض ذى بال فى مستوى الاستثمار أو عن تخفيض فى مستوى الاستهلاك القومى يؤود احتماله اذا ما أريد الاحتفاظ بالاستثمار القومى عند المستوى الذى كان عليه من قبل . بل لما كانت البلاد النامية تعتمد على الخارج فى الحصول على الالات وغيرها من سلع الاستثمار والمواد الاولية ، بل الاغذية ايضا فى بعض الحالات ، فلا مناص من أن تتعرض باطراد لعجز فى ميزان المدفوعات فى غمار عملية

* وذلك بصرف النظر عن المخاطر الطبيعية التى تتعرض لها الانتاج الزراعى ، ومخاطر الحرب بما يلابسها من انقطاع طرق المواصلات ، ومخاطر الحصار الاقتصادى .

التنمية الاقتصادية ، حتى لو تسنى لها الارتفاع بمستوى الادخار الوطنى الى المعدل المرغوب لتراكم رؤوس الاموال . ومن هنا كان لاطراد انسياب المدخرات الاجنبية دوره فى تمكين البلاد النامية من تحقيق الخطط أو البرامج المقررة للتنمية الاقتصادية نظرا الى مايسهم به فى تزويدها بالصرف الاجنبى اللازم لجابهة ما يلابس التنمية الاقتصادية من عجز فى ميزان المدفوعات . ويكشف عن اهمية انسياب المدخرات الاجنبية فى تعزيز ايرادات البلاد النامية من الصرف الاجنبى ، بلوغ انسياب الاموال الاجنبية الطويلة الاجل نحو ١٧٪ من الايرادات المتحصلة عن الصادرات خلال الفترة ١٩٥٦ — ١٩٥٩ . (١٠)

وربما ليس ابلغ فى الدلالة على الآثار الهدامة التى تمارسها الاوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة فى مستقبل التنمية الاقتصادية مما جاء بتقرير الامين العام لمؤتمر التجارة والتنمية من انه لن يتاتى للبلاد النامية فى ظلها تحقيق ذلك المعدل المتواضع للنمو الاقتصادى الذى يستهدف تحقيقه فى «عقد التنمية» . يوضح هذا ان مايتطلبه تحقيق الهدف المقرر لعقد التنمية من الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادى بالبلاد النامية الى ٥٪ عام ١٩٧٠ . انما يقتضى زيادة وارداتها بمعدل ٦٪ سنويا خلال الستينات . ومع ذلك فقد شهد العقد السادس من هذا القرن زيادة صادرات البلاد النامية بمعدل يقل عن ٤٪ ، الامر الذى يتمخض عن فجوة متزايدة بين حصيلة الصادرات واحتياجات هذه البلاد من الواردات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ، ويقدر ان تبلغ هذه الفجوة اذا تركت الامور تجرى فى اعنتها بنحو ٢٠ بليون دولار عام ١٩٧٠ . (١١)

هذه الفجوة لا مناص بطبيعة الحال من العمل على رأبها اذا اريد تحقيق معدل النمو المستهدف لعقد التنمية سواء اكان ذلك عن طريق اتباع سياسات ملائمة من جانب البلاد المتقدمة يتسنى بمقتضاها زيادة حصيلة البلاد النامية من الصادرات أم عن طريق زيادة المعونة المالية التى تزود بها البلاد المتقدمة البلاد النامية ، ام عن طريق كلا الامرين . ومن هنا يتحقق الهدف الاساسى لمؤتمر جنيف فى ايجاد حل لشكلة العجز المتزايد المستمر فى موازين مدفوعات البلاد النامية ، نظرا لما يترتب عليها من احباط جهود هذه البلاد فى الارتفاع بمعدل نموها الاقتصادى . ذلك انه طالما يتوقف تحقيق برامج التنمية على توافر ارصدة الصرف الاجنبى ، فانه مهما بلغت التضحيات التى تتكبدها البلاد النامية فى سبيل الارتفاع بمعدل نموها الاقتصادى ، فان هذه التضحيات لن تسفر عن شىء ما لم يتهيأ الاطار العالمى الذى يتسنى لها فى ظله توفير ايرادات الصرف الاجنبى اللازمة لتحقيق معدل النمو المطلوب .

لا عجب ، والامر كذلك ، ان اشير ايضا فى ذلك التقرير الذى تقدم به الامين العام للمؤتمر ، الى انه انما تمثل فى هذا الاتجاه لاطراد تزايد العجز فى موازين مدفوعات البلاد النامية «نقطة البداية فى المؤتمر» (١٢) . ومع ذلك فلم ينحصر هدف المؤتمر فى مجرد تحرير عملية التنمية الاقتصادية من القيود التى يفرضها عليها تدهور التجارة

الدولية للبلاد المتخلفة ، وانما اريد من المؤتمر ايضا توفير الظروف التى تستعيد بمقتضاها التجارة الدولية دورها التاريخى كاداة للنمو .. هذا الدور الذى افاضت فى وصفه كتابات الاقتصاديين حتى وقت غير بعيد . وقد بلغ من اهميته فى تفسير اسباب النماء لكثير من البلدان التى تنتمى اليوم الى البلاد المتقدمة ، ان ذهب «الفرد مارشال» فى بعض كتاباته الى حد القول بأن دراسة اسباب تقدم الامم انما تنتمى الى الدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية .

المسائل الكبرى التى تناولها المؤتمر

احطنا فيما تقدم بالخطوط العريضة للمشاكل العالمية التى اريد بالمؤتمر أن يكون الخطوة الاولى فى سبيل ايجاد الحلول الملائمة لها . ولا شك ان فى عمق هذه المشاكل وتشعبها مايفسر تنوع المسائل الاساسية التى تضمنها جدول اعمال المؤتمر ، وتعدد اللجان التى تفرعت عنه للعكوف على دراسة اعماله ، هذا بالاضافة الى طول المدة التى استغرقها انعقاده . ويمكن اجمال الحشد الزاخر من الموضوعات التى تضمنها جدول اعمال المؤتمر فى ثمانى مجموعات اساسية :

اولا — التوسع فى التجارة الخارجية واثر ذلك فى التنمية الاقتصادية .

ثانيا — المشاكل الدولية للمنتجات الاولية .

ثالثا — التجارة فى المنتجات المصنوعة والمنتجات نصف المصنوعة .

رابعا — تحسين ظروف التجارة غير المنظورة للبلاد النامية بما فى ذلك الملاحة والتأمين والسياحة ، واعباء خدمة الاستثمارات الاجنبية).

خامسا — تمويل التوسع فى التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية .

سادسا — التنظيمات الاقتصادية الاقليمية .

سابعا — القواعد التى يتعين مراعاتها فى ميدان العلاقات التجارية الدولية والسياسات التجارية المؤدية الى التنمية .

ثامنا — التنظيمات الدولية والاساليب والاجهزة اللازمة لتنفيذ التدابير المتعلقة بالتوسع فى التجارة الدولية .

أما اللجان الرئيسية التى تفرعت من المؤتمر فقد تحصلت فى خمس* ، اختصت اللجنة الاولى منها بمشاكل المنتجات الاولية ، وعكفت الثانية على مشاكل التجارة فى المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة ، وتناولت الثالثة تحسين ظروف التجارة غير المنظورة للبلاد النامية وتمويل التوسع فى التجارة الدولية ، ونيط بالرابعة دراسة مسألة التنظيمات الدولية والاساليب والاجهزة اللازمة لتنفيذ التدابير المتعلقة بالتجارة الدولية ، وعهد الى الخامسة فى دراسة التوسع فى التجارة الدولية وأثر ذلك فى التنمية الاقتصادية ومناقشة القواعد التى تتعين مراعاتها فى ميدان العلاقات التجارية الدولية والسياسات التجارية المؤدية الى التنمية — هذا بالاضافة الى التنظيمات الاقتصادية الاقليمية ، وهى مسألة لم يتسع وقت اللجنة فى النهاية لبحثها .

وقد تضمنت هذه المسائل الكبرى التى عهد الى اللجان المختلفة فى دراستها العديد من المواضيع الفرعية والمسائل الجزئية ولم يكن هناك مفر بطبيعة الحال من أن يتفاوت ماأولى لمختلف الموضوعات المعروضة من اهتمام تبعا لتفاوتها فى الاهمية سواء أكان ذلك بالنظر الى المشاكل الاساسية التى تجابهها البلاد النامية فى سعيها للتنمية السريعة ، أم بالقياس الى مدى الشعور بأهميتها فى محيط الدول الاعضاء عموما . على أن من الممكن القول انه قد استأثرت باهتمام المؤتمرين مسائل خمس :

أولا — مشكلة المنتجات الاولية . التقلبات الواسعة فى أسعارها فى المدى القصير ، والاتجاه الطويل المدى لتقلص الطلب عليها مع تدهور أسعارها بالقياس الى اسعار المنتجات المصنوعة فضلا عن حماية البلاد النامية من السياسات غير الملائمة للتنظيمات الاقتصادية الاقليمية للبلاد المتقدمة .

ثانيا — مشكلة تشجيع صادرات البلاد النامية من المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة وذلك عن طريق تعزيز قوى التصنيع ذاتها وفتح أسواق البلاد المتقدمة لصادرات البلاد النامية من المنتجات المصنوعة ، وذلك على وجه الخصوص عن طريق منح تفضيلات جمركية للبلاد النامية لا تمتد الى البلاد المتقدمة .

ثالثا — مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية ، وتناول موضوع زيادة انسياب الاموال القروض والمنح جميعا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية فضلا عن تخفيف عبء الوفاء بالديون على البلاد المتخلفة .

رابعا — مشكلة ايجاد قواعد جديدة تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية ، تتمتع بمقتضاها البلاد النامية برعاية خاصة وحماية ملائمة ويتسنى فى ظلها أن ينتقل العالم الى تقسيم دولى جديد للعمل يتسع معه للبلاد النامية تنويع جهازها الانتاجى عن طريق التنمية الصناعية وتصدير المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة الى الخارج.

خامسا — مشكلة ايجاد جهاز دائم يعمل على استعراض مشاكل التجارة والتنمية للبلاد النامية مع العمل لايجاد حلول مناسبة لها ومتابعة تنفيذ القرارات التى تتخذ فى هذا الصدد .

وقد وضح تماما فى غمار المناقشات التى دارت حول هذا كله انقسام العالم قسمين : شمال متقدم وجنوب متخلف ، أو بعبارة أخرى انقسام سكان هذا الكوكب الى اغنياء وفقراء وهكذا اتسم المؤتمر بالتضامن ووحدة الهدف بصفة عامة بين البلاد النامية التى انتظمت على ماتقدم بيانه فى مجموعة الخمسة والسبعين بلدا النامية (وقد أصبحت الآن ٧٧ بلدا) وتمثل هذا التضامن فى وقوف معظمها صفا واحدا من المسائل المعروضة على المؤتمر . وتسنى لها ذلك بفضل الجهود الدائبة التى بذلت من جانبها سواء اكان ذلك فى تصفية وجوه الخلاف القائمة بينها بخصوص بعض النقاط المتعلقة بهذه المسائل ، أم فى ارجاء اثارة ماتعذر عليها الوصول الى اتفاق بشأنه من جزئيات . ومن هنا اعتبرت الجهود التى بذلت فى تأمين وحدة الخمسة والسبعين بلدا النامية «السمة البارزة للمؤتمر وحدثا له أهميته التاريخية **» .

* هذه اللجان الرئيسية ما لبث أن تفرع عنها بدورها عدد من اللجان الفرعية .

** عن الميثاق النهائى الذى اصدرته مجموعة السبعة والسبعين بلدا النامية عند ختام المؤتمر .

اما عن البلاد المتقدمة ، فلا شك فى أن موقف البلاد الاشتراكية كان متسما بتأييد مطالب البلاد المتخلفة وتعزيز موقفها . يكشف عن ذلك تجنب البلاد الاشتراكية التصويت ضد التوصيات التى تقدمت بها مجموعة الخمسة والسبعين بلدا النامية فى معظم الحالات . فضلا عن حسن استعدادها دائما لاعادة النظر فى اتجاهاتها المختلفة فى ضوء المشاورات التى اجريت فيما بين ممثليها وممثلى البلاد النامية .

اما البلاد الراسمالية الصناعية فقد اتسم موقفها بالسلبية مع الدفاع بصفة عامة عن الاوضاع الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية . هذا بالاضافة الى انها كانت تنبه باستمرار الى ان حل مشكلة التنمية الاقتصادية رهن باقدام البلاد النامية ذاتها على اتخاذ السياسات الوطنية الملائمة . وقد اتخذ هذا الموقف السلبى الذى وقفته البلدان الراسمالية الصناعية صورة الرفض او الامتناع عن التصويت او الموافقة مع التحفظ ، وذلك بصدد معظم القرارات التى اتخذها المؤتمر هذا فضلا عن المفاوضات التى اقتضى الامر اجراءها مع ممثلى البلاد الراسمالية الصناعية وكاد ينفذ خلالها صبر البلاد النامية فى كل مرة أريد تعديل موقف اتخذته من التوصيات التى تبنتها مجموعة البلاد النامية بالمؤتمر .

ويشار فى تفسير هذا المسلك الى عدة اعتبارات لا تنهض من الناحية الواقعية تبريرا لالتزامه حتى لو نظر الى الموضوع من حيث المصلحة الواعية لتلك البلاد ذاتها . ذلك ان مايجب أن يستقر فى الاذهان هو انه لا امل لهذا العالم ان تتوفر له مقومات سلام دائم او ان تتهيأ له اسباب الاستقرار الاقتصادى مع استمرار انقسامه الى جزاين ، يتميز أحدهما بالتقدم وتظلله الوفرة على حين يرين على الاخر التخلف ويستمرس بالفقر . ومن ناحية اخرى ، فانه ايا كان الموقف الذى اتخذته البلدان الراسمالية الصناعية سرا او علانية ، من ملاءمة عقد المؤتمر فى المراحل السابقة لانعقاده ، فما دام قد انعقد على اساس ان ينشا له جهاز دائم تقتضى النظرة الواقعية للامور ان توطن هذه البلدان نفسها على وجوده وعلى التعاون مع البلاد النامية فى رحابه .

وليس أوضح فى تهالك الاعتبارات التى يفسر بها ذلك الموقف السلبى الذى انتهجته البلاد الراسمالية الصناعية ، من أن من بين هذه الاعتبارات التوجس من أن يتمخض نجاح المؤتمر عن زعزعة أسس الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) — وهى عبارة عن تنظيم تتمسك هذه البلاد باهداب الابقاء عليه * .

من ذلك ايضا التحرز من ان يجر عليها المؤتمر التزامات يكون من شأنها اضعاف موقفها فى الدورة التى ازمعت (الجات) عقدها عقب ارفضاض المؤتمر — وتعرف باسم « دورة كيندى » — وذلك بقصد تبادل التخفيضات الجمركية بين اعضائها بل لقد اشير الى أنه لما كانت البلاد الراسمالية الصناعية تستوعب زهاء ٩٠٪ من صادرات البلاد النامية ، فانه يقع على عاتقها العبء الاكبر من الميزات التى يقترح منحها لهذه البلاد . يضاف الى هذا ماخشيته الدول المنضمة الى السوق الاوروبية المشتركة على وجه الخصوص من أن يؤدى اتخاذ توصيات بخصوص التنظيمات الاقليمية القائمة بين البلاد المتقدمة ، الى احراج مركزها ازاء السياسات التى تنتهجها السوق المشتركة الاوروبية ، حيث لا تتفق هذه السياسات مع مايستهدف المؤتمر من قيام التجارة الدولية بدورها التاريخى فى تنشيط خطى التنمية الاقتصادية .

واخيرا ، وقوع انعقاد المؤتمر فى نفس العام الذى تجرى فيه انتخابات الرئاسة الامريكية وخشية الحكومة الامريكية من أن يؤدى قبول التزامات دولية جديدة الى احراج مركز الحزب الديموقراطى فى الانتخابات . (١٣)

النتائج التى تمخض عنها المؤتمر

لا شك فى ان مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية يمثل نقطة تحول بارزة فى تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية . وليس معنى هذا أنه قد تسنى بفضله ايجاد حلول نهائية للمشاكل التى تجابهها البلاد النامية ، سواء اكان ذلك فى ميدان التجارة الدولية ام فى ميدان التنمية الاقتصادية . ذلك ان البلاد النامية لا ترى انه قد تأتى للمؤتمر ان يحقق تقدما كافيا فى مختلف الميادين الكبرى للتنمية الاقتصادية او أنه قد ارتفع ، بما تسنى له أن يحرزه من تقدم ، الى مستوى احتياجاتها الاساسية ** .

على ان احدا لم يتوقع أن يتمخض المؤتمر عن الحل النهائى للمشاكل التى تجابه البلاد النامية فى سعيها للنمو الاقتصادى السريع أو عن

* انظر كتاب المؤلف « التعاون النقدى الدولى الاقليمى والعالمى » معهد الدراسات العربية العاليه سنة ١٩٦٢ ص ٣٤ — ٣٦

** عن الاعلان المشترك الذى اصدرته السبعة والسبعين بلدا النامية عند ختام المؤتمر .



تقرير حلول حاسمة للمشاكل التى تعتور دوران دولاب العلاقات الاقتصادية الدولية . ذلك أنه انما أريد للمؤتمر أن يكون الخطوة الاولى فى السبيل الى استحداث نظام عادل للعلاقات الاقتصادية الدولية يتسنى أن ينشأ فى ظله تقسيم دولى جديد للعمل يكون قائما على أساس تعزيز خطى التصنيع بالبلاد النامية . ومن هنا يقاس نجاح مؤتمر جنيف بما تحقق له من بلورة للمشاكل التى تعترض السبيل الى انشاء ذلك النظام ، ومن تهيئة الفرصة للمواجهة الصريحة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية بخصوصها ، فضلا عن رسم الخطوط العامة التى ينبغى ان ينتهجها العالم فى حلها ، وانشاء الاجهزة التى تتولى متابعة دراسة هذه المسائل وايجاد حلول لها . وفى ضوء ماتقدم ربما لايمارى أحد فى أن المؤتمر قد نجح .

يوضح هذا أن المؤتمر قد اسفر من حيث المبدأ عن التسليم بأن التنمية الاقتصادية للبلاد النامية شرط اساسى للتقدم العالمى ، بما يتعين معه أن تتصدر مختلف المشاكل التى يتوفر التعاون الدولى على حلها . واهم من هذا ان المؤتمر ادخل الامم المتحدة فى ميدان التجارة والتنمية على اساس دائم . ذلك أنه منذ تعذر ظهور منظمة التجارة الدولية التى أوصى بانشائها مؤتمر هافانا عام ١٩٤٨ ، اسلمت الامم المتحدة امر التجارة الدولية الى منظمة «الجات» — وهى جهاز لاينتمى الى مجموعة منظمات الامم المتحدة ، ومازال للبلاد الرأسمالية الصناعية القول الفصل فيه .

ولا اقل من هذا اهمية ، تنظيم جهود البلاد النامية والعمل لتحقيق التضامن ووحدة الهدف بينها فى اطار مجموعة السبعة والسبعين بلدا النامية ، بما يمتنع معه تشتت قوتها (مع اتفاق مصالحها من حيث المبدأ) فيما قد يقوم من اختلاف فى الرأى فى محيطها بخصوص التفاصيل . واما النتائج المادية التى حققها المؤتمر فتتحصل بداءة فى العديد من التوصيات التى تستهدف تمكين البلاد النامية من زيادة صادراتها وتنويعها وفتح أبواب الاسواق الصناعية امامها ، فضلا من تعزيز انسياب الموارد المالية والمعونة الفنية من البلاد المتقدمة اليها . ومن ناحية اخرى ،بذلت جهود مضنية طوال انعقاد المؤتمر لوضع ميثاق بالقواعد التى تتعين مراعاتها فى ميدان العلاقات التجارية الدولية والسياسات التجارية المؤدية الى النمو . وليس قصارى هذه القواعد ان تزود البلاد النامية برعاية خاصة وحماية ملائمة ، فانها تهدف فى جملتها ايضا الى تغيير البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية بما يتسنى معه أن ينشأ تقسيم دولى جديد للعمل الذى تتوافر فى ظله للبلاد النامية أسباب النمو السريع ، ولا يكون من شأنه أن يفرض عليها الى الابد أن تكون مجرد مصدر للمنتجات الاولية اللازمة للبلاد المتقدمة وسوق للمنتجات المصنوعة التى تصدرها هذه البلاد .

وضمانا لتحقيق توصيات المؤتمر اوصى المؤتمر الجمعية العامة للامم المتحدة بأن ينشأ له جهاز دولى دائم فى اطار الامم المتحدة يتألف من ثلاث هيئات : **أولا — مؤتمر للتجارة والتنمية** ، ينعقد بصفة دورية كل ثلاث سنوات على الاكثر ، على أن تنعقد دورته المقبلة فى مستهل عام ١٩٦٦ . **ثانيا — جهاز تنفيذى** ، يطلق عليه مجلس التجارة والتنمية ، ويتألف من خمسة وخمسين عضوا على ان يكون من هؤلاء الاعضاء ٣١ عضوا منتمين الى البلاد النامية * و١٨ عضوا للبلاد الغربية و٦أعضاء لبلدان أوربا الشرقية** . ويقوم المؤتمر بانتخاب الاعضاء فى كل دورة من دورات انعقاده مع التحضير للاجتماعات الدورية للمؤتمر ، على ذلك . وينعقد هذا المجلس فيما بين دورات المؤتمر ليتابع تنفيذ توصياته ويؤمن اطراد دوران أعماله مع التحضير الاجتماعات الدورية للمؤتمر ، على أن تنبثق عنه ثلاث لجان متخصصة : لجنة للمنتجات الاولية ، ولجنة للمنتجات المصنوعة ، ولجنة للعناصر غير المنظورة والتمويل . **ثالثا — سكرتارية دائمة مستقلة** ، تنشأ فى اطار الامم المتحدة ، ويرأسها أمين عام ، لتضع خدماتها فى متناول المؤتمر والمجلس واللجان المنبثقة عنه .

وقد ركزت البلاد النامية اهتمامها على ان يخضع التنظيم الجديد لقاعدة أن لكل دولة صوتا واحدا ، واوصى المؤتمر بأن يشكل الامين العام للامم المتحدة لجنة من الخبراء للتقدم بمقترحات يتسنى بمقتضاها ايجاد نظام دائم للتوفيق قبل التصويت ، على الا يترتب على ذلك المساس بمبدأ أن لكل دولة صوتا واحدا . وقد اجتمعت هذه اللجنة بالفعل

* على ان يخص البلاد الافرو اسيوية ٢٢ عضوا وبلدان امريكا اللاتينيه ٩ اعضاء .
** تشترك الجمهورية العربية المتحدة فى عضوية المجلس المذكور .

وتقدمت بتوصياتها للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها [illegible] ، فاقترحت دول [illegible] من جانب الدول النامية حيث انصبت هذه التوصيات على إجراءات التوفيق بين التصويت دون [illegible] يبدأ أن لكل دولة صوت واحد .

لقد قدمنا فيما تقدم نظرة عامة على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [illegible] وحضره ، والمستقبل العريض الذي تؤمله له البلاد النامية ويؤيد [illegible] نحو شيء من [illegible] . ويوضح من خلال هذه النظرة أن مؤتمر جنيف لا يتمثل فيه سوى الخطوة الأولى في [illegible] التي [illegible] البلاد النامية تحقيقه من مقاصد وأغراض . ومن هنا يقتضي نجاح المؤتمر في تحقيق الآمال المعقودة عليه في المستقبل ، أن تعد البلاد النامية العدة [illegible] ما استطاعت من قوة . كما يجدر أن تتخلى البلاد النامية عن الدلالة الواضحة للموقف [illegible] الذي اتخذته الدول الرأسمالية الصناعية سواء من الدعوة إلى مؤتمر جنيف أو من التوصيات التي تقدمت بها البلاد النامية إليه . ولم يتغير هذا الموقف في غمار الجهود التي بذلت للحصول على موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأخيرة على إنشاء الجهاز الدائم للمؤتمر ورغم [illegible] أهم [illegible] مجموعة السبعة والسبعين بلدا النامية أن تفرع به تجاه هذه الدول ، في [illegible] وحدة الهدف في مجابهة [illegible] . ولا يجدي أحد في أن البلاد النامية وإن كانت تقف صفا واحدا فيما يتعلق بالمسائل الكبرى ، فإن الرأي يختلف بينها في بعض المسائل الجزئية كالتفضيلات الجمركية التي تمنحها البلاد الرأسمالية الصناعية لبعض البلاد النامية دون البعض الآخر * .

ومن ناحية أخرى ، لا يجوز أن يتراءى [illegible] البلاد النامية أن الطريق إلى استحداث ذلك التقسيم الدولي المنشود للعمل قد أصبح معبدا [illegible] وخصوصا بعد ما أنشئ للمؤتمر جهازه الدائم . حقا لقد بات مقررا اليوم أن يجتمع المؤتمر بصفة دورية كما أصبح للمؤتمر جهازه التنفيذي ويتمثل في مجلس التجارة والتنمية — [illegible] متمتعة [illegible] المؤتمر [illegible] دورات الانعقاد [illegible]

أيضا سكرتارية دائمة مشتركة [illegible]

[illegible]

البلاد النامية .

على أنه [illegible]

[illegible]

---

* وخاصة التفضيلات الممنوحة من جانب السوق الأوروبية المشتركة [illegible] .

1) United Nations, *Towards a New Trade Policy for Development*, Report by the Secretary-General of the United Nations . Conference on Trade and Development, 1964.

2) Jan Tinbergen, *Lessons from the Past*, 1963, p. 69.

3) *Op. cit.*, p. 5.

4) United Nations, *The United Nations Development Decade, Proposals for Action*, 1962, pp. 116-8.

5) P. Lamartine Yates, *Forty Years of Foreign Trade*, 1959, p. 180.

6) Ragnar Nurkse, *Patterns of Trade and Development*, 1961, p. 30.

7) United Nations, *World Economic Survey, 1962 - I*. *The Developing Countries in World Trade*, 1963, p. 10.

8) United Nations, *Relative Prices of Exports and Imports of Under-Developed Countries*, 1949, p. 23.

9) United Nations, *World Economic Survey, 1962, op. cit.*, p. 17.

10) United Nations, *International Flow of Long-Term Capital and Official Donations 1951- 1959*, 1961, p. 17.

11) Op.cit., pp. 4-5.

12) Op.cit., p. 4.

13) André Philip, " La Conférence de Genève - amorce d'un mouvement mondial irréversible - forces en présence, contradictions, erreurs, prises de conscience, issues possibles", *Développement & Civilisations*, Septembre 1964, pp. 53-4.

14) *Ibid*, pp. 56-7.

15) *Ibid*, p. 54.

القنبلة الذرية الصينية

د. بطرس بطرس غالى

الأستاذ الدكتور بطرس بطرس غالى : رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، وعضو مجلس اداره الجمعيه المصريه للقانون الدولى . عمل استاذا زائرا بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة وبجامعه باريس بفرنسا ومديرا لمركز الابحاث التابع لمجمع القانون الدولى بلاهاى بهولندا . له مؤلفات ودراسات عدة فى القانون الدولى والعلاقات الدولية باللغات العربية والانجليزيه والفرنسية .

بعد القاء أول قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما بنحو أسبوع القى الزعيم الصينى ماوتسى تونج خطابا أمام مدرسة القيادات السياسية بمدينه ننيان قال فيها : ان القنبلة الذريه لا يمكن أن تكون عاملا حاسما فى الحروب .. ثم أضاف بعدئذ قوله : ان بعض الرفقاء يعتقدون ان القنبلة الذريه سلاح جبار .. وهذا خطأ كبير ..

وما كانت تمر مناسبة ، وحتى الان لاتكاد تمر مناسبة حتى نسمع زعماء الصين يؤكدون هذا المعنى . وفى احدى هذه المناسبات وربما من أحدثها (أبريل سنة ١٩٤٦) وصف الزعيم ماوتسى تونج القنبلة الذرية الامريكية بأنها « نمر من الورق » !

وسواء اكان هذا الاستخفاف بالسلاح الذرى صادرا عن اعتزاز بالقوة البشرية العددية للصين أم عن الاستهانة بشأن هذا السلاح الذى لم يكونوا قد امتلكوه بعد .. فان نظرة الصين الى السلاح الذرى قد تغيرت بعد مضى سنوات ، وفى ظل تحالفها مع الاتحاد السوفييتى حرصت على ان تتملك سلاحا ذريا يكون خاصا بها ، ولما وجدت من روسيا السوفييتية مماطلة فى معاونتها على بلوغ هذا الغرض اعتمدت على نفسها فى تحقيق هدفها .

وفى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٤ ظهرت ثمار مجهوداتها ففجرت اولى قنابلها الذرية ، وفى منتصف مايو سنة ١٩٦٥ فجرت قنبلتها الثانية فما مدى تأثير نجاحها هذا فى سياستها الخارجية؟ وما تأثيره فى قضية السلام العالمى بوجه عام ؟

ان التقارير الصادرة من لجنة الطاقة الذرية الامريكية ، والمقالات العلمية التى ظهرت فى بعض المجلات العسكرية الامريكية يستفاد منها جميعا :

اولا — ان الانتاج الصينى فى ميدان السلاح الذرى ليس انتاجا بدائيا كما قد تبادر الى الاذهان ، ولكنه وصل الى مرحلة من التقدم تتيح للصين ان تنتج عشرات من القنابل الذرية فى السنوات المقبلة .

ثانيا — ان الصين ستتمكن فى القريب العاجل من تفجير قنبلة هيدروجينية وان الولايات المتحدة الامريكية اذا كانت قد احتاجت الى سبع سنوات بعد تفجير اول قنبلة ذرية لها لتفجر قنبلة هيدروجينية ؛ وان الاتحاد السوفييتى اذا كان قد اعوزه اربع سنوات لبلوغ هذا الشأو فان الصين الشعبية ستحتاج الى مدة أقل(١) .

ثالثا — اذا كانت الصين ستسرع فى انتاج الاسلحة النووية فانها ستظل — فيما تقول التقارير الامريكية — متخلفة فى ميدان نقل هذه الاسلحة الى البقاع التى تريد قصفها ، لانها لا تملك الصواريخ بعيدة المدى ، ولا تملك الطيارات الاستراتيجية ، ولا الغواصات الذرية المزودة بصواريخ بولاريس التى تطلق من تحت سطح البحر ، وان كان قد قيل انها فجرت قنبلتها الثانية بوساطة صاروخ (٢) .

رابعا — اذا كانت الصين الشعبية لاتستطيع — على حد ماتقول التقارير الامريكية — قصف المواقع التى تريد قصفها لعدم توافر وسائل النقل لديها اى لا يمكنها مثلا ان تدمر مواقع فى امريكا ، أو اوروبا الغربية . او روسيا الاوروبية فانها يمكنها ان تلقى قنابلها الذرية على الدول المجاورة لها او القريبة منها فتدمر المدن الاسيوية الكبرى فى الدول المتحالفة ضدها مع الولايات المتحدة الامريكية او غيرها من الدول المناهضة لها .

هذا هو مجمل ما يقال فى الجانب العسكرى من السلاح الذرى الصينى ، الا ان هدفنا فى هذا البحث هو تحليل الجانب السياسى لهذا السلاح الخطير ، وسنستعين فى بحثنا هذا بالتصريح الرسمى الذى اصدرته الحكومة الصينية عقب تفجير قنبلتها الذرية الاولى ، وبرسالة الزعيم شواين لاى رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية التى وجهها الى جميع رؤساء الحكومات فى هذا الحين ، كما نستعين كذلك بمختارات من الصحف والمجلات المتخصصة من صينية وسوفييتية ، وان كان هذا الذى سنستعين به لم يصل الينا الا عن طريق واحد هو المجلات المتخصصة الامريكية والنشرات الرسمية الامريكية . ولامناص لنا من ذلك مادام ليس بيننا خبراء باللغة الصينية أو الروسية ، أو جامعيون تخصصوا فى دراسة السياسة الصينية أو الروسية .

ان للقنبلة الذرية الصينية آثارا فى سياسة الصين الشعبية (٣) ، وتنسحب هذه الآثار على سياستها الداخلية ، وسياستها الخارجية . ومجمل هذه الآثار ان تفجير القنبلة الذرية الصينية قد حقق الاهداف الآتية :

اولا — تقوية مركز الشيوعية الصينية داخل الصين .

ثانيا — تقوية مركز الشيوعية الصينية داخل المعسكر الشيوعى كله .

ثالثا — دعم موقف الصين الشعبية امام « الاستعمار الامريكى » .

رابعا — توطيد موقف الصين فى مساندة الحروب الاستقلالية فى آسيا .

الا ان هذه الاهداف قد تجد وراءها ذيولا منها :

اولا — زعزعة ما بين الصين الشعبية والعالم الثالث من ثقة متبادلة .

ثانيا — تشجيع الولايات المتحدة على ان تغامر بهجوم ذرى وقائى تشنه على الصين .

ثالثا — اشتداد الصراع بين روسيا والصين داخل المعسكر الشيوعى .

---

(١) ألقيت اول قنبلة ذرية امريكية على مدينة هيروشيما اليابانية فى ١٦ اغسطس سنة ١٩٤٥ ثم فجرت أمريكا بعد ذلك اول قنبلة نووية فى اول نوفمبر ١٩٥٢ — اما روسيا فقد فجرت اول قنبلة ذرية لها فى سبتمبر ١٩٤٩ وأول قنبلة نووية فى اغسطس سنة ١٩٥٣ .

(٢) انظر النيويورك تايمز عدد ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٦٣ وجريدة الموند الفرنسية عدد ١٩ و ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٦٣

(٣) انظر ما جاء بجريدة اساهى اليابانية بعددها الصادر فى ١٦ مايو سنة ١٩٦٥ .

(١) تقوية مركز الشيوعية

الصينية داخل الصين

انتفجير القنبلة الذرية الصينية مرتين احداهما فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٤ والاخرى فى ١٤ مايو سنة ١٩٦٥ يدل اول مايدل على تقدم كبير فى التكنولوجية الصينية ، كما يدل على نجاح الصين فى اقتحام كل العقبات التى اعترضت طريقها العلمى ..

فى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥٧ عقدت معاهدة فنية بين الصين الشيوعية والاتحاد السوفييتى لتنظيم التعاون التكنولوجى بين الدولتين ، وبمقتضى هذه المعاهدة أخذ الاتحاد السوفييتى على نفسه أن يمد الصين الشيوعية بالمعلومات الفنية التى تساعدها على انتاج السلاح الذرى . ويبدو — على ما تقول الصحافة الصينية — أن الاتحاد السوفييتى لم ينفذ هذه المعاهدة بل نقضها من جانب واحد ، وقد اعلن ذلك فى ٢٠ يونية سنة ١٩٥٩ (انظر فى هذا مجلة بيكين ريفيو فى عددها رقم ٣٣ الصادر سنة ١٩٦٣) ولكن هذا النقض من قبل الاتحاد السوفييتى لميوهن عزيمة الصين الشيوعية ، ولم يجعلها تتهيب العقبات الفنية والعلمية التى تعترض سبيلها بل ظلت تعمل وتبحث حتى اتيح لها هذا النجاح الذى حققته فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٤ ، ثم ظلت تتابعه حتى فجرت قنبلتها الثانية فى ١٤ مايو سنة ١٩٦٥ .

وقد كان المعسكر الغربى ينظر الى الصين على انها دولة متخلفة ، وأنه يعسر عليها أن تبرأ من هذا التخلف ، والمعسكر الشيوعى السوفييتى كان يرى أن الصين قد اتبعت أسلوبا شيوعيا منحرفا سيحول لابد دون نموها وتقدمها .

ولكن على الرغم مما وجه الى الصين من الغرب الراسمالى ، ومن الاتحاد السوفييتى الشيوعى فان الصين مضت قدما معتمدة على نفسها ، وحققت النجاح الذى ادخلها فى عداد أعضاء النادى الذرى ، واقام الدليل على نجاح اسلوبها الشيوعى لا على انحرافه او خطئه كما هو راى الاتحاد السوفييتى .

وتحليل الصحافة الصينية لهذا الحدث الضخم وحديث الاذاعات عنه ، كان لهما اثر كبير فى نفسية الشعب الصينى داخل الصين الشيوعية، فزاد اعتزازا بنفسه ، وتمسكا بحكومته ، وايمانا بمبادئه ، وقد عبر عن ذلك تصريح الحكومة الصينية الذى جاء فيه : « نجحت الصين فى أولى تجاربها النووية ، وقامت اليوم بتفجير قنبلتها الذرية الاولى . وهذا يمثل عملا عظيم الاهمية قد حققه الشعب الصينى فى كفاحه من أجل زيادة طاقته للدفاع القومى » فلما تم تفجير القنبلة الذرية الثانية زاد الشعب الصينى ثقة بنفسه ، وافتخارا بحكومته حتى روت البرقيات ان الشعب الصينى كان يرقص فرحا فى الشوارع(١) .

(٢) تقوية مركز الصين الشيوعية

داخل المعسكر الشيوعى

فى التصريح الصادر من الحكومة الصينية الذى المعنا اليه سالفا لم ترد اية اشارة الى الخلاف القائم بين بيكين وموسكو ، بل يقول انه كلما زاد عدد الدول التى تمتلك السلاح الذرى زادت قوة المعسكر الذى تنتمى اليه هذه الدول ، ومن ثم فان من شأن السلاح الذرى الصينى أن يزيد المعسكر الشيوعى قوة .

ونجد فى صحافة الصين مقارنة صريحة بين الخلاف القائم بين فرنسا والولايات المتحدة فى المعسكر الغربى ، وبين الخلاف الذرى بين الصين الشعبية والاتحاد السوفييتى . وتخرج من هذه المقارنة بأنه كما ان فرنسا كانت فى حاجة الى انتاج السلاح الذرى حتى تستطيع أن تتحدث مع الولايات المتحدة حديث الند للند كذلك الصين ، فهى بعد نجاحها الذرى تستطيع تنظيم علاقاتها بروسيا على أساس من المساواة .

وكما أن اطلاق اول قمر صناعى روسى فى الفضاء الخارجى اثار اهتمام الراى العام العالمى سواء فى المعسكر الغربى أو المعسكر الشرقى ، ورفع من شأن الاتحاد السوفييتى فى نظر هؤلاء واولئك ، كذلك الشأن بالنسبة الى القنبلة الذرية الصينية فقد كان لتفجيرها دوى هائل فى الراى العام العالمى عامة ، والدول الآسيوية خاصة .

---

(١) انظر عدد الاهرام اليومى الصادر فى ١٩٦٥/٥/١٦ ص ٤

ومن العوامل التى ساعدت ايضا على تقوية مكانة الحزب الشيوعى الصينى، اخراج الرئيس خروشوف من الحكم على الصورة التى اخرج بها ، وهو الذى كانت الصين ترى فيه مناوئا عنيدا لها .

نعم ان هذا لم يرد صراحة فى صحافة الصين، ولكن الصحافة الامريكية قد صرحت به فى اكثر من مناسبة ، وذكرته فى اكثر من موضع ، بل انها قد تنبأت بأمرين : احدهما ان الاحزاب الشيوعية الموالية للصين سيزداد عددها بعد هذا النجاح وسيشتد ولاؤها لها بسبب ذلك ، اما الامر الثانى فهو ان عدد الاحزاب الشيوعية التى ستقف موقفا محايدا فى الصراع المذهبى القائم بين موسكو وبيكين سيزداد كذلك، وسواء أصح هذا كله أم بعضه فالذى لاريب فيه ان هذا التفجير كان عاملا قويا فى تدعيم مركز الشيوعية الصينية داخل المعسكر الشيوعى .

(٣) دعم مركز الصين الشيوعية أمام « الاستعمار الامريكى »

كان هذا اول ما عنى بذكره تصريح الحكومة الصينية الذى أصدرته عقب تفجيرها الذرى الاول . فقد ورد فى هذا التصريح أن هدف التفجير هو « الوقوف فى وجه السياسة الاستعمارية التى تنتهجها الولايات المتحدة وتقوم على التهديد والضغط النووى » .

« ان الدفاع عن النفس يعتبر جزءا لايتجزأ من حقوق كل دولة ذات سيادة ، والمحافظة على السلام العالمى هى الهدف المشترك بين الامم المحبة للسلام كافة ، ولا يمكن أن تقف الصين مكتوفة اليدين أمام التهديد النووى المتزايد الذى تباشره الولايات المتحدة . لذلك تجد الصين نفسها مضطرة الى اجراء التجارب النووية وتطوير الاسلحة الذرية » ...

« لقد واملت الحكومة الصينية دائما على النظرية التى تنادى بحظر استعمال الاسلحة النووية حظرا تاما ، وبتدميرها تدميرا شاملا . ولو قد حدث هذا لما وجدت الصين نفسها فى حاجة الى صنع اسلحة ذرية ، غير ان هذا الموقف الذى تبنيناه قد اصطدم بالمقاومة الشديدة من جانب الاستعماريين الامريكيين ... »

هذا الموقف الذى تضمنه التصريح الصادر فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٤ قد تولته الصحافة الصينية بالشرح والتحليل ، ويدور شرحها وتحليلها فى جملته حول أن نزع السلاح الذرى لايمكن أن يتحقق مادامت هناك دول استعمارية ، ولهذا فان الدول الشيوعية فى حاجة الى وسائل للدفاع عن نفسها . واذا كانت الصين الشيوعية تعنى بذلك انه لا بأس من وضع السلاح الذرى فى أيدى اكبر عدد ممكن من الدول الشيوعية ، فلماذا تنتقد الولايات المتحدة الامريكية وتعيب عليها انها تريد أن توزع السلاح الذرى على حلفائها فى ظل مشروع القوة الذرية المتعددة الاطراف ؟ لقد كانت مقتضيات المنطق توجب عليها أن تسوى بين المعسكرين فلا تبيح لمعسكر ما تحرمه على الاخر . الا أن منطقها مبنى على أساس ان المعسكر الشيوعى محب للسلام ، وهو فى حال دفاع ، أما المعسكر الغربى فهو معسكر استعمارى ومن طبيعة الاستعمار أنه هجومى النزعة .

والى جانب ذلك هناك رأى آخر مجمله ان روسيا حاولت ان تسيطر على المعسكر الشيوعى بعامته ومنه الصين الشيوعية وذلك عن طريق احتكارها للسلاح الذرى ، وجعل الآخرين جميعا فى حاجة الى حمايتها . فاذا ما بدا للصين أن تنحرف عنها ، فانها تحرم من الحماية السوفييتية وتتعرض للاخطار ولاتجد من يعينها ، لذلك عملت الصين لانتاج السلاح الذرى لتستطيع مواجهة الاستعمار الامريكى دون حاجة الى الحماية الذرية السوفييتية ، ولتستطيع ايضا أن ترسم لنفسها خطة خاصة بها فى منهجها الرامى الى مساندة الحروب الاستقلالية فى آسيا . وهذا يتطرق بنا الى الفقرة التالية .

(٤) توطيد موقف الصين فى مساندة الحروب الاستقلالية فى آسيا

مما ذكرته الصين فى صراحة ووضوح انها تشعر بأن لها رسالة خاصة تؤديها لقارة آسيا ، هدفها تحرير الدول الآسيوية خاصة والدول الواقعة تحت نير الاستعمار عامة . وقد ورد ذلك فى تصريح ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٤ ، اذ جاء

فيه : « ان الشعب الصينى يؤيد بقوة كفاح جميع الامم المضطهدة وجميع شعوب العالم من أجل التحرير . ونحن مقتنعون بأن الشعوب ستنتصر فى النهاية بفضل كفاحها ، ومساعدتها بعضها البعض ، وانحصول الصين على السلاح النووى فيه تشجيع كبير للشعوب الثورية فى العالم ، وفيه اسهام كبير فى قضية الدفاع عن السلام العالمى » .

وقد يبدو أن هناك تناقضا بين استراتيجية ماوتسى تونج المستندة الى القوات البشرية وحرب العصابات ، وبين الاستراتيجية الذرية التى تستند الى الدمار الشامل . فكيف تكون القنبلة الذرية الصينية عونا للحروب الاستقلالية فى آسيا أو غيرها على حين ان هذا الضرب من الحروب تعتمد على حرب العصابات ؟ ولكن هذا التناقض لا يلبث أن ينتفى اذا علمنا أنه وفقا للتصريح الصينى الذى سبقت الاشارة اليه ، ووفقا لتصريحات أخرى لمسئولين صينيين ، ما زالت حروب العصابات وستظل افضل سبيل الى تحرير آسيا من الاستعمار ، أما السلاح الذرى فسيكون اداة دفاعية تستعين بها الصين على صد أى عدوان يقع عليها من أمريكا ، واذن فهناك تكامل بين سلاححرب العصابات والسلاح الذرى ، وهذا التكامل يتجلى بوضوح فى تصريح ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٤ اذ جاء فيه :

أولا ـ « ان القنبلة الذرية « نمر من الورق » هـذا التصريح الشهير لماوتسى تونج معروف للجميع . وقد كان ، ولايزال ، يعبر عن وجهة نظرنا . فالصـين تصنع اسلحة ذرية لا لانها تؤمن بجبروتها ، ولا لانها تنوى استخدامها ، ولكن الواقع عكس ذلك تماما : فان هدف الصين من وراء صنع أسلحة ذرية هو انهاء احتكار الدول النووية الكبرى للاسلحة النووية،والقضاء على تلك الاسلحة » .

ثانيـا ـ « ان الحكومة الصينية مخلصـة للماركسية اللينينية ، وللـدولية البروليتارية . انها تؤمن بالشعب .. ان الشعب هو الـذى يقرر نتائج الحرب وعواقبها ، وما من سلاح يقرر ذلك » وهذا القول الوارد فى التصريح يؤيد نظريات ماوتسى تونج فى الاستراتيجية والتكتيك، وهى النظريات التى تجعل القوى البشرية العماد الاكبر للحروب .

ثالثا ـ تؤكد الصـين أنها لن تعمـد الى استخدام السلاح الذرى فى الحروب التحريرية ، وواضح هذا مما تضمنه تصريح ١٦ اكتوبر اذ يقول : « فيما يتعلق بالاسلحة الذرية لن ترتكب الصين بحال من الاحوال خطأ الوقوع فى سياسة المغامرة » . وقد اكد ذلك البيان الرسمى الذى اذيع بعد تفجير القنبلة الـذرية الثانية « ان الصين تصنع الاسلحة النووية لاهداف دفاعية فقط ، ولن تكون الصين أبدا البادئة فى حرب نووية ... »

تلك هى الاهداف الاربعة التى ورد ذكرها فى تصريح ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٤ ، ولكن هناك جوانب سلبية للقنبلة الذرية تدتسىء الى الصين، وتعوق تنفيذسياستها وتحقيق أهدافها . وقـد أورد ملخصا لهـذه الجوانب السلبية ، وهاك التفصيل :

١ ـ زعزعة ما بين الصين الشعبية والعالم الثالث من ثقة متبادلة

نجح شواين لاى فى مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ فى أن يقنع الرأى العام الافريقى الآسيوى بأن الصين دولة محبة للسلام ومناصرة له ، وأنها تجاهد فى سبيل أن تتخلص وتخلص غيرها من التخلف ، بدون فارق بينها وبين غيرها من الدول الآسيوية أو الافريقية الا فى الاسلوب الـذى تنتهجه كلمنها للخلاصمنهذا التخلف،والاتفاقية التى كانت قد أبرمت فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٤ بينها وبين الهنـد جاءت مؤكدة فى نصـوصها ومضمونها للمبادىء الخمسة المعروفة باسـم « الباتشا شيلا » ومنها مبدأ التعايش السلمى .

وكان مما يستند اليه الصين فى تأكيد انتمائها الى العالم الثالث ، تمسكها بمبدأ نزع السلاح ومناداتهـا بتحـريم التجـارب الذرية . فاذا العالم يفاجأ بأن الصين قد تمكنت من تفجير قنبلة ذرية،كما فعلت منقبلها الدول الاستعمارية سواء فى ذلك فرنسا ، وأمريكا ، وانجلترا .

واذن فلابد من سعى تقوم به الصين الشعبية لاقناع العالم الثالث بأن التفجير الصينى للقنبلة الذرية يختلف عن التفجير الامريكى أو الفرنسى

او الانجليزى على الاقل فى مغزاه السياسى ، وذلك لكى تتفادى الصين وقوع ازمة ثقة بينها وبين الدول التى لاتملك هــذا السلاح الذرى وتنادى بمكافحته والقضاء عليه .

وقد نجحت الدبلوماسية الصينية الى حــد كبير فى التخفيف من اثر الصدمة التى اصابت العالم الثالث على اثر هذا التفجير الذرى الصينى ، ولهذا :

١ — لم يظهر استنكار عام شامل للتفجير الذرى الصينى كالاستنكار الذى اعلنه العالم يوم فجرت فرنسا اولى قنابلها الذرية فى الصحراء الكبرى بالجزائر .

٢ — لم يعلن اى احتجاج رسمى من اية حكومة افريقية او اسيوية على هــذا التفجير — باستثناء دولتى الهند واليابان — على حين ان تفجير فرنسا قوبل بعاصفة من الاحتجاجات الرسمية وقد وصلت شدتها الى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا وبين بعض الدول المحتجة عليها .

٣ — الاحزاب اليسارية فى افريقيا وآسيا لم تحتج على تفجير القنبلة الذرية الصينية فيما عدا بعض الاحــزاب . كالجناح اليسارى للحــزب الاشتراكى اليابانى .

ومن العسير تفسير هذا الموقف السلبى الذى وقفته دول العالم الثالث وهذه الدول وقعت جميعها معاهدة الحظر الجزئى للتجارب الذرية التى تم توقيعها فى موسكو فى يوليه سنة ١٩٦٣ . وكانت دول العــالم الثالث اكثر تحمسا لها ، وسعادة بها . الا ان ذلك قد يكون مرجعه الى عدة احتمالات منها : ان الدول الافريقية الاسيوية لاترى فى السلاح الذرى الصينى خطرا عليها ، ومنها ان علاقاتها اجمالا بالصين علاقات لايحتمل معها توقع هجوم يأتيها من الصين ولكنها تتوقع هجوما مثلا من فرنسا او انجلترا او امريكا ، ومنها اعتزاز دول العالم الثالث بان واحدة منها قد استطاعت ان تقتحم باب النادى الذرى الذى كان مقفلا دون الــدول الصناعية المتقدمة ، شيوعية كانت او رأس مالية . وبذلك صارت العضو الخامس فى النادى الذرى .

واذا كانت هــذه الاحتمالات وسواها تبرر الموقف السلبى الذى تقفه دول العالم الثالث من التفجير الذرى الصينى ، فليس معنى ذلك ان هذه الدول ستكف عن مطالبة الصين بالتوقيع على اتفاقية حظر التجارب الذرية او اى اتفاقية اخرى يراد بها خلاص العالم من السلاح النووى .

٢ — تشجيع الولايات المتحدة على المغامرة بهجوم ذرى وقائى على الصين

المطلع على الصحافة الغربية فى شهرى ابريل ومايو الماضيين ابان اشتداد هجوم الســلاح الجوى الامريكى على فيتنام الشمالية وبعــد تفجير القنبلة الصينية الثانية ، يلاحظ ان هذه الصحف تضمنت فى تعليقاتها وتحليلاتها ، أكثر من اشارة الى دعوة الولايات المتحدة لانتهاز هذه الفرصة لتدمير المراكز الذرية الصينيه فى منغوليا الداخلية ، وفى سينكيانج قبل ان يستفحل خطر الصين ويشتد ساعدها فى انتاج السلاح الذرى . بل اكثر من ذلك ان هناك من طلب من الولايات المتحدة ان تعمل على ان يشترك معها الاتحاد السوفييتى فى هــذا الهجوم الوقائى[1] الذى يجب ان يوجه الى المراكز الذرية الصينية .

وفى مقال نشرته المجلة العسكرية الامريكية بقلم ضــابط خبير فى الشئون الصينية هو : توماس بيرى سورنتورن فى عدد سبتمبر سنة ١٩٦٤ (اى قبل تفجير القنبلة الذرية الصينية الاولى) يقول هــذا الضــابط الامريكى الخبير بصراحة : ان الصين اذا امكنها ان تحرز السلاح الذرى فانه سيضرها اكثر مما يفيدها اذ انها لن تستطيع ان تسابق الولايات المتحدة او روسيا ، بل هى تعرض نفسها لان تستخدم أمريكا هذا الســلاح ضدها ، وقد يــكون من العسير ان تستخدم أمريكا هذا السلاح ضد الصين مادامت لاتملكه ، اما حين تملك هــذا السلاح فيكون تملكها هذا مبررا لهجوم امريكا عليها .

لذلك نجد ان تصريح ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٤ وبيان ١٤ مايو سنة ١٩٦٥ يؤكدان ان الصين لن تستخدم هذا السلاح الا فى حالة الدفاع . ومما جاء فى التصريح :

(١) انظر ما نشرته وكالة رويتر فى ١٥ مايو سنة ١٩٦٥ بشأن تقرير احدى لجان الكونجرس الفرعية : السياسات الواجب على كل من الولايات المتحدة وروسيا اتباعها ازاء السلاح الذرى الصينى .

« ان الحكومة الصينية تعلن صراحــة ان الصين لن تكون البــادئة باستخدام الاســلحة النووية فى اى وقت ، ومهما كانت الظروف ... »
ثم جاء البيان مؤكدا لذلك .

« ونحن نتمنى باخلاص الا تقع حرب نووية ، واننا لواثقون من انه طالما كانت الدول المحبة للسلام ، وشعوب العالم تكافح كفاحا مشتركا فانه من الممكن تلافى وقوع حرب نووية .. »
« لن تكف الحكومة الصينية ــ كما فعلت دائما ــ عن السعى وراء تحقيق الهدف النبيل الذى يشمل الحظر التــام ، والتدمير الشامل للاسلحةالنووية عنطريق المشاورات الدولية .. »

ونجد كذلك مثل هــذه التأكيدات فى رسالة شواين لاى رئيس وزراء جمهورية الصين التى بعثها الى جميع رؤساء الحكومات فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٤ ، وجاء فيهــا : « ان الحكومة الصينية تعلن بصدق أن الصين لن تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية فى اى وقت ، ومهما تكن الظروف » .

وكل هذه التأكيدات التى تبديها الصين وتعلن بها عن نواياها نحو عدم استخدام هذا السلاح، تشير الىانها تدركمايدركه المعلقون السياسيون من ان السلاح الذرى الصينى وهو فى مرحلته الاولى ينطوى على خطر على الصين اكثر مما ينطوى على نفع لها .

٣ ــ اشتداد الصراع بين موسكو وبيكين

لسنا هنا فى مقام دراسة لاوجه الخلاف بين روسيا والصين ، وانما سنكتفى بالميدان الضيق المحدود، وهوميدان التعاون الذرى بينالدولتين، وقد اشرنا قبل الى انه كانت قد عقدت اتفاقية فنية بين هــذين العملاقين الشيوعيين هدفها تنظيم التعاون الذرى بينهما ، ولــكن يبدو ان الخلاف الذى وقع بين امريكا وفرنسا فى الميدان الذرى قد تكرر بين روسيا والصين ، فانفردت حكومة بيكين ــ كمــا انفردت من قبل حكومة باريس ــ بالعمل وحدها فى هــذا الميدان ، واستطاعت ــ كما استطاعت فرنسا ايضا ــ ان تفجر قنبلتها الذرية الاولى ثم قنبلتها الذرية الثانية .

وبذلك صار السلاح الذرى ميدانا جديدا من ميادين النزاع والخلاف بين موسكو وبيكين .

روسيا تريده ان يكون وسيلة لها الى تولى مركز القيادة على المعسكر الشيوعى . والصين تريده ان يكون وسيلة لوقوفها وروسيا موقف الند داخل المعسكر الشيوعى . وقد تجلى الخلاف بوضوح عندما وقعت روسيا على اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب الذرية فى يوليه سنة ١٩٦٣ مع كل من الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا .

يستخلص من هذه الاتفاقية انها استثنت من الحظر التجارب الذرية التى تجرى تحت سطح الارض (المادة الاولى فقرة ١) وانها تحظر على الدول الموقعة لها مساعدة اى دولة اجنبية فى تجاربها الذرية (الفقرة الثانية من المادةالاولى)

كما نصت المادة الرابعــة على انه يجوز لاى دولة ان تنسحب من المعاهدة متى شاءت . على الا تسرى آثار هذا الانسحاب قبل مضى ثلاثة اشهر من اعلانه .

هذا والمعاهدة مفتوحة ، بمعنى انها تقبل انضمام اية دولة اليها . وقد كان ذلك مدعاة لتوقيعها من دول العالم عن رضاء تام ، ولم تتخلف غير فرنسا والصين . بل قابلتها الصين بهجوم شديد عنيف يكشف عن مدى مابين حكومة الصين وحكومة روسيا من هوة عميقة من جراء السلاح الذرى .

ومن الحجج التى تذرعت بها الصين :

اولا ــ انها لا تعتبر هــذه المعاهدة معــاهدة بالمعنى الصحيح ما دام لكل دولة حق الانسحاب منها بعد انذار مداه ثلاثة اشهر .

ثانيا ــ ان المعاهدة غير متكافئة ، ومن اكبر مظاهر ذلك أنه لايجوز تعديلها الا بموافقة الدول الثلاث الموقعة لها ، يضاف الى ذلك ان هذه الدول الثلاث هى التى تملك السلاح الذرى ، اما الدول الباقية وعددها يتجاوز المائة ، فهى وان كانت قد انضمت الى المعاهدة فانها لاتملك قنابل ذرية تفجرها ، كما انه يلاحظ ان الدول النووية الثلاث هى التى تملك اجهزة التسجيل الموزعة على شتى انحاء العالم وهذا يطوع لها ان تراقب غيرها ولا يستطيع غيرها ان يراقبها.

ثالثا ــ ان المعاهدة تبيح التجارب الذرية التى تجرى تحت سطح الارض . وبذلك تبيحللاستعمار الامريكى ان يعزز اسلحته الذرية .

رابعا ــ ان المعاهدة تقيد حرية تصرف الدول الاشتراكية (الشيوعية) والدول التى تعانى من

الاستعمار وتحول دون قدرتها على الدفاع عن طريق محاولة انشاء سلاح ذرى خاص بها .

خامسا — ان المعاهدة تحذر الشعوب ، وتضعف فيها روح الكفاح من اجل السلام ، وتقيم ستارا يخفى وراءه الاستعمار الامريكى .

سادسا — ان هذه المعاهدة تنشىء عقبة جديدة فى طريق نزع السلاح الكامل .

تلك هى بعض الحجج التى استندت اليها الصين فى محاربتها لمعاهدة موسكو للحظر الجزئى للتجارب الذرية ، ولكنها فى الوقت نفسه تؤكد نية الصين فى الاتجاه نحو الاستمرار على التسلح الذرى ، وهذا خليق أن يكون عاملا ضخما فى تزايد الخلاف بين موسكو وبيكين .

وختاما : نرى ان القنبلة الذرية الصينية سلاح سياسى ، وسلاح نفسانى أكثر مما هو سلاح عسكرى ، بمعنى أن الصين تريد عن طريق هذا السلاح أن تصل الى رفع روح الشعب الصينى معنويا ، واجتذاب الاحزاب الشيوعية الآسيوية اليها ، وتحقيق نزع السلاح الذرى فى العالم ، توطئة لتدميره ، وعندئذ تسترد مكانتها الدولية حين تقاس القوى بعدد الجيوش . فاذا كانت فرنسا تريد أن تكون عن طريق سلاحها الذرى ذات صوت مسموع فى القيادة العليا لحلف الاطلنطى ، واذا كانت انجلترا تريد عن طريق هذا السلاح الذرى الاحتفاظ بهيبتها ازاء أمريكا داخل المعسكر الغربى ، فان الصين تريد من وراء احرازها السلاح الذرى أن تصل الى القضاء على السلاح الذرى .

واذا استطاعت الصين أن تحقق هذا الهدف عن طريق تعبئة الرأى العام العالمى ، أو عن طريق مفاوضات دبلوماسية دولية ، أوعن طريق التهديد باستخدام السلاح الذرى ، لتمكنت من تحقيق هدفين فى آن واحد أولهما تأكيد زعامتها العسكرية داخل المعسكر الشيوعى بما لها من امكانيات بشرية لا تتوافر لغيرها وثانيهما ابراز زعامتها العسكرية فى العالم . اذ ستكون القوات الضاربة الصينية مؤلفة من ملايين الجنود الذين يستطيعون الزحف الى اى مكان ، دون أن تتمكن الاسلحة التقليدية من وقف تقدمها .

ونحن نعتقد ان الصين الشيوعية ستكرس جهودها الدبلوماسية فى مدى السنوات القادمة لاقناع العالم بضرورة تدمير السلاح الذرى وتحريم انتاجه ، كى يعود العالم الى عصر ماقبل السلاح الذرى ،بينما ستكون كل من الدبلوماسية الامريكية والدبلوماسية السوفييتية عاملة على الاحتفاظ بالسلاح الذرى اذ ان كلا منهما ترى أنه فى ظل التوازن الذرى أو الذعرى ، يستطيع العالم ان يتجنب كارثة الدمار الشامل نتيجة لوقوع حرب نووية .

وفى هذا الصراع الايديولوجى الجديد ، اذا كانت القوة المادية فى جانب العملاق الامريكى والعملاق السوفييتى بسبب ما يملك كل منهما من قوات ذرية ونووية ، فان القوة العاطفية فى جانب العملاق الصينى اذ أنه حين يطلب تدمير الاسلحة الذرية والنووية ، سيجد تأييدا قويا من الدول التى لا تملك السلاح الذرى ، وهى تمثل الاغلبية العظمى من دول العالم .

وتحليل الآثار السياسية للسلاح الذرى الصينى يجب أن ينظر اليه على ضوء الصراع الايديولوجى بين الاستراتيجية الامريكية ، والاستراتيجية الصينية. فالاستراتيجية الامريكية — كما تبدو من الهجوم الجوى الامريكى على فيتنام — تستند اكثر ماتستند الى القوة الضاربة . . الى قوة السلاح . أما الاستراتيجية الصينية فانها تستند الى السلاح النفسانى . . الى القوة البشرية ، وهذا الاسلوب بعيد الجذور فى الفكر العسكرى الصينى . فقد نقل عن سن سين الذى كان أكبر مفكر عسكرى صينى فيما قبل ميلاد المسيح بنحو خمسة قرون ، ويعتبر واضع مبادىء الاستراتيجية العسكرية . . . قوله : « أولا قلوب الرجال ، ثانيا : التموين ، ثالثا : التربة ، وفى المرتبة الرابعة الاسلحة » وتلك الجذور ما زالت تمتد فروعها الى حاضر الصين ممثلا فى استراتيجية ماوتسى تونج التى تجعل من حرب العصابات ، وتأييد الشعوب لهؤلاء المكافحين أساسا لاستراتيجيتها .

وحرب فيتنام الى جانب كونها صراعا عسكريا وصراعا سياسيا . فانها صراع بين الاستراتيجية الامريكية ، والاستراتيجية الصينية . وعلى ضوء هذا فان تفجير القنبلة الذريه الصينية الاولى فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٤ وتفجير نفسها الثانية فى ١٤ مايو سنه ١٩٦٥ ليس الا وسيله لتدعيم الحرب النفسانية التى تقوم عليها استراتيجية الصين .

اهم مراجـــــع البحث

- Fischer Georges. L'Interdiction partielle des essais nucléaires. Annuaire Français du Droit International Volume 9 - 1963.
- Garthoff Raymond. Sino Soviet Military Relations. Annals of the American Academy of Political and Social Science. September 1963.
- Halperin Morton. China and the Bomb. Chinese Nuclear Strategy - The China Quarterly. January-March 1965.
- Harris William. Chinese Nuclear Doctrine: The Decade prior to weapon Development. 1945-1955. The China Quarterly, January-March 1965.
- Huynh. Tam-An. Les Etats Unis expérimentent leurs nouvelles techniques de lutte contre la guérilla. Le Monde Diplomatique/Mai 1965.
- Langley Hsich A. Communist China's Strategy in the Nuclear Era. New Jersey 1962.
- Peking Review, No:4 - 20 - 24 - 1960, No:31 - 32 - 33 - 35 - 36 - 1963, No: 32 -42 - 44 - 1964.
- Thornton Thomas Perry. Communist China and Nuclear Weapons. Military Review Fort Lavenworth Sep. 1964.

- تصريح حكومة جمهورية الصين الشعبية بخصوص تفجير القنبلـــــة الذريـــة الصينيـــة (بكين ١٦ اكتوبر ١٩٦٤).

- رســالة السيد شـو اين لاى رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبيــة الى جميع رؤســاء الحكومات (١٧ اكتوبر ١٩٦٤)

- البيان الرســمى الصادر فى ١٤ مايو ١٩٦٥ عقب تفجير الصــين قنبلتها الذرية الثانية .

رسالة شوان لاي الى جميع رؤساء الحكومات

[illegible] على رسالة شوان لاي

رد كوسيجين على رسالة شوان لاي

الصين من وراء صنع اسلحة ذرية هو انهاء احتكار الدول النووية الكبرى للاسلحة النووية والقضاء على تلك الاسلحة .

ان الحكومة الصينية مخلصة للماركسية - اللينينية وللدولية البروليتارية . انها تؤمن بالشعب . ان الشعب هو الذى يقرر نتائج الحرب وعواقبها . ان الشعب الصينى هو الذى يقرر مصير الصين . ان شعوب العالم - وليست الاسلحة النووية - هى التى تقرر مصير العالم . وان الاسلحة النووية التى تصنعها الصين هدفها الدفاع عن الشعب الصينى وحمايته من خطر قيام الولايات المتحدة بشن حرب نووية .

وان الحكومة الصينية تعلن صراحة ان الصين لن تكون الاولى فى استخدام الاسلحة النووية فى اى وقت ومهما كانت الظروف .

ان الشعب الصينى يؤيد بقوة كفاح جميع الامم المضطهدة وجميع شعوب العالم من أجل التحرر . ونحن مقتنعون بأن الشعوب سوف تنتصر فى النهاية بفضل كفاحها ومساعدتها لبعضها . وان حصول الصين على السلاح النووى فيه تشجيع كبير للشعوب الثورية فى العالم وفيه مساهمة كبرى فى قضية الدفاع عن السلام العالمى . وفيما يتعلق بالاسلحة الذرية ، لن ترتكب الصين أبدا خطأ الوقوع فى « سياسة المغامرة » او فى « سياسة الاستسلام » . ويمكن الوثوق بالشعب الصينى .

ان الحكومة الصينية تدرك تماما امانى الدول المحبة للسلام وامانى الشعوب فيما يختص بوقف التجارب النووية . غير ان عددا متزايدا من الدول اصبح يدرك انه كلما زاد تمسك الاستعماريين الامريكيين وشركائهم باحتكارهم النووى زاد خطر قيام حرب نووية . اذ انهم يملكون هذا السلاح وانتم لا تملكونه . هذا هو سبب غرورهم وتجبرهم . ولكن متى حصل معارضوهم على هذا السلاح . فان الامريكيين لن يظهروا ابدا مثل هذا الاستخفاف ، ولن تكون لسياستهم القائمة على الضغط والتهديد النووى مثل هذه الفاعلية وسوف يزداد احتمال التوصل الى حظر تام للاسلحة النووية ، وتدمير شامل للموجود منها .

ونحن نتمنى باخلاص الا تقع حرب نووية . وانا لواثقون من انه طالما كانت الدول المحبة للسلام وشعوب العالم تكافح كفاحا مشتركا ، فانه يمكن تلافى وقوع حرب نووية .

ان الحكومة الصينية تقترح رسميا على جميع الحكومات فى العالم ان يعقد مؤتمر على مستوى القمة تشترك فيه جميع الدول فى العالم لمناقشة مسألة الحظر التام والتدمير الشامل للاسلحة النووية ، وان يتوصل هذا المؤتمر - كخطوة اولى - الى اتفاق يقضى بان الدول النووية الكبرى والدول التى سوف تصبح قريبا من القوى النووية تتعهد بألا تستخدم الاسلحة النووية ضد الدول التى لا تملك هذه الاسلحة ، او المناطق المجردة من الاسلحة النووية ، او ضد بعضها والبعض الآخر .

فاذا كانت الدول التى تملك الاسلحة النووية بكميات كبيرة لا تريد حتى ان تتعهد بعدم استخدامها ، فكيف يمكن ان ننتظر من الدول التى لا زالت لا تملك هذا السلاح ان تصدق ان الدول التى تملكه ترغب باخلاص فى المحافظة على السلام ، او ان تنتظر منها الا تتخذ كافة الاجراءات المستطاعة واللازمة للدفاع ؟

ولن تتوقف الحكومة الصينية - كما فعلت دائما - عن السعى وراء تحقيق الهدف النبيل الذى يتمثل فى الحظر التام والتدمير الشامل للاسلحة النووية عن طريق المشاورات الدولية .

وحتى حلول هذا اليوم ، سوف تستمر الحكومة الصينية والشعب الصينى بقوة وبحزم فى السعى وراء تحقيق هدفهم الخاص ، وهو تقوية دفاعهم القومى من اجل المحافظة على الوطن الام . والسلام العالمى .

ونحن مقتنعون بان الانسان ، وهو على ايه حال صاحب الفضل فى اختراع الاسلحة النووية ، سوف يقضى عليها بالتأكيد .

٢ - رسالة السيد شواين لاى رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية الى جميع رؤساء الحكومات (١٧ اكتوبر ١٩٦٤)

فى يوم ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٤ ، فجرت الصين قنبلة ذرية ، مسجلة بذلك اولى تجاربها النووية الناجحة . وفى اليوم نفسه ، نشرت الحكومة الصينية تصريحا بهذا الصدد يشرح موقف الصين من مسألة الاسلحة النووية .

ان الحكومة الصينية مقتنعة تماما بضرورة حظر الاسلحة النووية حظرا تاما وضرورة تدميرها . ولقد ارغمت الصين على القيام بتجارب نووية وعلى تطوير الاسلحة النووية . وان الهدف الوحيد من وراء حيازة الصين للاسلحة النووية هو الدفاع عن الشعب الصينى وحمايته من التهديد النووى الذى تباشره الولايات المتحدة .

ان الحكومة الصينية تعلن رسميا ، ان الصين لن تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية فى اى وقت ، ومهما كانت الظروف .

وسوف تستمر الحكومة الصينية فى العمل جاهدة من اجل الحظر التام والتدمير الشامل للاسلحة النووية عن طريق المفاوضات الدولية . ومن اجل ذلك تقدمت فى بلاغها بالاقتراح الآتى : عقد مؤتمر دولى على مستوى القمة لمناقشة مسألة الحظر التام والتدمير الشامل للاسلحة النووية . ويتعين على هذا المؤتمر ان يتوصل - كخطوة اولى - الى اتفاق تتعهد بموجبه الدول النووية الكبرى ، او الدول التى يحتمل أن تصبح قريبا من الدول النووية بعدم استخدام الاسلحة النووية ضد الدول التى لا تمتلك هذه الاسلحة او المناطق المجردة منها ، او ضد الدول النووية الكبرى نفسها .

وان الحيلولة دون نشوب حرب نووية ، وضمان تدمير الاسلحة النووية ، هى الامانى المشتركة لجميع الدول المحبة للسلام ولشعوب العالم اجمع .

وتأمل الحكومة الصينية صادقة ان يلاقى اقتراحها قبولا ، وان تحصل على رد ايجابى من جانب حكومتكم .

٣ - رد الجنرال دى جول رئيس الجمهورية الفرنسية على خطاب السيد شواين لاى المؤرخ ١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٤ (باريس ، ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٦٤)

سيدى الرئيس :

لقد تفضلتم ، فى خطابكم المؤرخ ١٧ اكتوبر الذى سلمه سفيركم فى فرنسا الى السيد جورج بومبيدو ، بابلاغى بأن الصين قد قامت فى ١٦ اكتوبر بتفجير

تنبلة ذرية ، كما ابلغمونى فى نفس الوقت بنص بلاغ يشرح وجهة نظر حكومة الجمهورية الشعبية الصينية فيما يختص بمشكلة الاسلحة النووية .

ولى الشرف ان احيطكم علما بوصول هاتين الوثيقتين اللتين ستقوم الحكومة الفرنسية بدراستهما بعناية .

ان فرنسا من جانبها لم تتوقف — طوال هذه السنوات الاخيرة — عن الكشف عن تأييدها لنزع حقيقى للسلاح، وهذا يعنى بطبيعة الحال ان الاولوية تعطى لنزع السلاح النووى . ولقد تقدمت (فرنسا) فى هذا الصدد — كلما جاءت المناسبة — باقتراحات محددة بخصوص القضاء أولا على الحاملات التى تستخدم ، او يمكن ان تستخدم ، فى نقل الأسلحة النووية . هذه الاقتراحات كانت تأخذ فى الاعتبار الصعوبات القائمة اليوم فى الكشف عن المخزون من هذا النوع من الاجهزة . وفى الواقع انه من الواضح أن نزع السلاح لا يمكن ان يدرك ولا ان يتحقق من الناحية العملية ما لم يكن مصحوبا برقابة فعالة .

وان اتجاهات الحكومة الفرنسية لا تزال كما هى دون تغير . وفضلا عن ذلك ، فقد اوضحت (الحكومة الفرنسية) فى عدة مناسبات انها مستعدة تماما فى أى وقت للاشتراك فى كل مفاوضة جدية يمكن ان تنظم بين الدول المختصة والمسئولة من اجل مناقشة مشكلة ، نزع السلاح على اساس بناء وعملى .

وتفضلوا يا سيدى الرئيس ، بقبول فائق احترامى

امضاء . ش . دى جول .

٤ — رد السيد ا . كوسيجين رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى على خطاب السيد شواين لاى المؤرخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤ (موسكو ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤)

لقد درست حكومة الاتحاد السوفيتى بعناية خطابكم المؤرخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤ . هذا الخطاب اقترح أن يعقد مؤتمر قمة من جميع امم العالم لمناقشة مسألة الحظر التام والتدمير الشامل للأسلحة النووية ، وان تقرر جميع الدول وتتعهد — كخطوة أولى — بألا تستخدم الأسلحة النووية . وتريد الحكومة السوفيتية ان تعبر عن وجهة نظرها الخاصة فى هذه النقطة :

ان الحكومة السوفيتية تعتبر ان أهم واجب يقع حاليا على عاتق جميع الدول كافة هو تحرير البشرية من خطر قيام حرب نووية . وكما هو معروف عامة ، فانه فى تاريخ مبكر يرجع الى سنة ١٩٤٦ ، حينما لم يكن الاتحاد السوفيتى يملك أسلحة نووية ، تقدمت الحكومة السوفيتية باقتراح يؤيد الحظر الدائم للأسلحة الذرية وتدمير المخزون الموجود منها . وبعد أن صنع الاتحاد السوفيتى قنابله الخاصة ، ظل موقفه دائما فى صف حظر الأسلحة النووية وحاملاتها وتدميرها تدميرا شاملا .

وفى ظل الظروف الحالية ، فان تعزيز مجهودات من ينادون بوقف السباق على التسلح وبايجاد حل لمشكلة نزع السلاح، والاهتمام بفرض ضغط متزايد على التجمعات الاستعمارية التى تعمل كل ما فى وسعها للحيلولة دون سير الاحداث فى هذا الاتجاه — هذه مسائل على درجة عظيمة من الاهمية . وقد أثارت هذه المسألة انتباه عدد متزايد من الامم اليوم .

والى جانب سعيها وراء ايجاد حل كامل لمسألة حظر الاسلحة النووية وتدميرها ونزع السلاح العام الكامل ، تقترح حكومة الاتحاد السوفيتى ايضا ان تتخذ فورا التدابير التى يمكن أن تساهم منذ الآن فى وقف السباق على الاسلحة النووية وتحديدها . وان التوقيع على اتفاق دولى بين الامم تتعهد بموجبه بعدم استخدام الاسلحة النووية يعد من بين تلك التدابير . ان هذا الاتفاق سوف يشكل خطوة هامة نحو حظر الاسلحة النووية وتدميرها تدميرا شاملا .

رفيقى رئيس الوزراء : ان اقتراح حكومة جمهورية الصين الشعبية بعقد مؤتمر قمة من جميع دول العالم لمناقشة مسألة حظر الاسلحة النووية وتدميرها ، وهو الاقتراح الذى تقدمتم به فى خطابكم، يتمشى مع وجهة نظر حكومة الاتحاد السوفيتى . وان حكومة الاتحاد السوفيتى تعلن أنها متفقة تماما مع هذا الاقتراح وتؤيده .

ان حكومة الاتحاد السوفيتى مستعدة للاشتراك فى مؤتمر دولى لرؤساء الدول كافة لمناقشة موضوع حظر الاسلحة النووية وتدميرها تدميرا شاملا ، وسوف تبذل (الحكومة السوفيتية) — جنبا الى جنب مع جميع الدول الاشتراكية وغيرها من الدول المحبة للسلام — كل ما فى وسعها لضمان انعقاد هذا المؤتمر ونجاحه .

وتقبلوا احترامى

دراسة

رياح الثورة في البحر الكاريبي

د. عبد الملك عوده

الاستاذ الدكتور عبد الملك عوده استاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . عمل استاذازائرا بجامعة انديانا بالولايات المتحدة الامريكية ، ومثل الجمهورية العربيه المتحدة فى مؤتمر أساتذةالدراسات الافريقية فى أكرا عام ١٩٦٣ وفى مؤتمر الموسوعة الافريقية الأول . وله عدة مؤلفات عن افريقيا والادارة العامة اهمها السياسة والحكم فى افريقيا واسرائيل وافريقيا والادارة العامةوالسياسية . وله كتاب ماثل للطبع عن الوحدة الافريقية فى النصف الاول من القرن العشرين .

مئات من الجزر منوعة الاحجام والمساحات وتعداد السكان متناثرة على طول وعرض المياه الممتدة من شواطىء امريكا الشمالية الى شواطىء امريكا الجنوبية وعلى طول امتداد امريكا الوسطى ، لا يمكن ان يقال انها جزء منفصل عن المنطقة بصفة قاطعة اذ اشتركوا جميعا فى التأثر باحداث التاريخ الطويل منذ ان هبط كريستوف كولومبس اول ارض فى المنطقة عام ١٤٩٢ ، ولا يمكن ان يقال فى الوقت نفسه انها تعيش فى خط التطور التاريخى والاجتماعى ذاته الذى شهدته بعض بلاد العالم الجديد وخاصة الولايات المتحدة الامريكية .

من هذه الحقيقة الجغرافية والتاريخية تبدو لنا اول عوامل هذه الازمة المتفجرة فى المنطقة .

فهناك دولٌ استقلت منذ أمد بعيد مثلُ هاييتى اذ اعلنت استقلالها يوم ٣١ ديسمبر ١٨٠٣ ، وهناك دولة ظهرت حديثا مثل ترينداد وتوباجو اعلن استقلالها يوم ٣١ اغسطس ١٩٦٢ ، وهناك مستعمرات انجليزية ما برحت تكافح فى سبيل الاستقلال كما أن هناك مناطق ادمجت قسرا فى بلاد اوربية اخرى استنادا الى علاقات تاريخية طويلة ، باعتبارها جزءا لا يتجزا من ارضها مثل ادماج المارتينيك وجواديلوب فى فرنسا ، وسورينام وجزر الانتيل فى هولندا . وهناك دول تعلن عن فلسفتها الماركسية اللينينية مثل كوبا ، ومناطق ليس لها وضع دولى متعارفا عليه مثل بورتوريكو ، فهى ليست بالدولة المستقلة ، وفى الوقت نفسه تعلن الولايات المتحدة أنها ليست من مستعمراتها ، وان كانت

العلاقة بين الاثنتين قرأينا علاقة تبعية استعمارية لا خفاء فيها .

هـذه الحقيقة الجغرافية التاريخيـة تزودنا بعلامة اخرى فى ابعاد الازمة الحالية ، وهى ان شعب هذه المنطقة انما هو شعب مجلوب من افريقيا تحت راية تجارة الرقيق ، فمنذ عام ١٥٠١ شـهدت جزيرة هسبنيولا (جمهورية هايتى وجمهورية الدومنيكان حاليا) مقدم اول «شحنة» او فوج من الرقيق ، وتوالت بعد هذا سفن هذه التجارة المشئومة قرونا متتاليـة ، الامر الذى جعل الزنوج هم الاغلبية المتزايدة بعد ان افنى الاسبانيون وغيرهم من الاوربيين سكان هـذه الجزر الاصليين ، والى جوار هـذا الشعب الزنجى نشأت اجيال متتابعة من الخلاسيين نتيجة علاقة جنسية بين رجال بيض ونساء سود أو رجال سود ونساء بيض ، ومع توالى تراكم العقد الاجتماعية والاقتصادية ومع تزايد فعالية التذويب الثقـافى الاوربى الاسـتعمارى تميزت هذه المجتمعات بطبقات وفئات اجتماعية واقتصادية يفصل بينها حينا خط الفقر والثراء ، وحينا آخر خط اللون الاسود الداكن واللون الاسود الفاتح والاسمر . وتداخلت هذه الخطوط بعضهـا فى بعض فى حالات عدة وزادتها المواريث التاريخية والضغوط الاجنبية واليأس النفسى والاجتماعى حدة ما بعدها حدة ، ترسمها وتعبر عنها معارك سياسية وانقسامات فى القيادات السياسـية وانقلابات عسكرية داخلية وخارجية .

وتزداد غرابة اوضاع هذه المنطقة وتعقيداتها عندما نعرف أنه ينتسب اليها زعماء كثيرون تركوا اثرا فى حياة مناطق اخرى تسكنها شعوب او اقليات من اصول زنجية بعيدة ، على حين انهم لم يؤثروا فى المنطقة بالدرجة الاولى كتأثيرهم فى غيرها . ونذكر منهم الدكتور ادوار ديبويس الذى ورث الدم الاسبانى والهولندى من امـه المولودة فى هاييتى ، وجورج بادمور وهو من مواليد ترينداد وكلاهما من دعاة حركة الجامعة الافريقيه فى النصف الاول من القرن العشرين وكلاهما له علاقة فكرية بالدكتور نكروما ومشروعاته الخاصة بالوحدة الافريقية ، ومنهم مالكولم اكس الزعيم الزنجى المسلم فى الولايات المتحدة الامريكية وامه من جزيرة جرينادا (مستعمرة انجليزية) ، ومنهم ماركوس جارفى وقد ولد فى جمايكا وباشر نشاطه السياسى فى نيويورك وصاحب دعوة العودة الى افريقيا ، الى أن نفى من امريكا عام ١٩٢٧ فعاد الى جمايكا ليباشر نشاطه السياسى هنـاك . ومنهم ايمى سيزار الشاعر وعضـو البرلمـان الفرنسى القادم من المـارتينيك والداعيـة الى فكرة الزنوجـة التى اثرت فى الترتيب الفكرى لزعامات افريقيـا الناطقـة باللغة الفرنسيـة (نجرتود) . وغـير هؤلاء كثـير من الزعمـاء السابقين والحاليين .

ان الوضـع الدولى الراهن للولايات المتحدة الامريكية وما يصحبـه من تطور فى سياستهـا الخارجية تجاه جيرانها فى امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ــ يلقى ظله ويترك بصماته على كيان هذه المجتمعات وينمى فى حياتها عوامل واتجاهات عدة لا تطوع لها النفس بحرية ولا تكيف حياتها على ما يشاء اهلها وحدهم منفردين . وهـذا الوضع الجديد الطارىء منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر فى البحر الكاريبى ، يتداخل ويتشابك مع ميراث الاستعمار الاوروبى الذى بدأته اسبانيا ثم تلتها دول هولندا وفرنسـا وانجلترا ، وصاحبهم فى هـذا الغزو الوف من القراصنة وجيوش النهب والسلب وتجار الرق . والى جانب كل هذا لا ننسى ان هذه بلاد ثرية بموادها الاوليه وارضها الخصبه وثرواتهـا المنوعة .

وفى اثناء دراستك احداث هذه المنطقة تحس انك لا تستطيع فصل مراحل تاريخيه عديدة فى هذه المنطقة عن مراحل تاريخيه اخرى فى امريكا الوسطى وامريكا اللاتينيه ، فتجارة الرق جعلت الزنوج ينتشرون فى البحر الكاريبى وجنـوب الولايات المتحده الامريكيه وامريكا الوسـطى وشمال امريكا الجنوبية ، والاستعمار الاوروبى حكم مناطق فى سلب الاراضى الامريكيه وجـزرا فى البحار الملحقـة بها طبقا لسياسه واحـده واخضعهم جميعـا لعمليـة تذويب لقوى ثقافى دينى واحدة تجعل اطار حياتهم الثقافيه كلا لا يتجزأ . ثم تفاجأ بان احداث جزيرة واحـدة او منطقة واحدة تجرى وكأن شعبها لا يحس به احد ولا يشعر هو برباط ما مع شعب آخر من شعوب الجزر الاخرى او المناطق الاخرى . واحيانا يستفحل الشقاق فى جزيرة واحدة مثل هسبنيولا (سانتو دومينجو تحت الحكم الفرنسى) متجزأ الى دولتين وحكومتين ترتبط كل منهمـا بمركز اوروبى او امريكى لا ترتبط به الاخرى ، او يتفكك اتحاد سياسى ترسمه بريطانيا ليضم جمايكا وترينيداد وتوباجو وعدة جزر اخـرى بدون وجود فروق عميقة تفصل بين الشعوب فى اللغة والثقافة والدين واللون ... الخ . وتفضل جمايكا الاستقلال مع مجموع جزر صغيرة ولا يزيد

تعداد سكانها جميعا على مليونين ، بينما تستقل ترينيداد وتوباجو وتعداد شعبهما اقل من مليون ، وهذا يثير عندنا سؤالا ملحا عن مستقبل هذه الشعوب وهذه الحكومات وهو : كيف تعيش وكيف تتقدم وكيف تنمو فى هذه الصورة المفزعة من التمزق والانعزالية ؟

ميراث التاريخ الاستعمارى

نزل كريستوف كولومبس اول ارض فى المنطقة الكاريبية يوم ١٢ اكتوبر ١٤٩٢ فرآها فيما تذكر كتب التاريخ بلادا جميلة ماهولة عامرة بالسكان كثيرة الثروات متنوعة الطيور والاشجار والثمار ، وبعد خمسة قرون او نحوها من هذا التاريخ نجد هـذه الارض قد اصبحت مرتعـا خصيبا لاستثمار الراسماليـة الاوروبية والامريكيـة ومصيفا للسياح الامريكيين ومواطن للدعارة ولعب القمار وتجارة التهريب وكل سيئات الحضـارة الحديثة ، الامر الذى جعل شاعر الزنوج الثائر يقول فى عنف وياس مرير « جنتى هى الجحيم » . ويقرر ايريك وليامز رئيس وزراء ترينيداد وتوباجو واستاذ التاريخ السابق بان ٩٠٪ من ثروة بلاده تنحصر فى ايدى ثلاث شركات أجنبية . ويصل الامر بالجنرال ديجول ان يغضب عندما يقول ممثلو المارتينيك وجواديلوب عـام ١٩٤٦ انهم زنوج ، ويصيح فيهم قائلا « أنتم فرنسيون » ، وكان هذا عند وضع دستور الجمهورية الرابعة الذى تضمن ان هذه المناطق جزء لا يتجزأ من المتروبول (الوطن الام) الذى يشمل فرنسـا الاوروبية ومديريات الجزائر ومديريات ما وراء البحار .

وخلال هذا التاريخ الطويل بدات اسبانيـا سيطرتها الاستعمـارية . وكان الاستعمار الاسبانى يحكم هذه المنطقة فى اطار مفاهيم الراسمالية التجارية « الميركانتيلية » التى تجلت فى فلسفة تقوية الدولة ، ولا تتحقق هذه التقوية الا بتنمية ثرواتها ، وهذه الثروات هى الذهب والفضة او السلع التى تجلبها وانه من مصلحة الدولة ان تزيد نصيبها من الذهب والفضـة باستمرار ولو على حساب الدول الاخـرى . وهكذا تعاون رجال التركيب الاجتماعى الاسبانى من اقطاعيين وتجار ورجال دين ونبـلاء وعلى راسهم الملك ، وعقدوا الخناصر على نهب ثروات هذه البلاد ، فلما ثار سكانهـا الاصليون على هـذا الامتصاص البشع استاصلوا شأفتهم وجاءوا بأنواع الرقيق الاسود لتعمل فى الارض وفى المناجم وفى الخدمات لحساب اسبانيا .

ولـما ثار النزاع بين البرتغال واسبانيا حول ملكية هذه الاراضى الجديدة تدخل البابا لتسوية النزاع عام ١٤٩٤ فاختصت اسبانيـا بالبحـر الكاريبى وامريكا الوسطى والجنوبية ما عـدا البرازيل فقد كانت من نصيب البرتغال ، ولكن هذه التسوية لم تقبلها الدول الاوروبية الاخرى خاصة البروتستانتية منها ، فبـدا الهولنديون يلجون عالم الثروات والتجارة واعقبهم الفرنسيون والانجليز والدانمركيون ، جاءوا فى صورة جيوش منظمة من اجل الفتح باسم الدولة او فى صورة جيوش من القراصنة يعملون لحساب انفسـهم اولا ولحساب دولهم بطريق غير مباشر . وتقاتل كل هؤلاء الناس على اسلاب البحر الكاريبى فلحق المنطقة خراب وتدمير من جراء تداول هذه الايدى المتكالبة ملكية الجزر والناس وشحنات الرقيق والبضائع والثروات والمعادن .. الخ . وتدلنا حقائق التاريخ على أن الغنيمة انتزعت من يدى اسبانيا وانفرد بها الانجليز والفرنسيون اما الهولنديون فقد حصلوا على نصيب ضئيل فى المنطقة . غير ان عدة جزر ظلت خاضعة لاسبانيا حتى اخرجتها الولايات المتحدة من المنطقة نهائيا فى الحرب الامريكية الاسبانية عام ١٨٩٨ ، كما اشـترت الولايات المتحـدة مجموعة جزر فيرجين من الدانمارك عام ١٩١٧ .

ولقد تمت تسوية الموقف العسكرى بين اسبانيا وكل من انجلترا وفرنسا بموجب معاهدة ١٦٧٠ مع الاولى ومعاهدة ١٦٩٧ مع الثانية . ومع ذلك ظلت صورة المنطقة مضطربة حتى بدت فى اواخر القرن الثامن عشر شبه مستقرة عندما سيطرت بريطانيا على جـزر برمودا وبهاما وبرباودس وترينيداد وتوباجو وجامايكا وهندرواس وعدد آخر من الجزر الصغيرة ، وسيطرت فرنسا على جواديلوب والمـارتينيك وسانت لوشيا وجـزء من جزيرة سانتو دومينجو (هاييتى فيما بعد) وعدد من الجزر الصغيرة ، وسيطرت الدانمرك على سان توماس وسان جوش من مجموعة جزر فيرجين ، وتبقى لاسبانيا كوبا وبورتوريكو وجزء من جزيرة سانتو دومينجو (الدومنيكان فيمـا بعد) ، وسيطرت هولندا على سابا وسـانت ابوستاتيوس وسانت مارتين واسكيبو وبونير وعدد من الجزر الصغيرة . وكل هذا بالاضافة الى المستعمرات الاوروبيـة فى أمريكا الوسطى والى مناطق غيانا الثلاث الواقعة فى الشـمال

الشرقى لامريكا الجنوبية وقد امتلكتها انجلترا وفرنسا وهولندا .

هذا الميراث التاريخى الاستعمارى تحكمه عوامل عدة نذكر فى مقدمتها طبيعة العلاقات المتبادلة بين المنطقة وافريقيا واوروبا ، وطبيعة نظم الحكم والنظم الاجتماعية والثقافية التى فرضتها هذه الدول الاستعمارية الاوروبية ، وطبيعة التطور فى العلاقات المتبادلة ومراكز القوة بين الدول الاستعمارية بما فى ذلك ظهور الولايات المتحدة الامريكية فى حلبة السباق الاستعمارى وبروز دورها فى داخل الكتلة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، واخيرا طبيعة رد الفعل الثورى من شعب المنطقة بما ذلك صدى التطور الفكرى والواقعى فى العالم وآثار الحرب الباردة وانقسام الدول الى معسكرين وثورة شعوب المستعمرات فى العالم اجمع وبخاصة فى افريقيا بعد عام ١٩٦٠ .

وطبيعة العلاقات المتبادلة بين اوروبا وافريقيا من جانب والمنطقة من جانب آخر تبدو فى صورتها الاولى فى « رحلة الموت المثلثة » التى تتحدث عنها كل دراسات تجارة الرقيق ونمو المرحلة الاولى للنظام الراسمالى الاوروبى وارساء اسس الطبقة التجارية الاوروبية (البورجوازية) خاصة فى مدن وموانى التصدير والاستيراد ومراكز التوزيع التجارى فى غرب اوروبا وشمالها الغربى .

وفى ايجاز تتمثل رحلة الموت هذه فى خط ملاحى دائم يبدأ من موانى غرب اوروبا ثم يتجه جنوبا الى غربى افريقيا ، وتحمل سفنه خمورا واسلحة وبضائع وفئات من المغامرين والافاقين وصيادى الجنس البشرى يفرغون شحناتهم هناك ثم يملاونها بالرقيق الافريقى . اما الخط الملاحى الثانى فيبدأ من غرب افريقيا متجها عبر المحيط الاطلسى الى جزر الهند الغربية والعالم الجديد حيث يفرغ ما بقى من احياء شحنة الرقيق فى اسواق بيع الرقيق هناك . وما ان تتم تسوية اثمان الصفقات حتى تبدأ رحلة السفن على طول الضلع الثالث للمثلث عائدة الى اوروبا محملة بخيرات وثروات المنطقة من سكر ودخان واخشاب ومواد اولية وخامات لا حصر لها عدا ما تصل اليه ايدى الاوروبيين من معادن نفيسة منهوبة من هذه البلاد .

وهذه الرحلة التى استمرت رسميا منذ القرن السادس عشر (١٥٠٠) حتى الاعلان الرسمى بانهاء تجارة الرقيق البريطانية عام ١٨٣٤ ، هى التى شكلت الاطرافت الاساسية فى علاقات نظم الحكم وهى التى رسمت النظرة الاوروبية الى السكان ورسمت نظرة السكان الى انفسهم بوجه عام . فالراسمالية الاوروبية رات هذه البلاد لا صاحب لها ، ولذا فهى تربة خصبة للاستثمار الدائم ، وكذلك راى الاوربيون المقيمون هناك هذا الراى فأقاموا دعائم اقتصادهم على اساس نظام المزارع الكبرى الواسعة التى يعمل فيها الرقيق المجلوب . ولما كان الرقيق فى تلك الفترة لا يملك قوة يذود بها عن آدميته وعن حقوقه ووجوده اعتبرت الدول الاوروبية هذه المنطقة وكأنها مزرعتها الخاصة ، ولكن الحال لم يستتب لها فقد أثارت اطماعها أحقادا وعداوات شديدة أدت الى اندلاع الحروب بين بعضها البعض فى اوروبا ثم ما لبث لهيبها أن امتد الى المنطقة فنشبت هناك معارك بحرية وحروب قراصنة طويلة الامد ، وكذلك نظر الافراد الاوروبيون الى المنطقة نفس النظرة فلم تتوطن منهم فئات كما فعلوا فى أمريكا الشمالية ولم يتخذوها وطنا دائما لهم . وفى نفس الوقت انعكست عليهم حالة الحرب والعداوة الاوروبية وتهديد القراصنة الدائم ، فاصبح الموقف لايزيد عن فرصة سريعة لامتصاص ثروة او تكوين ثروة ، وبدا دورهم السياسى يظهر خلال هذا الموقف المضطرب بأن كونوا قواتهم العسكرية لاخماد ثورات الزنوج ومكافحة اعمال القرصنة. كما ان استمرار تداول الايدى الاوروبية لملكية هذه الجزر اضعف فكرة الولاء السياسى لدولة واحدة ، وحول ولاءهم الى الحاكم القوى او العسكرى المنتصر الذى يرسل ممثله وجيشه الى هذه الجزيرة او تلك . ومن ناحية اخرى فان هزيمة اسبانيا واضمحلالها السريع فى اوروبا وخروجها من عداد الدول الاستعمارية جعل رعاياها هناك يقبلون هذا الوضع ويندمجون فى الفئات الجديدة القادمة من غرب وشمال غربى اوروبا للتجارة والاستثمار . ونلاحظ هنا أن اوربا كانت فى هذه الفترة آخذة فى تحويل اقتصادياتها من نظام الراسمالية التجارية الى نظام الراسمالية الصناعية تبعا لتحكم الآلة ومتطلباتها فى نوع التجارة وحركة السوق ، وفى ذلك الوقت الغيت تجارة الرقيق فاصبح على ملاك المزارع الكبرى أن يسايروا الموقف الاوروبى ويتكيفوا مع طبائع السوق العالمية .

اصاب هذا التطور المنطقة بنوع من الكساد نتيجة التغير فى متطلبات الاستثمار الاوروبى

الجديد بعد أن تواءم مع طبيعة الآلة الرأسمالية الصناعية . وانعكس هذا التطور بدوره على نزعات السكان وعلى مستقبل الافراد من ملاك المزارع الكبرى الذين بدات تحل محلهم شركات الاستثمار الكبرى فى عالم الانتاج الزراعى واستخراج المواد الاولية وتجارة التصدير والاستيراد ، كما ان انهاء القرصنة والرق انعكس اثره ايضا على تعداد السكان الزنوج اذ توقفت حركة تزايد اعدادهم بعد ان دخلوا فى عهد مابعد الغاء الرق وبدأت ثوراتهم من اجل الحرية ،

ولكن مع ذلك لم يبراوا من آثار الضياع النفسى والاجتماعى والاسترقاق والعمل الشاق فى المزارع والمناجم والمعاملة الوحشية التى صعبها عليهم الاوروبيون ، وقد تداخلت وتشابكت الآثار النفسية والفكرية لهذه الفترة مع ما روجه الاوروبيون من نظريات عن الاجناس الراقية والاجناس الدنيا ، الامر الذى ابرز المشكلة فى صورة صراع لونى بين الابيض الاسود ، وبين الملون وغير الملون .

وفى خلال هذه الفترة كانت نظم الحكم والادارة اما ان تتغير مجاراة لتيار التغير الذى اشرنا اليه واما ان يجرفها التيار فتتحطم جزئيا اوكليا . وهذا واضح فى النظام الادارى الاسبانى ، فقد قام منذ الكشوف الجغرافية فى القرن الخامس عشر . وكان من الطبيعى ان يمثل طبائع نظام الحكم الاسبانى فى اسبانيا ذاتها ، حيث يتربع الملك واسرته على قمة الهرم الاجتماعى ثم يليه النبلاء والارستقراطيين ويشاركهم فى هذا المستوى كبار رجال الكنيسة الكاثوليكية واحيانا يتفوقون عليهم بما لهم من نفوذ وما للكنيسة الكاثوليكية فى التاريخ الاسبانى من دور ما زلنا نشهده حتى يومنا هذا فى النصف الثانى من القرن العشرين . وترتيبا على هذا ظهر نظام ادارة المستعمرات الاسبانية تفسيرا للوضع والتفكير الاقطاعى التجارى فى اسبانيا وانتقلت مع الحكام والموظفين كل هيبة نظام الحكم ومظاهره الفارغة وعنجهية الارستقراطية وجبروته الدينى الكاثوليكى (احكام محاكم التفتيش) وفساده ومساوئه الاجتماعية كالرشوة والقسوة .. الخ وقد وضح هذا فى معاملتهم للسود هناك . وما ان حلت محله نظم الحكم الانجليزية والفرنسية والهولندية حتى سارت فى هذا التيار ، وان ظهرت فيها آثار الليبرالية والافكار البورجوازية الجديدة . ولكن يجب الا نغفل ان الحكام والاداريين جاءوا من طبقات الارستقراطية الوراثية والقواد العسكريين والبورجوازية الجديدة فى بلاد شمال غربى أوروبا ، وهؤلاء جميعا كانوا ما زالوا يمارسون القيم التى تسود حياة نبلاء العصور الوسطى والقصور والملكيات الوراثية . وكلامنا هنا ينطبق ايضا على الادارة الفرنسية والادارة الهولندية ، وعلى الرغم من الثورة الفرنسية وما خلفته من تراث فكرى فقد عاملت الادارة الفرنسية شعب هذه المنطقة اسوا معاملة تسجلها الدراسات التاريخية للمنطقة .

والى جانب هذا التشكيل الرسمى لتنظيم الحكم والادارة ظهرت فى المنطقة ضغوط الاوروبيين المقيمين والتجار ، فكان هؤلاء يوجهون ضغوطهم لحمل رجال الحكم على اصدار قانون معين او منع اجراء معين او اتخاذ سياسة معينة ، ولما كانوا من الاثرياء ولهم علاقات بأصحاب المصالح المالية والسياسية فى عواصم الدول الاستعمارية . فقد بدا لضغوطهم اثر فعال فى حالات كثيرة ، والذى يهمنا الى جانب هذه الحقيقة هو التكوين الاجتماعى لهذه الفئات والطبقات التى انحدروا عنها اذ ان هذا يعكس صورة الاطار الفكرى والاقتصادى لوجودهم . ان السواد الاعظم من هذه الفئات مغامرون ومحاربون جاءوا سعيا وراء الثروة ، وفى احيان كثيرة مجرمون او ثائرون لفظتهم بلادهم الى هذه المناطق ، وهؤلاء كانت القسوة والجشع وعدم الانتماء لاى قيمة انسانية هى الطابع المميز لهم، وبعد الغاء تجارة الرقيق رسميا انضمت اليهم فلول القراصنة والتجار الذين اسهموا فى هذه التجارة المجرمة ، فقد تحول القراصنة والمجرمون والمحاربون فى اعالى البحار الى نبلاء وارستقراطيين لمجرد منحهم القابا من التاج البريطانى مثلا ، واصبحوا ملاك مزارع كبرى وتجار تصدير واستيراد فى هذه الجزر وهى من وجهة نظرهم ليست الا ارضا لا صاحب لها ، ومن ثم استولوا على ما يشاءون من الارض ومنحوا انفسهم ما شاءوا من الامتيازات واختلطوا برجال الحكم والادارة ومارسوا دورهم الاجتماعى والسياسى فى المنطقة .

ودورهم هذا يظهر فى الضغوط التى مارسوها حينما تغيرت طبيعة العلاقة الاقتصادية التى تربط المنطقة باوروبا وافريقيا بعد الغاء تجارة الرقيق ، وتحول اوروبا الى الرأسمالية الآلية الصناعية ، وتغير متطلبات الآلة الجديدة من مواد خام واسواق . كما ان دورهم برز فى محاربة ثورات الزنوج والقسوة الرهيبة التى

اخذوا بها هؤلاء التعساء . وفى هذا يقول ايريك وليامز ان هذه الفئات وهؤلاء السادة البيض الاوربيين عمدوا الى تحويل هذه المنطقة الى مزرعة واسعة تنتج محصولا واحدا لا يصلح الا للتصدير ، ويقول ان الأساس الاقتصادى لهذه المزرعة هو البناء الاقطاعى فى العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ومن ثم نمت وازدهرت مدن غرب اوروبا وعواصمها على دعائم هذا البناء .

التركيب الاجتماعى والعنصرى

هكذا أوصلتنا احداث التاريخ فى منطقة الكاريبى ، الى منطقة التركيب الاجتماعى القائم على الخط الفاصل بين الأبيض والأسود وتداخل هذا الخط فى الخط الفاصل بين اهل الغنى واهل الفقر . وطوال هذا التاريخ المديد ظل التركيب الاجتماعى على هيئة هرم جاثم على قلوب الطبقات الدنيا من الشعب وهى التى تميزت بلونها الأسود الفاحم وبنصيبها الوافى من العذاب الابدى واليأس القاتل .

وعلى قمة الهرم تربع الحاكم العام الأوروبى الذى يمثل الدولة الاستعمارية وحوله حاشيته وقصره وهيبته التى ترسم صور الحكام فى عاصمة بلاده الأوروبية . ويدخل ضمن هذه الحاشية الموظفون والاداريون البيض وضباط البوليس والقوات المسلحة ولا تنفصل هذه الفئة عن باقى الطبقة البيضاء المكونة من ملاك المزارع الكبرى وتجار الاستيراد والتصدير والأثرياء والمتقاعدين من النبلاء والوجهاء الأوربيين ، وهؤلاء يستقرون فى العاصمة حول الاداة الحكومية المركزية . ويلى هؤلاء فئة اجتماعية بيضاء لا ترقى الى القمة ولا ترضى لنفسها ان تنزل الى ما يليها من طبقات . وهى فئة صغار الموظفين والكتبة والاداريين والمقاولين وتجار التجزئة ومتعهدى الخدمات المنوعة . ومع ان مستويات دخولهم ومعيشتهم تفصلهم فصلا ماديا عن الطبقة العليا ، الا ان بياض لونهم يمنعهم منعا نفسيا واجتماعيا عن ان يتصلوا بغير الأبيض ولو كان خلاسيا .

ويلى ذلك طبقة عريضة من الخلاسيين . ويجب ان نهتم فى دراساتنا بهذه الطبقة فقد ظهرت لاسباب تاريخية خاصة بالاستعمار الاسبانى والبرتغالى ، ثم تابعت وجودها مع الاستعماريين الفرنسى والانجليزى . حتى ليمكن القول انها اصبحت فى شيوعها كالعرف المتداول بين الناس ، وهى نتاج العلاقات الجنسية بين رجل ابيض وامراة سوداء . ونادرا ما جاءوا من علاقة جنسية بين رجل اسود وامراة بيضاء الا فى المرحلة التاريخية الاخيرة . وهؤلاء الخلاسيون نالوا من التعليم والوظائف الدنيا والثروة ما جعلهم يرتفعون عن مستوى الرقيق ونالوا حرياتهم المدنية فى فترة تاريخية مبكرة قبل باقى الشعب الاسود ، ومع ذلك لم يمنحهم البيض فرص ممارسة الحقوق السياسية ، وان استخدموهم فى الأعمال والوظائف الحكومية وفى الشركات والمزارع الخاصة . وكانت اعدادهم يتزايد بكثرة ، وهناك على سبيل المثال بعض الاحصاءات :

فى عام ١٧٩١ كانت احصاءات سكان جزيرة هاييتى ما يأتى : ٤٠ الف أوروبى ، ٢٨ الف خلاسى، ١/٢ مليون رقيقافريقى — وفى عام ١٩٦٠ كانت احصاءات جمايكا ما يأتى : ٧٨ ٪ سود ، ١٨ ٪ خلاسيون ، ١ ٪ بيض .

والدور السياسى الذى قام به هؤلاء الخلاسيون بدا بالتعاون مع البيض ضد الرقيق الافريقيين . ومع مرور الزمن صب الخلاسيون كل ما ذاقوه من الرجل الابيض من حرمان واحتقار وضيق نفسى ، احتقارا وابتعادا عن الطبقات التحتانيه للشعب وهم السود ، وظهر هذا ايضا فى مركزهم الاقتصادى الممتاز نسبيا عن هذه الطبقات التحتانية ، وشعور الاستعلاء الذى احسوا به نتيجة تعلمهم اللغة الاوروبية واندماجهم فى ثقافتها . ثم منحتهم اوروبا الراسمالية الصناعية فرصا للعمل فى التنظيمات الاقتصاديه المتعدده التى انشأتها الشركات والبنوك والمؤسسات التجاريه المتعدده بعد الغاء تجاره الرقيق ، وبعد اعلان حقوق الانسان (الثورة الفرنسية) وبعد ثورات الزنوج المتعددة التى انتهت بالنصر فى حالات متعددة فى هذه الجزر .

وفى الوقت نفسه ادى نمو طبقات الخلاسيين الاجتماعية ودورهم الثقافى ومركزهم الاقتصادى، الى دخولهم ميدان العمل السياسى فقد تولوا زعامة ثورات عده واقاموا بعد انتصارها حكومات مستقلة . ولكن مع هذا ظلوا حتى منتصف القرن العشرين يمثلون طبقة منفصلة

عن باقى الشعب الأسود . وسوف نشهد آثار هذه التفرقة فى قيام حركات سياسية سوداء متعادية يكون خط العداء الفاصل بينهما هو الفارق بين اللون الأسود الفاحم واللون الأسود الفاتح او الأسمر . ومن امثلة اصحاب هذه الحركات والقيادات ماركوس جارفى الذى امتنع عن قبول الخلاسيين فى تنظيماته السياسية فى امريكا ، وفى جزيرة جامايكا بعد ذلك ، على أساس انهم امتداد للبيض وتعبير عن الامتهان الأبيض للجنس الأسود عامة .

وهناك دراسات متعددة عن هذه الطبقة المتوسطة السوداء التى يطلق عليها بعض الكتاب اسم « البريطانيون السود » . ويتخذ البعض من وجودها أداة أو وسيلة لتفسير عديد من الأمراض الاجتماعية والنفسية التى زرعها التاريخ الاستعمارى الطويل فى جسم هذه الجماعات السوداء . ومن بين هذه الأمراض الاجتماعية والنفسية ، حالة التفكك الأسرى والهروب العائلى التى تنتشر بين الجماعات الزنجية وما يرتبط بذلك من حالات ولادة غير شرعية وانحراف الأحداث والجريمة وانتشار تعاطى المخدرات والمسكرات .. الخ . ويذهب الرأى الراجح بين الكتاب فى امريكا الى ان جذور هذه الحالات ترجع الى فترة الرق الطويلة التى امتدت قرونا ولم تعش فيها الجماعات الزنجية حياة عائلية ، فقد انتزعوا بقسوة من قبائلهم ومحيطاتهم الطبيعية وسيقوا الى سواحل القارة الافريقية بالسياط . وهناك فقدوا كل مميزات وعلامات رجولتهم حينما نزعت اسماؤهم ومقومات شخصياتهم واصبحوا مجرد ارقام فى جيش طويل تحمله السفن عبر المحيط الاطلسى ، فلما نزل من بقى حيا منهم على شواطىء العالم الجديد (النسبة ٦ احياء من كل ١٠ شحنوا من افريقيا) منحوا اسماء جديدة وسيقوا الى العمل كالماشية وفصل بين النساء والرجال . وفى هذه الفترة التاريخية اكتشف البيض فى العالم الجديد ان تربية الزنوج على نمط مزارع وحظائر تربية الدواجن والماشية اربح لهم من استيرادهم خاصة بعد ازدياد مخاطر القراصنة فى اعالى البحار . ومن هنا نشأت حظائر تربية الزنوج التى توضع فيها النساء ثم يؤتى بالاشداء من الزنوج لمعاشرتهن جنسيا وبمجرد ان يثبت الحمل يفصل بين الجنسين ويعود الرجال الى العمل وتبقى النساء تحت مباشرة المالك الابيض يقضى معهن نزواته الجنسية حتى يلدن فيقمن تربية

الاطفال حتى سن السادسة ، وهنا ينزع الاطفال من امهاتهن ويرسلن الى الاسواق للبيع ، وتعود النساء مرة اخرى الى الحمل والوضع وهكذا .

يضاف الى هذا قلة النساء البيض اللاتى ذهبن الى هذه المناطق منذ القرن الخامس عشر والسادس عشر حينما كانت ظروف المعيشة والسكنى صعبة وكانت الادوية المضادة للاوبئة غير معروفة . وهذا جعل الرجال لايجدون امامهم طريقا لاشباع شهواتهم الا النساء الزنجيات . ويمكن ان يضاف الى هذا ما ذكره الاستاذ فرانك تاننباوم ، وهو حجة فى دراسات عهد الرق الامريكى ، من أن هناك فروقا اساسية بين حياة الرق فى المجتمع الانجلوسكسونى البروتستانتى ، وحياة الرق فى المجتمع الاسبانى الكاثوليكى ، حينما أقام كل مجتمع منهما اوضاعه الخاصة فى العالم الجديد . والدراسة تتعرض لمبادىء الملكية ودور الكنيسة والنظرة للانسان فى نطاق المفاهيم الدينية والاجتماعية التى يتابعها المؤلف الى جذورها الاغريقية والرومانية . وقد تعرض لهذه النقطة ايضا ايريك ويليامز فى دراسته عن الزنوج فى البحر الكاريبى ..

والعلاقة الهامة الاخيرة فى تحديد دور هؤلاء الخلاسيين هى شعورهم الحاد بعدم الانتماء الثقافى والفكرى ، فقد ذابوا واندمجوا فى مفاهيم حضارة غرب اوروبا الرأسمالية وديموقراطيتها البرلمانية كما وصلتهم فى نظريات الكتب والمؤلفين ، وفى الوقت نفسه عاشوا حياة مهينة ضائعة فى ظل النظم الأساسية التى اقامها الاوربيون القادمون من غرب أوروبا . وفى هذا التناقض النظرى والواقعى وأمام هذه المأساة الفكرية والمادية ، انهارت كل قيمهم الثوريه وظهر اضطرابهم الفكرى حينما تمكنوا من اعلان الثورة والاستقلال فى بعض المستعمرات الاسبانية والفرنسية السابقة فى المنطقة . فقد اتصفت حكوماتهم المستقلة بكل انواع الفساد والرشوة والانحلال كما اتصفت بالقسوة المتناهية اذ ساموا الشعب الأسود سوء العذاب وجرعوه كاس المرارة بكل شراسة واحتقار . وقصص الانقلابات والاضطرابات فى هايتى والدومنيكان تدل على هذا ، وان كنا لا ننسى مطلقا ولا نقلل من قيمة الدور القذر الذى قام به الاستعمار الأوروبى والامريكى فى افساد الاوضاع الحكومية

والشعبية بعد اعلان الاستقلال . وهذه النقطة تفسر لنا القيمة الحقيقية لدور الثورة الكوبية الحالية بزعامة كاسترو فى المنطقة ، وهى انها جاءت لتقيم حكما ثوريا ضد عوامل الفساد والانهيار الداخلى وضد عوامل التآمر والتهديم الخارجى ، وان هذا يوضح ايضا جزءا من المصاعب العديدة التى تواجه هذه الثورة حاليا .

نصل بعد ذلك الى الشعب الاسود الذى عاش حياة الرقيق فى المزارع الكبرى والمناجم ثم عاش حياة ما بعد الغاء الرق عاملا زراعيا أو عاملا فى الصناعات الاستخراجية ، يكاد هو وعائلته هوان البطالة وذل الفقر وظلم الاستغلال واهوال الضياع فى متاهات اليأس والهروب . وقد ثار هذا الشعب مرارا عديدة ولاقى فى سبيل ثوراته الوان النكال ، ومع ذلك فقد امتلأ تاريخه بالثورة . ولهذا يقول ايريك وليامز : هنا تكمن مأساة الزنجى فى منطقة البحر الكاريبى .

من الخطأ الظن بأن الزنوج لم يثوروا الا اخيرا ، فلقد بدأت ثوراتهم منذ مطالع القرن السادس عشر فى عام ١٥١٨ ، وعام ١٥٢٢ ، وعام ١٥٣٢ وعام ١٥٤٨ فى جزر سان جوان وبورتوريكو وهندوراس . وان كان بين الدارسين من يقول ان هذه لم تكن ثورات بالمعنى العلمى للمصطلح بل كانت فورات غضب أو تمرد ضد السادة البيض ونظام الرق . وشهدت جمايكا نوعا أضخم من هذه الثورات ، فقد بدأ الرقيق يهربون الى المناطق الجبلية ويعتصمون بها ونشأت بينهم جماعات المارونز وهو اسم يطلق على الافريقيين الهاربين الى الداخل والمناطق الوعرة التى لم تتمكن الحكومة من الوصول اليها فى ذلك الوقت ، وعاشوا هناك كزراع على انماط من الحياة الزراعية الافريقية . وقد حارب هؤلاء المارونز الحكومة البريطانية حتى اعترفت باستقلالهم الداخلى فى جمايكا عام ١٨٣٢ ، ومن قبل هذا التاريخ تم نوع من التفاهم بين الحكومة الهولندية وهذه الجماعات فى سورينام (غيانا الهولندية) عام ١٧٧٧ .

ولقد تولد عن هذه الحركات والانتفاضات خوف عميق وشك من جانب البيض ، نماه الحقد والكراهية المتبادلة بين الطرفين . وكان منشأ ذلك فى بعض الجزر ان تعداد السود بلغ عشرة امثال البيض (النسبة ١٠ الى واحد) ، وفى

تعريف بمنظمة البحر الكاريبى

ترجع فكرة المنظمة الى لجنة الكاريبى الانجلوامريكية التى انشئت فى ٩ مارس ١٩٤٢ للاشراف على الشئون الاقتصادية والسياسية والدفاعية للمنطقة اثناء الحرب العالمية الثانية ، كما ترجع الى اتساع نطاق الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة فى المنطقة بعد الهزيمة التى حلت بفرنسا وهولندا على ايدى القوات النازية وضعف النفوذ الانجليزى . وبمرور الايام استتب نفوذ الولايات المتحدة ، الامر الذى ادى الى التفكير فى انشاء منظمة منطقة البحر الكاريبى بصورة جدية فى اكتوبر ١٩٤٦ ، وقد تم تنفيذ الفكرة فى سبتمبر ١٩٦١ وجعل مقر المنظمة فى بورتوريكو .

وطبقا للمادة الثالثة من القانون الاساسى للمنظمة ، يشترك فى عضويتها : الجمهورية الفرنسية — وهى تمثل جواديلوب والمارتينيك وغيانا وهى اقاليم تعتبر من ارض الجمهورية الفرنسية طبقا لدستور الجمهورية الرابعة والجمهورية الخامسة — وهولندا — ممثلة لممتلكاتها فى جزر الانتيل والباهاما وسورينام (غيانا الهولندية) وهى تعتبر ايضا اجزاء لا تتجزأ من الارض الهولندية الاوربية — والولايات المتحدة وهى تمثل المناطق التابعة لها فى البحر الكاريبى — والمملكة المتحدة باسم المستعمرات التابعة لها — ثم الدول المستقلة مثل هايتى والدومينكان وكوبا وجمايكا وترينيداد وتوباجو .

وسلطة المنظمة ذات طبيعة استشارية توجيهية وبخاصة فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية (المادة الاولى من القانون الاساسى) وان كانت المادة الثانية قد اشارت الى النواحى السياسية ايضا وتنسيقها . ولوحظ ان عمل المنظمة قد ازداد فى قطاعات الزراعة والانتاج الزراعى والتنمية والصحة العامة والمواصلات ، وقد ظهر هذا النشاط فى عديد من الدراسات التى قامت بها المنظمة وفى عدد متزايد من اللجان التابعة لها .

بعض الجزر وصل تعدادهم الى ٦٠ ٪ من تعداد السكان والبقية من الخلاسيين وقلة من البيض . وقد قابل البيض هذا الموقف الزنجي بعقوبات فظيعة منها احراقهم احياء وضربهم بالكرباج ودفنهم احياء في الشمع الذائب والقاء الاحياء للكلاب المسعورة .. الخ ؛ وفي غمار هذا العذاب يسجل الدارسون ظهور آثار الفولكلور والغناء الافريقي المنتشر هناك باسم الفودو وهو يشتمل على رقصات وطقوس دينية وثنية من افريقيا . داخله داخل في الطقوس المسيحية التي يمارسها الشعب الزنجي وبخاصة الطبقات المتعلمة .

وبعد قيام الثورة الفرنسية واعلان حقوق الانسان تقرر الغاء الرق ومنح حقوق الانسان لجميع الملونين ولكن تحالفا سياسيا بين الاوروبيين والخلاسيين وقف في سبيل التنفيذ لتعطيل القرار . الامر الذى حرك عوامل الثورة بين الزنوج . ففي اغسطس ١٧٩١ ثار العبيد بقيادة توسان الفاتح . وهزموا جيوش فرنسا واسبانيا وبريطانيا عام ١٨٠١ وأصبح توسان سيد الجزيرة . واصدر دستورا ونظم حياة واقتصاديات الجزيرة . ولكن نابليون ارسل جيشا كبيرا بقيادة لكلرك وبدا في تطبيق سياسة « فرق تسد » ، وتطورت المعركة بخيانة من جنرالات جيش توسان اذ دعى توسان بحجة التفاوض معه ثم غدروا به والقوا القبض عليه ونقل الى فرنسا حيث مات سجينا في ابريل ١٨٠٢ .

الجمهورية السوداء والعمل السياسي في المنطقة

لم تخمد الثورة بالقبض على توسان ، بل ازدادت اشتعالا واشتدت وطأة المقاومة في كل مكان حتى سلمت الحكومة الفرنسية بالامر الواقع واعلنت في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٠٣ استقلال القسم الفرنسي من جزيرة سانتودومينجو متخذا اسم هاييتي . وبدا للجميع ان تحرر الزنوج في المنطقة أصبح وشيكا وان منارة الحرية اخذت ترتفع في البحر الكاريبي . ولكن للأسف ، أعلن قائد الثورة ديالنيز نفسه امبراطورا على هاييتي في اكتوبر ١٨٠٤ وحكم الجزيرة بقسوة وعنف بالغين ، الامر الذى ادى الى قتله عام ١٨٠٧ . ثم خلفه زعيمان هما بيتيون وكريستوف ولكن نشوب النزاع بينهما ومؤامرات الدول

والجهاز الرئيسي للمنظمة هو مجلس المنظمة، وقد نصت المادة السابقة على وظائفه وعلى ان يجتمع سنويا مرة واحدة على الاقل ، وان ينعقد الاجتماع دوريا مرة في كل اقليم من اقاليم البلاد الاعضاء على التتابع . ولكل دولة عضو صوت واحد في المجلس ما عدا فرنسا فلها ثلاثة أصوات (المادة الثالثة والسادسة) وتصدر القرارات بالاغلبية البسيطة ما عدا ما نص الميثاق صراحة على ان يكون الاجماع فيه وجوبا ، وهو يتعلق بتعديل احكام واجراءات المجلس ، والتصويت على الميزانية ، وابرام اتفاقات المعونة المتبادلة مع المنظمات الاخرى دولية كانت ام اقليمية ، ودعوة حكومة ليست عضوا في المنظمة او مؤسسة عالمية او اقليمية لحضور اجتماعات المنظمة ، واعادة النظر في توزيع الاشتراكات المالية في المنظمة .

ونصت المادة الحادية عشرة على ان تكون نسبة الارصدة المالية كالآتي : الولايات المتحدة ٢٨ ٪ ، المملكة المتحدة ٣٤ ٪ ، فرنسا ١٦ ٪ ، هولندا ١١ ٪ ، وتتحمل الباقي وقدره ١ ٪ فقط باقي الاعضاء في المنظمة .

ويبدو من هذا التعريف ان الدول الاربعة (الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وهولندا) ما زالت هي القائمة بدور القائد والمرشد والموجه لشئون المنظمة ، فهي التي تدفع ميزانية المنظمة ولها ان تشترك بنصيب في المناقشات بصفتها مراقبة الى جانب الاعضاء الاصليين القادمين من المناطق التابعة لها في المنطقة ولها ايضا حق الفيتو فيما يتعلق بالقرارات التي تصدرها بشأن دعوة حكومة دولة غير عضو في المنظمة للحضور بصفة مراقبة . وقد أوضحت المادة الثانية عشرة أن هذه الدول لها مصالح في منطقة الكاريبي ولذلك من حقها أن تبدي موافقتها قبل أن يشرع مجلس المنظمة في دعوة الحكومات غير الاعضاء لحضور الاجتماعات .

الأوروبية وضغوطها ، ادى هذا كله الى تقسيم الجزيرة على اساس من طبيعة الارض وعلى اساس من اللون الاسود الفاحم والفاتح . وبعد اضطرابات عدة ظهرت جمهورية هاييتى ثم دولة الدومينيكان التى تحولت الى ملكية تحكمها القلة الثرية حتى احتلتها الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩١٦ .

وفى الفترة التى تلت ثورة هاييتى واستقلالها الغى الرق بكل انواعه القانونية وتم تطبيق نوع من التوزيع للملكيات الكبيرة (المزارع) ، الأمر الذى ساعد على ظهور طبقات الملاك الصغار والعمال الزراعيين الأجراء ، ولكن هذا افضى من ناحية أخرى الى بروز الخلاسيين الى الصفوف الاولى حيث اصبحوا سادة المجتمع الجديد . وفى هذه الاثناء بدت آثار الانقسام الدينى بين الكاثوليك والبروتستانت ونشأت الكنائس الزنجية المستقلة وخاصة القادمة من الولايات المتحدة الامريكية . وزاد الامور تعقيدا استيراد اقليات يابانية وصينية وهندية من الشرق الأقصى للعمل فى المزارع كأجراء وفى المدن كحرفيين وتجار تجزئة صغار . وقد عملوا فى خدمة الطبقة الوسطى الجديدة التى تألفت اصلا من الخلاسيين والاوروبيين الذين جمعتهم وحدة فكرية اوروبية . وهنا نلاحظ ان التطورات السياسية والاقتصادية ازالت الى حد ما شيئا من الحاجز اللونى الذى كان قائما بين الخلاسيين والبيض ، الأمر الذى خفف نسبيا عن وطأة هذا الحاجز الذى اشرنا اليه سابقا .

وامتدت رياح الثورة الى جمايكا عام ١٨٦٥ وثار الزنوج واستدعت الامبراطورية البريطانية جيوشها فخمدت هذه الثورة ، وانقض البيض على الزنوج فاعملوا فيهم ذبحا وشنقا واحراقا واعدم شنقا زعيم الثورة جورج جوردون علنا فى الميدان العام . ولم تسلم هاييتى من ضغط فرنسا ومحاولاتها العودة الى حكم البلاد ، واضطرت حكوماتها المتتالية الى قبول اداء تعويضات مالية لها تبلغ ملايين الدولارات عن اضرار وديون وهمية وملفقة . وهذا العبء المالى وعدم تصفية الاستثمارات الاجنبية وقع على كاهل الفلاحين السود . ولذلك لا نعجب حين نرى حركات العودة الى افريقيا ومنظمات الفودو وحركة راس تافاريان منتشرة جدا بين زنوج جمايكا . وسوف نتناولها بالدراسة فيما بعد .

والامر العجيب فى هذه الفترة ان هاييتى وان كانت اعلنت رغبتها فى مساعدة حركات التحرر فى المنطقة وفى امريكا اللاتينية ، غير ان الواقع ان شيئا من هذه الرغبة ، لم يتحقق ، بل تطور الامر الى العدول الى عزلة غريبة وقطيعة تامة ادت الى انغلاق كل مجتمع فى هذه الجزر على نفسه ، حتى وصل الامر الى ان زنوجا فى جزيرة ما يعتبرون اجانب وغرباء عند زنوج جزيرة مجاورة . كما ان اندلاع الثورات والاضرابات المتعددة التى وقعت فى هذه الفترة ودامت حتى الحرب العالمية الاولى لم تلق الاستجابة العاجلة العنيفة المتوقعة فى باقى الجزر . والتفسير الوحيد فى نظرى يأتى اولا من الطبيعة الجغرافية التاريخية التى جعلتهم مجتمعات ووحدات اجتماعية فى شبه منفصلة ، ويأتى ثانيا من آثار القسوة والعنف التى يقابل بها البيض الثورة الزنجية . وايضا من طبيعة العصر وطبيعة القيادات السياسية التى كانت عاملة فى ذلك الوقت .

وطوال القرن التاسع عشر كان نفوذ الولايات المتحدة الامريكية يزداد فى المنطقة مع ازدياد نموها الاقتصادى الداخلى وخروج استثماراتها الى العمل فى العالم الجديد اثر اعلان مبدأ مونرو عام ١٨٢٣ . وللأمريكيين محاولات عدة فى السيطرة على المنطقة وصلت الى حد التفاوض مع بعض الدول الاوروبية لشراء الجزر التى كانت تحكمها هذه الدول كما اشتروا الاسكا .

ومن ذلك انهم عرضوا على اسبانيا شراء كوبا عام ١٨٤٨ فرفضت ثم عاودوا الكرة مرة اخرى وظلوا يتربصون حتى نشبت ثورة زنجية كبرى ضد الاسبان استمرت من عام ١٨٩٥ حتى عام ١٨٩٨ فاغتنموها فرصة وتدخلوا ، وقد احتلت الولايات المتحدة كوبا وظلت هناك سيدة الموقف حتى طردها كاسترو عام ١٩٥٨ .

وقد شهدت المستعمرات الانجليزية فى هذه المنطقة التطور الدستورى على نحو ما شهدت جميع المستعمرات الانجليزية الاخرى ، ولكن مع اصرار بريطانيا على التمسك بمستعمرات البحر الكاريبى نظرا لثرائها الضخم . وفى السنوات الاخيرة حدث تفاهم رأسمالى امريكى انجليزى على استثمار المعادن والمواد الاولية فى المنطقة ، فجامايكا وحدها تنتج حوالى ١/٢ انتاج العالم من البوكسيت . وفى الوقت نفسه سمح الانجليز لاقليات كثيرة أن تأتى أفواجا الى مستعمراتهم هناك ، فظهرت اقليات لبنانية وسورية وصينية وهندية لتحتل مراكز اجتماعية

والشمالية في خضم الطبقات المتوسطة والثرية ومع ذلك وقعت في المستعمرات الانجليزية ثورات وعدد من الثورات . وقد تحول بريت وليامز الى بحث عنه [illegible] من صور تاريخي لشعوب من الثورة على عصر الاستعمارية ، وانه بحث عنه التحديث [illegible] بعيدا عن التصور الدستوري التاريخي نحو الحكم الذاتي والاستقلال في ظل الحكم البريطاني ، وهو يشير مثلا الى جمايكا شهدت ثورتين احداهما عام ١٨٣٤ والاخرى عام ١٨٣١ والى غيانا البريطانية شهدت ثورتين واحدة في عام ١٨٠٨ واخرى في عام ١٨٢٣ ، والى [illegible] شهدت ثورة عام ١٨١٦ ، بل يضيف الى في تاريخ جمايكا ٤١ ثورة .

وعلى نقيض هذا اخذت المستعمرات الفرنسية خطا خاصا في تطورها السياسي ، فبعد ان استقلت جزيرة سانتودومينجو (هاييتي) عام ١٨٠٤ ، سعى الفرنسيون في تذويب ابناء المستعمرات الباقية في المجتمع والفكر الفرنسيين وهذا هو ما يعرف في تاريخ الحركة الاستعمارية الفرنسية باسم الفرنسة الاجتماعية للشعب ، وباسم فرنسة النخبة او الصفوة ، وكلا الطريقين ادى بابناء باقي المستعمرات الى الذهاب الى باريس والارتباط بمركز الحكم والبرلمان في باريس . ومنحتهم فرنسا الجنسية الفرنسية ، وتطور الموقف تاريخيا كما ذكرنا الى حد اعتبار ارض المنطقة الفرنسية مديريات من ارض الجمهورية الفرنسية . وكلامنا هنا ينصب على جواديلوب والمارتنيك وغيانا وعدة جزر اخرى. نذكر على سبيل الاستطراد ان جاستون مونرفيل رئيس البرلمان الفرنسي اصله من خلاسيي غيانا الفرنسية .

وقد عرفت المنطقة نشوء الاحزاب السياسية وبناءها وقيام الانقلابات والثورات والتمرد المستمر . ولكن مع هذا لم تتكون منظمة سياسية فعالة على مستوى المنطقة كلها او حتى على مستوى منطقة استعمارية باكملها : انجليزية او فرنسية او هولندية او اسبانية . وكما عرفت جميع البلاد الاسيوية الافريقية مأساة ظهور الاحزاب وانقسامها وتفككها وتعددها ، كذلك عرفتها هذه المنطقة ايضا ، بل عرفته قبل كثير من البلاد الاسيوية الافريقية . ولهذا السبب ولاسباب اخرى ترجع الى طبيعة الاستثمار الراسمالي الاوروبي والضغوط والمؤامرات الاجنبية ، والى الازمة التى تعيش فيها الشعوب الصغيرة بعد ميراث الاستعمار الطويل ورغبتها الملحة في الثورة على ميراث الماضي والتبعية والتقدم ، نجد ان ابريك وليامز صادق في قوله ان الفارق الذى تجد فيه المنطقة نفسها يوم ان ترفع علمها المستقل وتعرف نشيدها القومى ، يجعلها تعلن ان ترينيداد وتوباجوا تجد نفسها في روابط اخوية وعواطف صادقة مع مصر وبوغوسلافيا اكثر من بريطانيا التى حكمتهم ووجهتهم طوال القرون الماضية .

ويبرز في وسط المنطقة وضع بورتوريكو . فمنذ ان احتلتها الولايات المتحدة الامريكية وتمت تصفية الاستعمار الاسباني منها ، اتخذت بورتوريكو وضعا دوليا غريبا ، فلا هي مستقلة اسما على نمط الاستقلال الممنوح لبعض المستعمرات ، ولا هي مستعمرة داخلة في عداد المستعمرات الخاضعة للحكم الاجنبي . وكل ما نستطيع ان نقوله انها تدعى رسميا« كومنولث بورتوريكو » وان شعبها ينتخب حاكما له كل مدة معينة ، وان وضعها الدولي لم يرد له مثيل في كتب القانون الدولي . ولهذا عرض لوضعها مؤتمر عدم الانحياز الذى انعقد في القاهرة عام ١٩٦٤ وطالب لها بالاستقلال والتحرر ، الامر الذى اثار ثائرة الامريكان في ذلك الحين . وما دام وضعها الدولي ما زال معلقا فلست ارى الا انها مستعمرة امريكية رسمية في البحر الكاريبي على ما ذكرت من ذى قبل .

المهم فيما تقدم ببعض الايجاز الى حركات العودة الى افريقيا والراس تافاريانز . والاصل في الفكرة انه نتيجة لهذا التاريخ المظلم الطويل تولدت بين جموع الشعب الزنجي نزعة الى الهروب من الواقع الكريه الذى يعيشون بين ظهرانيه الى عالمهم الاول الذى جاءوا منه حيث كانوا يعيشون في هدوء واستقرار وكانوا سادة انفسهم . من هذه الجذور العميقة نشأت نزعة العودة الى افريقيا . وفي الوقت نفسه كانت هناك جمعيات وهيئات عنصرية بيضاء تغذى هذه النزعة في نفوس زنوج الولايات المتحدة الامريكية بقصد التخلص نهائيا من مشكلة الزنوج الامريكيين لتصبح الولايات المتحدة بلدا خالصا للجنس الابيض . وتوالت المقترحات ، وكان منها ترحيل الزنوج الى منطقة البحر الكاريبي ومنها ارجاعهم الى افريقيا ، ومن هنا كان قيام جمهورية ليبريا . ومع ان هذه المرحلت فشلت على وجه عام ، الا ان الفكرة لم تمت نهائيا ، وظلت — في رأيي — شيئا شبيها بحمرة

المهدى والمهدوية التى نشئت فى بلاد الشرق الاوسط وكانت قد وردت الينا من العصور الوسطى حيث عاش الناس فى انتظار المهدى المنتظر والامام العادل الذى يأتى ويملأ الارض عدلا ونورا .

ومع هذه الفكرة قامت حركات ونشأت جمعيات بدائية التفكير والرقصات والفولكلور والرموز ، حتى جاء ماركوس جارفى واعطاها تنظيما وقيادة وتأييدا جماهيريا . وقد باشر جارفى نشاطه فى الولايات المتحدة بعد ان هاجر من جمايكا عام ١٩١٩ ولكن حكومة الولايات المتحدة نفته من بلادها عام ١٩٢٧ فعاد الى جمايكا حيث استأنف نشاطه ، ولكن الحكومة الانجليزية سرعان ما زجته فى السجن ، ثم خرج ومات فى لندن عام ١٩٤٠ . بيد ان اتباعه وأنصاره بقوا وانتشرت بينهم خرافات ومزاعم غريبة منها أنهم شعب افريقى جاء من اثيوبيا وان اجدادهم هم الذين يقطنون دولة اثيوبيا ، وفى عام ١٩٣٠ تم تتويج الامبراطور هيلا سلاسى امبراطورا على الحبشة ، وكان اسمه قبل التتويج راس تافارى . وراجت بين هذه الجماعات خرافة مؤداها ان راس تافارى هو الرب ، فلما غزت ايطاليا الحبشة ازدادت فكرة قدسية الامبراطور رسوخا وانتشارا ، وتعلقت به وبدوره المرتقب آمال الهرب عند كل هذه الجماعات والهيئات السوداء . ومن هنا جاء اسم راسى تافاريانز الذى اطلقوه على انفسهم ، ومرارا حاولوا النزوح الى افريقيا ، وكثرت الجمعيات السرية ، ومارسوا الرموز البدائية للديانات الافريقية الوثنية . وفى عام ١٩٦٠ حاولت بعض هذه الجمعيات السرية اعلان ثورة مسلحة ، ولكنها فشلت فى جمايكا .

وفى فترة ما بين الحربين العالميتين وبعد الحرب العالمية الثانية ، ظهرت محاولات لجمع هذه الجزر فى حركة سياسية واحدة . وانعقدت مؤتمرات لبحث فكرة الاتحاد الفيديرالى خاصة بين الجزر التابعة لبريطانيا وكان اشهرها مؤتمر عقد فى ١٩٣٢ ومؤتمر اتحاد نقابات العمال لعام ١٩٤٥ . واثناء الحرب العالمية الثانية تحركت امريكا بعد سقوط هولندا وفرنسا فى يد النازى خوفا من سيطرة النازى على منطقة البحر الكاريبى ، فعقدت مع بريطانيا اتفاقية تأجير القواعد العسكرية مقابل صفقة مدمرات ومعدات حربية . وقد تم هذا بدون اخذ راى الشعب فى المنطقة وحاولت بريطانيا تجميع الجزر التابعة لها فى اتحاد فيديرالى ورسمت خططها لاعلان استقلال هذا الاتحاد ، ولكن المشكلات التى قامت بين القيادات السياسية نتيجة للمواريث التاريخية والاوضاع الاجتماعية المعقدة ، انهارت الوحدة فاستقلت جمايكا فى دولة واستقلت ترينيداد وتوباجو فى دولة اخرى وكان هذا عام ١٩٦٢ .

الوجود الامريكى فى المنطقة

يظهر الوجود الامريكى هنا فى صورة اقتصادية وصورة سياسية وصورة عسكرية . ويعتبر الوجود الاقتصادى اقدم هذه الصور ، فقد وصلت الشركات والاستثمارات الامريكية الى البحر الكاريبى فى أوائل القرن التاسع عشر وقبل ذلك ، الأمر الذى استلزم اصدار تصريح مونرو عام ١٨٢٣ لكف الدول الاوروبية الاستعمارية عن امريكا اللاتينية بأكملها وتركها فى رعاية الشقيق الاكبر وهو الولايات المتحدة الامريكية . ولن نتعرض هنا الا لجزر البحر الكاريبى وان كنا نرى بان النشاط الامريكى فيها بصوره الثلاث وثيق الاتصال بمنطقة امريكا الوسطى وامريكا الجنوبية .

وقد ذكرنا من قبل ان الولايات المتحدة تمتلك فى منطقة الكاريبى جزر الفيرجين وكانت دنمركية فاشترتها عام ١٩١٧ بمبلغ ٢٥ مليون دولار ، وايضا ذكرنا انها حاولت مرتين شراء كوبا ايضا من اسبانيا ولكن هذه رفضت . كما انها احتلت بورتوريكو وكوبا وجمهورية الدومنيكان لمدد زمنية متفاوتة فى النصف الاول من هذا القرن . والوضع القانونى فى هذه المناطق غريب ، فمثلا جزر الفيرجين اصبح سكانها بموجب قانون ١٩٢٧ مواطنين امريكيين ، ومع ذلك فان ارضها ليست دستوريا من اراضى الولايات المتحدة بل تعتبر من ضمن المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتى طبقا لميثاق الامم المتحدة واشير اليه فى المادة (٨٣) من هذا الميثاق بانها مواقع استراتيجية ، وهذه الجزر تتكون من ثلاث جزر كبرى وخمسين صغيرة اكثرها غير مأهول وسلطة تسيير شئونها فى يد وزير الداخلية الامريكى ويعين الرئيس الامريكى حاكما عاما للجزر . اما بورتوريكو فقد تنازلت عنها اسبانيا للولايات المتحدة عام ١٨٩٩ بموجب معاهدة ، مصدر لها دستور أقليمى امره

الكونجرس الامريكي وظل العمل به ساريا حتى ١٩٥٢ . وفى عام ١٩٥٢ تم الاستفتاء على اصدار دستور جديد ، فلما وضعته الجمعية التشريعية عرض على الكونجرس الامريكى فأقره بعد أن حذف منه مادتين وأصبح سارى المفعول منذ عام ١٩٥٢ ، وحكومة بورتوريكو منتخبة ولها حاكم عام منتخب ولكن ليست لها وضع دولى ومواطنوها لا يشتركون فى انتخابات الرئيس الأمريكى طبقا لمبدأ « لا تمثيل بدون ضرائب » . اما بالنسبة الى كوبا فقد تحررت من الاستعمار الاسبانى واعلنت نفسها جمهورية مستقلة ، ولكن عملا بما يسمى «تعديلات بلات» لا تستطيع حكومتها أن تعقد معاهدة خارجية ولا أن تقيم علاقات خارجية بدون رضاء الولايات المتحدة . وظل هذا التدخل الامريكى قائما حتى تولى كاسترو الحكم عام ١٩٥٨ .

وبالنسبة الى جمهورية الدومنيكان (تشغل حوالى ٢/٣ جزيرة هسبانيولا) فقد كانت اسبانية منذ البداية ثم استولى عليها الفرنسيون بعد استيلائهم على هاييتى ، ولما طرد الفرنسيون منها عام ١٨٠٨ عاد اليها الاسبانيون ، ثم استولت عليها هاييتى عام ١٨٢٢ الى أن حدثت ثورة ضد هاييتى واستقلت على آثرها جمهورية الدومنيكان . وفى عام ١٩١٦ احتلتها الولايات المتحدة حتى عام ١٩٢٤ . ثم قام فيها حكم ديكتاتورى (تروهيللو) حتى اغتيل عام ١٩٦١ . ومما يذكر فى هذا المقام أن الوجود العسكرى الأمريكى كان متمثلا فى الاتفاقيات المعقودة مع انجلترا عام ١٩٤١ وبموجبها استأجرت الولايات المتحدة قواعد عسكرية بحرية وجوية فى منطقة الكاريبى لمدة ٩٩ عاما . ومن بينها قواعد جزيرة برمودا وغيانا البريطانية وترينيداد وتوباجوا .

فاذا انتقلنا الى الوجود الاقتصادى وجدنا شركات الفواكه والسكر والحديد والبوكسيت والبترول ومختلف المواد الغذائية الاولية والمعادن فى صدر واشكال متعددة ، وها هى ذى الارقام التى تثبت ما نقول . ففى عام ١٩٥٩ كانت استثمارات الولايات المتحدة فى منطقة امريكا اللاتينية (الوسطى والجنوبية والكاريبى) ٨ر٢ بليون دولار مقابل مبلغ ١٠ملايين فى كندا ٣٠ر٥ بليون فى اوروبا ، وبليون واحد فى افريقيا . ومن بين هذه الاستثمارات الامريكية ٩٥٥ مليونا فى كوبا و ٨٧ مليونا فى جمهورية الدومنيكان و ٣٦ مليونا فى جمهورية هاييتى .

ونقلا عن مصدر آخر كان مجموع الاستثمارات الاجنبية فى امريكا اللاتينية عام ١٩١٣/١٩١٤ حوالى ٧ بلايين من الدولارات نصفها بريطانى وربعها امريكى والربع الآخر فرنسى ألمانى ، وفى عام ١٩٢٩ زادت الاستثمارات الامريكية البريطانية فقط الى ٩ بلايين من الدولارات ، وفى عام ١٩٥٩ زادت الاستثمارات الخارجية فى امريكا اللاتينية الى ٦ر١٣ بلبون دولار اختصت منها الولايات المتحدة وحدها بمبلغ ٢ر٨ بليون دولار . وطبقا للاحصاءات الرسمية الخاصة بالأمم المتحدة كان العائد من هذه الاستثمارات عام ١٩٥٧ بنسبة ١٩٪ من قيمتها ، وفى عام ١٩٥٩ انخفضت نسبة العائد الى ٩ر٤٪ من اجمالى قيمة الاستثمارات . ويجب أن نلاحظ ان هذا الانخفاض جاء بعد نجاح ثورة كوبا عام ١٩٥٨ .

ومع هذا الثراء الضخم فان متوسط الدخل الفردى السنوى عام ١٩٥٣ كان فى كوبا ٢٩٦ دولارا وفى هاييتى ٧٠ دولارا وفى الدومنيكان ٢٣٠ دولارا وفى بورتوريكو ٦٢٢ دولارا . وفى مرجع آخر يتراوح متوسط الدخل الفردى فى ١٤ دولة فى أمريكا اللاتينية من ١٣٦ دولارا الى ٢٩٦ دولارا سنويا ، بينما هو فى بورتوريكو وثلاث دول اخرى حوالى ٣٥٠ دولارا سنويا . وثمة أرقام أخرى عن التعليم يتبين منها ان نسبة الأمية بين البالغين من العمر اكثر من ١٠ سنوات ، حوالى ٨٠٪ فى هاييتى وحوالى ٧٥٪ فى الدومنيكان ، وحوالى ٣٠٪ فى كوبا .

ويعلق الدكتور جيل مدير معهد دراسات امريكا اللاتينية فى جامعة نورث كارولينا على السياسة الامريكية فى المنطقة فيقول : ان الثورة والتغيير هما العمود الفقرى لحياة هذا العصر ، وان النصر سيكون لمن يفهمون معنى الثورة ومتطلباتها ، بينما أن الذين يعتمدون على سياسات صراع القوى والتهديد بالحرب والتدخل كعوامل فعالة فى رسم سياستهم الخارجية — سيجدون انهم تاجروا فى صفقة خاسرة منذ البداية . وينتل عن السيدة حنارندات بأن السياسة الأمريكية قد احتوت فى ثناياها وفى طيات تيارها مبدأ الخوف الشديد من الثورة ، وانها بدات الجزء الاكبر من نشاطها فى تثبيت الاوضاع الراهنة فى بلاد مقهورة مظلومة ؛ وقد ادى هذا الى استخدام القوة الامريكية وهيبة الولايات المتحدة فى مساعدة نظم سياسية مطلقة ،

الامر الذى جعل أمريكا محل كراهية واحتقار هذه الشعوب . ويزيد الكاتب بأنه منذ سياسة مونرو القائمة على افساح المجال للاستثمار الامريكى منفردا ، الى سياسة روزفلت ، الى سياسة دبلوماسية الدولار كل هذه السياسات كانت تأخذ شكل واتجاهات المحافظة على الاوضاع الراهنة وعدم التغيير بأى ثمن . ويتناول فى حديثه مشروع « التحالف من أجل التقدم » الذى اعلنه الرئيس كيندى عام ١٩٦١ فيقرر أن مشروع التحالف هذا فى أزمة وان الأزمة نابعة اصلا من أن الولايات المتحدة هى التى تفرض هذا التحالف من أجل التقدم .

وعندما أعلن الرئيس كيندى برنامجه الجديد بشأن المعونة المقدمة الى أمريكا اللاتينية فى ١٣ مارس ١٩٦١ ، تكلم وكأن أمريكا تغير فعلا اتجاهاتها وسياستها تجاه الاضطراب القائم فى الدول المتخلفة فقد ذكر أن قوة أمريكا وثراءها يجب أن يكونا فى خدمة التغيير الثورى ، واشار الى وجوب تمسك أمريكا بمبادئها الثورية لتقدم نموذجا للتقدم المرتبط بالحرية . ودعا الى ايقاظ روح الثورة الامريكية لتقود الخط السياسى الامريكى . وفى اليوم التالى قدم مشروعه الى الكونجرس الامريكى . ومرة ثانية فى الشهر نفسه أعلن كيندى أن السنوات الستينيات هى عصر التنمية وان مسئولية الدول الثرية هى تقديم راس المال اللازم ، لاثبات ان اتمام مرحلة التنمية لا تنفصل عن مفهوم الديمقراطية . ولكن على الرغم من هذا الاتجاه النظرى وافق الرئيس كيندى فى يوم ٤ ابريل ١٩٦١ على قرار الاستعداد لغزو كوبا . وكانت كوبا فى تلك الفترة تمثل ثورة الاصلاح الاجتماعى والاصلاح الزراعى اللذين اشار اليهما كيندى فى كثير من رسائله كاصلاحين ضروريين فى الدول المتخلفة حتى تدخل مرحلة التنمية .

وكوبا كما نعرف هى احدى دول منطقة البحر الكاريبى ، وموقفها تجاه الولايات المتحدة يمثل صورة واقعية لأبعاد هذه الصورة التى نعرضها . ففى يوليو ١٩٦٠ كانت العلاقات الكوبية الامريكية فى حالة سيئة اذ اعلن الرئيس ايزنهاور برنامجا لمساعدة كل دول امريكا اللاتينية ما عدا كوبا ، وترتب على هذا ان دول المنطقة كلها ابتلعت فى سهولة مبلغ ٥٠٠ مليون دولار ثمنا لمودتها تجاه أمريكا وكانت أمريكا تريد بهذا الاجراء ضرب حصار على الوضع الثورى فى كوبا . ونحن نعرف انه منذ يناير ١٩٥٩ كان يحكم كوبا تحالف ثورى شبه المعتدل صوته واضح ، ولم يكن لها بالسوفييت فى ذلك الوقت اى علاقة دبلوماسية او تجارية ، ولم يكن كاسترو قد تعاون بعد مع الشيوعيين الكوبيين . فلما ذهب كاسترو الى امريكا فى ابريل ١٩٥٩ ليطلب قرضا للتنمية ، طالبه الامريكيون بتنفيذ برامج استقرار اقتصادى على غرار ما سبق ان نفذته الارجنتين . ولكن كاسترو رفض ، لان النتائج التى اسفرت عنها هذه البرامج فى الارجنتين كانت انخفاض الاستهلاك كثيرا وانتشار البطالة وانخفاض الاجور واندلاع الاضرابات التى انتهت بانقلاب مسلح . وفى مايو ١٩٥٩ خطب كاسترو فى المجلس الاقتصادى لمنظمة الوحدة الامريكية داعيا الى اجراءات راديكالية توقف الاتجاهات الديكتاتورية فى اليمين واليسار معا ، وطالب امريكا بالتزام تقديم ٣٠ بليون دولار كقروض حكومية فى العشر السنوات التالية ، وعشرة بلايين يقدمها راس المال الخاص والعام فى السنتين التاليتين لذلك . وامام رفض أمريكا كان على كاسترو ان يبحث عن موارد اخرى وعن دول اخرى تمده بالعون ، وقد افضى هذا الى تغير جذرى فى الاتجاهات السياسية الكوبية .

ولهذا يجب ان نتساءل عن سبب اعلان برنامج التحالف بعد هذه التطورات . ان الرأى الراجح ان السبب هو ضرب الحصار على الثورة التى رسخت جذورها فى المنطقة حتى لا تنتشر ، وان كان البرنامج يبدو فى صورة برنامج للثورة والتغيير . والدليل على هذا ان اى تحالف بين اعضاء الكونجرس الامريكى ومديرى البنوك الدولية وحكام دول امريكا اللاتينية ، لا يبعث حاليا على الثقة وانما على الشك من اول وهلة . والذى حدث بعد رصد الاموال اللازمة للتحالف من اجل التقدم ، ان البرنامج قدم ١٨ مليون دولار الى سوموزا فى نيكاراجوا فى السنتين الاوليين من حياته . وعائلة سوموزا تحكم نيكاراجوا منذ عام ١٩٣٦ حين اقام الجنرال سوموزا ديكتاتوريته ، فلما اغتيل عام ١٩٥٦ خلفه ابناؤه . وخلال هذه الفترة نمت ثروة هذه العائلة واتسعت دائرة مصالحها حتى اصبحت من اغنى العائلات فى العالم الجديد . ويمثل الشعب ... معدل الدخل الفردى السنوى ... ١٠٠ دولار ، ولكن اولاد الجنرال [illegible] فى [illegible] نظامهم

الحكم في جواتيمالا وفي معركة خليج الخنازير بكوبا .

وحتى في الولايات المتحدة ارتفعت أصوات الناقدين للبرنامج . الأمر الذى دعا الرئيس كيندى الى الرد بان ٩٠٪ من هذه المعونة تنفق ثمنا لمنتجات أمريكية ، وان برامج المعونة الخارجية خلق ٢/١ مليون وظيفة وساعد أمريكا على ان ترسل هي وحلفاءها ٢/١ ٣ مليون جندى لتطويق الكتلة الشرقية . وأشار رئيس البنك الأمريكي للتنمية ، وهو احدى الوكالات الرئيسية في برنامج التحالف ، في معرض المقارنة بين تعمير أوروبا بمشروع مارشال وبين برنامج التحالف في أمريكا اللاتينية ، بان هناك فارقا بين المشروعين : اذ ان الولايات المتحدة ستدفع في الاعوام الستينيات مبلغ ١٠ بلايين من الدولارات بمعدل بليون دولار سنويا ، وان ٣٠٪ من هذه الارصدة المستثمرة تقدم في شكل منح وان ٧٠٪ تقدم في شكل قروض .

والنقد الاساسي الموجه الى المشروع هو ان الولايات المتحدة تريد فرض ثورة من أعلى الى أسفل وان هذا البرنامج جزء من قانون وبرامج المعونة الخارجية الامريكية . وترتيبا على هذا فان فرض الثوره من أعلى الى اسفل معناه ان الولايات المتحدة تطلب من الديكتاتوريات ونظم حكم الاقلية القائمة نعلا هناك ، ان توقع بنفسها وبرضائها على وثيقه اعدامها بالموافقة على الاصلاح الزراعي والاصلاح الضريبي اللذين اقترحهما الرئيس كيندى كخطوة اولى نحو بدء التنمية والتقدم . وتنسى الولايات المتحدة ان انفاذ هذين الاصلاحيين يؤدى الى تغيير التركيب الاقتصادى والاجتماعي والثقافى في دول امريكا اللاتينية وقلب موازين القوى الداخلية بين الفئات والطبقات الاجتماعيه ، فيرفع الطبقات المقهورة الى اعلى ويخفض المراكز الاجتماعية الراقيه للفئات الحاكمة الاقطاعية الراسمالية المتعاونه مع راس المال الاجنبى . ومن هنا يقول بعض الامريكيين « ان هذه الحكومات تقبل ما نقوله ظاهريا وتقبض الدولارات والمعونات ولكنها تضمر خداعنا واللعب بنا ولا تفعل شيئا .

ومن الناحية الاخرى فانه طبقا للقانون الصادر عام ١٩٦٢ الخاص بالمعونة الخارجية الامريكية ينص البند ٦٢٠ على ان الرئيس يمنع المعونة عن اى دولة تؤمم او تفرض ضرائب عالية على الشركات والمؤسسات العاملة في بلادها التى يمتلك الامريكيون اكثر من ٥٠ ٪ من راسمالها . وللرئيس الامريكى الحق في اعادة المعونة في حالتين فقط هما منح التعويض العادل السريع عند التاميم او الغاء الضرائب اذا كانت عالية في بحر ستة اشهر . وقد راينا من ناحية التطبيق ان هذا النص قد استعمل سلاحا رهيبا لاخماد انفاس الحركات الثورية والسياسات الاستقلالية لدول العالم الثالث ، واقرب مثل لذلك سيلان ، فقد قررت امريكا وقف معونتها لها في ربيع عام ١٩٦٣ وكان مقدارها ٣ ملايين من الدولارات اثر تاميم سيلان لشركات البترول، ولما عرضت سيلان دفع التعويض بسندات رفضت الشركات قيمة التعويض والشكل الذى يتم به الدفع . وثمة مثل آخر من هندرواس في أمريكا الوسطى ، فقد طبقت في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢ قانونا للاصلاح الزراعي على الأراضى المملوكة لشركة الفاكهة المتحدة ، فثارت الشركة لان دفع التعويض سيتم بسندات وليس نقدا ، وناقش مجلس الشيوخ الموضوع يوم ٢ اكتوبر وساند المتحدثون طلب الشركة الامريكية ان يكون التعويض نقدا وبالدولارات ، وأشار أكثر من متحدث الى برامج التحالف من اجل التقدم قائلين انه لابد من تعويض عادل سريع يرضى المستثمر الامريكى ، وان الحكومة يجب الا تدفع اموال الضرائب الامريكية لمساعدة هذه الدول عن طريق برامج المعونة ، والا استمرات هذه الدول الاستيلاء على أموال المستثمرين الامريكيين ، وحصلت ايضا على معونة مالية من الضرائب التى يدفعها هؤلاء المستثمرون الامريكيون في بلادهم .

ولهذا حينما عقد مؤتمر ساوباولسو في مايو ١٩٦٣ لمراجعة ما تم من برنامج التحالف ، أشار كثيرون من مندوبى دول امريكا اللاتينية الى موقف الولايات المتحدة الامريكية العدائى من التاميم وابانوا ان الاصلاح الاجتماعي في هذه الدول ومنطق الاستثمار الفردى الأمريكى لا ياتلفان ولا يمتزجان . وصرح احد المتحدثين ان برنامج التحالف الذى ولد في بونتاديل ايست عام ١٩٦١ قد مات في مؤتمر ساوباولسو عام ١٩٦٣ اثر رفض أمريكا تعديل موقفها هذا .

ويدفعنا الحديث في هذه النقطة الى الاشارة الى حالتين اخريين في جواتيمالا وكوبا بشأن

الاصلاح الزراعي وكان الرئيس كنيدي [illegible] باستمرار [illegible] ضد [illegible] اسمية . ففي عام ١٩٥٣/٥٢ طبقت جواتيمالا قانون الاصلاح الزراعي على [illegible] الف فدان كانت تملكها شركة الفاكهة المتحدة وعرضت الحكومة استعدادها لدفع [illegible] الف دولار تعويضا على شكل سندات ذات فائدة سنوية سعرها ٣٪ . ورفضت الشركة [illegible] هذا العرض وساندتها الحكومة الامريكية على اساس ان التعويض العادل هو ١٦ مليون دولار . وبعد هذا تغير الموقف كلما في جواتيمالا بانقلاب عسكري . وفي مايو ١٩٥٩ اعلنت كوبا الاصلاح الزراعي وجعلت دفع التعويض في مدة عشرين عاما بفائدة سعرها ٤٪ سنويا . وتحركت الشركات الامريكية مالكة الارض ضد الحكومة الكوبية ، وهذه الشركات هي شركة [illegible] وكانت تمتلك ٢٢٠ الف فدان وشركة اتلانتيكا وكانت تمتلك ٥٠٠ الف فدان وشركة الفاكهة المتحدة وكانت تمتلك ٢٧٠ الف فدان . وساندت الحكومة الامريكية موقف هذه الشركات بدعوى ان من حق كوبا التأميم ولكن على الحكومة الكوبية ان تدفع التعويض العادل المناسب عاجلا . وحتى الآن لم تقبل هذه الشركات مقترحات الحكومة الكوبية .

وقد اشار ارنولد توينبي في كتابه « اقتصاديات العالم الجديد » ان الاصلاح الزراعي له اهمية بالغة في امريكا اللاتينية وانه خطوة جذرية لاي تغيير منتظر في هذه المنطقة . ولكن هيوبرمان وسويزي يقدمان في مجلة « منثلي ريفيو » تفسيرا بناء بشأن الموقف الحالي هناك . واجمل قولهما هو ان الخطأ يكمن في الاعتماد على الفئات والطبقات البورجوازية في امريكا اللاتينية لتنفيذ برامج الاصلاح الزراعي والاصلاح الضريبي تحت راية الحلفاء الاقتصادية . والسبب في هذا انه لا توجد بورجوازية امريكية مستقلة من التنظيم الاساسي الاقطاعي في منطقة الكاريبي وامريكا الوسطى والجنوبية . فقد ترابطت وتشابكت كل الخيوط بينها [illegible] التاريخ السابق . وترتيبا على هذا يؤكدان شكهما العميق في ان هذه الطبقات [illegible] الرغبة او تملك القدرة على فرض هذا الاصلاح الزراعي والضريبي . وهذا التحليل [illegible]

[illegible]

والآن :

[illegible]

مشكلة جنوب غربي أفريقيا في الأمم المتحدة

د. إبراهيم شحاته

الدكتور ابراهيم شحاته : مدرس القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة عين شمس . حصل على درجة الدكتوراه فى العلوم القانونية من جامعة هارفارد الأمريكية ، وموضوع الرسالة « سلطة المحكمة الدولية فى تجديد اختصاصها » . وقد طبعت الرسالة باللغة الانجليزية فى هولندا. ونشر بحثا عن موقف الدول الجديدة من محكمة العدل الدولية بمجلة التنظيم الدولى الامريكية .

يعتبر تطور مشكلة جنوب غرب افريقيا انعكاسا لتطورات خطيرة فى المجتمع الدولى شملته كما وكيفا ، وصورة نموذجية للصراع الطويل الذى لا زالت آثاره باقية بين الرجل الاسود والرجل الابيض ، بين الشعوب التى تحارب من أجل تقرير مصيرها والمصالح المرتبطة بالاستعمار العالمى كل ذلك فى اطار التنظيم الدولى الذى لازم المشكلة منذ بدايتها .

المشكلة :

وتتعلق المشكلة باقليم شاسع المساحة حوالى ٣١٨٫٠٠٠ ميل مربع) قليل السكان (حوالى ٥٥٤٫٠٠٠ شخص ، لاتزيد نسبة الاوربيين منهم على ١٤٪) حوله الحلفاء المنتصرون فى الحرب العالمية الأولى من مستعمرة المانية الى اقليم اتفقوا على وضعه «تحت انتداب صاحب الجلالة البريطانية وتباشره عنه حكومة اتحاد جنوب افريقيا» . أملا فى أن تقوم الاخيرة بحمل الامانة التى وضعتها المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم فى عنق الدول المتحضرة لتأخذ بيد الاقاليم التى تنتدب لادارتها حتى تتمكن هذه من حكم نفسها . وقد أتت المادة المذكورة بأحكام مجملة شملت انواع الانتداب الثلاثى التى ابتدعتها بعد الحرب العالمية الاولى «الدول المتحالفة والمشتركة الرئيسية» ، بنصها على انه:

« ١ — بالنسبة الى المستعمرات والاقاليم التى لم تعد نتيجة للحرب الاخيرة تحت سيادة الدول التى كانت تحكمها والمأهولة بشعوب غير قادرة بعد على ان تقف وحدها فى الظروف العسيرة للعالم الحديث ، يجب ان يؤخذ بالمبدا القائل بأن تقدم هذه الشعوب أمانة مقدسة للحضارة وان ضمانات اداء هذه الامانة يجب أن ينص عليها فى هذا العهد .

٢ — ان خير طريقة لاعمال هذا المبدا هى ان

يعهد في الوصاية على هذه الشعوب الى أمم متقدمة لها من مصادرها وخبرتها او موقعها الجغراف ما يمكنها من اداء هذه المسئولية على خير وجه وتكون راغبة فيها كما تتولاها بوصفها منتدبة عن عصبة الامم .

٣ — يجب أن تختلف شروط الانتداب بحسب درجة تقدم الشعب ، والوضع الجغرافى للاقليم ، وأحواله الاقتصادية ، وغير ذلك من الظـــروف المشابهة .

٤ — تعتبر بعض الشعوب التى كانت تابعة للامبراطورية التركية أنها قد وصلت مرحلة من التقدم تسمح بالاعتراف موقتا بوجودها كأمــم مستقلة ، على أن تتولى دولة منتدبة تقديم النصائح الادارية لها ومساعدتها حتى يحين اوان وقوفها بمفردها . ويجب أن تعتبر رغبات الاهالى عند اختيار الدولة المنتدبة .

٥ — وتعتبر شعوب أخرى ، خاصة فى وسط افريقيا ، فى مرحلة توجب أن تصبح الدولة المنتدبة مسئولة عن ادارة الاقليم تحت ظروف تضمن فيها حرية الضمير والعقيدة دون قيد الا ماتقتضيه المحافظة على النظام العام والاخلاق ،ومنع الافعال المخلة كالاتجار بالرقيق ونقل الاسلحة والتعامل فى المشروبات الروحية ، والحيلولة دون انشــاء تحصينات لقواعد عسكرية او بحرية أو تدريب السكان الاصليين عسكريا الا لاغراض الشرطة والدفاع عن الاقليم . كما تضمن الدولة المنتدبة للاعضاء الاخرين فى عصبة الامم فرصا متكافئة فى الاتجار مع الاقليم .

٦ — وتوجد أقاليم **مثل جنوب غرب افريقيــا** وبعض جزر جنوب المحيط الهادى تعتبر ، نظرا لندرة سكانها ولصغر مساحتها او لبعدها عن مراكز الحضارة او لقربها جغرافيا من الدولــة المنتدبة ولظروف اخرى، فى وضع يحسن معه أن تدار وفق قوانين الدولة المنتدبة كأجـــزاء لاتتجزأ منها ، مع مراعاة الضمانات المذكورة آنفا لمصلحة السكان الاصليين .

٧ — فى كل حالة انتداب تقدم الدولة المنتدبة تقريرا سنويا بشأن الاقليم المشمول بانتدابها .

٨ — يتحدد مدى السلطة او الرقابة او الادارة التى تمارسها الدولة المنتدبة فى كل حالة عن طريق مجلس العصبة مالم يكن قد حدد سلفا باتفاق بين أعضاء العصبة .

٩ — تتكون لجنة دائمة لتتلقى التقارير السنوية من الدول المنتدبة وتفحصها ، ولتقدم المشورة للمجلس فى كل المسائل المتعلقة بأداء الانتداب (المادة ٢٢ من عهد العصبة) .

وقد تولت الحكومة البريطانية باسم اتحاد جنوب افريقيا ولصالحه ممارسة الانتداب على جنوب غرب افريقيا ثم أقر مجلس عصبة الامم هــذا الانتداب فى ١٧ ديسمبر ١٩٢٠ ووضـــع بنوده التى تنص صراحة على أن تدير دولة جنوب أفريقيا اقليم جنوب غرب افريقيا تحت نظام الانتداب كجزء منها ، وتطبق فيه قوانينها مع ماتقتضيه الظروف المحلية من تعديلات . وبينت الوثيقة أن الهدف من الانتداب هو العمل لتحسين الاحوال المادية والمعنوية للاقليم وللتقدم الاجتماعى للسكان . وجعلت من واجبات الدولة المنتدبة ، الى جانب تحقيق هذا الهدف ، منع تجارة الرقيق ونقــــل الاسلحة وبيع المشروبات الروحية وانشا القواعد الحربية أو البحرية أو التحصينات العسكرية ، وتأمين حرية الضمير والعبادة . كما الزمتها بتقديم تقارير سنوية الى مجلس العصبة عن سير الادارة فى الاقليم ،وبقبول اختصاص المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى أى منازعة تنشأ بينها وبين دولة اخرى عضو فى عصبة الامم حـــول تطبيق أو تفسير وثيقة الانتداب . وواضح من ذلك أن الانتداب المفروض على جنوب غرب افريقيا منح الدولة المنتدبة سلطات واسعة روعى فيها الوضع الخاص بالاقليم الذى استلزم اخضاعه لابعد أنواع الانتداب عن الحكم الذاتى (انتداب حـ) — وان كان هــذا الانتداب قد اخضع الدولة المنتدبة مع ذلك لصورتين من صور الرقابة على سير الادارة فى الاقليم :رقابة ادارية وسياسية تباشرها عصبة الامم عن طريق تلقى التقارير وفحصها فى اللجنة الدائمة ثم مناقشتها فى مجلس العصبة ،ورقابة قضائية تباشرها المحكمة الدائمة للعدل الدولى اذا لجأت اليها الــدول اعضاء العصبة فى منازعة مع الدول المنتدبة حول تفسير او تطبيق وثيقة الانتداب .

وقد استمرت ادارة الاقليم وفقا لهذا النظام بين الحربين العالميتين برغم الرغبة التى اعلنها المجلس التشريعى لجنوب افريقيا فى ٢٧ من مايو ١٩٢٣ ، فى ضم الاقليم وجعله الولاية الخامسة لاتحاد جنوب افريقيا ، وهى الرغبة التى شغلت لجنة الانتدابات الدائمة طوال الفترة بين ١٩٣٤ و ١٩٣٧ دون أن تجـد استجابة لدى الاعضاء الاخرين فى عصبة الامم . ولما نشبت الحـــرب العالمية الثانية توقفت أعمال العصبة بما فى ذلك ما كانت تباشره من رقابة على سير نظام الانتداب

[illegible] بعد الحرب و ١٨ من ابريل ١٩٤٦ قررت فيه أن :

« الجمعية ...

(٣) تقر بانه بانتهاء وجود عصبة الامم ستنتهي وظائفها فيما يتعلق بالاقاليم المشمولة بالانتداب وتلاحظ مع ذلك أن الفصول الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ميثاق الامم المتحدة تشمل مبادىء مماثلة لتلك المعلنة في المادة ٢٢ من عهد العصبة .

(٤) وتحيط نفسها علما برغبة اعضاء العصبة الذين يديرون اقاليم مشمولة بالانتداب في الاستمرار على ادارتها تحقيقا لخير الشعوب المعنية وتقدمها طبقا للالتزامات المبينة في وثائق الانتداب الخاصة بكل ، حتى يتم الاتفاق على ترتيبات أخرى بين الامم المتحدة والدول المنتدبة »

وواضح ما في هذا القرار من ربط بين نظام الانتداب الذي ارتبط بعصبة الامم ونظام الوصاية الذي ابتدعته الامم المتحدة تحقيقا لنفس أهداف نظام الانتداب ، وهو ربط يظهر بصورة اوضح في نص المادة ٧٧ من ميثاق الامم المتحدة ينص على أن نظام الوصاية يطبق ، بمقتضى اتفاقات وصاية على ثلاثة انواع من الاقاليم : أولها «الاقاليم المشمولة الان بالانتداب» .

وقد كان الطبيعي بعد هذا النص في ميثاق الامم المتحدة وما جاء تاكيدا له في القرار الاخير لجمعية العصبة . أن تبدا المفاوضات بين جنوب افريقيا والامم المتحدة في سبيل اخضاع جنوب غرب افريقيا للوصاية بديلة عن الانتداب . بل ان هذا هو ماحدث بالنسبة الى الاقاليم الاخرى التي كانت خاضعة لانتداب من فئة ب او ح وتحولت جميعا الى اقاليم مشمولة بالوصاية . غير ان جنوب افريقيا وجدت في هذا تحطيما لاطماعها في الاقليم فسارعت بتقديم مذكرة الى الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٤ اكتوبر ١٩٤٦ اعلنت فيها رغبتها في ضم اقليم جنوب غرب افريقيا المشمول بالانتداب الى اتحاد جنوب افريقيا . (١)

ومنذ ذلك التاريخ وجنوب افريقيا تصر على رغبتها هذه . وان اختلفت درجة اصرارها في سنوات عنها في اخرى كما سنرى ، والجمعية العامة ترفض هذه الرغبة وتدعو جنوب افريقيا الى التفاوض معها لابدال الوصاية بالانتداب ، دون ان تجد دعوتها اذانا صاغية . ومن هنا كانت المشكلة : دولة تتولى ادارة اقليم تحت نظام ارتبط بتنظيم دولي معين لم يعد له وجود ، وترفض أن تدخل في نظام جديد يرتبط بالتنظيم الدولي المعاصر . بل تصر على ذلك أن تتحلل من التزاماتها القديمة وأن تضم الاقليم اليها وتعمل فيه نفس سياسة التفرقة العنصرية التي تجري عليها في اقليمها الاصلي ، بدلا من أن تتقدم به الى مرحلة الحكم الذاتي وهو الهدف الاصيل من توليها ادارته وهي تفعل ذلك كله خروجا على رأى الجماعة الدولية الذي بلغ الاتفاق عليه حد الاجماع في كثير من الاحيان . والجماعة الدولية تحاول أن ترجعها عن هذا متوسلة بأساليب السياسة والقانون فتقابلها هذه بالعناد والتحدي ، الامر الذي اضحى يثير تساؤلا جديا حول المدى الذي تستطيع فيه الجماعة الدولية — ممثلة في الامم المتحدة — أعمال ارادتها طبقا للقانون الدولي في مواجهة دول لا تأبه لهذه الارادة .

الوضع الخاص للمشكلة

وتنفرد مشكلة جنوب غرب افريقيا بصفات تبرز أهمية دراستها ووضعها الفريد في العلاقات الدولية المعاصرة :

(١) فاقليم جنوب غرب افريقيا هو الاقليم الوحيد الذي لايزال خاضعا لنظام الانتداب . أما غيره من الاقاليم التي كانت مشمولة بالانتداب فقد استقل منها مباشرة ماكان خاضعا لانتداب «أ» ، وخضعت الاقاليم المشمولة بانتداب «ب» و «ح» لنظام الوصاية ثم استقل معظمها ، وبقيت جنوب غرب افريقيا غير خاضعة للوصاية ولم تتحول الى دولة مستقلة . ولقد كان بقاء هذا الاقليم على حالة بعد زوال عصبة الامم التي ارتبط نظام الانتداب وبعد ما اصاب المجتمع الدولي عموما من تغييرات جوهرية ، أساس المصاعب السياسية والقانونية التي سنعرضها فيما بعد بالتفصيل .

(٢) ومشكلة جنوب غرب افريقيا هي المشكلة التي ادرجت بصفة دائمة في جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة منذ أول دورة حتى الدورة الحالية ، وصدر فيها عن الجمعية العامة في الفترة بين ١٩٤٦ و ١٩٦٤ ، ٦٩ قرارا أي أكبر عدد من القرارات تصدر عن هذه الهيئة في مشكلة واحدة . واذا كان في هذا العدد وحده دليل على مدى الصعوبة التي تلابس المسألة فان في استعصائها على الحل طوال تسعة عشر عاما رغم جهود المنظمة العالمية لدليل اقوى على أن المشكلة ليست من ذلك النوع الذي يمكن تسويته في زمن قصير بقرار شامل .

(٣) ومشكلة جنوب غرب افريقيا هي الموضوع الوحيد الذي عرض اربع مرات من زوايا مختلفة على محكمة العدل الدولية ، وصدرت فيه حتى الآن ثلاثة آراء استشارية وحكم واحد في الاختصاص ولا زالت المحكمة تنظر في موضوع دعويين تتعلقان به . وواضح من ذلك أن اهمية الموضوع لم تقتصر على احتلاله مكانا بارزا في اعمال الفروع السياسية للامم المتحدة ، بل تعدت ذلك الى ان تجعله وحده يستغرق اكبر جزء من عمل محكمة العدل الدولية في موضوع واحد .

(٤) ويعتبر الوضع في جنوب غرب افريقيا وضعا ممثلا لاتجاه الحركات الوطنية بصفة كلية في الاعتماد على المنظمات الدولية بصفة اساسية الامم المتحدة وعلى الرأي العام العالمي . واذا كان هذا يرجع الى التزام نظام الانتداب الذي يخضع له الاقليم فترة الاشراف الدولي ، فلا شك انه قد اضاف الى اهتمام الجماعة الدولية بهذه المشكلة ، ارتباطها بحركتين من حركات الكفاح ذات الصبغة العالمية في الوقت الحاضر ، وهما حركة الكفاح ضد الحكم الاجنبي (أو الاستعمار بمعناه التقليدي) وحركة الكفاح ضد التفرقة العنصرية .

ومن هنا تبين اهمية دراسة تطورات مشكلة جنوب غرب افريقيا كمثال حي لطبيعة العلاقات الجديدة بين اعضاء المجتمع الدولي بمالها من سمة التضامن الذي يعني خروج كل دولة عن عزلتها واهتمامها بما يحدث داخل دول اخرى ، اهتمامها بما يحدث داخل حدودها . ولاشك ان درجة الاهتمام بهذه المشكلة تحتل مكانة خاصة عندما يتعلق الامر بالدول الافريقية التي تحد من الروابط المشتركة بينها ما يجعلها تنظر في احيان كثيرة الى القارة الافريقية كبنيان واحد ، اذا اشتكى عضو منه ، تداعت له سائر الاعضاء بالسهر والحمى .

(٥) ويترتب على اهتمام الجماعة الدولية واهتمام الدول الافريقية على الاخص بالوضع في جنوب غرب افريقيا ، ان دراسة هذا الوضع يمكن أن تعتبر في ذاتها دراسة نموذجية لدور المنظمات الدولية في المشكلات السياسية والقانونية القائمة بين الدول . وهذه الدراسة تمكننا من الحكم ولو بصفة جزئية ، في مدى الاسهام الذي تؤديه هذه المنظمات في حل المشكلات المذكورة عن طريق ما تقوم به من نشـاط يعرف في القانون الدولي المعاصر باسم الدبلوماسية البرلمانية .

(٦) واخيرا فان ارتباط مشكلة جنوب غرب افريقيا بمسائل التحرر من الحكم الاجنبي والقضاء على التفرقة العنصرية . والتطور الذي جعل حل هذه المشكلة امانة في يد الامم المتحدة ، كل ذلك قد ادى الى ان تصبح احد الموضوعات الرئيسية التي ترتبط بمصيرها نظرة دول افريقيا وآسيا الى المنظمات الدولية بل الى القانون الدولي ايضا بصفة عامة . ومن هنا كان اهتمامنا بها كمشكلة بلغت مستوى الازمة الحادة التي وضح فيها أن انهاء المشكلة على نحو او آخر سوف يترتب عليه تأثير عميق في نظرة عدد كبير من الدول الى مايرسيه القانون الدولي من قيم يفترض في المنظمات الدولية ان تسهر على تدعيمها .

المشكلة امام الجمعية العامة للامم المتحدة

يمكن لمن يدرس تطورات مشكلة جنوب غرب افريقيا امام الجمعية العامة للامم المتحدة في الثمانية عشر عاما الماضية ، ان يتبين خمس مراحل مرت بها المشكلة ، وهي مراحل لم يكن من المقصود بالطبع ان يتم التطور في نطاقها وانما فرضتها الظروف التي لابست عرض المشكلة طوال هذه السنين ، سواء في تكوين الجمعية العامة ، او في نظرة الدول الاعضاء الى سياسة جنوب افريقيا ، او في ظهور مسائل ذات صفة قانونية في طريق الحل السياسي ، كما سيبين بالتفصيل :

المرحلة الاولى : مرحلة الخلاف حول الوضع الدولي لجنوب غرب افريقيا : ١٩٤٦ — ١٩٥٠ :

بدات هذه المرحلة عندما تقدم « اتحاد جنوب افريقيا » في اول دورة للجمعية العامة للامم المتحدة بطلبه المؤرخ ١٤ اكتوبر ١٩٤٦ معلنا رغبته في ضم اقليم جنوب غرب افريقيا . وقد كان الوضع في تصور جنوب افريقيا ان الانتداب قد انتهى بانقضاء عصبة الامم وان خير بديل له هو اعتبار جنوب غرب افريقيا جزءا من اقليمها بصفة نهائية .

وقد رفضت الجمعية العامة هذا الطلب في الدورة نفسها معلنة ان ... رفضها في اخضاع الاقليم لنظام الوصاية ... وترتب على ذلك ان عدل اتحاد جنوب افريقيا عن طلبه الاول واعلن نيته

ان تبقى الحالة كما هى مع تقديم تقارير بالمعلومات عن ادارة الاقليم الى الجمعية العامة ، ثم قام فعلا فى سنة ١٩٤٧ بتقديم تقرير بشأن ادارة الاقليم فى السنة السابقة فأحالته الجمعية العامة الى مجلس الوصاية فقام هذا بفحصه ثم اعاده مع ملاحظاته عليه الى الجمعية العامة .

اما عن رغبة الجمعية العامة فى اخضاع الاقليم لنظام الوصاية ، فقد رفضها اتحاد جنوب افريقيا اذ أعلن فى وضوح على لسان مندوبه فى الدورة الثالثة للجمعية العامة انه «لا يوجد التزام قانونى او التزام ادبى على جنوب افريقيا بوضع الاقليم تحت الوصاية» مؤكدا اعتباره هذا الاقليم «من الناحية الاستراتيجية ومن الناحية الاقتصادية ، ومن كل النواحى الاخرى جزءا لايتجزأ من اتحاد جنوب افريقيا .» (٢) وقد انتهت الجمعية العامة فى هذه الدورة الى ابداء أسفها لعدم امتثال الاتحاد لطلبها وان لاحظت انه قد أبدى نيته ان لا يضم جنوب غرب افريقيا اليه وحثته على الاستمرار على تقديم تقارير بالمعلومات حتى يتقرر مستقبل الاقليم ، وطلبت من مجلس الوصاية أن يواصل فحص هذه التقارير وتقديم ملاحظاته عليها الى الجمعية العامة . (٣)

وهكذا شهدت الدورات الثلاث الاولى للجمعية العامة هذا الحل الوسط الذى لم يصل فيه أى من الطرفين الى مايريده ، وان ظلت العلاقة بينهما غير سيئة . ثم أعقب ذلك تطور هام قبل انعقاد الدورة الرابعة عندما ارسل نائب رئيس الوفد الدائم لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة خطابا الى الامين العام المنظمة فى ١١ من يوليه ١٩٤٩ يبلغه فيه ان حكومته لم تعد ترى فائدة حقيقية فى تقديم تقارير عن جنوب غرب افريقيا الى الامم المتحدة ، وانها ستمتنع عن تقديم مثل هذه التقارير فى المستقبل . وقد تضمن هذا الخطاب الادعاء بأن اتحاد جنوب افريقيا لا يخضع لاى التزام قانونى يلزمه بتقديم تقارير الى الامم المتحدة وبأن «الطريقة التى نوقشت بها التقارير فى مجلس الوصاية وفى لجنة الوصاية قد تعرضت بالنقد للوضع فى جنوب غرب افريقيا بل فى جنوب افريقيا ذاتها ايضا ، مما كان له اثره السىء فى هذه الاقاليم ، خاصة بالنسبة الى العلاقات الطيبة التى كانت موجودة والتى هى ضرورية للادارة الناجحة للاقليم » ، وانتهى الخطاب بأن بين فى صراحة ان الاتحاد قد بدأ يعمل على خلق مزيد من الروابط بين اقليم جنوب غرب افريقيا واتحاد جنوب افريقيا .

وبعد هذا الخطاب بأيام قليلة ابلغ مجلس الوصاية الجمعية العامة بأنه لن يستطيع ممارسة وظائفه فى الاشراف على ادارة اقليم جنوب غرب افريقيا كما اضطرت الجمعية العامة ازاء ذلك الى ان تتخذ قرارا فى دورتها الرابعة تطلب فيه من محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا تحدد به الوضع الدولى لجنوب غرب افريقيا والالتزامات الدولية لجنوب افريقيا بشأن هذا الاقليم (٥) ، وسوف نبين تفاصيل هذه المسألة فيما بعد . ويهمنا الان بيان ان الرأى الذى انتهت اليه المحكمة قد أكد ان الانتداب على جنوب غرب افريقيا لما ينقضى ، وأن جنوب افريقيا لاتملك تبعا لذلك ان تعدل وضع هذا الاقليم بارادتها وحدها ، كما ان اخضاع الاقليم لنظام الوصاية لايتم تلقائيا وانما يحتاج الى اتفاق بين الدولة المنتدبة والجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد قبلت الجمعية العامة رأى المحكمة هذا واستقرت بذلك نقطة البدء فى المنازعة بتقرير أن جنوب افريقيا لازالت تلتزم قانونا كل الالتزامات المتولدة عن نظام الانتداب وأنها لاتملك ضم جنوب غرب افريقيا الى اراضيها لاستمرار هذا الاقليم محتفظا بوضعه الدولى كاقليم مشمول بالانتداب .

المرحلة الثانية : مرحلة التفاوض الاولى : ١٩٥٠ — ١٩٥٢

انشأت الجمعية العامة فى دورتها الخامسة (فى القرار نفسه الذى قبلت فيه رأى محكمة العدل الدولية بشأن الوضع الدولى لجنوب غرب افريقيا) (٤) **لجنة خاصة من خمسة اعضاء** للتفاوض مع اتحاد جنوب افريقيا «فيما يتعلق بالخطوات الاجرائية اللازمة لتنفيذ هذا الرأى » وقد تقدم الاتحاد باقتراح فى الدورة نفسها مؤداه ان التفاوض يجب ان يتم بين جنوب افريقيا من جهة وماتبقى من «الدول المتحالفة والمشتركة الرئيسية» (أى المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة) باعتبار ان وثيقة الانتداب قد ابرمت اصلا مع هذه الدول . وبين الاتحاد أن هذا التفاوض يجب ان يستهدف الوصول الى اتفاق جديد ينص فيه على التزامات «الامانة المقدسة للحضارة » التى قررتها المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم . ولم يضع الاتحاد فى اقتراحه اى نص بشأن التزام تقديم تقارير للامم المتحدة او للخضوع لرقابتها ، وان وضع نصا باختصاص محكمة العدل الدولية

بالتحكيم في أي قضية تبرز بها انقاذ من الحلفاء الثلاثة اذا اتفق على ان الاتحاد قد أخل «بالامانه المقدسه» المعروضة عليه . أي ان الاقتراح قد سلم بالرقابه القضائية في هذه الصورة المقيدة دون ان يسلم بالرقابة السياسية والادارية للامم المتحدة .

وقد رفضت اللجنة الخاصة التي شكلتها الجمعية العامة بحث هذا الاقتراح لخروج البحث فيه عن اختصاصها المحدد باجراءات تنفيذ الراى الاستشارى للمحكمة . واقترحت . اعمالا لراى المحكمة ، ان يقبل اتحاد جنوب افريقيا رقابة سياسية على ادارته للاقليم تماثل الرقابة التي كانت تباشرها «لجنة الانتدابات الدائمة» التابعة لمجلس عصبة الامم ، على ان تتم هذه الرقابة بطريقة تتفق مع نظام الرقابة في عهد العصبة . وكما رفضت اللجنة اقتراح جنوب افريقيا فقد رفض الاخير اقتراح اللجنة .

وهكذا ووجهت الجمعية العامة في دورتها السادسة بتقرير اللجنة الذي يفيد فشلها في الوصول الى اية نتائج وامتناع جنوب افريقيا عن تقديم اى تقرير اليها . وفي هذه الدورة نفسها سمعت اللجنة الرابعة للجمعية العامة ممثلين عن بعض القبائل في جنوب غرب افريقيا ، مما ادى الى انسحاب مندوب الاتحاد منها ثم تغيبه عن حضور معظم جلسات الجمعية العامة ذاتها بعد رفض رئيسها العمل لتعديل قرار اللجنة الرابعة بسماع ممثلى القبائل . ولم يؤثر ذلك في اتجاه الجمعية العامة نحو استمرار المفاوضة فدعت جنوب افريقيا الى اعادة النظر في موقفها كما اعادت تكوين اللجنة الخاصة وجعلت لها اختصاصين : اولهما التفاوض مع جنوب افريقيا بشان وضع اقليم جنوب غرب افريقيا تحت الوصاية ، وثانيهما القيام بفحص التقارير التي تقدمها جنوب افريقيا بشان ادارة الاقليم . والنظر في الشكاوى المقدمة ضد هذه الادارة « على ان يكون ذلك بقدر الامكان طبقا لنفس الاجراءات المقررة في نظام الانتداب» ، وذلك حتى يتم الاتفاق على وضع الاقليم تحت الوصاية . وبين قرار الجمعية العامة في النهاية ان « الامم المتحدة لا يمكن ان تعترف بصحة اية اجراءات يتخذها اتحاد جنوب افريقيا من جانبه وحده ويترتب عليها تعديل الوضع الدولى لاقليم جنوب غرب افريقيا » (٥)

قامت اللجنة الخاصة بناء على ذلك بمفاوضات جديدة مع الاتحاد ، وانتهت الى تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها السابعة بينت فيه ان المشاورات التي قامت بها لم تصل الى نتائج تذكر فبينما امكن الاتفاق على بعض المسائل لازالت نقط الخلاف الرئيسية التي حالت دون الوصول الى اتفاق في سنة ١٩٥١ قائمة (٦) ، وقد كانت اللجنة تشير بذلك الى نقطتين على الاخص ، وهما الكيفية التي تتم بها الرقابة على ادارة الاقليم والجهة التي يسال اتحاد جنوب افريقيا امامها عن ادارته للاقليم .

واكتفت الجمعية العامة في هذه الدورة بأن طلبت من اللجنة الاستمرار في مفاوضاتها وتقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة ، واجلت بحث المسالة الى ان يتم ذلك .

ثم جاءت الدورة الثامنة دون ان تصل اللجنة الى جديد . وحملت مناقشات الجمعية العامة في هذه الدورة نقدا شديدا لسياسة جنوب افريقيا في الاقليم ، فاعترضت دول كثيرة على مد سياسة التفرقة العنصرية المتبعة داخل جنوب افريقيا الى الاقليم ، وعلى منع الاهالى في جنوب غرب افريقيا من تقديم شكاواهم للامم المتحدة . وعلى محاولة جنوب افريقيا ادماج الاقليم من الناحية الادارية في حكومة الاتحاد .

وانتهت الجمعية العامة الى انشاء لجنة جديدة باسم **«اللجنة جنوب غرب افريقيا»** وتظل اللجنة قائمة على اداء مهمتها حتى يتم الاتفاق بين جنوب افريقيا والامم المتحدة .

المرحلة الثالثة : بداية الرقابة والبحث عن حلول عملية : ١٩٥٣ — ١٩٥٧ :

نص قرار الجمعية العامة بتشكيل لجنة جنوب غرب افريقيا ، على اختصاص هذه اللجنة بتقديم تقارير الى الجمعية العامة عن الاحوال في جنوب غرب افريقيا اذا لم يقم اتحاد جنوب افريقيا بتقديم التقارير بنفسه . وواضح أن الجمعية العامة قد قصدت من اضفاء هذا الاختصاص على اللجنة ، حث الاتحاد على تقديم التقارير حتى يكون شرح الاوضاع الجارية في الاقليم «بيده لا بيد عمرو» كذلك كلفت اللجنة بالاستمرار في التفاوض مع اتحاد جنوب افريقيا لترتيب الاثار الكاملة للراى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الصادر في ١١ من يوليه ١٩٥٠ . (٧)

وقد حاولت لجنة جنوب غرب افريقيا ان تعمل في نفس الاطار الذى كانت تعمل في نطاقه «لجنة الانتدابات الدائمة» أيام العصبة ، كما حاولت اتباع نظام الاستجواب الذى كانت تتبعه اللجنة الاخيرة غير أن اتحاد جنوب افريقيا رفض التعامل مع اللجنة مما أدى بها الى أن تكتب تقريرا مفصلا الى الجمعية العامة (بلغ عددصفحاته ٨٨٥ صفحة) عن الاحوال في الاقليم ، واعتمدت في اعـــداده بصفة أولية على معلومات مستقاة منوثائق رسمية لحكومة جنوب افريقيا . (٨) وقد اقترحت اللجنة على الجمعية العامة أن تجرى تصويتها حـــول ماتعمله بناء على التقرير ، عن طريق اتباع قاعدة اغلبية الثلثين باعتبار أن هذه المسألة من «المسائل الهامة» في مفهوم المادة ١٨ — ٢ من ميثاق الامم المتحدة . كما أوصت اللجنة في حالة رفض جنوب افريقيا لهذا الاجراء ، أن تطلب الجمعية العامة رايا استشاريا من محكمة العدل الدولية عما اذا كانت طريقة التصويت المقترحة تتفق مع الراى الاستشارى الصادر سنة ١٩٥٠ وعن الطريقة الواجبة الاتباع اذا كانت الطريقة المقترحة لاتتفق مع الرأى المشار اليه .

وعندما قدم هذا التقرير الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة ، بينت جنوب افريقيا أن رفضها التعامل مـــع اللجنة يرجع الى ان اختصاصاتها تتصف بالجمود . والى أنه ليس هناك أمل ان تؤدى أية مفاوضات جديدة معها الى نتائج ايجابية ، كما أن تقديمتقارير الىاللجنة او السماح بتقديمشكاوى اليـــها من الاهـــالى قـــد يعرقل سير الادارة في الاقليم . (٩)

كذلك اعترضت جنوب افريقيا على طريقـــة التصويت في الجمعية العامة المقترحة من جانب لجنة جنوب غرب افريقيا ، على اساس ان هذه الطريقة تحرم اتحاد جنوب افريقيا من الحق الذى كان له في نظام العصبة في ان يحول دون اتخاذ قرار لايوافق عليه (كانت القاعدة في التصويت أن يتخذ القرار بالاجماع) . ويترتب على ذلك أن الجمعية العامة عندما تتبع قاعدة التصويت بالاغلبية عند رقابتها لادارة الاتحاد لاقليم جنوب غرب افريقيا انما تمارس في الواقع درجة مـــن الرقابة أشد من الدرجة التى كان يمارسـها مجلس العصبة على حين أن الدولة المنتدبة لم تقبـــل سوى الدرجة الاخيرة ، كما ان الراى الاستشارى الصادر عن المحكمةفي سنة ١٩٥٠ أوضحان الجمعية العامة لاتمارس في رقابتها من الاختصاصات الا ماكان مقررا المجلس العصبة . (١٠)

وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها الصادر في ٢٣ من نوفمبر ١٩٥٤ من محكمة العدل الدولية رايا استشاريا حول الحل القانونى لهذه الصعوبة الاخيرة ، وانتهت المحكمة ، على ماسنرى بالتفصيل الى أن الطريقة المقترحة من قبل لجنة جنوب غرب افريقيا ، طريقة سليمة ولا تلقى على عاتق جنوب افريقيا التزامات جديدة لم تكن تلتزمها من قبل . وبصدور هذا الراى في ٧ من يونيه ١٩٥٥ وقبول الجمعيةالعامة لهاصبح البابمفتوحا أمامها لتتخذ باغلبية الثلثين قرارات في التقارير المقدمة اليها من اللجنة والشكاوى التىسمح للاهالى بتقديمها .

واذا كانت هذه المسألة قد استقرت ابتداء من الدورة العاشرة للجمعية العامة ، فان هذه الدورة قد شهدت صعوبة قانونية أخرى بشأن مسألة اخرى اقترحتها كذلك لجنة جنوب غرب افريقيا في تقـــريرها الى الجمعية في دورتهـــا التاسعة ، وتتعلق هذه الصعوبة بحقهذه اللجنة في سماع شكاوى شفهية من سكان الاقليم ومن غيرهم بشأن ادارة الدولة المنتدبة له . وقد طلبت الجمعية العامة رأى المحكمة في هذه المسألـــة كذلك ، وانتهت هذه في رايها الصادر في أول يونية ١٩٥٦ الى أن سماع الجمعية العامة او اللجنة للشكاوى الشفهية من أشخاص سبق لهم تقديم شكاوى كتابية ، لا يتعارضمعرأى المحكمةالصادر سنة ١٩٥٠ ، مادام سماع هذه الشكاوى ضروريا لاعمال رقابة فعالة على ادارة جنوب افريقيا للاقليم .

وبناء على ذلك سمعت لجان الجمعية العامة شكاوى شفهية في دورتها الحادية عشرة أخبرت فيها من قبل مقدمى الشكاوى بأن الوضع في الاقليم قد بلغ حدا يؤدى استمراره الى ثورة دامية .
ومن ناحية اخرى اقترحت لجنة غرب افريقيا وسيلة اكثر احكاما للرقابة ، وذلك عن طريـــق زيارة الامين العام للامم المتحدة لانتخاب جنوب افريقيا وللاقليم المشمول بالانتداب ، غير ان الامانة العامة للمنظمة مالبثتان اعلنت ابان الدورة الحادية عشر للجمعية العامة ، أن الامين العام لن يتمكن من القيام بمثل هذه الزيارة «بسبب انشغاله في اعمال اخرى» .

وفي آخر الدورة الحادية عشرة اتخذت الجمعية

العامة قرارين طلبت فى أولهما من الامين العام «ابحث عن وسائل حل مقبول لمشكلة جنوب غرب افريقيا . واتخاذ الخطوات التى يراها ضرورية لذلك» ، على أن يقدم تقريرا للجمعية العامة فى أول مناسبة ممكنة (١١) . كما طلبت فى القرار الثانى من لجنة جنوب غرب افريقيا ان تدرس وتعد تقريرا حول «الاجراءات القانونية التى يمكن اتخاذها من جانب فروع الامم المتحدة واعضاء الامم المتحدة والاعضاء السابقين لعصبة الامم (كل على حدة أو مجتمعين) لضمان وفاء اتحاد جنوب افريقيا بالالتزامات المفروضة عليه بموجب الانتداب» (١٢)

وواضح من هذين القرارين تطلع الجمعية العامة الى حلول عملية لانقاذ الموقف الذى بدا يسوده التوتر بعد ان ظل بغير حل احد عشر عاما .

وقد قدمت لجنة جنوب غرب افريقيا التقرير المطلوب الى الجمعية العامة فى دورتها الثانية عشرة وأوضحت فى هذا التقرير :

«ان ادارة جنوب غرب افريقيا — حيث تعلو التفرقة العنصرية فوق مباشرة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية — تم بطريقة تضر السكان وخاصة الاغلبية من السكان الاصليين وهى تسير على خط مضاد لروح واهداف نظام الانتداب . ولميثاق الامم المتحدة ، وللاعلان العالمى لحقوق الانسان» . (١٣)

ثم بينت اللجنة الخطوات التى رأت انه من الممكن اتباعها كخطوات عملية نحو حل المشكلة ، وهى خطوات ثلاث يلاحظ عليها جميعا غلبة الطابع القانونى الصرف فى النظر الى المسألة . فقد اوضحت اللجنة :

(١) ان لفروع الامم المتحدة ان تطلب من جديد رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية فى الموضوع .

(٢) وأن لاعضاء الامم المتحدة (أو لاى واحد منهم) أن يلجأوا الى المحكمة لمقاضاة جنوب افريقيا على اساس اخلالها بالتزاماتها وفق ميثاق الامم المتحدة ، باعتبار ان كل عضو فى الجمعية العامة له حق فى مباشرة الرقابة على سير الادارة فى الاقليم وان جنوب افريقيا لم تمكنه من ذلك برفضها تقديم تقارير الى الجمعية العامة .

(٣) وأن الدول التى كانت اعضاء فى عصبة الامم تملك على أى حال مقاضاة جنوب افريقيا أمام محكمة العدل الدولية طبقا لنص المادة السابعة من وثيقة الانتداب التى اضفت على المحكمة الدائمة للعدل الدولى اختصاص النظر فى المنازعات بين اعضاء العصبة والدولة المنتدبة حول تفسير أو تطبيق نصوص الانتداب . وهو اختصاص ورثته المحكمة الحالية عن المحكمة الدائمة . أما اعضاء الامم المتحدة الذين لم يكونوا اعضاء فى عصبة الامم ، فقد ثار خلاف فى اللجنة حول مدى استفادتها من حكم المادة ٧ من وثيقة الانتداب ، فبينت ان هذه المسألة يمكن أن تتقرر برأى استشارى تطلبه الجمعية العامة من المحكمة .

وعلى هذا تكون لجنة جنوب غرب افريقيا قد اقترحت على الجمعية العامة فى دورتها الثانية عشرة أن تطلب مزيدا من الآراء الاستشارية فى الموضوع أو أن تدعوا الدول اعضاء الامم المتحدة الى المبادرة باتخاذ اجراءات التقاضى ضد جنوب افريقيا ، مع احتفاظ الجمعية العامة بقدرتها على استقصاء النقاط القانونية فى الموضوع من غير طريق المحكمة ، وذلك بأن تطلب من اللجنة السادسة أو من لجنة القانون الدولى دراسة هذه النقاط .

واذا كانت لجنة جنوب غرب افريقيا قد قصرت نظرتها على هذا الاتجاه الذى لايهتم الا بسبل حل الصعاب القانونية القائمة ، فقد غلب فى مناقشات الجمعية العامة (اللجنة الرابعة) فى الدورة الثانية عشرة ، الرأى القائل بضرورة استنفاد سبل الحل السياسى قبل محاولة اتخاذ الخطوات القانونية التى أوصت بها لجنة جنوب غرب افريقيا . وعلى ذلك سعت الجمعية العامة للعود الى طريق المفاوضة واكتفت بالنسبة الى تقرير اللجنة المذكورة بأن طلبت منها أن تقترح الاعمال المنسوبة الى جنوب افريقيا فى ادارتها للاقليم التى يمكن عرضها على محكمة العدل الدولية لطلب رأى استشارى حول مدى اتفاقها مع التزاماتها وفقا لنظام الانتداب . (١٤) وقد قامت اللجنة بتبيين هذه الاعمال فى التقرير الذى قدمته الى الجمعية العامة فى دورتها الثالثة عشرة ؛ غير أن الجمعية العامة لم تر بعد ذلك اللجوء الى المحكمة من جديد .

المرحلة الرابعة : مرحلة التفاوض الثانية ، ١٩٥٧ — ١٩٦٠ :

بينا أن الجمعية العامة فضلت في دورتها الثانية عشرة العود الى طريق التوفيق والمفاوضة باعتباره أقدر على تحقيق الحل العملي من الالتجاء الى المحكمة للحصول على مزيد من التفسيرات القانونية . وقد قررت الجمعية العامة بناء على ذلك تشكيل لجنة جديدة باسم **«اللجنة المساعى الحميدة للامم المتحدة»** تتكون من ممثلين للبرازيل والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، اى لدول تربطها باتحاد جنوب افريقيا علاقات طيبة ، على أن تكون مهمتها أن « تناقش مع جنوب افريقيا أسس اتفاق يحفظ لجنوب غرب افريقيا وضعها الدولى **(١٦) . وقد اجتمعت اللجنة المذكورة** في مدينة بريتوريا في الفتره من ١٢ الى ٢١ يونية ١٩٥٨ ودخلت بالفعل في مفاوضات مع حكومة جنوب افريقيا . وكان واضحا أن الحلول الممكن للجنة مناقشتها دون أن تخل بالوضع الدولى لجنوب غرب افريقيا تنحصر فيما يلى :

(١) الاستمرار على اعتبار جنوب افريقيا دولة منتدبة لادارة جنوب غرب افريقيا تحت اشراف الامم المتحدة ، على أن تباشر هذه رقابتها عن طريق مجلس الوصاية . أو عن طريق لجنة جنوب غرب افريقيا التى انشئت سنة ١٩٥٣ ، او عن طريق لجنة جديدة يراعى في تشكيلها أن تتكون من دول كانت أعضاء في مجلس عصبة الامم ، أو عن اى طريق آخر تراه الجمعية العامة .

(٢) الاستمرار على اعتبار جنوب افريقيا دولة منتدبة لادارة جنوب غرب افريقيا ، على ان تكون مسئوليتها عن هذه الادارة في مواجهة ما تبقى من « الدول المتحالفة والمشتركة الرئيسية » التى عقد معها اتفاق الانتداب اول مرة ، وليس في مواجهة الامم المتحدة .

(٣) الزام جنوب افريقيا بارسال تقارير الى الامين العام للامم المتحدة لاحاطته علما بالبيانات الخاصة بالاقليم طبقا للمادة ٧٣ من الميثاق ، على اعتبار أن جنوب غرب افريقيا (اقليم غير متمتع بالحكم الذاتى) في اصطلاح الفصل الحادى عشر من الميثاق (وليس اقليما مشمولا بالانتداب) .

(٤) وضع جنوب غرب افريقيا او جزء من هذا الاقليم تحت نظام الوصاية .

واذا كانت هذه هى الحلول الماثلة أمام اللجنة عند بداية مباشرتها لعملها ، فلا شك أن اكبر صعوبة كانت تواجه اللجنة في مهمتها العسيرة ، ترجع الى السياسة التى اتبعتها جنوب افريقيا في الاقليم (محاولة الضم ، واعمال التفرقة العنصرية)حيث كان من الواضح أن الامم المتحدة لايمكن أن تقبل هذه السياسة لتعارضها الصارخ مع المبادىء التى تقوم عليها ، كما أن جنوب افريقيا لم تكن لتقبل التنازل عنها وهى دعامة رئيسية في سياستها ليس فقط في جنوب غرب افريقيا وانما ايضا داخل جنوب افريقيا ذاتها .

ولعل هذه الصعوبة هى التى دفعت المفاوضات بين اللجنة وجنوب افريقيا الى أن تنتهى الى الحل الوحيد الذى يمكن بمقتضاه اعمال الاتجاهين الا وهو تقسيم الاقليم .

فقد بينت لجنة المساعى الحميدة في تقريرها المقدم الى الجمعية العامة في ٢٧ من أغسطس ١٩٥٨ ، أن موقف اتحاد جنوب افريقيا لم يتغير رغم دخوله في مفاوضات مع اللجنة ، وأنه قد رفض اقتراح اللجنة بتشكيل «لجنة انتداب لجنوب غرب افريقيا» تتولى تلقى تقارير الاتحاد ودراستها و «مجلس لجنوب غرب افريقيا» يتولى اعداد تقارير الى الجمعية العامة ، وفق قواعد شبيهة بالتى كانت متبعة في عهد عصبة الامم . ومع ذلك أظهر الاتحاد استعداده للتعهد ببعض الالتزامات بما في ذلك تقديم معلومات تعلن بطريقة منتظمة «دون قبول الامم المتحدة طرفا آخر في اتفاق خاص بالاقليم ، ودون التعهد بأى شىء يجعل الاتحاد مسئولا أمام الامم المتحدة عن ادارة الاقليم » وكانت وجهة نظر جنوب افريقيا في ذلك أن التزامها مثل الامم المتحدة يزيد من واجباتها كدولة منتدبة (بالنسبة الى ما كانت عليه في عهد العصبة) ، كما ينتقص من حقوقها ، « وهو أمر لا تقبل جنوب افريقيا مناقشته من جديد » (١٧) .

ثم بين تقرير لجنة المساعى الحميدة أنه ازاء طلب جنوب افريقيا معرفة السبل المقترحة من جانب اللجنة ، اوضحت الاخيرة انها قد اعتبرت كل الحلول الممكنة بما في ذلك تقسيم الاقليم . ويبدو أن الفكرة الاخيرة قد صادفت هوى لدى جنوب افريقيا فقد ابدت استعدادها للبحث في مدى امكان ادارة الجزء الشمالى من الاقليم تحت الوصاية «كجزء لا يتجزأ من الاتحاد» ، مع ضم الجزء الباقى الى جنوب افريقيا . (١٨) والغريب أن لجنة المساعى

الجمعية قد انتهت فى تقريرها الى التعبير عن املها فى ان تشجع الجمعية العامة جنوب افريقيا على مزيد من البحث فى مدى امكان تنفيذ فكرة التقسيم . (١٩)

وكان طبيعيا ان ترى جنوب افريقيا فى هذا التقرير اول خطوة «مرضية» تصدر عن الامم المتحدة ، وان كان واضحا ان الجمعية العامة لم تكن لتقبل النتيجة التى انتهى اليها .

فقد قوبل التقرير من هذه الجمعية بالهجوم والاستنكار من جانب عدد كبير من الدول الاعضاء اذ رأوا ان اللجنة التى وضعته قد تعدت اختصاصاتها بالاشارة الى فكرة التقسيم ، وأن على الامم المتحدة ان ترفض اى حل يترتب عليه انتقاص اى جزء من الاقليم وضمه الى جنوب افريقيا . وقد ادى هذا الى انهيار آمال جنوب افريقيا فى حل يرضيها ، فانسحب مندوبها من جديد من اللجنة الرابعة للجمعية العامة اثناء مناقشتها التقرير ، ثم انتهت هذه اللجنة بأغلبية ٥٥ صوتا ضد ٨ ، وانتهت بعدها الجمعية العامة بأغلبية ٦١ صوتا ضد ٧ ، الى « رفض الاقتراحات الواردة فى تقرير لجنة المساعى الحميدة الخاصة بتقسيم او ضم اى جزء من الاقليم» ، كما رات مد اجل لجنة المساعى الحميدة سنة اخرى «على ان تراعى فى عملها المناقشات التى تمت فى الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة » . (٢٠)

وهكذا دخلت الامم المتحدة عامها الرابع عشر والمشكلة لاتزال قائمة دون حل ودون أمل فى الوصول الى حل .

وقد بدات جنوب افريقيا من جانبها تتخذ خطوات عملية خلال سنة ١٩٥٩ لتهجير بعض السكان الاصليين من قراهم اجباريا حتى تقضى على الظاهرة التى اسمتها «البقع السوداء» اى مناطق السكان الاصليين المحاطة من جميع الجهات بمزارع يملكها سكان بيض . ولم تملك لجنة — جنوب غرب افريقيا ازاء هذا الاجراء سوى حث حكومة جنوب افريقيا على وقف مثل هذه العمليات وباعادة العائلات الى قراها . ثم جاءت الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة ، فاشتركت جنوب افريقيا فى جميع مناقشاتها الخاصة بجنوب غرب افريقيا كما تقدمت ببعض المعلومات عن الاقليم (وهو مارفضت ان تفعله من قبل مرات كثيرة) بل ذهب مندوبها الى ابداء استعداد حكومته للدخول فى مباحثات مع لجنة خاصة تعينها الامم المتحدة بعد التشاور مع جنوب افريقيا « مع افتراض ان هذه اللجنة سوف تبدى حسن النية اللازم ، وسوف تتولى عملها بطريقة بناءة دون ان تستبعد البحث الكامل لجميع الحلول الممكنة » .

وقد اتى هذا الموقف من جانب جنوب افريقيا بعد ان قامت الدول الاخرى الاعضاء بتقديم اقتراحات متعددة بشأن تسوية المشكلة . فتقدم مندوب المكسيك باقتراح اخضاع الاقليم اولا لفترة رقابة تمارسها فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة واربع دول اخرى تنتخب لهذا الغرض ، ثم يخضع الاقليم بعد هذه الفترة لنظام الوصاية وابدى مندوب **الولايات المتحدة** رايه فى ضرورة عدول جنوب افريقيا عن موقفها السابق بشأن رفض رقابة الامم المتحدة مادامت هذه فى حدود الرقابة التى كانت لمجلس العصبة ، واقترح مندوب **ايران ان** تقبل جنوب افريقيا انشاء مركز استعلامات للامم المتحدة فى جنوب غرب افريقيا وأن تستقبل فى الاقليم بعثة زائرة من الامم المتحده كدليل على حسن نيتها وعلى صدقها بشأن رغبة السكان فى الانضمام اليها . كما اقترح مندوب **نيبال تكوين لجنة استقصاء** معلومات تبحث الموقف فى جنوب غرب افريقيا ، واقترح مندوب **الهند تكليف دولة من الاعضاء** بارسال لجنة الى جنوب غرب افريقيا اذا كانت فكرة لجنة الامم المتحدة غير مقبولة من جانب جنوب افريقيا ، كما اقترح ادخال الدولة الاخيرة عضوا فى لجنة جنوب غرب افريقيا . (٢٢)

وواضح من هذه الاقتراحات ومن مناقشات الجمعية العامة فى دورتها الرابعة عشرة بصفة عامة ، ان الجمعية العامة كان يتنازعها اتجاهان لكل منهما مبرراته القوية ، فمن جهة لم تكن ترغب فى استبعاد المزيد من المفاوضات مع جنوب افريقيا باعتبار ان هذا هو الباب الوحيد الذى يمكن ان يوصل الى حل تقبله جنوب افريقيا اختيارا ، ومن جهة اخرى لم تكن تقبل ان تستسلم لرغبة جنوب افريقيا فى ضم الاقليم كأحد الحلول الممكنة للمشكلة . وعلى هذا جاء قرار الجمعية العامة فى النهاية متأثرا بالاتجاهين المشار اليهما ؛ فقد دعت الجمعية العامة فى هذا القرار جنوب افريقيا الى الدخول فى مفاوضات مع الامم المتحدة والى وضع اقتراحات تقدم للدورة الخامسة عشرة ، ثم اصرت الجمعية العامة فى القرار نفسه على ان المفاوضات المقترحة هدفها «وضع الاقليم المشمول بالانتداب تحت نظام الوصاية الدولى» ؛ مستبعدة بذلك ما ارادته

جنوب افريقيا من أن تكون المفاوضات مفتوحة للبحث الكامل لجميع الحلول الممكنة . (٢٣)

ولم تمض اربعة أسابيع على هذا القرار الاخير حتى قامت اضطرابات خطيرة فى « وندهوك » عاصمة الاقليم نتيجة محاولة الادارة تهجير السكان الاصليين من المدينة . وترتب على هذه الاضطرابات (التى قتل فيها ١١ شخصا واصيب ٤٤ بجروح) أن اجتمعت لجنة جنوب غرب افريقيا اجتماعات طارئة اتخذت فيها قرارات عاجلة مفادها ضرورة وقف عمليات التهجير ، دون أن تأبه لذلك جنوب افريقيا التى أعلنت الامم المتحدة بأن الاخيرة وحدها تلام على ماحدث اذ ان الاضطرابات «ترجع الى حد بعيد الى ما قيل فى مناقشات الامم المتحدة» (٢٤)

وهكذا انتهت مرحلة التفاوض الثانية نهاية اثبتت ان المفاوضة لم تكن هى الوسيلة القادرة على حل هذا النزاع ، وأن استمرار المفاوضة لن يكون سوى مضيعة الوقت . (٢٥)

المرحلة الخامسة : مرحلة العمل الايجابى : ١٩٦٠.

دخلت مشكلة جنوب غرب افريقيا منذ سنة ١٩٦٠ مرحلة تختلف عن مراحل التطور السابقة من حيث اتسامها بالايجابية والبحث عن حل لايرتبط مصيره بارادة جنوب افريقيا .

وقد خطت الدول الافريقية أول خطوة فى هذا الاتجاه عندما وافق مؤتمر الدول الافريقية المستقلة المعقود فى أديس أبابا (يونية ١٩٦٠) على قيام **أثيوبيا وليبريا** — باعتبارهما الدولتين الافريقيتين اللتين كانتا عضوين فى عصبة الامم — (٢٦) بمقاضاة جنوب افريقيا أمام محكمة العدل الدولية بسبب اخلالها بالتزاماتها فى ادرة اقليم جنوب غرب افريقيا . وقد رفعت كل من الدولتين المذكورتين دعواها بالفعل فى ٤ نوفمبر ١٩٦٠ وصدر الحكم باختصاص المحكمة بنظر الدعويين فى ديسمبر ١٩٦٢ ولا زالت القضيتان محل بحث المحكمة فى الموضوع كما سنرى .

ثم جاءت الدورة الخامسة عشرة للامم المتحدة وقد تزايد عدد الاعضاء الافريقيين فى المنظمة ، فرفضت ادعاء جنوب افريقيا بضرورة وقف النظر فى الموضوع حتى يصدر حكم المحكمة ، واتخذت بدلا من ذلك قرارا يعكس موافقة الجمعية العامة على عرض الامر على المحكمة بل يعطى رأيها فى الموضوع ايضا بقوله أن «الجمعية العامة تلحظ باهتمام شديد أن ادارة الاقليم قد أجريت على نحو مخالف لنظام الانتداب» (٢٧)

واتخذت الجمعية العامة فى التاريخ نفسه عدة قرارات أخرى طلبت فيها من الوكالات المتخصصة القيام بعمليات عاجلة لمساعدة السكان الاصليين فى الاقليم ، وطلبت من جنوب افريقيا التوقف عن اجراءات السجن التعسفى وابعاد الافريقيين ، وتأمين حرية مباشرة الحقوق السياسية وحرية التعبير لكافة قطاعات السكان — وأكدت أن سياسة التفرقة التى تتبعها جنوب أفريقيا فى الاقليم تنافى نصوص ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان . كما اعتبرت الجمعية العامة لاول مرة ان الموقف فى جنوب غرب افريقيا فيه **تهديد خطير للسلم والامن الدوليين ، ودعت لجنة جنوب** غرب افريقيا الى الذهاب فورا الى الاقليم لبحث الموقف ، كما اعطت اللجنة صلاحية تقديم اقتراحات لاعادة جو السلام والامن واقتراح الخطوات التى تمكن السكان الاصليين من تحقيق حد كبير من الحكم الذاتى الذى يقودهم الى الاستقلال الكامل . وعندما رفضت جنوب افريقيا قيام اللجنة بهذه الزيارة المقترحة سارعت الجمعية العامة باتخاذ قرار جديد طلبت فيه من اللجنة «القيام بالاعمال الخاصة والهامة التى كلفت بها . . . على أكمل وأحسن نحو ممكن ، بالتعاون مع حكومة اتحاد جنوب افريقيا ان أمكن ، وبدون هذا التعاون عند الضرورة» ، ولفتت الجمعية العامة نظر **مجلس الامن الى خطورة الموقف . (٢٨)**

لم تلبث جنوب افريقيا ازاء هذا الموقف الجاد من الجمعية العامة (وقد اتخذت الجمعية قراراتها بغير معارضة اذ لم تحضر جنوب افريقيا عملية التصويت ، واكتفت الدول الغربية الرئيسية بالامتناع عن التصويت) ان ارسلت كتابا الى الامين العام للامم المتحدة بينت فيه عدم استعدادها للتعاون مع لجنة جنوب غرب افريقيا واستعدادها بدلا من ذلك (لاستقبال شخص مستقل ذى قيمة دولية يختار بالاتفاق بين جنوب افريقيا ورئيس الجمعية العامة ليأتى ويتحقق بنفسه ما اذا كان الموقف فى جنوب غرب افريقيا يهدد السلم والامن الدوليين ولم تستجب الجمعية العامة لهذا الطلب ، واكتفت لجنة جنوب غرب افريقيا بسماع لاجئين من الاقليم فى **غانا وتنجانيقا والجمهورية العربية المتحدة** ، ثم قدمت تقريرا رأت فيه أن الوضع فى جنوب

غرب افريقيا لايزالُ تهديده السلام والامن الدوليين يحتاج الى عمل مباشر من جانب مجلس الامن .

وقد كانت هذه الخطوات جميعا مقدمة للخطوة الايجابية الاهم التى اتخذتها الجمعية العامة فى دورتها السادسة عشرة بقرارها المؤرخ ١٩ من ديسمبر ١٩٦١ الذى اعلنت فيه حق شعب جنوب غرب افريقيا فى الاستقلال والسيادة القومية ، وكونت بمقتضاه لجنة جديدة باسم **اللجنة الخاصة لجنوب غرب افريقيا** تحل محل لجنة جنوب غرب افريقيا فى جميع اختصاصاتها ، ويكون عليها تحقيق الاهداف الاتية : (٣١)

(١) زيارة الاقليم قبل أولْ مايو ١٩٦٢

(٢) اجلاء القوات العسكرية لجنوب افريقيا عن الاقليم

(٣) الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين .

(٤) الغاء كل القوانين والتنظيمات التى تبقى السكان الاصليين فى مناطق خاصة وتحرمهم من حريات التنقل والتعبير والاجتماع وكل القوانين التى تنشىء أو تدعم نظام التفرقة العنصرية .

(٥) التحضير لانتخابات عامة لجمعية تشريعية تتأسس على الانتخاب العام تحت اشراف الامم المتحدة .

(٦) تقديم النصح والمعونة الى الحكومة التى تنشأ بالانتخاب، لاعداد الاقليم للاستقلال الكامل.

(٧) تنسيق المعونة الاقتصادية بالاتفاق مع الوكالات المتخصصة التى تمد الشعب بما يحسن أحواله المعنوية والمادية .

(٨) اعادة السكان الاصليين الى الاقليم دون تعرضهم لخطر الاعتقال او الحبس او المعاقبة بسبب نشاطهم السياسى داخل الاقليم أو خارجه .

هذا وقد شكلت اللجنة من ممثلين لسبع دول هى **البرازيل وبورما والمكسيك والنرويج والفلبين والصومال وتوجو** — وواضح من اختيار هذه الدول انها ، فيما عدا النرويج ، من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بنسب متساوية لكل . وقد قبلت جنوب افريقيا مبدأ زيارة رئيس اللجنة (وهو من الفلبين) ونائبه (وهو من المكسيك) للاقليم وتمت هذه الزيارة فى مايو سنة ١٩٦٢ ، ثم صدر بعدها تصريح سياسى نسب الى رئيس اللجنة ونائب الرئيس ورئيس وزراء جنوب افريقيا ووزير خارجيتها ، وجاء فيه مايفيد «ان عضوى اللجنة لم يجدا دليلا ولم يسمعا ادعاء بوجود حالة تهديد السلم والامن الدوليين داخل جنوب غرب افريقيا(٣٢) وقد اثار هذا التصريح عاصفة سياسية وصلت الى ان رئيس اللجنة انكر صحة نسبته اليه،ثم هدأت العاصفة عندما قدم رئيس اللجنة ونائبه تقريرا الى اللجنة ابان فيه نتيجة زيارتهما للاقليم ، وأكد ان جنوب افريقيا تعمل فى الاقليم سياسة هدفها ضمه اليها وتمهد اليه سياسة التفرقة المشينة المعمول بها فى جنوب افريقيا ذاتها ، كما أوصى رئيس اللجنة ونائبه فى هذا التقرير بضرورة اتخاذ الخطوات الايجابية المنصوص عليها فى قرار الجمعية العامة الصادر فى ١٩ من ديسمبر ١٩٦١ (٣٣)

وبهذا اتضحت معالم الاطار الذى يمكن ان تعملْ فيه الامم المتحدة وانحصرت فى حدوده تطورات المشكلة منذ ١٩٦٢ وهذه التطورات ارتبطت جميعا بالخطوات العملية التى اقترحت لانهاء الازمة وهى :

(١) الغاء الانتداب على جنوب غرب افريقيا بقرار من الجمعية العامة :

بالرغم من أن هذا الاقتراح هو أول مايتبادر الى الذهن كحل سريع للازمة ، فلا شك ان صعوبة تنفيذه عمليا هى التى حالت دون ظهوره فى مناقشات المشكلة حتى سنة ١٩٦١ عندما رفضت الجمعية العامة اتخاذ توصية بالغاء الانتداب ، مبررة ذلك بعدم الرغبة فى التأثير فى القضية المنظورة منذ سنة ١٩٦٠ أمام محكمة العدل الدولية . (٣٤)

وقد تجدد اقتراح الغاء الانتداب فى الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة التى رفضت من جديد الاخذ به وآثرت انتظار حكم محكمة العدل الدولية فى موضوع الدعويين المنظورين امامها .

(٢) اللجوء الى مجلس الامن باعتبار ان الوضع فى الاقليم يهدد السلم والامن الدوليين :

بينما أن الجمعية العامة لفتت مجلس الامن الى

خطورة الموقف في جنوب افريقيا في قرارها الصادر في ٧ من ابريل ١٩٦١ ، كما طلبت من اللجنة الخاصة بيان ما اذا كان الموقف في الاقليم يهدد السلم والامن الدوليين . وقد تعدت الجمعية العامة ذلك في دورتها الثامنة عشرة عندما اتخذت قرارا يستنكر رفض جنوب افريقيا التعاون مع الامم المتحدة وتطلب من مجلس الامن ، لاول مرة ، ان ينظر في الموقف الشائك في جنوب غرب افريقيا . وقد فعلت الجمعية العامة ذلك بعد ان كانت قد قررت في الدورة نفسها اعتبار الوضع في جنوب غرب افريقيا تهديدا للسلم الدولي ، واعتبار ضم الاقليم الى جنوب افريقيا عملا عدوانيا ، وبعد ان طالبت الدول باتخاذ اجراءات اقتصادية ضد جنوب افريقيا . (٣٥)

ولا زال احتمال نظر مجلس الامن في الموضوع قائما . وان كان احتمال انتهائه الى التدخل عسكريا ضد جنوب افريقيا احتمالا ضعيفا للغاية اذا لاحظنا أن الدول الست التى اعترضت على قرار الجمعية العامة المذكور ، من بينها فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكلها من الدول التى لا يستطيع مجلس الامن اتخاذ قرار في الموضوع بغير موافقتها .

(٣) ارسال قوة دولية الى الاقاليم لضمان تنفيذ جنوب افريقيا لالتزاماتها وفقا لنظام الانتداب أو لادارة الاقليم بدلا من جنوب افريقيا :

وقد جاء هذا الاقتراح من جانب بعض سكان جنوب غرب افريقيا في الشكاوى التى قدموها الى الامم المتحدة . (٣٦)

ويلاحظ ان مثل هذا الاقتراح يقتضي في الاصل تدخل مجلس الامن باعتباره صاحب الحق الاصلي في اتخاذ اجراءات القمع . وان امكن ان تقوم الجمعية العامة باتخاذ مثل هذا التدبير اذا فشل مجلس الامن في اتخاذه . وذلك طبقا لقرارها رقم ٣٧٧ (٥) لسنة ١٩٥٠ المعروف باسم «الاتحاد من اجل السلام» وهو القرار الذي بموجبه خولت الجمعية العامة نفسها (في حالة الاخلال بالسلام او وقوع عدوان عجز مجلس الامن عن اتخاذ الاجراءات اللازمة) الحق في ان تتدخل باستعمال القوة العسكرية لحفظ السلام الدولي واستعادته . وان وجب ان يراعى في هذه الحالة ان بعض الدول ، ومنها الاتحاد السوفيتي ، لا زال ينكر على الجمعية العامة الحق في اتخاذ ماخولها اياه قرار (الاتحاد من اجل السلام) المشار اليه .

(٤) ترتيب «وجود فعال» للامم المتحدة في الاقليم ومد برامج المعونة الفنية اليه :

وهذا هو ماتعمل لتحقيقه الجمعية العامة منذ دورتها السابعة عشرة ، فقد طلبت في هذه الدورة من الامين العام للمنظمة «اتخاذ الخطوات اللازمة لانشاء وجود فعال للامم المتحدة في جنوب غرب افريقيا» وتعيين مندوب مقيم في الاقليم للاشراف على برامج المعونة الفنية التى تقدمها الامم المتحدة الى السكان . غير ان جنوب افريقيا لم تستجب لدعوة الامين العام الخاصة بتحقيق هذه الخطوات وتذرعت بأنها قد شكلت لجنة من لدنها (لجنة اودندال) لبحث مايمكن عمله لتحسين الاوضاع في الاقليم ، وانه حتى تنتهي هذه اللجنة من دراساتها فان حكومة جنوب افريقيا «لا تستطيع تقدير ماذا كانت هناك حاجة الى خبرة من الخارج» . وقد تمسكت جنوب افريقيا بهذا الموقف حتى بعد ان اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة عشرة قرارا (رقم ١٩٠١) بمد عمليات برنامج التدريب الخاص (الذى انشأته الجمعية العامة في ١٩ ديسمبر ١٩٦١) الى سكان جنوب غرب افريقيا .

وتعنى الان **لجنة تصفية الاستعمار** (لجنة الاربعة والعشرين) بمسألة «الوجود الفعال» للامم المتحدة في جنوب غرب افريقيا ، فاتخذت في ١٣ من مايو ١٩٦٣ قرارا يدعو الجمعية العامة الى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك ، وبينت ماتقصده بالوجود الفعال للامم المتحدة بأنه تنفيذ اهداف قرار الجمعية العامة رقم ١٧٠٢ لسنة ١٩٦٢ السابق عرضه بالتفصيل . كما رفضت اللجنة نفسها بعد ذلك بعام ، نتائج تقرير لجنة اودندال المشار اليها واعلنت أن محاولة ضم أى جزء من الاقليم الى جنوب افريقيا تعتبر عملا مخالفا للقانون الدولي وخروجا واضحا على وثيقة الانتداب وميثاق الامم المتحدة . ولعل هذا القرار الاخير من لجنة الاربعة والعشرين هو آخر تطور في مشكلة جنوب غرب افريقيا أمام الامم المتحدة .

يبين من هذا العرض المفصل لتطورات المشكلة امام الجمعية العامة للامم المتحدة أن استمرار المحاولة من جانب هذه المنظمة الدولية لم يبرس

عليه حتى الان سوى استمرار الفشل فى الوصول الى حل مرض ، وان لوحظ مع ذلك ان التغير الجوهرى فى عضوية الامم المتحدة بدخول عدد كبير من الدول الافريقية المستقلة فى هذه المنظمة، قد ترتب عليه زيادة واضحة فى الجهد المبذول يشهد عليها مضمون التوصيات والقرارات التى اتخذتها الجمعية العامة فى السنوات الاخيرة وما يتسم به هذا المضمون من جدية وايجابية ، كما يشهد عليها العدد الكبير الاصوات التى تحصل عليها هذه التوصيات والقرارات وقد مر بعضها بغير معارضة من اية دولة .

ولعل فشل الجمعية العامة فى الوصول الى حل حتى الان ، راجع الى اهتمامها فى محاولاتها المتعددة بالتوصل الى حل ترتضيه جنوب افريقيا وهى الدولة صاحبة السلطة الفعلية فى الاقليم ، فى الوقت الذى يظهر فيه بوضوح ان هذه الدولة لن ترتضى الحل الذى تريده الجمعية العامة اى الحل الــــذى يحفظ للاقليم وضعه الدولى كاقليم مستقل عن جنوب افريقيا . اى ان الصعوبــــه قد نجمت فى الواقع عن ان كل طرف يريد للاقليم وضعا غير الذى يريده الاخر ، دون ان تكون لاى منهما الرغبة الكافية فى فرض الحل الذى يبتغيه على الطرف الاخر او القدرة على فرضه .

المشكلة أمام محكمة العدل الدولية

لاشك ان مشكلة جنوب غرب افريقيا هى فى جوهرها مشكلة سياسية ترتبط بمسألتى الاستعمار والتفرقة العنصرية ، وذلك باعتبار ان المشكلة قد نتجت عن محاولة جنوب افريقيا ضم جنوب غرب افريقيا اليها واعمال سياسة التفرقة فيها . الا ان هذا لايحول دون امكان تجزئة هذه المنازعـــة السياسية الى مجموعة من المسائل القانونية التى يمكن ان تعرض جميعا على القضاء الدولى ليعمل فيها حكم القانون ، كما ان تطورات المشكلة قد اثبتت ارتباط الحلول المتوقعة لها بالطريقة التى تسوى بها مسائل قانونية هامة تتصل بطبيعـــة العلاقة بين جنوب افريقيا والاقليم وبين جنوب افريقيا والامم المتحدة بشأن هذا الاقليم . وكذلك بين الامم المتحدة والاقليم .

وقد حسمت بعض هذه المسائل القانونية بآراء صدرت عن محكمة العدل الدولية ولا يزال بعضها الاخر محل منازعة امام المحكمة وسوف يؤثر حسمها بطريق او آخر فى التطورات المستقبلة للمشكلة . وقد اوضحنا من قبل ان المحكمة لم تشغل بموضوع واحد قدر انشغالها بمشكلة جنوب غرب افريقيا وعلينا الان ان نعرض باختصار للدور الــــذى اضطلعت به المحكمة فى هذا الصدد :

القضية الاولى : الوضع الدولى لجنوب غرب افريقيا (١٩٥٠) (٣٧)

هذه هى اول قضية تعرض فيها المشكلة على محكمة العدل الدولية ، وهى القضية الاساسية فى الموضوع . وقــد حددت المحكمة فى الراى الاستشارى الذى اصدرته فيها الوضع الدولى لجنوب غرب افريقيا ، ووضعت الاسس القانونية لحل مشكلة هذا الاقليم . وتبدوا اهمية هــذه القضية على الاخص عنــد مقارنتها بالقضيتين اللاحقتين بعدها حيث تعتبر كل منها مجرد شرح تطبيقى لنتائج الراى الذى اصدرته المحكمة فى هذه القضية .

وقد عرضت القضية على المحكمة فى صورة طلب راى استشارى قدمته الجمعية العامة للامم المتحدة (بناء على قرارها فى ٦ ديسمبر ١٩٤٩) حول الوضع الدولى لاقليم جنوب غرب افريقيا والالتزامات الدولية لاتحاد جنوب افريقيا المتولدة عن هذا الوضع فى المسائل الاتية على الاخص :

(ا) هل يستمر اتحاد جنوب افريقيا خاضعا لالتزامات دولية وفق نظام الانتداب على جنوب غرب افريقيا وان كان الامر كذلك ، فما هى هذه الالتزامات ؟

(ب) هل تطبق نصوص الفصل الثانى عشر من ميثاق الامم المتحدة (الخاص بنظام الوصاية) على اقليم جنوب غرب افريقيا ، وان طبقت فبأى طريقة يتم هذا التطبيق ؟

(د) هل يملك اتحاد جنوب افريقيا اختصاص تعديل الوضع الدولى لجنوب غرب افريقيا ، وان كان لا يملك ذلك فمن هو صاحب الاختصاص فى تحديد وتعديل هذا الوضع ؟

وقد ناقشت المحكمة فى الاجابة عن اول هـــذه الاسئلة ، ادعاء جنوب افريقيا بان الانتداب قد انتهى من تاريخ انتهاء عصبة الامم المتحدة

فرفضت هذا الادعاء واكدت ان القول بانتهاء الانتداب يترتب عليه فقد جنوب افريقيا لاى حق يكون لها على الاقليم حيث تستمد كل حقوقها عليه من نظام الانتداب ذاته . ثم بينت المحكمة ان هذا النظام يولد نوعين من الالتزامات ظل كل منهما باقيا بعد انقضاء العصبة . اما النوع الاول فيشمل الالتزامات المرتبطة مباشرة بادارة الاقليم والمقصود منها تحقيق « الامانة المقدسة للحضارة» اى تحسين احوال الاقليم وتمكينه من الوصول الى مرحلة الحكم الذاتى ، وهذه الالتزامات لم ترتفع عن عاتق جنوب افريقيا بمجرد انتهاء اعمال العصبة وذلك على اساس المادة ١/٨٠ من ميثاق الامم المتحدة (التى قصد منها المحافظة على حقوق الاقاليم والشعوب التى لم يشملها نظام الوصاية) وعلى اساس قرار جمعية العصبة فى ١٨ ابريل ١٩٤٩ ، وكذلك على اساس الاعلانات الكثيرة التى صدرت عن جنوب افريقيا نفسها بعد انشاء الامم المتحدة واعترفت فيها بالتزاماتها وفق نظام الانتداب . اما النوع الاخر من الالتزامات فيتعلق بطريقة تطبيق نظام الانتداب وعلى الاخص بالوظيفة الرقابية التى كانت تباشرها عصبة الامم فوق ادراة الانتداب . وقد رات المحكمة ان هذه الالتزامات لا زالت قائمة كذلك مع انتقال الوظيفة الرقابية المشار اليها الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، على ان تكون الرقابة التى تباشرها هذه فى الحدود نفسها التى كانت لرقابة مجلس عصبة الامم ، كما تطبق الجمعية العامة بقدر الامكان الاجراءات نفسها التى كانت متبعة فى عهد العصبة .

اما عن السؤال الثانى فقد لاحظت المحكمة انه لا يوجد نص فى الميثاق يحول الاقليم المشمول بالانتداب تحويلا تلقائيا الى اقليم مشمول بالوصاية فكل ما اتت به المادتان ٧٥ ، ٧٧ من الميثاق يفيد ان نظام الوصاية سوف يشمل بين ما يشمل «الاقاليم المشمولة الان بالانتداب» وذلك «بمقتضى اتفاقات فردية لاحقة» . وبالتالى فان الفصل الثانى عشر من الميثاق الخاص بالوصاية لا يطبق على جنوب غرب افريقيا الا بعد دخول جنوب افريقيا فى اتفاق لهذا الغرض مع الجمعية العامة . ولا تلتزم جنوب افريقيا الدخول فى مثل هذا الاتفاق او فى التفاوض مع الجمعية العامة بقصد ابرامه . وذلك لان حكم المادتين ٧٥ ، ٧٧ لم يرد على سبيل الامر ، كما ان حكم المادة ٢/٨٠ من الميثاق (التى قصد منها الا يؤدى وقف تطبيق نظام الوصاية على الدخول فى اتفاق ، الى عرقلة تطبيق هذا النظام ، لم يرد فيها اكثر من بيان ان حكم الفقرة الاولى من المادة نفسها ، لايجوز ان يؤول على انه يهيء سببا لتاخير وتاجيل المفاوضة فى اتفاقات الوصاية او ابرامها . وعلى ذلك فان كل مايمكن قوله هو ان الميثاق يحث جنوب افريقيا على اخضاع الاقليم للوصاية ولكنه لايلزمها بذلك .

واذا كانت الاجابة عن السؤال السابق قد جاءت وفق هوى جنوب افريقيا ، فان اجابة المحكمة عن السؤال الثالث قد اكدت ان هذه الدولة لاتملك وحدها تغيير الوضع الدولى لجنوب غرب افريقيا ومن ثم ثار السؤال عن الجهة التى تملك اتخاذ مثل هذا الاجراء .

لاحظت المحكمة فى هذا الصدد ان المادة السابعة من وثيقة الانتداب اشترطت موافقة مجلس العصبة على اى تعديل لنصوص الانتداب . ولما كانت المحكمة قد رات فى اجابتها عن السؤال الاول ، ان سلطة مجلس العصبة فى الرقابة على تطبيق الانتداب قد انتقلت الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، ولما وجدت ان المادتين ٧٩ ، ٨٥ من الميثاق تستلزمان موافقة الجمعية العامة على عقد اتفاق الوصاية وتعديله ، انتهت المحكمة الى ان الاجراء نفسه يجب ان يتبع فى تعديل الوضع الدولى للانتداب خاصة وان اتحاد جنوب افريقيا قد صدرت عنه اقوال فى الجمعية العامة تفيد اختصاص الاخيرة بذلك .

وبالرغم من الصعوبة السياسية والقانونية للمسائل المعروضة على المحكمة فى هذه القضية اجمع قضاتها — على غير عادتهم — على القول باستمرار نظام الانتداب على جنوب غرب افريقيا، وبانه يمكن تطبيق الفصل الثانى عشر من ميثاق الامم المتحدة بشأن الاقليم ، وبان جنوب افريقيا وحدها لاتملك تغيير الوضع الدولى للاقليم اذ يحتاج هذا التغيير الى اتفاق بين جنوب افريقيا والامم المتحدة . ولكن الخلاف ثار بين القضاة فى التفصيلات الاخرى . فالراى القائل بانتقال وظيفة الرقابة على ادارة الاقليم من مجلس العصبة الى الجمعية العامة صدر باغلبية اثنى عشر صوتا ضد صوتين هما صوت القاضيين مكنير (المملكة المتحدة) وريد (كندا) ، والراى القائل بان الفصل

الثانى عشر من الميثاق لايلزم جنوب أفريقيا بوضع الاقليم تحت الوصاية صدر باغلبية ثمانية اصوات ضد ستة ، فقد ذهب القضاة جيريرو السلفادور

وزوريك (يوغوسلافيا) وبدوى (مصر) ودى فيشر (بلجيكا) الى أن جنوب افريقيا ملزمة بالدخول فى مفاوضات مع الامم المتحدة بشأن

وضع جنوب غرب افريقيا تحت الوصاية. واضاف القاضى كريلوف (الاتحاد السوفيتى) أن هذه المفاوضات يجب أن تنتهى الى احتمالين لا ثالث لهما ، وهما وضع الاقليم تحت الوصاية أو اعلان استقلاله ، كما تمسك القاضى الفارز (شيلى) انه لا حاجة الى المفاوضات حيث يحل نظام الوصاية محل الانتداب بقوة القانون وتلتزم جنوب افريقيا عقد اتفاق وصاية ينظم تفصيلات الوضع الجديد .

القضية الثانية : اجراءات التصويت على المسائل المتعلقة بالتقارير والشكاوى الخاصة باقليم جنوب غرب افريقيا (١٩٥٥) (٣٨)

هذه هى القضية الاستشارية الثانية فى الموضوع . وقد ثارت الصعوبة التى اقتضت عرضها على المحكمة بعد ان كونت الجمعية العامة للامم المتحدة لجنة جنوب غرب افريقيا وقامت هذه بوضع القواعد الاجرائية لرقابة الجمعية العامة على ادارة الاقليم وفقا للرأى الاستشارى الاول ومنها القاعدة «و» ونصها : «تعتبر قرارات الجمعية العامة فى المسائل المتعلقة بالتقارير والشكاوى باقليم جنوب غرب افريقيا ، من المسائل الهامة بالمعنى المقصود فى نص المادة ٢/١٨ من ميثاق الامم المتحدة » . وعملا بهذه المادة تتخذ هذه القرارات «باغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت» فى الجمعية العامة ، وقد اعترضت جنوب افريقيا على هذه القاعدة استنادا الى ان التصويت فى مجلس العصبة كان يتم بالاجماع ، ومادامت الجمعية العامة تباشر فى رقابتها اختصاصا اخذته عن مجلس العصبة فى الحدود نفسها التى كانت له (وفق الرأى الاستشارى الاول) فان الخروج من قاعدة الاجماع والاخذ بقاعدة الاغلبية يقيد نطاق تطبيق رأى المحكمة الصادر فى سنة ١٩٥٠ وفيه على أى حال توسع فى التزامات جنوب افريقيا لايمكن ان يفرض عليها بغير رضاها. وازاء هذا الخلاف تقدمت الجمعية العامة

بقرارها الصادر فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٤ بطلب الى المحكمة بسؤالين : بيان ما اذا كانت القاعدة «و» المشار اليها تعتبر تفسيرا سليما للرأى الاستشارى الصادر فى ١١ يوليه ١٩٥٠ . وفى الاجراء الصحيح للتصويت اذا كانت القاعدة تخالف الرأى الاستشارى المشار اليه . وقد رأت المحكمة أن المشكلة تتعلق بمدى اتفاق القاعدة «و» مع عبارة وردت فى الرأى الاستشارى السابق مؤداها أن «درجة الرقابة التى تباشرها الجمعية العامة يجب الا تتجاوز ماكان يباشر تحت نظام الانتداب . ويجب أن تتفق بقدر الامكان مع الاجراءات التى كان يتبعها فى هذا الخصوص مجلس عصبة الامم » اما الجزء الاول من هذه العبارة فقد رأت المحكمة انه لايسرى على القواعد الاجرائية فى الرقابة وبالتالى لاتتعارض القاعدة «و» مع «درجة الرقابة» التى تمارس فى كل حالة خاصة ، وان الرقابة التى انتقلت الى الجمعية العامة مفروض أن تباشرها الاخيرة وفق نظامها الذى لا يعرف قاعدة الاجماع بل يأخذ بمبدأ الاغلبية . اما الجزء الثانى من العبارة المنقولة من الرأى الاستشارى لسنة ١٩٥٠ فهو يتعلق ولاشك بالاجراءات وان لم يقصد به عند وضعه مسألة التصويت بالذات اذ لم تكن المحكمة لتطلب من الجمعية العامة تطبيق نظام فى التصويت يتعارض مع الوضع المرسوم لها فى الميثاق . وهكذا انتهت المحكمة برأى اجماعى على أن القاعدة «و» تفسير سليم للرأى الاستشارى الصادر سنة ١٩٥٠ رغم انها تغاير ماكان متبعا فى اجراءات التصويت أمام مجلس العصبة .

وقد كتب القضاة باديفان (فرنسا) وكلستاد (النرويج) ولوتر باخت (المملكة المتحدة) آراء منفصلة انتهوا فيها الى النتيجة نفسها بناء على اسباب اكثر تفصيلا خاصة بالنسبة الى القاضى الاخير ، فقد كتب رأيا مطولا بين فيه أن قاعدة الاجماع سوف تجعل جنوب افريقيا قاضيا فى المنازعة التى هو طرف فيها ، وهو مايتنافى مع مبدأ حسن النية الذى هو اساس فكرة ادارتها للاقليم .

اما القاضى الروسى كوجفنيكوف فقد اتفق رأيه مع رأى المحكمة وان وجد من الضرورى أن يضيف انه يختلف مع الرأى الصادر سنه ١٩٥٠ من حيث اعطائه الحرية لجنوب افريقيا فى عدم اخضاع الاقليم للوصاية

القضية الثالثة : قبول سماع الشكاوى الشفهية امام لجنة جنوب غـــرب افريقيـــا (١٩٥٦) (٣٩)

لم تكن القاعدة «و» من القواعد الاجرائيـــة التى وضعتها لجنة جنوب غرب افريقيا ، هى القاعدة الوحيـــدة التى اعترضت عليها جنوب افريقيا . فقد اعترضـــت كذلك على القســـم «د» من هذه القواعد الذى يعهد الى اللجنة فى حالة تسلم طلبات بسماع شكاوى شفهية من سكان الاقليم او غيرهم ان تحيل هذه الطلبات مـــع تعليقها عليها الى الجمعية العامة فى دورتهـــا التاسعة لتتخذ هذه قرارا بشـــأن قبول سماع الشكاوى . وكان سبب اعتراض جنوب افريقيا ان مثل هذه الشكاوى لم تكن تسمع فى سنوات العصبة ، اذ كانت لجنة الانتدابات الدائمة المؤلفة من قبل مجلس العصبة تقتصر على فحـــص العرائض المكتوبة دون غيرها . وعـــلى ذلـــك تقدمت الجمعية العامة (بناء على قرارها الصادر فى٣ ديسمبر ١٩٥٥) مرة ثالثة الى المحكمةتسألها عما اذا كان فى سماع لجنة جنوب غرب افريقيـــا للشكاوى الشفهية تعارض مع الراى الاستشارى الصادر من المحكمة فى ١١ يوليه ١٩٥٠ .

وقد افترضت المحكمة فى اجابتها عن هـــــذا السؤال ان الشكاوى الشفهية مقدمة من اشخاص سبق لهم تقديم عرائض مكتوبة ، ثم كـــررت مقالتها فى الراى الاستشارى الاول ان الجمعية العامة تمارس الرقابة نفسها التى كان يمارسها مجلس عصبة الامم واضافت ضرورة فهم هذا فى ضوء الغرض من الرقابة ، اى تحقيق «الامانة المقدسة للحضارة» عن طريق رقابة فعالة على الاقليم .

وبينت المحكمة ان نظام الانتداب لم يعرف فى الاصل حق تقديم العرائض حتى ادخل مجـــلس العصبة هذا الحق فى سنة ١٩٢٣ ليحكم الرقابة على الاقاليم المشمولة بالانتداب .واذا كان المجلس قد انشا هذا الحق من لدنه فلا شك — فى نظر المحكمة — انهكانقادرا كذلكعلىالسماح بسماع الشكاوى الشفهية وان لم يفعل ذلك فى الواقع ولكن الا يترتب على سماع هذه الشكاوى مـــن لجنة جنوب غرب افريقيا ، ممارسة درجة مـــن الرقابة اكبر من تلك التى كان يمارسها مجلس العصـــبة ، ردت المحكمـــة على ذلك بالنفى ، اذ لاحظت ان جنوبافريقيا ترفضالتعاونمعاللجنة بشأنالتقاريروالعرائض المكتوبة،فأصبحت هذهفى حاجة الىسماعالشكاوىالشفهيةحتىيمكنهاالتيقن من صحة المعلومات التى تردها ، وبالتالى فـــأن قبول سماع هذه الشكاوى ليس فيـــه تعد على ماجاء فى الراى الصادر سنة ١٩٥٠ مادامـــت الرقابة الفعالة علىادارة الاقليم تبرر هذاالاجراء. وبهذا اخذت المحكمة فى رايها الصادر فى اول يونيه ١٩٥٦ باغلبية ثمانية اصوات ضد خمسة . وقد كتبت الاقليـــة المعترضـــة (والمكونه من القضاة بدوى ، باديفان هسومو (الصين) ، ادمانأوجون (اورجـــواى) وموريتو كونتـــانا (ارجنتين) رأيا معارضا بينت فيه ان السؤال المعروض عـــلى المحكمة قاصر على مدى اتساق سماع الشكاوى مع الراى الصادر سنة ١٩٥٠ . وفى هذا ذهب القضاة المعترضون الى ان راى سنة ١٩٥٠ يرمى نصا وروحا الى استمرار الرقابة على النحو الذى كانت عليه فى عهد العصبة ، وبالتالى لاينسجم معه استحداث وسيلة جديدة لاعمال رقابة الامم المتحدة عن طريق سماع شكاوى شفهية حـــول ادارة الاقليم . ويلاحظ منناحية اخرى انالقاضى الروسى كوجنيكوف ذهب الى ابعد مما ذهبت اليه اغلبية المحكمة حيث استباح سماع الشكاوى فى جميع الاحوال وليس فقط فى الاحوال التى يكون فيها ذلك ضروريا للرقابة الفعالة .

القضية الرابعة : قضيتا جنوب افريقيـــا (أثيوبيا ضد جنوب افريقيا) (ليبريا ضد جنوب أفريقيا) .

فى حين كانت القضايا الثلاث السابقة قضايا استشارية انتهى كل منها بصدور رأى قدمته المحكمة الى الجمعية العامة فى الموضوع الـــذى طلبت استشارتها فيه ، فان قضيتى جنوب غرب افريقيا تمثلان منازعة قضائية بالمعنى الصحيح اختصمت فيهما دولتان افريقيتان هما اثيوبيـــا وليبريا ، الدولة صاحبة الانتداب مستندتين فى ذلك الى المـــادة ٧ من وثيقة الانتداب والمـــادة ٣٧ من نظام المحكمة . اما المادة الاولى فهى التى نصت على الرقابة القضائية التى يكون بمقتضاها لاى عضو فى عصبة الامم ان يقاضى جنوب افريقيا امام المحكمة الدائمةللعدل الدولى ، فى حالةالخلاف حول تفسير او تطبيق نصوص وثيقة الانتداب . واما المادة ٣٧ من نظام المحكمة فهى التى تمد الى محكمة العدل الدولية ما كان للمحكمة الدائمـــة للعدل الدولى من اختصاصات اضفتها عليهـــا

معاهدات أو اتفاقات معمول بها ، وذلك بالنسبة الى اطراف النظام الاساسى للمحكمة . بناء على هذين النصين وجدت أثيوبيا وليبريا ان لهما باعتبارهما عضوين سابقين فى عصبة الامم ، مقاضاة جنوب افريقيا امام محكمة العدل الدولية على أساس اخلال جنوب افريقيا بالتزاماتها بوصفها الدولةصاحبة الانتداب ، وهى الالتزامات المتولدة عن نص المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم ونصوص وثيقة الانتداب ، والقواعد التى سنها مجلس العصبة فى ٣١ يناير ١٩٢٣ بشأن العرائض المقدمة من الاقاليم المشمولة بالانتداب . وقد بينت كل من الدولتين فى صحيفة دعواها ان الاخلال المنسوب لجنوب افريقيا يتمثل فى قيام الاخيرة باتخاذ اجراءات تتعارض مع الالتزامات الواردة فى النصوص السابقة ، وفى اتباعها سياسة التفرقة العنصرية فى الاقليم ، وفى اشتراعها قوانين تحكمية وغير معقولة وغير عادلة ومجافية للكرامة الانسانية ، وفى كبتها حقوق وحريات السكان اللازمة لتمكينهم فى المستقبل من حكم أنفسهم بانفسهم ، وفى امتناعها عن تقديم تقارير سنوية عن ادارة الاقليم الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، وفى مباشرتها سلطات ادراية فى الاقليم تتعارض مع وضعه الدولى ومع صفتها كجهة تباشر سلطات دولية باسم الامم المتحدة ، وفى رفضها نقل شكاوى السكان الى الجمعية العامة ، وفى منعها هؤلاء السكان من المثول امام فروع الامم المتحدة . وفى انتهائها فى الواقع الى تعديل نظام الانتداب على الاقليم بدون موافقة الامم المتحدة .

واجهت جنوب افريقيا هاتين الدعويين اللتين ضمتهما المحكمة ونظرتهما كقضية واحدة لاتحادهما فى الموضوع بالاعتراض على اختصاص المحكمة فى الفصل فيهما ، اعتراضا بنته على اسس أربعة :

(١) ان وثيقة الانتداب على الاقليم هى قرار من مجلس عصبة الامم وليست معاهدة او اتفاقا معمولا به ، وبالتالى لا يسرى بشأنها حكم المادة ٣٧ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية التى لا تمد الى المحكمة الاخيرة من اختصاص المحكمة الدائمة للعدل الدولى الا ما كان قد اضفى عليها بموجب معاهدة او اتفاق معمول به . وبالتالى فان المحكمة الحالية لاتكون قد ورثت عن المحكمة الدائمة الاختصاص المنصوص عليه فى المادة ٧ من وثيقة الانتداب . وعلى اى حال فان وثيقة الانتداب لم تسجل فى امانة العصبة كمعاهدة دولية ، مما يفيد أنها لم تكن تعتبر كذلك ومما يقتضى اذا اعتبرت الوثيقة معاهدة غير مسجلة ، الا يكون لها اثر ملزم لاعضاء عصبة الامم (وفقا للمادة ١٨ من عهد العصبة).

(٢) ان المادة السابعة من وثيقة الانتداب لاتبيح اختصام جنوب افريقيا امام المحكمة الدائمة للعدل الدولى الا من جانب الاعضاء الاخرين فى عصبة الامم "وهو وصف لم يعد يصدق على اى دولة بعد انقضاء العصبة » .

(٣) انه لا توجد أى منازعة قانونية بين اطراف الدعوى حيث تنتفى للدولتين المدعيتين اى مصلحة مباشرة فى الدعوى .

(٤) أن الدولتين المدعيتين لم تستنفدا سبل الحل الدبلوماسى قبل التجائهما الى القضاء . فهما لم يفاوضا جنوب افريقيا مباشرة حول ادارتها للاقليم ، بالرغم من أن المادة ٧ من وثيقة الانتداب تشترط فشل المفاوضات بين الاطراف قبل الالتجاء الى المحكمة .

وقد ترتب على اثارة هذه الاسباب القوية ضد اختصاص المحكمة ان انقسم قضاتها انقساما خطيرا بحيث لم يصدر الحكم باختصاص المحكمة فى النهاية ، الا بأغلبية هزيلة (ثمانية ضد سبعة) وقد أخذت المحكمة فى هذا الحكم بتكييف وثيقة الانتداب على أنها اتفاق دولى لايحول عدم تسجيله فى امانة عصبة الامم دون الاحتجاج به فى مواجهة جنوب افريقيا ، اذ لم تكن ثمة حاجة الى تسجيله فى أمانة عصبة الامم . وقد صدر فى شكل قرار عن مجلس العصبة (يلاحظ ان وثيقة الانتداب قد سجلت بوصفها هذا فى سجل خاص بوثائق الانتدابات وان كانت المحكمة لن تشر الى هذه الواقعة) . ورات المحكمة بناء على ذلك ان الرقابة القضائية التى اضفتها وثيقة الانتداب على المحكمة الدائمة للعدل الدولى تستمر مباشرتها من جانب المحكمة الحالية فى كل دعوى يرفعها اليها عضو سابق فى عصبة الامم ، لان العضوية «السابقة» هى كل ما يمكن اشتراطه بعد انقضاء العصبة . أما عن الدفع بانتفاء وجود منازعة بين الاطراف ، فقد لاحظت المحكمة بصدده ان المنازعة المطلوبة حسب المادة ٧ من وثيقة الانتداب هى «أي منازعة» بغير تحديد ، كما اكدت ان شرط المصلحة فى الدعوى متحقق فى هذه القضية . لان المصلحة المطلوبة لايشترط فيها بالضرورة أن تكون مصلحة مادية . واخيرا رات المحكمة انه وان كان من الصحيح أن الدولتين المدعيتين لم تجريا مفاوضات مباشرة

مع جنوب افريقيا بشأن موضوع القضية ، الا ان المفاوضات الجماعية التى اجريت فى اروقة الامم المتحدة وأمام فروعها المختلفة واشتركت فيها الاطراف الثلاثة ، قد حددت بصفة نهائية موقف كل منها بحيث تصبح اى مفاوضة فى المستقبل حول نفس الموضوع ، مجهودا لا جدوى من ورائه . وبهذا تكون المحكمة قد اضفت اهمية كبيرة على «الدبلوماسية البرلمانية» أو دبلوماسية المنظمات الدولية التى بينت المحكمة صراحة انها «قد اصبحت معترفا بها كاحد الصور المستقرة للمفاوضات الدولية» واذا كانت هذه هي وجهة نظر اغلبية أعضاء المحكمة التى وجدت اسباب اكثر تفصيلا فى الآراء المستقلة للقضاة بوستامنت (بيرو) وجيسب (الولايات المتحدة) ومبانيفو (نيجيريا — قاض خاص لهذه القضية) ، فان سبعة قضاة آخرين قد وصلوا الى نتيجة مغايرة بشأن اختصاص المحكمة . فاكتفى القاضي اليونانى سبيروبولس باعلانه أن اختصاص المحكمة لا يجد اسسا واضحة فى هذه القضية ، واهتم القاضي البولندى وينارسكى بتاكيد انتفاء المصلحة المباشرة للدولتين المدعيتين ، كما اهتم القاضي الفرنسى باديفان ببيان انتفاء المنازعة القانونية بين الاطراف ، بينما شمل اهتمام القاضى الايطالى مورينى هاتين النقطتين ، اما القاضيان سبندر (استراليا) وفيتز موريس (المملكة المتحدة) فقد كتبا رأيا مسهبا ردا فيه على وجهة نظر المحكمة بالنسبة الى الدفوع الاربعة التى قدمتها جنوب افريقيا مؤكدين ان وثيقة الانتداب عمل شبه تشريعي من جانب مجلس العصبة وليست معاهدة وأخذا بالتفسير الضيق للمادة ٧ من وثيقة الانتداب ونفيا وجود منازعة مباشرة بين الاطراف ، ذلك ان المنازعة الحقيقية فى نظرهما قائمة بين جنوب افريقيا والجمعية العامة ، كما اشترطا وجود شيء من المفاوضات المباشرة بين الاطراف قبل جواز الالتجاء الى المحكمة .

واخيرا فقد كتب القاضي فان ويك الذى عينته جنوب افريقيا للمشاركة فى نظر هذه القضية ، رايا مطولا عرض فيه بالتفصيل لنظريات التفسير المختلفة التى اخذت بها المحكمة من قبل ، لينتهى الى ان خير تفسير لنص وثيقة الانتداب ونظام المحكمة الاساسى ، يستلزم الحكم بعدم الاختصاص . ثم ذهب بعد ذلك الى انتقاد الراى الاستشارى الصادر عن المحكمة سنة ١٩٥٠ الذى قال باستمرار الانتداب على جنوب غرب افريقيا مبينا ان هذا الراى لا يلزم المحكمة ولا اطراف الدعوى . ومن الاهمية بمكان ان نلاحظ ان القاضى «فان ويك» قد حاول قياس الوضع فى جنوب غرب افريقيا على ماصار بشأن فلسطين من حيث احلال الامم المتحدة محل العصبة فى موضوع الانتداب .

وعلى هذا انتهت المرحلة الاولى من قضيتى جنوب غرب افريقيا على غير ماارادته جنوب افريقيا ، وان صدرت لصالح وجهة نظرها آراء فردية من جانب قضاة لهم وزنهم .

وبصدور الحكم فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٢ باختصاص المحكمة بدأت المرحلة الثانية ، مرحلة النظر فى موضوع الدعوى . ولقد توقع البعض ان ترفض جنوب افريقيا الاستمرار فى اجراءات التقاضى بعد صدور الحكم باختصاص المحكمة . غير ان هذا لم يحدث ، اذ ربما رأت جنوب افريقيا ان من مصلحتها أن تظل وجهة نظرها ممثلة أمام المحكمة وان يظل لها قاض بين قضاتها ، خاصة وقد تأكدت من خلال الحكم الاول ان عددا كبيرا من قضاة المحكمة ينظرون بعين العطف الى المبررات القانونية لموقفها .

وبالرغم من أن الحكم فى موضوع قضيتى جنوب غرب افريقيا لما يصدر وبالرغم من ان وثائق التقاضى أمام المحكمة فى هذه المرحلة الثانية لما تنشر ، فان العرض السابق لتفصيلات الموضوع يجعلنا نعتقد أن أهم الاسباب التى استندت اليها جنوب افريقيا فى دفوعها الموضوعية هى :

(١) ان الانتداب على جنوب غرب افريقيا قد انقضى بانقضاء عصبة الامم ، وانقضت معه كل الالتزامات المتولدة عنه ، وهذا هو الموقف الذى تمسكت به جنوب افريقيا أمام محكمة العدل الدولية عندما نظرت أول مرة الوضع الدولى لجنوب غرب افريقيا . واغلب الظن الا تأخذ المحكمة بهذا الدفع الذى رفضته فى رايها الاستشارى سنة ١٩٥٠ والذى لاينسجم مع حكمها بالاختصاص استنادا الى نص فى وثيقة الانتداب نفسها .

(٢) أنه بفرض استمرار الانتداب فان الانتداب لا يضع على عاتق الدولة المنتدبة التزامات قانونية بقدر مايضع توجيهات سياسية واخلاقية فيما يتعلق بتحسين احوال سكان الاقليم وهذا دفع ضعيف ايضا ، اذ ان اقتضاء الرقابة القضائية على آداء وظيفة الانتداب ، يعنى فى ذاته ان الدولة المنتدبة تخضع لالتزامات قانونية . لان

القضاء لا يباشر رقابته على اطاعة التوجيهات الاخلاقية وما شابهها مما لا يرقى الى مستوى الالتزام القانوني .

(٣) انه لا توجد معايير قانونية منضبطة يمكن الحكم على اساسها بأن جنوب افريقيا قد احترمت او اخلت بالتزاماتها تحت نظام الانتداب . وقد تستند جنوب افريقيا في ذلك على عبارات صدرت من المحكمة من قبل (خاصة في قضية المناطق الحرة امام المحكمة الدائمة للعدل الدولي وقضية هايادى لاتورى امام المحكمة الحالية) تفيد ايثار المحكمة الا تقحم نفسها في المسائل التي لا يمكن الفصل فيها وفق معايير قانونية منضبطة . غير ان الاغلب هو ان تأخذ المحكمة بالمبدأ الذى كررته مرارا في احكامها السابقة ومن مقتضاه أنه لا توجد منازعة قانونية يرفض الاطراف عرضها على المحكمة وتستعصى على الفصل فيها . والمحكمة كفيلة بأن تضع المعايير المحددة التي تمكنها من انزال حكمها في وقائع القضية .

(٤) واخيرا فان من المتوقع أن تكون جنوب افريقيا قد استمسكت بانه بفرض استمرار نظام الانتداب وخضوع جنوب افريقيا لالتزامات قانونية متولدة عنه . ووجود معايير منضبطة لقياس مدى الاخلال بهذه الالتزامات . فان جنوب افريقيا قد احترمت هذه الالتزامات واوفت بما رتبه في حقها نظام الانتداب من واجبات . وسوف يقتضى مثل هذا الدفع دراسة تفصيلية من جانب المحكمة لكل ما ادعته الدولتان المدعيتان من تطبيقات خرجت فيها جنوب افريقيا على نظام الانتداب وردود جنوب افريقيا في هذا الصدد . وقد تصل المحكمة في ذلك الى الدخول في مسائل لم تدخل فيها من قبل تصل الى تفصيلات ادارة شئون الاقليم وسكانه . وفي هذا الخصوص ايضا نتوقع ان تنتهى دراسة المحكمة الى رفض دفع جنوب افريقيا وتقرير اخلالها بالتزاماتها المتولدة عن نظام الانتداب .

يبين من العرض السابق لتطورات المشكلة امام محكمة العدل الدولية . ان المحكمة في ارائها الاستشارية الثلاثة وفي حكمها بالاختصاص . قد اخذت بصفة عامة بعكس وجهة النظر التي نادت بها جنوب افريقيا ، الا بالنسبة الى اجابتها عن السؤال الثاني في الرأى الاستشاري الاول . اى في قولها بأن الاقليم المشمول بالانتداب لا يتحول تلقائيا الى اقليم مشمول بالوصاية . ويبين كذلك من الطريقة التي عرضنا بها موضوع الدعويين الماثلتين امام المحكمة ، أن الاغلب هو أن الحكم في الموضوع سيصدر ضد جنوب افريقيا بأغلبية تفوق تلك التي جازها الحكم بالاختصاص . واذا كان من الصعب القول بأن المحكمة قد تأثرت في اتجاهها هذا بالاعتبارات السياسية ، فلا شك أن موقفها له اثر كبير في النظرة الحالية والمستقبلة للدول الصغيرة والدول الافريقية خاصة نحو المحكمة ذاتها ، وان كانت هذه النظرة سوف تتحدد على نحو اوضح وفقا لمضمون الحكم الذى سيصدر في الموضوع . وكذلك بصفة خاصة وفقا لما سيكون لهذا الحكم من نتائج في العمل .

مستقبل المشكلة

اذا كنا قد اشرنا من قبل الى احتمالات التطورات المستقبلة لمشكلة جنوب غرب افريقيا امام الجمعية العامة وامام محكمة العدل الدولية، فان نظرة شاملة لمستقبل المشكلة تقتضي أولا عرض التطورات الاخيرة التي تمت داخل الاقليم ذاته ثم بيان الاثر المتوقع للحكم الايجابي في موضوع الدعويين الماثلتين امام المحكمة في موقف الامم المتحدة .

التطورات الاخيرة داخل جنوب غرب افريقيا

بالرغم من ان مشكلة جنوب غرب افريقيا قد اكتسبت طابعا دوليا في نفس الوقت الذى اكتسبت فيه وصف «المشكلة» فان الوضع داخل الاقليم يمثل جانبا هاما من الصعاب القائمة ويبين على الاخص مدى خروج جنوب افريقيا عن التزاماتها بوصفها الدولة صاحبة الانتداب على هذا الاقليم .

وقد بدا كفاح السكان الاصليين في الاقليم يأخذ شكلا حزبيا منظما ابتداء من سنة ١٩٦٠ عندما تكون حزبان رئيسيان هما الاتحاد القومى جنوب غرب افريقيا . والمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (وكانت تعرف من قبل باسم منظمة شعب او امبولاند) واتفق الحزبان على العمل وضع الاقليم تحت الوصاية ، على ان تفضل الوصاية المباشرة تحت ادارة الامم المتحدة . كخطوة في

سبيل الاستقلال ، كما اتفقا على ربط كفاحهما بمجهودات الامم المتحدة فى هذا الميدان .

ومن ناحية اخرى حاولت جنوب افريقيا مواجهة الضغط المتزايد عليها من قبل الامم المتحدة ومن قبل الجماعات السياسية التى اتخذت اشكالا منظمة فى داخل الاقليم ، فكونت لجنة من الخبراء عرفت فيما بعد باسم «لجنة اودندال» وجعلت هدفها الظاهر «البحث فى مزيد من تحسين الاحوال المادية والمعنوية والتقدم الاجتماعى للسكان وعلى الاخص لغير البيض منهم ، وتقديم مقترحات بشأن تطبيق خطة تعد لخمس سنوات» ثم اتخذت جنوب افريقيا من تكوين هذه اللجنة حجة رفضت بها يد العون التى ارادت الامم المتحدة ان تقدمها للاقليم وسكانه ، كما سبق وبينا / وانتهت لجنة «اودندال» الى وضع تقريرها فى يناير سنة ١٩٦٤ وضمنته ثلاث توصيات رئيسية : الاولى خاصة بتقسيم الاقليم على اساس المجموعات المختلفة جنسا ، والثانية ترمى الى جعل التكوين السياسى والادارى للاقليم اوثق ارتباطا بجنوب افريقيا، اما الثالثة فتضع ثلاث خطط خمسية للتنمية فى الاقليم . قررت اللجنة تقسيم الاقليم الى منطقة بيضاء تديرها الهيئات الموجودة حاليا فيها مع اختصاصات اقل ومع خضوع التشريعات الاقليمية الصادرة عن الهيئات المشرعة فيها لموافقة رئيس جنوب افريقيا ، ومنطقة غير بيضاء وتنقسم الى عشر مجموعات تسمى كل منها « منطقة سكنية خاصة » وتخضع للانظمة الاتية :

* سبع منها تحكم بواسطة لجنة تنفيذية ومجلس تشريعى يتكون من رؤساء القبائل (بحكم وظائفهم) مع اعضاء منتخبين يكونون ٤٠٪ من المجموع .

* واحدة تتمتع بالحكم الذاتى بطريقة يتم وضعها بعد التشاور مع السكان

* اثنتان تديرهما جنوب افريقيا مباشرة بدون هيئات نيابية .

اما عن الخطط الخمسية فتقتضى الاولى انفاق ١٦٠٫٣ مليون دولار والثانية ٨٤ مليونا . وتستعمل ٦٣٪ من الايرادات فى الخطة الاولى لتمويل مشروعات مصادر المياه ومشروعات القوى الهيدروكهربية (وتقع معظمها فى — «المنطقة البيضاء») . وينفق نصف المتبقى من الايرادات فى مشروعات اجتماعية ومراكز تدريب وانشاء طرق فى «المجموعات» ومطارات معظمها فى المنطقة البيضاء ، وفى انشاء مستعمرة زراعية للملونين وينفق الباقى فى شراء اراض مملوكة للبيض او للسكان الاصليين لتعديل مساحة المناطق بالاضافة او الانقاص حتى تنسجم مع التقسيم الجديد .

ويلاحظ على ماجاء بهذا التقرير مايلى :

(١) انه مؤسس على الفكرة الاستعمارية التقليدية (فرق تسد) مع اضافة اساس عنصرى للتفرقة سواء فى قسمة الاقليم الى منطقة بيضاء ومنطقة غير بيضاء ، او فى تقسيم المنطقة الاخيرة الى مجموعات على اساس قبلى .

(٢) ان تقسيم المنطقة غير البيضاء روعى فيه التفرقة فى المعاملة بين المجموعات ، فبعضها يتمتع بقدر من الحكم الذاتى (ولو شكليا) وبعضها لا يتمتع به على الاطلاق ، وهو امر قد يؤدى مع مرور الوقت الى خلق فروق واسعة بين السكان تحول دون توحيدهم سياسيا فى المستقبل .

(٣) ان جميع الاقسام المقترحة لا تتمتع بحكم ذاتى حقيقى ، وترتبط ارتباطا وثيقا بحكومة جنوب افريقيا مما يجعل الاقتراح ستارا لعملية ضم واقعى للاقليم .

(٤) ان تقسيم الاقليم الى منطقة بيضاء واخرى غير بيضاء هو بعد كل شىء قسمة ظالمة ان جعلت الجزء الاغنى والاكثر انتاجا وهو يكون خمسة اثمان مساحة الاقليم كله من نصيب الاقلية البيضاء التى لا تتجاوز نسبتها الى مجموع السكان الاصليين نسبة السبع (١/٧) .

ولم تلبث حكومة جنوب افريقيا ان اعلنت قبولها للتقرير وما جاء فيه بل بدأت فى تنفيذ الخطة الخمسية الاولى واتخذت خطوات فى سبيل انشاء المجموعات غير البيضاء، غير انها لم تصدر بعد قرارات تقسيم الاقليم ، وان اعلنت — بتصريح من رئيس وزرائها فى البرلمان فى ٥ مايو ١٩٦٤ — تصميمها على تنفيذ ماجاء بالتقرير بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية فى الدعويين الماثلتين امامها (٤٠) .

وقد سبق ان بينا ان اللجنة تصفية الاستعمار) التابعة للامم المتحدة قد رفضت تقرير اودندال وما جاء فيه واعتبرته محاولة لضم جنوب غرب

افريقيا الى جنوب افريقيا ، وبالتالى رات ان تنفيذه عمل مخالف للقانون الدولى وخروج سافر على ماورد فى وثيقة الانتداب من التزامات .

التطورات المحتملة بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية فى الموضوع

واضح من العرض السابق كله ان المشكلة قد وصلت مرحلة الانتظار السابق على اتخاذ الخطوات النهائية لتسويتها على نحو او آخر فكل من الجمعية العامة للامم المتحدة ، وجمهورية جنوب افريقيا قد ابديتا رغبتهما فى انتظار حكم محكمة العدل الدولية فى قضيتى جنوب غرب افريقيا قبل اتخاذ خطوات حاسمة بالنسبة الى مستقبل الاقليم . ويجب ان يلاحظ فى هذا الصدد ان الحكم المنتظر لن يطلب من جنوب افريقيا ، حتى ولو صدر ضدها ، اتخاذ اى عمل معين ، لان ما طلبته الدولتان المدعيتان قاصر على أن تقرر المحكمة خروج جنوب افريقيا على التزاماتها . فان فعلت المحكمة ذلك ، وهو اكثر مما يتوقع منها ثار التساؤل حول مايمكن ان تفعله الاطراف المعنية . اما جنوب افريقيا فأغلب الظن انها ستعود عندئذ سيرتها الاولى ، فتنكر اختصاص المحكمة بنظر موضوع الدعوى وترتب على ذلك عدم التزامها ما جاء فى الحكم ، وهو موقف لم تقفه من قبل سوى البانيا فى نزاعها مع المملكة المتحدة فى قضية مضيق كورفو (١٩٤٩) ولا يجد تأييدا من جانب احد من فقهاء القانون الدولى . فالمحكمة هى صاحبة الاختصاص بتحديد اختصاصها . وحكمها فى الموضوع نهائى وملزم للاطراف (المواد ٦/٣٦ و ٥٩ و ٦٠ من النظام الاساسى للمحكمة والمادة ١/٩٤ (من ميثاق الامم المتحدة) .

واما الدولتان اللتان يصدر الحكم لصالحهما (اثيوبيا وليبريا) فمن حقهما ان يلجآ الى مجلس الامن طبقا لنص المادة ٢/٩٤ من ميثاق الامم المتحدة الذى يقول بانه :

«اذا امتنع احد المتقاضين فى قضية ما عن القيام بمايفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ الى مجلس الامن ، ولهذا المجلس اذا راى ضرورة لذلك ان يقدم توصياته او يصدر قرارا بالتدابير التى يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم»

ويلاحظ ان اللجوء الى مجلس الامن فى هذه الحالة يختلف عن اللجوء الى مجلس الامن طبقا لاقتراح الجمعية العامة السابق الاشارة اليه ، من ناحية ان اللجوء الاخير خاص بتطبيق الفصل السابع من الميثاق وهو يرتهن باعتبار الموقف فى جنوب غرب افريقيا تهديدا للسلم والامن الدوليين الامر الذى لازالت تنازع فيه الدول الغربية الكبرى .

وبالاضافة الى هذين الموقفين المحتملين من جانب اطراف قضيتى جنوب غرب افريقيا ، فان الخطوات العملية التى اقترحت فى الجمعية العامة (الغاء الانتداب ، اللجوء الى مجلس الامن وفق الفصل السابع من الميثاق ، ارسال قوة دولية الى الاقليم ، محاولة ترتيب وجود فعال للامم المتحدة فى الاقليم) لاتزال جميعا قائمة ، بل ان الحكم ضد جنوب افريقيا فى القضيتين سوف يعطى هذه الحلول تبريرا اقوى خاصة بالنسبة الى الحلين الاول والاخير .

وسوف تثور الصعوبة السياسية الكبرى ، اذا رات الجمعية العامة ان تأخذ موقفا حاسما (كالغاء الانتداب ووضع الاقليم تحت الوصاية المباشرة للامم المتحدة) ثم رفضت جنوب افريقيا هذا الحل ، وتمسكت بدلا من ذلك بتنفيذ تقرير لجنة اودندال . حيث انه اذا وقع ذلك ، واحتمال وقوعه كبير ، سوف يجد المجتمع الدولى نفسه منجديد فى مواجهة دولة لاتابه لكلمته ، وهو وضع يجب أن تعد الدول اعضاء الامم المتحدة ، وخاصة الدول الافريقية ، عدتها له حتى لاتقف مكتوفة الايدى عند وقوع الواقعة .

واذا كان احتمال استخدام القوة ضد جنوب افريقيا عن طريق ارسال قوة دولية بقرار من مجلس الامن او من الجمعية العامة لازال امرا مستبعدا (خاصة فى حالة ماإذا كان من مجلس الامن) فان استخدام جميع الحلول البديلة ووسائل الضغط الجماعية لايزال ممكنا . وعلى الدول الافريقية خاصة ان تبذل كل الجهود المتاحة فى هذا المجال ، حتى لاتسهم بسكوتها فى خلق وضع يفقد الثقة بالقانون الدولى واجهزته القضائية والسياسية ، وحتى لايتكرر من جديد وضع كالذى حدث فى فلسطين ولا زالت آثاره لطخة سوداء فى تاريخ الانسان الحديث ومصدر قلق وتوتر فى منطقة حيوية فى العالم .

اهم مراجع البحث

١- U.N. Doc. A/97, 1st Session, 14 Oct 1964. p.1.

٢- U.N. Doc. A/P.V. 164, 26 Nov 1948, pp. 27,28,30.

٣- General Assembly Resolution 227, 3rd session, 26 Nov. 1948, Doc. A/8/10, p. 91.

٤- Gen. Ass. Res. 449, 5th session, 13 Dec. 1950.

٥- Gen. Ass. Res. 570, 6th session, 19 Jan. 1951.

٦- U.N. Doc. A/2261, 21 Nov. 1952, p. 11.

٧- Gen. Ass. Res . 749 A, 8th sess, 28 Nov. 1953

٨- Committee on South West Africa, Information and Documentation in respect of the Territory of S.W Africa (N.Y. 1954).

٩- Gen. Ass. Off. Rec., 9th session, Supple. 14,p.2. 1954.

١٠- Gen. Ass. Off. Rec. 4th Comm., 399th meeting, 4th oct. 1954, p.

١١- Gen. Ass. Res. 1059, 11st session, 26th Feb.1957.

١٢- Gen. Ass. Res. 1060, 11st session, 26th Feb. 1957.

١٣- U.N. Doc. A/ 3626, para. 37, 1957.

١٤- Gen. Ass. Res. 1142, 12th Session, 25 oct. 1957, parts A, B.

١٥- Gen. Ass. Off. Rec. 13rd sess., supp. No 12, p.8 1958.

١٦- Gen. Ass. Res. 1143, 12th sess, 25 oct. 1957.

١٧- U.N. Doc. A/3900, 27 Aug. 1958, parag. 33.

١٨- اكتفت جنوب افريقيا فى مناقشاتها مع اللجنة بقبول التقسيم من حيث المبدأ على النحو المبين فى المتن ،غير ان بعض الصحف فى جنوب افريقيا نشرت فى ذلك الوقت خريطة تبين ان الحل العملى للمشكلة هو اعتبار الخط الفاصل للاقليم الشمالى المقترح وضعه تحت الوصاية ،هو نفس خط حدود المنطقة المعروفة عند الاتحاد

باسم " منطقة البوليس" وتعتبر المنطقة شمال هذا الخط من افقر مناطق الاقليم وهي تكون حوالى ٢٠٪ من مساحته الكلية ويعيش عليها اكثر من نصف سكانه الاصليين •

١٩- Gen. Ass. Off. Rec. A/3900, 27 Aug. 1958, para.52

٢٠- Gen. Ass. Res. 1243, 13th session, 30 oct. 1958

٢١- Gen. Ass. Off. Rec, 14th session, 4th comm,924th Mtg, 26th Oct. 1959, para. 2.

٢٢- Gen.Ass. Off. Rec. 14th session, 4th Committee 915th Mtg., 919 th Mtg., 920th Mtg., 921 Mtg., 923 Mtg., on 19-23 Oct. 1959.

٢٣- Gen. Ass., Res. 1360, 14th sess., 17Nov. 1959

وقد اتخذت الجمعية العامة فى التاريخ نفسه قرارا رقم ١٣٦١ لفتت فيه الاعضاء الى الاجراء المفتوح لهم طبقا لنص المادة ٧ من وثيقة الانتداب اى رفع دعاوى على جنوب افريقيا امام محكمة العدل الدولية •

٢٤- U.N. Doc. A/4352,12 Dec. 1959

٢٥- Gren. Ass. Off. Rec., 15th sess. Suppl. No.12, Annex 2 (1960)

٢٦- كانت " مصر كذلك عضوا فى عصبة الامم ولكن رئ من الافضل الا تشترك فى رفع الدعوى (رغمُ رغبتها الشديدة فى ذلك) لأنها كانت فى ذلك الوقت اقليما من اقليمى الجمهورية العربية المتحدة ـ فخشى ان يؤدى هذا الى رفض قبول دعواها من الناحية الشكلية باعتبار ان ج•ع•م• لم تكن عضوا فى عصبة الامم •

٢٧- Gen. Ass. Res. 1565,15th sess.,18 Dec. 1960

٢٨ـ Gen. Ass. Res. 1596, 15th sess. 7 April 1961

٢٩ـ U.N. Doc. S/4854/ Add.1, 18 July 1961, Annex V

٣٠ـ U.N. Doc. S/4889,25 July 1961

٣١ـ Gen. Ass. Res. 1702, 16th sess, 19 Dec. 1961

٣٢ـ U.N. Press Release, G.A. 2501, 26 May 1962

٣٣ـ Report of the special Committeefor South West Africa Gen. Ass. Off. Rec., 17th Sess. Supp. No. 12, pp. 3-7.

٣٤ـ Gen. Ass. Off. Rec.,16th sess., 1961 Supp. No.12-A

٣٥ـ Gen. Ass. Res./899,, 18th Sess., 13Novem. 1963

٣٦ـ U.N. Doc. A/Ac. 109/PV. 95, 7 August 1962

٣٧ـ (1950) I.C.J. Reports 128-219

٣٨ـ (1955) I.C.J. Reports 67-123

٣٩ـ (1950) I.C.J. Reports 23-71

٤٠ـ توقع البعض ان تطلب اثيوبيا وليبريا من المحكمة اصدار امر باتخاذ اجراءات تحفظية بمنع جنوب افريقيا من تنفيذ ما جاء بتقرير لجنة اودندال حتى يصدر الحكم فى الموضوع، غير ان الدولتين المدعيتين لم تغفلا ذلك، ولعلهما قد اكتفتا بوعد جنوب افريقيا بالا تطبق كما جاء بالتقرير " ما قد يعتبر ولو نظريا ـ ضارا بالحقوق التى تدعيها اثيوبيا وليبريا " او " ما قد يترتب عليه اطالة المنازعة امام المحكمة بغير داع ".



أزمة فيتنام والسلام

د. سمعان بطرس فرج الله

الدكتور سمعان بطرس فرج الله : مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من معهد الدراسات الدولية بجامعة جنيف . كان موضوع رسالته دور المجموعة الافريقية الآسيوية في الامم المتحدة . وقد طبعت باللغة الفرنسية في سويسرا ، ويقوم الآن باعداد كتاب عن العلاقات الدولية في القرن العشرين .

في ٧ من فبراير الماضي هجمت القوات الجوية الامريكية على فيتنام الشمالية ردا على هجوم عنيف شنته قوات « فييت كونج » الثائرة على قاعدة امريكية في فيتنام الجنوبية . وما زالت الغارات الجوية الامريكية على فيتنام الشمالية مستمرة حتى يومنا هذا . وفضلا عن ذلك ارسلت الولايات المتحدة قواتها من « مشاة البحرية » لمعاونة قوات حكومة فيتنام الجنوبية على قمع ثورة « الفييت كونج » المتهمة بأنها تنتمي الى الحركة الشيوعية الدولية ، وتأتمر بأوامر حكام هانوي ، (عاصمة فيتنام الشمالية) وهكذا تصدرت الازمة الفيتنامية من جديد منذ اوائل هذا العام (١) سواها من الازمات الدولية التي تهدد السلم والامن الدولي . فازاء اصرار الولايات المتحدة على اتباع استراتيجية « التدرج » او « التصاعد » تهدد الدول الشيوعية وبخاصة جمهورية الصين الشعبية بالتدخل لوقف العدوان الامريكي .

وقد دعت دول عدم الانحياز وما زالت تدعو مستندة في ذلك الى الراى العام العالمي والامين العام للامم المتحدة ، الى تسوية الازمة بالطرق السلمية عن طريق التفاوض في اطار مؤتمر دولي على غرار مؤتمر جنيف الذي عقد في ١٩٥٤ لتسوية مشكلات الهند الصينية التي اثارتها الحرب المريرة التي دامت عشر سنوات بين قوات « فييت منه » الوطنية وقوات الاستعمار الفرنسي . وقد وضع مؤتمر جنيف المذكور ، بالنظر الى توازن القوى

فى ذلك الوقت ، الاسس العامة لتسوية الاوضاع المضطربة فى كل من لاوس وكمبوديا وفيتنام . الا ان مقررات مؤتمر جنيف — فيمايتعلق بفيتنام على وجه الخصوص — اهدرت تماما وفقا لمقتضيات الحرب الباردة كما فهمتها الدبلوماسية الامريكية على وجه اخص فى عهد جون فوستر دالاس — ولذلك قامت بعض العناصر الوطنية وهى تضم شيوعيين ، بثورة مسلحة منذ ١٩٥٩ ضد حكومة سايجون متهمة اياها بانها صنيعة الاستعمار الامريكى الجديد فى جنوب شرقى آسيا . الا انه بتدخل الولايات المتحدة المباشر ضد فيتنام الشمالية كما ذكرنا تحولت هذه الحرب الاهلية الى ازمة دولية عنيفة تهدد باشعال حرب عالمية ثالثة .

لا بد اذن لتفهم تطورات الازمة الفيتنامية فى الوقت الحالى ، من العودة الى الماضى القريب الى اواخر الحرب العالمية الثانية . فان هذه الدراسة التاريخية ستوضح لنا طبيعة وابعاد هذه الازمة الخطيرة التى يمكن ارجاعها فى واقع الامر الى حركات التحرر الوطنى التى اجتاحت آسيا والشرق الاوسط — والى حد ما افريقيا — فى اعقاب الحرب العالمية الثانية . مع ملاحظة ان الحركة الوطنية الفيتنامية تأثرت اكثر من غيرها بتطورات الحرب الباردة ، خصوصا بعد نجاح الشيوعيين فى تولى حكم الصين عام ١٩٤٩ .

نمو الحركة الوطنية فى فيتنام

ان الحركة الوطنية فى فيتنام نشأت منذ بداية القرن الحالى (٢) كرد فعل للاستعمار الفرنسى فى صوره العسكرية والاقتصادية والثقافية . ولكن طوال فترة ما بين الحربين العالميتين ، عمدت الحكومة الفرنسية الى قمع هذه الحركة ووطدت اركان سيطرتها الاستعمارية عن طريق تقسيم فيتنام الى ثلاثة اجزاء : تونكين فى الشمال وانام فى الوسط وهذا الاقليم مقسم الان بين فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية) ويخضعان لنظام الحماية . وكوشين شين فى الجنوب وقد تحول الى مستعمرة فرنسية صرف . (٣) وبعد هزيمة فرنسا فى الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٠ بدات اليابان تحتل فيتنام باتفاق مع حكومة فيشى (حكومة المرشال بيتان)التى كانت واقعة تحت ضغط المانيا الهتلرية المنتصرة حليفة اليابان . ولكن اليابان احتفظت بالتقسيم الادارى الفرنسى بل بالحكم الفرنسى ايضا من الناحية النظرية والشكلية ، ولذلك فان حركة المقاومة الوطنية الفيتنامية وجهت ضد اليابان وفرنسا معا . وقد قاومت هاتان الدولتان الحركة الفيتنامية بحجة انها حركة شيوعية . وفى واقع الامر ان هذه الحركة وان ضمت شيوعيين ، فقد كانت اساسا حركة وطنية . فان المخطط الذى وضعته «عصبة استقلال فيتنام» « الفييت مينه » بزعامة هوشى مينه ، نص صراحة على ان هذه المنظمة هى عبارة عن «جبهة قومية موحدة» للصراع ضد الاستعمارين الفرنسى والياباني . وان هذه الجبهة تهدف الى تحقيق الاستقلال الوطنى واقامة نظام ديمقراطى وتمليك الاراضى للعمال الزراعيين والعمل لتنمية القطاع الخاص فى الصناعة (٤) . وواضح اذن أن منظمة «الفييت مينه» كانت تهدف الى القضاء على الاستغلال الاستعمارى ولم تتعرض للنظام الراسمالى فى حد ذاته . ولعل أبلغ دليل على ذلك أن هوشى مينه كان يتعاون مع حكومة تشانج كاى شيك فى الصين وحصل أيضا على معونة أمريكية لمواصلة مقاومة قوات الاحتلال اليابانية (٥) .

وفى مارس ١٩٤٥ ، بعد ان ساء وضع القوات اليابانية فى المحيط الهادى ، قررت اليابان السيطرة التامة على الهند الصينية خشية ان تقوم فرنسا بعد أن تم تحريرها وتكوين حكومة موقتة برئاسة الجنرال دى غول) بمساعدة الحلفاء فى خططهم لاحتلال هذه المنطقة الحيوية اقتصاديا واستراتيجيا . واعلنت اليابان استقلال كل من فيتنام ولاوس وكمبوديا واقامت فيها حكومات موالية لها تماما . وقد رأس باءو داى امبراطور أنام السابق، الحكومة الفيتنامية الجديدة الا أن منظمة «الفييت مينه» رفضت الاعتراف بهذه الحكومة واستمرت على محاربة قوات الاحتلال اليابانية حتى تمكنت من السيطرة على معظم الاقاليم الفيتنامية . وفى اغسطس من العام نفسه عندما بدا استسلام اليابان، عقدت منظمة «الفييت مينه» مؤتمرا قوميا تمخض عن انشاء حكومة «الجمهورية فيتنام الديمقراطية» برئاسة هوشى مينه . واعلنت هذه الحكومة استقلالها فى ٧ من سبتمبر ١٩٤٥ وحلت محل حكومة باءوداى صنيعة الاستعمار اليابانى .

ولكن بعد هزيمة اليابان، عادت قوات الاستعمار الفرنسى من جديد بمساعدة القوات البريطانية الى فيتنام جنوب خط عرض ١٦° والقوات الصينية (قوات تشانج كاى شيك) شمال هذا الخط (٦) واصبح على فرنسا ان تحدد موقفها من حكومة

هوشى مينه التى اتخذت طابعا قوميا واضحا بعد ان حل هوشى مينه الحزب الشيوعى الفيتنامى وانشأ جبهة قومية هى «عصبة فيتنام للاتحاد القومى» او «لين فييت» ضمت جميع العناصر الوطنية المناهضة للاستعمار الفرنسى . وقد توصلت فرنسا الى اتفاق مع هوشى مينه عقد فى ٦ مارس سنة ١٩٤٦ فى هانوى واعترفت بمقتضاه باستقلال جمهورية فيتنام الديمقراطية فى اطار نظام فيدرالى يضم الى جانب فيتنام، كلا من لاوس وكمبوديا . على ان يصبح اتحاد الهند الصينية عضوا فى الاتحاد الفرنسى طبقا لدستور فرنسا الصادر عام ١٩٤٦ وقد قبل هوشى مينه هذا الاتفاق على اعتبار انه يعترف صراحة باستقلال فيتنام ، ولم يكن يمانع البتة فى التعاون مع فرنسا فى اطار الاتحاد الفرنسى شريطة ان لا يقيد هذا الاتحاد الشخصية الدولية لفيتنام .ولكن فرنسا ارادت فى الواقع من هذا الاطار التنظيمى اخضاع استقلال فيتنام لقيدين على درجتين : الاطار الفيديرالى فى الهند الصينية يعلوه اطار الاتحاد الفرنسى . فالتدرج فى السلطة كان المقصود منه فى عرف فرنسا توطيد اركان سيطرتها السياسية والاقتصادية على فيتنام ، اذ ان شئون الاتحاد الفرنسى كانت تخضع للحكومة الفرنسية فى الواقع تحت رقابة البرلمان الفرنسى فمفهوم اتفاق هانوى كان يختلف تماما فى نظر هوشى مينه عنه فى نظر فرنسا . ولذلك فانه عند وضع تفصيلات النظام الجديد لتحديد اختصاصات فيتنام داخل اتحاد الهند الصينية وداخل الاتحاد الفرنسى ، ثار الخلاف عنيفا بين الطرفين وفشلت المفاوضات التى دارت فى فونتينبلو وفى دالات فى صيف ١٩٤٦ فى تسوية المشكلة . وقد اثبتت هذه المفاوضات ان فرنسا لم تكن جادة فى اعترافها باستقلال فيتنام ، خصوصا انها اقدمت على فصل اقليم كوشين شين الجنوبى عن سلطة حكومة هانوى وشرعت فى تعزيز قواتها فى فيتنام ، مشيرة بذلك الى انها تنوى استعمال العنف لاخضاع حكومة هوشى مينه . عندئذ قامت قوات «فييت مينه» بشن هجوم عنيف على القوات الفرنسية فى هانوى فى ديسمبر ١٩٤٦ . وهكذا بدات حرب الهند الصينية المريرة ، وكانت حربا تحررية فى جوهرها ، وقد انتهت بهزيمة فرنسا الكبرى فى «ديين بيين فو» وابرام اتفاقات جنيف فى يوليو ١٩٥٤ . وجدير بالذكر ان فرنسا لجات الى اسلوب الدعاية التقليدى ، متهمة حكومة هوشى مينه بخضوعها للشيوعية الدولية ، وانها لا تمثل الشعب الفيتنامى حقا ، وبالتالى رفضت فرنسا التفاوض مع «الفييت مينه» — القوة الحقيقية فى البلاد — وفضلت اقامة حكومات عميلة نعتتها بانها وطنية . فى مواجهة حكومة هوشى مينه التى اعتبرتها عصابة خارجة على القانون ولا تمثل سوى الشيوعيين . وهكذا اتخذ فرنسا بباعوداى الذى تعاون مع اليابان فى اواخر الحرب العالمية الثانية محاولة بذلك ايجاد قطب آخر يستطيع مواجهة هوشى مينه وقد تفاوضت معه بشأن استقلال فيتنام استقلالا صوريا بطبيعة الحال) ونصبته رئيسا لدولة فيتنام الجديدة . وقد اطلق على هذه السياسة الرعناء التى فشلت فشلا ذريعا . اسم «تجربة باو داى» التى اصبحت مضرب الامثال فى تعاون الاستعمار مع الرجعية (٧) .

وعلى كل حال ليس هنا مجال بحث ملابسات حرب الهند الصينية ومداها والمناورات السياسية التى صاحبتها (٨) فهى تشبه الى حد كبير الحرب الدائرة الان فى فيتنام الجنوبية . الا انه يتعين بحث مدى تاثر هذه الحرب التحررية المحلية بمقتضيات الحرب الباردة بين المعسكرين الغربى والشرقى خصوصا بعد نجاح الشيوعيين فى تولى السلطة فى الصين عام ١٩٤٩ وقيام الحرب الكورية عام ١٩٥٠ . فمنذ ذلك الوقت تحولت القضية الفيتنامية من قضية محلية الى قضية دولية كبرى تهدد السلم والامن الدولى . هذه الدراسة لا غنى عنها لتقييم موقف الدول الكبرى — وبصفة خاصة موقف الولايات المتحدة — من تسوية هذه القضية فى مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤ ولالقاء الضوء على الدبلوماسية والاستراتيجية الامريكيتين فى الوقت الحالى فى هذه المنطقة الحيوية من العالم .

اعلان جمهورية الصين الشعبية وقيام الحرب الكورية

حتى اواخر ١٩٤٨ لم تحصل فرنسا على تأييد يذكر لسياستها فى فيتنام . صحيح ان الولايات المتحدة قدمت لها بعض الامدادات العسكرية . ولكنها اسرت الى فرنسا فى الوقت ذاته ضرورة انهاء الحرب بارضاء مطالب الشعب الفيتنامى القومية . ولم تخف الحكومة الامريكية آنذاك عطفها على حركة «الفييت مينه» . اما الدول الاسيوية — بما فيها تايلاند (٩) واندونيسيا — فقد وقفت موقفا معاديا تماما لسياسة فرنسا

الاستعمارية (١٠) . ومن ناحية اخرى لا يوجد اى دليل على أن منظمة «الفييت مينه» حصلت على معونة من الاتحاد السوفييتى حتى ذلك الوقت وقد نفى وفد «الفييت مينه» الى «مؤتمر العلاقات الاسيوية» . (وقد عقد فى نيودلهى فى مارس ١٩٤٧) حصول هذه المنظمة على اية معونة سوفيتية . وفى الوقت نفسه عبر راماديه رئيس الوزارة الفرنسية عن ارتياحه لموقف الاتحاد السوفييتى من هوشى مينه (١١) الا ان نجاح الثورة الشيوعية فى الصين انعكست على الحرب فى الهندالصينية .فاصبحت فيتنام — الى جانب كوريا — اهم محك للحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعى والغربى . وعلى وجه التخصيص بين الصين الشعبية والولايات المتحدة .

فمنذ يونيو ١٩٤٩ اعلنت الحكومة الامريكية موافقتها على «تجربة باءو داى» . وفى اغسطس صرح دين اتشيسون وزير الخارجية الامريكيه . بأن اعتداء الصين الشيوعيه على جيرانها يعتبر خرقا لميثاق الامم المتحدة وتهديدا للسلم والامن الدولى . ومنذ اكتوبر كثرت البعثات الامريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية الى فيتنام لدراسة الوضع هناك . وتقدير مدى ونوع المعونة التى قررت الحكومة الامريكية تقديمها الى فرنسا . وأخيرا اعترفت الولايات المتحدة وبريطانيا رسميا بحكومة باءو داى فى ٧ من فبراير ١٩٥٠ وتلتها استراليا وبلجيكا والبرازيل وشيلى وكولومبيا وكوبا واليونان وايطاليا واللوكسمبورج وهولندا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا واسبانيا والفاتيكان وتايلند وجنوب كوريا (١٢) .

ومن ناحية اخرى فانه حتى نهاية ١٩٤٩ أكد هوشى مينه الطابع الوطنى لمنظمة «الفييت مينه» ونحى الايديولوجية الشيوعية جانبا كما ذكرنا . ولكن ازاء اصرار فرنسا على المضى فى «تجربة باءو داى» وبالنظر الى اعتراف الدول الغربية بهذه التجربة من جانب ، ونجاح ماوتسى تونج من جانب آخر ، تقرب هوشى مينه من الحكم الشيوعى الجديد فى الصين ، وبذلك تغلب الطابع الايديولوجى الشيوعى على ثورة «الفييت مينه» . فسمح هوشى مينه بتكوين الحزب الشيوعى الفيتنامى من جديد تحت اسم حزب العمال (١٣) كما انه اعترف فى ١٤ من يناير ١٩٥٠ بحكومة جمهورية الصين الشعبية . وبالتالى اعترفت هذه الاخيرة بحكومة «جمهورية فيتنام الديمقراطية» فى ١٨ من يناير ، كما اعترف بها الاتحاد السوفيتى فى ٣٠ من يناير ثم تلته جميع الدول الشيوعية الاخرى (١٤) .

نرى اذن ان فيتنام دخلت دائرة المحك الخطير لاحداث الحرب الباردة فى اطار ظاهرة الاستقطاب الدولى . الا ان هذه الظاهرة حجبت احيانا عن نشوء مبدأ «عدم التورط» الذى اعتنقته بعض الدول الاسيوية وعلى راسها الهند وبورما واندونيسيا . فقد رفضت هذه الدول الاعتراف بأى من الحكومتين المتنافستين فى فيتنام (١٥) . وهكذا اصبحت هذه الدولة المجزأه مرآة تعكس صورة مصغرة . ولكنها واضحه. لجميع مقومات العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية : التحدى السافر بين الكتلتين الشرقيه والغربية ومحاوله اتخاذ موقف جاد من جانب بعض دول اسيا وكان سعيها لتخفيف حدة التوتر والتوسط لايجاد تسوية سلمية للنزاع .

وابتداء من ١٩٥٠ وبصفة خاصة بعد قيام حرب كوريا . تغيرت معالم الحرب فى الهند الصينيه . فقد استبدلت طريقة حرب العصابات التى اتبعتها الفييت مينه حتى ذلك الوقت.عمليات عسكرية منظمه وواسعه النطاق . وكل هذا مساعدة الصين الشعبيه . ومن الجانب الآخر حصلت فرنسا على امدادات عسكرية متزايدة من الولايات المتحدة التى ارسلت بعثة عسكرية دائمة الى سايجون (١٦) .

وقد ساء وضع فرنسا العسكرى كثيرا حتى بدا واضحا أن تسوية القضيه الفيتنامية عن طريق استعمال القوة اصبحت مستحيلة . ولذلك اتجهت الحكومه الفرنسية تحت ضغط الرأى العام (الحزب الاشتراكى والحزب الراديكالى والحزب الشيوعى) وتحت ضغط حوادث شمال افريقيا فى مراكش على وجه الخصوص . الى تلمس السبل لايجاد مخرج دبلوماسى من المأزق الذى وضعت نفسها فيه فى الهندالصينية . وصرح رئيس الوزراء لانييل امام البرلمان الفرنسى فى ٢٨ اكتوبر ١٩٥٣ «ان فرنسا ستبحث كل اقتراح بناء ، وانها لن ترفض التفاوض بشأن ابرام هدنة فى الهندالصينية» (١٧) . ووافق هوشى مينه فى ٢٩ نوفمبر على مبدأ التفاوض ، بشرط أن «تحترم فرنسا حقيقه استقلال فيتنام» وعلى اساس ان المفاوضات «تهم اساسا الحكومتين الفرنسية والفيتنامية» (١٨) .

قد يبدو غريبا أن يقبل هوشى مينه تسوية القضيه الفيتنامية بالطرق السلمية . علما بأن قواته كانت منتصرة فى الميدان وان هزيمة فرنسا كانت وشيكه الوقوع . ان موقف هوشى مينه فى

الواضح ماهو الا مظهر من مظاهر التغير الجذرى الذى لحق دبلوماسية المعسكر الشيوعى بعد وفاة ستالين فى مارس ١٩٥٣ . وقد بدا هذا التحول منذ اكتوبر ١٩٥٢ فى المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى السوفيتى . فقد اتضح للحزب عقم وسائل العنف فى نشر الشيوعية . بالنظر الى توازن القوى الراهن (التوسع فى التسلح النووى) . والدليل على ذلك « تعفن » الحرب فى كوريا واحتمال تعرض الحرب فى الهندالصينيةلهذا المصير اذا قررت الولايات المتحدة التدخل فيها مباشرة .فمن الافضل اذن ان يستبدل بتكتيك العنف تكتيك سياسى يقوم على خطة رفع «الستار الحديدى» وتأكيد مبدأ «التعايش السلمى» الذى كان يعنى فى عرف السوفيت — فى ذلك الوقت على الاقل — امكان «السيطرة الشيوعية من الداخل» ومن أول مظاهر الدبلوماسية الشيوعية الجديدة أن ابرمت الهدنة فى كوريا فى ٢٧ من يوليو ١٩٥٣ . وتعددت نداءات الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية بتسوية القضية الفيتنامية بالطرق السلمية (٢٠) .

— اذا كان اتجاه فرنسا والدول الشيوعية فى ذلك الحين هو الى التفاوض ، فماذا كان موقف بريطانيا والولايات المتحدة ؟

ان سياسة التفاوض وجدت تشجيعا حارا من بريطانيا منذ أواخر ١٩٥١ (٢١) ، فقد كانت الحكومة البريطانية موقنة أن انتصار فرنسا عسكريا فى فيتنام اصبح مستحيلا وان احتمال تدخل الولايات المتحدة فى الحرب من شأنه توسيع نطاقها بما فى ذلك من تهديد لدول الكومنولث ، واخيرا كانت بريطانيا تريد حماية مركزها فى ماليزيا حيث كانت تواجه حرب العصابات الشيوعية بأن تقيم حاجزا بينها وبين تقدم الشيوعيين نحو الجنوب . ولذلك عرضت بريطانيا حلا لازمة فيتنام ،باقتراح تقسيم هذه الدولة بين الشيوعيين فى الشمال وغير الشيوعيين فى الجنوب ، مع تحييد لاوس وكمبوديا ، وضمان الدول الغربية — وان امكن الدول الاسيوية ايضا — لسلامة فيتنام الجنوبية ، وحياد كل من لاوس وكمبوديا (٢٢) .

أما دبلوماسية الولايات المتحدة فقد اتسمت (بعد الصين) فى جنوب شرقى آسيا ، وبالتالى ضرورة انقاذ الهند الصينية اذ انها تتمتع بموقع استراتيجى ممتاز ، فسقوطها فى أيدى الشيوعيين سيكون مقدمة لسيطرة الشيوعية الدولية على المنطقة باكملها . ولكن كيف يتم ذلك ؟ نجد هنا انقساما كبيرا فى الرأى العام الامريكى وفى الدوائر الحكومية الامريكية . فالغالبية العظمى رأت انه يجب الاكتفاء بتقديم المعونة الى فرنسا وجيش فيتنام الجنوبية دون تدخل القوات الامريكية مباشرة فى القتال ، ولا سيما بعد التجربة المرة التى واجهت هذه القوات فى كوريا . الا أن وزارة الدفاع (البنتاجون) ووزارة الخارجية والعناصر اليمينية المتطرفة فى الحزب الجمهورى ، حبذت تدخل الولايات المتحدة مباشرة فى الحرب ، ليس ضد قوات «الفييت مينه» فحسب ، ولكن ايضا ضد الصين الشعبية التى تساند هذه القوات . ففى ١٩٥٢ صرح وزير الخارجية ، دين اتشيسون بأن خير وسيلة لمنع التقدم الشيوعى هى القيام بعمل من اعمال القمع بفرض حصار بحرى على الصين وتدمير خطوط مواصلاتها (٢٣) . وقد ازداد هذا التيار اندفاعا بوصول الجمهوريين الى الحكم وتولى جون فوستر دالاس وزارة الخارجية . ففى خطاب بتاريخ ١٢ من يناير ١٩٥٤ ، هدد دالاس بالانتقام من الصين انتقاما فادحا وفوريا اذا مافكرت فى التدخل مباشرة فى حرب الهند الصينية (٢٤) . معنى هذا احتمال استخدام الاسلحة النووية . ولكن تحت ضغط غالبية الرأى العام الامريكى وتحت ضغط حلفاء الولايات المتحدة وبصفة خاصة بريطانيا وفرنسا نفى الرئيس ايزنهاور فى خطاب له بتاريخ ١٠ من فبراير ١٩٥٤ ، احتمال تدخل القوات الامريكية فى حرب الهند الصينية (٢٥) . وقبلت الحكومة الامريكية فى نهاية الامر مبدأ التفاوض لتسوية قضية الهند الصينية . ولكن قبولها شابه تحفظ منشؤه الاعتقاد أن المفاوضات مآلها الى الفشل نظرا الى أن الطرف الشيوعى سيتقدم بمطالب كبيرة لن تقبلها الدول الغربية (٢٦) .

وفى فبراير ١٩٥٤ قرر مؤتمر الاربعة (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى ، بريطانيا ، فرنسا) فى برلين دعوة مؤتمر يعقد فى جنيف فى ٢٦ من ابريل لبحث قضية كوريا وقضايا الهند الصينية .

مؤتمر جنيف ٢٦ ابريل — ٢١ يوليو ١٩٥٤

حرب كوريا . ولكن لبحث قضايا الهند الصينية اقتصرت العضوية على تسع دول هي : الولايات المتحدة ، بريطانيا ، الاتحاد السوفيتي ، جمهورية الصين الشعبية ، فرنسا ، حكومة هانوى ، حكومة سايجون ، لاوس وكمبوديا (وقد اشترك كريشنا مينون مندوب الهند ، في المفاوضات على هامش المؤتمر) . ولا يتسع المجال هنا لبحث تفاصيل مفاوضات جنيف المعقدة التي تعثرت اكثر من مرة (٢٧) ونكتفي بتحليل قرارات التوفيق التي توصل اليها المؤتمر بخصوص فيتنام (٢٨) . وقد ادرجت هذه القرارات في وثيقتين في غاية الاهمية : اتفاقية هدنة حملت توقيع فرنسا وفيتنام الشمالية ، و "تصريح ختامي" لم يوقع عليه احد ، وقد صدر بمثابة "محضر للمؤتمر" وذلك بسبب رفض الولايات المتحدة التوقيع على وثيقة دولية الى جانب الصين الشعبية (٢٩) .

يمكن تلخيص ماتضمنته بنود اتفاقية الهدنة بين فرنسا وفيتنام الشمالية في ثلاثة احكام رئيسية :

(١) تحديد خط الهدنة جنوبي خط عرض ١٧° هذا الخط لاينطوي على تقسيم نهائي لفيتنام فهو

وتذكرنا ان اتفاقية الهدنة نصت على تعيين هذا الخط جنوبي خط عرض ١٧° (٣١) . ولا شك ان هذا التحديد لم يكن في صالح هانوي خصوصا اذا تذكرنا أن قوات «الفييت مينه» كانت تسيطر على اجزاء كبيرة في جنوب فيتنام . والسبب في ان الدول الشيوعية قبلت هذا الخط يرجع الى انها كانت واثقة تماما بان فيتنام سيتم توحيدها قريبا تحت حكم شيوعي ، أو على الاقل موال للدول الشيوعية بعد اجراء الانتخابات العامة فيها .

(٢) الحكم الثاني الذى تضمنته اتفاقية الهدنة يقضى بمنع الطرفين من الحصول على امدادات حربية من الخارج بقصد تعزيز قواتهما . كما يقضى بعدم اقامة قواعد عسكرية اجنبية في فيتنام ويحظر على شطرى فيتنام الانضمام الى احلاف عسكرية . هذه الالتزامات ، وان كانت قد وضعت قيدا هاما على حرية فيتنام الشمالية في انشاء سلاح بحرى وجوى ، الا انها اعتبرت في جملتها نصرا كبيرا لحكومة هانوى وانتكاسة واضحة للاستراتيجية الامريكية اذ كانت تعتمد على تطويق العالم الشيوعي بسلسلة من الاحلاف والقواعد العسكرية .

(٣) الحكم الثالث والاخير لاتفاقية الهدنة يقضى بتكوين لجنة ثلاثية دولية تضم ممثلين عن الهند وبولندا وكندا وتتولى مهمة الرقابة على تنفيذ الاتفاقية كما تتولى أيضا الاشراف على الانتخابات العامة بخصوص توحيد شطرى فيتنام .

اما اهم نص تضمنه «التصريح الختامي» فيقضى بضرورة اجراء انتخابات عامة في فيتنام لتوحيد شطريها في ٢٠ من يوليو ١٩٥٦ ، على أن تتشاور السلطات الفيتنامية في كلا الشطرين ابتداء من ٢٠ يوليو ١٩٥٥ حول الترتيبات اللازمة لاجراء هذه الانتخابات . هذا الالتزام يعتبر بحق أهم ما تمخض عنه مؤتمر جنيف من احكام ، بل انه يعتبر محور الالتزامات العسكرية التى تضمنتها اتفاقية الهدنة . ولذلك فان تحديد ميعاد الانتخابات كان مثار جدل كبير داخل المؤتمر . فبينما طالبت حكومة هوشى مينه بضرورة اجراء هذه الانتخابات في أقرب وقت ممكن (ستة اشهر على الاكثر) عارضت الدول الغربية مبدأ تحديد اى ميعاد للانتخابات واقترحت ترك هذه المهمة للجنة الرقابة الدولية ، أو على الاقل تحديدا بعد ميعاد ممكن .

هذا الخلاف حول مسالة اجرائية في جوهرها يخفى وراءه حقيقة التنافس بين الدول الشيوعية والدول الغربية على السيطرة التامة على فيتنام باكملها . فمنظمة «الفييت مينه» كانت واثقة كل الثقة بتأييد غالبية الشعب الفيتنامى لها وبصفة خاصة طبقة الفلاحين ، وقبولها لمبدأ «حق تقرير المصير» يعتبر دليلا كافيا على ثقتها بتحقيق سيطرتها على جميع الاقاليم الفيتنامية بالطرق السلمية الديمقراطية . وهذا هو السبب الذى شجع «الفييت مينه» على التساهل في تعيين خط الهدنة جنوبي خط عرض ١٧° ، علما منها بان سيطرتها العسكرية ممتدة الى جنوب هذا الخط بكثير . اما الدول الغربية ، فعلى العكس ، كانت تعرف حق المعرفة ان حكومة سايجون ، بالاضافة التى ضعف قواتها العسكرية وتفككها لا تتمتع بأى تأييد شعبى تجابه به نشاط «الفييت مينه» ، ولذلك ارادت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة أن تتمتع بفسحة كبيرة من الوقت تتمكن خلالها من تعزيز قوات حكومة سايجون ، اذ ان اتفاقية الهدنة لم تمنع استبدال اسلحة جديدة باخرى مستهلكة ولم تمنع استخدام مدربين اجانب كما ارادت اتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية تغرى الشعب الفيتنامى بتأييد الحكومة الموالية للغرب . فمحك التنافس بين النظامين الرأسمالى والشيوعى هو ضمان التأييد الشعبى الذى بدونه لن تستقر حكومة وطنية في فيتنام الموحدة .

اذا نظرنا الى قرارات مؤتمر جنيف في مجموعها نلاحظ أنها في صالح الدول الشيوعية . فبمقتضاها امتد النفوذ الشيوعى فعلا الى شمال فيتنام كما أنه بنصها على ضرورة اجراء انتخابات عامة لتوحيد فيتنام ، أتاحت الفرصة لبسط هذا النفوذ على الجزء الجنوبى ايضا بل احتمال مده الى معظم منطقة جنوب شرقى آسيا ، لاوس وكمبوديا وماليزيا على وجه الخصوص . ولم يخف على الولايات المتحدة زعيمة الدول الغربية ، مدى ما يترتب على ذلك من خطر محدق بها وبالعالم الغربى باسره ، فصممت على وضع حد لامتداد النفوذ الشيوعى وقد اتبعت في ذلك اسلوبين : انشاء حلف جنوب شرقى آسيا الذى قرر وضع دول الهند الصينية تحت حمايته (وان لم تكن اعضاء فيه) ، وتحويل فيتنام الجنوبية الى قاعدة قوية مناهضة للشيوعية ، ولو انطوى ذلك على اهدار لاهم قرارات مؤتمر جنيف . وعندما افلحت هاتان الوسيلتان في تحقيق الغرض المطلوب ، لجأت الولايات المتحدة اخيرا الى اسلوب ثالث ، يكاد يكون انتحاريا ، وهو

القيام بهجمات جوية مركزة على فيتنام الشمالية وإن قصر الأمر على الحرب الشعبية فإنها ، تضيف مخاطرة المصادمة أو التصعيد الاستراتيجي .

حلف جنوب شرقي آسيا

ولا يتسع المجال هنا لشرح الملابسات التي كيفت انشاء حلف جنوب شرقي آسيا ، وهي ملابسات مرتبطة ارتباطا وثيقا بمؤتمر جنيف سالف الذكر . كذلك لا يتسع المجال هنا لبيان أسباب فشل حلف جنوب شرقي آسيا ، فيكفي أن نذكر أن السبب الرئيسي لهذا الفشل يرجع الى أن الحلف قام على أساس خاطىء . فقد اعتقدت الولايات المتحدة أن الدول الشيوعية ستستمر على مد نفوذها بطريق العنف ولذلك يجب مقاومتها عسكريا . والواقع كما ذكرنا أن الأسلوب الدبلوماسية والاستراتيجية الشيوعيتين قد

تغير فعلا مع تطبيق مبدأ « التعايش السلمي » بعد وفاة ستالين ، لتصبح قائما على منافسة الدول الغربية في « العالم الثالث » بوسائل الاقناع والترغيب (٣٢) .

تحويل فيتنام الجنوبية الى قاعدة مناهضة الشيوعية

بعد مؤتمر جنيف مباشرة تدفقت المعونات الامريكية على فيتنام الجنوبية الى حد أن حلت الولايات المتحدة محل فرنسا في السيطرة على حكومة سايجون ، خصوصا منذ أن تولى نجودين ديم السلطة بعد اقصاء باوداي في أواخر ١٩٥٥ . وقد شعرت الولايات المتحدة أن حكومة ديم لم تستقر ولم تقو بعد بحيث يمكنها التغلب على حكومة هانوى في الانتخابات التي كان من المفروض اجراؤها في يوليو ١٩٥٦ . لذلك أوعزت الحكومة الامريكية الى حكومة سايجون بارجاء هذه الانتخابات الى اجل غير مسمى . وفعلا رفضت حكومة ديم اجراء الانتخابات على زعم أنها لم توقع على قرارات مؤتمر جنيف ، اذ أن فرنسا هي التي وقعت ، وبالتالي لا تعتبر نفسها مقيدة بها . وفي الواقع أرادت الولايات المتحدة بهذا الارجاء أن تملك فسحة من الوقت لدعم وتوطيد أركان حكومة سايجون وتحويل فيتنام الجنوبية الى قاعدة قوية تكون بمثابة حاجز لوقف امتداد النفوذ الشيوعي ، ان لم يكن الاستعداد للقضاء على حكومة هانوى . وفعلا دعمت الولايات المتحدة تسليح فيتنام الجنوبية وقدمت قواعد عسكرية وبعثت بعثات عديدة لتطوير وتسليح الجيش هناك . معنى ذلك أن الحكومة الامريكية وحكومة سايجون الخاضعة لها قد ارتكبتا مخالفتين صريحتين لقرارات مؤتمر جنيف . فأولا : منعت اجراء الانتخابات الخاصة بتوحيد فيتنام . وثانيا : خالفت نصوص اتفاقية الهدنة التي انهت حرب الهند الصينية .

ومع ذلك فان محاولات تحويل فيتنام الجنوبية الى قاعدة عسكرية واقتصادية وسياسية ضد الشيوعية فشلت في تحقيق اغراضها . فمن الناحية العسكرية ما زالت قوات الفييت كونج الثورية رغم الجهاز الحربي الضخم الذي حشدته الولايات المتحدة ، تملك سرعة الحركة والمبادأة الحربية الحربية ، بل انها تسيطر على معظم قرى فيتنام الجنوبية وتهدد العاصمة سايجون كما تهدد أقوى القواعد الامريكية في دانانج . ومن الناحية الاقتصادية ثبت أن المعونات الامريكية الضخمة رغم أن نسبة ٨٥٪ منها مخصصة للأغراض العسكرية ، لم تحقق الهدف المقصود منها وهو رفع مستوى المعيشة وازالة الفوارق الاجتماعية واصلاح الريف بما يثني الشعب الفيتنامي عن اعتناق الايديولوجية الشيوعية ونظمها . ولعل أقوى دليل على ذلك فشل خطة الجنرال تايلور سفير الولايات المتحدة في سايجون ، الموضوعة لتحصين « القرى الاستراتيجية الصغيرة » لتحد من نشاط « الفييت كونج » في الريف ، وأخيرا من الناحية السياسية فشلت الولايات المتحدة في اقامة حكومة ثابتة في فيتنام الجنوبية تتمتع بتأييد الشعب . وتشهد على ذلك الاضطرابات العديدة ، وبصفة خاصة حركة التمرد البوذي التي اشتدت هذه السنوات الاخيرة ، وهي أعمق كثيرا من أنها مجرد احتجاج على تسلط الاقلية الكاثوليكية الحاكمة . لقد اصبحت محور ارتكاز لنشاط سياسي واسع النطاق ومتنفسا للاعراب عما تراكم في صدر الشعب من استياء واستنكار لحكم نجودين ديم والحكومات العسكرية التي تلت .

وعندما فشلت الوسيلتان السابق ذكرهما وهما انشاء حلف جنوب شرقي آسيا وتحويل فيتنام الجنوبية الى قاعدة مناهضة للشيوعية ، اضطرت الولايات المتحدة ازاء اشتداد ضغط

قوات جبهة التحرير الوطنى «الفيت كونج» الى استخدام الوسيلة الثالثة وهى التدخل العسكرى المباشر ليس ضد «الفيتكونج» وحدها بل ضد فيتنام الشمالية ايضا بحجة ان الاخيرة هى المدبر بل المنفذ ايضا لثورة جبهة التحرير الوطنى . وابتدع الجنرال ماكسويل تايلور . السفير الامريكى الحالى فى فيتنام الجنوبية . نظرية استراتيجية جديدة تطبق فى الحروب المحلية وهى نظرية «التدرج» التى ذكرناها آنفا . وقد ايدت وزارة الدفاع الامريكية وعلى راسها ماكنمارا . هذه النظرية واخذت فى تطبيقها منذ اغسطس ١٩٦٤ .

التصاعد الاستراتيجي

تقضى هذه النظرية بتوجيه ضربات للعدو تقابل اعماله العسكرية . فالتصاعد اذن **عملية تبادلية** يتدرج بمقتضاها كل طرف فى النزاع من هدف الى هدف اكبر الى ان يصل ، اذا لزم الامر الى عملية القمع العظمى باستخدام الاسلحة النووية (٣٣) ، الا ان تطبيق هذه النظرية على حرب فيتنام الان يشوبها عيبان : انها قائمة على افتراض خاطىء ، وانها غير مجدية .

ولما كان التدرج الاستراتيجي يفترض تبادل الضربات التصاعدية ، فمعنى ذلك ان الغارات التى تشنها الولايات المتحدة على فيتنام الشمالية حاليا يجب ان تكون ردا على اعمال عسكرية تقوم بها قوات هذه الدولة . ولكن الواقع غير ذلك . صحيح ان اول غارة امريكية على فيتنام الشمالية فى اغسطس ١٩٦٤ كانت على زعم الولايات المتحدة ردا على مهاجمة باخرة حربية امريكية فى اعالى البحار ، على حين ادعت فيتنام الشمالية ان الباخرة الامريكية كانت موجودة فى مياهها الاقليمية . ولكن الغارات الامريكية اصبحت الان بمثابة رد على الاعمال الحربية التى تقوم بها قوات «الفييت كونج» فى فيتنام الجنوبية بحجة ان هذه الاعمال تدبرها فيتنام الشمالية بل تنفذها ايضا . وهذا ادعاء خاطىء ، اذ ان جبهة التحرير الوطنى تمثل اغلبية شعب فيتنام الجنوبية وانها قويت وتعززت ، لا لانها جهاز شيوعى يستمد العون من الخارج ، وانما لانها تقف امام حكومة مفككة استشرى فيها الفساد فضلا عن انها تستعين بقوات دولة اجنبية ، دولة تعيد الى اذهان الاسيويين محاولة الرجل الابيض السيطرة من جديد على آسيا . وهذه الدولة هى الولايات المتحدة . ومع ذلك فان هذا الادعاء الخاطىء الذى تستند اليه الولايات المتحدة اصبح غير قائم الان . فمنذ فبراير ١٩٦٥ تتوالى الغارات الامريكية على فيتنام الشمالية دون ان يسبقها عمل حربى من جانب «الفييت كونج» . فلم يعد التدرج الاستراتيجي اذن عملية تبادلية ولكنه انتهى الى كونه عملا عدوانيا من جانب واحد . وقد تمادت الولايات المتحدة فى تصاعدها الاستراتيجي فلم تكتف بمهاجمة المنشآت العسكرية لفيتنام الشمالية القريبة من خط الهدنة ، ولكن غاراتها امتدت شمالا حتى هانوى . ولم تعد تقتصر على تدمير المنشآت العسكرية ، بل تعدت ذلك الى تدمير خطوط المواصلات والجسور بل المراكز الصناعية ايضا .

ولقد اصبح من الواضح ان الهجمات الامريكية المتكررة على فيتنام الشمالية لم تحقق الهدف المقصود منها ، فهى لم تضعف نشاط قوات « الفييت كونج» داخل فيتنام الجنوبية ، كما انها لم تمنع مايسميه الامريكيون «حركات التسلل التى تنظمها حكومة هانوى» عبر الحدود الفاصلة بين شطرى فيتنام . بل على العكس فان هذه الهجمات اضعفت كثيرا من هيبة الولايات المتحدة ومكانتها واظهرتها ــ وهى دولة عظمى ــ بمظهر العجز امام دولة صغرى هى فيتنام الشمالية بل أمام قوات «الفييتكونج» . وأصبحت الولايات المتحدة تخشى ان تقوم هذه القوات بهجوم مركز فى شهر يونيو أو يوليو من العام الحالى على اكثر تقدير ، فحشدت قرابة ٤٥ الفا من قوات «مشاة الاسطول» وجنود المظلات لمواجهة هذا الهجوم المتوقع . ويمكن ان نعتبر اغارة الولايات المتحدة على فيتنام الشمالية اعترافا ضمنيا بعجزها عن مواجهة الحرب الداخلية فى فيتنام الجنوبية .

بالاضافة الى كل ذلك ان تطبيق نظرية «التصاعد الاستراتيجى» فى حرب فيتنام حاليا قد خلق انقساما كبيرا فى الراى العام الامريكى كما انه خلق انقساما فى صفوف المعسكر الغربى بينما قرب فى الوقت نفسه الى حد ما بين الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية ، واخيرا اثار قلق دول عدم الانحياز . فقد وجد الكثيرون ان الاسترسال فى هذا «التصاعد» وتوسيع نطاق الحرب سيؤدى حتما فى النهاية الى كارثة

حقيقة . فسوف يصل الامر الى نقطة اللاعودة التى لايمكن بعدها التراجع وتجنب نشوب حرب كبرى، تدخل فيها الولايات المتحدة والصين الشعبية وجها لوجه .

انقسام الراى العام الامريكى

اصبح من الواضح الان ان تطبيق نظرية «التصاعد الاستراتيجى» فى فيتنام احدث انقساما كبيرا داخل اوساط الراى العام الامريكى . فقد عارض عدد من القواد الامريكيين هذا التطبيق لان حرب فيتنام ذات طبيعة خاصة ، فهى «حرب ثورية» تستخدم الاسلحة السياسية وتستند الى تأييد شعب فيتنام ، فلا بد اذن من مواجهتها بالطرق السياسية ومحاولة استعادة ثقة هذا الشعب فى حكومته وفى حسن نوايا الولايات المتحدة . اما استراتيجية «التصاعد» فقد وضعت للحروب المحلية التى تواجه فيها الولايات المتحدة دولة كبرى من دول المعسكر الشيوعى كالاتحاد السوفيتى أو الصين (٣٤) . فضلا عن ذلك فان الكثيرين من اعضاء الكونجرس والمفكرين الذين دابو فى تأييد جونسون ، أصبحو من أشد المعارضين له فى طريقة معالجته لازمة فيتنام . ومن أبرز هؤلاء المؤيدين الذين تحولوا الى معارضين : السناتور مايك مانسفيلد (ديمقراطى) والسناتور وليام فولبرايت (ديمقراطى) والمعلق السياسى المعروف والتر ليبمان وهانس مورجنتاو استاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاجو .

اما الانقسام فى صفوف الدول الغربية فقد بدأ يدب منذ العام الماضى عندما اعلن دى جول صراحة اعتراضه على السياسة الامريكية فى فيتنام ، واقترح تحييد فيتنام بشطريها بالاضافة الى لاوس وكمبوديا . وفى ١٠ من فبراير ١٩٦٥ صدر بيان عن مجلس الوزراء الفرنسى جاء فيه : «ان الحكومة الفرنسية تعتقد ان تسوية مشاكل جنوب شرقى آسيا لا يمكن أن تتم عن طريق استعمال السلاح .فان الوصول الى اتفاق دولى يمنع اى تدخل اجنبى فى فيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية ولاوس وكمبوديا ، هو وحده الكفيل بتمهيد السبيل الى تحقيق السلام الداخلى والخارجى فى هذه المنطقة المنكوبة من العالم . وتبدى الحكومة استعدادها للاشتراك فى اى وقت فى محادثات بشأن الوصول الى اتفاق دولى وفقا للمبادىء التى اقرهـا مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤» . واكدت فرنسا معارضتها للسياسة الامريكية عندما رفضت اخيرا الاشتراك فى اجتماع مجلس وزراء حلف جنوب شرقى آسيا واكتفت بارسال مراقب لها فقط فى هذا الاجتماع . وبناء على طلب هذا المراقب ادرج فى البيان الرسمى الذى صدر عن مجلس الحلف فى ٥ من مايو ١٩٦٥ نص صريح يعلن رفض فرنسا التقيد ببيان المجلس المذكور (٣٥) . ثم ان جميع الدول الغربية — باستثناء بريطانيا (٣٦) — لم تخف معارضتها تطبيق نظرية (التصاعد) فى فيتنام ، وتنادى بضرورة تسوية الازمة بالطرق السلمية . صحيح ان بيان مجلس حلف جنوب شرقى آسيا ، الذى المعنا اليه حالا ، ذكر ان وزراء خارجية دول الحلف « يؤيدون السياسة الامريكية » فى فيتنام ويستنكرون «العدوان الذى ينظمه ويمده ويسانده النظام الشيوعى فى فيتنام الشمالية ضد جمهورية جنوب فيتنام» الا ان البيان اضاف ان المجلس يؤيد سياسة جونسون التى اعلنها فى خطابه بتاريخ ١٧ من ابريل ١٩٦٥ (٣٧) الذى عرض فيه استعداده لاجراء مفاوضات مع هانوى وبكين لتسوية الازمة الفيتنامية (٣٨) . أكثر من ذلك ابدى مندوب باكستان فى اجتماع مجلس وزراء خارجية حلف جنوب شرقى آسيا المشار اليه ، تحفظاته فى السياسة الامريكية فى فيتنام ، واعرب عن امله أن تبذل مجهودات متواصلة من اجل استتباب السلام فى المنطقة عن طريق التفاوض على « أساس اتفاقيات جنيف القائمة » (٣٩) .

وثمة نتيجة أخرى أدى اليها تطبيق نظرية «التصاعد» فى حرب فيتنام ، هى هبوط حدة التوتر بين الاتحاد السوفيتى والصين وتقربهما لمواجهة التحدى الامريكى . صحيح ان موقف الاتحاد السوفيتى يبدو — على الاقل من الناحية الدعائية — أكثر اعتدالا من موقف الصين ، الا أن جميع البيانات السوفيتية والصينية التى صدرت خلال الاربعة الاشهر الاخيرة ، تؤكد تضامن دول المعسكر الاشتراكى فى صد العدوان الامريكى . فقد جاء فى بيان الحكومة السوفيتية الصادر فى ٨ من فبراير ١٩٦٥ ان «الاتحاد السوفيتى سيجد نفسه مضطرا الى اتخاذ اجراءات جديدة ، بالاتفاق مع حلفائه وأصدقائه ، للدفاع عن سلامة جمهورية فيتنام الشمالية» (٤٠) . وجاء فى البيان الذى اصدرته حكومة الصين فى اليوم نفسه أن «جمهورية فيتنام الديمقراطية

عضو فى المعسكر الاشتراكى وبالتالى **يلتزم جميع أعضاء هذا المعسكر مساندتها ومساعدتها** مساعدة فعالة» (٤١) ثم ان قبول الصين مرور الاسلحة السوفيتية عبر اراضيها فى طريقها الى فيتنام الشمالية ، لخير دليل على اتفاق حكومتى الدولتين على التدابير الواجب اتخاذها لمساعدة فيتنام الشمالية .

واخيرا فان تطبيق نظرية «التصاعد» فى حرب فيتنام قد اثارت قلق الدول غير المنحازة وكبار الشخصيات المحايدة فى العالم ، مثل قداسة البابا والامين العام للامم المتحدة . ففى اول ابريل ١٩٦٥ صدر بيان وقعت عليه سبع عشرة دولة غير منحازة (٤٢) أكد مبدأ « حق الشعوب فى تقرير مصيرها» وتسوية الازمة الفيتنامية عن طريق التفاوض «دون شرط مسبق» .

وقد صرح أوثانت الامين العام للامم المتحدة بأنه يبذل جهودا كبيرة للوصول الى تسوية سلمية لازمة فيتنام ، واشار الى أنه لن يتردد فى ترك منصبه اذا تبين له «انعدام فائدته» فى هذا الصدد . وايد نداء دول عدم الانحياز بضرورة اجراء مفاوضات دون قيد أو شرط . ويعتقد أوثانت ان تسوية الازمة لابد أن تستند الى قرارات مؤتمر جنيف الذى بحث قضايا الهند الصينية عام ١٩٥٤ (٤٣) . ووجه قداسة البابا ، فى الحادى عشر من شهر فبراير الماضى ، نداء يناشد «من يخاطرون بدفع الحوادث فى طرق خطرة للغاية» ارساء العلاقات بين الدول على اساس من «الاحترام والثقة المتبادلة» والعمل لتقوية «المنظمات الدولية القادرة على وقف أعمال العنف» واستخدام هذه المنظمات فى توطيد «الاحترام الصادق للمعاهدات» (٤٤) .

خطاب بلتيمور : ٧ ابريل ١٩٦٥

وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها فى عزلة دبلوماسية تامة بسبب سياستها فى فيتنام وشعرت أيضا بان وسائل القمع العسكرى القائمة على العنف لم تؤد الى النتيجة المطلوبة بل هى ادت الى نتائج عكسية . ومن هنا بدأ الحديث فى دوائر البيت الابيض عن «حكمة التفاوض» من اجل الوصول الى تسوية سلمية تقى العالم شرور حرب كبرى . وكان هذا موضوع خطاب الرئيس الامريكى جونسون الذى القاه فى جامعة هوبكينز فى بلتيمور يوم ٧ ابريل الماضى (٤٥) . فقد اشار جونسون الى ان الوضع فى فيتنام يتلخص فى حقيقة اولية ، هى ان فيتنام الشمالية ارتكبت ، ومازالت ترتكب ، عدوانا على دولة فيتنام الجنوبية المستقلة يقصد ضمها اليها كلية . ووراء هذه الحقيقة يكمن شبح الصين الشعبية التى تدفع حكومة هانوى الى العدوان على فيتنام الجنوبية كما سبق لها ان استبعدت التيبت واعتدت على الهند ودمغتها هيئة الامم المتحدة بجرم ارتكاب عدوان على كوريا . فالصراع الدائر الان فى فيتنام ينطوى على تخطيط عدوانى واسع النطاق بقصد السيطرة على القارة الاسيوية . وهذا يبرر الوجود الامريكى فى فيتنام الجنوبية . وهنالك مبررات اخرى للوجود الامريكى فى هذه المنطقة ، منها ان الولايات المتحدة تعهدت منذ ١٩٥٤ بالدفاع عن عن فيتنام الجنوبية وتمكينها من المحافظة على استقلالها . ولا تستطيع الولايات المتحدة ان تتخلى عن هذا الالتزام لان مثل هذا التخلى من شأنه احداث آثار بعيدة المدى فى الشعوب التى وثقت بقيمة التعهدات الامريكية . فمن المستحيل اذن انسحاب القوات الامريكية من فيتنام الجنوبية أو الكف عن القيام باعمال قمع عسكرية ضد فيتنام الجنوبيةومنعها من الاستمرارفى سياستها العدوانية . ومع ذلك ابدى الرئيس جونسون استعداده لاجراء تسوية سلمية للازمة عن طريق التفاوض غير المشروط وفى ظل الاوضاع الراهنة ، مع الحكومات التى يعنيها الامر . ولكنه رفض مبدأ التفاوض مع ممثلى جبهة التحرير الوطنى (الفييت كونج) . وأكد الرئيس جونسون عزم الولايات المتحدة على الاستمرار فى عمليات القمع الموجهة ضد فيتنام الشمالية الى ان يتم تسوية الازمة الفيتنامية بالتفاوض . وصرح جونسون كذلك بان الهدف البعيد للدبلوماسية الامريكية هو العمل لاستقلال دول جنوب شرقى آسيا بما فيها فيتنام الشمالية استقلالا تاما وعدم تبعيتها لاية دولة كبرى ، وعرض اسهام الولايات المتحدة اسهاما كبيرا فى عملية تنمية هذه المنطقة اقتصاديا .

هذا الخطاب ينطوى على تغير ملحوظ فى السياسة الامريكية . فحتى وقت قريب رفضت الولايات المتحدة فكرة «عدمانحياز» فيتنام ، كما رفضت مبداالتفاوضقبلتوقفقوات «الفييتكونج» عن نشاطها الحربى فى جنوب فيتنام وتوقف جميع عمليات التسلل وارسال الامدادات العسكرية

الخارجية الى هذه القوات . ولكن يبدو ان الولايات المتحدة لم تتعلم من دروس الماضى . فان التاريخ المعاصر لحركات التحرر الوطنية فى فيتنام وفى الجزائر وفى قبرص وغيرها من المناطق ، اثبت ان المفاوضات لتسوية هذا النوع من الازمات لابد وان تشمل اولئك الذين يخوضون حرب التحرير . لقد اضطرت فرنسا الى مفاوضة قوات «الفييت مينه» فى فيتنام ومفاوضة جيش التحرير فى الجزائر واضطرت بريطانيا الى مفاوضة قوات « ايوكا » فى قبرص . فكيف يمكن الولايات المتحدة ان تتجاهل قوات «الفييت كونج» وهى تمثل السلطة الفعلية فى فيتنام الجنوبية ؟ صحيح ان هذه القوات تحصل على بعض المعونات الخارجية وبصفة خاصة من فيتنام الشمالية ، ولكن من الثابت ايضا انها تتمتع باستقلال ذاتى وبشخصية ذاتية ، وبالتالى لايمكن الادعاء البتة بانها عميلة فيتنام الشمالية وان حكومة هانوى ستتحدث باسمها فى المحادثات المقترح اجرائها . ثم انه من الخطأ ان يدعى ان فيتنام الجنوبية ضحية لعدوان يرتكبه جيرانها كما حدث فى كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠ ، خصوصا اننا نعلم أن الولايات المتحدة هى التى نقضت قرارات مؤتمر جنيف بارجائها الاستفتاء الخاص بتوحيد شطرى فيتنام الى اجل غير مسمى ، وبتحويل فيتنام الجنوبية الى قاعدة عسكرية امريكية كاحدى حلقات السلسلة التى تطوق بها الدول الشيوعية (٤٦) .

لهذا كله يمكن القول بأن سياسة تجاهل جبهة التحرير الوطنى فى فيتنام الجنوبية واصرار الرئيس جونسون على الاستمرار فى عملية القمع العسكرى ضد فيتنام الشمالية ، سياسة متسمة بقصر النظر لانه من المتعذر على الدول الشيوعية قبول اسس التفاوض التى وضعها الرئيس الامريكى (٤٧) . كما يمكن القول ــ وهذا هو الاحتمال الثانى ــ ان جونسون لم يكن جادا فى قبوله مبدا التفاوض وانه لم يهدف فى خطابه الذى القاه فى بلتيمور سوى الى تهدئة ثورة الراى العام الامريكى والدول على حماقة السياسة الامريكية فى فيتنام .

ختام

ان وجهة نظر حكومة جونسون أن حرب فيتنام اختبار لمدى تدرة الشيوعيين على الانتشار وكسب مناطق جديدة من العالم ، ومن ثم يتعين على الامريكيين ان يقمعوا باى ثمن حركة جبهة التحرير الوطنى فى فيتنام الجنوبية وان يقمعوا ايضا جمهورية فيتنام الديمقراطية المهتمة بمعاونة الجبهة والا واجه الامريكيون حركات مماثلة فى شتى مناطق العالم الاخرى الواقعة تحت نفوذهم الان . ولكن يجب ان لا نتجاهل حقيقة ثابتة ، وهى ان الانتصار على قوات تخوض حرب العصابات بتاييد شعبى كبير امر يكاد يكون مستحيلا . فكما فشلت فرنسا فى حربها ضد قوات «الفييت مينه» فان بوادر الفشل تتضح من الان فى حرب الولايات المتحدة ضد قوات « الفييت كونج » . ولم تنجح استراتيجية «التصاعد» الا فى احداث انقسام فى صفوف الدول الغربية وفى اثارة قلق الراى العام العالمى .

ولكن من الناحية الواقعية ، يجب التسليم بانه من العسير على الولايات المتحده وهى دولة عظمى ان تقبل الخروج مهزومة بعد هذه السنوات الطويلة من الحرب ، كما انها لا تستطيع الاستمرار فى شن الغارات على فيتنام الشمالية بلا حساب لما يترتب على ذلك من نتائج فى غاية الخطورة . فلا يبقى اذن سوى الوسيلة المنطقية العملية الوحيدة لتسوية ازمة فيتنام ، وهى وسيلة التفاوض . وقد اثبتت السوابق الدولية ان اهم اسس التفاوض من اجل انهاء معارك الحرب الباردة هو قبول الحلول السلمية التى تمكن طرفى النزاع من تسويته دون اراقة ماء الوجه . وبالتالى نرى أن اهم المبادىء التى يجب ان تكيف مفاوضات الازمة الفيتنامية هى : **اولا** : اشراك قوات «الفييت كونج» فى هذه المفاوضات ، **ثانيا** : الكف عن شن الغارات على فيتنام الشمالية . **وثالثا** : احترام مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها . صحيح ان اعمال هذا المبدا الاخير سيؤدى فى الغالب الى توحيد شطرى فيتنام تحت حكم يعتنق الايديولوجية الماركسية . ولكن ليس من الحكمة ان تخشى الدول الغربية هذا الحكم لان تاريخ مابعد الحرب العالمية الثانية اثبت بما لا يدع مجالا للشك ، أن المبادىء الماركسية تتأقلم بالبيئة التى تتفاعل فيها ، وأن قيام نظام حكم يسارى فى فيتنام الموحدة لايعنى فى حد ذاته دخول هذه الدولة فى نطاق «المعسكر الشيوعى» . ثم الا يمكن تلافى هذا الاحتمال باتفاق جميع الاطراف المعنية على حياد فيتنام الموحدة بضمانة دولية يفضل ان تكون ضمانة هيئة الامم المتحدة ؟

مراجع الموضوع صفحه ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨

اهم مراجـــــع البحث

١ـ سبق ان هجمت البحرية الامريكية على فيتنام الشمالية فى اغســطس ١٩٦٤ وتسبب هذا الهجوم فى اثارة ازمة دولية عنيفة فى ذلك الوقت .

٢ـ خصوصا بعد انتصار اليابان على روسيا فى حرب ١٩٠٤ـ١٩٠٥ ونجاح ثورة صان يات سن الوطنية فى الصين عام ١٩١١ وظهور مبـــــدأ " آسـيا للاسيويين " .

٣ـ فى الواقع ان الاقاليم الثلاثة التى تتكون منها فيتنام لم تكن ســـوى جزءا من المنطقة الاستعمارية التى اطلقت عليها فرنسا سنة ١٨٨٨ اصطلاح " الهند الصينية الفرنسية (Indochine Française)

وقد ضمت الى جانب الاقاليم الثلاثة المذكورة كلا من لاوس وكمبوديا .

٤ـ Michael,F.H.& Taylor,G.E. : The Far East in the Modern World, London 1956,pp. 586-587.

٥ـ المرجع السابق : ص ٥٨٧ وراجع ايضا Macnair,H.F.&Lach,D.F. Modern Far Eastern International Relations,2nd edition, New York 1955, p. 665.

٦ـ اتفق الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية على ان تشرف القـــوات البريطانية على عملية استسلام اليابان فى جنوب فيتنام ، بينما تشـرف القوات الصينية على العملية نفسها فى شمال فيتنام . وقد اســرعت بريطانيا فسلمت السلطة فى فيتنام الجنوبية الى الفرنسيين . امـــا شانج كاى شيك فلم يقبل عودة القوات الفرنسية الى شمال فيتنـــام الا فى فبراير ١٩٤٦ بعد ان حصل من فرنسا على بعض الامتيــازات الاقتصاديـــة .

٧– يلاحظ ان الشبه كبير بين موقف فرنسا من " الفييت مينه " من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٤ وموقف الولايات المتحدة من " الفييت كونج " من ١٩٥٩ حتى الآن •

٨– بالنسبة الى السنوات الاولى للحرب راجع
Calvocoressi,P.: Survey of International Affairs 1947-1948, London 1952, pp. 370-383.

وراجع ايضا
Lacouture,J.& Devillers,Ph.: La Fin d'un guerre, Paris 1960,pp.11-26.

٩– وكانت تعرف بين ١٩٤٥ و١٩٤٩ باسم سيام وهو الاسم التقليدى لهذه الدولة وكانت تعرف به حتى عام ١٩٣٩ •

١٠– وهو الموقف نفسه الذى اتخذته هذه الدول ازاء القضية الاندونيسية والاستعمار الهولندى •

١١– المرجع السابق ص ٣٨٦–٣٨٧ Calvoccressi,P.

١٢– Calvocoressi,P. : Survey of International Affairs 1949-1950, London 1953, pp. 424,426-429,438-441.

١٣– المرجع السابق ص ٢١ Lacouture,J & Devillers,Ph.:

١٤– Calvocoressi,P. Survey 1949-1950,op.cit.,p. 429.

١٥– Brimmell,J.H. : Communism in South East Asia, London 1959,p. 276.

١٦– Calvocoressi,P. Survey 1949-1950,op.cit.p.440

١٧– المرجع السابق ص ٤٣ Devillers,Ph.: & Lacouture

١٨– المرجع نفسه، ص ٤٥ هامش ٢٤

٢٠– المرجع السابق ص ٤٢ هامش ١٩ و ٢٠ Devillers & Lacouture

٢١– Eden N, Sir A.: The Memoirs (Full Circle), London 1960, pp. 81 - 82.

٢٢ــ المرجع نفسه ، ص ٨٧

٢٣ــ المرجع نفسه ، ص ٨٣

٢٤ــ المرجع نفسه ، ص ٨٦ ، راجع ايضا Fleming, D.F. : The Cold War and its origins, 1917-1960, London 1961, pp. 677-693.

٢٥ــ المرجع السابق ، ص ٥٢ Devillers, Lacouture

٢٦ــ المرجع نفسه ، ص ١٠٣

٢٧ــ ان خير مرجع لدراسة تفاصيل مفاوضات جنيف هو كتاب Lacouture & Devillers سالف الذكر ص ١١١ــ٢٨٨ .

٢٨ــ تضمنت الوثائق التى صدرت عن مؤتمر جنيف اتفاقيتى هدنة بخصوص لاوس وكمبوديا وستة " تصريحات منفردة " بخصوص هاتين الدولتين ايضا .

٢٩ــ مذكرات ايدن سالفة الذكر ص ١٤٢

٣٠ــ المرجع السابق ، ص ١٠٥ Devillers & Lacouture

٣١ــ هذا الحل وفق بين رغبة "الفييت مينه" فى تعيين خط الهدنة عند خط عرض ١٣° ، ورغبة فرنسا فى تعيين هذا الخط عند خط عرض ١٨° حيث تمر سلسلة من الجبال .

٣٢ــ مرجع سابق ص ٢٨٥/٢٨٦ Brimell

٣٣ــ تختلف نظرية التدرج الاستراتيجى عن النظرية التى سادت الاستراتيجية الامريكية فى عهد جون فوستر دالاس واطلق عليها اصطلاح " الانتقام " وكانت تقوم على مبدأ التهديد باستخدام الاسلحة النووية على اوسع نطاق (اى الاسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية) اذا اقدمت دولة على ارتكاب عدوان مهما صغر شأنه .

٣٤- راجع مقال Alain Clément في جريدة لوموند الفرنسية، ١٦ فبراير ١٩٦٥، ص ٢

٣٥- جريدة لوموند الفرنسية، ٧ مايو ١٩٦٥، ص ٣

٣٦- ايد ويلسون، رئيس الوزارة البريطانية، سياسة الولايات المتحدة في فيتنام وان كان يسعى لاقناع الرئيس جونسون بقبول مبدا التفاوض (زيارة ويلسون للولايات المتحدة اخيرا)

٣٧- خطاب بلتيمور وسنتحدث عنه بعد قليل •

٣٨- جريدة لوموند الفرنسية، ٧ مايو ١٩٦٥، ص ٣ •

٣٩- المرجع نفسه •

٤٠- La Documentation Française, No 0.1651, 2 Mars 1965 (Textes du jour), p.3

٤١- المرجع نفسه، ص ٤

٤٢- هذه الدول هي : افغانستان، الجزائر، سيلان، قبرص، اثيوبيا، غانا غينيا، الهند، العراق، كينيا، نيبال، سوريا، تونس، الجمهورية العربية المتحدة، يوغسلافيا، زامبيا، واوغندا •

راجع جريدة لوموند الفرنسية، ٣ ابريل ١٩٦٥ ص ٢ •

٤٣- جريدة لوموند الفرنسية، ١٧ ابريل ١٩٦٥، ص ٢ •

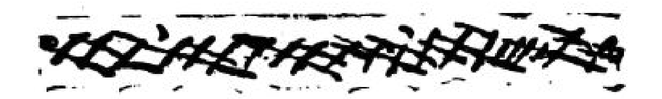
٤٤- La Documentation Française, No 0.1658, 18 Mars 1965 (Textes du Jour) P.2.

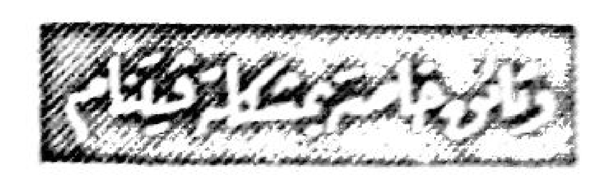
٤٥- اهم اجزاء الخطاب نشرتها جريدة لوموند الفرنسية في عدد ٩ ابريل ١٩٦٥، ص ٢

٤٦- Chauvel, Jean: " La neutralité sous garantie internationale paraît être la meilleure solution" Le Monde Diplomatique Mars 1965, pp. 1 et 6.

كان جان شوفيل ابرز اعضاء الوفد الفرنسي في مفاوضات جنيف عام ١٩٥٤ •

٤٧ـ بيان حكومة فيتنام الشمالية فى ١٣ ابريل ١٩٦٥، جريدة لوموند الفرنسية عدد ١٤ ابريل ١٩٦٥ ص ٢٠ والبيان المشترك الصادر عن حكومتي الاتحاد السوفييتي وفيتنام الشمالية بتاريخ ١٧ ابريل ١٩٦٥، جريدة لوموند الفرنسية عدد ٢٠ ابريل ١٩٦٥ ص ١٠.





١ ـ نداء لتحالف عدم الانحياز لحل مشكلة فيتنام سلميا (اول ابريل ١٩٦٥) .

[illegible]

... في الاطراف المعنية ... وقد وقع نداء الدول غير المنحازة رؤساء الدول والحكومات التالية :

الجمهورية العربية المتحدة ، ويوغوسلافيا والجزائر والهند وسيلان والعراق وسوريا وتونس وغانا وغينيا وافغانستان واثيوبيا واوغندا وزامبيا وكينيا وقبرص ونيبال . وفيما يلي نص النداء :

تمشيا مع الاعلان النهائي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول غير المنحازة الذى عقد بالقاهرة في شهر اكتوبر من عام ١٩٦٤ .

لاحظنا نحن رؤساء الدول او الحكومات الموقعين على هذا النداء ، باهتمام كبير ازدياد التوتر والصراع القائم حاليا في جنوب شرق اسيا وفي مناطق اخرى معينة في افريقيا والشرق الاوسط وامريكا اللاتينية الذى نشأ نتيجة العدوان والتدخل الاجنبي، نأسف للازمة الحالية في الامم المتحدة التي حالت دون ممارستها الكاملة لمسئوليتها من اجل صيانة السلم والمحافظة عليه ، ونحن نؤكد تأكيدا جازما حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وكذلك مبدأ عدم الالتجاء للتهديد او استخدام القوة في العلاقات الدولية ، ونؤكد من جديد تمسكنا بمبدأ [illegible] واحترام سيادة الدول وسلامة اراضيها ، ونعرب عن ايماننا بان

[illegible]

[illegible]

ونحن مقتنعون بانه [illegible] عن طريق مفاوضات .

وبناء على ذلك نوجه نداء عاجلا الى الاطراف المعنية لبدء مثل هذه المفاوضات في اقرب وقت ودون وضع اى شروط مسبقة حتى يمكن ايجاد حل سياسي لمشكلة فيتنام يتفق مع الاماني المشروعة لشعب فيتنام ويتمشى مع روح اتفاقية جنيف الخاصة بفيتنام واعلان مؤتمر الدول غير المنحازة الذى عقد في القاهرة .

واننا ندعو حكومات جميع الدول التي يهمها المحافظة على السلام العالمي ان تشاركنا في اسرع وقت ممكن في هذا النداء .

٢ ـ من تصريح للحكومة الامريكية (البيت الابيض ، واشنطن ، ٧ فبراير سنة ١٩٦٥) .

في يوم ٧ فبراير ، تلقت وحدات الطيران التابعة للولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية الاوامر بالقيام بعمل انتقامي مشترك ضد مناطق الثكنات والقوى الواقعة في الاقليم الجنوبي من فيتنام الشمالية وهي التي اثبتت اجهزة المخابرات ان هانوي كانت تستخدمها بنشاط في ارشاد قوات الفيت كونج وتمرينها داخل فيتنام الجنوبية .

... وتعتبر الاجراءات التي اتخذتها اليوم حكومتا الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية ، ردا على الاثارة التي يخططها ويوجهها نظام هانوي .

ففي ٧ فبراير ... تعرض مطاران لطائرات الهليكوبتر ، واثنان من الثكنات الامريكية وعدة قرى واحدى المدن في

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ولا يزال [illegible] في [illegible] الواردة من فيتنام الشمالية ، وفيه نفس [illegible] جريمته .

٣ ـ من تصريح لحكومة الصين الشعبية (بكين ، ٨ فبراير سنة ١٩٦٥) .

لقد كشف الاستعمار الامريكي صورة العدوانية مرة اخرى في شمال جمهورية فيتنام الديمقراطية ، الدولة المجاورة والشقيقة للصين . ففي يومي ٧ و ٨ فبراير ، قامت وحدات من سلاح الطيران الامريكي بقذف القنابل والرصاص عدة مرات على مدن وقرى في [illegible] دونج هوى وعدد آخر من المواقع في مقاطعة كوانج بنه وولاية [illegible] ..

... وتؤكد الحكومة الامريكية انها لا تنوى مد نطاق الحرب الى ما وراء فيتنام الجنوبية ، وان آخر التدابير التي اتخذتها لم تكن الا ردا على فيتنام الشمالية ، وان توسيع نطاق الحرب انما يتوقف على فيتنام الشمالية وحدها .. مثل هذا الادعاء ما هو الا اكذوبة وقحة . اذ في الواقع نجد ان الولايات المتحدة قد شرعت فعلا في مد الحرب الى ما وراء فيتنام الجنوبية . وان السؤال المطروح امامنا الآن هو معرفة ما اذا كان الامريكيون سيستمرون على اتباع تلك السياسة ، وهذا امر يتوقف عليهم وحدهم . [illegible] ان الولايات المتحدة قد [illegible] جنيف [illegible]

سنة ١٩٥٤ خرقا فاضحا وقامت بهجمات جديدة على اقليم جمهورية فيتنام الديمقراطية بواسطة قواعدها العسكرية وحاملات طائراتها التي تعمل في خدمة اعتدائها المسلح في فيتنام الجنوبية ، لذلك فمن حق جمهورية فيتنام الديمقراطية أن ترد على العدوان الامريكي ..

ان جمهورية فيتنام الديمقراطية عضو في المعسكر الاشتراكي ، وعلى جميع الدول الاشتراكية الاخرى أن تساندها وتعاونها بطريقة فعالة .

ان الصين احدى الدول الموقعة لاتفاقات جنيف المبرمة سنة ١٩٥٤ . وان الصين وفيتنام دولتان متجاورتان بينهما روابط وثيقة . وان الشعبين الصيني والفيتنامي شعبان شقيقان . ويعتبر العدوان الامريكي على جمهورية فيتنام الديمقراطية بمثابة عدوان على الصين نفسها . ولن يقف الستمائة والخمسون مليون صيني مكتوفي الايدي بأي حال من الاحوال ، فإنهم مستعدون تمام الاستعداد للعمل . وتطالب حكومة جمهورية الصين الشعبية جميع الدول والشعوب المحبة للسلام ان يتحدوا ، وان يتخذوا جميع التدابير الممكنة لمساندة الشعب الفيتنامي ومعاونته في كفاحه العادل ..

٤ — من تصريح للحكومة السوفيتية (موسكو ، ٨فبراير سنة ١٩٦٥) .

ان غارات القرصنة التي شنتها طائرات القوات المسلحة الامريكية على جمهورية فيتنام الشمالية تثير غضب الشعب السوفييتي الذي يستنكرها بقوة شأنه في ذلك شأن سائر الشعوب التي تعارض الطرق التحكمية والعدوان الاستعماري ..

... فما هذه النظرية التي على أساسها يمكن ان تصبح دولة مستقلة موضعا لاعتداء دولة أخرى ، لا لسبب الا لان النيران تشتعل تحت اقدام المعتدين الامريكيين في منطقة مجاورة لها ؟ اذا ما أفسحنا المجال لمثل هذه النظريات ، فسوف يصبح ميثاق الامم المتحدة غير ذي مفعول ، فضلا عن أن جميع الاسس والقواعد الشرعية التي تحكم العلاقات بين الدول سوف تنهار ، وتحل الطرق التحكمية والقوة الغاشمة محلها .

ولقد حذرت الحكومة السوفيتية قادة الولايات المتحدة من القيام بأي محاولة قد يترتب عليها المساس بسيادة جمهورية فيتنام الديمقراطية الدولة الاشتراكية الشقيقة . وكانت الحكومة السوفييتية تأمل ان تقوم واشنطون بدراسة الموقف في جزيرة الهند الصينية بطريقة واقعية .

غير ان الدلائل كانة تشير الى ان روح المواقعية معدومة لدى أولئك الذين يلجأون الى العدوان على دولة مسالمة مثل جمهورية فيتنام الديمقراطية .

ويظهر ان واشنطون لا زالت تتصور ان العدوان على جمهورية فيتنام الديمقراطية يمكن أن يظل بلا عقبات . ومن المسلم به ان جمهورية فيتنام الديمقراطية دولة صغرى وأقل قوة من الولايات المتحدة من الناحية العسكرية غير أن شعبها يدافع عن مبادىء عادلة فهو يدافع عن استقلاله القومي ، وعن حريته ، وله أصدقاء أقوياء وموثوق بهم .

ولم يدخر الاتحاد السوفييتي جهدا في المناداة بوجوب اقامة علاقات طبيعية بينه وبين الولايات المتحدة وتحسين تلك العلاقات . غير أن انماء العلاقات الودية لا يكون الا نتيجة لجهود يبذلهما كلا الطرفين .. ولكن السياسة العدوانية التي تتبعها الولايات المتحدة تتعارض تماما مع تلك الجهود، اذ أنها قد تقضي على فاعلية جميع الاجراءات والخطوات التي تتخذ من أجل تحسين العلاقات السوفيتية الامريكية .

... وتعلن الحكومة السوفييتية تضامنها التام مع حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية التي تنادي بوجوب وقف العمليات الحربية التي تقوم بها الولايات المتحدة ضدها ، وتطبيق الاتفاقات المبرمة في جنيف سنة ١٩٥٤ بشأن فيتنام تطبيقا دقيقا ، والمحافظة على السلام في الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا ..

٥ — من تصريح لحكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية (الشمالية) (هانوي، ٨فبراير سنة ١٩٦٥) .

... ان الغارة الجوية التي شنتها الولايات المتحدة يوم ٧ فبراير سنة ١٩٦٥ تشكل عملا حربيا جديدا بالغ الخطورة ترتكبه الولايات المتحدة ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وخرقا فاضحا للقانون الدولي ولاتفاقات جنيف لا يحتمل لشعوب العالم . ولم تكتف الحكومة الامريكية بذلك ، بل قررت أيضا وبمنتهى الوقاحة ان ترسل قوات عسكرية امريكية جديدة الى فيتنام الجنوبية .

هذه الحقائق توضح ان الولايات المتحدة — رغبة منها في معالجة موقفها الحرج في فيتنام الجنوبية في الوقت الحاضر — قد ارتكبت عمدا اعمالا حربية ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وسعت جاهدة لزيادة قواتها العسكرية في فيتنام الجنوبية ، وشرعت في تنفيذ دسائسها وخططها لمد المعركة الى ما وراء حدود فيتنام الجنوبية . وهي بذلك تزيد من خطورة قيام حرب ذات عواقب بالغة الخطورة في الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا .

... وتصر حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية بقوة وعزم على ان تقوم الولايات المتحدة بتنفيذ اتفاقات جنيف المبرمة سنة ١٩٥٤ بشأن فيتنام تنفيذا سليما ، وأن تحترم سيادة فيتنام واستقلالها ووحدتها الاقليمية وسلامة أراضيها ، وتتوقف في الحال عن الحرب العدوانية على فيتنام الجنوبية وعن جميع الاعمال الحربية الموجهة ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية ..

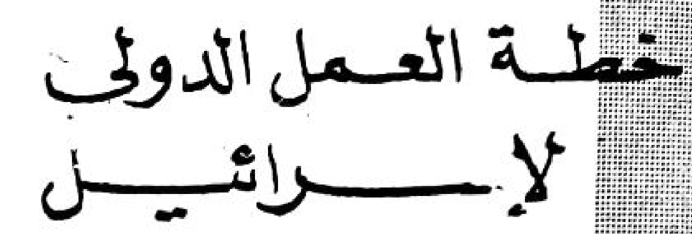
٦ — من البيان المشترك السوفيتي — الفيتنامي بمناسبة زيارة الكسي كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي لجمهورية فيتنام الديمقراطية

... تؤكد حكومة الاتحاد السوفييتي مرة أخرى أنها سوف تسهم في ضمان أمن جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وسوف تقدم لها المعونة والتأييد اللازمين وذلك وفاء منها بمبادىء الاشتراكية الدولية . وقد اتفقت حكومتا الدولتين على الاجراءات التي ستتخذ لتعزيز الطاقة الدفاعية لجمهورية فيتنام الديمقراطية ، كما اتفقتا على القيام بمشاورات منتظمة في هذه المسائل .

ويتفق الطرفان على اعتبار ان الولايات المتحدة ظلت تخرق اتفاقات جنيف المبرمة سنة ١٩٥٤ بشأن فيتنام لفترة تزيد على عشر سنوات ، وذلك بغية وضع العقبات في سبيل اعادة توحيد البلاد ، وتحويل فيتنام الجنوبية الى مستعمرة من نوع جديد والى قاعدة عسكرية امريكية . ولقد ارسلت الولايات المتحدة عشرات الآلاف من الجنود والضباط وكميات كبيرة من الاسلحة والمعدات الحربية ، الى فيتنام الجنوبية بطريقة غير مشروعة ، وهي تشن «حربا خاصة » قاسية ووحشية ضد شعب فيتنام الجنوبية .

... وان الطرفين يعلنان معا انه لا توجد سوى وسيلة واحدة وفريدة لحل مشكلة فيتنام الجنوبية ، وهي أن تقوم الولايات المتحدة بتنفيذ اتفاقات جنيف تنفيذا دقيقا ، وأن تتوقف في الحال عن الحرب العدوانية ، وتسحب جنودها وقواتها وأسلحتها من فيتنام الجنوبية ، وتمتنع عن القيام بأي تدخل في شئونها حتى يمكن السماح لشعب فيتنام الجنوبية أن يسوي مشاكله الداخلية بنفسه ..

دراســة



سامى منصور

الاستاذ سامى منصور المحرر بجريدة الاهرام . حصل على ماجستير فى العلوم السياسية من جامعه القاهرة وكان موضوع رسالته نيجيريا فى المجتمع الدولى ، ويقوم حاليا باعداد رسالة للدكتوراه عن مؤتمر بلغراد لدول عدم الانحياز . وقد قضى مدة فى الهند وأندونيسيا ويوغوسلافيا لاستكمال وثائق البحث .

فى وقت تقترب فيه لحظة الصدام بين العرب واسرائيل يزداد الالحاح فى المزيد من المعرفة بسياسة اسرائيل الخارجية حتى يمكن تحديد مجال حركتها يوم يقع الصدام .

وتنقسم هذه الدراسة الى اربعة نقاط تبدا – بعد مقدمة – بتحديد اهداف اسرائيل من سياستها ثم الاجهزة التى تتولى لها تنفيذ هذه الاهداف سواء كانت مراكزها الرئيسية فى داخل اسرائيل او خارجها . والقسم الثالث حول ما يقيد امكانيات الحركة لهذه الاجهزة فى النطاق الدولى . والاخير حول المجالات الدولية التى تنفذ فيها هذه الاهداف مع ابراز طابع التخصص بتحديد أهداف كل مجموعة من المجموعات الدولية الثلاث . وبعد ذلك خاتمة بالنتيجة التى يؤدى اليها منطق البحث نفسه .

مقدمة للدراسة

تحديدا لمجال الحركة الدولية الحالية لاسرائيل والذى يحتمل ان يزداد اتساعا مع الوقت ، نجد انها قد استطاعت الحصول على اعتراف ٨١ دولة بالعالم موزعة على كل القارات بالصورة الآتية :

القارة	عدد الدول المعترفة باسرائيل
آسيا	١٠ دولة
افريقيا	٢٤ دولة
أمريكا	٢٢ دولة
أوروبا	٢٤ دولة
استراليا	١ دولة
المجموع	٨١ دولة

ومن الممكن ان تتحول علاقة اسرائيل بهذه الدول من مجرد اعتراف بدون علاقات دبلوماسية او من مجرد علاقات دبلوماسية عاديه الى روابط قوية ، ما لم يتحرك العرب فى مواجهتها بخطى اسرع من خطاها لتدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية بهذه الدول . وخاصة وان كثيرا منها على استعداد فعلا لتفهم قضية فلسطين .

اهداف السياسة الاسرائيلية

لابد لنا قبل كل شيء من تحديد الاهداف التى على اساسها تتحرك اسرائيل سعيا وراء تحقيقها . وبحكم اسلوب ايجادها الذى قام على صور متعددة من الظلم لشعب فلسطين ، فان اهدافها فى المجتمع الدولى تختلف تماما عن اهداف اى دولة ولدت ولادة طبيعية . ويمكن حصر هذه الاهداف فى نقاط اربع :

البحث عن حماية لوجودها .. فهى بحكم انها قامت على اغتصاب ارض شعب فلسطين وبوجودها فى وسط بحر من العداء ينتظر اللحظة المناسبة لتخليص ارض فلسطين باغراق بنائها . بحكم هذا الدافع كان من اكبر اهداف السياسة الخارجية لاسرائيل طلب الحماية . ولهذا الطلب صورتان :

(أ) طلب ضمان من الدول الكبرى بحماية وجود اسرائيل سواء كان باعلان الوصاية على المنطقة العربية بالتدخل منعا لأى تغيير فى غير صالح اسرائيل ، او كان بفرض حظر على ارسال الاسلحة الى العالم العربى .

(ب) طلب أسلحة مختلفة لجيش اسرائيل بأكبر كميات يمكن الحصول عليها تحت خدعة ايجاد توازن بين قوة اسرائيل فى جانب وقوة الدول العربية كلها على الجانب المواجه . !

البحث عن مصادر ثابتة لتمويل برامج اسرائيل وسد العجز المزمن فى ميزانيتها . ذلك لان بناءها الاقتصادى غير سليم ناتج عن ان احتياجاتها اضعاف امكانياتها فعلا . ولا بد استمرارا لوجودها من سد هذا العجز بل والتجاوز عنه لمواجهة مطامع التوسع .

امتدادا للهدف الذى تدعيه **الصهيونية** بأن اسرائيل هى ارض الميعاد لكل اليهود ، فان من بين اهدافها الرئيسية **جذب اليهود من دول العالم فى موجات من الهجره الجماعية اليها** .

الهدف الرابع والاخير فى نطاق هذه الدراسة هو العمل على **كسب اكبر عدد من الاصدقاء من دول العالم** انتظارا ليوم اللقاء على صعيد الامم المتحدة فى مواجهة العرب املا فى تحطيم الحصار العربى المفروض حولها .

الاجهزة التى تعمل لاسرائيل

لتحقيق هذه الاهداف استخدمت اسرائيل كل ما لديها من امكانيات ووسائل . وهى فى الواقع تتسم بالكثرة والتنوع ، وترتيبا لها حسب أهميتها يمكن عرضها فى هذه الصورة :

١ — المنظمة الصهيونية العالمية ومركزها الرئيسى فى نيويورك . وهى بمثابة الحكومة الثانية الى جانب حكومة اسرائيل . وعلى راس هذه الحكومة الدكتور ناحوم جولدمان بمجلس وزراء هو المجلس التنفيذى للمنظمة ويضم ٨ اعضاء . ولهذه المنظمة فروع فى انحاء العالم ، وان كانت نصف مراكزها فى داخل الولايات المتحدة وحدها . ومن وراء هذه المنظمة الجاليات اليهودية فى العالم برغم أن ٩٦ ٪ منها ليسوا اعضاء فى المنظمة الصهيونية . ولا بد لنا من القاء نظرة على توزيع هذه الجاليات .

توزيع اليهود فى العالم

القارة	التعداد
امريكا الشمالية	٥ر٧٧٥ر٠٠٠
امريكا الجنوبية	٦٧١ر٦٠٠
اوربا	٣ر٧٨٣ر١٠٠
آسيا	٢ر١٢٤ر٢٠٠
استراليا ونيوزيلندا	٧٠ر٥٠٠
افريقيا	٥٠١ر٦٨٠
المجموع	١٢ر٩٣٦ر١٨٠

٢ ـ **اتحاد نقابات العمال ((الهستادروت))** وهو اقوى تنظيم داخل اسرائيل . وهو فى الواقع ليس اتحادا عماليا بالمعنى التقليدى بل هو تنظيم سياسى وله نشاط تعليمى ، بل وله اعمال فى الزراعة ايضا ، واهميته فى المجال الدولى فى علاقته بالاتحاد العام الحر للعمال الذى يضم اتحادات العمال فى دول العالم غير الشيوعية .

٣ ـ **عضوية حزب الماباى فى اتحاد الاحزاب الاشتراكيه الاوربية** . وقد انضم حزب الماباى الى هذا الاتحاد سنة ١٩٢٩ . ومن خلال هذا التنظيم استطاعت اسرائيل ان تقيم علاقات مع الاحزاب الاشتراكية فى آسيا وافريقيا بادعاء انها قاعده للعمل الاشتراكى ، مستغلة فى ذلك الاوضاع التى كانت عليها الدول العربية ، مع ان الاتحاد نفسه لا يضم الا حزبين او ثلاثة يمكن اعتبارها أحزابا اشتراكية ، اما الباقى فليس الا احزابا اصلاحية مثل حزب العمال البريطانى والحزب الاشتراكى الفرنسى . !

٤ ـ **المعهد الافريقى الاسيوى** وقد افتتحته اسرائيل فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٦١ وجعلت مدة الدراسة فيه ٦ اشهر . وقد التحق بالدفعة الاولى فيه ٧٠طالبا من ٣٠دولة افريقية وآسيوية والمعروف ان اتحاد عمال الولايات المتحدة يساهم فى المعهد بنصف نفاقاته . !

والدراسة فى هذا المعهد قائمة على اساس المنح الدراسية والبرامج الثقافية المتبادلة .

٥ ـ **معهد وايزمان للعلوم** وعمره اقدم من عمر المعهد الافريقى الاسيوى بعامين . ومن خلال هذا المعهد دعت اسرائيل الى عقد المؤتمرات الدولية فيها . ولعل اكبر هذه المؤتمرات الذى عقد فى الفترة من ١٥ ـ ٢٩ اغسطس ١٩٦٠ لدراسة دور العلم فى تقدم الدول حديثة الاستقلال وحضره ١٢٠ مندوبا من ٤١ دولة اغلبهم من آسيا وافريقيا . وكان اهم ما تم فى هذا المؤتمر هو انشاء سكرتارية دائمة فى اسرائيل تقوم بعملية الاتصال بالدول الاعضاء وتنسيق التعاون معها . !

٦ ـ **المنظمة الدولية لاعادة البناء وهدفها** تدريب الطلبة من الدول الافريقية والاسيوية على الاعمال الكهربائية والميكانيكية وغيرها . والى جوار هذا التنظيم تعمل منظمتا «جادنا» و«ناهال» وهى كلها تنظيمات شبه عسكرية تتبع الجيش الاسرائيلى .

٧ ـ **منظمة ((الهداسة))** : وهى المنظمة النسائيه الصهيونية . ومركزها الرئيسى بنيويورك ومكتبها الثانى فى اسرائيل . ويكفى لتوضيح مدى اهمية هذا المنظمة وضخامتها ، أن نعلم ان لها كلية للطب تابعة لها ومقرها القدس وبها قسم خاص للطلبة القادمين من آسيا وافريقيا . وقد افتتح هذا القسم فى نوفمبر سنة ١٩٦١ . وفى يناير التالى قررت المنظمة ايفاد بعثات طبية الى الدول الافريقية للمساهمة فى مشروعات الصحة العامة .

العوامل التى تقيد حركة الاجهزة

وبقدر ما تحاول هذه الاجهزة أن تحقق أهداف اسرائيل على النطاق الدولى ، كانت هناك عوامل من داخل اسرائيل تقيد الى حد ما من حرية الحركة المطلقة لهذه الاجهزة . ولو كانت الدول العربية قد احسنت استغلال هذه العوامل بابرازها امام العالم ، لاستطاعت ان تزيد من امكانية تقييد حركة الاجهزة الاسرائيلية التى تعمل لتقييد مخططات الصهيونية .

وفى مقدمة ذلك مشكلة اضطهاد اليهود الملونين فى داخل اسرائيل التى وصفها ليفى أشكول بأنها اخطر مشكلة تواجه اسرائيل فعلا . وقد اجتمع الكينسيت ـ البرلمان الاسرائيلى ـ من اجل مناقشتها اكثر من ١٠ مرات استغرقت كل مرة منها اكثر من جلسة بطولها . وكانت آخر هذه المناقشات فى فبراير ١٩٦٥ . والمشكلة مرتبطة بالوجود المصطنع للمجتمع الاسرائيلى الذى جمع بين كل التناقضات التى فى العالم . ووجود المشكلة وحده دليل على عدم وجود وحدة اجتماعية يمكن ان تأخذ طابع « الشعب اليهودى » الواحد على الاقل طوال جيلين او ثلاثة . !

وامام الكينسيت كانت الارقام تقول ان المهاجرين من البيض كانوا فى نسب متقاربة مع المهاجرين

الملونين . فقد جاء من أوربا وأمريكا ٦٧١ ألف مهاجر ومن آسيا وافريقيا ٥٣١ ألف مهاجر . وبرغم هذا التقارب كان الفارق فى توزيع المناصب من الضخامة بحيث لا يحتاج الى تعليق . فقد ظهر أن ٩٤ ٪ من الوظائف الكبرى فى اسرائيل يشغلها اسرائيليون من أصل اوربى . وهم أيضا يحتلون ٧٢ ٪ من المراكز الصغيرة . حتى فى الصحافة اتضح أن ٧٠٪ من الصحفيين من أصل اوربى . ولم يصل ملون واحد الى مركز رئيسى فى جيش اسرائيل ولم يصبح منهم وزير ولو مرة واحدة .

حتى الحاخامية فى اسرائيل تفرض بحكم القانون التفرقة ، وتمنـع زواج الاسرائيلية البيضـاء من الاسرائيلى الملون . ولمـا قررت الحكومة التدخل أعلن الحاخام الاكبر أنه اذا اجبر على التراجع عن قراراته الخاصة بالزواج ، فسوف يلغى قراره القديم باعتبار ابناء هذه الطوائف مثل غيرهم من الاسرائيليين . !!

وامتدادا لهذا الخيط الذى يعرقل من نشاط الاجهزة الصهيونية نجد عملية خطيرة اخرى بدات تظهر علانية لأول مرة فى أول مارس سنة ١٩٦٤ وذلك خلال اجتماع عقده مجلس وزراء اسرائيل وكان موضوع المناقشة ثورة الاحزاب السياسية على الحكومة لسماحها للمدارس التبشيرية المسيحية بممارسة نشاطها . وقد حاول ليفى اشكول رئيس الوزراء التخفيف من حدة المشكلة ، فقال ان طلبة هذه المدارس لا يتجاوز عددهم ٩٠٠ طالب موزعين على ١١ مركزا تعليميا فى كل اسرائيل . وردت عليه احزاب المعارضة بتاييد من وزير الشئون الدينية ، أن عدد الطلبة ١٣٨٠٠ وانهم موزعين على ٢٧ مدرسة مسيحية . وكان أهم ما كشفت عنه المناقشة ان رئيس وزراء اسرائيل اعترف بأن نشاط هذه المدارس فيه ضرر على اسرائيل وان كان ليس بكبير ، وأن وزير الشئون الدينيـة اعتبر نشاطهـا اهانة لليهودية . وترتب على هذه المناقشة ان تعرضت هذه المدارس لهجوم المتظاهرين . ففى القدس هوجم دير القديس يوسف الكاثوليكى والمدرسة الفنلندية التابعة له . وفى يافا هوجمت المدرسة التابعة للكنيسـة الاسكتلندية ووقعت حوادث اعتداء على الاطفـال . ووصل الامر الى حد مهاجمة زعيم الطائفة الكاثوليكية فى اسرائيل البطريرك جورج حكيم ، وحسب تقرير اسرائيل وقع اعتداء على منزله ووجهت اليه الفاظ نابية !

والغريب انه لم يرتفع صوت مسيحى واحد فى أوربا ولا ارتفع صوت الفاتيكان دفاعا أو حتى اشارة الى هذه الحوادث ، هذا فى الوقت الذى انتهت فيه مناقشة مجلس الوزراء لقانون يقيد من حرية اليهودى فى اعتناق المسيحية الا بموافقة والديه وبقرار من المحكمة . !

ولا يقل أهمية عن ذلك كله ، الخلاف الحاد بين اسرائيل والصهيونية العالمية حول الوصاية على يهود العالم . فاسرائيل ترى ضرورة حل المنظمة الصهيونية بعد أن ادت دورها أو أن تنتقل من نيويورك الى اسرائيل نفسها لتكون احدى الاجهزة التابعة لها ومهمتها الاساسية هى التشجيع على الهجرة ، بينما ترى المنظمة انها هى التى صنعت اسرائيل ، وأن لها الوصاية عليها باعتبارها الوجود السياسى لليهود . ونتيجة لخطورة علانية هذا الخلاف أصدر المؤتمر السادس والعشرون للمنظمة الصهيونية فى يوليو سنة ٦٣ نداء الى حكومة اسرائيل لوقف حملات النقد والهجوم على الحركة الصهيونية .

مجالات الحركة المتخصصة لاسرائيل

وبالوصول بالبحث الى هـذه النقطة حيث أمكننا تحديد أجهزة العمل الاسرائيلية على الصعيد الدولى مع القيود التى تحدد من قدرتهـا على الحركة ، أصبح لزاما كامتداد للمنطلق أن ننتقل الى مجال الحركة لهذه الاجهزة .

الاتحاد السوفييتى

وفى مقدمة هذه المجالات اليوم الاتحاد السوفييتى واهتمام اسرائيل بالاتحاد السوفييتى مصدره الاول هو البحث عن مهاجرين ، لان اسرائيل تعلم أن حصولها على ضمان سياسى لوجودها من الاتحاد السوفييتى أصبح أمرا بالغ الصعوبة بعدما اثبتت له السنوات الماضية كلها انها دولة تتحرك فى مجال الكتلة الغربية ، وانهـا [illegible] مصالحها لا يمكنها الخروج عليها . حتى الحرب

الشيوعى فى اسرائيل ، لم يعد بقادر على خداع الاحزاب الشيوعية واخفاء حقيقته كما كان يفعل منذ ١٥ عاما مثلا ، حين كان يدعى انه الحزب الشيوعى الوحيد فى الشرق العربى . ومع الايام ظهر ان هذا الحزب يمكن ان يكون اى شىء الا ان يكون حزبا شيوعيا .

وكل ما تبغيه اسرائيل من الاتحاد السوفييتي هو السماح لليهود السوفيت بالهجرة حيث هناك ٢٠ ٪ من يهود العالم . وهم اكبر نسبة لليهود فى العالم بعد الولايات المتحدة مباشرة . واهميتهم لا ترجع الى ضخامة عددهم فقط ، وانما الى انه المصدر الوحيد للهجرة الباقى لاسرائيل ، بعد ان نضب معين الهجرة من اوربا الشرقية وافريقيا وآسيا . وبعد ان اعلن يهود الولايات المتحدة بما لا يدع مجالا للشك انهم على استعداد لتقديم اى مساعدات تطلبها اسرائيل ، ولكنهم ليسوا على استعداد للهجرة اليها . وتحقيقا لذلك بدات اسرائيل خطة للعمل لتركيز الانظار على يهود الاتحاد السوفييتي . وهى طبعا لن تجد سوى دعايتها التقليدية باضطهاد اليهود . وخرجت الارقام من الاتحاد السوفييتي تكذب اسرائيل بل وترسم صورة نشاط اليهود هناك بشكل لا يتفق وتعدادهم . فمع انهم لا يمثلون سوى ١ر١ ٪ من تعداد الشعب السوفييتي ، نجد ان من بينهم ١٠ ٪ من العلماء و ٧ر١٤ ٪ من الاطباء و ٥ر٨ ٪ من الكتاب والصحفيين و ٤ر١٠ ٪ من القضاة والمحامين و ٧ ٪ من الفنانين .

ولما قالت اسرائيل ان اليهود السوفييت محرومون من حق طبع كتابهم المقدس ، ردت عليهم الجاليات اليهودية نفسها فى الاتحاد السوفييتي بانها طبعت من الكتاب المقدس عشرات من الطبعات كان آخرها طبعة سنة ١٩٥٥ . وان النسخ لم تبع كلها حتى الآن مع ان عدد نسخها كان ٥ آلاف .

والغريب فى هذا الموضوع ان البابا فى الفاتيكان قد صلى من اجل اليهود المعذبين فى الاتحاد السوفييتي . وهى سابقة ليس لها مثيل فى العصر الحديث ، خاصة وانهم يهود وليسوا مسيحيين كاثوليك !

وكل ما تأمله اسرائيل انه اذا لم يسمح الاتحاد السوفييتي بالهجرة فعلى الاقل شراء سكوتها بتأييد سياسى . والعقبة التى تقف فى سبيل ذلك ان اسرائيل قد اصبحت تحقق اهداف الغرب فى آسيا وافريقيا ، وان علاقات الاتحاد السوفييتي بالعالم العربى تجعله يفكر اكثر من مرة قبل ان يعيد النظر فى موقفه من اسرائيل . وننتهى من ذلك الى ان اسرائيل تريد من الاتحاد السوفييتي واحد من هدفين من اهداف سياستها الخارجية الاربعة وهما الضمان السياسى أو المهاجرين .

الولايات المتحدة

وتختلف الصورة مع الولايات المتحدة عنها مع الاتحاد السوفييتي ، فان ما تريده اسرائيل منها هدفين ايضا ، غير ان الهدفين او واحدا منهما على الاقل ليس هو الذى تريده من الاتحاد السوفييتي . فهى تسعى لدى أمريكا الى **استمرار** وجود ضمان الحماية السياسى والعسكرى الى جانب القيام بمهمة التمويل فى صورة مساعدات وليست قروض لعدم امكانها تسديدها . وهذان الهدفان هما محور سياستها مع العالم الغربى كله ، مما يفرض عليها قيدا بأن تكون اداة للسياسة الغربية بقدر ما تحقق لها هذه السياسة مطامعها . ومنعا للتكرار ، سوف اكتفى بالاشارة الى سياستها مع الولايات المتحدة باعتبارها على رأس العالم الغربى ولعدم وجود اختلاف بين دول الكتلة على سياستهم تجاه اسرائيل .

ويكفى لرسم صورة العلاقات بين اسرائيل وأمريكا اختطاف لمحات من تقرير لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكى عن نشاط الصهيونيه فى الولايات المتحدة . وهو التقرير الذى امتد ليملأ ٣٠٧ صفحات وكان أهم ما فيه :

* ان المنظمة الصهيونية الأمريكية تتلاعب بالقانون الأمريكى . فهى مسجلة فى الولايات المتحده كمنظمة تابعة لدولة اجنبية تحت قانون سنة ١٩٣٨ الذى عدل سنة ١٩٥٧ ، وينص على ضرورة تقديم بيان بنشاط المنظمات التى تخضع له ومجالات توزيع اموالها واسماء الأشخاص الذين يتعاملون معها ، الى وزارة

العدل الأمريكى من اجل حماية الدولة وسلامتها .

ولما كان تطبيق القانون على المنظمة الصهيونية يعنى توقفها عن الحركة فقد وجدت حلا للتهرب من تطبيقه وذلك بانشاء منظمات صهيونية محلية فى الولايات المتحدة يشرف عليها المجلس الصهيونى الأمريكى كحلقة اتصال بين هذه التنظيمات والمنظمة الصهيونية العالمية .

* ان المنظمة الصهيونية جمعت خلال السنوات الخمس الماضية ٥ ملايين من الدولارات من الولايات المتحدة ، وقد ارسلتها الى الخارج، ثم اعيدت مرة اخرى الى المجلس الصهيونى الأمريكى للانفاق منها على ٥٠ منظمة محلية تخلصا من القانون . !

* استخدمت اعتمادات المجلس الصهيونى الأمريكى فى شراء وادارة وكالة التلغراف اليهودية الأمريكية وقد دفع المجلس ٣٠٠ الف دولار ثمنا لدعايات اسرائيل والصهيونية فى الصحف الأمريكية .

* يدفع المجلس الصهيونى الأمريكى مبلغ ٤٨ الف دولار سنويا الى معهد « المجلس المستقل لدراسة شئون الشرق الأوسط » . وذلك ثمنا لنشر دعايات اسرائيل والصهيونية على طلبة المعاهد الأمريكية عن طريق دسها وسط الدراسات التى تقدم اليهم .

* ان المجلس الصهيونى دفع ٣٨ الف دولار لناشرين لطبع وتوزيع كتب دعاية بطريقة مباشرة لاسرائيل . وقد اثبت تقرير لجنة الشيوخ الامريكية ان الخطر مصدره فى ان احدا لم يكن يشك فى مطبوعات هذه الدور باعتبارها دراسات علمية وموضوعية . !

* تم الكشف عن مخطط واسع النطاق للسيطرة على الصحف الامريكية من خلال ميزانية المجلس الصهيونى الأمريكى وهى تبلغ ٥ر١ مليون دولار ، منها ٣٢٨ر٣٥٠ دولارا تحت بند — حسب نمط الميزانية — « للدفاع عن خلق فهم عميق لاسرائيل على الصعيد الأمريكى فى مواجهة الدعاية العربية » .

* اختفاء بعض المنظمات الصهيونية وراء اسماء جمعيات مسيحية مثل « اللجنة الأمريكية المسيحية الفلسطينية » التى اتضح انها منظمة صهيونية لا تمت الى المسيحية بصلة .

* بدراسة ٦٠ صحيفة امريكية ، ظهر ان ٣٧ صحيفة فيها كانت تنشر يوميا ثلاثة اعمدة كاملة على الاقل عن اسرائيل والصهيونية ، الى جانب ٨ صحف كانت تنشر اقتراحات بأعمال غير قانونية لصالح الصهيونية .

* تلقى المجلس الصهيونى الأمريكى ٧١٢ الف دولار خلال سنة ١٩٦٢ وحده للصرف على هدايا ومكافآت للصحفيين الأمريكيين ودور النشر والصحف وثمنا لأسماء أمريكيين توضع على مقالات تعد فى المنظمة الصهيونية الأمريكية .

* ان هناك ١٥ عضوا فى الكونجرس الأمريكى غير ١١ عضوا يهوديا لهم مصالح مرتبطة بالمجلس الصهيونى الأمريكى .

* استطاع المجلس الصهيونى الأمريكى تعيين ٩٢ يهوديا أمريكيا فى الامم المتحدة . والوكالات التابعة لها . ويكفى ان نعلم أن ٢٠ دولة من اعضاء الأمم المتحدة ليس لها موظف واحد بالمنظمة الدولية !

ومن خلال هذا المخطط تظهر بجلاء حركة اسرائيل لتحقيق اهدافها من السياسة الأمريكية . ويتضح ايضا انه بقدر ما فشلت اسرائيل فى تحقيق هدفيها عند الاتحاد السوفيتى حتى الآن ، نجدها حققت بالفعل نجاحا عند الولايات المتحدة .

فقد حصلت على ضمان الحماية السياسية وحصلت على المساعدات المالية والأسلحة ، ولا زالت تحصل عليها جميعا بلا انقطاع كلما طلبتها .

العالم الثالث

اما ما تريده اسرائيل من آسيا وافريقيا فهو الهدف الرابع لسياستها وهو كسب صداقة هذه الدول لتحقيق نقطتين هما : الخروج من الحصار العربي والحصول على تأييد هذه الدول في الامم المتحدة لسياستها .

واهمية دول العالم الثالث بالنسبة لاسرائيل انها تتزايد عاما بعد آخر حتى اصبحت تمسك بميزان القوى والجمعية العامة للامم المتحدة ، فيمكنها التأثير بعددها في مصير اى قرار او توجيه يصدر عن الجمعية العامة .

وتتميز هذه الدول بالنسبة لاسرائيل بأن اغلبها دول حديثة الاستقلال وبالتالى لم يسبق لها ان كونت رايا في القضية الفلسطينية . ولذلك تحاول اسرائيل ان تقنعها بوجهة نظرها قبل ان تسمع كلمة العرب .

واكثر من ذلك كله واهم ، ان هذه الدول مجال مفتوح لمنتجات اسرائيل .. ونتيجة لظروف هذه الدول واحتياجاتها المنوعة الى الفنيين والمساعدات المالية ، وهو ما لا تستطيع اسرائيل ان توفره لها ، كان لابد من البحث عن حل .. وكان هذا الحل تبدا آخر على حرية اسرائيل ، اذا كانت تريد أن يكون لها حرية الحركة في المجال الدولى . فلم يكن امامها الا ان تقوم بدور الوسيط او « الستار » الذى لا يخفى ما وراءه .. فهى تحصل على المساعدات لتقدمها هى باسمها الى هذه الدول ، وتأتى بخبراء وترسل مقابلا لهم من عندها فنيين الى هذه الدول . وبذلك لا يحدث عندها عجز في هؤلاء . وكان من الممكن ان تستمر هذه اللعبة طويلا دون أن يكتشف احد حقيقتها ، لو لم يكن هذا العجز في ميزانية اسرائيل مزمن لا علاج له ، وأن المساعدات التى تحصل عليها سواء في صورة تعويضات المانية او مساعدات امريكية ، تنشرها الصحافة العالمية كل يوم . فقد كان طبيعيا ان يوجد نوع من الشك في قدرة اسرائيل . فهى تريد المساعدة فكيف يتسنى لها ان تقدمها وهى ايضا في حاجة الى خبراء وفنيين ، فكيف تبعث الى غيرها بخبراء وفنيين ؟ وظهرت الحقيقة ، وهى ان اسرائيل جسرا للاستعمار الجديد تعبر من فوقه المصالح الاجنبية الى افريقيا وبعض مناطق آسيا مقابل نسبة من الفوائد !

وتحركت الدول العربية ولكن حركتها وجدت في البداية مقاومة وتوبلت بعدم التصديق .. وهذا ما حدث في اول مؤتمر للدول الافريقية بأكرا سنة ١٩٥٨ وبعد ذلك باعوام ثلاثة تغيرت الصورة تماما .. فالدول نفسها التى عارضت اصدار قرار ضد اسرائيل وبالتحديد غانا ، هى نفسها التى وقعت قرار دول مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٦١ ان اسرائيل راس جسر للاستعمار في افريقيا . حتى الهند التى لعبت دورا في تمييع قرار فلسطين في مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ وحالت دون ادانة السياسة الصهيونية في مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز سنة ١٩٦١ ، وقعت هى نفسها قرار مؤتمر دول عدم الانحياز الثانى بالقاهرة عام ١٩٦٤ ، الذى اعتبر اسرائيل مخلب قط للاستعمار . ومعنى هذا ان ما حققته اسرائيل على صعيد دول العالم الثالث لم يكن سوى نصر كاذب استطاعت الحقيقة ان تكشف ابعاده وتحوله من نصر الى هزيمة للسياسة الاسرائيلية . ولكنها لم تصبح بعد هزيمة كاملة . ولا زالت هناك جولات كثيرة في افريقيا وآسيا .

الختام

ونقول في ختام البحث ان واقع المشاكل التى تعيشها اسرائيل بحكم الاسلوب الذى قامت على اساسه ، وبحكم واقعها الداخلى المصطنع ، وبحكم وجودها وسط بحر من الكراهية ، لم يعد هناك امامها سوى أن تقبل ان تكون للغرب اداة لمطامعه في افريقيا مقابل أن تنال السلاح والضمان بالحماية والمال لتمويل دولة لم تتوافر لها المقومات الحقيقية للدولة . وترتب على ذلك انها اصبحت كغيرها من الدول التابعة التى تتحرك في فلك كتلة من الكتل ، وليس في قدرتها كسب ثقة الكتلة الاخرى ولا الاحتفاظ طويلا بعلاقات قوية بالعالم الثالث .

دراسة

المطاط والدبلوماسية الأمريكية في ليبريا

وهبي غبريال

الاستاذ وهبى غبريال : حاصل على دبلوم معهد الدراسات الافريقية جامعة القاهرة . ويقوم حاليا باعداد رسالة للدكتوراه عن ليبريا وعلاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية . وقد قضى سنة اشهر فى ليبريا لاستكمال وثائق البحث . وله مؤلفات عدة اهمها « التنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة » ، « وافريقيا والتكتلات الراسمالية الاوروبية » .

تقدم

هذه الدراسة نموذجا للسياسة الامريكية فى العشرينات من القرن الحالى ، وهذه السياسة وان كانت تختلف فى بعض مظاهرها عنها فى الوقت الحاضر ، الا ان الأسس التى تقوم عليها هذه السياسة واحدة لا تتغير ، فقد عملت الدبلوماسية الأمريكية لفرض سيطرتها الاقتصادية والسياسية فى الخارج ، متخفية وراء شعارات الحرية وعدم التدخل وسياسة الباب المفتوح . وهذا يثبت ان « الاستعمار الجديد » وهو ما وصفه الرئيس جمال عبد الناصر بانه « استغلال غير عادل لثروات الغير دون مشاركة فى المنفعة » انما هو الاساس الذى قامت وتقوم عليه السياسة الامريكية لتحقيق اهدافها فى التسلط الاقتصادى والسياسى فى شتى بقاع العالم .

ليبريا امام المطامع الاقتصادية الاجنبية

تقع ليبريا على ساحل افريقيا الغربى ولا تتعدى مساحتها ٤٤ الف ميل مربع ، ولا يزيد عدد سكانها على مليونى نسمة .

وفى السنوات العشرينات من القرن الحالى زاد الطلب العالمى على المطاط الى حد بعيد ، وكان التقدم الهائل الذى احرزته صناعة السيارات فى الولايات المتحدة مما جعلها اهم سوق دولية لاستهلاك المطاط . وكان العالم فى ذلك الوقت يعتمد فى انتاج المطاط على الغابات الكثيفة التى

تغطى منطقة حوض الامازون فى البرازيل وكانت تفتقر الى الايدى العاملة . وعلى الرغم من ان هذه الغابات اتسمت باتساعها الهائل ، الا انه لم تكن هناك اية طرق تخترقها . ولذلك فان الانتاج الكلى لم يصل ابدا الى القدر الذى يستطيع أن يسد حاجة السوق المحلية .

وكانت مزارع المطاط الانجليزية والهولندية الهائلة فى جزر الهند الشرقية هى المصادر الوحيدة لسد العجز الكبير فى انتاج هذه السلعة الهامة التى كانت تنتج هناك على اسس اقتصادية وبدرجة عالية من الكفاءة .

وكانت التقلبات الشديدة فى سعر المطاط فى تلك الفترة ، مما دعا المنتجين فى جزر الهند الشرقية الى شعورهم بعدم كفاية العائد الذى يحصلون عليه من استثماراتهم الواسعة فى المنطقة ومن ثم طلبهم مساندة الحكومة الانجليزية . وكان تدهور سعر المطاط فى عام ١٩٢١ مما دفع البرلمان الانجليزى الى اصدار قانون مزارع المطاط ، وهو المشروع الذى عرف باسم «مشروع ستيفنسن » وكان يقضى بضرورة الحصول على ترخيص تصدير المطاط ؛ ويخول حاكم الملايو ان يضع الخطط اللازمة لتنظيم تجارة المطاط بما فى ذلك تحديد السعر المناسب . وحينما وضع المشروع موضع التنفيذ فى اول نوفمبر ١٩٢٢ ، كان سعر الرطل من المطاط ١٤ سنتا فرفع دفعة واحدة الى ٣٦ سنتا ثم رفع الى ١ر٢٣ دولار . وكانت الولايات المتحدة تستورد ٧٠٪ من الانتاج العالمى ، مما جعل الخبراء يقررون أن « مشروع ستيفنسن » قد كلف امريكا بليونا وربع بليون دولار اكثر مما كانت تدفعه فعلا قبل صدور المشروع .

وقد سبب ارتفاع سعر المطاط على هذا النحو قلقا شديدا فى الولايات المتحدة ، وشعر البعض بأن الانجليز انما يتبعون هذا الطريق حتى يتسنى لهم تسديد دين الحرب العالمية الاولى المستحق لأمريكا من هذه الارباح غير العادية التى يجنونها من تجارة المطاط . وبدا منتجو الاطارات الامريكيون يبحثون عن مصدر آخر للحصول على المطاط اللازم للصناعة الامريكية . وكان ذلك مثار اهتمام كبير من جانب الحكومة الامريكية نفسها . كما كانت المشكلة برمتها محل بحث الكونجرس الامريكى . وقد اسهم منتجو الاطارات عن طريق حركة الدعاية الواسعة التى قاموا بها فى ايقاظ الوعى القومى فى الولايات المتحدة لوضع برنامج مستقل لانتاج المطاط والتخلص من الاحتكار الانجليزى الهولندى فى انتاج هذه السلعة الهامة . ولم ترغب الحكومة الامريكية فى ان تقوم بانتاج المطاط بنفسها ، انما عملت لتشجيع القطاع الخاص على الدخول فى هذا الميدان الهام عن طريق منحه كل التسهيلات اللازمة .

وفعلا بدا البحث عن المناطق المناسبة لانتاج المطاط فى العالم حيث تتوافر الشروط اللازمة من ناحية المناخ والعمل والحكومة والتسويق . وقادت التجربة شركة فايرستون للمطاط بعد ان فشلت فى زراعة المطاط فى الفيليبين لأسباب سياسية ــ الى ليبريا حيث كان بعض الأوربيين ينتجون المطاط بكميات ضئيلة . وفى ليبريا كانت الظروف المناخية ملائمة جدا لزراعة المطاط ، وفى الوقت نفسه كانت هذه الجمهورية الصغيرة ترتبط بالولايات المتحدة ارتباطا تاريخيا طويلا منذ بدء تأسيسها عام ١٨٢٢ .

شركة فايرستون تقود الحملة

فى ابريل ١٩٢٤ بدات المشاورات بين شركة فايرستون ووزارة الخارجية الأمريكية لوضع المشروعات اللازمة لانتاج المطاط فى ليبريا ، وكانت التقارير التى وردت من ليبريا تعتبر مشجعة الى حد بعيد ، وشملت المفاوضات التى دارت بين شركة «فايرستون وحكومة ليبريا» ثلاثة مشروعات : المشروع الأول ويقضى بتاجير الشركة لمساحة من الأرض قرب جبل باركلاى تستخدم كحقل تجارب لزراعة المطاط من حيث تقدير درجة انتاجية الأرض وتكاليف الانتاج على نطاق واسع . وينص المشروع على ضرورة ابلاغ الحكومة الليبرية نتائج هذه التجارب ، وعلى ان تدفع الشركة رسوما قدرها دولار واحد عن كل فدان مع التزامها تشغيل الايدى العاملة الوطنية، الا فى حالة عدم وجود الكفاءة المطلوبة . وبالاضافة الى ذلك تضمن المشروع احكاما بشأن دفع الضرائب وتشييد الطرق وجمع الضرائب المستحقة للحكومة من موظفى الشركة،

واستخدام الحكومة الليبية لوسائل المواصلات التى تملكها الشركة . وينص المشروع ايضا على ان تجرى مفاوضات بين الشركة والحكومة فى نهاية العام الأول للاتفاق على تأجير هذه الارض لمدة تسعة وتسعين عاما تؤول بعدها جميع ممتلكات الشركة الى حكومة ليبريا .

اما المشروع الثانى ، فقد كان يقضى بتأجير ارض مساحتها مليون فدان لفترة مدتها تسعة وتسعون عاما ، وتستخدم الارض فى زراعة وانتاج المطاط او اية محاصيل زراعية اخرى . وتضمن هذا المشروع أيضا الاحكام الخاصة بالضرائب وانشاء الطرق واستخدام المواصلات وتوليد القوى الكهربائية ، على ان يصبح الامتياز ملغى اذا ما توقفت الشركة عن اعمالها مدة ثلاث سنوات متصلة . وكان المشروع الثالث ينحصر فى تطوير وتحسين ميناء منروفيا واعداده على الوجه الذى يتفق مع الأوضاع الجديدة .

وتتيح لنا المذكرات التى تحتفظ بها وزارة الخارجية الامريكية ، ان نلقى ضوءا على خطط وآمال شركة فايرستون فى ليبريا . وتحكى هذه المذكرة ما دار بخلد القائمين بالشركة عن امكان تدبير قرض للحكومة الليبرية فى حدود مبلغ خمسة ملايين من الدولارات بشرط وضع جميع ايرادات الدولة فى خدمة هذا القرض ، تحت اشراف احد الأمريكيين الذين يرشحهم رئيس الولايات المتحدة ، ويصدر بتعيينهقرار من رئيس جمهورية ليبريا . وعنطريق هذا القرضيمكنتشييد الطرق اللازمة للمشروع وتحسين ميناء منروفيا وتهيئته ليكون صالحا للعمل على المستوى اللازم ، وبالاضافة الى ذلك يتطلب الامر فى هذه الحالة تحسين المرافق الصحية التى تلائم سكنى الرجل الابيض بعد ان تبين ان المشروع يحتاج مبدئيا الى ٢٠٫٠٠٠ عامل وعدد كبير من المهندسين الأمريكيين .

وكانت الشركة على يقين من ان نجاح هذا المشروع يعنى تزويد الاسواق الامريكية بالمطاط اللازم للصناعة وتذليل مشكلة الاحتكار الانجليزى لهذه السلعة الهامة . الا ان المعارضة التى توقعتها الشركة لهذا المشروع من جانب القوى الاجنبية الاخرى ، دعاها الى طلب الحصول على تأييد وحماية الحكومة الأمريكية لها فى هذه المنطقة ، وقد حدا ذلك الحكومة الأمريكية الى ان تحدد سياستها تحديدا واضحا ازاء ذلك المشروع . وبعد اجراء الدراسات اللازمة وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على ان توصى بأن يقوم رئيس الولايات المتحدة بترشيح مستشار مالى لحكومة ليبريا ، وكذا ترشيح مستشار قانونى لها واربعة ضباط أمريكيين يناط بهم مهمة قيادة سلاح الحدود فى ليبريا . واكدت وزارة الخارجية انها لن تمانع فى تأييد الشركة — بعد دراسة المشروع المقترح — وانها لن تشترك بشكل مباشر فى المفاوضات الخاصة بابرام العقود .

وفى نوفمبر ١٩٢٤ ابلغ المتحدث بلسان الشركة وزارة الخارجية الأمريكية ان الشركة ستبدا فورا فى اتخاذ الترتيبات اللازمة للحصول على حق الامتياز لزراعة المطاط وانتاجه فى ليبريا ، وانها سوف تعرض مشروعات الاتفاقات على وزارة الخارجية لأبداء الراى والمشورة . وسافر مندوب الشركة الى ليبريا لمفاوضة السلطات المختصة هناك لابرام الاتفاقات والحصول على اقرار الكونجرس الليبيرى لها . وعندما سئل مندوب الشركة عما اذا كان الحصول على امتياز انتاج المطاط فى ليبريا مرتبطا بمسألة حصول ليبريا على قرض أمريكى ، اجاب ان المستر فايرستون انما يأمل فى ان تحصل ليبريا — هذه الدولة شبه المفلسة — على قرض امريكى قبل ان يطرح أموال الشركة للاستثمار هناك ، الا انه قرر ان يمضى فى طريقته ويؤجل موضوع القرض الى وقت لاحق .

والواقع ان فايرستون كان مقتنعا تماما بأن ليبريا انما تتمتع بمستقبل مستقر الى حد بعيد ! وكان شديد الرغبة فى ان تزوده الحكومة الأمريكية بمستشارين متخصصين لاعداد شروط القرض المقترح لليبريا . الا ان الحكومة الأمريكية أبلغت فايرستون انها ليست فى وضع يسمح لها بمناقشة مشروع القرض ما لم يقدم لها المشروع اولا . ويبدو ان خطة فايرستون كانت ان يجس نبض وزارة الخارجية الأمريكية ليعرف ما اذا كان المشروع — كما هو معروض عليها فعلا — سوف يحظى بحماية الحكومة

باعتبار الشركة مؤسسة خاصة تعمل فى الخارج ولها وضعها القانونى ، وكان ينوى ان يمضى الى الأمام اذا ما احس تجاوبا من الحكومة ازاء هذا الاتجاه ، ولم يكن فى امكانه أن يبدأ فى هذه العملية الاستثمارية الكبيرة ما لم يتأكد — ولو الى حد ما — من ضمان حماية الولايات المتحدة السياسية والمالية للمشروع وضمان استمرار ليبريا على وضعها الحالى كدولة مستقلة سياسيا .

ولا شك ان تقديم فايرستون للاتفاقات المزمع ابرامها مع ليبريا الى وزارة الخارجية ، كان الهدف منه هو طلب المشورة ومعرفة ما اذا كانت هذه الاتفاقات تحتوى على ما يحول دون تأييد الحكومة الأمريكية المعنوى لها . ولذلك طلب من وزارة الخارجية ابداء الراى بشأن الحماية المطلوبة من وجهتى النظر الدستورية والدولية على حد سواء .

وتحوى وثائق وزارة الخارجية الأمريكية رد الوزارة على شركة فايرستون ، وفحواه انها تقدر هذه المحاولة الفريدة لتوفير المطاط اللازم للولايات المتحدة ، وان الشروط المقترحة من جانب الشركة للحصول على قرض لليبريا ، سواء كان قرضا حكوميا او قرضا خاصا ، لا تختلف عن الشروط التى تضمنها مشروع قرض عام ١٩٢٠ الذى سبق ان رفضه الكونجرس الأمريكى على الرغم من تأييد الخارجية الأمريكية لهذا القرض الأخير . وحتى لا تفكر حكومة ليبريا فى امكان اثارة هذا الموضوع مرة أخرى ، فان الحكومة الأمريكية لا ترتبط بأى حال بهذا القرض المقترح بالاضافة الى ان الحكومة الأمريكية لا تربطها بليبريا اية روابط خاصة ، ولا يمكنها ان ترتبط باية التزامات تجاه القرض الخاص الذى يمنح لها . الا انه كان من الواضح ان هناك تأكيدا من الحكومة بمساندتها وتأييدها للشركة فى المستقبل . وعلى الرغم من ذلك فقد صرح وزير الخارجية الأمريكية بأنه وفقا لسياسة الوزارة التقليدية ، فان الحكومة تحمى حقوق المواطنين الأمريكيين فى الخارج بالطرق الدبلوماسية العادية ، وان كل حالة تدرس على حدة لاتخاذ الاجراء المناسب فيها . وذكر وزير الخارجية انه يأمل أن يقتنع مستر فايرستون بأن وزارة الخارجية الأمريكية لا يمكنها ان تتعامل مع ليبريا بطريقة تختلف عن ذلك ، وان نجاح الشركة انما يرتهن بمدى الوصول الى ايجاد التوافق والتعاون مع حكومة ليبريا وشعبها .

وفى كتاب آخر من وزارة الخارجية الأمريكية الى الشركة ذكرت ان سياستها لا تشمل الدخول فى مفاوضات مع الحكومات الأجنبية للحصول على امتيازات خاصة للمواطنين الأمريكيين ، وان العقود التى ترغب شركة فايرستون فى ابرامها مع حكومة ليبريا ، لا تحتوى على ما يتعارض مع وجهة نظر الوزارة على الاطلاق ، ولا يوجد فيها ما يمنع الحكومة من تأييد الشركة تأييدا معنويا . وكررت الوزارة ما سبق ان ذكرته من انها لا تتحمل اية التزامات فى هذا الخصوص ، وأن الشركة يجب ان تتحمل وحدها نتيجة هذه المخاطرة ، وأنها بعد دراستها لمشروعات الاتفاقات لا تمانع فى ابرامها على الاطلاق .

وبالفعل ، تم تبليغ السفارة الأمريكية فى منروفيا أن عقود شركة فايرستون على وشك التقديم ، وان مستر فايرستون يرغب فى الشروع توا فى العمل . وفى هذا الوقت نمى الى علم مستر فايرستون ان انجلترا اخذت فى معارضة مشروعه فى ليبريا وانها تقدمت الى حكومة ليبريا باقتراح تعديل الوثيقة الجمركية كجزء من الدعاية الانجليزية . وهنا بدات الخارجية الأمريكية تتحرك جديا واخبرت السفارة الأمريكية فى منروفيا بأن الحكومة الأمريكية تساند وتؤيد مشروعات فايرستون فى ليبريا .

السفير الاميركى فى خدمة الرأسمالية

وفى ١٣ يناير ١٩٢٥ وافق البرلمان الليبيرى على منح رئيس الجمهورية السلطات اللازمة للدخول فى مفاوضات مع شركة فايرستون وابرام العقود اللازمة ، الا انه سرعان ما ظهرت الانقسامات داخل ليبريا بشأن موضوع القرض . وكانت الحكومة الليبرية ترى ان يكون القرض موضع اتفاق خاص مستقل حتى لا تتعرض الاتفاقيه لهجوم من جانب انجلترا وفرنسا .

وحتى تحول الخارجية الامريكية دون ابرام اتفاق القرض ، ابلغت مستشارها الاقتصادى فى ليبريا ان الولايات المتحدة ترى ان موضوع القرض لا يمثل جانبا حيويا من الاتفاقات على الرغم من ان فايرستون يعتقد انه بالغ الاهمية . وان الخارجية الامريكية تعتقد ان فايرستون انما يرغب فى معاونة ليبريا ، الا انه سيعالج الموضوع بافق اكثر اتساعا .

وكيما تشجع وزارة الخارجية الامريكية ليبريا على ابرام العقود ، اصدرت تعليماتها الى السفير الأمريكى فى منروفيا بأن يبلغ الحكومة الليبيرية بأن الوزارة تنظر بعين الاهتمام الى اهمية ابرام العقود مع شركة فايرستون لانتاج المطاط فى ليبريا ، مما سوف يكون له اكبر الأثر فى انعاش اقتصادياتها ، وان الوزارة سوف تكون على اتم الاستعداد للمعاونة على ترشيح احد الأمريكيين فى وظيفة مدير عام للجمارك فى ليبريا (!) . والواقع ان هذه الوظيفة كان يشغلها بالفعل أحد الأمريكيين وكان يمثل مجموعة من المصارف الأمريكية ، وطبيعى ان يكون حريصا على مصالح شركة فايرستون فى ليبريا .

وبالفعل قام هذا الموظف الامريكى بدور هام فى حمل الحكومة الليبرية على قبول شروط فايرستون ، وعمل لاقناعها بأن الدولة تستطيع أن تحافظ على سيادتها حتى فى حالة منح الامتيازات للمؤسسات الأجنبية ، وفند لها فكرة امكان الحصول على مساعدات اقتصادية من الدول الأوربية الأخرى . فبالنسبة الى المانيا مثلا ، ذكر أن المانيا لا تستطيع ان تفعل الا القليل بسبب حالة الضعف التى تسودها بعد الحرب الأولى ، وان السياسة الفرنسية تقوم على سياسة الاحتلال ثم تقديم المعونات بعد ذلك ، وهى تعانى من عجز كبير فى رؤوس الأموال بسبب ما تتكبده من نفقات فى مستعمراتها ومحمياتها ، وان انجلترا تقدم المعونات لمستعمراتها فقط وبشرط الاطمئنان لنفوذها فى هذه المستعمرات . وان ليبريا تستطيع ان تصبح فى عداد الدول الكبرى المصدرة للمطاط والمواد التعدينية ، وان العلاقات التاريخية التى تربط الولايات المتحدة بليبريا تجعل الاولى من أهم الدول المستهلكة للمواد الأولية التى تنتجها ليبريا . وأن اقتراح فايرستون سوف يؤدى الى تحقيق حياة [illegible] الاقتصادية فى الجمهورية . وانه اذا ارتبط هذا الاتفاق باتفاق القرض فان ذلك سوف يكون عاملا هاما للبدء فى تنفيذ المشروعات العامة ومشروعات التعليم والصحة .

وعلى الرغم من ذلك كان موضوع القرض هو المشكلة الاولى فى اتفاق فايرستون مع ليبريا . وكانت وزارة الخارجية الأمريكية ترى ان مناقشة تفاصيل القرض قبل الاتفاق على امتياز المطاط يعتبر امرا سابقا لاوانه . الا ان فايرستون ابلغ الخارجية الامريكية ان حكومة ليبريا مصممة على ان يكون اتفاق القرض مستقلا عن اتفاق المطاط ، مع انقاص عدد الموظفين الامريكيين بقدر الامكان . وطلب فايرستون من الممثلين الدبلوماسيين الامريكيين فى منروفيا ان يعملوا جهد طاقتهم لحمل الحكومة الليبرية على قبول الوضع كما هو واتمام ذلك فى أسرع وقت ممكن .

وفى رسالة أخرى بتاريخ ٢٤ ابريل من وزارة الخارجية الأمريكية الى حكومة ليبريا ، اوضحت الوزارة اهتمامها البالغ بالعلاقات الاقتصادية والودية التى تربط البلدين . وقدمت دليلا على ذلك الا وهو دراستها الدقيقة للعقود التى تقدمها فايرستون وموافقتها عليها (!!) .

وكانت وجهة نظر ليبريا تنحصر فى ان هذا القرض لا يؤثر فى استقلال وسيادة الجمهورية ، وانه ليس من الحكمة السياسية فى شىء ان تضع الجمهورية نفسها تحت التزام مالى لأية هيئة خاصة . وان ليبريا لن ترفض مساعدة الولايات المتحدة على الحصول على الاموال اللازمة للتنمية الاقتصادية ، الا ان الاموال التى تحصل عليها يجب الا تكون من هيئات اجنبية تعمل تجاريا داخل الجمهورية .

ولذلك كتب هارفى فايرستون الى رئيس الولايات المتحدة يشرح له المصاعب التى تعترض الوصول الى اتفاق مع حكومة ليبريا ويطلب مساعدة الحكومة الأمريكية . وفى اليوم التالى على وجه التحديد كتبت وزارة الخارجية الأمريكية الى السفير الأمريكى فى منروفيا بأنها

تأمل الوصول الى أسس معقولة للاتفـاق على الامتيـازات فى ليبريا ، وان وزارة الخـارجية لا تعارض مسـألة القرض الخـاص المقترح ، الا انهـا ترجـو عدم عرض وجهـات نظرها الا بعد الحصول على نص مشروع الاتفاق فى صورته النهائية .

وقـد واجهت ليبريا السـياسة الامريكيـة بأسـلوب اكثر حزما ، فقد بعثت الى الحكومة الامريكيه شـكرها على مشـاعرها الطيبة ، وتذكرها بأنهـا وان كانت تعتقد ان الولايات المتحده تعتبر الدولة الوحيده التى يمكن ان تثق بنواياها (!) ، الا انها تعارض مبدأ الحصول على هدا القرض من شركة تمارس نشاطهـا التجارى فى الجمهوريه . وان ليبريا لا تمـانع فى أن يتحمل مستر فايرستون مسئولية هـذا القرض بصفته الشخصيه كمواطن امريكى وليس بوصفه ممثلا لشركة فايرستون . ونتيجة لذلك وافق فايرستون على أن يفصـل بين الشركة بوصفها مقرضـة لحـكومة ليبريا ، والشركة نفسها كهيئة تشتغل فى انتاج المطاط فى ليبريا .

واستمرت المفاوضات فى صيف عام ١٩٢٥ مع شركة فايرستون ، وظل موضوع القرض هو المشكلة الحائله دون الوصول الى اتفاق . وكان الراى العام فى ليبريا يعارض فكرة القرض، وخاصة بعد ان رفض الكونجرس الامريكى فى عام ١٩٢٠ الموافقة على منح ليبريا القرض الذى كان مقترحا فى حينه . وكانت الحكومة الأمريكية تعتقد فى بادىء الامر انه فى الامكان الوصـول الى توقيع عقـد المطـاط دون منح ليبريا اية قروض . الا انه شعرت بعد ذلك انها مضطرة الى الموافقه على هذا القرض نتيجـة لتصميم شركه فايرستون ، وخاصة بعد ان نمى الى علمها ان فايرسـتون بدا يدرس الاحـوال فى مناطق اخرى فى جزر الهند الشرقية ، وانه من المنتظر ان يحول استثماراته عن ليبريا .

وقد اظهرت المناقشات التى دارت فى الوزارة الليبرية مدى ما يتعرض له المسئولون فى ليبريا من ضغط من جانب الحكومه الامريكية والسفارة الامريكية فى منروفيا توصلا الى الموافقة على المشروع المقترح .

وعلى الرغم من معارضة ليبريا للقرض ، طلبت شركة فايرستون من الحـكومه الليبيرية ايفاد وفد ليبيرى برياسة وزير خارجيتهـا الى الولايات المتحـدة مزودا بالسـلطات اللازمة للحصول على القرض المقترح ، وكان فايرستون يعتقد ان رياسة وزير خارجية ليبريا للوفد من شانها ان تسهل امر تصـديق البرلمان الليبيرى على الاتفاق . وبناء على ذلك ارسـلت وزارة الخارجية الامريكية الى حكومة ليبريا تدعوها الى ايفاد بعثة رسمية للتفاوض فى موضوع القرض ووعدت بتقديم جميع المساعدات والمشـورات اللازمة .

وفى ٢٦ يونيـو حذرت وزارة الخارجيـة الامريكية ليبريا من ان اية محاولة من جانبهـا لتعديل اتفاق المطاط المعتبر منتهيا ، سـوف تحمل فايرستون على الاتجاه الى مناطق اخرى غير ليبريا .

اتفاقية فايرستون

وكانت النتيجة الطبيعية ان تم توقيع اتفاق المطاط وهو يتضمن ثلاثة عقود : الاول والثانى منهـا يشـمل تأجير مزرعة جبـل ماركلاى لاستخدامها كحقل تجارب وتأجير مليون فدان من الأرض لاستخدامها فى انتاج المطاط انتـاجا تجاريا ، ويشمل الثالث تطوير ميناء منروفيـا واعداده على الوجه المناسب .

وفى سبتمبر من العام نفسه وبعد مناقشـات استغرقت عدة أسـابيع ، تم توقيع الاتفـاق المالى بين شركة فايرسـتون وشركة التمويل الامريكية وناشونال سيتى بنك كطرف اول ، وحكومة ليبريا كطرف ثان ، وتم بمقتضاه منح ليبريا قرضا مجموعه ٥ ملايين من الدولارات بفائدة سعرها ٧٪ سنويا ، ويدفع القرض على قسطين متساويين كل منهما ٢٫٥ مليون دولار . ويقضى الاتفـاق بان تستخدم هـذه الاموال فى تشييد الطرق والكبارى والموانى والمرافق العامة وتطوير نظـام المواصلات وتشـجيع الزراعة وتعميم الخدمات الصحية والتعليم وتعزيز سلاح الحدود ، كما ينص ايضا على أن تسدد ليبريا جميع التزاماتهـا المالية السـابقة الخارجيـة والداخلية ، وأن توضع جميع ايرادات الجمهورية

في خدمة هذا القرض تحت اشراف مستشار مالي امريكي يرشحه رئيس الولايات المتحدة ويصدر بتعيينه قرار من رئيس جمهورية ليبريا .

وفي الخريف ، بينما كانت شركة فايرستون على اهبة الانتقال الى ليبريا ، ووجهت وزارة الخارجية الأمريكية بمعارضة فرنسا وانجلترا لهذه المشروعات الأمريكية . وكانت المصارف في نيويورك بسبيل تزويد ليبريا بقرض جديد يمكنها عن طريقه تسديد قرض دولي كانت قد حصلت عليه عام ١٩١٢ ، وذلك بهدف ابعاد اى نفوذ مالي أوربي عن ليبريا . ولذلك ارسلت انجلترا تستفسر من حكومة الولايات المتحدة عن اهداف هذا القرض الجديد ، وأعادت ما سبق ان طلبته في عام ١٩١٩ بأن تكون فرص التجارة الحرة مكفولة في ليبريا للجميع على حد سواء . وكانت انجلترا تسعى للحصول على تأكيد امريكي بأن الاتفاقات الجديدة التي ابرمت مع ليبريا لا تعني مزايا خاصة تحصل عليها الولايات المتحدة ، وأن ذلك لن يمس الحقوق التي حصل عليها رعاياها في ليبريا . وكان رد الخارجية الأمريكية مختصرا للغاية ، اذ اخبرت انجلترا ان الولايات المتحدة انما تؤيد دائما وباستمرار سياسة الباب المفتوح .

ومهما يكن من أمر فقد عاد الوفد الليبيري الى منروفيا في ديسمبر عام ١٩٢٥ ، حيث عرض الاتفاقات التي ابرمها على الوزارة الليبرية ، وكانت النتيجة أن اعترضت وزارة الخزانة على اتفاق القرض ، وذكرت ان هذا الاتفاق سوف يكلف الدولة أكثر من طاقتها ، وأن مبلغا ضئيلا من الدفعة الأولى سوف يؤول للحكومة لاستخدامه في الأغراض الانتاجية ، وأن الضمان الكافي غير متوافر للحصول على الدفعة الثانية من القرض ، وقررت الوزارة أن شروط هذا القرض تعتبر مجحفة بالنسبة الى مالية الدولة ، هذا بالاضافة الى اعتراضها على مبدأ الاشراف الأمريكي على موارد الجمهورية .

ولما عرضت هذه الاتفاقات على البرلمان الليبيري للتصديق عليها ، ثارت اعتراضات كثيرة على كل من اتفاقي المطاط والقرض ، وسارع فايرستون ومعه جميع المصارف التي اسهمت في اتفاق القرض للاعتراض على التعديلات المقترحة . وكتبت وزارة الخارجية الأمريكية الى حكومة ليبريا تطلب منها أن تأخذ في اعتبارها ان المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاق القرض ، ما كانت لتتم لولا اقتناع رجال المصارف الامريكيين بأن اتفاق المطاط قد اصبح نهائيا . الا ان رئيس جمهورية ليبريا احس ان التعديلات المقترحة كانت ضرورية لازالة مخاوف الوزارة والبرلمان جميعا . وانتهى الامر بالاتفاق مبدئيا على هذه التعديلات في ١٦ فبراير ١٩٢٦ .

وفي خطاب لاحق من وزارة الخارجية الأمريكية الى فايرستون ، انهت الوزارة الى الشركة ان المستشار المالي الأمريكي في ليبريا قد تلقى تعليمات من رئيس الجمهورية الليبيرية بأن يقدم له مشروعا معدلا لاتفاق القرض ، وان الوزارة تأسف لعدم امكانها موافاة المستشار المالي بأية اقتراحات في هذا الخصوص . والواقع أن السفير الأمريكي في منروفيا كان يقدر بالفعل الصعاب التي تواجه الرئيس كنج رئيس ليبريا وهي الصعاب التي نشأت كلها نتيجة لنشر هذه الاتفاقات جميعها في الصحف في وقت غير مناسب وقبل ان يحصل على تأييد البرلمان . وكان السفير يعمل جهده لكي يصدق البرلمان الليبيري على اتفاق القرض قبل انفضاض الدورة البرلمانية .

وكي يمكن ازالة سوء التفاهم القائم ، سافر هارفي فايرستون الابن الى منروفيا ليعالج الموضوع على الطبيعة . وسرعان ما وصل الى اتفاق مع رئيس ليبريا بشأن الخلافات التي كانت قائمة وتنحصر في طلب ليبريا ان يكون التحكيم محليا في حالة حدوث اى خلاف بين الطرفين المتعاقدين . وفيما يختص باتفاق القرض ، وافقت وزارة الخارجية الأمريكية والمصارف الأمريكية على اقتراح ليبريا ومؤداه عدم تخصيص ايرادات الدولة جميعها لسداد القرض ما لم يتم دفع النصف الثاني منه وقدره ٢ر٥ مليون دولار . وفي نوفمبر من العام نفسه صدق البرلمان الليبيري على اتفاق المطاط ، كما صدق على اتفاق القرض في ديسمبر التالي .

وهكذا افسحت هذه الاتفاقات المجال للحكومة الأمريكية للسيطرة على الجمهورية الصغيرة سياسيا واقتصاديا . فبموجب اتفاق القرض ، اصبحت الحكومة الأمريكية ترشح « المحصل

العام والمستشار المالى » ، وما على حكومة ليبريا الا ان تصدر قرارا بتعيينه فى وظيفته . ويقوم هذا الموظف بالاشراف على تحصيل ايرادات الدولة جميعها سدادا للقرض الذى حصلت عليه ليبريا ، وهو يعمل فى الوقت نفسه كمستشار مالى للحكومة الليبيرية ، وعليه بطبيعة عمله ان يقدم تقارير دورية الى وزارة الخارجية الأمريكية عن الأحوال الاقتصادية والمالية فى ليبريا . هذا وفى حالة وقوع اى خلاف بين ليبريا والشركة ، تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بتعيين احد « الحكام » للفصل فيه .

وهكذا بدات فترة جديدة فى تاريخ هذه الجمهورية الصغيرة . فقد كان الطلب المتزايد على المطاط فى الولايات المتحدة سببا فى رفع اسعار المطاط ، مما نتج عن بعض الرواج الاقتصادى فى ليبريا ، واصبحت ليبريا فى الوقت نفسه مرتبطة بالولايات المتحده ارتباطا لا فكاك لها منه ، وذلك فى النواحى المالية والاقتصادية والصناعية ، بل أصبحت أيضا شبه مزرعة أمريكية .

وقد تكون السنون الطوال الماضية منذ ابرام اتفاق فايرستون عام ١٩٢٦ كافية للحكم فى مدى تأثير قيام هذه الشركة فى الأحوال المالية والاقتصادية فى ليبريا فهى اولا لم تف بالمسئوليات التى اخذتها على عاتقها بشأن انشاء شبكة من المواصلات لانعاش وتطوير قطاعى الزراعة والتجارة فى الجمهورية . وفى الوقت نفسه لم تقم الشركة بالتزامها الوارد فى الاتفاق الثالث الخاص ببناء ميناء منروفيا ، وكما اسلفنا كان هذا المشروع من المشروعات التى قدمت الى ليبريا بوصف انه المشروع الحيوى الأول الذى من اجله اقدمت حكومة ليبريا على الاقتراض من الخارج .

ولا شك ان اتفاق فايرستون اتسم بطابع الاحتكار بصفة عامة . فوفقا لنصوص اتفاق المطاط اصبح للشركة الحق المطلق فى اختيار اجود الاراضى فى اى بقعة فى الجمهورية خلال ستة اشهر من ابلاغ الحكومة ذلك . ولعله من الواضح ان هذا الامتياز انما يعطى الشركة صفة الاحتكار لاهم منطقة صناعية فى الجمهورية بأسرها ، وبالاضافة الى ذلك فان اختيار مليون فدان من الأرض الجيدة لانتاج المطاط يجعل الفرصة ضئيلة جدا امام باقى المزارعين .

وقد اشارت الاتفاقية ايضا الى فرص التعدين فى ليبريا وقد ورد هذا فى الاتفاقية الاضافية الجديدة التى ابرمت فى مارس ١٩٣٥ ، وبموجب هذه الاتفاقية وافقت حكومة ليبريا على منح الشركة الحق المطلق للتنقيب عن المعادن فى جميع الأراضى الخاضعة لاتفاق المطاط ، بما فى ذلك الحصول على جميع ما تحتويه الأرض من المعادن الثمينة والأحجار مع دفع ١٠٪ كضريبة امتياز للحكومة .

ووفقا لنصوص الاتفاق ، لا تدخل الأراضى التى تعتبر ملكا مشاعا للقبائل ضمن نطاق الأراضى موضوع الاتفاق . وفى حالة حدوث خلاف فى هذا الشأن بين القبائل والشركة يرفع الامر الى وزارة الداخلية . ولما كان من شأن ذلك ان يصبح الافريقى فى مركز ضعيف ازاء حقه فى صون أملاكه ، لهذا التجأ رؤساء القبائل الى وزارة الداخلية لحفظ الوثائق الدالة على ملكية قبائلهم للأراضى الزراعية التى يستغلونها ويعيشون على انتاجها . ولاشك ان هذا النظام قد سبب متاعب كثيرة لبعض القبائل التى لم تستطع تسجيل أملاكها فى وزارة الداخلية . وقد أمرت الحكومة احدى القبائل التى تعيش قرب قرية كاكاتا بالتخلى عن أراضيها للشركة وقد قامت هذه بدورها بالحاقهم بالعمل فى مزارعها .

وطبيعى ان تسند الشركة الوظائف غير الفنية الى الوطنيين الافريقيين بينما هى تستقدم المشرفين والفنيين من الولايات المتحدة وتمنحهم اجورا عالية وتضن على العمال الافريقيين بأقل القليل ، فالعامل الافريقى يتقاضى ١٤ سنتا مقابل ١٢ ساعة او اكثر من العمل يوميا . وللأسف فان العامل لا يعطى اجرا اثناء مرضه بل عندما يعمل فقط ، وحتى الآن لم يمنح العمال اية تعويضات عن اصابات العمل .

هذه هى صفحة من تاريخ الدبلوماسية الأمريكية فى افريقيا .. دبلوماسية الاحتكار والتسلط السياسى والاقتصادى .



الاتفــاق الزراعى المبرم بين ليــبريا وشركة فايرســتون فى ٢ أكتــوبر عــام ١٩٢٦

بموجب هـــذا الاتفاق الذى ابرم فى مدينة منروفيا فى ٢ أكتوبر ١٩٢٦ بين حكومة جمهورية ليبريا التى سيشـــار اليهـا فيما يلى بلفظ « الحكومة » ، وبين شركة فايرســـتون الخاضـــعة والمؤسسة طبقـا لقوانين ولاية دلاوار ومركزها الرئيسى فى مدينة اكرون بولاية أوهـايو بالولايات المتحـدة الامريكيـة وسيشار اليها فيما يلى بلفظ « المؤجر اتفق الطرفان على الآتى :

المـادة (١)

وافقت الحكومة بموجب هذا الاتفاق على منح المؤجر الحق فى تأجير مليون فدان من الارض داخل حدود جمهورية ليبريا اعتبارا من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق ، أو اية مساحة تقل عن ذلك يختارها المؤجر بين الحين والآخر وذلك لفترة تمتد تسعة وتسعين عاما لغرض زراعة اشـجار المطاط او اية سلع زراعية اخرى .

واذا لم يقم المؤجر :

(ا) ابلاغ الحكومة بموافقتـه على الشروط الواردة بهـذا الاتفاق وذلك خلال سنة اشهر من تاريخ تنفيذ حكومة ليبريا لاحكامه .

او

(ب) بالبدء فى اختيار الاراضى المشار اليها خلال عام من تاريخ توقيع الاتفاق. يعتبر التزام الحـكومة بموجب هـــذا الاتفاق ملغى .

المـادة (٢)

توافق الحكومه على ان يمنح المؤجر الحقوق الاضافية والاستثناءات التالية وذلك خلال فترة سريان هذا الاتفاق :

(ا) تعفى من الضرائب والمصاريف والرسوم ــ فيما عـدا ضريبة الدخل المنصوص عليها فى المادة (٣) الفقرة (د) والضرائب المفروضة على العربات ــ جميع منتجـات مزارع المؤجر وجميع الآلات والمعدات والتموينات والمبـانى التى يقيمها على الاراضى المؤجرة أوفى اى مكان آخر لاغراض تنفيذ العمليات الخاصة به لتنمية موارد الارض التى يقوم بزراعتها .

ومن المفهوم والمتفق عليه ان هــذا الاستثناء لايسرى على الموظفين والعمال والخدم الذين يعملون عند المؤجر .

(ب) تعفى من جميع الرسوم الجمركية جميع الآلات والمعدات والتموينات على جميع أنواعها المشتراة او المستوردة بمعرفة المؤجر اللازمة للعمليات الخاصه به لتنمية موارد الاراضى التى يؤجرها بموجب هذا الاتفاق ، ويسرى ذلك على جميع لوازم الترفيه عن الموظفين الذين يستخدمهم المؤجر . اما بخصوص رسوم الاستيراد ــ اذا وجدت ــ الواجبة الاداء بموجب « اتفاق تسديد قرض عام ١٩١٢ » ، فان المؤجر يقوم بدفعها كما يقضى به الاتفاق الاخير حتى يتم تعديله بالغاء هذه الرسوم أوتخفيضها . وعلى المؤجر أن يقوم بدفع هذه الرسوم كما يقضى به الاتفاق المشاراليه بعد تعديله.

ومن المفهوم أن تعتبـر « الترفيه عن الموظفين » الوارد بهذه الفقرة تشمل فقط لوازم المستشفيات والالعـاب ، وأن اية لوازم أخرى تستخدم بمعرفة المؤجر فى التجارة أو فى عمليات المبادلة لا تدخل ضمن اللوازم المنصوص عليها فى هذه الفقرة .

(ج) للمؤجر الحق المطلق فى الاراضى التى يختارها بموجب هذا الاتفاق لانشاء الطرق العموميـة والسكك الحـديدية والترع اللازمة للعمليات الخاصه به . ومن المتفق عليه أن اية طرق داخل هذه الاراضى كانت تستخدم من قبل بواسطة الاهالى سوف تظل مفتوحة لهم بدون مقابل .

(د) للمؤجر الحق فى انشاء وتشييد خطوط المواصلات والنقل ، مثل الطرق والشـــوارع والترع والانابيب والسكك الحديدية على نفقته الخاصه ، خارج نطاق الاراضى التى يختارهـا بموجب هذا الاتفاق . وهذه الطرق يقوم المؤجر بانشـائها لخـدمه اغراض مشروعـه بالكفاءة المطلوبة ، ويوافق المؤجر على استشارة الحكومه قبل قيامه بانشـاء هـذه المشروعات . وجمـيع الطرق العمـومية والشوارع المذكوره بهـذه الفقرة تكون بعد اكمالها ملكا للجمهور ولن يطلب من الحكومه دفع ايه مبالغ تحملها المؤجر فى انشاء وصيانه هذه الطرق او الشـــوارع او القنوات او السكك الحديديه .

(هـ) للمؤجر الحق فى انشاء خطوط المواصلات لخدمه أغراض مشروعه مثل

خطوط التلغراف والتلفون ومحطات الراديو فى الاراضى التى يختارها بموجب هذا الاتفاق وفقا للشروط الواردة بالفقرة (هـ) من المادة ٤ من الاتفاق . ويمنح المؤجر بموجب هذا ايضا ، الحق — سواء مباشرة او لفروعه وملحقاته — فى انشاء محطة لاسلكية لاستعماله الخاص ولخدمة الجمهور وفقا للاسعار التى يتقرر محاسبة الجمهور على اساسها ، على ان يكون للحكومة الحق فى نقل رسائلها الرسمية الخاصة عن طريق هذه المحطة باسعار لا تزيد على نصف الاسعار التى يدفعها الاهالى ، وبشرط ان تحدد المصاريف التى تحصل من الجمهور بموجب اتفاق خاص مع الحكومة ، والا تزيد اسعار البرقيات الخارجية على اسعار اى محطة لاسلكية اخرى منافسة داخل جمهورية ليبريا .

وفى حالة الحرب او فى اى حالة اضطرارية اخرى وفقا لما يقرره رئيس جمهورية ليبريا ، يكون للحكومة الحق فى استخدام جميع وسائل المواصلات المنصوص عليها فى هذه الفقرة .

(و) للمؤجر الحق فى قطع واستخدام الاشجار التى تنمو فى الاراضى التى يختارها بموجب هذا الاتفاق ، وفى حالة تصديره للاخشاب يدفع للحكومة ضريبة بواقع سنتين عن كل قدم مكعبة من هذه الاخشاب بعملة الولايات المتحدة الذهبية بمستواها الحالى فى الوزن والنقاوة .

(ز) للمؤجر الحق فى ان يقوم باية عمليات اخرى غير الزراعة فى الاراضى التى يختارها بموجب هذا الاتفاق ، وأن يستخدم جميع المنتجات الموجودة فى هذه الاراضى ، فيما عدا قيامه باعمال التعدين او اية عمليات اخرى مماثلة ، ما لم يتفق الطرفان على شروط مثل هذه العمليات .

(ح) ترخص الحكومة للمؤجر فى استخدام جميع الاراضى التى يختارها وتقبل الحكومة قيمة ايجارها او التعويض منها المنصوص عليها فى هذا الاتفاق ، وتقوم الحكومة بحماية هذه الاراضى لمصلحة المؤجر .

(ط) توافق الحكومة على ان تشجع وتساعد المؤجر على ضمان واستمرار توفير الايدى العاملة اللازمة له .

المادة (٣)

وافق المؤجر بموجب هذا على مايلى:

(ا) ان يبلغ الحكومة خلال فترة ستة اشهر من تنفيذها لاحكام هذا الاتفاق ، بقبوله او رفضه للشروط الواردة به .

(ب) بعد انقضاء عام من موافقة المؤجر على شروط هذا الاتفاق ، يقوم المؤجر ، من سنة الى اخرى ، باختيار الاراضى الصالحة لزراعة المطاط والسلع الزراعية الاخرى فى حدود مساحة لا تتعدى مليون فدان ، ويقوم المؤجر بعد اختياره لاى جزء اواجزاء من الارض بابلاغ الحكومة بالمناطق التى وقع عليها اختياره وحدود هذه المناطق ، على أن يقوم المؤجر خلال خمسة اعوام من بدء تنفيذ الاتفاق بدفع ايجار ما لا يقل عن ٢٠ الف فدان .

وبناء على اخطار كتابى من المؤجر الى حكومة جمهورية ليبريا برغبته فى البدء فى اختيار الاراضى اللازمة له ، منح المؤجر فرصة ستة أشهر لهذه المهمة ، وبعد اختيار الاراضى وتحديدها وموافقة الحكومة عليها ، تصبح هذه الاراضى من حق المؤجر للاغراض الواردة بهذا الاتفاق .

(ج) عندما تصبح الاراضى التى اختارها المؤجر بموجب هذا الاتفاق من حقه ، يقوم بدفع ايجار للحكومة بواقع ٦ سنتات سنويا عن كل فدان ، ويتم دفع الايجار سنويا ومقدما بالعملة الذهبية للولايات المتحدة بمستواها الحالى من الوزن والنقاوة . وتدفع هذه المبالغ الى وزير الخزانة فى ليبريا او لاى موظف يخوله القانون ذلك .

ومن المفهوم والمتفق عليه ان هذا الايجار المنصوص عليه هنا والذى سيدفعه المؤجر يكون مستحق الدفع للحكومة عن جميع مساحات الاراضى التى اختارها المؤجر .

(د) يدفع المؤجر للحكومة ضريبة دخل تعادل ١ ٪ من قيمة المطاط والمنتجات الزراعية الاخرى الناتجة من مزارعه والمصدرة من ليبريا ، محسوبة على اساس اسعار هذه السلع والمنتجات المماثلة فى سوق نيويورك فى تاريخ مغادرة السفن اى ميناء ليبيرى دون خصم اية مصاريف . ويتم دفع هذه المبالغ فى اليوم الاول من ابريل واليوم الاول من اكتوبر من كل عام ميلادى . ويجب ان تشمل كل دفعة نصف سنوية الضريبة المدفوعة على جميع منتجات المطاط والسلع الزراعية الاخرى التى يتم تصديرها من جمهورية ليبريا فى فترة الستة الاشهر السابقة التى تنتهى قبل شهرين من تاريخ الدفع . وتدفع هذه الضريبة الى ناشيونال سيتى بنك اوف نيويورك لحساب الحكومة .

(هـ) جميع الضرائب الواجبة الاداء بمعرفة الموظفين الذين يعملون لدى المؤجر — اذا رغب فى ذلك — تحصل على الوجه التالى : يستطيع المؤجر الوصول الى اتفاق مع وزارة الخزانة فى ليبريا فى هذا الشأن ، وسوف تنظم الوزارة المذكوره طريقه تحصيل ودفع هذه الضرائب .

(و) اذا لم يقم المؤجر بدفع الايجار الخاص باية قطعة من الارض التى اختارها أو قطع منها ، فى التاريخ المحدد للدفع وفقا للشروط الواردة بهذا الاتفاق.

واذا ما حدث اى تقصير من جانب المؤجر فى الوفاء بتعهداته ، واذا ما استمر هذا التقصير لمدة تزيد على سته اشهر تبدا من تاريخ ابلاغ الحكومه الليبرية له بهذا التقصير ، يصبح من حق الحكومة قانونا الغاء تاجير هذه القطعة (او القطع) من الارض التى لم يقم المؤجر بدفع ايجارها للحكومة .

وفى حالة اذا ما صحح المؤجر هذا الوضع خلال الستة الاشهر المشار اليها ، لا حق للحكومه الغاء تاجيره لهذه المناطق . ويسلم بلاغ الحكومة المشار اليه بهذه الفقرة للمؤجر عن طريق مندوبه الخاص فى جمهورية ليبريا ، وترسل صوره من هذا البلاغ بخطاب مسجل الى رئيس مجلس الادارة بالمركز الرئيسى فى مدينه اكرون بولاية اوهايو بالولايات المتحده الامريكيه .

المادة (٤)

بالاضافه الى ما تقدم اتفق الطرفان على ما يلى :

(ا) لا يقوم المؤجر باحضار عمال غير فنيين لتشغيلهم فى العمليات الخاصة به ، الا فى حالة عدم كفاية القوى العاملة الوطنية لاحتياجاته . واذا ثبت أن الايدى العاملة الوطنية غير كافية ، يتعهد المؤجر باستقدام عمال غير فنيين اجانب ، الامر الذى سيكون مقبولا من جانب حكومة ليبريا . ومن المفهوم والمتفق عليه أن المؤجر لن يوظف بأى حال من الاحوال اكثر من ١٥٠٠ موظف من البيض فى ليبريا فى أى وقت ما .

(ب) اذا ما توقف المؤجر عن العمليات موضوع هذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات متتالية ، فان ذلك يترتب عليه انهاء هذا الاتفاق ، ولا يؤثر هذا الانهاء فى الحقوق التى منحتها الحكومة للمؤجر بموجب أى اتفاق آخر .

(ج) جميع الحقوق الممنوحة للمؤجر بموجب هذا الاتفاق ، لا يجوز بيعها أو تحويلها الى اى شخص أو شركة أو مجموعة من الشركات دون موافقة كتابية من حكومة ليبريا .

(د) تحتفظ الحكومة بحقها فى انشاء الطرق والشوارع وشبكات التلغراف والتليفون واية خطوط مواصلات اخرى داخل المزارع والاراضى المؤجرة، وتدفع الحكومة للمؤجر قيمة اية خسائر قد تلحق بممتلكاته نتيجة لانشاء هذه الطرق او خطوط المواصلات ، ويتم تقدير هذه الخسائر بموجب القانون السائد فى جمهورية ليبريا .

(هـ) للمؤجر الحق فى استخدام مساقط المياه الطبيعية لتوليد القوى الكهربائية التى قد توجد فى المناطق التى يكون قد اختارها بموجب هذا الاتفاق ، وللمؤجر الحق فى انشاء الخطوط والاسلاك الكهربائية فى اية اراضى حكومية وذلك لتوصيل الكهرباء من منطقة الى اخرى من المناطق التى يكون قد اختارها .

(و) لا تدخل الاراضى المخصصة للقبائل وهى التى تزرع بطريقة جماعية داخل حدود ليبريا ، ضمن الاراضى التى يكفل هذا الاتفاق للمؤجر اختيارها ، واى خلاف ينشأ فى هذا الخصوص يعرض على وزير داخلية ليبريا للفصل فيه بتبليغ من المؤجر او ممن ينوب عنه.

(ز) تعفى من الضرائب جميع الخطوط الحديدية والقنوات التى يشيدها المؤجر خارج الاراضى التى يختارها بموجب هذا الاتفاق خلال مدة سريانه ، طالما كانت تستخدم فى الاغراض نفسها الخاصة بتأجيره الاراضى موضوع هذا الاتفاق . وفى حالة استخدامه مثل هذه الخطوط فى اغراض تجارية ، فانها تخضع للضريبة طبقا للقوانين السائدة فى ليبريا .

(ح) فى حالة انتهاء هذا الامتياز او الغاء الاتفاق قبل المدة المحددة له ، فان جميع المبانى والمرافق التى شيدها المؤجر فوق الاراضى التى كان له الحق فى تأجيرها ، تؤول الى حكومة ليبريا دون قيد أو شرط .

(ط) اذا منحت الحكومة لاى شخص آخر او شركة الحق فى انتاج المطاط فى ليبريا بشروط احسن من الشروط الواردة بهذا الاتفاق ، فان المؤجر يكون له الحق فى التمتع بالشروط الجديدة كما لو كانت جزءا من هذا الاتفاق .

(ك) من المتفق عليه أيضا أن يبذل المؤجر أقصى جهده لضمان حصول ليبريا على قرض من حكومة الولايات المتحدة أو من أى شخص أو أشخاص آخرين بعد موافقة وزير الخارجية بالولايات المتحدة ، لا يقل عن خمسة ملايين من الدولارات لاستخدامها فى أغراض التنمية فى جمهورية ليبريا ولمقابلة المصروفات اللازمة للمشروعات المطلوبة . وسوف تسافر قريبا الى الولايات المتحدة بعثة ليبيرية يعينها رئيس الجمهورية للتفاوض بشأن شروط هذا القرض . ومن المفهوم أن هذا الاتفاق لا يصبح نافذا الا بعد موافقة برلمان ليبريا عليه .

(ل) للمؤجر الحق فى انشاء مواصلات جوية ومطارات فى الاراضى التى يختارها بموجب هذا الاتفاق . وفى حالة استخدام المؤجر للاراضى الحكومية فى انشاء المطارات ، يدفع للحكومة الايجار المنصوص عليه فى الفقرة (د) من المادة ٣ من هذا الاتفاق . وفى حالة استخدام الخطوط الجوية للاغراض التجارية وتأجيرها لآخرين ، يخضع ذلك لاحكام الضرائب وفقا للقانون السائد فى ليبريا .

(م) اثناء سريان هذا الاتفاق يكون للمؤجر الحق فى دخول ميناء مفروضا ، او أى منطقة أخرى فى الجمهورية يباشر بها نشاطه ، بالشروط نفسها المطبقة على الآخرين بموجب اتفاقات قائمة وفقا لقوانين جمهورية ليبريا .

(ن) جميع الخلافات التى تنشأ بين الحكومة والمؤجر نتيجة لتنفيذ احكام هذا الاتفاق ولا يمكن تسويتها بين الطرفين المتعاقدين ، ترفع الى المحكمة العليا فى ليبريا للتحكيم بناء على طلب أى من الطرفين. وتقوم المحكمة المذكورة بتأليف لجنة للتحكيم تتألف من ثلاثة أشخاص ، يعين احدهم رئيس جمهورية ليبريا ، ويقوم القائم بأعمال المؤجر فى ليبريا بتعيين الثانى وتختار المحكمة « الحكم » الثالث دون تعيين . وتقوم هذه اللجنة بالفصل فى مثل هذه الخلافات فى ظرف خمسة أيام من تاريخ التقدم بالطلب ، على أن تسلم صورة من هذا الطلب للمدعى العام فى ليبريا او للقائم بأعماله فى حالة غيابه اذا كان الطلب مقدما من المؤجر ، أما اذا كان الطلب مقدما من الحكومة فانه يتعين تسليم صورة من الطلب الى القائم بأعمال المؤجر فى ليبريا وارسال صورة أخرى منه بالبريد المسجل فى اليوم نفسه الى رئيس مجلس ادارة الشركة بمركزها الرئيسى فى مدينة اكرون بولاية أوهايو بالولايات المتحدة .

واذا لم يقم أحد الطرفين بطلب اجراء تحكيم آخر ، وذلك خلال اربعة أشهر من تاريخ اتخاذ اللجنة لقرارها بشأن النزاع أو الخلاف القائم ، يعتبر هذا القرار بمثابة تسوية نهائية للموضوع محل الخلاف ويكون ملزما لكلا الطرفين. وفى حالة شعور أى من الطرفين بعدم عدالة قرار لجنة التحكيم ، فان الحكومة توافق على عمل الترتيبات اللازمة مع وزارة الخارجية الامريكية لاجراء تحكيم آخر بشأن الموضوع أو الموضوعات التى يقدمها أى من الطرفين أو كلاهما ، بشرط ان يتحمل كل من الطرفين المتعاقدين مصاريفه الخاصة فى هذا الشأن .

ومن المفهوم والمتفق عليه أن نظام التحكيم المشار اليه آنفا لا يطبق على القضايا المدنية أو الجنائية التى يكون أى من موظفى أو مستخدمى المؤجر فى ليبريا طرفا فيها .

تعـــديل الاتفـــاق الزراعـــى المبرم بين ليبريا وشركة فايرستون فى ٢٠ مـــارس ١٩٣٥

بموجب هذا الاتفاق الذى تم فى مدينة منروفيا بجمهورية ليبريا فى ٢٠ مارس سنة ١٩٣٥ بين حكومة جمهورية ليبريا ويشار اليها فيما يلى بلفظ (الحكومة) ويمثلها ديكسون براون مدير عام البريد، وشركة فايرستون الخاضعة والمؤسسة طبقا لقوانين ولايـــة ديلاوار بالولايات المتحدة ويشار اليها فيما يلى بلفظ المؤجر ، اتفق الطرفان على ما يلى :

اولا : تعدل الفقرات أ ، ب ، ز من المادة الثالثة من الاتفاق المبرم بين الطرفين فى ٢ اكتوبر ١٩٢٦ الذى صدق عليه برلمان ليبريا بموجب قراره الصادر فى ١٩٢٦/١١/١٨ على الوجه التالى :

(أ) ان الحكومة بعد اخـــذها فى الاعتبار :

١ ــ تاسيس المؤجر لمشروعـــه فى جمهورية ليبريا .

٢ ــ دفع المؤجر لضريبـــة الدخل المنصوص عليها بالفقرة (د) من المادة الثالثة من الاتفاق .

٣ ــ دفع المؤجر لمبـــلغ ٠٠٠ر٤٠٠ دولار فى شراء سندات حكومية صادرة عن حكومة ليبريا بموجب اتفاق القرض لعام ١٩٢٦ كايجار كلى لمساحة قدرها حوالى ٠٠٠ر١١ فدان وهى المســـاحة التى يشغلها حاليا المؤجر بموجب الاتفاق الزراعى والمحرر عنها عقد ايجار بتاريخ ١٩٣٥/٣/١ مدته تسعون عاما تبدأ فى ٢ اكتوبر ١٩٣٥ وتنتهى فى ٢ اكتـــوبر سنة ٢٠٢٥ .

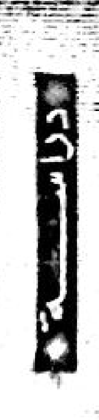
٤ ــ دفع المؤجر لمبـــلغ آخر قدره ٠٠٠ر٢٥٠ دولار فى شراء كمية اخرى من السندات ســـالفة الذكر ، توافق الحكومة بموجب هذا على ان يتمتع المؤجر خلال سريان هذا الاتفاق بالحقوق والاستثناءات التالية :

(ا) للمؤجر الحق فى اجراء كل ما من شانه تنمية المزارع التى يؤجرها ، وان يقوم بتصدير المنتجات الزراعية بدون اية قيود ، وان ينقل صادراته ووارداته داخل حـــدود جمهورية ليبريا بالطرق البرية او المائية بكامل حريته . ويعفى المؤجر من جمـــيع الضرائب ومصاريف التفتيش والرسوم الجمركيـــة ورســـوم الرخص ورسوم الموانى واية مصاريف اخرى واجبـــة الاداء داخـــل جمهورية ليبريا، باستثناء ضريبة الدمغة المستحقة على الوثائق والطلبات الخاصة بالتصدير والاستيراد . ويسرى الاعفاء من الرسوم المستحقة على الصـــادرات والواردات على المواد المستوردة ليستعملها المؤجر فى تنمية الاراضى التى يشغلها ، سواء كان استعماله لها بطريق مباشر او غير مباشر ، ولايسرى ذلك على الواردات التى تستخدم فى التجارة البيع او فى اجراء عمليات مبادلة . وبالنسبة الى التصدير يتمتع المؤجر بهذا الاعفاء عند تصديره لحاصلات الاراضى المؤجرة له فقط . ومن المتفق عليه أن السيارات التى يمتلكها المؤجر ويزيد عددها على مائة وخمسين سيارة ، تخضع لمصاريف الرخص والضرائب التى تحصـــل على السيارات المماثلة التى يمتلكها آخرون.

(ب) تسمح الحكومة لموظفى ومستخدمى المؤجر بالاقامة والعمل فى جمهورية ليبريا ويكون لهم حق الدخول او الرحيل وفقا لرغباتهم ، ولا يطلب منهـــم اداء اية ضرائب مباشرة أو شخصية ، بشرط الا يفسر ذلك على أساس أنه اعفاء لمثل هؤلاء الموظفين والمســـتخدمين من ضريبة الممتلكات العـــامة أو رســـوم الجمارك .

(ز) للمؤجر الحق المطلق فى القيام باية عمليات اخرى بخلاف الزراعة فى الاراضى موضوع هذا الاتفاق ، بما فى ذلك الحق المطلق فى الحصول عن طريق عمليات التعدين او اية عمليات اخرى مماثلة على ما تحتويه الارض التى يستاجرها من معادن ، على أن يقوم بدفع ضريبة قدرها ١٠ ٪ من قيمة المعادن والاحجار الكريمة التى يكون قد حصل عليها قبل ذلك .





الدبلوماسية المصرية في مفاوضات سعد زغلول - رامزي ماكدونالد

ابراهيم أمين غالى

الاستاذ ابراهيم امين غالى : عمل فى السلك الدبلوماسى المصرى لمده عرب من ربع عرن مضاها فى مختلف عواصم الدول الاوربية والامريكيــة . ويقوم حاليا باعداد كتاب باللغة الفرنســيه عن السياســة المصرية فى فتــرة ما بين الحــربين العالميتين ، وسيطبع الكتاب فى باريس .

فرضت ظروف الاحتــلال البريطـــانى على الدبلوماسية المصرية ان تقصر نشاطها على ميدان واحد ، وهو الوصول الى اتفاق يحقق حلا مرضيا للقضية الوطنية. وقد توالت المحاولات فى هذا الصدد: مفاوضات سعد ميلنر ثم مفاوضات عدلى — كرزون ، الى ان تولى ســـعد زغلول رئاسة الحكومة فى ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤ (١)

ومنذ اللحظة الاولى ، بدا ان الشغل الشاغل لرئيس الوزارة الجديدة هو السعى وراء حل القضية المصرية على نفس النمط الذى سارت عليه وزارة عدلى يكن ، اذ كان رئيس الوفد متأثرا بنفس الفكرة التى تسلطت على من سبقوه وهى عدم امكان انجاز أى اصلاح داخلى شامل طالما ان مشكلة العلاقات مع بريطانيا لم تحل بطريقة مرضية .

ولم يكد يمضى يومان على تولى سعد زغلول الوزارة ، حتى وردت برقية من عبد العزيز عزت باشا وزير مصر المفوض فى لندن (٢) فيما يلى نصهـــا :

معالى وزير الخارجية ..

٢٩ يناير سنة ١٩٢٤

قابلت بعد ظهر اليوم رئيس الوزارة رمزى ماكدونلد مقابلة ودية . وفى سياق الحديث أثرت

(١) الوثائق الواردة بهذه الدراسة تنشر للمرة الاولى والنص الاصلى لها هو باللغة الفرنسيه ما لم يذكر خلاف ذلك .

(٢) عين عبد العزيز عزت باشا وزيرا مفوضا لدى لندن على اثر اعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وقد بدا حياته العامة ضابطــا بالجيش التركى ، ثم عين وكيلا لوزارة الخارجيــة قبل ان يقع الاختيار عليه كاول ممثــل لمصر المستقلة فى العاصمة البريطانية .

الى أن سعد باشا ما زالَ يثنى عليه . وقد كلفنى ان ابعث الى رئيس مجلس الوزراء بأجمل تمنياته ، وانه يأمل أن يخطره عن الموعد المناسب للتفاوض . وقد أشعرنى موقفه الودى بانه رجل مخلص يسعى الى الخير . وان مقابلة هذا الاتجاه الودى برد مناسب من رئيس الوزراء سوف يقدر حق التقدير ويساهم فى اظهار حسن النية .

« عزت » (٣)

وبادر سعد زغلول بدوره الى الترحيب بهذا الاقتراح ، فرد على الوزير المفوض بالبرقية الآتية :

« عزت باشا ..

وزير مصر — لندن

تلقيت برقيتكم لوزير الخارجية المؤرخة ٢٩ الجارى شأن مقابلتكم الودية مع رئيس الوزراء رامزى ماكدونلد .

ولقد اسعدنى أن اعلم أن موقفه الودى قد أكد عندكم نفس الشعور الذى احسست به ، وهو أنه رجل مخلص يسعى الى الخير ، وانه أعرب عن أمله فى ابلاغى قريبا عن الوقت المناسب للتفاوض .

وارجو أن تقدموا له خالص الشكر على تمنياته ، وأن تبلغوه أطيب تمنياتنا ، مؤكدين له حسن استعدادنا وصداقتنا .

« زغلول » (٤)

ومن الجدير بالذكر هنا انه فى الوقت الذى كانت فيه أول وزارة دستورية فى مصر بعد اعلان استقلالها تستعد لمواجهة تجربة المفاوضات القاسية ، لم يكن مجلس النواب قد انعقد بعد . وفى ٢٦ فبراير — اى بعد البرقية الاولى بما يقرب من شهر — وردت برقية أخرى من الوزير المفوض بلندن تبلغ رئيس الوزارة بأنه يعتقد أن الوقت المناسب للمفاوضات قد حان ، فيما يلى نصها :

« من سعادة عزيز عزت باشا وزير مصر بلندن الى دولة سعد زغلول باشا ، رئيس مجلس الوزراء

لندن فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤

بالاشارة الى النص الرسمى لمحضر جلسة مجلس العموم المنعقد مساء امس بشأن القضية المصرية ، اعتقد أن الوقت الحاضر مناسب للتفاوض نظرا الى أن استمرار الوزارة الحالية يتوقف على الاحزاب الاخرى ، ومن ثم فانه ليس اكيدا (٥) » .

غير أن تلك العجلة قد قوبلت فى هذه المرة بشىء من التحفظ فى مصر . ذلك أنه فى الوقت الذى كان فيه رئيس الوزراء البريطانى يدعو سعد زغلول الى المفاوضة ، كان يعلن فى مجلس العموم « أن المفاوضات المزمع اجراؤها مع مصر ستتم على أساس السياسة التى وافق عليها البرلمان من قبل(٦) » ، أو بعبارة أخرى ، على أساس التحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ (٧) . ومن ثم ، فانه لم يكن للمفاوضه معنى فى تلك الحالة ، اذ كان يبدو واضحا أن الحكومة البريطانية لم تكن تسعى الا وراء الوصول الى اتفاق يسجل فيه الجانب المصرى مبادىء قررتها هى من قبل . ولم يكن سعد زغلول قد اعترف فى يوم من الايام بهذا التصريح ، بل وصفه بأنه « نكبة وطنية » ، فلم يكن من المعقول اذن أن يجرى المفاوضة على أساسه .

وقد انعقد البرلمان المصرى واعرب عن سخطه على موقف بريطانيا ، فاضطر سعد زغلول الى توضيح موقفه فصرح أمام مجلس النواب فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ بهذه العبارة : « قال رئيس الوفد المصرى انه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير ، ويقول رئيس الحكومة الحالية أنه يستنكر هذا التصريح » . وفى نفس اليوم ، ارسل الى وزير مصر المفوض فى لندن البرقية التالية :

« الى سعادة عزيز عزت باشا

لندن

ازاء تصريح رامزى ماكدونلد بأن المفاوضات المقبلة سوف تجرى وفقا للسياسة التى اقرها مجلس العموم فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٤ ،

---

(٣) وثيقة رقم ١ .
(٤) وثيقة رقم ٢ .
(٥) وثيقة رقم ٣ .
(٦) تصريح رامزى ماكدونلد فى مجلس العموم بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٢٤ .
(٧) احتفظت انجلترا لنفسها بمقتضى المادة ٣ من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، بما سمى « التحفظات الاربعة » وهى : (١) سلامة مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر (٢) الدفاع عن مصر ضد اى اعتداء او تدخل اجنبى مباشر او غير مباشر (٣) حماية مصالح الاجانب فى مصر وحماية الاقليات (٤) السودان .

صرحت هذا المساء — وسط التصفيق الاجماعى لاعضاء المجلس — اننى انقض تصريح ٢٨ فبراير وانوى الدخول فى مفاوضات حرة من كل قيد ولغرض لا لبس فيه ، وهو الاعتراف باستقلال مصر الكامل مع السودان . ارجو ابلاغ هذه الحقيقة وذلك الاصرار من جانبى الى علم رئيس الوزراء ، واخطاره بقرارى النهائى برفض كل مفاوضة اذا كان مصرا من جانبه على علاج القضية بنفس الروح وفى حدود نفس الاتجاه السياسى لتصريح ٢٨ فبراير الذى وافق عليه مجلس العموم فى ١٤ مارس.

ويجب ان يكون مفهوما اننى فى هذه الحالة سأترك الحكم . كما يجب ان تعلموا أن تصريحى فى مجلس النواب قد أعقبه قرار ثقة اجماعى بحكومتى وبالسياسة التى انوى انتهاجها .

سعد زغلول — ١٠ مايو سنة ١٩٢٤(٨)

ولقد كان لتلميح سعد زغلول بالاستقالة أثر بعيد المدى فى تلك الآونة لأنه بمثابة تصريح منه بان رسالته الوحيدة فى الوزارة — كممثل للاغلبية — لا تتعدى المفاوضة مع الانجليز . فلم يفرق بين منصبه كرئيس للوزارة (فى المفاوضة) ، واعتبر ان الاخفاق مع بريطانيا يعنى ضرورة الاستقالة، متناسيا انه يتعين عليه الاستمرار فى الحكم طالما هو حائز لثقة الاغلبية . وفى ذلك حذا سعد زغلول حذو من سبقوه فى الحكم ، ورأى ان يستقيل فى حالة الفشل كما استقال عدلى يكن من قبل عندما اخفق فى مفاوضاته مع اللورد كيرزن فى اواخر سنة ١٩٢١ . وقد كشف هذا الموقف عن ضعف مركز حكومة الاغلبية البرلمانية اذ وضعت نفسها فى مستوى السياسيين الاخرين واعتبرت ان البنيان الدستورى لاهدف له سوى تقوية الجبهة الوطنية ضد الانجليز . وبدا واضحا يومئذ لدى الجانب البريطانى ان النظام الدستورى فى مصر مرتهن آخر الامر بتطور العلاقات بين الدولتين ، فظهر الدستور بمظهر الاداة السياسية التى تستخدم للضغط على بريطانيا (لا كمجموعة من المثل العليا) التى تضمن للبلاد نظاما سياسيا ثابتا وتمثيلا صحيحا للشعب .

وقد قام عبد العزيز عزت بتنفيذ التعليمات الواردة اليه ، ثم ارسل الى رئيس الوزارة المصرية البرقية التالية :

« من سعادة عزيز عزت باشا ، وزير مصر بلندن

الى دولة سعد زغلول باشا ، رئيس مجلس الوزراء

لندن ١٦ مايو سنة ١٩٢٤
الساعة ٢٠ر٢ بعد الظهر

ردا على خطابى المتضمن فحوى برقيتكم المؤرخة ١٠ مايو بشأن تصريحاتكم فى مجلس النواب ، طلب المستر ماكدونلد أن اقابله بعد ظهر اليوم .

وقد سلم الى مذكرة فيما يلى ترجمتها الحرفية :

ان الاعتراف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة جعل فى الامكان اجراء مناقشات حرة تأمل الحكومة البريطانية أن تتم بينها وبين الحكومة المصرية بشأن المسائل المعلقة بين الدولتين .

وعندما احتفظت الحكومة البريطانية لنفسها ببعض المسائل لحلها فى مفاوضات لاحقة ، انما كانت ترمى فقط الى تحديد طبيعة المسائل التى سوف ينظر فيها بصفة عامة ودون الالتزام بأى حل محدد .

وسوف يساعد الحكومة البريطانية أن تعلم ما اذا كنتم دولتكم تعتبرون ان ذلك مقيد وغير شامل لكافة الموضوعات التى ترون أن المناقشات يجب أن تشملها ، واذا كان الامر كذلك فالى أى مدى .

عزت (٩)

غير أن هذا الرد الغامض لم يرض رئيس الوزارة المصرية ، ولم يطمئنه الى نتيجة المفاوضات وعواقبها ، فعاد من جديد وبعث الى الوزير المفوض فى لندن بالبرقية الآتية :

« سعادة عزيز عزت

وزير مصر لندن
القاهرة ١٨ مايو سنة ١٩٢٤

ردا على برقيتكم المؤرخة ١٦ مايو .

ارجو أن تقدموا الشكر الى المستر ماكدونلد على الجهود التى يقوم بها لتسهيل عقد اتفاق ودى وثابت بين بلده ومصر ، واحاطته علما بأن تصريحه « ان الحكومة البريطانية عندما احتفظت

لنفسها ببعض المسائل لحلها في مفاوضات لاحقة انما كانت ترمى فقط الى تحديد طبيعة المسائل التى سوف ينظر فيها بصفة عامة ودون الالتزام بأى حل محدد » يسهل مهمتى جدا اذا اخذت الحكومة البريطانيــة فى الاعتبــار ان الحكومة المصرية لا تعتبر نفسها مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الصادر من جانب واحــد . وهى لا تعترف للحكومة البريطانية بالحق الذى اعطته لنفسها ، وهو الاحتفاظ بالمسائل الواردة فى المادة ٣ من التصريح المذكور للتصرف فيها ، وان موافقه الحكومة المصرية على مناقشة المسائل المعلقه لا يمكن بأى حال من الاحوال تفسيرها بأنها موافقة صريحة أو ضمنية على التحفظات الواردة فى المادة ٣ من التصريح المذكور .

ومن المؤكد ان المستر ماكدونلد سوف يرى فى هذا العرض الصريح للموقف برهانا على رغبتى الخالصة فى توضيح الامور وفهمها على حقيقتها حتى يمكن التوصل الى اتفاق هوغاية ما اتمناه .

« زغلول » (١٠)

ويلوح أن سعد زغلول كان يهدف من وراء ذلك الى تجنب تجارب الماضى المريرة ، اذ لم ينس انه تد نفى عن البــلاد على اثر فشــل مفاوضاته مع اللورد ملنر . ولذلك كان كل همه هو ان يضمن للمفاوضات المقبلة نصيبا معقولا من النجــاح حتى لا تؤدى الى نتائج مماثلة . (وقد قبل سعد زغلول فى النهاية مبدأ المفاوضة، اذ يبدو انه رأى فى تأكيــدات المستر ماكدونلد ما يزيل مخاوفه) ، كما يتضح من البرقية التالية الواردة اليه من وزير مصر المفوض بلندن :

« من سعادة عزيز عزت باشا ، وزير مصر بلندن

الى دولة سعد زغلول باشا ، رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٤٧٤ باللاسلكى — لندن ٣٠ مايو ١٩٢٤

وصلنى الآن الخطاب الآتى ترجمته من رئيس الوزارة البريطانية :

بالاشاره الى مذكرتى المؤرخــة ٢٤ ابريل الماضى ، اتشرف بابلاغكم ان دولة زغلول باشا احاطنى علما فى خطاب خاص بقبوله الدعوة التى وجهتها اليه بالحضور الى لندن حوالى آخريونيه لمناقشة المسائل المختلفة المعلقة بين بلدينا .

وفى حاله حضور دولته كما هو مقترح . ارجو ان تطلبوا منه التفضــل بان يكون ضيف على الحكومه البريطانية وفقا للتقاليد المتبعة فى تلك المناسبات .

وفى هذه الحالة اكون سعيدا اذا ما احطت علما بعــدد من سيرافقونه ، وكذلك بموعــد وصولهــم حتى يمكن عمل الترتيبــات اللازمة خصوص اقامتهم هنا (١١) .

غير ان مشكلة السودان دخلت فى طور جديد اثناء تبادل تلك المراسلات . ويحيطنا وزير مصر المفوض فى لندن علما بالخطط البريطانية تجاه السودان فى تقرير طويل بعثه الى واصف باشا غالى وزير الخارجية فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٤ وفيما يلى نص الجزء الاول من التقــرير ، ويتضمن اهم ما ورد به بشأن مشكلة السودان:

« ٤١ ميدان بيركلى

لندن ١٠ يونيه سنة ١٩٢٤

معالى الوزير ..

اتشرف باحاطة معاليكم علمــا بالانطباعات التى خرجت بها من مناقشاتى مع الشخصيات الرسمية وغيرالرسمية بشأنموضوع السودان.

يرغبون هنا فى تأجيل مناقشة هذه المسالة لمدة تتراوح بين عشر سنوات وثلاثين سنة حتى تهدا النفوس وتستطيع الحكم على الاوضــاع حكما صحيحا والوصول الى حل .

وفى اعتقادى ان ذلك ما هو الا طريقة لكسب الوقت ، وبالتالى لحل المشكلة لصالحهم ، وذلك بوسائل مختلفة :

١ — القيام بتنميــة كاملة للمشروعات التى تجلب الرخاء المادى للبــلاد مما يجعل الاهالى يحبونهم ويعتادون انظمتهم .

٢ — بث روح الكراهية بينالاهالى والمصريين وذلك بمقارنة حالة الرخاء والحرية التى يتمتعون بها الآن بالنظام المصرى القديم الذى يصفونه (الانجليز) بانه نظام قاسى يقوم على العبودية والتعذيب الخ ... والذى كثيرا ما يشيرون اليه

(١٠) وثيقه رقم ٦ .
(١١) وثيقة رقم ٧ .



١٥ سبتمبر ١٩٢٦

عزيزي واصف

أخذت خطابك واشتراك وصفك حفلة المصريين عند شوقي
الرفيع بحرنا واتمنى لكما تمام العافية . ولقد استحسنت
مشروعي [illegible] [illegible] . وسهولته فارسلته . غير اني
لم ار وجوب لارسال صورتي بخطاب رازي وجوابي
عليه لقرب موعد عودتنا ولقد ارسلت جوابي
مع خادم كما تعلم فسلمه الى صاحبه . وجئتني
بعد ثلث ساعة ورأيته متأثرا من اجراءات الحكومة
اللبنانية عموما ومن رئيس مجلسها ووعده بانه
يكتب لي موعد المقابلة الشخصية وطلب منه اعادة كل
خطاب فارسله اليه امس . [illegible] [illegible]
[illegible] مع السفر من مارسيليا يوم ١٧ . [illegible]

ممكنه انه سيحصل على تأجيل ثمانية أيام ١

تأكد من حصول المقابل فرج

لا بد انه تكونه اطلعت على ما رويته جريدة الحياة

الصادرة بتاريخ يوم ~~[illegible]~~ الخميس عن الحادثة التي

جرت بين أحد قطاعين جيش البادية الكسرب

ورانزب ماكدونالد وانت تعرف هذا الملاحظ

كما أعرفه . وقد ادهشتني بهذا الحديث بدون حل

ده اقرأه بهذه الحديث . وهو يدل قوته ما

عندنا وما لقيته الجرائد الانكليزية عن ا: لا امل في

الاستعراض ولا في الحصول منه على اية فائدة

اما حصلت . ولا يكون الدخول فيه الا بعد كل زلة

الا انتحارا . فالكرامة والواجب والمصلحة تقضي بالصبر

والانتظار . والتهيؤ لملاقاة الحوادث بما يناسبها

من رابطة الجأش وحسن التصرف . والله ولي

الصابرين . والصافنة لمن عرف كيف يثبت امام الحوادث

ويتمنى الأرواح

بيروت

اثارة اى موضوع تريدون اثارته . وقد سبق أن احطت دولتكم علما بمضمون هذه البرقية .

٤ — فى ٢ يونيه ، طلب المستر ماكدونلد من وزير مصر المفوض فى لندن ابلاغ دولتكم انه لم يكن يعنى بأى حال من الاحوال ان دخولكم فى المفاوضات المقبلة لن يكون على قدم المساواة التامة .

٥ — كان المستر ماكدونلد يعتقد ان هذه التأكيدات ستكون كافية لاقناع دولتكم بأن قبولكم للتفاوض لن يسيء الى مركزكم . ولكنه علم أنكم ترغبون ايضا فى التأكد من ان دخولكم فى المفاوضات لن يتخذ ذريعة ضدكم وأن المفاوضات فى حد ذاتها ستكون حرة من جميع الشروط المقيدة .

٦ — لذلك ، يرغب المستر ماكدونلد فى ان يكون واضحا كل الوضوح ان فى رأيه ان الدخول فى مناقشات حرة ودية لا يمكن أن يعتبر نيه اساءة لموقف أى طرف من طرفى المفاوضات المزمع اجراؤها ، سواء أدت تلك المناقشات الى عقد اتفاق ، كما يتمنى باخلاص ، او برهنت ان الصعاب التى تحول دون الوصول الى اتفاق لايمكن التغلب عليها فى الوقت الحاضر بطريقة مرضية .

٧ — اضاف المستر ماكدونلد انه اضطر اخيرا بحكم الظروف الى تحديد موقف حكومة صاحب الجلالة بشأن السودان ، وهو الموقف الذى كانت ستتخذه الحكومة على أى حال اثناء المفاوضات .

٨ — انه ليأسف اذا اعتبرتم دولتكم صراحته فى هذا الشأن عائقا للمناقشات التى لا يزال يود أن تتم بنفس الحماس الذى ابداه عندما كتب لدولتكم فى ابريل الماضى .

٩ — وفى صدد نقل هذا التبليغ لدولتكم ، لدى تعليمات باحاطتكم علما بان لدولتكم مطلق الحرية فى نشر هذا التبليغ اذا أردتم ، لأن المستر ماكدونلد يريد ان يكون واضحا كل الوضوح للجميع انه اذا ما قامت اية عقبات فى طريق المفاوضات فلا يكون هو الذى اثارها .

وانتهز هذه الفرصة لأؤكد لدولتكم خالص تحياتى واحترامى .

امضاء : ف . م اللنبى
مندوب سامى (١٤)

ويظهر من هذا الخطاب ان الحكومة البريطانية كانت تسعى من ناحية لازالة مخاوف الحكومة المصرية من عواقب المفاوضات ، ولكنها من ناحية اخرى كانت تتمسك بوجهة النظر التى اعتزمت ان تقوم بتأييدها فى المفاوضات بشأن السودان.

وقد قبل سعد زغلول الدخول فى مفاوضات رغم هذا العامل الاخير الذى لم يعتبره فى الواقع حائلا دون التفاوض ، على ما هو واضح من الخطاب الذى بعثه الى اللورد اللنبى المندوب السامى فى ٦ يوليه سنة ١٩٢٤ ردا على خطابه وقد استهله بشكر رئيس الحكومة البريطانية ، ثم اضاف :

« .... كون الموقف الذى يتخذه احد الطرفين فى المفاوضة لا يعنى قبول الطرف الآخر له ، وكون المفاوضات سوف تجرى على قدم المساواة التامة وانها سوف تشتمل على جميع المسائل التى يرى احد الطرفين طرحها للمناقشة ، وكون الاشتراك فى مناقشات حرة وودية لا يمكن ان يسيء الى مركز احد الطرفين ، أيا كانت نتائج المفاوضات — كل هذه نقاط يسرنى ان أعبر عن اتفاقنا التام بشأنها . وفى الواقع بما انه من المسلم به ان أساس المفاوضات وموضوعها غير محددين ، وأن الاشتراك فى المفاوضات لا يتضمن ولا يعنى فى ذاته ، اعترافا بأى تغيير فى موقف الطرفين أو اساءة بأى حال من الاحوال الى وجهة النظر التى يتبناها احدهما أو الآخر ، فان الحكومة المصرية تعلن انها مستعده للدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية فى أقرب وقت مستطاع للتوصل الى حل عادل ومرض .

وان التصريحات التى أدلى بها المستر رامزى ماكدونلد بشأن السودان يجب أن تكون مفهومة فى حدود المعنى الموضح بعاليه ، أى أنها توضح وجهة النظر البريطانية دون أن تلزم الحكومة المصرية بأى وجه من الوجوه .

وعند ابلاغ ما تقدم الى علم حكومة صاحب الجلالة ، اكون شاكرا لسعادتكم اذا اخطرتمونى بالموعد الذى سيكون لى الشرف بمقابلة المستر ماكدونلد فيه . وانى انوى السفر الى فرنسا فى ٢٥ الجارى واضع نفسى تحت تصرف المستر ماكدونلد لكى يحدد الزمان والمكان الذين يراهما ملائمين (١٥) .... »

وقد رد اللورد اللنبى على خطاب رئيس الوزراء بخطاب هذا نصه :

رقم ١٥٩/١٧٠٢٩ دار المندوب السامى
الرمل ١٥ يوليه سنة ١٩٢٤

---

(١٤) وثيقة رقم ٩ .
(١٥) وثيقة رقم ١٠ .

cinq feuilles 1–5

41 Berkeley Square W.1
Londres le 10 Juin 1924

Excellence,

J'ai l'honneur de porter à Votre connaissance l'impression que j'ai gagné dans mes conversations avec les personnages officiels et privés sur la question du Soudan.

On desire ici ajourner la discussion de cette question de 10 à 20 années pour permettre aux esprits de se calmer et de mieux juger la situation et d'arriver à une solution.

A mon avis ceci n'est qu'une façon de gagner du temps et alors la question serait reglée en leur faveur pour differentes raisons:–

I. Par le développement complet des travaux qui amenerait la prosperité materielle des pays et permettrait aux indigènes de les aimer et s'habituer à leur regime.

II. De semer la haine entre les indigènes et les Egyptiens, en comparant l'état du bienetre et liberté actuel à l'ancien regime Egyptien qu'ils qualifient de regime cruel d'esclavage et torture, etc. et qu'ils mentionnent souvent dans leurs journaux à present (comme propagande)

III. Par l'influence exercée au moyen de leurs écoles et missions.

IV. En donnant plus tard une espèce de Home Rule mediocre pour les separer et opposer à l'Egypte

V. Par l'espoir qu'avec le temps il y aura des malentendus, litiges et schismes entre Egyptiens, facteur qu'ils escomptent que l'avenir créera encore en leur faveur.

Le Premier Ministre avait donné un diner le 3 courant en l'honneur de l'anniversaire de la naissance de S. M. Le Roi.

تتضخم المشكلة قبل أن يمهد لها سبيل الحل .
أما الجانب البريطانى ، فقد كان له فى ذلك الحين كل المصلحة فى تأجيل المفاوضات حتى تتبلور الامور فى السودان وفقا للخطة التى رسمها (١٧) .

وكانت المشكلة السودانية قد اتخذت فى تلك الاثناء طابعا من العنف ينذر بوقوع صدام محقق بين الحكومة الدستورية فى مصر والسلطات البريطانية . ذلك أن التيار الوطنى الذى كان يضغط على سعد زغلول فى مجلس النواب سواء من انصاره أو من معارضيه القليلين ، اضطره الى أن يحدد موقفه ازاء السياسة البريطانية . وقد أراد فى بداية الامر أن يحفظ للمناقشة سمة الاعتدال حتى لايقفل الباب امام مفاوضات اصبحت الآن امله الوحيد فى تغيير تيار السياسة البريطانية فى السودان . غير أن الدبلوماسية البريطانية لم تمكنه من ذلك ، اذ أدلت الحكومة البريطانية فى مجلس اللوردات بتصريحات تتعارض كل المعارضة مع أهداف مصر الوطنية . فاضطر سعد زغلول ازاء هذا الموقف أن يرد على تلك التصريحات بتصريحات من جانبه تؤكد التزامه البرنامج السياسى الذى وضعه من قبل سواء بشأن مصر او بشأن السودان . وعندئذ تطور الوضع الى تبادل المعاندة وكان من نتيجة ذلك أن اتخذ كل من الجانبين موقفا يتعذر معه ايجاد الجو الصالح للتفاوض .

وعلى الرغم من هذه التطورات ، فان سعد زغلول استمر فى السعى للمفاوضة . وعندما سأله احد النواب عما اذا كان من الملائم الدخول فى مفاوضات فى هذا الجو المضطرب ، كانت اجابته .

« نعم أن المفاوضات فى جو مضطرب ربما لا تفيد ، ولكن يجب علينا أن لا نكتفى بالكلام فيما بيننا ، بل يجب علينا أن نعلن امام كل انسان سواء كان انجليزيا او غير انجليزى بأن لنا حقوقا فى السودان نريد استخلاصها . فاذا تمكنت من الذهاب الى المفاوضة فلا اقول أن السودان غير مملوك لنا بل اقول انه ملكنا وانه جزء لا يتجزأ من مصر . أنا لاأخشى المفاوضة فهى محادثات كسائر المحادثات اباشرها واثقا بنفسى وواثقا بأنى لا اقبل نتيجة من نتائجها الا اذا كانت متفقة مع حقوقكم وأمانيكم (١٨) » .

هذا فضلا عن أن تأجيل المفاوضات لم يكن فى مصلحة مصر ، اذ ان الدبلوماسية البريطانية فى السودان فى تلك الاثناء لم تكتف بالكلام ، بل كانت تتحرك بعنف ، ولم يكن فى وسع سعد زغلول الا أن يقف موقفا سلبيا من السودان ويسعى جاهدا للمفاوضة ، رغم ان كل البوادر كانت تنذر بالفشل ، وهو بلاشك سيكون فى هذه المرة اشد خطورة من فشل كل المحاولات السابقة . اذ أنه فى الماضى لم يكن يعنى اكثر من تغيير وزارى ، أما فى عهد سعد زغلول فقد كان معناه المقامرة بالنظام الدستورى الحديث العهد برمته . ذلك أن رئيس الوزراء كان قد تعهد منذ البداية باستقالته فى حالة فشل المفاوضات ، الامر الذى يترتب عليه أن يصبح النظام الدستورى فى مصر رهنا بتطورات علاقاتها ببريطانيا ، بدلا من أن يكون بمنأى عن التعرض لآثار التقلبات الناتجة عن الازمات السياسية .

وفى ٢٥ يوليه سنة ١٩٢٤ سافر رئيس الوزراء الى أوروبا وبرفقته واصف باشا غالى وزير الخارجية . وفى الوقت الذى كان ينتظر فيه فى باريس أن يحدد له المستر ماكدونلد موعد بدء المفاوضات ، كانت الحوادث تزداد سوءا وخطورة فى السودان . وعلى الرغم من أن الغموض لا يزال يكتنف تاريخ تلك الفترة ، فانه يمكن القول أن من أثاروا الحركة السودانية كانوا يؤمنون بالوحدة بين شطرى وادى النيل ، غير أن الحكومة البريطانية لم تدع هذه الفرصة تفوتها دون أن تفسح المجال لبعض المحرضين لتشويه هذه الحركة بغية اقفال الباب فى وجه سعد زغلول ووضعه أمام الامر الواقع قبل أن تبدأ محادثاته مع رئيس الوزراء البريطانى (١٩) .

غير أن ذلك لم يخف [illegible]

المصرية ، ومن ثم تجنب الادلاء بأى تصريح قد يؤدى الى قطع كل أمل فى المفاوضة . فلما سأله احد الصحفيين عن رأيه فى حوادث السودان الدامية ، كانت اجابته « ماذا يمكننى ان اقول؟ ان أعربت عن اسفى وحزنى على سفك الدماء فهذا ليس الا تحصيل حاصل ، لذلك اكتفى بالسكوت (٢٠) » .

ولكن بينما كان سعد زغلول معتصما بالسكوت كانت الصحف البريطانية توالى هجماتها العنيفة على البرلمان المصرى ، وتتهم سعد زغلول بانسياقه وراء المتطرفين من حزبه . وهكذا وجهت أول ضربه للنظام الدستورى فى مصر من الانجليز ، مما أظهر بوضوح ان مصير هذا النظام متوقف على الارادة البريطانية لا ارادة الشعب المصرى . فاتهمت الصحف البريطانية البرلمان المصرى بالهجوم على نظام الحكم الثنائى فى السودان (وهو لم يكن فى الواقع ثنائيا الا شكلا) ، بينما ظل سعد زغلول محجما عن الرد خشية قطع السبيل أمام المفاوضات . اذ انه — ككل السياسيين الذين ليست لديهم قوة عسكرية يعضدون بها العمل الدبلوماسى — لم يكن يملك الا سلاح المفاوضة ، لذلك اكتفى بالانتظار عسى أن تؤدى محادثاته مع المستر ماكدونلد الى التخفيف من حدة الازمة .

وقد استمر رئيس الوزارة المصرية مشلول الحركة الى ان نشرت جريدة الديلى اكسبريس اللندنية فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ تصريحا منسوبا الى المستر رامزى ماكدونلد وقد كان بعيدا كل البعد ان يكون تحية للضيف المنتظر ، اذ قالت الجريده على لسان رئيس الوزراء البريطانى « انه من المستحيل ان نضع مسألة جلاء القوات البريطانية او نقلها الى منطقة القنال موضع المناقشة . وفى امكانى ان اصرح بملء الثقة اننا قد اتخذنا جميع الاحتياطات لمواجهة الاحتمالات كافة . وفى الوقت نفسه ، لا يسعنى الا ان اعرب عن اسفى للشكل الذى وصلت اليه الاحداث فى مصر . وليس من هو اكثر منى اسفا على موقف سعد باشا الذى لم ينظر بعين الاعتبار الى الدعوة التى وجهتها اليه للتفاوض ، ويبدو لى أنه فى الواقع لم يقرر المجىء الى لندن » .

وقد نشر هذا التصريح بعد اقامة سعد زغلول فى باريس مدة تزيد على شهر فى انتظار دعوة المستر ماكدونلد له للتفاوض . ويمكن ان نتبين مدى المرارة التى شعر بها رئيس الوزارة المصرية من هذا التصريح ، من خطاب بعثه الى وزير خارجية مصر وقد كان فى ذلك الوقت مقيما فى احدى مدن الاستشفاء . ونحن نورد فيما يلى نصا لما جاء فيه بشأن هذا الموضوع :

« ... لا بد ان تكون اطلعت على ما روته جريده الكان الصادره بتاريخ يوم الخميس عن المحادثة التى جرت بين احد مكاتبى جريدة الديلى اكسبريس ورامزى ماكدونلد . وأنت تعرف هذا المكاتب كما أعرفه . وقد كان شافهنى بهذا الحديث من قبل أن أقراه بهذه الجريده . وهو يدل فوق ما عندنا وما تكتبه الجرائد الانجليزية على أنه لا أمل فى المفاوضات ولا فى الحصول منها على اية فائده ان حصلت . ولا يكون الدخول فيها بعد كل ذلك الا انتحارا . فالكرامة والواجب والمصلحة تقضى بالصبر والانتظار والتهيؤ لملاقاة الحوادث بما يناسبها من رباطة الجأش وحسن التصرف . والله ولى الصابرين . والعاقبة لمن عرف كيف يثبت أمام الحوادث ويتحمل آلامها .

سعد زغلول (٢١)

يتضح من ذلك ان سعد زغلول كان فى الواقع يعلم بالتصريح الوارد فى جريدة الديلى اكسبريس قبل نشره ببعض الوقت . لذلك قرر ان يعود الى مصر ، فبعث الى محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة البرقية الآتى نصها :

---

(٢٠) جريدة الاخبار ١٩٢٤/٨/٢٠ .

(٢١) وثيقة رقم ١٢ . خطاب خاص من سعد زغلول الى واصف غالى بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٤ . نقلا من الاصل العربى .

« من دولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، باريس

الى معالى محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ، الاسكندرية

باريس ٢٩ اغسطس ١٩٢٤
الساعة ٥٥ر١٠ بعد الظهر

رجو أن تعرضوا ما يلى على جلالة الملك :

تبين من التبليغ المرسل اليكم فى ٢٤ الجارى وكذلك من خطاب خاص وجه الى ، أنه لن تكون هناك مفاوضات .

ولذلك قررت أن ابحر فى ١٧ سبتمبر المقبل اذا سمحت صحتى بذلك .

« زغلول » (٢٢)

ولكن على الرغم من كل هذه التصريحات ، استمرت الحوافز السياسية تعمل لحمل رئيس الوزارة المصرية على الذهاب الى لندن ، ويتضح ذلك من رد محمد سعيد على برقية سعد زغلول ونصه :

« من معالى محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ، الاسكندرية

الى دولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، باريس

رقم ٢٩ بولكلى ٦ سبتمبر ١٩٢٤

حضر المستر كير(٢٤) لمقابلتى بعد ظهر اليوم. وابلغنى انه بمجرد علمه بالتصريحات المنسوبة الى المستر ماكدونلد فى الديلى اكسبريس ، ابرق فورا الىوزارة الخارجية لمعرفة مدى صحة هذا الحديث، وان وزارة الخارجية عندما اتصلت بالمستر ماكدونلد فى جنيف ، علمت انه ابرق الى دار المندوب السامى فى نفس الوقت لابلاغها بأنه لا أساس من الصحة لهذه التصريحات .

واضاف المستر كير انه راى بالتالى من واجبه ان يخطرنى بهذا الانكار وان يعرب لى عن أسفه الشخصى .

محمد سعيد(٢٥)

وقد توسط اللورد اللنبى من جانبه سعيا لتجنب عودة سعد زغلول الى مصر قبل السفر الى لندن ، وكان من نتيجة تلك المساعى انارسل المستر ماكدونلد الى رئيس الوزارة المصرية خطابا خاصا يدعوه فيه الى زيارة لندن فى اى وقت يراه مناسبا بعد ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤ . وقد ارسل محمد سعيد برقية الى سعد زغلول فى ٩ سبتمبر يبلغه فيها بأنه قد نشر فى الصحف بلاغا يفيد ان المستر كير قد حضر اليه وابلغه فحوى خطاب المستر ماكدونلد الى رئيس الوزارة المصرية ، ورغبة المستر ماكدونلد الخالصة فى مقابلة الرئيس المصرى فى اواخر هذا الشهر . واضاف محمد سعيد ان مجلس الوزراء يرى ان يجيب دولته على هذه الدعوة بالقبول(٢٦) .

وازاء هذا الضغط ، تردد سعد زغلول فى اقفال الباب امام المفاوضة على الرغم من ان تلك الظروف المضطربة لم تكن لتهيىء قدرا معقولا من النجاح لأية محادثات. واستمر ضغط القاهرة لحمله على السفر ، كما يتبين من حديث جرى بين المستر كير ومحمد سعيد ، وقد نقله الاخير الى سعد زغول فى برقية ارسلها اليه بتاريخ ٢٣ سبتمبر فيما يلى نصها :

« من معالى محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

الى دولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، لندن

رقم ٣٨ بولكلى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٤

قابلنى المستر كير امس ، وتكلمنا فى مواضيع مختلفة ، وبالاخص فى المفاوضات وفيما يلى هذا الحديث :

---

(٢٢) وثيقة رقم ١٣ .
(٢٣) الديلى اكسبريس ١٩٢٤/٩/٤ .
(٢٤) المندوب السامى البريطانى بالنيابة .
(٢٥) وثيقة رقم ١٤ .
(٢٦) وثيقة رقم ١٥ . برقية رمزيه رقم ٣١ من محمودسعيد باشا الىسعد زغلول باشا فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ .

كير : أريد أن أحدثكم قليلا عن سعد باشا ولكن بصفة غير رسمية .

سعيد : لا مانع ، وأود كثيرا أن تنبهوني متى يكون حديثكم رسميا ومتى يكون خاصا .

كير : كتبت الى المستر ماكدونلد لابلغه ان البلاد ترحب بالمفاوضات ، واريد ان اعرف ما اذا كانت الحكومة على نفس هذا الاستعداد .

سعيد : استطيع أن أؤكد لكم أن الحكومة بأسرها ترحب بالمفاوضات وترجو ان تسفر عن حل يتفق ومصلحة البلاد . كما استطيع ان أؤكد لكم أن جلالة الملك يرحب بحماس أن تتم المفاوضات وأن تسفر عن نتائج فى صالح مصر .

كير :انني ايضا اتمنى ذلك، لان مركزنا صعب اننا نريد الابقاء على الحالة الراهنة ، وتريدون أنتم ادخال تعديلات عليها ، ولا أعلم الى أين ستؤدى بنا تلك الحالة اذا استمرت .

سعيد : لقد صرحت لكم أن الحكومة بأسرها ترغب فى المفاوضات ، فماذا تريدون اكثر من ذلك ؟

كير : ان تشجعوا سعد باشا على الدخول فى المفاوضات حتى لا يتردد ، اذ انه فى حالة تشكك مستمر ، فكلما اراد أن يخطو خطوة الى الامام ، نراه يتردد .

سعيد : (مبتسما) : السبب فى ذلك هو دروس الماضى ..

كير : اعتقد ان الصحافة البريطانية الآن تؤيد سعد باشا والقضية المصرية ، وان الموقف مناسب للمحادثات .

سعيد : لا ادرى . فقد علمت — وان كان ذلك بصفة غير رسمية — ان سعد باشا قد حجز اماكن للعودة فى اول اكتوبر .

كير : هذا لا يعنى شيئا . الم يحجز من قبل اماكن للسفر فى ١٧ الجارى ؟

سعيد : والآن ، ارجوكم ان تقولوا لى بصفة شخصية بحتة ماذا تنصحوني به ، اذ ان طلبكم قد اوقعنى فى حيرة .

كير : انه من الصعوبة بمكان أن اجد جوابا على هذا السؤال . فكروا بأنفسكم : فان تفكيركم واسع .

وعلى اية حال ، فانني من جانبى سأكتب الى المستر ماكدونلد لكي يقابل سعدباشا احسن مقابلة ويشجعه على المفاوضة .

سعيد : هل تريدون منى ان اكتب اليه بهذا المعنى ايضا ؟

كير : كما ترون . فكروا وافعلوا ما ترونه صالحا .

محمد سعيد (٢٧)

وواضح من هذا الحديث أن الضغط على سعد زغلول للشروع فى المفاوضات قد جاء من الحكومتين المصرية والانجليزية . غير أن قول المستر كير بأن « الوقت مناسب للمحادثات » كان بعيدا كل البعد عن الحقيقة على ما تبين فيما بعد ، لذلك بقى سعد زغلول مترددا، لاسيما ان وزير الخارجية كان اول المعارضين للمفاوضة فى تلك الظروف . الا ان كفة السفر قد رجحت فى النهاية بسبب الاتجاه العام للحكومة فى القاهرة وخصوصا بسبب طبيعة الرسالة التى التزمها الوفد منذ تولى الحكم .

ومن ثم سافر سعد زغلول الى لندن فى ٢٣ سبتمبر ، وكان يصحبه مصطفى النحاس وزير المواصلات . وقد بدا غريبا الا يرافقه وزير الخارجية المصرية الذى رافقه فى رحلته الى اوروبا وبقى الى جانبه طوال مدة اقامته فى فرنسا .. والواقع ان وزير الخارجية فضل الامتناع عن السفر الى لندن ، ورأى فى ذلك فائدة ، اذ عندما سأله محمد سعيد باشا كيف يفسر للرأى العام عدم سفر وزير الخارجية الى لندن ، كانت اجابته :

(٢٧) وثيقة رقم ١٦ .

« ان الامر يتعلق بمحادثات خاصة لامفاوضات رسمية . وحضور وزير الخارجية قد يحمل البلاد على الاعتقاد بأن الامر يتعلق بمفاوضات — كما قد يحمل الانجليز على الاعتقاد باننا ننوى التفاوض رسميا ، فيستغلون الموقف فى هذه الحالة .

فالطلب وجه لغرض اجراء محادثات ذات طابع خاص بين المستر رامزى ماكدونلد ورئيس الوزراء لتوضيح الامور . وجاء الرد فى صورة دعوة خاصه تختلف تماما عن الدعوة الاولى التى طلب فيها ان نكون ضيوف الحكومة البريطانية وأن تحدد عدد الاشخاص الذين سيصحبوننا .

فالوزير الذى لم توجه اليه الدعوة لا يمكن أن يحضر — وسفره بدون دعوة فيه امتهان لكرامة المنصب .

غير ان المحادثات قد تتطور الى مفاوضات . وحينئذ يمكن استدعاء وزير الخارجية بصفة رسمية (٣٨) » .

ان تكييف الغرض من سفر سعد زغلول الى لندن بأنه القيام بمحادثات شخصية لا مفاوضات رسمية ، أرادت به الدبلوماسية المصرية ان تستر نتائج فشل كان متوقعا ، حتى لا تؤدى تلك النتائج الى اضعاف مركزالحكومة الدستورية وما قد يترتب على ذلك من احداث أزمة فى الوضع الدستورى والسياسى على أنه فى اعتقادنا ان هذا التكييف غير مقنع تماما ، لان مجرد سفر رئيس الوزراء يضفى على المحادثات الصفة الرسمية ، وعدم سفر وزير الخارجية لا يغير من الوضع فى شىء .

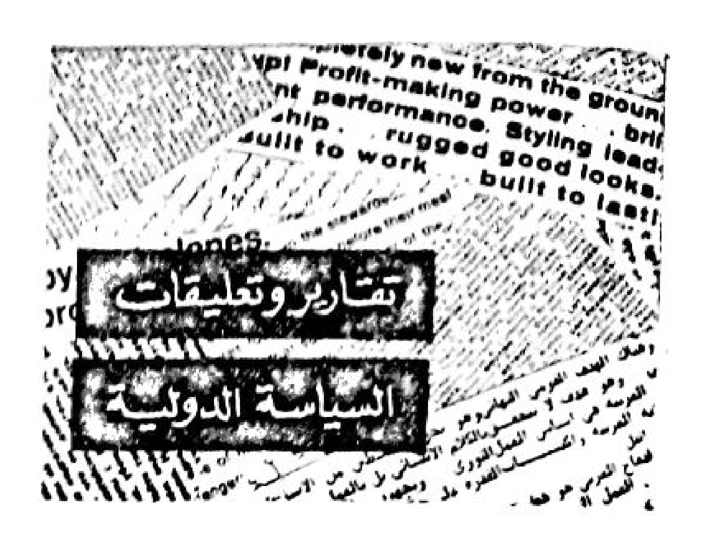
ومهما يكن من امر ، فان المحادثات لم تستغرق اكثر من مقابلات ثلاث ، عاد بعدها رئيس الوزراء الى فرنسا ثم ابحر الى مصر . ومنذ اللحظة الاولى ، بدا ما كان متوقعا من استحالة تقريب وجهات النظر ، الامر الذى اقتضى قطع المحادثات على الفور .

ولما عاد رئيس الوزراء الى مصر ، ظهر له بوضوح مقدار الخطأ الاساسى الذى وقع فيه منذ البداية من حيث تركيز كل نشاط الوزارة الدستورية على العلاقات الخارجية ، اوبالاحرى على العلاقات بين مصر وبريطانيا . فأراد أن يتدارك ذلك ، ويصحح الموقف بالعودة الى برنامج اصلاحى شامل ، فصرح أمام أعضاء البرلمان :

« امامنا مسئوليات جسام هى اصلاح ما افسد الزمان مدة مديدة كلكم تعلمونها ، مسئوليات كبيرة فى الداخل وفى الخارج . اما فى الخارج ، فكلكم تعلمونها ، مسئوليات الاستقلال التام الذى هو طلبنا جميعا . ومسئوليات فى الداخل عن كل شىء ، عن الادارة والقضاء ، عن المعارف والصناعة ، عن التجارة والمواصلات عن البحرية والحربية ، عن الاوقاف . كل هذه مصالح فى حاجة الى الاصلاح ، والاصلاح يحتاج الى القلوب المخلصة والرؤوس المدبرة والايدى العاملة والى روح التضامن فى تجميع الكل فى شعور واحد وتدفع الكل فى تنزية واحده (٢٩)».

ولكن لما اراد سعد زغلول أن يحول نشاطه الى الميدان الداخلى بعد فشل المفاوضات ، كانت الفرصة قد افلتت من بين يديه . ذلك لانه كان منذ البداية قد ترك الاصلاح الداخلى جانبا ، ولم يلجأ الى الكلام فيه الا بعد عودته من لندن وخشيته من شل نشاطه فى الوزارة بسبب فشل المفاوضات . غير انه كان من الصعب عليه أن يتدارك ما فاته ، ولم يخف على احد الطريقة النظرية والعفوية التى اراد سعد زغلول أن يعالج بها مشاكل الاصلاح الداخلى .

وعلى اية حال ، فانه لم يمض سوى بضعة اسابيع على حبوط المفاوضات حتى أطاحت الاحداث الناتجة عن مقتل السردار البريطانى والحاكم العام للسودان بأول وزارة دستورية فى مصر .



- الحرب ضد الفقر فى امريكا
- قضية عمان فى الامم المتحدة
- القيم والبناء الاجتماعى فى دول البحر الابيض
- من قضايا اوروبا المعاصرة .

الحرب ضد الفقر فى أمريكا

فى مارس ١٩٦٤ قدمت مجموعة من المفكرين الامريكيين (٣٢ شخصا) مذكرة الى الرئيس جونسون يقولون فيها ان المجتمع يتعرض لآثار ونتائج ثلاث ثورات اساسية تعمل فيه حاليا ، وان كلا من هذه الثورات الثلاث يعمل منفردا ومجتمعا مع الثورتين الاخريين فى أحداث تغييرات ثورية فى جميع نواحى الحياة ، وان هذا الوضع سوف يجبر أمريكا فى المستقبل القريب جدا — سواء قبلت طوعا أم كرها — على انتتخذ اجراءات حكومية وعامة علىنطاقواسع للسير خطوات راديكالية تقدمية . وهذه الثورات هى :

١ — ثورة استخدام العقول الالكترونية « Cybernation » : ان عهدا جديدا للانتاج قد بدا بادخال العقول الالكترونية والاوتوماتية فى ميدان الانتاج ، وان القيم التى تحكم تنظيم هذا العهد تختلف اختلافا اساسيا عن القيم التى حكمت عهد الانتاج الصناعى الآلى ، وان هذه الثورة تدمج آثار استخدام الاوتوماتية والعقول الالكترونية التى تحكم نفسها بنفسها ، ونتائجها هىطاقات انتاجية لاحد لها ، الامر الذى سيؤدى الى التقليل المتزايد من الجهد البشرى المبذول فى الانتاج .

٢ — ثورة التسلح الحديث «Weaponary» : لقد اخترعت اشكال رهيبة النتائج من الاسلحة الحديثة التى لاتؤدى الى كسب الحرب فقط ، بل ايضا تدمر الحضارة وتقضى على الحياة الانسانية نهائيا . وهذه الاسلحة تؤدى الى استئصال فكرة الحرب كوسيلة وحيدة لحل الخلافات الدولية ،وان الحاجة الى عالم بدون حرب اصبحت امرا مقررا ، ولكن على الرغم من ذلك فالوصول الى هذا العالم يحتاج الى طريق طويل شاق .

٣ ـ ثورة الحقوق الانسانية «Human Rights»

لقد وضح عالميا مطلب الحقوق الانسانيه الكاملة والمتساوية لجميع البشر بدون تمييز بسبب اللون والجنس والدين والعقيدة ، ويبدو هذا فى نمو حركة الحقوق المدنية فى داخل الولايات المتحدة ، وفى الوقت نفسه يمثل هذا تعبيرا محليا فى نطاق حركة عالمية واسعة نحو بناء واقرار نظم سياسية واجتماعية يشعر فيها كل فرد بانسانيته وقيمته ولا يوضع قيد على دوره او حقه بسبب الجنس واللون والدين والعقيدة .

وتحتوى المذكرة على تفصيلات متعددة وهى منشورة فى هذا العدد من المجلة . وقد انهمكت الصحف والمجلات فى التعليق عليها ، ودارت فى الجامعات وفى مراكز البحث مناقشات متعددة بشأنها . وما زال الحديث عنها دائرا على نطاق واسع حتى منتصف عام ١٩٦٥ . ونحن نسهم فى هذا المجال بان نعرض اهم الآراء والاتجاهات التى ظهرت فى هذا الشأن من واقع النصوص الاصلية للمناقشات فى الولايات المتحدة الامريكية.

مجلة بروجريسيف (عدد فبراير ١٩٦٥ بقلم بيتر أرونز) .

فى كل مجتمع بشرى تنتشر خرافات منوعة ، وليس هناك خرافات اكثر مما يقال عن اقتصادنا الامريكى . فبينما يعرف الاطفال فى المدارس الابتدائية معلومات عن غزو الفضاء ، نجد الكبار والبالغين ما زالوا يحفظون خرافات الاقتصاد الكلاسيكى منذ آدم سميث حتى كينيث جالبرايث عن مجتمع الوفرة والرخاء .

وفى ضوء انتشار هذه الجهالة الاقتصادية ، فوجىء المفكرون بانتشار اخبار وثيقة الثورة الثلاثية . لقد اعدها ٣٢ عالما ومفكرا من الاقتصاديين وزعماء نقابات العمال ورجال التجارة والمهنيين الذين ارسلوا نصها النهائى الى الرئيس جونسون فى مارس ١٩٦٤ . والقادة الروحيون لهذه المجموعة هم روبرت ثيو بالد الاقتصادى وفرى رجل الاعمال ، ورالف هالشتين رئيس اتحاد عمال التغليف . وقد ظلت المسودة الاولى تنتقل بينهم حتى وصلوا الى صيغة مقبولة، فعرضوها على ٢٩ مفكرا آخر ، ثم اعدوا الصيغة النهائية التى وقعها الجميع ، ومن بين الموقعين جنر ميردال العالم الاقتصادى المشهور وميشيل هارنجتون مؤلف كتاب الوجه الآخر للصورة الامريكية . وجيرارد بايل ناشر مجلة الامريكى العلمى ، وستيوارت هيرجر استاذ التاريخ فى جامعة هارفارد ، وبيارد رستين قواد حركة الحقوق المدنية ومحرر مجلة ليبريشن ودونالد ارمسترونج رئيس شركات مترو بوليتان للتامين على الحياة .

ولقد فوجىء الموقعون برد الفعل القوى لـ الوثيقة ، اذ بدلا من القائها فى سلة المهملات كتبت عنها فى الصفحات الاولى جريدة النيويورك تايمز والواشنجتون بوست ، واسهم فى مناقشتها خلال عام ١٩٦٤ أكثر من ٥٠٠ جريدة ومجلة وقد اثار الجميع ما جاء فى الوثيقة من هجوم مباشر على الخرافة الاقتصادية القديمة بأن الدخل يجب ان يكون ناتج العمل المنتج فقط بينما تقول الوثيقة بأن الربط التقليدى بين العمل والدخل قد تحطم وفى طريقه الى التلاشى ، وأن المجتمع الامريكى خلال مؤسساته الحكومية الشرعية ، يجب ان يلتزم مسئولية كاملة عن تقديم دخل كاف لكل فرد ولكل اسرة كنوع من الحق الانسانى . وهذا الاتجاه فى نظرنا هو رفض صريح لكل مبادىء الفلسفة الاقتصادية السائدة فى امريكا الراسمالية المعاصرة .

ان بناء الوثيقة يقوم على اساس دراسة ثلاث ثورات اوجدت ابعادا جديدة فى نظامنا الاقتصادى المعاصر ، فاذا نظرنا الى ثورة استخدام العقول الالكترونية لوجدناها تزاوجا بين الاوتوماتية والآلات الحاسبة والعقل الالكترونى القائد للعمل والانتاج . والعقول الالكترونية تزيد من الانتاج الصناعى مع تقليل دائم فى عدد العاملين لانتاج البضائع والخدمات . ونتيجة لهذا يزداد عدد العاطلين عن العمل ، وفى الوقت نفسه نجد ان ارصدة الضمان الاجتماعى والتعويض عن البطالة سوف تصبح اقل من المطلوب لمواجهة الموقف . ولهذا تقترح اللجنة اجراء حكوميا بتحديد حد معين من الدخل المضمون لكل فرد .

وهذا يؤدى الى اقتراحات تقدمها اللجنة نرى فيها شيئا من الغموض فيما يختص بتحديد المبلغ وتنظيم العملية واعادة تنسيق وتخطيط الاتفاق على التعليم والصحة والاسكان .. الخ ، حتى يتم تمهيد الطريق امام المجتمع للوصول الى هذا الوضع المقترح . ولكن يجب ان نفهم ان اللجنة لاتقدم سوى مقترحات للمناقشة وهى تقبل الآراء المختلفة للوصول الى صيغة سليمة .

وثورة استخدام العقول الالكترونية جديدة ، الا ان الانتاج الصناعى يتعرض منذ مدة لآثار

التقدم التكنولوجي والاتوماتية . فاذا ربطنا بين الاوتوماتية واستخدام العقل الالكتروني ، امكن حساب وتصنيف وترتيب المعلومات بواسطة العقول والالات . والخطر هنا ليس في استبعاد قوى الانسان من عملية الانتاج ، انما في استبعاده ايضا من اصدار القرار وهندسة سياسة العمل والانتاج والنظام الاقتصادي باكمله. ولهذا علقت النيويورك تايمز قائلة ان العقل الالكتروني والالات الحاسبة تعمل كل شيء ولا تطلب اجرا ولا اجازة بمرتب ولا معاشا ولا تحديد ساعات العمل ولا تفكر في الاضراب ولا تتاخر عن المواعيد المقررة .

ان الذي يحدث حاليا شيء مخيف . لقد ارتفع عدد العقول الالكترونية والالات الحاسبة المستخدمة في امريكا بنسبة ٣٠٠٪ من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٣ ، الامر الذي جعل دونالد ميتشيل وهو حجة في هذا الميدان يقول انه في بحر السنوات العشرين القادمة سوف يؤدي العقل الالكتروني والالات الحاسبة عمل اغلبية العمال اليدويين (ذوى الياقات الزرقاء) والموظفين والاداريين (ذوى الياقات البيضاء) . وتثبت التقارير الحكومية الرسمية ان زيادة اجمالي الانتاجية كانت بنسبة ٢ر٤٪ في الفترة من ١٩٠٩ الى ١٩٦٣ بينما زادت بنسبة ٣ر٦٪ في الفترة من عام ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ . وايد هذا تقرير السناتور كلارك المقدم باسم لجنة الكونجرس الفرعية لمشكلات القوى العاملة . فقال ان قطاع انتاج البضائع واجه خسارة ٣ ملايين وظيفة خلال السنوات الاخيرة . ولهذا فهو يطالب بزيادة الانفاق الفيدرالي الى ٥ بلايين دولار سنويا لمواجهة مطلب الحاجة الى العمل والزيادة الانتاجية في الوقت نفسه . وان الذي حافظ على موجه التوسع الحالي في انشاء الوظائف ، هو الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية وصناعات الحرب . وقد صرح هوارد كوجلين رئيس اتحاد الموظفين بان الالات الحاسبة والعقول الالكترونية تتزايد الى حد انه في عام ١٩٧٠ سوف يحل كل عقل الكتروني محل ٣٠ كاتبا وموظفا .

واذا نظرنا الى اوضاع المجتمع الامريكي لوجدنا ان الباحثين عن عمل من بين الشباب ازدادوا بنسبة ٧ر٢٪ من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٦٠ ، بينما سترتفع نسبة الزيادة الى ٤٥٪ في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ . وحاليا يوجد ٨٠٠ الف مواطن تركوا المدارس بدون متابعة لسنواتها الدراسية وهم يبحثون عن عمل ولم يستوعبهم معسكرات التدريب وفرق العمل التابعة لمشروع الحرب ضد الفقر سوى ٢٥ الفا فقط . ان هذا الوضع يجعلنا نطلب التفكير السريع في انفاق ١١ بليون دولار سنويا لرفع مستوى معيشة الفئات الفقيرة في الولايات المتحدة التي يقل دخلها السنوي عن ٣٠٠٠ دولار سنويا . وهؤلاء الفقراء يقدرهم ميشيل هارنجتون بحوالي ٤٠ مليون مواطن .

مجلة نيوبوليتكس (عدد شتاء ١٩٦٤ بقلم روبرت تيوبالد) .

اعتقد مع زملائي الموقعين للوثيقة اننا ندخل الى نظام اجتماعي اقتصادي جديد . ومتطلبات هذا النظام تختلف عن متطلبات العصر الصناعي الآلي بقدر اختلاف هذا العصر الصناعي الآلي عن العصر الزراعي الاقطاعي . فقد ارتبطت قوى العمل بقوة الآله لانتاج الثروة للقلة في العصر الصناعي الآلي . واليوم في عهد الانتاج الالكتروني يرتبط التكنيك الانتاجي والتنظيمي بقوة ومهارة الآلة التي يديرها هذا العقل القائد. ان ثورة العقول الالكترونية تظهر في الولايات المتحدة في الستينيات ولكنها تنعكس على الانسانية المعاصرة جمعاء في العالم الواحد الذي نعيش فيه . ومن ملامح هذه الثورة :

١ — زيادة كفاءة الانتاج الآلي ، فطبقا للتقرير الرسمي عن الانتاج ارتفعت انتاجية الفرد الواحد في الساعة الواحدة بمعدل ٣ر٦٪ في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ ، وهي نسبة اعلى من المتوسط التاريخي للفترة من ١٩٠٩ الى ١٩٦٣ ، واعلى ايضا من المعدل المتوسط لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية . ومع هذا انخفضت تكاليف الانتاج .

٢ — اصبح من العسير زيادة الطلب بالسرعة الكافية ، لنصل الى استخدام كامل لطاقة الانسان والالة . فالناتج القومي الاجمالي يتزايد بمقدار ٢٥ بليون دولار سنويا ولكي نقضي على البطالة في المجتمع الامريكي يجب ان نصل الزيادة الى رقم يتراوح ما بين ٤٠ و ٦٠ بليون دولار سنويا . وان الزيادة الى ٤٠ بليون دولار يجب استهلاكها قبل انتهاء الاعوام الستينيات ، وسوف نصل الى زيادة قدرها ٥٠ بليونا في النصف الاول من الاعوام السبعينيات والى زيادة قدرها ٦٠ بليونا في النصف الثاني من الاعوام السبعينيات، ومعنى هذا انه يجب ان نستهلك زيادة في الناتج

القومى الاجمالى تقدرها ٥٠ بليون دولار سنويا قبل انتهاء القرن العشرين .

٣ — ما زالت معدلات البطالة حوالى ٥٪ فى الاعوام الستينيات ، ولكن فى عام ١٩٦٣ وصلت معدلات البطالة بين الشباب الامريكى عامة حوالى ١٧٪ على حين انه بين شباب الزنوج كان المعدل حوالى ٢٧٪ فى العام نفسه. فاذا نظرنا الى الاقليات بوجه عام التى تسكن مناطق وسط المدن الكبرى (الغيتو) وجدنا البطالة ترتفع بين الشباب الى ٥٠٪ ، واجمالا نقرر ان معدلات البطالة بين الزنوج تساوى مثلى معدلات البطالة بين البيض مهما كانت الوظيفة او المستوى التعليمى او العمر او الجنس .

والى جانب هذه المعدلات الرسمية توجد نسبة ٤٪ من البطالة بين الذين طلبوا عملا كل الوقت عام ١٩٦٢ ، فلم يجدوا عملا غير بعض الوقت . وقد صرح وزير العمل بأنه يوجد ٣٥٠ الف شاب يتراوح عمرهم ما بين ١٤ سنة و ٢٤ سنة قد توقفوا نهائيا عن البحث عن عمل نتيجة لليأس ، واستسلموا لحياة التشرد فى الشوارع. وعلى هذا يمكن القول بأن هناك ٨ ملايين مواطن يبحثون عن العمل حاليا . فاذا اضفنا اليهم الذين اعتزلوا العمل والمقيدين فىقوائم الضمانات الاجتماعية لوجدنا ان رقم ٥٪ كنسبة للبطالة الرسمية ، هو رقم خداع .

٤ — من المقرر ان النظام الصناعى المتقدم يجب أن يقوم ويخلق وظائف جديدة خاصة فى القطاع الخاص السائد فى الولايات المتحدة ، ولكن الارقام تدلعلى انه ما بيناعوام ١٩٦٣/٥٧ كانت ٤٥ ٪ من زيادة التشغيل انما جاءت بخلق وظائف حكومية جديدة ، ٢٠٪ منزيادة التشغيل جاءت من مشروعات تعمل متعاقدة مع الحكومة ١٥٪ من زيادة التشغيل جاءت من مؤسسات اجتماعية تعمل بدون السعى الى الربح الخاص، ٢١٪ منزيادة التشغيل جاءتمن القطاع الخاص وان ١/٣ هذه الزيادة فى القطاع الخاص انما كانت وظائف كل الوقت فقط . لقد توقف تقريبا خلق الوظائف الجديدة فى القطاع الخاص فيما عدا ميدان الخدمات .

٥ — يؤدى استخدام الالكترونات والآلات الحاسبة الى رفع مستوى المهارة فى تشغيل الآلة . وقد صرح وزير العمل بان الآلات المنتجة اليوم يلزمها مهارات وكفاءات معادلة لدبلومات المدارس العليا ويحتاج بعضها الى مستويات التعليم الجامعى وما بعده من دراسات عليا. وهذا يجعلنا نتساءل عنمصير من لايصلون حاليا الى مستوى هذه المهارات ، ومصير الذين يتركون مدارسهم قبل اتمام الدراسة ، وتصل نسبتهم حاليا الى ٣٠٪ من مجموع المقيدين فى المدارس .

٦ — هناك مناطق منكوبة وفقيرة فى الولايات المتحدة يسكنها ٣٨ مليون مواطن اى حوالى [illegible]٪ تعداد الشعب الامريكى ، وما زالوا يعيشون فى فقر . ولقد هبطت النسبة المئوية للدخل الكلى الذى يحصل عليه العشرون فى المائة الفقراء فى امريكا من ٤٫٩٪ الى ٤٫٧٪ منذ عام ١٩٤٤ .

لقد اوصلنا استخدام العقول الالكترونية الى نقطة لا رجوع بعدها ، وهذا التقدم معناه احلال التكنولوجيا محل الجهاز العصبى للانسان بواسطة السيطرة الاوتوماتية الذاتية فىكل مرحلة انتاجية ، وهذا مايجعلنا نبحث عن دور جديد للانسان فى هذا المجتمع بعد أن تخرجه الآلات الحاسبة والعقول الالكترونية من دوره الحالى الذى يجعله يسيطر اقتصاديا واجتماعيا على الانتاج . ان الموارد الانتاجية فى امريكا حاليا تعطينا الامكانيات لتقديم دخل مضمون لكل مواطن امريكى ، ومن ثم يجب أن نخلق حقا دستوريا جديدا وهو الحق فى دخل مضمون لكل انسان يقيم فىالولايات المتحدة مدةخمس سنوات حتى يعيش بكرامة ، وان اى مؤسسة حكومية او اقتصادية لاتملك السلطة لتحديد او لايقاف هذه الدخول المضمونة بموجبهذا الحق ، ويمتد هذا الحق الى كل مواطن وليست له صلة بأية وضعية اجتماعية فردية .

وتنتشر فى الولايات المتحدة خرافة تقول بأن نظام الضرائب الحالى ينقل الدخل من الاغنياء الى الفقراء ، ولكن جابرييل كولكو اثبت فى كتابه « الثروة والقوة فى أمريكا » ان الفقراء يدفعون ضرائب للحكومة الفيدرالية تزيد على الاعتمادات الحالية لكلمشروعات الضمان الاجتماعىوالتأمين ضدالبطالة التى تلتزمهاهذهالحكومة الفيديرالية. ان كل العائلات ذات الدخل الذى يقل عن ٤٠٠٠ دولار سنويا تدفع ضرائب للخزانة الفيديرالية مقدارها حوالى ٦ بلايين من الدولارات سنويا . وهذه الخزانة الفيديرالية تدفع فى اعتمادات الضمان الاجتماعى وكل ما يماثله من مشروعات الاعانات الاجتماعيةحوالى٤ ١/٢ مليوندولارسنويا. فاذا سلمنا بأن هذه المساعدات الاجتماعية تدفع

الفقراء ، فان هذا معناه انهم يدفعون للحكومة اكثر مما يأخذون منها . ان مقترحاتنا الخاصة بضمان الدخل الكاف للفقراء سوف يستفيد منها ٢٠ مليون امريكي أي مواطن واحد من بين كل تسعة مواطنين . وقد تضمن تقرير عام ١٩٦٤ الذي اصدره مجلس الاستشارة الاقتصادية بأن هزيمة الفقر سهلة المنال اذ يستلزم هذا انفاق ١١ بليون دولار لرفع مستوى العائلات الفقيرة ليكون معدل دخلها السنوى ٣٠٠٠ دولار وهو الحد الادنى لمستويات الحياة الكريمة ونحن نعرف ان هذا المبلغ المقترح هو خمس ميزانية الدفاع العسكرى الامريكى السنوية .

ليبريشن (يناير ١٩٦٥ بقلم جيراردبيل ، فبراير ١٩٦٥ بقلم روبرت ثيوبالد) .

ان التطور التكنولوجى المعاصر قد فصل الناس عن الانتاج ، واليوم تبدو الخطورة اكثر فى الآلات الحاسبة والعقول الالكترونية التى تحل محل ذوى الياقات البيضاء . وقد كانت الحكومة الامريكية فى عهد كينيدى كانت تعتبر نسبة البطالة (٤٪) معدلا طبيعيا ولكن على الرغم من تخفيضات الضرائب وتأجيل الكساد فان البطالة ما زالت تتراوح حول ٥٪ . ولهذا فان الراى المعاصر يتجه الى ان هذه البطالة انما هى بطالة بنيانية وليست بطالة دورية ، وهذا دليل على ان العلاقات القائمة بين عناصر الانتاج فى العصر الالكترونى قد دارت دورة كاملة .

ان اقتصاديات صناعات الحرب تستوعب حاليا ٨ ملايين من الموظفين يعملون بها ولو اخرجنا هذا الرقم من مجموع المنتجين للبضائع لوجدنا ان نسبة المنتجين تنخفض الى اقل من ٤٠ ٪ من القوة العاملة . وفى عام ١٩٠٠ كان ٤٠ ٪ من البالغين بلا عمل اما لانهم لم يدخلوا فى ذلك الوقت قوة العمل واما لانهم كانوا فى حالة بطالة ، وكان ٥٧ ٪ من المجموع يعملون فى القطاع الخاص للاقتصاد القومى ، وكان ٣ ٪ فقط يعملون فى وظائف الحكومة . وفى عام ١٩٦٠ نجد انه مازال ٤٠ ٪ غير عاملين وان ٤٠ ٪ موظفون فى القطاع الخاص وان ٢٠ ٪ يعملون فى القطاع العام ، وفى الوظائف الحكومية بطريق مباشر أو غير مباشر . وهذا يعنى ان ١/٣ مجموع العاملين يحصلون على وظائفهم ودخولهم من الانفاق العام . وهذا يؤكد ما يقال من ان معدلات التوظف فى القطاع العام تزايدت خمسة امثال معدلاته فى القطاع الخاص .

لقد نظرت وثيقة الثورة الثلاثية بعمق فى أمر الفجوة بين الطاقة الانتاجية لنظامنا الصناعى وبين الطلب الفعال للاقتصاد الاستهلاكى ، وقررت ان المجتمع يجب ان يلتزم بدون تحفظ عن طريق مؤسساته الشرعية تقديم دخل كاف لكل فرد او عائلة امريكية . وهذا الالتزام هو حق لاجدال فيه لكل انسان يعيش فى امريكا . ولقد اثارت هذه الفقرة المناقشة واثارت من التعليقات المعارضة الشىء الكثير الى حد ان وزير العمل الامريكى تدخل رسميا فى المناقشة وقال ان التحليل الذى تدمته الوثيقة صحيح ولكن العلاج خطأ . ولكننا نقول له ان الفئات الدنيا فى هذا المجتمع تمثل ٢٠٪ من مجموع السكان وتحصل على حوالى ٥ ٪ من اجمالى الدخل القومى ، بينما يتربع على قمة المجتمع فئة تمثل ٥٪ من مجموع السكان وتحصل منفردة على ٢٠٪ من اجمالى هذا الدخل القومى .

هناك اربع خصائص تظهر من تطبيق واستخدام العقول الالكترونية والآلات الحاسبة وهى ان الاتجاه نحو الحرب اصبح يمثل طاقات لايتصورها انسان ، وأن الاتجاه نحو الانتاج اصبح يمثل طاقات انتاجية لاحدود لها ، وان هذا يؤدى الى اخراج العقل الانسانى من روتينية النشاط المتكرر ، وان الاتجاه التنظيمى المعاصر يقوم على أساس فعالية العقل الالكترونى . ولهذا يقول يوثانت الامين العام للامم المتحدة « ان الحقيقة الاساسية التى لا حقيقة غيرها اليوم هى أن الدول المتقدمة الثرية عندها ما تريد من الموارد التى ترغب فيها . ولم تعد الموارد اليوم هى التى تحدد القرار السياسى اوالانتاجى . بل اصبح القرار السياسى او الانتاجى هو الذى يصنع الموارد . وهذه هى حقيقة التغير الثورى فى الانسانية كلها » .

ويقول الاستاذ كيلنج ورث انه فى عام ١٩٥٠ كانت معدلات البطالة بين الفقراء المتعلمين اربعة امثال معدلات البطالة بين المتعلمين بوجه عام . وفى عام ١٩٦٢ كانت معدلات البطالة الحقيقية بين الفئات الاجتماعية الموجودة فى قاع المجتمع الامريكى ١٢ مثل معدلات البطلة بين الفئات الموجودة على قمة الهرم الاجتماعى . ولهذا انخفض نصيب الفئات الاجتماعية الموجودة فى قاع المجتمع والتى تقدر بنسبة ٢٠ ٪ من مجموع الشعب — انخفض من ٤ر٩ ٪ الى ٧ر٤ ٪ من اجمالى الدخل العام للمجتمع . وقد اقترنت بهذا مظاهر اجتماعية جديدة مثل ازدياد نسبة الجرائم

بمقدار ١٠ ٪ سنويا هذا اذا قورنت بنسبة تزايد تعداد السكان وقدرها ٢ ٪ سنويا ، كما انتشر تناول المخدرات فى الاحياء الفقيرة وفى الاحياء الراقية بنسب مرتفعة ، وفى المجتمع الامريكى توجد اكثر من ٤٠ الف حادثة بالسيارات رغم ازدياد الكفاءة الخاصة بآلات ضبط السيارات ومنع الحوادث . ولهذا علاقة بازدياد العنف والاضطرابات النفسية فى المجتمع الامريكى .

ان الخطر الداهم يلوح لنا اليوم وسنراه حقيقة فى نهاية العشرين السنة القادمة ، ولهذا يجب أن نلتزم دستوريا وحكوميا بمبدا ضمان الدخل المدفوع بدون عمل خلال تطبيق مشروع ضمان اقتصادى اساسى ، وينطبق هذا على كل مواطن يقيم خمس سنوات متتابعة ، ومن ثم يكون له حق الدخل المضمون من الحكومة الفيدرالية ليعيش فى كرامة ، وليس من حق اى ادارة قضائية او حكومية أن توقف هذا الحق أو تحد منه . كما يجب أن تلتزم الحكومة الانفاق الموجه لحماية الطبقة المتوسطة من التخفيضات المفاجئة فى مستوى المعيشة نتيجة التوسع فى استخدام العقول الالكترونية وكثير منهم سوف يفقد وظيفته فى العقد القادم .

منثلى ريفيو (نوفمبر ١٩٦٤ بقلم ليوهوبر مان وبول سويزى) .

أثار نشر وثيقة الثورة الثلاثية اهتماما ضخما ونوقشت فى مجالات متعددة ، والثورات الثلاث التى تشير اليها الوثيقة تتطلب تغييرا فى اتجاهات وسياسات ومقومات الحياة الامريكية ، ومع ذلك فالوثيقة تركز اهتمامها الاكبر على ثورة استخدام العقول الالكترونية فى واقع حياة المجتمع الامريكى على اساس ان هذا هو المتغير الفاصل فى كل هذه العملية. ومضمون الموضوع أن التنظيم الاقتصادى الامريكى والدخل الفردى والقدرة على الاستهلاك انما ترتبط بنظام الوظائف ، بينما الاوتوماتية واستخدام الآلات الحاسبة والعقول الالكترونية تجتث هذه الوظائف التى يشغلها البشر. فالنتيجة هى ان عددا متزايدا يحرم من القدرة على الاستهلاك . وهذا اساس وجود الفقر فى وسط الرخاء وخاصة بين النجرو بالذات . وسيزداد وجود هذه الظاهرة مع زيادة استخدام الاجهزة الالكترونية والتقليل من الانفاق على التسلح والاستعداد للحرب وهذا يأتى من الاعتراف بأن الحرب لم تعد وسيلة مقبولة لتسوية النزاعات السلمية .

ان استمرار حلقة الارتباط بين الدخل والوظيفة باعتباره العامل الوحيد فى توسيع نطاق الطلب الفعال (اى منح الحق للاستهلاك) الآن يعمل بمثابة «فرملة» للطاقة غير المحدودة وغير المتصورة للانتاج الناتج عن استخدام العقول الالكترونية . وهذه هى القضية التى يلزمها الغاء حلقة الارتباط بين الدخل عن طريق الوظيفة ، ويحل محلها التزام غير محدد لمنح كل فرد وكل عائلة دخلا مناسبا كحق اساسى للانسان . وترى الوثيقة ان هذه اول خطوة نحو اعادة بناء قيم النظام والمجتمع الذى ينمو نتيجة هذه الثورة . وعلى الزمن الطويل سوف تظهر انماط من السلوك والاتجاهات والتخطيط الشامل على جميع المستويات لزيادة رفاهية المواطنين فى ظل السلطة الديموقراطية. والتغييرات التى تراها اللجنة لا تتم بين عشية وضحاها، انما تقترح سلسلة من الخطوات الانتقالية ترتبط بسياسة النيوديل ودولة الرفاهية، منها انفاق عدة ملايين اكثر مما ينفق حاليا على المؤسسات الاجتماعية ومنها دورا اكبر للحكومة فى ادارة الاقتصاد وأكبر مما ينتظره الناس من الحكومة فى وقت الازمة الاقتصادية (هذه المقترحات تحفظ فى قبولها بعض الاعضاء) .

ما سبق هو اختصار وتبسيط للوثيقة وسنقدم فى هذه الدراسة نقدا اشتراكيا لها ، ولكن الهام هو أن نركز الاتهام على الاحوال السيئة للبلاد، اذ لا يوجد اشتراكى يمكنه رفض ظاهرة الثورة الثلاثية . ان المطلوب هو معرفة دقيقة وتحليل واف لاسباب هذا الوضع الذى يؤدى الى كسر حلقة الدخل خلال الوظيفة ومن اجل رسم صورة حقيقية يجب أن نقرر أن هذا ليس جذر المشكلة، فان توزيع الدخل والمحافظة على مستوى الاستهلاك فرديا وجماعيا هما مشكلتان يمكن حلهما من ناحية المبدا بدون اهتزاز هذه الحلقة او هذه الرابطة بطريقة اوباخرى ، وهذا طبعا فيما عدا حالة المسنين والعجزة — وهذا قول يمكن اثباته فى مجتمع تنافسى راسمالى فى ابان شبابه يؤمن به الاقتصاديون الكلاسيكيون .

ولكن القضية تتطلب أن نراجع اوضاع مجتمع مخطط اشتراكى التنظيم يوزع الدخول كأجور ومرتبات لكل العاملين فيما عدا من لا يعمل. السؤال بالنسبة لهذا المجتمع هو هل يفشل هذا النظام ويتحطم عن طريق تطبيق واستخدام الاوتوماتية والعقول الالكترونية ؟ الاجابة لا بالتأكيد . ان استخدام العقول الالكترونية يؤدى الى زيادة سريعة متنامية فى انتاجية العمل مع تخفيض

سريع متوال فى نفقات الانتاج ، فاذا ظلت الاسعار بدون تغيير فسوف تنمو الارباح تبعا لذلك . وهذه الارباح فى ظل اقتصاد اشتراكى سوف تؤول الى الدولة ولن تحصل عليهـا المؤسسات الخاصة والافراد . ولما كانت الدولة تسير وفقا لاقتصاد مخطط فستقرر بالنسبة الى هذا الدخل المتنامى احد ثلاثة احتمالات ، اولها ان تستثمره الدولة وهذا سيزيد من نتائج استخدام الاوتوماتية والعقول الالكترونية من حيث الانتاجية فيتزايد دخل الدولة تبعـا لذلك ، وثانيهما ان توسع الـدولة من الاستهلاك الجماعى فى خدمات التعليم والرعاية الطبية والفنون وتمنح الوظائف فى هذه المجالات لن اعفى من العمل فى مجالات الانتاج المادى ، وثالثها أن تقرر الدولة تخفيضا فى الاسعار وهذا يزيد قدرات المستهلكين الشرائية وفى الوقت نفسه ينخفض دخل الدولة فى المستقبل . وقد تعمد الدولة الى تطبيق هذه السياسات كلها وهذا يرجع الى عـدد من العوامل الخاصة بمرحلة التنمية التى وصل اليها المجتمع .

ومع زيادة استخدام الآلات الالكترونية فمن المنطقى ان يتناقص الاهتمام بالاستثمار ويتزايد الاستهلاك الجماعى والفـردى واذا تصـورنا أوتوماتية كلية الانتاج ، وعدم استخدام أيدى عاملة مطلقا ، فيمكن أن نتصور ان كل فـرد يمكن توظيفه لاداء خدمة لفرد آخر وللمجموع ، واذا حدثت شكوى من التضخم فى انتاج الخدمات فيمكن تخفيض أوقات العمل الى نصف سـنة عمل مثلا ونصف سنة يقضيها الفرد فى الراحة وفى الرحـلات وفى الدراسة وفى التمتع بمباهج الحياة .. الخ . واجتنابا لسـوء الفهم يجب ان نقول ان الدخول يجب ان تدفع فقط مقابل جهد مبذول ولو كان جهد الذهاب الى المدرسة او التدريب لزيادة الكفاءة ... الخ . والنتيجة هى انه لاتوجد ظروف معقولة تؤدى الى تحطيم حلقة ارتباط الدخل بالاجر فى المجتمع الاشتراكى . فأخلاقيا ليس هناك اكثر فائدة ومعنى من العمل طالمـا النتائج ايجابيـة وفى ظروف انسانيـة واجتماعية .

واذا كانت اللجنة ترى أن الخطأ كل الخطأ هو فى حلقة ارتباط الدخل بالاجر . فماذا تقول عن نظامنا الاقتصادى الذى تنتج عنه كل هذه النتائج الرهيبة التى تصفها اللجنة ؟ ان استخدام الالكترونات ينتج فى نظامنا الاقتصادى البطالة والفقر والمعاناة لكثير من الناس بدلا من الرخاء والوفرة لجميع . والاجابة عن هـذا السؤال تكون بدراسة مقارنة كالتى اشرنا اليها فى حالة دولة اشتراكيه كما اشرنا سـابقا ، ويجب ان نتذكر ان الارباح جزء من دخل الدوله وانها تنفقها وفقا لخطة قومية عقلية وتدريجى تقليلها بواسطة تخفيض عاجل للاسـعار ، وطالما ان المتغيرات الفاصلة تقع تحت سيطرة اجتماعية فعالة فليس هنـاك اى تساؤل عن ناقص الطلب الفعال او نقص الوظائف المطلوبة للافراد القادرين على العمل .

ان هـذا يكشف الخطأ الاساسى فى النظام الراسمالى وهو أن هذه المتغيرات ليست تحت السيطرة الاجتماعية الفعالة ، فالارباح جزء من دخول افراد وجماعات خاصة وأصحاب هـذه الارباح ينشدون زيادتها ، وهذا شىء طبيعى فى النظام الرأسمالى ، ومن ثم تزيد ثرواتهم وتزيد سيطرتهم على السلع والخدمات وتزيد نفوذهم السياسى ، ولا يوجد فى ظل نظامنـا الرأسمالى اداة تضمن الاستخدام الاشتراكى للارباح ولاتقوم بتخفيض الاسعار وهـذا بدوره يقلل من قيمة الارباح .

ان الاقتصاد الامريكى تسيطر عليه مئات قليلة من المؤسسات الاحتكارية الضخمة ، وهـذه المؤسسات تحدد الاثمان لزيادة الارباح ومن ثم تركز قدراتها ونشاطها على خفض تكاليف الانتاج الامر الذى يمكنها من زيادة الارباح سنويا . واستخدام التكنولوجيا الحديثة يؤدى الى بتر العمل الانسانى من النظام الانتاجى . والدخل الذى يمكن استخدامه لتشغيل العمال العاطلين يستخدم فى اعمال الاسراف والسفه ، وهكذا تزيد الاستثمارات وتتزايد معـدلات طـرد العمـال والموظفين من العمل ، وتتزايد الارصده السائلة وعمليات شراء المؤسسات الصغيرة ، وينتج عن هذا استفحال سيطرة هذه المؤسسات على النظام الاقتصادى بأكمله بواسـطة تشغيل عـدد من السماسرة والمحامين ورجال الضرائب والمحاسبين والموظفين ، وفى النهاية يتزايد تراكم الثروة والقوة والامتيازات فى طـرف وتتراكم البطالة والفقر والبؤس فى طرف آخر .

ونعود الى مناقشة الوثيقة . فمع اقرارنا بانه فى ظل النظام الراسمالى تتحطم حلقة الدخل عن طريق الوظيفة نتيجة لاستخدام الآلات الحاسبة والعقول الالكترونية ، الااننا نرى ان لب المشكلة هو السيطرة على فائض انتاج المجتمع واستخدامه مع الارباح الضخمة الناتجة بواسطة الاشخاص والجماعات لاهداف خاصة نتيجة امتلاك وسائل الانتاج القائمة فى النظام الاقتصادى الامريكى امتلاكا خاصا . ولذلك نختم قولنا بأن اقتراح ضمان دخل مناسب للفرد وللاسرة سواء أكانوا يعملون ام كانوا لايعملون — هذا الاقتراح فى نظرنا ليس بالمبدا الثورى الضخم ، وانه اذا طبق تحت النظام الحالى فسيكون افيونا مخدرا للشعب على تقوية النظام القائم ، ولهذا نحن لاندين الوثيقة نهائيا ، بل نعتقد ان آثارها كانت ايجابية وأن احسن تحية لها هى مناقشتها ونقدها . ان الثورة الثلاثية تتطلب بديلا جديدا وهو الملكية العامة التى تلغى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

وفى عدد تال علق احد الكتاب على الوثيقة قائلا أن المصطلح غير دقيق لانه يؤدى الى سوء فهم ، وهذا لان الثورة ليست ثلاثية انما هى ثورة مركبة من عديد من الثورات . ثم حصر الكاتب حوالى عشرين ثورة يراها قد نمت فى الخمسين السنة الماضية من القرن العشرين ومنها ما يختص بمنابع الطاقة وطرق النقل والاتصال والميكنة والاليـاف الصناعية واستخدام الذرة والانتاج الكبير والالكترونات والتسويق الكبير ووقت الفراغ والاجازة المدفوعة والضمان الجماعى ومجتمع الوفرة والتخطيط القومى الشامل والثقافة الجماهيرية وأسلحة الحرب الحديثة والاستقلال وحق تقرير المصير وحركة العداء للشيوعية والبناء الاشتراكى والمؤسسة العامة والفكرة الدولية والتنظيم الدولى والتغير فى ميزان القوى الدولى واعادة توزيع القوى بين الدول الكبرى .

نيوزويك (يناير ١٩٦٥ تحقيق عن الاوتوماتية)

تعتقد الحكومة الفيدرالية ان استخدام الاوتوماتية والعقول الالكترونية يلتهم ٣٥ الف وظيفة أسبوعيا اى حوالى ١٫٨ مليون وظيفة سنويا ، ومن الامثلة : ان استخدام العقول الالكترونية ادى فى عمليات شحن سفن البضائع الى أن تحتاج عملية شحن سفينة واحدة الى جهد ٣٩ رجلا بدلا من ٥١ رجلا وهم الرقم العادى فى هذا القطاع . وعندما ادخل سلاح العقول الالكترونية فى خدمات صفارات الانذار انخفض عدد الوظائف الادارية بنسبة ٢٣٪ وهذا هو الذى دفع جماعة وثيقة الثورة الثلاثية الى القول بأن عهد الانتاج الضخم الكبير الذى لم يتصوره بشر من قبل سوف يتم بواسطة جهد عدد قليل جدا من العمال . ولذلك تطالب الجماعة بمنح كل فرد وكل عائلة دخلا كافيا لمواجهة من البطالة الجماعية . وكثير من الامريكيين يرفضون هذا الكلام ولكن آخرين يقبلونه ومن بينهم ستانلى جون ويلكنسون بمركز دراسة المؤسسات الديموقراطية المرتبط بالحزب الديموقراطى القائل بأن الموقف قد افلت من أيدينا ، فالآلات هى التى تحدد خطوات السير وليس الانسان ، لقد خرجت الآلات عن سيطرة الانسان وان الامة الامريكية تواجه امكانيات التدمير الكامل لكل القيم الانسانية .

ونختتم هذا المقال بالاشارة الى ما ذكره ميشيل هارنجتون سكرتير الحزب الاشتراكى الامريكى ومؤلف كتاب « الوجه الآخر للصورة الامريكية » من أن الولايات المتحدة سيكون فيها فى الستينيات مجتمع الوفرة الذى يتمتع فيه عشرات الملايين بأعلى مستويات للعيش لم يعرفها البشر من قبل ، ولكن فى الوقت نفسه يحتوى هذا المجتمع على أمة متخلفة اقتصاديا واجتماعيا تعيش فى ثقافة الفقر ، وان هذه الامة تعيش خلف التاريخ وخلف التقدم وتغرق فى شلل روتينى . وبعد أن ناقش تقديرات روبرت لامبمان التى ابرزت أن ١٩٪ من تعداد المواطنين فى امريكا (اى حوالى ٣٢ مليونا) يعيشون فى مستوى الفقر — وصل الى القول بانه يوجد مابين ٢٠٪ و٢٥٪ من التعداد العام للسكان فقراء ليست لديهم الكفاية من امكانات الاسكان والرعاية الطبية والطعام والعمل ، ولهذا فهو يقدر الفقراء فى امريكا برقم يتراوح بين ٤٠ مليونا و ٥٠ مليونا وان الامة الامريكية تبدا الاعوام الستينيات بأخطر مشكلة ، الا وهى تجمع هائل لشباب اذا هم لم يتلقوا مساعدة فورية فسوف يخلقون نوعا من مشكلة الفقر الوراثى الذى يواجهه المجتمع الامريكى لاول مره . وترتيبا على دراسته تبرز الحلقة الخبيثة لثقافة الفقر التى تربط نفسها بالمولد والتوريث .

تقرير لجنة الثورة الثلاثية

وثيقة خاصة بالتقرير

ثورة العقول الالكترونية

ثـورة التسلح

ثـورة حقـوق الانسان

كتب هذا التقرير ادراكا منا بأن البشرية تمر الآن بمرحلة تاريخية معقده تتطلب اعاده النظر فى القيم والنظم القائمة بطريقة جذرية . ففى هذا العصر ، نشهد قيام ثلاث ثورات منفصلة يشد بعضها البعض :

ثورة استخدام العقول الالكترونية : لقد بدا عهد جديد فى الانتاج تختلف مبادئه التنظيمية عن مبادىء العصر الصناعى بقدر ما كانت مبادىء هذا الاخير تختلف عن مبادىء العصر الزراعى . وقد جاءت ثوره العقول الالكترونية نتيجة لامتزاج العقول الالكترونية بالآلات الاوتوماتيكية ذاتية الضبط . وترتب على ذلك ظهور نظام ذى طاقة انتاجية تكاد تكون غير محدودة يتطلب الاقلال تدريجيا من اليد العاملة البشرية . وتقوم العقول الالكترونية الآن باعادة تنظيم البنيان الاقتصادى والاجتماعى كى يتمشى مع مقتضياتها الخاصة .

ثورة التسلح : لقد تم اختراع انواع جديدة من الاسلحة لا تستطيع ان تكسب الحروب ولكنها تستطيع ان تقضى على الحضارة . ولم يبدا اعترافنا الا اخيرا بأن الاسلحة الضخمة قد استبعدت الحرب كاسلوب لفض المنازعات الدولية . وان العلم بمدى عدم جدوى الحرب فى النهاية يخفف من حدة التهديد المستمر بالتدمير الشامل . وعلى الرغم من ان هناك اعترافا عاما بالحاجة الى « عالم خال من الحرب » ، الا ان تحقيق ذلك سوف يكون عملية طويلة ومؤنسة .

ثورة حقوق الانسان : ان المطالبة العالمية بحقوق الانسان الكاملة قد اصبحت اليوم واضحة كل الوضوح ، ولا زالت تظهرها حركة الحقوق المدنية داخل الولايات المتحدة . غير ان تلك الحركة ما هى فى الواقع الا مظهر محلى لحركة عالمية ترمى الى اقامة انظمة اجتماعية وسياسية يشعر فيها كل انسان بقيمته ولا يشعر فيها احد بأنه منبوذ بسبب عنصره .

وقد اولينا اهمية خاصة فى هذا التقرير لاولى هذه الظواهر الثورية الثلاث . وهذا لا يعنى اننا نقلل من شأن الظاهرتين الاخريين ، بل بالعكس ، ، اننا نؤكد ان حدوث هذه التطورات الثلاثة وتفاعلها فى آن واحد هو الذى يوضح مدى ضروره ادخال تعديلات جذرية على الاتجاهات والسياسات . وان تبنى سياسات عادلة لمواجهة ظاهرة العقول الالكترونية ولمنح الحقوق الى الامريكيين كافة ، امر لا غنى عنه لخلق جو فى الولايات المتحدة يمكن فى ظله مناقشة المشكلة الاساسية ـ مشكلة السلام ـ وحلها بطريقة معقولة ومرضية .

تفاعل الثورات الثلاث

ان الزنوج يطالبون بحصتهم الكاملة فى الحياة الامريكية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار ذلك ابسط مبادىء العدالة . وهم يرون فى ايجاد فرص كافية للعمل ، الوسيلة الاساسية لتحقيق هذا الغرض ، فقد كانت المسيرة الى واشنطون تطالب بالحرية وبالعمل . غير أن مطالبة الزنوج بالعمل لم يستجب لها حتى الآن . فمن بين الجماعات العديدة التى ابعدتها العقول الالكترونية استبعدت عن مجال الاقتصاد ، نجد ان الزنوج هم اشدها اصابة . وليس من المنتظر ان تنخفض معدلات البطالة بين الزنوج بطريقة حاسمة .

وان الوعود بالعمل ما هى فى الواقع الاخدعة قاسية وخطيره لمئات الآلاف من الزنوج والبيض المعرضين بصفة خاصة لتهديد العقول الالكترونية بسبب السن او التعليم غير الكافى .

ولا يمكن تلبية مطالب حركة الحقوق المدنية

في ظل التركيب الحالي للمجتمع . فالزنجي يحاول أن يدخل في بيئة اجتماعية تسودها فكرة « الدخل عن طريق العمل » وهي فكرة تقليدية آخذة في الزوال حتى بالنسبة الى العامل الابيض الذى كان الى الآن يتمتع بامتيازات خاصة . اذ أن الوظائف آخذة في التلاشي تحت وطأة الآلات ذات الكفاية العالية التى تتناقص تكاليفها بالتدريج .

وتعمل الولايات المتحدة الآن على أساس النظريه الواردة في قانون العمل الصادر سنة ١٩٤٦ وهي تقضي بأن كل فرد له الحق في الحصول على العمل اذا شاء ، وبأن هذا العمل سيوفر له موارد كافية للعيش ولاعالة افراد أسرته بحيث يحيو حياة كريمة . وهكذا ، فان شغل الوظائف هو الجهاز العام الذى يتم بواسطته توزيع الموارد الاقتصادية . والذين لا يعملون لايحصلون الا على حد ادنى من الدخل ، لا يكاد يكفي لتوفير ضروريات الحياة ، ولا يمكنهم الا من الحد الادنى للاستهلاك . ويترتب على ذلك ان السلع والخدمات التى يحتاج اليها هؤلاء المستهلكون العاجزون ، والتى كانوا سيشترونها لو ان ذلك كان في مقدورهم ، لايتم انتاجها . وهذا بدوره يحرم عمالا آخرين من العمل ، وبالتالى يحد من دخولهم واستهلاكهم .

ان معدلات البطالة الحالية — وهي مرتفعة للغاية — سوف تتضاعف عدة مرات ما لم تستمر المصروفات العسكرية ومصروفات أبحاث الفضاء على استيعاب عشرة في المائة من الناتج القومي الكلي (أى مجموع السلع والخدمات المنتجة) . ويتراوح عدد من يعملون كنتيجة مباشرة للمشتريات الخاصة بأوجه النشاط العسكرى والفضائي بين ستة وثمانية ملايين ، وعلى الاقل عدد مماثل من الافراد يعملون كنتيجة غير مباشرة للمصروفات العسكرية ومصروفات أبحاث الفضاء . وفي السنوات الاخيرة ، استوعبت ميزانيات الحرب والفضاء نسبة متزايدة من الانتاج القومي وكانت سندا قويا للاقتصاد .

غير أن هذه المصروفات تتعرض لنقد متزايد ، ويرجع ذلك — على الاقل جزئيا — الى ما اصبح معترفا به من أن الاسلحة النووية قد استبعدت الحرب كأسلوب مقبول لفض المنازعات الدولية . وفي أوائل سنة ١٩٦٤ ، أصدر الرئيس جونسون الاوامر بتخفيض بعض المصروفات الحربية . كما يقوم روبرت ماكنمارا وزير الدفاع باغلاق الترسانات والمطارات والقواعد الحربية . وكذلك يضغط الكونجرس على الادارة القومية حتى والفضاء لكي تقتصد في مصروفاتها . وقد صار مستقبل هذه الدعامات القوية للاقتصاد أقل وضوحا اليوم مما كان حتى منذ عام مضى .

طبيعة ثورة العقول الالكترونية

لقد اصبحت العقول الالكترونية تظهر مميزات وخصائص ثورة في الانتاج . وهذه تشمل نوع أساليب فنية مختلفة اختلافا جذريا وما يترتب على ذلك من ظهور مبادىء جديدة في تنظيم الانتاج . كما تشمل اعادة تنظيم جذرى للعلاقة بين الانسان وبيئته . وكذلك زيادة مذهلة في الموجودات الكلية وفي الطاقة الكامنة .

ان الفارق الاساسى بين الثورة الزراعية والثورة الصناعية وثورة العقول الالكترونية هو في السرعة التى تتطور بها . فلقد بدأت الثورة الزراعية في الشرق الاوسط منذ بضعة آلاف من السنين ، ومرت قرون حتى تم الانتقال من الصيد كأساس للحياة الى جمع الطعام الى الزراعة المستقرة .

وعلى النقيض من ذلك ، لم يمض على ظهور الثورة الصناعية الا اقل من مائتي عام ، ومع ذلك فقد اصبح الجانب الاكبر من البشر على علم مباشر ودقيق بالاساليب الانتاجية الجديدة . ويعتبر انتشار المعلومات بهذه السرعة بصفة عامة العامل الرئيسي الذى ادى الى شيوع التصنيع على نطاق واسع .

وعلى الرغم من أن المظاهر الاساسية لثورة العقول الالكترونية قاصرة في الوقت الحاضر على الولايات المتحدة ، الا أنه يمكن مشاهدة آثارها في الوقت نفسه تقريبا في شتى أنحاء العالم الصناعي ، بل ايضا في اجزاء كبيرة من العالم غير الصناعي . **وهذه الملاحظة يتبعها سريعا التحليل والنقد .**

ونعتبر المشكلات التى تثيرها ثورة العقول الالكترونية جزءا من عهد جديد في تاريخ البشرية كلها ، الا انها تواجه الشعب الامريكى قبل غيره . **وسوف تؤثر الطريقة التى يعالج بها هذا** الشعب مشكلة ثورة العقول الالكترونية على مجرى هذه الظاهرة في أنحاء العالم كافة . وان الولايات المتحدة هي المسرح الذى ستمثل عليه مسرحية « الآلات والانسان » لاول مرة **كي يشهدها العالم .**

ان المشكلة الرئيسية التى تثيرها ثورة العقول الالكترونية فى الولايات المتحدة هى انها تقضى على فاعلية الجهاز العام الذى استخدم حتى الآن لمساندة حقوق الافراد كمستهلكين . فحتى الوقت الحاضر ، كانت الموارد الاقتصادية توزع على اساس نسبة الاسهام فى الانتاج ، وكانت المنافسة بين الافراد والآلات من اجل العمل منافسة شبه عادلة . اما فى ظل نظام العقول الالكترونية الآخذ فى النمو ، فانه يمكن تحقيق انتاج غير محدود عن طريق النظام الآلى الذى يتطلب حدا أدنى من معاونة الايدى العاملة البشرية . وعندما تحل الآلات محل الافراد فى الانتاج ، فانها تستوعب نسبة متزايدة من الموارد، بينما يعتمد الافراد الذين حلت محلهم الآلات على اجراءات حكومية محدودة الغاية ولا علاقة لها بجهودهم — كالتأمين ضد البطالة والضمان الاجتماعى والاعانات الخيرية . هذه الاجراءات اصبحت بالتدريج عاجزة عن اخفاء تناقض تاريخى واضح ، وهو أن نسبة متزايدة من السكان قد اصبحت تعيش على أدنى حد من الدخول ، **وأحيانا تحت حد الفقر** — بينماتوجد فى الولايات المتحدة طاقة انتاجية كافية لتوفير احتياجات الجميع .

غير ان التحليل الاقتصادى التقليدى يستنكر وجود هذا التناقض أو يتجاهله ، فيرى الاتجاه الاقتصادى العام أن الطلب الممكن — الذى اذا ما تحقق يؤدى الى خلق وظائف جديدة وتوفير الدخول لمن يشغلونها — هو فى الحقيقة أكبر جدا مما يقدر . ويرى اغلب المحللين الاقتصاديين المعاصرين ان جميع القوى العاملة والطاقات الانتاجية المتوافرة لازمة لسد احتياجات المستهلكين والصناعة ولتوفير الخدمات العامة الكافية ، كالمدارس والمنتزهات والطرق والمساكن والمدن المناسبة والمياه العذبة والهواء النقى . وهم يضيفون ايضا ان الطلب يمكن زيادته الى المستوى المطلوب باساليب مختلفة معروفة ، وذلك عن طريق توفير الاموال والآلات اللازمة لتحسين احوال البلايين من الفقراء فى انحاء اخرى من العالم ، الذين يحتاجون الى الغذاء والكساء والمأوى والآلات وجميع الحاجات الاخرى التى تعتبرها الامم الصناعية امورا مسلما بها .

ولا جدال فى ان العقول الالكترونية تؤدى الى زيادة امكانية توفير الاموال اللازمة لاستغلال القطاعات العامة المهملة . كما أنه لا جدال فى ان العقول الالكترونية سوف تجعل فى الامكان القضاء على الفقر فى داخل البلاد وخارجها . غير ان النظام الصناعى لا يمتلك الاجهزة اللازمة لتحويل تلك الطاقات الكامنة الى حقائق واقعة. فلقد صمم النظام الصناعى لانتاج كميات متزايدة من السلع بأكبر كفاية ممكنة ، وافترض أن توزيع القدرة الشرائية لهذه السلع سوف يتم بطريقة شبه آلية . وان استمرار حلقة «الدخل عن طريق الوظيفة » باعتبارها الجهاز الاساسى الوحيد لتوزيع الطلب الفعال ومنح حق الاستهلاك ، هو الآن الضابط الوحيد للطاقة غير المحدودة تقريبا التى يولدها نظام انتاجى يعتمد على العقول الالكترونية .

ولقد اقترحت الادارات الحكومية الحديثة اجراءات تهدف الى تحقيق توزيع أفضل للموارد، والى الحد من البطالة والتشغيل غير الكامل ، ووضعت بعض هذه المقترحات فى صورة قوانين. غير أن الجانب الاكبر منها قد أخفق فى الحصول على تأييد الكونجرس . **وفى كل الحالات** ، انتقد كثير من أعضاء الكونجرس الاجراءات المقترحة على اساس أنها بعيدة عن المبادىء التقليدية التى تحكم توزيع الموارد وتشجع الانتاج . وقد نادى هؤلاء بوجوب المحافظة على جهاز اقتصادى يقوم على فكرة الثورة لمعالجة الوفرة فى الانتاج الناتجة عن العقول الالكترونية ، وساعدهم على ذلك الاقتصاديون المعنيون بموازنة الميزانية والجماعات ذات المصالح . هذا النقد الذى استغرق وقتا طويلا ، قد عطل أعمال الكونجرس **وأبعد الآثار المتفاعلة للثورة الثلاثية عن أنظار أعضاء هذا المجلس** .

ولن يتحقق توزيع مناسب للوفرة الممكن تحقيقها فى السلع والخدمات الا اذا ادركنا ان المشكلة الاقتصادية الرئيسية ليست هى كيفية زيادة الانتاج ، وانما هى كيفية توزيع الوفرة فى الانتاج ، وهى الطاقة الكبرى للعقول الالكترونية . ولقد اصبحت الحاجة ماسة الى احداث تغيير جذرى فى الاجهزة المستخدمة لضمان حقوق المستهلكين .

حقائق وأرقام

لن يستطيع اى مراقب مسئول ان يصف بدقة معدل سرعة نمو الظواهر المرتبطة بسرعة استخدام العقول الالكترونية او ان يحدد مداها الكامل . ومع ذلك ، فان بعض مظاهر هذه الثورة قد اصبحت واضحة ، وهى :

— ان معدل الزيادة فى الانتاج قدارتفع بسبب استخدام العقول الالكترونية .

— ان نظاما صناعيا يقوم على التسليم بفكرة الندرة لم يتمكن من توزيع السلع والخدمات الوافرة التى انتجها — او يمكن أن ينتجها — نظام يقوم على استخدام العقول الالكترونية .

وهكذا ، فان البطالة وفائض الطاقة قد تعايشا معا على مستويات مرتفعة للغاية خلال السنوات الست الماضية .

— ان السبب الكامن وراء البطالة المفرطة يتمثل فى تزايد طاقة الآلات بسرعة أكبر من طاقة كثير من البشر على التمشى معها .

— ان طبقة فقيرة ومحرومة من العمل بصفة دائمة تعيش وسط الوفرة الممكنة فى الانتاج .

وفيما يلى دلائل على صحة هذه البيانات :

١ — ان الكفاية المتزايدة فى النظام الآلى تتضح من الزيادة السريعة فى معدل انتاجية الفرد فى الساعة منذ سنة ١٩٦٠ ، وهى السنة التى تسجل أول مظهر واضح لثورة العقول الالكترونية . وفى السنوات ١٩٦١ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، ارتفع معدل انتاجية الفرد فى الساعة بنسبة تفوق ثلاثة ونصف فى المائة فى المتوسط وهو معدل يزيد كثيرا على المتوسط التاريخى وعلى معدل الزيادة فى سنوات ما بعد الحرب .

وقد أصبحت العقول الالكترونية تجتذب الشركات اليها أكثر فأكثر . فحتى فى هذه المرحلة المبكرة من عهد العقول الالكترونية ، انخفضت التكاليف الى درجة أن ثمن آلة دائمة قد يوازى الثلث فقط مما يكلفه الاجر السنوى الحالى للعامل الذى تحل محله . ويمكن أن نتوقع منذ الآن حدوث ارتفاع سريع فى معدل زيادة انتاجية الفرد فى الساعة .

٢ — لقد ثبت فى السنوات الاخيرة انه من المستحيل زيادة الطلب بسرعة كافية تمكن من الانتفاع بكامل طاقات الافراد او المصانع . ويبدو ان عملية الحصول على طلب اضافى كاف ، سوف تزداد صعوبة كل سنة ، وان الحيلولة دون ارتفاع معدلات البطالة تتطلب زيادة سنوية قدرها ثلاثون بليون دولار فى الناتج القومى الكلى ، اما تخفيض معدلات البطالة الى مستوى معقول فيتطلب مبلغا اضافيا يتراوح بين اربعين وستين بليون دولار .

٣ — ان المعدل الرسمى للبطالة خلال السنوات الستينية قد ظل خمسة ونصفا فى المائة على الاقل . ومعدل البطالة بين المراهقين قد تزايد تدريجيا ، وهو الآن حوالى خمسة عشر فى المائة ، وبين المراهقين من الزنوج حوالى ثلاثين فى المائة ، وبين المراهقين فى المناطق التى تسكنها الاقليات الملونة الاخرى يتجاوز خمسين فى المائة احيانا . ومعدلات البطالة بين الزنوج تبلغ دائما مثلى معدلات البطالة بين البيض ، أيا كانت مهنهم أو مستوياتهم العلمية او اعمارهم او جنسهم ، وهى أيضا مرتفعة بين الاقليات العنصرية الاخرى . أما فى المناطق الفقيرة ، فانها تتجاوز احيانا خمسين فى المائة .

هذه الارقام الرسمية تقدر البطالة بأقل كثيرا من مداها الحقيقى . اذ أن الاحصائيات لا تأخذ بعين الاعتبار عدم التشغيل الكامل بصوره المختلفة . فالى جانب الخمسة والنصف فى المائة من القوة العاملة التى توصف رسميا بأنها فى حالة بطالة ، حوالى أربعة فى المائة من القوة العاملة قد بحثت عن عمل دائم فى سنة ١٩٦٢ ولم تحصل الاعلى وظائف لبعض الوقت . وعلاوة على ذلك ، نجد أن الاساليب المستخدمة فى حساب معدلات البطالة (الفرد لا يعتبر فى حالة بطالة الا اذا سعى جاهدا لايجاد عمل فى **الفترة الاخيرة**) تغفل حقيقة هامة ، وهى أن كثيرا من الرجال والنساء الذين يرغبون فى العمل ، لايسعون لذلك لعلمهم بعدم وجود فرص للعمل . ولهذا السبب ، فان تقدير البطالة بأقل من مداها الحقيقى شائع بين الجماعات ذات معدلات البطالة المرتفعة أصلا — الشبان والمسنين والاقليات العنصرية . وكثير من الناس فى المناطق الزراعية والصناعية والتعدينية الفقيرة الذين يشغلون وظائف من الناحية الرسمية ولكنهم لا يشغلون تشغيلا كاملا من الناحية الفعلية ، مستعدون للرحيل اذا ما وجدوا اعمالا فى مناطق اخرى . ولا نكون مبالغين اذا قدرنا أن اكثر من ثمانية ملايين من الافراد لا يعملون اليوم ويريدون ايجاد عمل ، وهذا رقم أكبر لو قارناه مع الملايين الاربعة المذكورة فى الاحصاءات الرسمية .

ومما هو أكثر خطورة أن عدد الافراد الذين خرجو بمحض ارادتهم من القوة العاملة ليس عددا ثابتا بل هو فى تزايد مستمر . فهؤلاء الافراد قد قرروا التوقف عن البحث عن وظائف ، وهم فيما يبدو قد قبلوا فكرة انهم لن يجدوا عملا مرة اخرى . ويصعب الى حد كبير تغيير هذا التصميم

من جانبهم . وهو أمر يمكن تعليله تعليلا اقتصاديا واجتماعيا ونفسانيا ايضا . فالعامل كبير السن يصف نفسه بأنه « متقاعد » . وهو لا يستطيع ان يقبل عملا بدون ان يؤثر فى مركزه المدون بسجلات الضمانات الاجتماعيه .

والعامل الشاب يجد نفسه مرغما على قيد اسمه فى سجلات الاعانات الاجتماعية . وفى غالبيه الولايات نجد ان الشروط اللازمة لكى يتلقى الفرد اعانة اجتماعية ، تؤدى الى ادخال تعديلات اساسية على موقفه الى درجة ان تغيير هذا الوضع يصبح دائما عملا شاقا واحيانا غير ممكن على الاطلاق . والمراهقون — وبصفة خاصة الذين يتركون دراستهم ويسعون وراء العمل ، والمراهقون من الزنوج — قد بدأوا يدركون انه لا يوجد محل لهم بين القوة العاملة ، ولكن فى الوقت نفسه لم يقدم لهم بديل واقعى . هؤلاء الافراد ومن يعولونهم يؤلفون جزءا هاما من قطاع « الفقراء » فى الولايات المتحدة .

وهناك دلائل احصائية تؤكد هذه الاتجاهات ، وهى تبدو فى تناقص بنسبة طالبى الالتحاق بالقوة العاملة — وهو ما يطلق عليه اسم « معدل الاسهام فى القوة العاملة » . ومن ثم ، فان ثبات معدل البطالة عند الخمسة والنصف فى المائة ، كما يبدو فى السنوات الاخيرة انما هو أمر غير حقيقى ، فهو تعبير عن انهيار عزم الافراد الذين لايجدون اعمالا والذين انسحبوا من السوق ، أكثر منه مقياسا لنجاح الاقتصاد فى خلق وظائف لمن يريدون العمل .

٤ — من المفروض انه فى نظام اقتصادى يعمل بنجاح ، تأتى الغالبية العظمى من الوظائف الجديدة عن طريق التوسع فى نطاق القطاع الخاص . غير ان ما يزيد كثيرا على نصف الوظائف الجديدة التى انشئت فى الفترة ما بين ١٩٥٧ و ١٩٦٢ كانت فى القطاع العام — وبصفة خاصة فى قطاع التعليم . ولقد توقف القطاع الخاص الآن عن انشاء وظائف جديدة توقفا تاما تقريبا فى جمع المجالات باستثناء مجال الخدمات ، فمن بين الاربعة ملايين وثلاثمائة الف وظيفة التى انشئت خلال هذه الفترة ، لم يوفر قطاع الصناعة الخاص بمجهوداته الخاصة سوى حوالى مائتى الف وظيفة منها . ويتوقع كثير من الاخصائيين ان استعمال العقول الالكترونية فى بعض الصناعات المتعلقة بالخدمات — وهو ما لايزال فى دور البداية — سوف يكون ذا فاعلية كبرى .

واذا كان الامر كذلك ، فلن يسهم القطاع الخاص اسهاما يذكر فى انشاء وظائف جديدة خلال السنوات القادمة .

٥ — ان العقول الالكترونية ترفع من مستوى اتقان الآلات . وقد صرح وليم ورتز وزير العمل اخيرا بأن اتقان الآلات التى تنتج اليوم يوازى فى المتوسط اتقان فرد يحمل دبلوم مدرسة ثانوية . وعليه ، فاذا اراد الفرد ان ينافس هذه الآلات وجب ان يكون حاملا لمثل هذا المؤهل على الاقل. غير ان وزارة العمل قدرت أنه تتبعا للاتجاهات الحالية ، فان مالا يقل عن ثلاثين فى المائة من الطلبه سوف يتركون المدارس للبحث عن عمل خلال العقد الحالى .

٦ — ان طبقة من الفقراء الدائمين آخذة فى التبلور داخل الولايات المتحدة . فحوالى ثمانية وثلاثين مليون أمريكى — اى خمس عدد سكان البلاد تقريبا — ما زالوا يعيشون فى حالة فقر . وقد كان الدخل الكلى لافقر عشرين مليون شخص فى الولايات المتحدة ٤ر٩٪ من مجموع الدخول سنة ١٩٤٤ ، وتناقص الى ٤ر٧٪ من مجموع الدخول سنة ١٩٦٣ .

ولقد اجمل ورتز وزير العمل هذه الاتجاهات أخيرا فى قوله : « ان التقاء موجة التزايد فى السكان بعجلة التقدم التكنولوجى يقسم القوة العاملة الامريكية الى عشرات الملايين ممن يملكون » وملايين « ممن لا يملكون » . ففى اقتصادنا وهو يشتمل على تسعة وستين مليون وظيفة . نجد أن الذين يملكون مهارات مطلوبة يتمتعون بفرص كثيرة وبمقدرة على كسب المال، على حين يواجه الآخرون مشكلة جديدة وخطيرة — وهى الحرمان الدائم من الاسهام فى الحياة الاقتصادية ، سواء كمنتجين او كمستهلكين . هذا الانقسام بين الافراد يهدد بخلق اكداس من الفضلات البشرية . ولا يمكن بأى حال ان نقبل قيام امة من الفقراء غير المهرة وغير العاملين داخل امة أخرى مكونة من ميسورى الحال المدربين العاملين » .

الحاجة الى مبادىء جديدة متفق عليها

ان جمود الموقف الذى توضحه هذه الاحصاءات وطبيعته الجديدة قد اصبحا من الامور المعترف بها بصفة عامة . ولعل من السخرية انه لايزال يفترض ان فى الامكان ايجاد وسائل تخفض

البطالة الى ادنى الحدود وبالتالي تحافظ على الحيوية العامة للنظام الانتاجي الحالي . بل لقد ذهب بعض المختصين الى حد اقتراح تعويق سير التقدم التكنولوجي « حتى يتاح للنظام الانتاجي الحالي التكيف معه » .

ونحن على العكس من ذلك نعتقد ان النظام الانتاجي الصناعي الحالي لم يعد صالحا للبقاء. اننا نؤكد ان الوسيلة الوحيدة لتحويل التقدم التكنولوجي لصالح الفرد ولخدمة المصلحة العامة هي قبول هذا التقدم واستخدامه بطريقة انسانيه ومعقولة . وسوف يقوم علم الاقتصاد السياسي في المستقبل على تشجيع العقول الالكترونيه ووضع الخطط للتوسع في استخدامها .

ان المشكلات التي تثيرها العقول الالكترونية يمكن حلها بسهولة عن طريق رسم سياسات سليمة . فالعقول الالكترونية في حد ذاتها توفر الموارد والادوات اللازمة لضمان الحد الادنى من الجهد والعناء خلال عملية الانتقال هذه .

غير انه يجب ادخال تغييرات اساسية على اتجاهاتنا وانظمتنا في المستقبل غير البعيد . فالامريكيون تحتاج حياتهم اليوم ثلاث ثورات في آن واحد . وهم يظنون أنهم يتحكمون فيها . ولكن اذا غفلنا عن ادراك اى من هذه الظواهر ادراكا حقيقيا ، وعن التقدم التكنولوجي بالذات، فقد نكون بصدد السماح لمجتمع قوى ومجرد من المبادىء الانسانية بالظهور نتيجة اهمال من جانبنا . ان التحكم في مستقبلنا يتطلب ادراكا واعيا من جانبنا لنوع المجتمع الذى نريده . وقد ارغمتنا العقول الالكترونية اخيرا على الاجابة عن الاسئلة التاريخية الآتية : ماذا يصبح **دور الانسان عندما لا يكون معتمدا** على نشاطه الخاص في الحصول على الاحتياجات الضرورية لحياته ؟ ما هو الاساس الذى يجب ان يتخذ في توزيع الموارد القومية على الافراد ؟ هل هناك اسانيد قانونية للفرد غير ان يشغل وظيفة يستطيع بموجبها ان يطالب بحقه في الحصول على السلع والخدمات ؟

وبفضل العقول الالكترونية ، لم يعد المجتمع في حاجة الى فرض اعمال شاقة على الافراد يشوبها التكرار والعبث (مادامت غير ضرورية). ويستطيع المجتمع الآن ان يترك للمواطن الحرية في اختيار مهنته من بين أوجه نشاط متعددة لا تعترف بها قيمنا الحالية واساليب « العمل » المتعارف عليها . ولكن بدون مثل هذا الاتفاق في الآراء بشأن العقول الالكترونية ، لا يمكن للامة ان تشرع في الاستفادة من كل ما تبشر به العقول الالكترونيه من تحسن في احوال البشرية .

مقترحات

لابد من الاعتراف كخطوة اولى بأن العلاقة التقليدية بين الوظائف والدخول آخذة في الزوال. اذ ان اقتصاديات الوفره تستطيع ان تكفل لجميع المواطنين سبل حياة مريحة ومستقره اقتصاديا، سواء قاموا أو لم يقوموا بعمل بالمعنى المتعارف عليه . فالثروة تظل ثروة سواء انتجتها الآلات أو الافراد . ولذلك فاننا نحث على أن يتكفل المجتمع بتوفير دخل كاف لكل فرد ولكل اسرة باعتباره حقا لهم ، وذلك عن طريق الاجهزة القانونية والحكومية الشرعية . اننا نعتبر هذا الاجراء ضروريا للنظام الاقتصادى والاجتماعي والسياسي المتبلور في هذه الدولة ، وهو في نظرنا السياسة الوحيدة التي يمكن بموجبها ادخال الفقراء او من هم بسبيل الفقر (وهم ربع عدد السكان) في اطار المجتمع الذى تسوده اقتصاديات الوفرة . واقرار الحق الكامل في الحصول على دخل سوف يحل محل التدابير الخيرية — كالتأمين ضد البطالة والاعانات الاجتماعية — التي ترمى الى ضمان الا يموت جوعا اى مواطن امريكي او اى شخص يقيم في الولايات المتحدة .

ونحن لا ندعى التكهن بجميع الآثار التي ستترتب على هذا التغير في قيمنا ومفاهيمنا . ومع ذلك ، فمن الواضح بادىء ذى بدء ان توزيع الموارد الوافرة في مجتمع يعتمد على العقول الالكترونية ، يجب ان يستند الى معايير تختلف اختلافا تاما عن تلك التي يستند اليها مجتمع يقوم على الندرة . وسوف تثبت الايام ان اقرار الحق في الحصول على دخل لم يكن الا الخطوة الاولى نحو اعادة بناء قيم مجتمعنا كي تتمشى مع التغيرات التي ادخلتها ثورة العقول الالكترونية.

ان النظام الحالي يشجع اوجه النشاط التي تؤدى الى مكاسب خاصة ، ولكنه يهمل اوجه النشاط التي تؤدى الى زيادة ثروة مجتمعنا وتحسين مستوى الحياة فيه . ومن ثم اهتمت السياسة القومية حتى الآن بسياسة الاساليب والعمليات الانتاجية وتحسينها اكثر جدا مما

اهتمت بتحقيق مصالح الافراد . غير ان مهد العقول الالكترونية يستطيع ان يعكس هذا الاهتمام . ونحن نؤمن بان تركز السياسة العامة والابحاث على مصالح الافراد بدلا من تركيزها على الاساليب والعمليات سيترتب عليه ان كثيرا من اوجه النشاط التى تعتبر بصفة عامة غير رابحة اقتصاديا ستستوعب اهتمام ووقت كثير من الافراد الذين لم يعد المجتمع فى حاجة اليهم لانتاج السلع والخدمات . ويجب على المجتمع ككل ان يشجع على القيام باوجه نشاط جديدة تكون بناءة ومفيدة ومشرفة . وفى مقدمتها تلك التى تربط الافراد بالافراد لا بالاشياء ، كالتدريس والدراسة . ولم يكن التعليم فى مجتمعنا موجها ابدا بصفة اساسية لتحقيق الربح ، لذلك فانه يمثل اول واهم اوجه النشاط التى تدعو الى توسيع القطاع العام لمقابلة مقتضيات هذه المرحلة الانتقالية .

ونحن لا نستطيع ان نتنبأ بمختلف صور اوجه النشاط البشرى التى ستتبلور فى المدى الطويل داخل امة يقل فيها تدريجيا عدد الافراد المشتغلين بانتاج السلع والخدمات . كما اننا لا نستطيع ان نتنبأ بالنماذج المختلفة لتوزيع الدخل التى سوف تحل محل النماذج المعمول بها فى ظل نظام التشغيل الكامل . غير ان هذه ليست مجرد مسائل نظرية او خيالية يمكن التفكير فيها بأناة لمجتمع قد يظهر الى حيز الوجود بعد ثلاثة قرون او اربعة . اذ ان معالم المستقبل تضغط بشدة على الحاضر . فمشكلات البطالة والدخول غير الكافية واليأس ، تواجهنا الآن ، والزنوج الامريكيون يؤيدون بتمردهم مطالب جميع المحرومين وحقوقهم .

ان صوت الزنجى اليوم هو اكثر الاصوات الحاحا ، ولكن وراءه يقف الملايين من الفقراء الذين بداوا يدركون ان العقول الالكترونية ، لو فهمت فهما صحيحا واستخدمت استخداما سليما ، لكانت الطريق الذى بواسطته يمكن الخروج من الفقر والعوز ، والاتجاه نحو حياة كريمة .

فترة الانتقال (١)

نحن نعترف بأن التغيرات الجذرية التى تدخلها العقول الالكترونية واقتصاديات الوفرة على ظروفنا وعلى طريقة معيشتنا ، لن تتم بين عشية وضحاها . غير ان مثل هذه التغيرات — لو تركت للقوى وللمؤثرات العادية فى السوق — لاسفرت عن بؤس وشقاء مادى ومعنوى ، وربما عن فوضى سياسية . ولقد اصبح هذا الشقاء واضحا الآن كل الوضوح بين العاطلين والمقيدين فى سجلات الاعانات الاجتماعية ، واخذ يزداد وضوحا بين الشباب والمسنين الذين يبدو ان المجتمع لم يعد يضمن لهم سبل حياة كريمة او حتى حياة مستقرة . ومن الواجب علينا ان نضع برامج لفترة الانتقال ترمى الى بعث الامل فى نفوس الفقراء والذين استبعدهم النظام الاقتصادى ، والى ايجاد أساس لتضامن الافراد من اجل احداث التغيرات فى الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى اصبحت ضرورة فى عصر التقدم التكنولوجى .

ولا يقصد ان يكون البرنامج المقترح هنا شاملا ، وانما هو يهدف فقط الى رسم الاطار العام . ونحن نقترح :

١ — وضع برنامج ضخم لتدعيم نظامنا التعليمى ، يعنى فى المحل الاول بمن يكابدون بصفة مستمرة من نقص فى التعليم . واننا نعتقد انه بهذه الطريقة يمكن خلق مئات الآلاف من فرص العمل للشباب بصفة خاصة فى مجالات مثل التعليم والبحث العلمى والتنمية . ونحن فى حاجة الى برامج فيدرالية لتدريب عدد اضافى من المدرسين يبلغ مائة الف مدرس سنويا .

٢ — القيام بأشغال عامة على نطاق واسع ، لقد اصبحت الحاجة تدعو الى وضع برامج للاشغال العامة كبناء السدود والخزانات

(١) لا يوافق بعض الموقعين على هذا التقرير على وجهة النظر الواردة فيه بخصوص فترة الانتقال . فيرى كل من روبرت ثيوبالد وجيمى بوجز ان المبادئ الرئيسية للذين سيسودان فترة الانتقال هما (١) ان الآلات سوف تشغل الوظائف الجديد بدلا من الافراد (٢) ان نشاط الافراد سوف يتجه نحو صور جديدة من « العمل » و « الراحة » . ومن ثم ، ففى نظرهم ان المقترحات المحددة المجملة فى هذا الجزء من التقرير تعتبر اكثر صلاحية لمواجهة مشكلات نظام اقتصادى يقوم على الندرة عن ان تكون صالحة للمرور عبر مرحلة الانتقال والدخول فى مرحلة الوفرة .

والموانى ، وتوفير الوسائل اللازمة لمكافحة تلوث الماء والهواء ، وتقديم الخدمات الترفيهية للجمهور . ونحن نقدر أن كل بليون دولار ينفق سنويا على الاشغال العامة ، سيترتب عليه خلق ما يتراوح بين مائة وخمسين الف وظيفة جديدة ومائتى الف . ويجب انفاق مالا يقل عن بليونى دولار سنويا فى هذا السبيل ، ومن الافضل ان يلحق ذلك بالاعتمادات المقررة لاغاثة المناطق المنكوبة او المتخلفة اقتصاديا .

٣ — وضع برنامج ضخم لانشاء المساكن الاقتصادية يتولى تنفيذه القطاعان العام والخاص ، ويكون هدفه اقامة عدد يتراوح بين سبعمائة الف ومليون مسكن سنويا .

٤ — تطوير وتمويل وسائل النقل السريع داخل المناطق الحضرية وفيما بينها ، وغير ذلك من البرامج الاخرى التى تهدف الى مواجهة المشكلات الناتجة عن اتساع المراكز والمدن الكبرى .

٥ — انشاء محطات عامة لتوليد القوة الكهربائية تعتمد اساسا على الفحم المتوافر فى المناطق الفقيرة ، بغية توفير القوة الكهربائية الرخيصة للمناطق التى يكثر مبها الصناعات او عدد السكان .

٦ — تعمير القواعد العسكرية غير المستعملة بحيث يمكن الاستفادة منها فى الاغراض الاجتماعية او التعليمية .

٧ — مراجعة النظام الضريبى مراجعة شاملة، تهدف الى اعادة توزيع الدخول ، وتقسيم اعباء فترة الانتقال تقسيما عادلا . ومن الوسائل الهامة لتحقيق هذا الهدف هو التوسع فى الضريبة التى تفرض على الارباح غير العادية . ويقتضى الامر منح اعانات وتخصيص اعتمادات من ايرادات الضرائب للتخفيف من البؤس والشقاء الناتجين عن حلول الالات محل الافراد فى كثير من الصناعات .

٨ — تستطيع الاتحادات العمالية ان تؤدى دورا هاما وفعالا خلال هذه الفترة بوسائل شتى ، منها :

(أ) استخدام اسلوب المساومة الجماعية للتفاوض ، لا من اجل مصلحة العمال العاملين فحسب ، بل ايضا من اجل اولئك الذين طردوا من العمل بسبب التغير التكنولوجى .

(ب) المساومة من اجل الحصول على امتيازات اضافية . كالمساكن والخدمات الترفيهية وغيرها، كما سبق لهم ان تفاوضوا من اجل الخدمات الصحية .

(ج) التدخل فى تحديد كيفية استثمار ماتملكه الاتحادات العمالية من اعتمادات ضخمة مخصصة للمعاشات وللاعمال الخيرية . والاصرار على ان يكون المعيار الرئيسى فى السياسات الاستثمارية التى تتبع هو الفائدة الاجتماعية للمشروع الذى تستثمر فيه تلك الاموال .

(د) تنظيم العاطلين ، بحيث يمكن لهؤلاء البؤساء ان يستردوا حقهم فى ابداء ارائهم فى تقرير مصايرهم اقتصاديا ، وتعضيد الحملة الخاصة بتنظيم الفنيين وذوى الياقات البيضاء .

٩ — ان تقوم الحكومة بالتحكم فى سرعه تقدم العقول الالكترونية عن طريق استخدام حقها فى الترخيص ، بغية الحد من البؤس والشقاء ، واستخدام حقها فى تحديد الحد الادنى للاجور وفى فرض الضرائب ، حتى يمكن التوصل باقصى سرعة ممكنة الى تحقيق الاهداف المشار اليها فى هذا التقرير .

ولم يقصد ابدا ان تكون هذه المقترحات شاملة او فى صيغتها النهائية فهى تقترح زيادة فى الاموال التى تنفق الآن على المشروعات المفيدة اجتماعيا بمقدار عدة بلايين من الدولارات سنويا ، وان يكون الدور الذى تقوم به الحكومة فى الاقتصاد اكبر من الدور الذى قامت به — او سمح لها بأن تقوم به — فى غير فترات الازمات . وفى اعتقادنا اننا نمر الآن بأزمة ، هى ازمة الثورة الثلاثية . ويجب ان تقوم الفلسفة العامة التى تسود فترة الانتقال على الاقتناع بأن انظمتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية انما وجدت لخدمة الانسان ، وأن الانسان غير ملزم بالمحافظة على نظام اقتصادى معين . هذه الفلسفة ترتكز على فكرة أن الحكومات انما نشأت لتيسير سبل الحياة والحرية والبحث عن السعادة ، وانها يجب ان تكون اداة خلاقة وبناءة فى تحقيق هذه الغايات .

التغير اصبح ضروريا

ان اهم ما تم اكتشافه في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية هو انه في الامكان التحكم في المسير الاقتصادي للامة . فمنذ المناقشات التي دارت حول قانون العمل الصادر سنة ١٩٤٦ ، تزايد الادراك ان الحكومة الاتحادية هي المسئول الاول عن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد . وان التخطيط هو اساس الادارة ، والديمقراطية تتطلب تخطيطا تضعه اجهزة الدولة لتحقيق المصلحة العامة . اما التخطيط الذي تضعه الاجهزة الخاصة لتحقيق مصالحها ، فهو لا يخدم المصلحة العامة بطريقة آلية . بل قد يضرها كما ظهر بوضوح من تأثير العقول الالكترونية في الوظائف .

ولقد اعترف الكونجرس بما ترتب على التغير التكنولوجي المفاجيء من متاعب ، كما يتضح من الاقتراحات التي قدمت لمعالجة « التغرات » الطويلة الاجل والقصيرة الاجل في التشريعات الخاصة بالمناطق الفقيرة « والمصابه » وباعادة تدريب العمال الذين حلت محلهم الآلات ، وما شابه ذلك . غير ان الاجراءات التي اتبعت حتى الآن لم تكن ذات طابع « انتقالي » . ولعل هذا هو السبب في انها لم تكن ذات فاعلية كبرى في التخفيف من حدة المشاكل التي وضعت هذه الاجراءات من اجل حلها . الا ان موطن الضعف الاساسي في هذه التشريعات ليس هو عدم الفاعلية وانما هو عدم التماسك . فلا يمكن باي حال من الاحوال ان نعتبر ان مثل هذه الاجراءات غير المتماسكة تكون خطة حقيقية لمعالجة الامراض الخطيرة ، فهي ليست الا علاجا بسيطا للجروح السطحية ، اذ جاز لنا هذا التعبير .

ويجب ان تضع اجهزة التخطيط الشبكة العامة التي من خلالها تمر الاحتياجات المقررة للافراد في كل مستوى من مستويات المجتمع ، بحيث تتحول تدريجيا الى سجل قومي للاحتياجات البشرية . يتم التوصل اليه عن طريق مناقشات حرة يقوم بها نواب منتخبون .

ويجب ان تكون المهام الرئيسية لاجهزة التخطيط هي :

— جمع المعلومات اللازمة لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تترتب على استخدام العقول الالكترونية بمستوياتها المختلفة .

— اقتراح الطرق التي تؤدي الى تشجيع استخدام العقول الالكترونية وترويجها .

— العمل لتحقيق التوزيع الامثل للموارد الطبيعية والبشرية . الذي يكون اكثر ملاءمة لاحتياجات المجتمع .

ايجاد الوسائل التي تلطف عملية الانتقال من مجتمع مبني على قاعدة التشغيل الكامل داخل نظام اقتصادي يقوم على الندرة . الى مجتمع تكون فيه القاعدة اما عدم التشغيل بالمعنى التقليدي لكلمة العمل المنتج . واما الاشتغال في مجموعة كبيرة من حرف « غير منتجة » ولكنها مفيدة اجتماعيا واصبحت ممكنة في ظل اقتصاديات الوفرة وخلق الظروف الملائمة التي يستطيع في ظلها الرجال والنساء الذين لم يعد المجتمع في حاجة اليهم لانتاج السلع والخدمات ، ان يجدوا طريقهم الى حرف تكون مفيدة لهم وللمجتمع ..

— توجيه الاموال التي تنفق الآن على الدفاع والمسائل المرتبطة به الى اوجه نشاط بديلة تكون في نظر المواطنين وارباب الاعمال والعمال ، وسيلة افضل لاستخدام الموارد العامة .

— تحقيق التكامل بين التخطيط المحلي والتخطيط الدولي . فلقد ادت الثورة التكنولوجية الى ربط كل مشكلة محلية رئيسية تقريبا بمشكلة دولية . ولا يمكن ان يستمر التفاوت الشاسع بين الدول المتقدمة صناعيا والدول المتخلفة فترة طويلة .

ان الهدف من وراء كل هذه الاجراءات هو ايجاد الادارة الواعية السليمة للحياة الاقتصادية بواسطة اجهزة للتخطيط ورقابة ديمقراطية فعالة .

وسوف تعمل اجهزة التخطيط الجديدة في ظل هذا الاطار الجديد على جميع المستويات الحكومية : المستوى المحلي ، والمستوى الاقليمي ، والمستوى الاتحادي — وتنظم بطريقة تسمح بالمشاركة الديمقراطية في عملياتها كافة ، بحيث تصبح هذه الاجهزة الاداة التي يمكن عن طريقها الاستجابة الى المطالبة المتزايدة بتحسين الاوضاع في جميع مجالات الحياة العامة . سوف تكون اجهزة التخطيط الوسيلة التي يمكن بواسطتها بذل

مجهودات متكاملة ومتناسقة لاصلاح المدن الكئيبة ، ومكافحة تلوث الماء والهواء ، ومعالجة النظام التعليمي العاجز ، والخدمات الترفيهية الآخذة في التناقص ، والمستويات المنخفضة من الخدمات الطبية ، والتقدم الاقتصادى العشوائى ، وذلك بغية الارتفاع بمستوى الرفاهية العامة .

ان تجربة أجهزة التخطيط في السوق المشتركة وفي بعض الدول الاوروبية ، تشجعنا وتوحى الينا بالايمان بأن الولايات المتحدة تستطيع ان تستفيد من دراسة مواطن القوة والضعف فيها. وسوف تكون زيادة الاستثمار في القطاع العام من الآثار الهامة المترتبة على التخطيط . ولقد أصبح هذا الاستثمار ضروريا ولازما فعلا ، لأن احتياجات القطاع العام تؤلف جزءا هاما من مضمون الرفاهية العامة ، ولأن اقتصاديات الوفرة تستطيع أن توفر الاموال اللازمة لمثل هذا الاستثمار . ولكن علمنا بأننا نمر الآن بفترة انتقال ، يجعل تصوير هذه الاجراءات على انها ستؤدى الى تحقيق التشغيل الكامل — في نظرنا — تصويرا مضللا . فيجب على القطاع العام أن يسعى جاهدا وراء الاستفادة من طاقات العقول الالكترونية وقدراتها بقدر ما يسعى القطاع الخاص ، ويعتبر التركيز على التخطيط من بين الوسائل التى يمكن بموجبها تحقيق ذلك . وعلى اجهزة التخطيط أن تأخذ في الاعتبار على الدوام ، ان الامة تتجه نحو مجتمع لن يكون فيه انتاج السلع والخدمات هو الوسيلة الوحيدة لتوزيع الدخول ، بل ربما لن يكون الوسيلة الرئيسية .

ديمقراطية التغير

لقد اصبحت ثورة التسلح تبشر نوعا ما بأن الانسانية ربما تنجح في النهاية في استبعاد القوة المنظمة كوسيلة لفض المنازعات الدولية ، وفي أن يستبدل بها وسائل سياسية ومعنوية يمكن ان تؤدى الى عالم افضل . وتبشر ثورة الزنوج بان هذه الفئة سوف تندمج في النهاية في المجتمع الامريكي على اساس من المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التامة . وتوفر ثورة العقول الالكترونية سبل حياة افضل سواء فيما يختص بالقيم والمفاهيم المادية او الديمقراطية . ولقد اصبح خلق نظام اجتماعي يتمكن الافراد في ظله من اتخاذ القرارات التى ينظمون بموجبها حياتهم ، اكثر قابلية للتحقق اليوم مما كان في اى وقت مضى ، فتحرير الافراد من اغلال العمل غير المجدى يمكنهم من ان يصبحوا مواطنين قادرين على بناء انفسهم وبناء مستقبل امتهم .

غير ان تلك البشائر العظيمة لا تؤلف بأية حال ضمانات للمستقبل . فتوضيح تلك « التنبؤات بالديمقراطية » وتقريبها الى الواقع شيء ، والتوصل اليها فعلا شيء آخر تماما ، اذ ان نقل الحياة الديمقراطية من حيز التنبؤ والخيال الى حيز الواقع والحقيقة ، لا يتأتى عن طريق التقدم التكنولوجى ، وانما عن طريق رجال يعملون بوعى من أجل تجسيم هذه الغاية في صورة حية وايجاد الانظمة التى تكفل تحقيق ذلك .

ان الديمقراطية — بالمفهوم الذى نستخدم به هذا المصطلح — تعنى جماعة من الرجال والنساء القادرين على تفهم حياتهم والتعبير عن آرائهم وتقرير مصايرهم كأفراد لهم كرامتهم واعتبارهم . ولا يمكن ان تتأهل الديمقراطية الا في ظل نظام سياسى واقتصادى توزع فيه الثروة بواسطة الشعب ومن اجل الشعب ، وتستخدم لتحقيق أكبر قدر من المصلحة العامة . ومع ظهور عهد الوفرة في الانتاج ، أصبح لدينا أساس اقتصادى لاقامة ديمقراطية المشاركة الحقة ، وهى التى لا يكون فيها الافراد بحاجة الى ان يشعروا بأنهم اسرى قوى ومؤثرات اجتماعية لا يفهمونها ولا يستطيعون التحكم فيها .

تقرير الأمم المتحدة عن قضية عمان

تكونت هذه اللجنة فى اطار الهيئة الفرعية التابعة للامم المتحدة التى تشكلت للنظر فى قضايا تصفية الاستعمار . وقد كونت الجمعية العامة هذه اللجنة الخماسية فى ١١ ديسمبر ١٩٦٣ وهى تتألف من خمسة مندوبين عن الاقطار الاتيــة : افغانستان، نيبال، نيجيريا، السنغال، كوستاريكا واختير مندوب هذه الدولة الاخيرة ويدعى فرناندو نوليو جيمينيز مقررا للجنة .

وفى مايو ١٩٦٤ طلبت اللجنة الى حكومة مسقط السماح لها بزيارة البلاد ، فرفض السلطان بحجة ان بلاده دولة مستقلة ولا يجوز للامم المتحدة التدخل فى شئونها الداخلية ، وبعد أخذ ورد قبل السلطان زيارة عضو واحد من اعضاء اللجنة على أن تحدد مقدما الاسئلة التى ينوى توجيهها ، واما اللجنة بكامل هيئتها فأبدى استعدادا لمقابلتها فى لنــدن أثناء اقامته بالعاصمة البريطانية ، وقد تمت المقابلة فعلا خلال شهر اغسطس ١٩٦٤ واصر السلطان من جديد على عدم امكان دخول اللجنة الى المناطق التابعة له . وهكذا لم تتح لهذه اللجنة الخماسية فرصة للقيام بمهمتها وهى تقصى الحقائق على ارض عمان ذاتها . ومع ذلك بذلت جهودا طيبة للتعرف على وجهات نظر الاطراف المختلفة وقد ذهبت الى الدمام بالمملكة العربية السعودية حيث قابلت الامام غالب بن على وانصاره ، كما زارت القاهرة واتصلت بالهيئات الطلابية وغيرها من هيئات المهاجرين . ومن الطريف انه كان من بين هذه الفئات شخصية تمثل عرب شرق افريقيا ، وقد ذكرت هذه الشخصيه ان العرب هناك يؤيدون الامامة . كذلك اتصلت اللجنة بهيئة تسمى هيئة تحرير عمان فى لندن ، كما قابلت بعض الزعماء القبليين الموجودين فى الخارج مثل عيسى بن صالح الحارثى وسليمان بن حمير . ولم تقتصر عمــل اللجنة على هذه الاتصالات بل انها راجعت كثيرا من الوثائق والمصادر التاريخية التى تلقى ضوءا على قضية عمان ، لذلك جاء تقريرها المنشور فى ٢٢ يناير سنة ١٩٦٥ وافيا ومتضمنا لكثير من الحقائق الموضوعية .

يبدا التقرير باستعراض المحــاولات السابقة لطرح قضية عمان امام هيئة الامم المتحدة ، وقد جاءت المحاولات الاولى من جانب الدول العربية بمناسبة تدخل القوات البريطانية ضد المناطق التابعة للامامة فى صيف ١٩٥٧ ، ورفعت القضية مباشرة الى مجلس الامن ، غير أن المجلس مال الى وجهة النظر البريطانية فلم يتخذ قرارا ما . وفى السنوات التالية ادرجت القضية فى جــدول اعمال الجمعية العامة اكثر من مرة ولكنها لــم تظفر باغلبية الثلثين لاصدار توصية ما ، ودلت المناقشات على جهل معظم الاعضاء بالقضيــة . وبينما كان موضوع عمان يناقش فى دورة ١٩٦٢ — ١٩٦٣ ، وردت برقية من سعيد بن تيمور سلطان مسقط تدعو الامين العام الى ارسال ممثل عنه لزيارة السلطنة والتعرف على مايجرى هناك . وبناء عليه عين الامين العام دى ريبنج وهو احد الدبلوماسيين السويديين كممثل شخصى عنه للقيام بهذه المهمة . وبالرغم من ان دى ريبنج وضع تقريرا مفصلا ، الا انه اعترف بعجزه عن تعرف كثير من الحقائق ، وذلك حينما طرح التقرير أمام الجمعية العــامة فى دورة ٦٣ — ١٩٦٤ رأت انه من الضرورى تكوين اللجنة الخماسية سالفة الذكر .

ويناقش التقرير بعد ذلك موضوع حق الامم المتحدة فى نظر هذه القضية . ومن الواضح ان الامامة هى التى تحمست لتدويل مسألة عمان ، اما سلطان مسقط فاعترض على اختصاص الامم المتحدة بهذه القضية لان السلطنة هى الحكومة الشرعية الوحيدة منذ ١٧٤١ ، وان القبــائل اعتادت منذ ذلك الوقت اثارة الاضطرابات ، وليست

حركة الامام غالب بن علي سوى واحدة من تلك الاضطرابات القبلية . وابدت بريطانيا وجهة النظر هذه مذكرت ان العلاقات بينها وبين مسقط تقوم على اساس اتفاق سنة ١٩٥١ وهو لا يتضمن اية اشارة الى حماية أو حتى تعيين مستشارين انجليز لدى حكومة السلطان . واذا كان احد الضباط الانجليز يتولى شئون الدفاع في السلطنة فان ذلك امر شائع في المناطق المتخلفة المرتبطة ببريطانيا . وانتهت اللجنة من هذه المناقشة الى ان مسقط ان لم تكن مستعمرة من الناحية القانونية فهي من الناحية الفعلية تعد خاضعة للنفوذ الاستعماري البريطاني ، وعلى ذلك فان موضوعها يدخل ضمن اختصاص لجنة تصفية الاستعمار .

وعند بحث الاصول التاريخية للقضية اهتمت اللجنة بتتبع تطور نظام الامامة وذلك على اساس أن الامامة تولت زعامة الثورة العمانية ضد سلطان مسقط الذى يستند الى تأييد بريطانيا خلال السنوات التسع الماضية ، وهذا لا ينفى فى رأى اللجنة احتمال وجود قوى شعبية اخرى تتمثل فى الشبان المهاجرين الذين هم أكثر اتصالا بالثقافة العصرية ، ومع ذلك فان تاريخ الامامة وطبيعة علاقاتها بسلطنة مسقط ثم بحث وضع هذه السلطنة وعلاقتها ببريطانيا ، هى الموضوعات الرئيسية التى تستغرق معظم التقرير .

والامامة نظام عريق فى عمان يرجع الى القرن الثامن الميلادى اى بعد ظهور الاسلام بقليل ، وترتبط الامامة بمذهب دينى هو الاباضية ، وحسب مبادىء المذهب يختار الامام عن طريق البيعة ولا يأخذ هذا النظام بمبدأ توارث الحكم ، لذلك اهتم انصار الامامة المعاصرون بتشبيه نظامهم بنظام الحكومة الجمهورية .

وفى العصر الحديث خرجت اسرة اليعاربة من هذا المبدا فتوارثت الامامة ، ولكن ربما يرجع ذلك الى انها كان لها الفضل فى تخليص البلاد من الغزو البرتغالى . وفى سنة ١٧٤١ انتقلت الامامة الى اسرة البو سعيد التى توارثتها هى الاخرى ، حتى كانت نهاية القرن الثامن عشر وبدا ظهور القوة البريطانية فى منطقة الخليج . وتصادف

وفى اكثر من مرة استخدمت بريطانيا القوة لمنع الامامة من ممارسة سلطاتها الشرعية وهناك مثلان بارزان على هذا التدخل ، الاول فى سنة ١٨٧١ حينما قضت بريطانيا على عزان بن قيس وهو الذى كان قد تمكن من توحيد مسقط وعمان باسم الامامة . وينتمى عزان الى اسرة البوسعيد ومع ذلك فان بريطانيا تدخلت لصالح شخص اخر يدين لها بالولاء هو تركى بن سعيد وفرضته على مسقط وعمان .

وفى سنة ١٩١٣ اختار رجال الدين وزعماء القبائل فى الداخل راشد الخروصى اماما ، والجديد فى الامر انه لا ينتمى الى اسرة البو سعيد ، ومنذ ذلك الوقت اكتسب موضوع الامامة اهمية خاصة وتدخلت بريطانيا لحماية مسقط من نمو قوة الامامة فى سنة ١٩١٤ ، ثم رأت أنه من الافضل ايجاد تسوية بين السلطنة والامامة حتى تتخفف من اعبائها بعد الحرب العالمية الاولى ، فتم عقد اتفاق السيب سنة ١٩٢٠ . ذلك الاتفاق الذى أثار حوله كثيرا من الحوار والجدل التاريخى ، كما سيأتى ذكره فيما بعد . ومما يسترعى الانتباه ان الامامة منذ احيائها سنة ١٩١٣ لم تنحصر فى اسرة معينة ، بل ان الائمة الثلاثة الذين تعاقبوا عليها ينتمون الى أسر متباينة ، بينما استمر حكم مسقط فى أسرة البوسعيد .

يعتبر هذا العرض التاريخى عن وجهة نظر الامامة وهى تهتم فى وقتنا الحاضر باثبات دعواها عن طريق الحق التاريخى . وقد أنشأ ذلك فى نفس سلطان مسقط شبه عقدة ازاء التاريخ . ومن الطريف ان سعيد بن تيمور ذكر امام اللجنة اكثر من مرة أنه لا يعرف التاريخ كما أن الذين يكتبون فى التاريخ يخطئون دائما لانهم يتحدثون عن اشياء لم يشهدوها بأنفسهم ! ! .

وقد سألت اللجنة مندوب بريطانيا عن رايه فى هذه القضايا التاريخية ، فذكر أن التدخل البريطانى كان يتم دائما بناء على طلب سلطان مسقط وليس لتحقيق أغراض خاصة ، وارادت اللجنة أن تتحقق من وضع القناصل البريطانيين فى مسقط فسألت لماذا كانوا يسمون بالوكلاء السياسيين ؟

بمناسبة فصل زنجبار عن مسقط سنة ١٨٥٨ . لابد اذن من البحث عن حقيقة وضع السلطنة ومدى استقلالها او تبعيتها لبريطانيا .

وحسب الشهادات التى ادلى بها انصار الامامة وغيرهم من عناصر المهاجرين ، تخضع سلطنة مسقط خضوعا تاما لبريطانيا ، فهى تعتمد على موظفين انجليز كما أن كثيرا من ضباط الشرطة والجيش هم من الرعايا البريطانيين، وقد سمحت السلطنة أخيرا للقوات البريطانية بالمرابطة فى اراضيها بل أن كثيرا من الاتفاقات التى عقدتها مع بريطانيا كانت تتسم بالتفاوض بين شخصين بريطانيين أحدهما يمثل السلطان باعتباره مسئولا عن شئونه الخارجية والاخر يمثل الحكومة البريطانية كما أن الرعايا البريطانيين يتمتعون بامتيازات قضائية تتنافى وحق السيادة المستقلة . ونتيجة لاستسلام السلطان ولسوء ادارته للبلاد هاجر كثير من العمانيين الاحرار الى الخارج حتى قدروا بنحو عشرة آلاف ، وكونوا هيئات ثورية لاتحت زعامة الامامة فحسب ، بل توجد هيئات أخرى مستقلة كهيئة تحرير مسقط فى باكستان .

تتفق وجهة النظر البريطانية مع السلطان على تأكيد استقلال (مسقط وعمان) وهو الاسم المشترك الذى تتمسك به الان السلطنة والمراسلات البريطانية كذلك . وحسب وجهة النظر هذه تقوم العلاقات بين مسقط وبريطانيا على اساس اتفاق سنة ١٩٥١ وعلى الرسائل المتبادلة بين الحكومتين فى ٢٥ — ٧ — ١٩٥٧ ، ويعرف الاتفاق الاول بمعاهدة الصداقة والتجارة والملاحة وهو ينظم الامتيازات القنصلية ويأخذ بمبدأ حق الدولة الاولى بالرعاية فى الشئون الاقتصادية بالنسبة الى الطرفين ويلغى الاتفاقات السابقة التى منحت بريطانيا امتيازات خاصة ، وقد عقدت هذه المعاهدة لمدة عشر سنوات وجددت سنة ١٩٦١ أما الرسائل المتبادلة سنة ١٩٥٨ فانها تتضمن وعدا من جانب بريطانيا بتقديم المساعدة لتدريب جيش السلطنة واقامة قوة طيران فيها ، وبتقديم المعونة فى ميادين التعليم والتنمية الاقتصادية . وفى مقابل ذلك يمنح السلطان بريطانيا تسهيلات لاقامة قاعدتين جويتين فوق اراضيه .

وعلاوة على ذلك قدم السلطان الحجج الاتية لاثبات وضعه كحاكم مستقل :

١ — عقد اتفاقات مباشرة مع دول اخرى غير بريطانيا كالهند (سنة ١٩٥٣) والولايات المتحدة (سنة ١٩٥٨) وقد اودعت الاتفاقية الاخيرة لدى الامانة العامة للامم المتحدة شأنها فى ذلك شأن الاتفاقات الدولية الاخرى . وكان من المفروض أن تنشىء الولايات المتحدة قنصلية فى مسقط بعد عقد هذه الاتفاقية الا انها لم تفعل ذلك حتى الان فما زالت تدير اعمالها القليلة فى مسقط عن طريق قنصليتها فى عدن .

٢ — افتتحت حكومة مسقط قنصلية لها فى لندن سنة ١٩٦٣ وأخذت تصدر الجوازات الخاصة بالسلطنة . واذا كانت حكومة مسقط تكل حماية مصالحها فى الاقطار الاخرى الى القناصل البريطانيين فان ذلك راجع الى الرغبة فى توفير النفقات .

٣ — طلبت مسقط تمثيلها فى هيئة الصحة العالمية غير أن الدول العربية هى التى اعترضت على ذلك .

٤ — منح السلطان شركة أمريكية حق التنقيب عن النفط فى ظفار سنة ١٩٥٣ دون استشارة الحكومة البريطانية ، واذا كانت هناك اتفاقية معقودة سنة ١٩٢٣ تنص على ضرورة استشارة بريطانيا مقدما فان السلطان الحالى غير مقيد بها لان الاتفاقات فى رأى سعيد بن تيمور لاتلزم الا الحاكم الذى عقدها ، وهذه النظرة البسيطة الى الاتفاقات الدولية تنطبق ايضا على اتفاقية السيب .

وتقدير اللجنة لهذا الموضوع الهام هو أن العلاقات بين سلطنة مسقط وبريطانيا لم تكن متكافئة فقد نشأت فى الاصل على شكل صداقة غير واضحة ثم تأكدت السيطرة البريطانية فى اتفاق سنة ١٨٩١ الذى نص على تعهد السلطان بعدم التنازل عن جزء من اراضيه الا بمشاورة الحكومة البريطانية ، هذا علاوة على وجود امتيازات قنصلية من قبل . وقد تضمن اتفاق سنة ١٩٣٩ هذه الامتيازات وزادها توضيحا ، فذكر مثلا انه لا يجوز اتخاذ اجراء اقتصادى يضر بمصالح الرعايا البريطانيين . ولم يبدأ تخفيف هذه القيود الا فى اتفاق سنة ١٩٥١ الذى ابقى رغم ذلك نظام الامتيازات القديمة ، وهو أن يفصل القناصل البريطانيون فى القضايا والمنازعات التى تقع بين الرعايا البريطانيين او بينهم وبين احد رعايا السلطان سواء فى الامور المدنية أو الجنائية ، وعندما جددت الاتفاقية فى سنة ١٩٦١ حفظ السلطان بشأن القضاء القنصلى فاصبح مقصورا على موظفى القنصلية وعلى الجنود المرابطين بالسلطنة ، وقد اعلن السلطان امام اللجنة أن

هذا النظام سينتهى تماما فى عام ١٩٦٦ .

وكما حاولت السلطنة اثبات كيانها الدولى كذلك فعلت الامامة اذ اعتبرت نفسها حكومة منفى تحت رئاسة غالب بن على ، فذكرت كيف انها كانت تسيطر على جميع المناطق الداخلية حتى بدا الانجليز يتدخلون ضدها سنة ١٩٥٥ . ومع ذلك استطاعت وسنة ١٩٥٧ ان تجدد الثورة وتستولى على بعض البلدان الهامة وخاصة «نزوة» العاصمة ، كما دفعت بالثورة فى منطقة الجبل الاخضر . وفى رأى انصار الامامة ان المقاومة مازالت مستمرة وأنها لم تتلق من الخارج سوى مساعدات مالية ، بينما ان جيش السلطان كان يضم عددا كبيرا من الجنود البريطانيين . ولتأكيد الشخصية الدوليه لحكومة الامام . أخذت هى الاخرى تصدر جوازات سفر وتعين لها مندوبين فى بعض العواصم العربية .

وبالرغم من ان انصار الامامة يذكرون دائما بأن الحق التاريخى يثبت ان الامامة هى صاحبة السلطة الشرعية فى مسقط وعمان معا ، فقد اهتم هؤلاء الانصار بابراز اتفاقية السيب ليخلصوا منها الى ان كلا من سلطان مسقط والحكومة البريطانية اعترف بالامامة الجديدة بمجرد قبول عقد هذا الاتفاق . وقد حاولت اللجنة أن تعثر على نسخة اصلية منه ولكنها لم توفق ، ومع ذلك لم ينكر احد من الاطراف المختلفة وجود هذا الاتفاق وان اختلفوا حول كيفية عقده ومغزاه ومدى صلاحيته حتى الوقت الحاضر ، فبالنسبة للنقطة الاولى ذكر انصار الامامة ان اطراف الاتفاق هم حكومة الامام من جهة وبريطانيا نائبة عن السلطان من جهة اخرى ، أما بريطانيا فتذكر ان مندوبها حضر كوسيط فقط ، بينما ذكر السلطان ان الاتفاق عقد بين والده وبين شيوخ القبائل ، وهو غير مرتبط به لانه لم يشترك فى عقده . ثانيا لوحظ ان الذين وقعوا الاتفاق هم صالح بن عيسى الحارثى وسليمان بن حمير الهناوى مما جعل انصار السلطنة يذكرون بأن الاتفاق كان بين حكومة مسقط وبين بعض شيوخ القبائل بينما ذكر انصار الامامة ان هؤلاء وقعوه بصفتهم شهودا . وبهذه المناسبة لاحظت اللجنة ان النص الموجود يشير الى ان الاتفاق معقود بين حكومة السلطان وشعب عمان ولم تشر الى حكومة الامامة ، وكان جواب انصار الامامة على ذلك هو ان طابعها الانتخابى يحبذ استخدام هذا التعبير كذلك لاحظت اللجنة خلو الاتفاق من تخطيط حدود ، وقد قدم عيسى بن صالح الحارثى وهو ابن الشخصية الرئيسية التى اسهمت فى عقد الاتفاق من جانب الامامة ، بعض الوثائق المتعلقة بالظروف التى احاطت بعقد الاتفاق ، واستنتج منها أن بريطانيا استخدمت التهديد لاجبار انصار الامامة على عقده . وخلاصة القول أن اتفاقية السيب لا تقوم دعامة قوية لمطالب الامامة .

على أن هذه الاتفاقية قد ساعدت على ايجاد جو من الهدوء بين السلطنة والامامة منذ سنة ١٩٢٠ حتى وقوع الاشتباكات المسلحة فى سنة ١٩٥٥ . والتفسير البريطانى لوقوع هذه الاحداث هو أن الامامة كانت قد شرعت فى توثيق صلاتها بالمملكة العربية السعودية، ولذلك حرضتها حكومة الرياض على مناوأة سلطنة مسقط صديقة بريطانيا لوقوع خلاف على الحدود بين السعودية من جهة وبين المشيخات المرتبطة ببريطانيا من جهة اخرى .

أما تفسير الامامة لهذه الاحداث ، فهو أن بريطانيا تريد أن تبسط سيطرتها على الداخل لتأمين أعمال التنقيب عن النفط . والدليل على ذلك أن الشركة صاحبة الامتياز «وهى فرع من شركة نفط العراق» هى التى قامت بتمويل جيش السلطان الذى نفذ العدوان على عمان سنة ١٩٥٥ . وحسب مصادر الامامة أن الامام الخليلى احتج على حق السلطان فى منح الامتياز لهذه الشركة سنة ١٩٣٧ ، غير أن هذا الاحتجاج لم يتخذ شكلا جديا الا حينما بدأت أعمال التنقيب فى سنة ١٩٥٣ وتوافق اللجنة على أن النفط كان سببا رئيسيا فى اثارة النزاع .

وتحاول مصادر الامامة ايضا ان تثبت ان الشخصية الدولية ليست وليدة الاحداث التى وقعت سنة ١٩٥٥ بل ان حكومة الامامة سبقت الى تأكيد وضعها الدولى ، فكان للامام الخليلى وزير للخارجية هو صالح الحارثى المذكور ، كما ان الامامة تقدمت حتى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٤ بطلب الى الجامعة العربية لقبول عضويتها فيها تمهيدا لطلب العضوية فى الامم المتحدة . وابرز انصار الامامة بعض جوازات السفر من عهد الامام الخليلى . وذكرت هذه المصادر ان سبب رفض الجامعة العربية لعضوية الامامة هو وجود بعض دول عربية موالية لبريطانيا فى ذلك الوقت . وحقيقة الامر هو ان الجامعة رفضت العضوية لعدم توافر شروطها فى امامة عمان حينذاك . وترتب على ثورة الامامة سنة ١٩٥٥ ان ازداد التدخل البريطانى فى عمان الداخلية . واقيمت حاميات فى

منطقة الجبل الاخضر لحماية أعمال شركة نفط عمان . ولا يعنى ذلك تصفية قضية عمان ، فقد جرت مفاوضات فى لبنان سنة ٦٠ ــ ١٩٦١ بين بريطانيا منجهة وممثلى الامامة من جهة اخرى ، ويدعى كل فريق أن الآخر هو الذى طلب اجراء هذه المفاوضات . وفى هذه المحادثات طالب وفد الامامة بالشروط الاتية لاعادة السلام : العودة الى الوضع الذى كان قائما سنة ١٩٢٠ اى عند توقيع معاهدة السيب ، ودفع تعويضات عن الخسائر التىترتبت على العدوان البريطانى، وانسحاب القوات البريطانية من المنطقةالداخلية . وقد اجاب المندوب البريطانى بأنه يجب أن تسحب قضية عمان من الامم المتحدة أولا ، ومن ثم توقفت المحادثات اذ رفض العمانيون ذلك . هذه هى رواية الامامة عن محادثات لبنان ، أما بريطانيا فقد أحالت اللجنة الى تصريح ادلت به الحكومة فى مجلس العموم فى ١٩٦١/٣/١٥ ، ويشير الى ان الامامة هى التى طلبت أولا اجراء المحادثات وبعد استشارات السلطان تم الاجتماع فى لبنان ، ولكن تعذر التوصل الى حل لان الامامة طلبت الاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة .

وهذه هى النتائج النهائية التى توصل اليها التقرير : ان سلاطين مسقط لم يتمتعوا بسلطة فعلية فى عمان الداخلية حتى سنة ١٩٥٥ ، وعلى ذلك يمكن القول بأن السياسة الجديدة التى اتبعوها منذ ذلك الوقت ، انما ترجع الى تحريض شركات النفط . والراجح ان شركة نفط عمان هى التى استقدمت الجنود المرتزقة فى سنة ١٩٥٤ لاحتلال بلدة عبرى . ولم تستطع اللجنة ان تبت برأى حاسم حول جنسية الجنود الذين استخدموا بعد ذلك لاحتلال بقية عمان .

ومن المؤكد انهم كانوا من جنسيات مختلفة يقودهم ضباط بريطانيون . وتوافق اللجنة على أن سلطان مسقط لا يتمتع بتأييد غالبية السكان لا لارتباطه بالانجليز فحسب ، بل لسوء الادارة الداخلية واهمال الخدمات والمشروعات العمرانية .

أما الامامة فلها قاعدة تاريخية متينة بدليل انه كانت تجرى محاولات مستمرة لاحيائها كلما عرقل سلاطين مسقط استمرارها . وتجمع الامامة بين السلطة الروحية والزمنية ، ولكن اتفاقية السيب لا تقوم اساسا قانونيا متينا لادعاءات الامامة المعاصرة بأنها تمتعت بكيان دولى منذ سنة ١٩٢٠ فان الاتفاق غامض فى معظم بنوده ، كما انه يشير الى عدم تدخل السلطان فى الشئون الداخلية للقبائل . ولا يذكر حكومة الامامة بالاسم مما يؤيد وجهة نظر سلطان مسقط بأن الاتفاق ، ان صح ، فهو من نوع الاتفاقات الشائعة فى ذلك الوقت بين حكام مسقط وزعماء القبائل التابعة لهم . وتدعى الامامة انها تحظى بشعبية من اقصى الجنوب فى منطقة جعلان حتى ساحل الهدنة فى الشمال . ولكن اللجنة تتشكك فى هذا الادعاء وترجح ان تكون هذه الشعبية قاصرة على «نزوة» العاصمة الحديثة للامامة وعلى منطقة الجبل الاخضر .

وفى راى اللجنة أن الوضع فى عمان ينذر بتجدد الاضطراب باستمرار ، ولذا يجب على الامم المتحدة أن تتخذ اجراء ما فى هذا الشأن ، كتهيئة الظروف المناسبة لاجراء مفاوضات بين جميع الاطراف المعنية . وواضح من هذا التعبير ان اللجنة لا تريد قصر المحادثات على الامامة والسلطنة ، بل تتوقع ظهور قوى شعبية أخرى ، وخاصة من بين الشبان الذين تلقوا ثقافة عصرية . وتعتقد اللجنة أن تحقيق السلام لا يتطلب التغلب على المشكلة الاستعمارية فحسب ، بل يجب اعطاء عناية خاصة للنهضة الاقتصادية والاجتماعية التى تعتبر عمان فى أشد الحاجة اليها . وثمة سؤال هام لم تجب عليه اللجنة فى هذه المناسبة ، وهو : ماهى تلك القوة الوطنية التى تستطيع أن تنهض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا ؟ الظاهر حتى الآن أن أيا من سلطنة مسقط أو الامامة غير قادرة على أداء هذا الدور وقد لمحت اللجنة الى هذه الحقيقة حينما رحبت بموقف الامام غالب بن على اذ ذكر أمامها أنه مستعد لاجراء استفتاء حر فى عمان تحت اشراف دولى ، وذلك لاختيار شكل الحكومة التى يريدها الشعب وهو مستعد لقبول نتيجة الاستفتاء حتى لو ادى ذلك الى استبعاد الامامة .

لقد خصص معظم التقرير لتوضيح الخلاف بين الامامة وسلطنة مسقط ، ومع ذلك فان الاتجاه السائد الآن هو النظر الى قضية عمان من زاوية جديدة ، وهى أنها قضية استعمارية اطرافها الشعب العمانى والاستعمار البريطانى ، وأن عمان تشمل جميع الركن الجنوبى الشرقى لشبه جزيرة العرب . ولا شك ان هذا التقرير حينما يعرض على الدورة القادمة للجمعية العامة سيزيل عقبة كاداء صادفتها القضية فى الدورات السابقة وهى جهل غالبية الاعضاء بشئون عمان .

د . صلاح العقاد

القيم والبناء الاجتماعي في دول البحر الأبيض

على الرغم من كثرة ما كتب حول البحر الابيض المتوسط وجغرافيته وتاريخه وأجناسه وسلالاته وأحداثه السياسية ، فان الدراسات الاجتماعية وبخاصة التي تنتهج منهج الانثروبولوجيا وغيرها لاتزال قليلة نسبيا . ولم يكد يبدأ الاهتمام بدراسة مجتمعاته وبخاصة مجتمعاته المحلية دراسة انثروبولوجية ، الا منذ سنوات قليلة وبوجه خاص بعد الحرب العالمية الثانية . وان كان الفرنسيون قد قطعوا شأوا لا بأس به في هذا الميدان حيث تركوا لنا كثيرا من الدراسات التي تدور حول بعض مجتمعات شمال أفريقيا . وانما يمكن القول على العموم . أن معظم الدراسات التي دارت حتى الان حول حوض البحر الابيض يعالج بعض مجتمعاته المحلية بوجه خاص وان كانت في الوقت نفسه لم تغفل في الاغلب ، تبيين العلاقة بين هذه المجتمعات المحلية والمجتمع الوطني أو القومي الكبير الذي تدخل في تكوينه ونوع التفاعلات المتبادلة بينهما .

وقد ظهرت في ذلك دراسات عدة جيدة حول بعض المجتمعات الاقليمية في كل بلدان المنطقة تقريبا . ومع ذلك فلم تبذل حتى الان جهود جدية لمقارنة هذه المجتمعات بعضها ببعض والنظر الى حوض البحر الابيض ككل متماسك يعكس ثقافة واحدة . ونسقا واحدا من القيم والعادات والتقاليد ، بل قد تظهر فيه ايضا بعض المشابهات فيما يتعلق بالبناء الاجتماعي . وقد بدأت مثل هذه المحاولة منذ سنوات للتقريب بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والانثروبولوجية بغرض تبادل وجهات النظر والرأي في دراساتهم المتخصصة المختلفة ، ومقارنة النتائج التي وصلوا اليها في مجتمعاتهم ، كخطوة أولى جوهرية لدراسة المنطقة كلها كوحدة اجتماعية وثقافية ، أو كدائرة ثقافية تعكس بعض نواحي التشابه المشتركة ورغم ماقد يكون بينها كلها من اختلافات في التفاصيل .

وربما كانت اجدى هذه المحاولات هي تلك التي بدأت في عام ١٩٥٩ حين دعت مؤسسة فينر جرن للابحاث الانثروبولوجية ثمانية عشر من المشتغلين بالدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية والذين قاموا بالفعل بدراسات حقلية في بعض بلدان حوض البحر الابيض المتوسط ، لكي يستعرضوا النتائج التي وصلوا اليها في دراساتهم وليتبادلوا وجهات النظر حول امكان قيام ماقد يمكن تسميته بعلم اجتماع البحر الابيض ..

وقد اجتمع المؤتمرون في بورج غارلشتاتن بالنمسا لمدة اسبوع في صيف عام ١٩٥٩ ، وعرض كل منهم بعض نواحي دراساته وابحاثه التي شملت عددا من المجتمعات الاقليمية المحلية في مصر وأسبانيا والجزائر والمغرب وكورسيكا واليونان ولبنان وتركيا وفرنسا وتناولت بعض نواحي البناء الاجتماعي وبعض نواحي الثقافة في تلك المجتمعات ، وأسفر الاجتماع عن عدة توصيات بدأ تنفيذ بعضها بالفعل ، ومنها عقد اجتماع كل عامين لتبادل وجهات النظر واستعراض آخر الدراسات التي اجريت في المنطقة .

وقد عقد منذ ذلك الحين اجتماعان في عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٣ في اثينا باشراف مركز البحوث الاجتماعية ، كما كان من نتائج هذا الاجتماع صدور الكتاب الذي نعرض له في هذا المقال ، وهو كتاب يحتوى بعض الابحاث التي القيت في عام ١٩٥٩ بعنوان «اهالي الريف في البحر الابيض المتوسط» متناولا النواحي المتعلقة بالبناء الاجتماعي . وسوف يظهر خلال هذا العام الحالي كتاب آخر يضم بعض الابحاث المتعلقة بفكرة «الشرف والعار

فى حوض البحر الابيض المتوسط» .. على ان تتوالى الكتب بعد ذلك متضمنة بعض الابحاث التى القيت فى كل من عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٣ . والمؤمل أن يجتمع عدد من هؤلاء المتخصصين فى أواخر صيف هذا العام لمتابعة أبحاثهم ومناقشة وجهات النظر التى نرجو أن تنتهى الى ظهور علم اجتماع للبحر الابيض .

والحقيقة أن معظم العلماء الذين حضروا هذه المؤتمرات،وبخاصةمؤتمر ١٩٥٩ علماءمتخصصون أصلا فى الانثروبولوجيا الاجتماعية ، وهى فرع متخصص من علم الاجتماع يقوم أصلا على الدراسة الحقلية المركزة التى تتطلب من صاحبها أن يعيش فترة طويلة لاتقل بحال عن عام كامل فى مجتمع اقليمى محدد ، حتى يمكنه الاتصال بالناس وتعرف مختلف نواحى نشاطهم الاجتماعى والثقافى ، حتى تتاح له الفرصة لان يدرس البناء الاجتماعى للمجتمع الذى اختاره موضوعا لدراسته . أى أن الدراسة الانثروبولوجية تتميز من غيرها من الدراسات الاجتماعية بالتركيز وطول فترة الدراسة الحقلية والعزوف عن التعميمات السريعة الفضفاضة التى يلجأ اليهاغيرهم منعلماء الاجتماع ، وكثيرا ماتؤدى الى أخطاء جسيمة وخطيرة . كما أنها تتميز أيضا بالاتصال المباشر بين الباحث وأعضاء المجتمعموضوعالدراسة . والعزوف عناستخدام الاستمارات وقوائم الاسئلة وجمع الاحصاءات كذلك تهتم أساسا بدراسة النظم الاجتماعية المختلفة ، من اقتصادية وسياسية وقرابية ودينية ليس باعتبارها وحدات منفصلة بل متداخلة ومتفاعلة ويقوم بينهاتساند وظيفىمتبادل،بحيث يخرج الباحث فى النهاية بصورة كاملة للمجتمع بنظمه وعلاقاته الداخلية . بلانه حتىفىالاحوال التى يهتم فيها الباحث بدراسة نظام واحد فقط من هذه النظم كالنظام الاقتصادى او السياسى ، أو حتى بعض مظاهر هذا النظام ، كما هو الحال فى الدراسة التى قدمها كاتب هذه السطور وتضمنها كتابه «الهجرة العمالية من الواحات الخارجة» أو مقال ارنست جلنر عن «الاولياء فىجبال الاطلس» أو مقال ارنشتين فريدل عن «بعض ملامح الدولة والوراثة فى بيوتيا»باليونان فان هذه النظم الجزئية انما تدرس دائما فى ضوء البناء الاجتماعى الكلى ، اى فى علاقتها ببقية النظم على أساس أن المجتمع وحدة متكاملة وأن الطريقة المثلى لفهم الجزء هى أن ندرسه فى علاقته بالكل الذى يدخل الجزء فى تكوينه .

وعلى الرغم من أن كل مقال من المقالات العشرة التى يحتوى عليها الكتاب الذى نعرض له تعالج موضوعا مختلفا ومستقلا بحيث تبدو فصول الكتاب متنافرة وغير متسقة ولا تجمعها وحدة منسجمة ، فان ثمة نوعا منوحدة الموضوعوالمنهج تربط بينها جميعا . ولقد كان الهدف من الكتاب هو الاجابه عما اذا كان يمكن الوصول الى بناء اجتماعى عام شامل ينعكس فى كل مجتمعات البحر الابيض المتوسط خاصة وان دول هذه المنطقة كانت على علاقات دائمة بشكل أو بآخر خلال عصور التاريخ المختلفة ؟

قد يكون من الصعب الاجابة عن هذا السؤال عن طريق دراسة المجتمعات المحلية التى تمثلها فى الاغلب بعض القرى كما هو الحال فى هذا الكتاب . ولكن هذه الدراسات تعتبر خطوة ضرورية لا بد من أن تتكرر بكثرة ، قبل الاقدام على اصدار حكم شامل أو تقييم كلى يصدق على المنطقة بكل اجناسها وسلالاتها وثقافاتها الجزئية الخاصة بها . والاغلب أن المنطقة ، وبخاصة المجتمعات الريفية فيها ، تعكس عددا غير قليل من عناصر التشابه رغم كل الاختلافات اللغوية والسلالية والدينية والقومية الوطنية . وعناصر التشابه هذه تبدو واضحة فى تلك الدراسات التى يشملها الكتاب ، واذا كانت مجتمعات المدينة تختلف من دولة الى أخرى ، فان التشابه الثقافى والاجتماعى والنظرة الى الحياة ونسق القيم تعكس كثيرا من التشابه الذى قد يدفع الى القول بأن المنطقة تصلح لان تعتبر دائرة ثقافية لها خصائصها ومشخصاتها التى تعلو فوق الاختلافات الواضحة التى يراها الناظر لاول وهلة . وعلى أية حالفان كل هذهالدراسات رغم مابينها من اختلاف وتفاوت ، تشترك كلها فى معالجة نقطتين رئيسيتين :

النقطة الاولى هىالتغييرات الاجتماعيةوالثقافية التى تمر بها تلك المجتمعات الاقليمية والجماعات المحلية التى يتناولها المؤلفون فى دراساتهم وابحاثهم ، على أساس أن المنطقة كلها تمر بها أحداث سريعة تؤدى الى ظهور كثير من التغيرات فى نظمها الاجتماعية وفى ثقافاتها التقليدية ، نتيجة لازدياد الروابط التى تربط الجماعات الاقليمية بالعالم الخارجى ، وظهور مصادر جديدة للثروة فى بعض الدوللمتكن تستغل منقبل . وما ادت اليه هذه المصادر من فرص للعمل وظهور علاقات اجتماعية جديدة .

النقطة الثانية (او المشكلة الثانية) ترتبط بالاولى ارتباطا قويا ، هى العلاقات بين المجتمع المحلى والمجتمع الوطنى او القومى الكبير الذى يشتمل عليه . وهو موضوع يسيطر الان على الدراسات الانثروبولوجية الحقلية ، فالمجتمع الريفى «مجتمع جزئى» كما يقول كثير من العلماء ، ولكن تبقى مع ذلك مشكلة تحديد الكل الذى يدخل هذا الجزء فى تكوينه ، وتحديد العلاقات التى تربطه به ، وكلها مشكلات لايزال العلماء يهتمون بدراستها ومحاولة توضيحها ، كما انها مشكلات متعلقة تعلقا جوهريا بمشكلة دراسة البناء الاجتماعى على اساس ان هذا النوع من الروابط هى علاقات وروابط بنائية اذ ان كل وحدة يمكن اعتبارها جزءا فى نسق اكبر منها ، وعلى ذلك تبقى ضرورة تحديد ذلك النسق ، ولذا فاننا نجد فى هذا الكتاب اختلافا بين الكتاب فى تحديد المجتمع الكبير الذى ينتمى اليه المجتمع الصغير المحلى ، هل هو المدينة أم الاقليم كله ام الامة والدولة أم العالم الخارجى على العموم ؟

وعلى هذا الاساس نجد ان المقالة الاولى التى كتبها جوليو كارو باروخا عن « المدينة والريف » وهى احدى مقالتين لم تعتمدا على الدراسات الحقلية — تدرس الانماط التقليدية بين سكان المدينة وسكان الريف ،كما تظهر فى الكتابات القديمة التى تعالج منطقة البحر الابيض المتوسط ويؤكد كارو باروخا منذ البداية انه من المستحيل دراسة الريف الا بالاشارة الى الحضر ، ذلك ان الوضع فى مجتمعات البحر الابيض يختلف عنه فى المجتمعات القبلية المنعزلة التى يمكن دراسة ابنيتها الاجتماعية بغير الاشارة الى القوى الخارجية التى تؤثر فيها والواقع ان هذه النقطة بالذات يمكن ان تعتبر هى الخيط الاساسى فى الكتاب كله على مايقول جوليان بت ريفرز فى المقدمة التى صدر بها الكتاب .

ويعتمد كارو باروخا فى تاييد نظرته على الاراء التى ابداها كثير من الكتاب والفلاسفة منذ افلاطون فى جمهوريته وفى محاورة فيدون ، وكذلك كتابات غيره من الكتاب الكلاسيكيين الذين يهمل آراءهم معظم علماء الاجتماع المحدثين ، رغم ان بعض هذه الاراء لاتزال فى الواقع تظهر بشكل او بآخر فى كتابات المحدثين عن العلاقة بين سكان الريف او الجبل وسكان المدينة ومايتمتعون به من خصائص مختلفة ولكنها متكاملة وتقف على طرفى نقيض : فسكان الريف متعلقون دائما بالفضيلة والاخلاق والمحافظة على القيم الطيبة ، بعكس سكان المدينة الذين يترخصون فى قواعد الفضيلة ويكثر فيهـا الفسق والانحلال والفجور ولكن مع ذلك نجد ان اهل الريف ينظرون دائما الى المدينة على ان فيها الحضارة والقيادة وكل ماهو طريف وحديث ويغبطون حياة الترف التى يعيشون فيها ولكنهم يحاولون فى الوقت نفسه ان يحتقروها ويبخسوا قيمتها ، ومن ناحية اخرى نجد سكان المدن يشعرون بالحنين الى حياة الريف بما فيها من هدوء وراحة بال ، ولكنهم فى الوقت نفسه يعزون فضائل اهل الريف الى تأخرهم وعدم تطورهم ونضجهم وكلها آراء ترددت فى كتابات الفلاسفة الاخلاقيين السابقين ولاتزال تنعكس فى كتابات الانثروبولوجيين والسوسيولوجيين المحدثين ، وجميعها ترد فضيلة اهل الريف وحبهم للسلام والحياة الهادئة الى عجزهم عن الثورة والتمرد على حكامهم . وهو عجز يرجع الى نفس البناء الاجتماعى للمجتمع الريفى ومع ذلك فان هذه العلاقات تتغير باستمرار نتيجة للتحسينات التى تدخل باستمرار على الريف منذ ظهور الاسواق وتعدد وسائل المواصلات بل ان طبيعة المدينة ذاتها تتغير الان عما كانت عليه فى المدن الكلاسيكية فالمدن الحديثة الصناعية اكبر حجما واكثر عددا وسكانا كما انها اخذت تفقد الطابع الدينى الذى كان يعتبر من اهم خصائص بعض المدن على الاقل ، كما اخذت تفقد بناءها الذى كان يقوم على اساس التمييز بين طوائف مهنية عديدة تتفرد كل طائفة منها بناحية معينة فى المدينة ، وهذا معناه ان نمو الصناعة الحديثة والدولة الحديثة كان من نتيجة ظهور نموذج جديد من الحياة الاجتماعية الحضرية مختلف كل الاختلاف عن النموذج الكلاسيكى .

هذه الاراء التى يلخصها كارو باروخا فى مقاله الاول فى الكتاب ، تتردد بصورة او بأخرى فى الابحاث التسعة الاخرى التى يتضمنها الكتاب تقوم على المعلومات التى جمعها اصحابها من المجتمعات المحلية التى قاموا بدراستها بالفعل ولم يعتمدوا فيها بعكس مقال كارو باروخا على الكتابات الكلاسيكية القديمة .

وأول مقال من هذه المقالات التسعة التى تقوم على الدراسة الحقلية ، هو المقال الذى كتبه كاتب هذه السطور عن «الهجرة العمالية والبناء الاجتماعى فى الواحات الخارجة» وعنوان المقال نفسه يدل على المدخل الاجتماعى الذى يعالج به المقال الموضوع . فالمقال دراسة للتغير الاجتماعى الذى طرا على الواحات الخارجة باعتبارهـا

مجتمعا محليا، نتيجةلهجرة الايدى العاملة منها الى المدن الكبرى وبخاصة الى القاهرة بحثا عن العمل بالاجر، أى انه دراسة لعلاقة المجتمع المحلى الصغير بالمجتمع القومى الكبير ممثلة فى احد مظاهر الحياة الاجتماعية ، وهو هجرة العمال وما يصاحب هذه الهجرة من تغيرات فى النظم الاقتصادية والجغرافية والسياسية وكذلك فى نسق القيم . فالبناء التقليدى فى الواحات الخارجة يتميز بالتميز النسبى للواحةمن الوادى،بل ايضا بتميز كل قرية من قرى الواحة الخمس بحيث تؤلف كل قرية منها وحدة قرابية واقتصادية وسياسية تتميز بأنها تملك الآبار التى تحيط بالقرية ولها وحدها حق زراعة الارض الواقعة حولها وكذلك بارتباط كل بدنات القرية الواحدة بروابط القرابة والمصاهرة وخضوعها لرؤساء ومشايخ محليين يختارون من بين أفرادها ، كماتتميز بقلة العلاقات الاجتماعية بين القرى المختلفة الا فى اضيق نطاق . وكان الفارق او الهوة الاجتماعية التى تفصل بين الواحة من ناحية ووادى النيل من الناحية الاخرى ، هوة عميقة سحيقةلاتتناسب مع المسافة المكانية التى تفصل بين الاثنين وهى مسافة لاتتعدى على ايه حال ١٩٠ كيلو مترا اى أقل من تلك التى تفصل بين القاهرة والاسكندرية ، الا ان وجود الصحراء وصعوبة المواصلات،وبعض التشكك والارتياب التقليديين المتوارثين منذ زمن بعيد ، انشأ تلك الهوة الاجتماعية التى ظلت حتى مطلع هذا القرن حين انشىء خط السكة الحديدية الضيق فتقارب الوادى والواحة ، وتمثل ذلك التقارب فى سفر التجار من الوادى لشراء محصول الواحة من البلح ، ولكنه يتمثل بوجه خاص وبشكل جوهرى فى هجرة اعداد متزايدة من سكان الواحة الى الوادى للعمل بالاجر استكمالا حاجتهم التى لا يمكن ان يفى بها الاشتغال بالزراعة فى الواحة وكان ذلك بمثابة الخطوة التى ادت الى حدوث تغيرات جوهرية فى البناء الاجتماعى .

والواقع ان ثمة عوامل قد ادت الى احداث هذه التغيرات لعل من اهمها اكتساب العمال المهاجرين كثيرا من عادات واخلاق وانماط السلوك والقيم السائدة فى المدن ، ثم حمل هذه الانماط معهم الى الواحة ، بالاضافة الى ان عددا منهم تزوج من بنات المدن ، ثم محاولتهم استثمار مدخراتهم فى شراء آبار تقع خارج نطاق القرى التى ينتسبون اليها . وقد ادت معيشة هذه الاعداد الكبيرة من العمال لوقت طويل فى المدن، الى احساسهم بالاستقلال الشخصى عن سلطة رئيس العائلة وعن سلطات الشيوخ التقليديين الذين كانوا يخضعون لاوامرهم ، وذلك بالاضافة الى شعورهم باستقلالهم الاقتصادى وعدم حاجتهم الى الارتكان الى روابط القرابة التقليدية كوسيلة للعيش . وقد ادى هذا الى تغير الاوضاع التقليدية فى الواحة وفى كل قرية من القرى الاربعة الكبرى على حدة ولكنه ادى ايضا الى التقارب الاجتماعى بين الواحة والوادى والى ازالة الهوة الاجتماعية القديمة . اى انه ادى الى تكامل الجزء مع الكل الذى يحويه ، وهو نمط اجتماعى يمكن أن نجده فى كثير من انحاء حوض البحر الابيض المتوسط ، حيث كانت الظروف البيئية وبخاصة الصحراء أو التلال تفصل المجتمعات المحلية عن بقية انحاء الوطن الواحد ، حتى اذا ما امكن التغلب على هذه الظروف الطبيعية ازداد الاتصال وزاد التبادل الاجتماعى والثقافى وتغير البناء التقليدى وارتبط المجتمع المحلى ارتباطا وثيقا عضويا بالمجتمع الوطنى الكبير .

والمقال الثانى الذى يدور حول المجتمع العربى كتبه بيير بورديبه بعنوان «موقف الفلاح الجزائرى نحو الزمن» وهو يعالج النوع نفسه من التغير فى ضوء تغير فكرة سكان منطقة القبائل فى الجزائر عن الزمن ، ويقارن ذلك الموقف بفكرة الفرنسيين اى بالفكرة الغربية عن الزمن وموقفهم ازاءه وتقديرهم لعامل الوقت فى حياتهم .

ويرى بورديبه منذ البداية أن الفارق فى النظرة ليس مرجعه الى الاختلافات السلالية أو الثقافية رغم اهمية الثقافة فى ذلك ، ولكن مرد الاختلاف الى الاختلاف فى التنظيم الاجتماعى السائد فى جماعات القبائل من ناحية ، وفى المجتمعات الفرنسية من الناحية الاخرى . واذا كان هناك تغيرات طرات على الفكرة التقليدية نحو تقييم الوقت وتقديره عند البربر ، فان ذلك يرجع الى وطأة النظام الاقتصادى الحديث على النظام التقليدى . فالفلاح بين القبائل يحيا حياة تسير على وتيرة واحدة يرسمها له تعاقب فصول السنة الذى يملى عليه القيام باعمال معينة فى كل فصل ، وهى أعمال تتكرر سنة بعد سنة بغير تغيير ، من تفليح للارض وبذر للبذور وجمع للمحصول ، كما يرسمها له من ناحية اخرى تعاقب الليل والنهار بحيث يؤدى فى كل ساعة من ساعاتها أعمالا معينة بالذات تتعلق بالرى أو العناية بالزراعة او الماشية ، وبذلك اصبح الفلاح يعتبر نفسه وعمله جزءا

من الطبيعة ذاتها ولا يقف في مواجهة هذه الطبيعة بحيث اصبح يشعر بتضامنه وتماسكه وتكامله معها.

ولكن على الرغم من الصراع بين المجتمع والطبيعة ، فان مجتمع القبائل لا يعترف بذلك الصراع ، فالعمل الفردي ينظمه رئيس العائلة ويتم عن طريقه تعاون كل الجماعة العائلية بل أحيانا عن طريق تعاون العشيرة أوالقرية كلها ، ويصاحبه كثير من الشعائر والاحتفالات وبذلك يصبح عملا جماعيا . ولكن على الرغم من ان الزمن ينظم العمل في المجتمع ، فان الاداب العامة كثيرا ما تجعل الناس يغفلون قيمة الوقت ، ولذلك نجد ان كثيرا من اعمال الحياة اليومية تتحرر تماما من عامل الزمن ولاتكاد تخضع لتوقيت محدد مرسوم بدقة ، حتى النوم نفسه والعمل ذاته كثيرا ما لا يخضعان لقيود الزمن . فالعجلة تعتبر نوعا من عدم الكياسة التي يصاحبها كثير من الاستهجان، والناس يتفننون ليس فقط في تضييع وقتهم بل ايضا في تضييع اوقات الاخرين بحيث يكاد ذلك يعتبر فنا راقيا . والعمل يعتبر مجرد شر من شرور الحياة كالمرض والموت، ولكن لامفرمنه . ولا يكاد الناس يهتمون بالمحافظة على المواعيد في اى تصرف من تصرفاتهم ، فليس هناك مواعيد مضبوطة دقيقة لتناول الطعام وليس هناكمواعيد مضبوطة للقاء . وكل ماهناك هو «سوف نتقابل في السوق القادمة» وترتب على ذلك كله قلة اكتراث الناس بالمستقبل ، فالمستقبل غيب وهو بيد الله وهو بذلك ليس ملكا للناس ومن ثم من الخطا ان يعمل الناس حسابه .

كل هذه القيم تقف موقف المعارضة من العلاقات الاقتصادية والقانونية الحديثة التي تعطى اهمية بالغة لعامل الزمن وقيمة بالغة ايضا للعمل وتكديس رأس المال ، ولا تعترف في احيان كثيرة بالروابط القرابية ولا بالقيم التقليدية التي تقوم على توقير كبار السن وتعطى قيمةكبرى لاصول الضيافة والكرم . فحين يحتجز الرجل جزءا من المحصول جانبا ، فذلك لايرجع الى الرغبة في التكديس او التوفير وانما لكي يستطيع ان يقابل الالتزامات الاجتماعية . فالقيم مختلفة اذن عن القيم الاوربية ، وهذا الموقف التقليدي من الحياة ومن العمل يختلف ايضا عن موقف الاقتصاد الحديث الذي يسير الانتاج فيه وفق خطط مرسومة مرتبة احداها على الاخرى، ويعطى اهمية كبرى للحساب الدقيق المضبوط وللتخصص والتقدم الفني والتكنولوجي في كل جزء صغير من اجزاء عملية الانتاج ، وهو الامر الذي لا يمكن تجزئته في العمل الزراعي . كذلك هو يعتمد على التعامل بالنقد وهو امر يدل على انعدام الثقة بين الناس وعلى عدم التمسك بحرفية «العقود» المكتوبة .

ولكن ليس معنى هذا عدم تقدير القبائل تماما لقيمة المال والتوفير والادخار ، وانما المسألة تحتاج الى اشباع الحاجات اول الامر بحيث يظل هناك فائض كبير يستحق ان يدخر وان يضاف اليه . مثال ذلك انه في احد مصانع الجزائر في عام ١٩٥٩ حيث رفعت نسبة الاجور حوالي ٢٠ ٪ قلل العمال من عملهم ومجهودهم بنسبةالخمس ٥/١ وهو النمط التقليدي السائد . ولكن عندما تضاعفت الاجور بعد ذلك ووصلت الى حوالى ٢٤٠ ٪ من القيمة الاصلية كانت نتيجة هذه الزيادة الثانية مختلفة اختلافا جوهريا عن الزيادة الاولى ، اذ ابدى العمال رغبة اكيدة في العمل والى المزيد من الكسب من العمل الاضافي كما بدأت تتضح النظرة الى المستقبل والى الادخار وبذلك تغيرت نظرة الفرد الى الحياة تماما بعد أن ضمن توافر القوت وأصبح واثقا بامكان تحكمه فيمستقبله وفيحياته . بل ترتب على ذلك نتائج اخرى في مجالات أخرى مختلفة تظهر مثلا في الرغبة في ضبط النسل وذلك بحسب تقديرات اقتصادية مرسومة،ومن هذا يتضح لنا أنه حيثتكون الظروف الطبيعية مناوئة للحياة المستقرة الامنة ، وحيث تدفع الناس الى البطالة المحتومة عليهم لفترات طويلة من السنة ، لا يمكن للناس ان يعطوا للزمن والعمل القيمة نفسها التي يعطيها لهما الرجل في المجتمع الصناعي ، بل يعطوها قيمة أخرى مختلفة تتفق وأوضاعهم الخاصة . ولكن هذه القيمة لاتلبث أن تتغير اذا تغيرت الظروف وضمن الرجل عيشه وقوته .

والمقال الثالث في مجموعة المقالات التي تتناول العالم العربي ايضا ، هو الذي كتبه ارنست جلنر عن «الاولياء في منطقة الاطلسي» وهو مقال يختلف عن مقال ابو زيد ومقال بورديبه من حيث انه يعالج الناحية السياسية التي ترتبط ارتباطا قويا بالدين ، وذلك في مجتمع يصفه جلنر بأنه مجتمع يقوم على التنازع القبلي ، كما ان السلطة السياسية تنتقل فيه بين الاقسام القبلية من قسم الى آخر وتتركز قوى التحكيم والنظر في المنازعات وفضها في ايدى اعضاء البدنات والعائلات الدينية

او «المرابطين» الذين يقومون فى الوقت ذاته بخدمة زوايا الاولياء والاشراف عليها ، وبذلك يستمدون مركزهم ومكانتهم الاجتماعية من اتصالهم بهؤلاء الاولياء والقيام على خدمتهم . وعلى ذلك فالبدنة او العائلة تحتل مركزا عاليا فى المجتمع مادامت تقوم بوظيفتها نحو الزوايا وتفقد هذه المكانة بمجرد الاستغناء عن تلك الخدمات .

هذا الوضع التقليدى القديم لا يلبث هو ايضا ان يطرا عليه التغير ، بل انه يتفكك ويصيبه الخلل حين تدخل هذه الجماعات القبلية فى نطاق اقتصادى واسع ، ويصبح الزعماء الدينيون الذين كانوا يقومون بمحاولة التحكيم بين الاطراف المتنازعة والتوفيق بينها ، زعماء سياسيين لهم سلطة سياسية ليست مستمدة من مكانتهم الدينية بل من الجهاز السياسى العام الذى يخضعون هم انفسهم له .

ولقد اتى التغير نتيجة لاستيلاء الفرنسيين تماما على المنطقة . فقد وصل الفرنسيون الى هناك قبيل الحرب العالمية الاولى ، ولكن لم يتم لهم السيطرة النهائية عليها الا فى عام ١٩٣٣ . وهنا يعرض المقال لموقف الزاويا من ذلك الصراع ، فبين كيف اصبح حلفاء الفرنسيين من بين الزعماء والشيوخ ، زعماء وشيوخا سياسيين دائمين . وقد كان فى ذلك خرق للوضع التقليدى ، اذ لم تكن المنطقة تعترف بأى زعماء دائمين ، اضف الى ذلك خرقا آخر اذا أصبح هؤلاء الشيوخ الذين كانوا يحكمون بطريقة غيرمباشرة حكاما مباشرين . وقد يكون هؤلاء الزعماء قد كسبوا بعض المكاسب السياسية السريعة ولكنهم بمرور الزمن فقدوا سلطاتهم حتى قبلما تستقل المنطقة . بل انهم اصبحوا مكروهين حتى لقد كان الفرنسيون انفسهم يؤدون لو امكن الاستغناء عنهم والحكم بدونهم . وقد عجل انتصار «القوميين» بسقوطهم ولا تزال فكرة الوطنية او القومية فى شمال افريقيا تتضمن بعض النقاط ضد المرابطين .

اما المقال الرابع فقد كتبه الدكتور امرس بيترز من «مظاهر المكانة» والمركز الاجتماعى لدى المسلمين فى احدى القرى اللبنانية وقد اختار امرس لدراسته قرية من قرى جنوب لبنان وحاول أن يحلل فيها العوامل التى تؤدى الى التفاوت فى المراكز الاجتماعية والتى تتمثل فى اختلافات الثروة او السلطة السياسية . ومع أن الحياة فى القرية تقوم فى اساسها على الزراعة ومع ان عدد سكان القرية حوالى الالف نسمة فقط ، فان المؤلف يميزهم الى أربع فئات مختلفة هى عائلات العلماء أو الفقهاء ورجال الدين ، والتجار ، والفلاحون ثم المسيحيون . وعلى الرغم من ان عائلات العلماء ورجال الدين الذين يحملون جميعا اسم «سيد» او «شيخ» تؤلف (١/٥) السكان فقط ، الا انهم يملكون نصف الارض الزراعية فى القرية . وتعتبر هذه الفئة هى اعلى الفئات مركزا نظرا لمكانتها الدينية من ناحية ونظرا لمركزها الاقتصادى من الناحية الاخرى ، خاصة وانهم يتسلمون من الاهالى «الزكاة» وهى ١/١٠ محصول الارض مقابل خدماتهم الدينية التى يفترض انهم يقدمونها للناس بغير مقابل .

ويأتى بعدهم فى المنزلة الاجتماعية التجار ثم الفلاحون ويجىء اخيرا المسيحيون وعددهم لايزيد على ٢٠ شخصا فقط . وهذه المنزلة الاجتماعية يحددها فى المركز الاول مقدار الارض التى تملكها كل جماعة أو فئة منها . الا ان المؤلف يلاحظ ان هذا المعيار ليس صحيحا دائما . اذ على الرغم من ان العائلات الدينية المسلمة تملك وحدها نصف الارض فان مركزها الاجتماعى يمنع افرادها من العمل فى الارض بأنفسهم ، كما أنه يمنع نساءهم بوجه خاص من ذلك ، مع ان النساء فى الفئات الاخرى يساعدن رجال العائلة على العمل فى الحدائق . بل ان مركز النساء الدينى يمنعهن حتى من التعامل مع الفلاحين بأى شكل من الاشكال ، ولذا فان أحد اقارب المراة التى تملك ارضا هو الذى يتولى الاشراف عليها والاتفاق مع الفلاحين على زراعتها ، وكل ذلك معناه حرمان المراة من كسب الخبرة اللازمة ، لدرجة أنه فى حالة المراة الغير المتزوجة أو الارمل فانها تجد نفسها مضطرة الى الاعتماد فى تصريف شئونها على احد اقاربها العاصبين مقابل جزء من المحصول ، وغالبا ماينتهى الامر بأن يصبح هو وريثها . وكثيرا مايؤدى عجز المراة عن تفليح ارضها أو الاتفاق مع من يستطيع القيام لها بذلك ، الى ان تترك بعض الارض بدون زراعة . بل انه فى كثير من الحالات نجد مساحات كثيرة من الارض التى يملكها الرجال من هذه الطائفة بدون زراعة نتيجة لعدم امكان الوصول الى اتفاق بين اصحاب الارض والفلاحين على نوع المحصول الذى يجب زراعته . فصاحب الارض يرغب فى العادة فى أن تزرع ارضه بالمحصول الرئيسى الذى يعيش عليه ، بينما قد يريد الفلاح الذى قد يقوم بزراعة مساحات عديدة من الارض لعدد من الناس ، أن يزرعها بالمحصول الذى

يستكمل به ما ينقصه من المحصولات المحددة ، أى أن الفلاح يوضح تنويع المحصولات بما قد يتعارض مع الرغبات الاساسية للملاك ، وقد يؤدى ذلك الى نوع من العناد والتمسك بالراى ، فيترك الارض بغير زراعة . والواقع أن النزاع على الارض يتغلغل الى كل نواحى الحياة ، فهو اساس التنافر والصراع بين الجماعات التى يتألف منها سكان القرية وان كان المقصود ليس هو النزاع على الحدود الفاصلة بين الممتلكات فحسب ، بل المقصود أيضا التنافس بين الجماعات على اعتبار أن كل جماعة تشكل خطرا على مصالح الجماعة الاخرى فيما يتعلق بالارض . فالفلاحون ينقمون على العائلات الدينية امتلاكها كل هذه المساحات الكبيرة نسبيا ، رغم قلة عددهم بالنسبة الى مجموع السكان ، بينما تنظر العائلات الدينية الى الفلاحين على أنهم يتربصون بهم لكى يشتروا الارض التى قد يبيعها الفقراء منهم ، ويحرصون اشد الحرص على منع ذلك فى الوقت الذى يحاول فيه الفلاحون بكل ما فى وسعهم شراء الارض من فقراء العائلات الدينية .

ويتمثل اختلاف المركز ثانيا فى القيود المفروضة على الزواج ، فمع أنه لا توجد تحريات قاطعة الا أن التقاليد تكره تزاوج العلماء والفلاحين لاختلاف المركز والمكانة ، ولذا كانت الزيجات تتم فى الاغلب داخل نطاق كل جماعة على حدة . كما أن معظم الزيجات تتم بين أبناء العمومة القريبة . يضاف الى ذلك ان الزواج من الفلاحين او التجار معناه انتقال التركة عن طريق النساء اليهم ، ولكن الزواج من امرأة من هاتين الطائفتين أخف وقعا من العكس ، وذلك لان مكانة الرجل تستمد من مكانة ابيه وليس من مكانة امه .

كذلك يتمثل المركز الاجتماعى فى القرية فى مدى الاهتمام بالاحتفاظ بتتبع النسب وطول شجرته وكثرة تفرعاتها . ومن هنا كنا نجد ان العائلات الدينية الشريفة تحرص أشد الحرص على حفظ درجات النسب فترد انتسابها الى اجداد واسلاف بعيدين بشكل لا نجده فى عائلات التجار او الفلاحين . وليس معنى هذا أن كل فرد فى العائلات الدينية يعرف خطوات نسبه بالدقة ، بل اننا نجد أن لكل عائلة شخصا ضليعا فى ذلك يحفظ الانساب والتاريخ وقواعد العرف ويعتبر حجة فى تطبيق القانون العرفى ، وهى كلها أمور لا توجد عند الفلاحين او التجار الذين تعتبر بدناتهم اقل عمقا ولا تتعدى ثلاثة او اربعة أجيال، ولا يهتمون بالرجوع الى الماضى البعيد والبحث عن سلف واحد مركزى ترد اليه كل العائلات . كما أن الانتماء الى هذا السلف المركزى هو الذى يحدد فى الحقيقة ملكية الارض تبعا لمدى القرابة اليه .

كذلك يتمثل المركز الاجتماعى فى اختلاف طريقة المناداة والتخاطب ، اذ المفروض أن ينادى افراد العائلات الدينية باسم السيد او الشيخ قبل اسمائهم ، وذلك بعكس التجار والفلاحين اذ لا يستخدم لهم هذا اللفظ وان كانوا ينادون باسم ابنائهم «ابو فلان» ويرون أن استخدام اسمائهم الشخصية فيه نوع من الاهانة .

ومهما يكن من شىء فليس هناك من يتشكك فى مكانة ومركز العائلات الدينية رغم ما قد يثور من حسد ومن رغبة فى الحصول على بعض الامتيازات التى تتمتع بها وبخاصة فى المجال الاقتصادى . ولقد اعطى المؤلف أهمية كبرى على العموم لعامل الارض فى تحديد مدى ما تتمتع به كل جماعة من سلطة سياسية واجتماعية ، والواقع أن الارض كانت هى العلم الاساسى الواضح فى كل مناقشته . واذا كانت هناك فرصة لكل جماعة أو فرد لان تزيد من ملكيتها للارض وتعلى بالتالى مركزها الاجتماعى وتزيد سلطتها . فان السلطة لم تكن تنتقل بسهولة عن طريق تجميع الثروة بسرعة او فقدها ، وذلك لانه من الصعب تجميع الارض أو فقدها ، ولذا فقد ظلت السلطة منحصرة الى حد كبير فى أيدى جماعة محدودة بالذات رغم كل التنافس والصراع بين العائلات الدينية من ناحية وبقية الفئات من الناحية الاخرى . ولم تكن العائلات المسيحية لقلة عددها تؤدى دورا هاما فى ذلك الصراع ، ومع أن ملكية الارض تعطى لتلك العائلات الدينية قوة فى صراعها مع السكان ، فان مركز هذه العائلات يساعدها كذلك فى السيطرة على كل الحياة السياسية والاقتصادية من الناحية الاخرى .

د . احمد ابو زيد

بهذا الجزء تنتهى الدراسات الخاصة بالبلاد العربية . ونعرض فى العدد القادم (اكتوبر) الجزء الخاص بتركيا واليونان وفرنسا مع تعليق الدكتور احمد ابو زيد على الموضوع بأكمله .



قضية ديجول فى المعسكر الغربى

مشروع راباكى لتحييد وسط أوروبا

تعرض مجلة السياسة الدولية فى هذا القسم دراسات خاصة ببعض القضايا الراهنة فى أوروبا اليوم . والهدف من هذا هو عرض وتلخيص بعض المقالات المكتوبة باقلام أجنبية وتناول مشكلات وقضايا دولية ، بقصد تعرف وجهات نظر متعددة فى القضايا المختلفة .

والتقرير الحالى يتناول قضيتين من القضايا الهامة فى حياة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية . أولاهما قضية ديجول فى المعسكر الغربى وقد كتبه ليستر ماركيل رئيس التحرير المساعد لجريدة النيويورك تايمز وثانيتهما وجهة نظر رسمية منشورة فى كتاب صادر عن وزارة الخارجية البولندية بشأن مقترحات آدم راباكى وزير الخارجية الخاصة بتحييد وسط أوروبا ونزع السلاح الذرى من المنطقة .

قضية ديجول فى المعسكر الغربى

يتناول هذا المقال موضوعا من أهم الموضوعات التى تشغل بال الساسة الغربيين اليوم ، وهو الصراع القائم بين الولايات المتحدة وفرنسا . وقد اعتمد المقال على الاحداث الاخيرة فى باريس وعلى محادثات مع الرجال المقربين الى ديجول ومع المحررين الصحفيين وغيرهم ممن هم على اتصال مباشر باتجاهات الراى العام الفرنسى .

ويتجلى المظهر المباشر لهذا الصراع اليوم فى الخلاف الناشب حول مشروع « القوة النووية المتعددة الاطراف » والتى يطلق عليها الفرنسيون اسم « المهزلة النووية المتعددة الاطراف » وهو المشروع الذى تقدمت به الحكومة الامريكية محاولة منها لايجاد وسيلة الى انشاء قوة نووية غربية يجرى التصرف فيها على نحو جماعى . غير ان الخلاف حول هذا المشروع ماهو فى الواقع الا المظهر الخارجى لخلاف اعمق مدى بين البلدين فلقد اصبح هناك تباين اساسى فى وجهات نظر الطرفين فيما يختص بالسياسات التى يجب ان تتبع تجاه القضايا الدولية ، وذلك باستثناء الحاجة الى ضرورة محاربة الشيوعية ، بل حتى هذه السياسة اصبحت اليوم مثار جدل ونزاع . وبعبارة اخرى ، انه حتى لو لم تكن الولايات المتحدة قد تقدمت بمشروع القوة النووية المتعددة الاطراف ، فان الصراع بينهما كان سيدور حتما حول مسألة اخرى .

وقد جاءت الوخزات والمعاكسات من كلا الطرفين . فالولايات المتحدة دابت فى الاصرار على مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف فى هذا الوقت بلا اسباب واضحة ، واوقعت بين المانيا وفرنسا ، اما ديجول فقد قام من ناحيته بحملة عنيفة على السياسة الامريكية تجاه حلف الاطلنطى وفييتنام والاتحاد السوفييتى والصين . وحمل بشدة فى خطابه الذى القاه بمناسبة حلول العام الجديد على ما اسماه محاولة الولايات المتحدة «تولى زعامة» القارة الاوروبية . وبالاجمال اصبح بين الدولتين سوء تفاهم كبير .

وانه لمن الاهمية بمكان ان نتعرف مايدور فى بال فرنسا ، أو بالاحرى فى بال ديجول . اذ على الرغم مما يذهب اليه البعض من الاستهانة بفرنسا أو التقليل من شأنها ، لازالت فرنسا عضوا هاما لا غنى عنه فى التحالف الغربى ، وبدون هذه العضوية فان مستقبل اوروبا — بل مستقبل الولايات المتحدة ايضا — سوف يكتنفهما لامحالة الغموض والظلام .

وتستمد فرنسا اهميتها هذه من اربعة عوامل رئيسية على الاقل : فمن الناحية الجغرافية ، اضطلعت فرنسا — وسوف تضطلع دائما — بدور رئيسى فى الشئون الدولية بسبب موقعها فى قلب القارة الاوروبية . ومن الناحية التاريخية ، ظلت فرنسا عبر القرون مصدرا لاحداث ولافكار انعكست لا على القارة الاوروبية وحدها ، بل فى انحاء كثيرة ايضا من العالم . ومن الناحية

الاقتصادية، تقوم فرنسا بالدور القيادى فى السوق المشتركة ، التى قد تكون نواة لقيام ولايات متحدة أوروبية . وأخيرا فى المجال الثقافى ظلت ــ وغالبا ما ستظل ــ تؤدى دورا رئيسيا نظرا الى ما تملكه من مواهب خاصة فى المنطق ، والادب ، والذوق الرفيع .

لهذه الاعتبارات المختلفة ولغيرها ، يتحتم علينا ان نتعرف حقيقة البواعث التى ادت الى نشوب الخلاف الحالى .

١ ــ مكانة ديجول فى الحياة

السياسية الفرنسية

مما لاشك فيه ان ديجول حقق أعمالا عظيمة ، فلقد قضى على اضطرابات الجمهورية الرابعة وهو امر ربما يجلب مصاعب خطيرة لخلفائه ، الا ان هذه مشكلة المستقبل لا الحاضر) ، وحل القضية الجزائرية ، كما لم يستطع احد أن يحلها من ذى قبل ، وسوى مشكلة اعادة مليون جندى الى وطنهم بعد ان ظلوا بعيدين عنه قرابة عشرين عاما ، واخمد حركة الضباط الذين تآمروا عليه يوما ما . وفى المفاوضات الاخيرة التى دارت حول السوق الاوروبية المشتركة ، اظهر ديجول بوضوح ان لفرنسا مركز الصدارة فى اوروبا . غير ان الاهم من ذلك كله انه رد الى الكرامة الفرنسية اعتبارها بعد الاهانات التى لحقت بها خلال الحرب العالمية الثانية وفى الهند الصينية .

ولا جدال فى ان ديجول دكتاتور ، ولكنه دكتاتور مستنير يعمل من اجل مصلحة وطنه . وعلى خلاف مايقال ، نجد ان حرية الراى مكفولة فى فرنسا ، حتى اشد الصحف معارضة له تعترف بأن الرقابة المفروضة على الصحافة لا تتجاوز ما تستوجبه مقتضيات سلامة الدولة ، وبأنه لايوجد اى ضغط مباشر او غير مباشر على الصحف لكى تساير الخط السياسى الرسمى .

وهناك اجماع على امر اساسى ، وهو ان فرنسا لن تعود ابدا الى ما كانت قبل حكم ديجول لا بل ستوجد فيها دائما السلطة التنفيذية القوية التى تحول دون تعرضها مرة اخرى للهزات والاضطرابات العنيفة التى قاست منها طوال الجمهورية الرابعة . اما الشكل الذى ستتخذه الحكومة الفرنسية فى المستقبل ، سواء كان النمط الرئاسى الامريكى او النمط البرلمانى البريطانى ، او مزيجا من الاثنين ، فهو امر لم يتحدد بعد . ولكن الذى تحدد نهائيا هو ان رئيس الجمهورية لن يصبح ابدا الرئيس الفخرى الرمزى المجرد من السلطات ــ وهو الطابع التقليدى لرؤساء الجمهورية السابقين لديجول ــ وانما سيظل دائما الموظف الاول والرئيسى فى جهاز الدولة .

وايا كان رأينا فى ديجول وسياسته ، فانه يجب دائما ان نأخذ فى الاعتبار حقيقة هامة ، وهى ان ديجول يعد من الزعماء القلائل فى عالم اليوم الذين يبعثون الوحى والالهام ، فهذه الصفة بالذات لاتتوافر فى ليندون جونسون ولا فى هارولد ويلسن ولا فى « الثنائى الموسكوفى » (كوسيجين وبريزنيف) وقد تتوافر فى ماوتسى تونج ، ولكن ذلك أمر يصعب التأكد منه لان رجالات الصين لا يمكن سبر أغوارها . ان صفات ديجول القيادية نادرة اليوم ، رغم انها ضرورية واساسية فى هذا العالم المعقد الذى تستبد فيه الحيرة بعقول الجماهير ، وهى فى أمس الحاجة الى من يرشدها ويقودها .

ومما لا شك فيه أن ديجول حائز لتأييد الشعب الفرنسى ، حتى أن محرر اصحيفيا فرنسيا ممن يحملون عليه ويتهمونه بالدكتاتورية ، يؤيده تماما فى كل ما يختص بسياساته ومواقفه تجاه الولايات المتحدة .

ولكن على الرغم من هذا التأييد الشعبى الذى يتمتع به ديجول ، وعلى الرغم من الاعمال العظيمة التى حققها ، نجد الولايات المتحدة تعارضه أشد المعارضة فما هى الاسس التى تستند اليها الولايات المتحدة فى معارضتها للرئيس الفرنسى ؟

٢ ــ وجهة النظر الامريكية

تستند المعارضة الامريكية لسياسة ديجول على عدة فروض عاطفية تتصورها الولايات المتحدة حقائق ، ويترتب على كل منها اتهام توجهه الى ديجول :

الفرض الاول : ان الشعب الامريكى شعب محب للخير ، وانه عندما يتصرف تصرفا ما ، فانه لايفعل ذلك الا من اجل غايات نبيلة سامية .

ومن ثم ، فان اى شخص يرفض مسايرة الشعب الامريكى يعتبر مخطئا بل منحرفا ايضا وينطبق هذا الحكم على ديجول .

الفرض الثانى : ان جميع الدول تستطيع ان تأخذ بنظام سياسى على وتيرة النظام الامريكى بل يتعين عليها ايضا ان تفعل ذلك .

ومن ثم ، لما كانت فرنسا دولة شبه دكتاتورية فان هذا يخرجها من زمرة الدول المتقدمة سياسيا .

الفرض الثالث : بناء على ماسبق ، فان اى اقتراح تتقدم به الولايات المتحدة يعتبر اقتراحا عظيما ومجيدا وصادرا عن حسن نية مالم يثبت خلاف ذلك . وهذا ينطبق على المقترحات الامريكية الخاصة بالقوة النووية المتعددة الاطراف ، وبتوحيد اوروبا ، وبالسياسة الخارجية بصفة عامة .

ومن ثم ، فان ديجول عقبة فى طريق التقدم العالمى .

ولقد نبعت السياسة الخارجية الامريكية تجاه اوروبا بصفة عامة — وفرنسا بصفة خاصة — من هذه الفروض الثلاثة . وتصر الولايات المتحدة على انها هى التى اوقفت اوربا على قدميها بفضل مشروع مارشال ، وهى التى ابعدت الاتحاد السوفيتى عن القارة بفضل قوتها النووية ، وانها اقوى والد اعداء الشيوعية .

ومنذ قرابة ثلاثة اعوام ، اعلنت الولايات المتحدة نظرية «تعادل القوى» وهى تقضى بان يقوم تحالف الاطلنطى على تحالف بين قوتين متساويتين تمثل الولايات المتحدة احداهما ، وتمثل اوروبا الاخرى . غير انها سرعان ماتراجعت عن هذه النظرية ، وربما يرجع ذلك الى ان ماكانت تقصده الولايات المتحدة بـ «التعاون» و«المساواة» كان يختلف اختلافا تاما عن مفهوم هذه المصطلحات فى اوروبا .

ولقد ظهرت فكرة القوة النووية المتعددة الاطراف نتيجة لخوف الولايات المتحدة من المانيا وخشيتها من ان تحاول التسلح بالاسلحة النووية ، لذلك ترى ان انشاء قوة نووية متعددة الاطراف تكون خاضعة فى النهاية لرقابتها هو خير وسيلة للحيلولة دون وقوع هذه الكارثة . ومن ثم ، لا تفهم الولايات المتحدة لماذا تعارض فرنسا نظرية منطقية كهذه ، ولا لماذا يتهمونها فى باريس بانها احرص على المصالح الالمانية منها على المصالح الفرنسية .

٣ — وجهة النظر الفرنسية

يكاد يكون هناك اجماع بين الفرنسيين فى ردهم على الاتهامات الامريكية . ويمكن اجمال اهم ما يتضمنه هذا الرد فى ثلاث نقاط اساسية :

اولا : ان اوروبا قد نضجت ونمت من الناحيتين المادية والمعنوية ، لذلك اصبح من حقها ان تعلن استقلالها عن الولايات المتحدة . وهذه النظرة ليست قاصرة على فرنسا ، بل منتشرة فى كثير من الدول الاوربية .

ويؤكد الفرنسيون انهم لايكرهون الولايات المتحدة ، ومع ذلك فانهم كلما عبروا عن وجهة نظر مغايرة لوجهة النظر الامريكية ، اتهمتهم امريكا بمعارضتها وبكراهيتهم لها .

ثانيا : ليس هناك مايضمن ان الولايات المتحدة ستستمر على الوقوف الى جانب اوروبا . وهذه اقوى واهم الحجج التى يستند اليها ديجول . فهو يرى ان الامريكيين قد ترددوا طويلا قبل الدخول فى الحرب العالمية الاولى . ولم يشتركوا فى الحرب العالمية الثانية الا بعد ان هجم اليابانيون على ميناء بيرل هاربور . ومن ثم ما الذى يضمن استعداد الولايات المتحدة لان تخوض حربا نووية دفاعا عن اوروبا ؟ هل هى مستعدة للتضحية بواشنطون فى سبيل الدفاع عن باريس ؟ هذه الحجة لها وزن كبير فى اوروبا بصفة عامة .

لذلك تؤيد فرنسا نظرية «تعادل القوى» ، اى وجود قوتين مستقلتين مرتبطتين معا على اساس الحرية والمساواة التامة . ويكون لكل منهما اسلحته الذرية المستقلة ، بحيث تؤلف اوروبا قوة دولية ثالثة ، الى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

ثالثا : فيما يختص بمخاوف الولايات المتحدة من المانيا ، فان اوروبا ايضا لاتثق بهذه الدولة . ومع ذلك فهى لا يمكن ان تمثل خطرا عليها طالما انها واقعة تحت اشراف الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة . ومن ثم ، فان القوة النووية المتعددة الاطراف غير ضرورية بل هى خطرة . فلقد ثبت انها ليست وسيلة للحد من نزوع الالمان الى اقتناء الاسلحة النووية بقدر ما هى عامل قوى على زيادتها .

ولذلك يصر الفرنسيون على ان الحل الدائم الوحيد لمشكلة الالمانية هو ادماج المانيا فى المجتمع الاوربى وازاله ازمه الثقه القائمه بينهما .

وبعد ، فكيف يمكن التوفيق بين وجهتى النظر الامريكية والفرنسية واعادة الوئام الى الحلفاء الغربيين ؟

قد يأتى الحل من خارج المعسكر الغربى ، كأن يقوم الاتحاد السوفيتى — رغبة منه فى ابعاد الانظار عن اضطرابات داخلية يواجهها — بتشديد هجماته على الغرب ، الامر الذى قد يؤدى الى ترابط الحلفاء مرة اخرى ، على نحو ماسبق ان حدث فعلا . غير ان احتمال تكرار ذلك ضعيف للغاية ، اذ من المؤكد ان الاتحاد السوفيتى قد تعلم هذا الدرس ، لذلك لماذا دون ان يحدث انقساما

داخل المعسكر الغربى ، فسيكون ذلك بالهجوم على كل دولة على حدة لا على المعسكر برمته .

لذلك فان الحل يكمن داخل المعسكر الغربى بنفسه ، وبالذات فى العلاقة بين فرنسا - اقوى الدول الاوربية - وبين الولايات المتحدة . فهل سيعقد مؤتمر قمة بين جونسون وديجول لا يرى الفرنسيون ان الوقت لم يحن بعد . لذلك يبدو أن المرحلة القادمة سوف تكون مرحلة ترقب وانتظار للاحداث . غير أنه يتعين على الولايات المتحدة منذ الان ان تنزع مافى راسها من خرافات قائمة على فروض خاطئة تتصورها هى ، وان تواجه الوقائع المادية للحياة ، وللعلاقات الداخلية فى المعسكر الغربى ، وللعلاقات الخارجية بين مختلف قوى العالم .

مالك جبر

مشروع راباكى لتحييد وسط أوروبا

فى ٥ اغسطس ١٩٦٣ وقع وزراء خارجية الاتحاد السوفييتى والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بحضور يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة ورئيس الوزراء السابق نيكيتا خروشوف اتفاق الحظر الجزئى للتجارب الذرية . والحقيقة ان اهمية هذه المعاهدة لا ترجع الى ما احتوت عليه من نصوص او الى ما حققته بالفعل ، ولكن الى الروح التى يعبر عنها وباعتباره خطوة تمهيدية تؤدى الى خطوات اخرى . وهذا هو ما عبرت عنه كلمات راسك وهيوم وخروشوف ويوثانت بعد توقيع الاتفاق . الدرس الذى نتعلمه من المحادثات التى سبقت هذا التوقيع هو انه عندما يبدى المتباحثون سعة أفق ورغبة فى الاتفاق فان الوصول الى حل يكون ممكنا .

وقد استقبلت معاهدة موسكو بالترحيب من الراى العام العالمى وغالبية الدول على ضوء الآمال التى عقدت على امكان الوصول الى اتفاقات اخرى بخصوص المشاكل المعلقة بين المعسكرين وظهرت افكار عدة تهدف الى التخفيف من حدة التوتر الدولى من بينها ابرام معاهدة عدم اعتداء بين حلف الاطلنطى وحلف وارسو . وقد وافقت حكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على ان يكون ذلك مدار مباحثات قادمة ، ومن بينها ايضا فكرة اقامة مراكز تفتيش فى المدن الكبرى وتبادل البعثات العسكرية السوفييتية والغربية بين شطرى المانيا .

وفى الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة تحدث الرئيس الراحل جون كيندى عن الاجراءات الواجب اتباعها لاتقاء الهجوم المفاجىء ، وامكان قيام تعاون سوفييتى امريكى للوصول الى القمر .

ومن الحلول الجزئية لتخفيف حدة التوتر فى العالم والتى يبدو ان الراى العام الدولى يتقبلها فكرة نزع السلاح النووى من مناطق معينة . وقد ايد هذه الفكرة يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة وجولارت الرئيس البرازيلى السابق والرئيس تيتو والرئيس الفنلندى كيكويين وبول هنرى سباك وزير الخارجية البلجيكية والسكرتير العام السابق لحلف الاطلنطى وهارولد ويلسون رئيس الوزراة البريطانية وكل رؤساء الدول الافريقية تقريبا . ومن الملاحظ أن معظم الدول الصغيرة تؤيد اقامة مناطق خالية من السلاح النووى ، ويكفى أن نشير الى المشاريع التى تقدمت بها كل من بولندا (مشروع راباكى) والسوق (مشروع اوندن) وفنلندا (مشروع كيكويين) .

والدراسة التى نقدمها للكاتب البولندى اندرزيج أولبريخت ، هى بحث فى مشروع راباكى : منشئه والتطورات التى لحقت به والمصاعب التى واجهته وما زالت تواجهه .

منشأ المشروع

يقرر آدم راباكى وزير الخارجية البولندية أن منشأ المشروع ترجع الى المصاعب الواضحة التى واجهت اللجنة الفرعية لنزع السلاح فى صيف ١٩٥٦ ، مما دفعه الى التفكير فى حلول اكثر تواضعا ويقبلها كلا الجانبين ، ومن هنا وصل الى فكرة المناطق المجردة من السلاح النووى .

وفى الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة فى اكتوبر ١٩٥٧ ، وقف راباكى ليعلن أن على دولتى المانيا ان توافقا على فرض حظر على انتاج وتخزين الاسلحة الذرية والنووية فى اقاليمهما ، وان جمهورية بولندا الشعبية تعد لفرض حظر مماثل فى اقليمها . وقد اعلنت حكومة تشيكوسلوفاكيا يومئذ استعدادها لقبول المشروع

كذلك ايده كل من حكومة المانيا الديمقراطية والاتحاد السوفييتى .

واهمية وجود مناطق خالية من السلاح النووى ترجع الى انه يحميها من ان تكون ميدانا لهذا النوع من الحرب . ولكن من السذاجة أن نتصور ان ذلك يحول دون تأثرها بنتائج حرب نووية تنشب فى قارة أخرى . ففى النصف الثانى من القرن العشرين يصبح السلام العالمى كلا لايتجزأ ومن ثم فان نزع السلاح النووى فى أوربا أوافريقيا لا يحميها تماما . ولكن نلاحظ أن نزعه فى أفريقيا او أمريكا اللاتينية يعنى منع امتداد السلاح الذرى الى مناطق لم تعرفه بعد . اما بالنسبة الى المنطقة التى يشملها مشروع راباكى فانه يؤدى الى :

اولا : ازالة قواعد صاروخية قائمة بالفعل .
ثانيا : نزع السلاح الذرى فى منطقة تعد من اكثر مناطق العالم توترا .

ولا يعنى هذا ان نزع السلاح النووى من افريقيا وامريكا اللاتينية أمر لا قيمة له ، بل على العكس فان له قيمة سياسية ونفسية واخلاقية كبيرة اذ يصبح حافزا على نزع السلاح الشامل.

ومن ناحية اخرى فان تجريد المناطق الحساسة الواقعة على حدود المعسكرين الغربى والشرقى من الاسلحة الذرية ، يكون ذا قيمة كبرى وهو اجدى للسلم العالمى من نزع السلاح النووى فى قارات اخرى بأكملها . وهكذا فان القيمة الكبرى لمشروع راباكى هى انه يخدم هدفين اساسيين :

* فهو من ناحية اختبار لمدى امكان نزع السلاح النووى .

* ومن ناحية اخرى تخفيف لحدة التوتر فى اكثر مناطق العالم حساسية .

هاتان الخصيصتان تميزان مشروع راباكى وتجعل له فضل التفوق على عديد من المشروعات الاخرى التى تهدف الى ايجاد مناطق مجردة من السلاح النووى .

اعتراضات المعسكر الغربى والصيغ المتعددة للمشروع

وقد وصل المشروع الى المعسكر الغربى بالطرق الدبلوماسية وكان ذلك فى ديسمبر ١٩٥٧ وبعد اعتراضات ومناقشات عديدة اثيرت حول المشروع نشرت الحكومة البولندية مذكرة فى ١٤ فبراير ١٩٥٨ تضمنت تعديلا لبعض اجزاء المشروع الاصلى ، وسعت بمقتضاه منطقة الحظر لتشمل بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية والمانيا الاتحادية فلا يكون فيها انتاج أو تخزين للاسلحة النووية ، ويحرم استعمال الاسلحة النووية ضد المنطقة ، وتتعهد فرنسا والملكة المتحدة والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة باحترام وضعها . ولضمان الاحتفاظ بهذا الوضع ، يقام نظام للرقابة فى الارض والجو بواسطة مراكز تفتيش يتكون جهاز المراقبين فى كل منها من ممثلين عن حلف الاطلنطى وحلف وارسو والدول غير المنحازة .

وقد أرسلت هذه المذكرة الى حكومات الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية والمانيا الاتحادية وكذلك الى بلجيكا والدنمارك وكندا .

اما الاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية فقد اعلنت موافقتها التامة على المشروع ، وأوضحت بلجيكا وكندا أن للمشروع قيمة كبيرة فى الحد من سباق التسلح ومن حيث أنه يعتبر مقدمة لنزع السلاح الشامل .

اما حكومة المانيا الاتحادية فقد عارضت المشروع ، كذلك فعلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، بينما لم تعلق عليه فرنسا والدنمارك بشىء .

وفى الوقت نفسه اعلنت دول المعسكر الشرقى اهتمامها بالمشروع ، واوصى رئيس الوزراء السويدى ارلاندر بدراسته ، وكذلك فعل لانج وزير خارجية النرويج ونهرو رئيس وزراء الهند الراحل .

وبررت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة موقفيهما بأن المشروع لم يقدم حلا عاما لمشكلة الامن فى أوربا ، ولم يتعرض لانتاج الدول الكبرى للاسلحة النووية فى المستقبل ، كما أنه لم يعرض بشىء لمسالة اعادة توحيد المانيا ، ولا لتخفيف حدة التوتر الدولى . اضف الى ذلك أن مساحة المنطقة المقترحة فى مشروع راباكى ضيقة الى الحد الذى لا يمنع من قيام هجوم مفاجىء ، ولو ان المنطقة المقترحة كانت ممتدة من انجلترا الى جبال الاورال لكان المشروع اجدى .

وحاول راباكى الرد على بعض هذه الاعتراضات الغربية فى تصريح له بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٥٨ فأوضح أن المشروع يمكن تطبيقه على مرحلتين .

الاولى يكون الحظر فيها على انتاج الاسلحة النووية في اقاليم بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية والمانيا الاتحادية . فضلا عن منع تخزين الاسلحة النووية لجيوش هذه البلاد التى لم تمتلكها بعد ، ومنع اقامة المنشآت التى تخصص لتخزينها وفي الوقت نفسه تتخذ الاجراءات الملائمة للرقابة .

اما المرحلة الثانية فيسبقها العمل لتخفيض القوات المسلحة التقليدية . والحقيقة أن مثل هذا التخفيض سوف يتأثر تلقائيا بنزع السلاح النووى الكامل من المنطقة . ويصاحب ذلك أيضا اتخاذ اجراءات الرقابة المناسبة .

هذه الصيغة الجديدة للمشروع رحب بها عديد من رجال السياسة والمعلقين السياسيين اذ شعروا انها يمكن أن تؤدى دورا في الوصول الى نزع السلاح . فقد أعلن خروشوف في خطابه امام الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة في ١٨ سبتمبر ١٩٥٩ ، أن نزع السلاح النووى من وسط اوربا هو تمهيد لابرام اتفاق نزع السلاح الشامل . وصرح هيوبرت همفرى عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكي اثناء زيارته لبولندا عام ١٩٦١ . انه يشعر بأن اقتراح وزير الخارجية البولندى اقتراح بناء ، وانه يسهم في تخفيف حدة التوتر الدولى ، وان الرئيس كيندى بسياسة جديدة وبرنامج جديد لنزع السلاح سوف يعطى مشروع راباكى وغيره من مشاريع وقف سباق التسلح أهمية جدية . قال : « واننا ننظر الى مشروع راباكى وغيره كجزء من برنامجنا العام من اجل الوصول الى نزع السلاح » وبالرغم من هذا الترحيب الذى لاقاه المشروع ، فان وزارة الخارجية الامريكية لم تعلق عليه بشيء مما دفع راباكى الى اجراء تعديلات جديدة على مشروعه .

وعندما عرضت الصيغة الثالثة من المشروع على لجنة نزع السلاح في جنيف في ٢٨ مارس ١٩٦٢ ، قام عليها اعتراض مرة ثانية رغم كل التعديلات التى ادخلت على المشروع الاصلى نتيجة اعتراضات الغرب . والمشروع في صورته الجديدة يجعله مفتوحا امام اى دولة اوربية ترغب في قبوله وهو يتم على مرحلتين :

الاولى تجمد فيها الاسلحة النووية والصاروخية عند مستواها الحالى ويكون الحظر على انشاء قواعد جديدة داخل المنطقة .

اما المرحلة الثانية فيترك لها النزع الكلي للاسلحة النووية وتخفيض القوات والاسلحة التقليدية .

وفي كلا المرحلتين يقام نظام جاد للرقابة .

وعند عرض هذه النسخة من المشروع في جنيف ، صرح راباكى بأنه يريد ان يزيل اية مخاوف تكون لدى دول الغرب من جهة المشروع سواء كان لها ما يبررها أم لا .

الموقف الامريكى ودوافعه

وفي ٣ أبريل ١٩٦٢ اعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان مشروع راباكى لن يساعد على الوصول الى حلول للمشاكل القادمة . وتنحصر الاعتراضات الامريكية على المشروع فيما يلي :

* ان الاجراءات المقترحة لا تتعرض الى مدى امكان استعمال الاسلحة النووية التى في حوزة الاتحاد السوفييتى ، ضد أوربا الغربية .

* ان المشروع سوف يؤدى الى اختلال خطير في التوازن العسكرى .

* نتيجة لذلك فان المشروع سيفضى في الحقيقة الى تهديد للسلم العالمى أكثر مما يفضى الى الاسهام في توطيده .

غير أن موقف الولايات المتحدة كان مرجعه الى المعارضة الشديدة التى لقيها المشروع في المانيا الاتحادية . وقد علقت على ذلك جريدة الجارديان البريطانية اذ كتبت في اليوم التالى (١٤ ابريل) قائلة : ان فكرة ايجاد مناطق خالية من السلاح النووى بشكل أو بآخر ، يؤيدها اليوم كثير من الدول وبالذات دول افريقيا وجنوب شرق آسيا كما يساندها جانب كبير من الرأى العام الدولى . ولن تستطيع الدول الغربية الاستمرار في تجاهل هذه المشاريع دون اعطاء أسباب حقيقية لموقفها . والواقع ان الصعوبة الاساسية بالنسبة الى الغرب ازاء اتخاذ موقف ودى من مشروع راباكى هو راى بون .

وتتناول الدراسة موقف بون ويتخذ الكاتب موقفا عدائيا منه بصفة عامة . ففى البداية اكد ان المانيا الاتحادية تسعى للحصول على السلاح الذرى ، اذ صرح اديناور في سبتمبر ١٩٦٠ بأن من يرفض تسليح المانيا الاتحادية ذريا اما أن يكون مجنونا واما ان يكون شيطانا رجيما . أضف الى ذلك ان المانيا الاتحادية ما زالت تؤكد

سياستها التقليدية بأنها الدولة الوحيدة التى تمثل الشعب الالمانى وتنادى بضم المانيا الديمقراطية اليها . وقد صرح اديناور فى اكتوبر ١٩٦٣ « اننى مقتنع بأن المنطقة (يقصد المانيا الديمقراطية) سوف تعود الينا بأكملها » وعلى هذا الاساس تعارض حكومة بون كل محاولة للتقارب بين الشرق والغرب ، اذ أن ذلك سيكون تهديدا لخططها العسكرية والسياسية .

ويناقش الكاتب حجة المانيا الاتحادية فى رفض مشروع راباكى من حيث ان المشروع لم يحدد الوضع بالنسبة الى اعادة توحيد المانيا ، فيقول ان المشروع لا شأن له باعادة توحيد المانيا اذ هو يتعلق بنزع السلاح النووى من منطقة وسط أوربا .. ثم يتساءل : هل المانيا المسلحة نوويا اقرب الى الوحدة أم المانيا المجردة من السلاح النووى ؟ وأى غرض تستطيع أن تخدمه هذه الاسلحة ؟

ثم يتخذ الكاتب موقفا محددا اذ يقول « وحتى توقف بون سياستها الرامية الى التسلح الذرى عن طريق حلف الاطلنطى ، فان ادعاءها الرغبة فى الوحدة سوف يظل مجرد ستار تمارس من ورائه سياستها المعادية للسلام والمعادية للوحدة » .

الرد على الاعتراض الامريكى

اما بخصوص الاعتراض الامريكى على المشروع بأنه سوف يخلق فراغا عسكريا فى أوربا وان ذلك سيؤدى الى تهديد السلام العالمى ، فانه اعتراض قائم على فكرة التوازن الذعرى التى تتطلب الاستمرار على سباق التسلح . ولكن توقيع الولايات المتحدة لمعاهدة موسكو للحظر الجزئى يوضح انها لم تعد ترتكن كثيرا الى هذه الفكرة ، فان فرض الحظر على التجارب النووية فى الجو هى الخطوة الاولى لانهاء سباق التسلح .

ومن ناحية اخرى فقد اثبتت معاهدة السلام النمسوية ان نزع السلاح النووى من منطقة ذات اهمية سياسية وعسكرية معينة لا يؤدى بأى حال الى عدم الاستقرار ، بل على العكس : فان احتمالات الصدام تكون أرجح فى جو سباق التسلح . ثم يؤكد الكاتب أن الهدف من مشروع راباكى ليس عسكريا بالمرة ، بل هو تخفيف حدة التوتر فى أوربا واعادة جو من الثقة المتبادلة وتمهيد الطريق أمام نزع السلاح الشامل » .

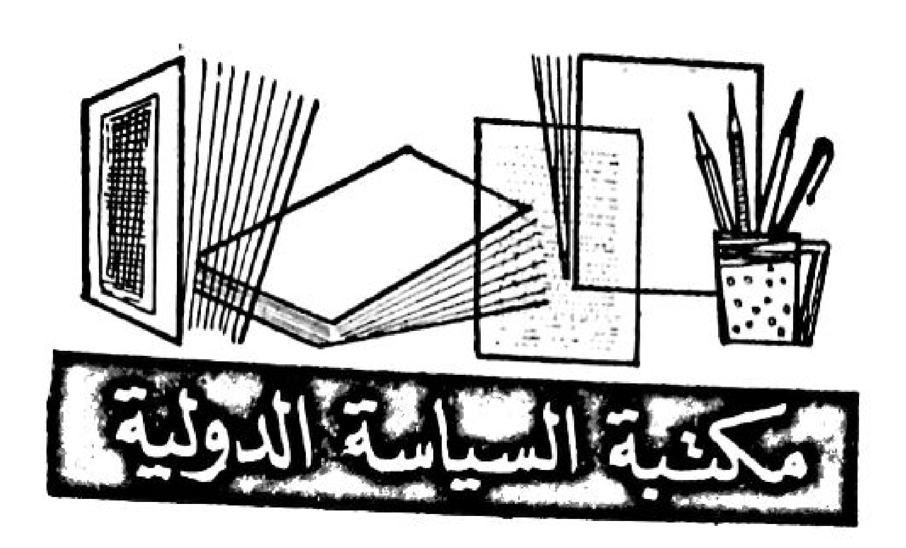
اما القول بأن المنطقة المقترحة صغيرة للغاية او أن المشروع لا يحل المشكلة برمتها ، فمردود عليه . ذلك لان وجهة نظر المشروع البولندى هى انه بدلا من الاغراق فى الطموح وتقديم مشاريع كاملة لنزع السلاح يكون من الصعب على الدول الكبرى مناقشتها وبحثها ، فانه من الافضل التحول الى مشاريع اقل طموحا وتكون فرصتها فى النجاح والموافقة أكبر .

ولهذه الاعتبارات كلها يرى الكاتب أن مشروع راباكى يحتل مركز الصدارة بين كل مشاريع نزع السلاح الجزئى . ورغم أن المشروع ما زال معلقا الا ان الاهتمام الذى حازه فى المجال الدولى والتأييد الذى ناله من الرأى العام ، يؤكد انه لن يكون مآله الى زوايا النسيان .

والحقيقة ان اهمية مشروع راباكى ترجع الى خطر شأن المنطقة التى يتناولها — منطقة وسط أوربا — وهى من مناطق التوتر الدائم فى العالم ، باعتبارها منطقة فاصلة بين المعسكرين الغربى والشرقى ومكمن احد المشاكل الاساسية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى مشكلة المانيا واعادة توحيدها . كما ترجع الى اهمية الحل الذى اقترحه ، وهو ايجاد منطقة خالية من الاسلحة النووية . ان ثورة الاختراعات الحربية التى عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية والتقدم التكنولوجى السريع الذى مكن اكثر من دولة من معرفة أسرار الذرة ، يجعلان حضارتنا تعيش فى ظل الخوف من الدمار الى أن تختفى هذه الاسلحة .. ومن هنا ظهرت مشاريع عديدة تهدف الى نزع السلاح الذرى من مناطق التوتر أو حظر دخول السلاح الذرى الى المناطق التى لم يوجد فيها بعد .

وننقل هنا ما كتبه الاستاذ رابى احد علماء الطبيعة فى الولايات المتحدة عام ١٩٥٧ : « ان استخدام العلم فى الشئون الفنية الحربية يجعل من السهل تطبيق الاساليب العلمية فى قتل الشعوب وهى لا تستطيع الصمود امامها . فاذا ما نظرنا الى ما تم تحقيقه فى فترة سبعة عشر عاما ، لوضح لنا أن التقدم لن يكون أبطأ فى المستقبل ، فالسؤال القادم امامنا الآن هو : هل نستطيع ان نحل مشكلتنا لنعيش جميعا على هذه الكرة .. أو هل نموت ؟ »

على الدين هلال



الجمهورية العربية فى الوحدة العربية والوحدة الافريقية

الجمهورية العربية المتحدة في الوحدة العربية والوحدة الافريقية، عنوان رسالة الدكتوراه التي تقدم بها الاستاذ عبد المنعم جنيد الى كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة باريس لنيل درجة الدكتوراه . وقد نوقشت هذه الرسالة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ امام لجنة مؤلفة من الاستاذ الدكتور شارل روسو ، والاستاذ الدكتور فرانسوا لوشير ، والاستاذ الدكتور بول دى لا براديل ، ونال صاحبها درجة الدكتوراه ..

هذه الرسالة يقع أصلها الفرنسى فى ٣٢٩ صفحة بالآلة الكاتبة ، وقد قسمها قسمين : أولهما عن ايديولوجية القومية العربية والقومية

الافريقية ، وثانيهما عن دور مصر الايجــابى فى كل من الايديولوجيتين .

والقسم الأول من ثلاثة فصول : الفصــل الاول دراســة نظرية للدولة والامــة ، فيورد التعريفات الخاصة بالدولة التى ذكرها مختلف فقهاء القانون الدولى . ولكنه يعتمد فى ذلك على المدرسة الفرنسية دون غيرها ، ثم تعريفــات للأمة ، ويعرض لحق تقرير المصير . ويستعرض آراء المدارس التى بحثت موضوع الأمة مثــل المدرسة الألمانية وهى تبحث عن اساس الأمة فى الجنس واللغة ، والمدرسة الفرنسية وهى تبحث عن هذا الأساس فى الرغبة المشتركة فى العيش ، والمدرسة السوفيتية وهى تبحث عن هذا الاساس فى العناصر الاقتصادية وهى فى راى صــاحب الرسالة تجمــع بين النظريتين السابقتين .

وينتقل الى الفصل الثانى فيعرض دراســة للقومية العربية مستندا الى آراء الاستاذ المؤرخ العربى ساطع الحصرى ، وهو فى ذلك يحاول أن يفرق بين مفهوم الوحدة العربية ومفهوم الوحدة الاسلامية . ويتطرق الى بحث عناصر القوميــة العربية فيبدأ بدراسة الوطن العربى ويذكر الاجزاء التى يتألف منها من الخليج الى المحيط ، ثم يقسمه الى ثلاث مجموعات هى شمالى افريقيا وتضم المغرب والجزائر وتونس ، مغفلا موريتانيا ، (انظر ص ٣٨) ولا ندرى لماذا ؟ أهو لا يراها ضمن الوطن العربى ، أم يعتبرها جزءا من المغرب ، أم انها غابت عن باله ؟ والمجموعة الثانية — فيما يرى — تضم مصر والسودان وليبيا وقــد وضعها تحت عنوان « بلاد النيل » ولا ندرى لماذا ادخل ليبيا فى نطاق بلاد النيل على حين أن المتعارف عليه هو حسبانها من دول شــمالى افريقيا ، وانها تذكر كلما ذكر مشروع المغــرب الكبير (انظر الدكتور صلاح العقــاد فى مقال « المغرب الكبير » المنشــور بمجــلة الاهرام الاقتصادى عدد ١٥ فبراير سنة ١٩٦٥) .

اما المجموعة الثالثة فهى البلاد الآسيوية وتضم باقى الدول العربيــة . ويرى صــاحب الرسالة أن الدول العربية اذا توحدت فستكون الدولة الثانية فى العالم بعد الاتحاد السوفييتى من حيث اتســاع الرقعة . وليته اوضح لقــارئه هذه النقطــة بالارقام فذكر مســاحة الاتحــاد السوفييتى ومساحة هذه الدول ، ويقول ايضا أن الدول العربية فى المرتبة السابعة من دول العالم من حيث عدد سكانها وهو يبلغ تســعين مليون نسمة ، ويقرر أنها تتمتع بالسيطرة على مواقع استراتيجية جوهرية بالنسبة الى العالم ، ويخص منها بالذكر قناة السويس وعدن والخليج العربى . وجبل طارق . ثم يقول أن هذه الدول تسيطر على المناطق المنتجة لأكبر كميــة من البترول فى العالم « وبذلك تســتطيع السيطرة على الاسواق » .

بعد هذا يتحدث عن العنصر الثانى من عناصر الوحدة العربية وهو الجنس ، فيذكر أن الجنس المسيطر المكون لسكان هذه المنطقة هو الجنس السامى الذى تغلغل فى هذه البلاد منذ ما قبل الاسلام بزمن طويل ، ويستطرد من هــذا الى دراسة التاريخ المشترك بين بلدان العالم العربى على اعتبار أن التاريخ المشترك عامل من عوامل الوحدة ، ثم يتحدث عن اللغة المشتركة ويذكر فى هذا آراء السيد جمــال الدين الافغــانى ، وتحليلات الاستاذ ساطع الحصرى ، والاستاذ معروف الدواليبى . ثم يتناول الحديث عن اثر الاسلام فى الوحدة العربية مستهلا حديثه بعبارة قالهــا الشاعر الفيلسوف الالمانى جوته « .. اذا كان هذا هو الاســلام . السنا جميعا مسلمين ؟ » ثم تحدث عن الحركات التى عاقت الوحدة العربية ، ويختتم هذا الفصل بدراســة للميثاق الوطنى للجمهورية العربيــة المتحــدة وموقفه من الوحدة العربية ، ثم يحلل مسألة وحدة الهدف .

اما الفصــل الثالث فقد خصصه لدراســة القومية الافريقية ، وبداه بتحليل للعناصر المكونة لهذه القومية فى عدة مباحث ، اولها فى تاريخ الوحدة الافريقية وقد تناول فيــه بعض الامبراطوريات الافريقية القديمة من نحو مملكة اكســوم التى قامت فى بلاد الحبشة فى القرن العــاشر قبــل الميلاد ، وامبراطورية غانا التى قامت فى القرن الرابع بعد الميلاد ، وامبراطورية مالى التى قامت فى القرن الثالث عشر الميلادى ، وينتهى بالتحدث عن موجة استقلال الدول الافريقية فى منتصف هذا القرن . ويعرض لآراء كبار الكتاب الذين نادوا بالوحدة الافريقيــة ، فيذكر منهم ماركس جارفى وجان برايس مارس ، وبورجهــارد دى بوا ، ثم يتحدث عن المؤتمرات الافريقية ومنها المؤتمر الاول وقد عقد بباريس فى فبراير سنة ١٩١٩ ، والثانى فى لندن فى اغسطس سنة ١٩٢١ ، والثالث

في لندن ايضا سنة ١٩٢٣ ، والرابع في نيويورك سنة ١٩٢٧ ، والخامس في منشستر سنة ١٩٤٥ واشترك فيه كل من الدكتور نكروما ، وجومو كينياتا ، وجورج بادمور ، وفيه وضع برنامج للوحدة الافريقية . ويتحدث عن اللغة الأفريقية ، ويرى ان تعدد اللغات واللهجات حتى لتصل الى نحو ستمائة لغة ولهجة ، هو من معوقات هذه الوحدة المنشودة . ولكنه يرى الى ذلك ان انتشار اللغة السواحلية في افريقيا الشرقية واللغة العربية في افريقيا الشمالية والوسطى ، مما يخفف من مساوىء تعدد اللغات واللهجات . ثم يتناول موضوع الدين في افريقيا ويورد احصاءات عن عدد المسيحيين وعدد المسلمين ويشيد بدور الأزهر في نشر الدين الاسلامي في هذه القارة . ويختتم هذا الفصل بدراسة وحدة الهدف في الحركة الوحدوية الافريقية ، مستندا في هذا الى آراء بعض زعماء افريقيا ، والى خطب القيت في مؤتمر اديس ابابا ، والى تحليل ديباجة ميثاق الوحدة الافريقية اذ جعلت من وحدة الهدف ركنا من اركان هذه المنظمة . وبهذا ينتهي القسم الأول من هذه الرسالة .

وحبذا لو انه عقد خاتمة لهذا القسم يبين فيها مدى الترابط بين هاتين الحركتين الوحدويتين : الوحدة العربية والوحدة الافريقية ، او مدى ما قد يكون بينهما من تعارض او تكرار . ولسنا ندرى أعن قصد كان انصرافه عن استيفاء هذه النقطة ام عن سهو ، وسواء كان هذا أو ذاك فقد ادى ذلك الى فقدان البحث جانبا ذا شأن من جوانب المقارنة .

اما القسم الثاني من الرسالة فقد خصصه لدور الجمهورية العربية المتحدة تجاه كل من الوحدتين . ويبدا بدراسة دورها في الوحدة العربية ، فيذكر الجامعة العربية على اعتبار انها أولى المحاولات الوحدوية ويقدم تحليلا قانونيا لأهدافها ومبادئها ، ويذكر من أهدافها العمل لضمان استقلال البلاد العربية ، وتعاون دولها سياسيا فضلا عن تعاونها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، والدفاع عن مصالح الامة العربية جمعاء . وينتقل الى مبادىء الميثاق العربي ومنها مبدا المساواة بين الدول العربية ، ومبدا عدم تدخل بعضها في الشئون الداخلية للبعض الاخر ، ومبدا فض المنازعات بالطرق السلمية ، ومبدا المساعدة المتبادلة . ومما يؤخذ على تحليله لهذه المبادىء الايجاز الشديد من ناحية ، ومن جهة اخرى اعتماده على ميثاق الجامعة العربية الذى صدر في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ ناسيا ما طرا على ذلك من تطور وتغير خلال فترة النهضة العربية من ذلك الحين الى ان تقدم بهذه الرسالة عام ١٩٦٤ .

وينتقل بعدئذ الى دراسة الهيئات العاملة داخل جامعة الدول العربية ، مثل مجلس الجامعة ، واللجان الفنية ، والامانة العامة .. وناخذ عليه هنا ايضا انه جعل دراسته لهذه الهيئات مقصورة على اوائل عهد قيامها تاركا تطوراتها . ويتحدث بعد هذا فيما بين صفحتى ١٤١ و ١٥٠ عن العقبات التى اعترضت طريق جامعة الدول العربية ، ويختتم بقوله ان الجامعة على الرغم من هذه العقبات قد استطاعت البقاء والاستمرار ، وان كانت لم تستطع ان تبلور الامة العربية .

وفي مبحث آخر يتحدث عن مساعى مصر لتدعيم جامعة الدول العربية واقامة الوحدة العربية ، فيحلل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى .. ثم ينتقل مباشرة الى مؤتمرى القمة العربيين وقد انعقد اولهما في يناير سنة ١٩٦٤ وثانيهما في سبتمبر سنة ١٩٦٤ . وفي بحث بعد ذلك يتناول الوحدة التى قامت بين مصر وسوريا ويعتمد في بحثه على الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٥٨ فيتحدث عن السلطة التنفيذية والقضائية ، ثم يعرض لدراسة « الاتحاد القومى » مكتفيا في كل ذلك بنظرة قانونية تعتمد على الوثائق الرسمية دون أن يربط بينها وبين الأحداث السياسية ، ودون ان يبين ما كان لها من فاعلية في قيام الوحدة او في تصدعها ، بل دون ان يشير في دراسته الى الابحاث القانونية التى تناولت هذه الوحدة وقد نشرتها بعض المجلات المتخصصة كمجلة القانون الدولى التى تصدر في القاهرة وختم بحثه هذا بالحديث عن الانفصال الذى وقع في سبتمبر سنة ١٩٦١ واورد في هذا السياق تحليلا لحزب البعث .

وبعدئذ يتناول الاتحاد الذى قام بين الجمهورية العربية ومملكة اليمن في ٨ مارس سنة ١٩٥٨ ، ويذكر الهيئات والمنظمات التى اقيمت للاشراف على هذه الوحدة ، ويختمه بفض هذا الاتحاد بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

وفي فصل تال يدرس مشروع النظام الاتحادى

الثلاثى بين مصر والعراق وسوريا فى ١٧ ابريل سنة ١٩٦٣ وتقع هـذه الدراسـة فى عشرين صفحة ، وتستند الى وثائق اصلية ، ولم يعرض لما يراه فى اسباب عدم نجاح هذا المشروع مع انه كان يستطيع الرجوع الى محاضر « محادثات الوحدة » التى طبعت ونشرت اكثر من مرة وتعتبر مرجعا رسميا ، فهى بلا شك مصدر تاريخى يمكن ان يعتمد عليه فى استنباط اسباب الانفصـال الاول واسباب الاخفاق الثانى .

وفى ختام لهذا الفصـل الاول من القسـم الثانى ، يتحدث عن مشروع الوحدة بين العراق ومصر ، ذلك المشروع الذى صدر فى ٢٦ مايو سنة ١٩٦٤ ولا يزال يسير قدما فى طريقه .

اما الفصل الثانى وعنوانه « دور مصر فى الوحدة الافريقية » فيتحدث فيه عما قامت به مصر فى الحركة الآسيوية الافريقية ، فيذكر مؤتمر باندونج (ابريل سنة ١٩٥٥) ومؤتمرات تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية التى انعقدت فى القاهرة (من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧ الى يناير سنة ١٩٥٨) كمـا يذكر دور مصر فى حركات الوحدات الافريقية الجزئية ومنها انعقاد مؤتمر اكرا سنة ١٩٥٨ ، ومنظمة الدار البيضاء فى يناير سنة ١٩٦١ . ولم يعرض لنشاط هـذه المنظمـة الاخيرة ولا للاسـباب التى ادت الى تجميدها . ثم يتحدث عن منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر ديس ابابا فى مايو سنة ١٩٦٣ ، وبهذا التحليل ينتهى الفصل الخـاص بدور مصر فى الوحدة الافريقية .

ويختتم رسالته هذه بخلاصة فى سبع صفحات (من ٢٧٢ ــ ٢٧٨) تتناول مجمل رسالة مصر الافريقية العربية ، ولكنه لا يوضح ما بين الحركة الوحدوية العربية والحركة الوحدوية الافريقية من علاقات ووشائج ، ودون ان يشير الى ما قد يحدث من تكرار بينهما ، ودون ان يقترح شيئا من التدابير والتنظيمات التى يمكن ان تقوم لتفادى هذا التكرار ، واكتفى من ذلك كله بجملة قصيرة فى الصفحة الاخيرة من هذا الختام يقترح فيهـا انشاء منظمة مشتركة بين العالم الافريقى والعالم العربى ، وباستثناء هذا الاقتراح المجمل المبهم لا نجد فى الرسالة على طولها اية اشارة الى هذه المشكلة التى تعتبر من لب الموضوع . وقد يكون رد الدكتور عبد المنعم جنيد على هذا بان القاسم المشترك بين الوحدة العربية والوحدة الافريقية يتمثل فى مصر ، وان دراسته لسياسة مصر داخل الوحدة العربية ثم داخل الوحدة الافريقية هى بمثابة دراسة لهذه المشكلة . وردنا على هذا انه لو افترض هذا فكانه قد افترض بادىء ذى بدء انه لا تعارض ولا ازدواج بين الدائرة العربية والدائرة الافريقية . وهذا الافتراض فى ذاته يحتاج الى اثبات ، وهذا الاثبات لم يرد خلال دراسته للقومية العربية ، ولا خلال دراسته للقومية الافريقية ، ولا حين عرض لدور مصر فى الوحـدة العربيـة او دورها فى الوحدة الافريقية . وانما عرض لكل وحدة منهما على حدة ، مفترضا الا تعارض بين القوميتين ، ولا بين الحركتين الوحدويتين المنبثقتين منهمـا .

وهذا النقد لرسالة الدكتور عبد المنعم جنيـد لا يغض من شأنها ، ولا ينال من المجهود الكبير الذى بذله فى جمع معلوماتها من المراجع العديدة المنوعة ، وفى الحصول على الوثائق الرسمية التى اعتمد عليها واوردها ملحقة بالرسالة (من صفحة ٢٧٩ الى صفحة ٣٤٧) .

وثمة ملاحظة اخيرة خاصة بالمراجع التى استند اليها فى هذه الرسـالة القيمة ، وقـد اوردها فى الصفحات من ٣٢٧ الى ٣٤٤) وتبلغ اكثر من مائتى مرجع ما بين مؤلفات ، ووثائق ، وابحاث نشرت فى مجلات متخصصة ، ومقالات وردت فى كبريات الصحف : هذه المراجع اكثرها فرنسى وبعضـها عربى ، وليس بينها غير اربعة مراجع باللغـة الانجليزية . ومن ذلك نستخلص ان المجـلات المتخصـصة المعنية بشـئون افريقيا والعـالم العربى التى تصدر فى انجلترا وفى الولايات المتحدة الامريكية على تعددها وعمق ابحاثها ، اما انهـا لم تصل اليه ، واما انه لم يعرها ما هى جديرة به من العناية .

واخيرا فاننا اذ نهنىء الدكتور عبد المنعم جنيد برسالته القيمة وبنجاحه الباهر فى جامعة باريس، نرجو ان تكون خطوته التالية التوفر على ترجمة هذه الرسالة الى اللغة العربية ، مع اضـافة ما عسى أن يكون قد حدث من تطور فى كل من الحركة الوحـدوية العربيـة والحركة الوحدوية الافريقية ، اذ لا ريب ان وطننا سيوسع من نطاق دوره الايجابى الكبير فى هاتين الحركتين المباركتين .

د . بطرس بطرس غالى



القوميـــة الصـــوماليـــة

في هذا الكتاب الصغير القيم يقدم المؤلف دراسة نقدية وتحليلية للقومية الصومالية: اطوارنموها، والمشاكل التى تواجهها، والنفوذ الذى تمارسه والذى تسعى الى ممارسته. ودورها فى تطور الاحداث فى منطقة شرق افريقيا.

والصوماليون كما يرى المؤلف شعب تربطه روابط عديدة مثل وحدة الثقافة والتاريخ والدين واللغة . اضف الى ذلك وحدة الارض والتقاليد المشتركة واسلوب الحياة الواحد. وهم يشعرون فوق ذلك كله بشعور عميق بالانتماء الى الامة الصومالية ، ولديهم رغبة عارمة فى الحياة جميعا فى ظل حكومة مستقلة خاصة بهم . ومن ذلك يتضح ان القومية الصومالية لم تنبعث كرد فعل لمقاومة الحكم الاستعمارى او نتيجة التأثر بآراء الغرب ، ولكنها نبعت اساسا من طبيعة الشعب الصومالى الذى لم يفتت من وحدته تجزئة الصومال بين دول استعمارية متعددة .

وقد قاس الصوماليون من هذه التجزئة التى نكب بها وطنهم على يد الاستعمار فى القرن التاسع عشر ، اذ قسمت بلادهم بين انجلترا وفرنسا وايطاليا والحبشة . ولم يرض الشعب الصومالى بهذا الوضع فعبر عن سخطه بالانتفاضات العنيفة التى قام بها الصوماليون لتحرير بلادهم من الحكم الاجنبى . اما اليوم فبظهور جمهورية الصومال المستقلة اتخذت مسالة وحدة الصومال معنى جديدا ، ولكن آمال الصومال فى الوحدة القومية واجهتها تحديات من انجلترا وفرنسا وكينيا واثيوبيا .

اما الوضع السياسى الداخلى فى الصومال فان الكتاب يصل فى هذا الصدد الى ان الحياة السياسية الصومالية هى اساسا حياة قبلية فالقبلية تؤدى دورا حيويا فى المجتمع الصومالى ويتضح ذلك فى ان جنوح القوى السياسية فى المجتمع واتخاذها مواقف معينة سواء بالتأييد او المعارضة يقوم فى الحقيقة على اسس قبلية فتأتلف سويا جميع العناصر والجماعات المشتركة فى ولاء قبلى معين .

العلاقات الخارجية للصومال

وايا كان وضع الحياة السياسية الداخلية فى الصومال ، فان السياسة الخارجية لهذا البلد تلقى عراقيل جمة فى سبيل تحقيق رغبته فى الوحدة وحل مشاكل حدوده ، والى هذا يرجع وقوف عديد من الدول ضده . وزاد مشكلته تفاقما انه قد انعكست عليه مظاهر الحرب الباردة الدائرة بين المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى ، فقد ابدى كل منهما نشاطا ملحوظا فى محاولة التأثير فى شئون البلد بسبب الموقع الاستراتيجى الهام لجمهورية الصومال .

ففرنسا تسيطر بالقوة على ما يسمى «الصومال الفرنسى » وتعارض بشدة رغبة الصوماليين فى الاتحاد مع اخوانهم فى ظل جمهورية الصومال المستقلة .

وكذلك رفضت انجلترا اعطاء الصوماليين فى اقليم الحدود الشمالية لكينيا حق تقرير المصير وقد هددت حكومة الصومال بقطع العلاقات

الدبلوماسية بسبب ذلك ، اما زعماء كينيا فقد اكدوا بأنهم لن يسمحوا بانفصال اقليم الحدود الشمالية عن كينيا ، اذ يعتبرونه جزءا متمما لبلادهم . وفى الوقت نفسه تدرك انجلترا اهمية الموقع الاستراتيجي للصومال وحاجتها الى حماية الطريق البحرى والطريق الجوى للاقليم لكى توفر امكانات السرعة لتحركات قواتها المسلحة فى عدن والمحميات وكينيا . وهنا أورد المؤلف واقعة مغلوطة ، وهى أن الحكومة الانجليزية حاولت ارضاء القومية الصومالية وأبدت عطفا وتأييدا لها . وهذا غير صحيح بل على العكس ، فان السياسة الانجليزية عارضت بعنف آمال الصومال فى الوحدة ، وقد ظهر ذلك بوضوح فى ضمها اقاليم أوجادين والهود والاقاليم الشمالية الى اثيوبيا وكينيا ضد رغبات سكان هذه الاقاليم، فهم يرغبون فى الانضمام الى مواطنيهم فى ظل جمهورية الصومال المستقلة .

اما أثيوبيا فانهـا تكن أشد العـداء لسعى الصومال فى سبيل الوحدة القومية لان اثيوبيـا تسيطر على اكبر عـدد من الصوماليين الذين يعيشون خارج جمهورية الصومال . وأوضح المؤلف ان الصوماليين الخاضعين لحكم اثيوبيا لايشعرون بأى ولاء لاثيوبيا أوميل الى الانتماء اليها .. ولعل الاضطرابات المتعددة التى تحدث هناك هى بمثابة تعبير صادق عن عدم الرضاء بالحكم الاثيوبى . والخوف الاكبر الذى يساور اثيوبيا من انفصال المنطقة التى تسكنها اغلبية صومالية هو ان ذلك سوف يعجل بتفكك الامبراطورية التى ظلت مترابطة ليس بسبب ولائها للامة الاثيوبية ولكن نزولا على حكم القوة واستخدام الجيش لتحقيق السيطرة . ونتيجة ذلك فان الارتريون والجالا يعانون صنوفا شتى من الاضطهاد وسوء الحكم فى ظل الحكم الاثيوبى وهم ينتظرون فرصة انفصال المنطقة الصومالية عن اثيوبيا وعندئذ لن يترددوا فى اشعال الثورة فتكون فيها نهاية الامبراطورية .

والولايات المتحـدة من الد اعـداء القومية الصومالية ، فهى تقدم مساعدات عسكرية ضخمة الى اثيوبيا ، بينما رفضت ان تساعد الحكومة الصومالية فى اعداد وتنظيم جيشها الدفاع عن وحدة واستقلال الجمهورية الصومالية الناشئة . ولكنها اعطت عن طيبة خاطر الاسلحة الحديثة للجيش الاثيوبى ودربت الضـباط الاثيوبيين فى معاهدها العسكرية . ولعل ذلك لا يثير غرابة ، فللولايات المتحدة قاعدة مواصـلات ضخمة فى اسمره واريتريا وهذا هو ما يجعلها حريصة على مشاعر الحكومة الاثيوبية وعلى استعداد لمعاداة كل من يحاول ان يعكر صفوها ، بينما لم تقم اى وزن لمشاعر ومصالح الصوماليين .

اما ايطاليـا ، وقد كانت فيمـا مضى قوة استعمارية فى المنطقة ، فانها ما زالت تلعب دورا فى الحياة السياسية للمنطقة ولو انه دور دائم التقلب ، وقد وقفت ايطاليا ايضا موقف المناوىء للامانى القومية للصـومال عنـدما سحبت كل خبرائها العسكريين الذين كانوا فى الصومال ، فى رد محموم على قبول الصـومال للاسـلحة والمساعدة العسكرية السوفيتية بعد أن رفض الغرب امدادها بها . ومما لاشك فيه ان هذا التصرف العدائى سوف يترك اثرا غير محمود فى العلاقات بين البلدين .

أما دول المعسكر الشرقى ، وبخاصة الاتحاد السوفييتى وجمهورية الصين الشعبية ، فانها تهتم اهتماما متزايدا بشئون الصومال ، وهدفها الاساسى هو اضعاف النفوذ الغربى فى المنطقة تمهيدا لازالته تماما ، ومن ثم فان مساعداتهـا الاقتصادية والعسكرية تهدف الى تقليل اعتماد الصومال على المساعدة الغربية . ويشير المؤلف الى المساعدة القيمة التى تقدمهـا الجمهورية العربية المتحدة للصومال فى شتى الميادين والتى من شأنها توثيق علاقات الصداقة بين البلدين .

والسياسـة الخارجية للصـومال تقوم على الحيـاد ، وهى تسعى دائما لتنميـة علاقات الصداقة والتعاون مع كل الدول، وتحاول جاهدة ان تبقى بعيدة عن الانحياز لاى من الكتلتين فى المحيط الدولى . ويتساءل المؤلف بعد ذلك الى اى حد تستطيع الصومال ان تستمر فى سياستها المحايدة غير المنحازة ازاء ازدياد مشاكل الحدود والضغوط المتعددة التى تواجهها من الدول الغربية بسبب ذلك ؟

وبعد ، فان كتاب الدكتور تونال هو بوجه عام تحليل قيم لاصول وتطورات القومية الصومالية، ولعله يكون بداية طيبة لدراسة هذه المنطقة من افريقيا دراسة منظمة من زاوية العلاقات الدولية فهى ما تزال فى مسيس الحاجـة الى مزيد من الدراسات الفاحصة المتعمقة .

داج همرشلد

أنا داج همرشلد اقسم بخضوع أن أباشر — في ولاء تام ، وحصانة ، واحترام ، وبما يمليه ضميري — المهام الموكولة الى باعتباري سكرتيرا عاما للامم المتحدة ، وأن أخضع سلوكي لصالح الامم المتحدة فقط ، على الا أستمد او اقبل تعليمات فيما يختص بأداء واجباتي من اية سلطة اخرى تخرج عن المنظمة»

هذا هو نص القسم الذى افتتح به همرشلد حياته فى الامانة العامة للامم المتحدة ، وكان أيضا هو كل ما وجد فى وريقة بين صفحات كتاب بالفرنسية عن حياة المسيح وجد فى حطام الطائرة التى لقى فيها حتفه يوم ذهب ليزور «أدولا» الكنغولى استجابة لدعوة تلقاها منه ، ورغبة من همرشلد فى أن يمهد الطريق أمام «تشومبى» للتفاهم مع الحكومة المركزية فى «ليوبولدفيل» وفى أن يلم شمل الكونغو الممزق ..

وبالقضاء والقدر ، او بفعل يد اثيمة تحطمت طائرة همرشلد، وتحطم هو معها ، وتحطمت معهما آمال عقدتها دول العالم على هذا الرجل النزيه الحصيف اللبق الذى قاد سفينة الامانة العامة ، وبالتالى سفينة الامم المتحدة ابان عواصف هوجاء فأمنها من اخطار كانت على وشك أن تجعل مصير الامم المتحدة أشبه بالمصير المفجع التى انتهت اليه عصبة الامم .. الا انه بفضل شجاعة جنانه وذلاقة لسانه ونصوع بيانه ، وحسن تأتيه للامور استطاع ان ينقذ الامم المتحدة من سوء العقبى ، بل استطاع فوق ذلك أن يثبت وجودها وان يصحح ايضا هذا الوجود ... وفاز همرشلد ، لكنه دفع حياته ثمنا لهذا الفوز .. وموته على الصورة التى تم بها ترك بصمات لجريمة شنعاء ارتكبت فى حق المؤمنين بالعالمية الرفيعة التى كان همرشلد يخطط لها ، ويعمل لتثبيتها . لقد جنى عليه قبل أن يتمم رسالته . ولكنه خلف سوابق صنعت دستورا يحتذى لما اشتملت من كفالات تضمن تطبيق القانون الدولى تطبيقا صحيحا يؤمن الدول الصغيرة من عدوان الدول الكبيرة ، ويجعل الدول الضعيفة مكفولة الامن من تهديد الدول القوية . والى جانب ذلك تضع حدودا للحرب الباردة كيلا تتمادى فتتحول الى حرب ساخنة لا تبقى ولا تذر ».

وهذا الكتاب ، على ما شابهه من عيوب في اسلوب الترجمة ، جدير بأن يدرس .. وبأن يقرأه قراءة مستأنية كل دارس للسياسة الدولية أو مهتم بها .

كان تريجفى لى سكرتير عام الامم المتحدة وهو سلف همرشلد قد استقال من منصبه ، ولم يكن بد من التفكير فى خلف يحل محله . وحسب تريجفى لى أنه سيفوز به مرة ثالثة ، اذ توقع أن المجلس لن يجد له بديلا ، فالمرشحون الذين برزت أسماؤهم من امثال بيرسون الكندى وكريشنا الهندى لا يمكن أن يظفروا بأصوات تكفل لاحدهم النجاح ، وكان يحسب أن السوفييت اذا استخدموا ضده «الفيتو» لاحباط انتخابه فستنصره الجمعية العمومية كما حدث بعد انتهاء فترته الاولى ... هكذا كان ظن تريجفى لى — فيما يقول الفصل الاول من الكتاب — ولكن على كره منه اتجهت الانظار الى داج همرشلد .

فى مارس سنة ١٩٥٣ كانت الصحف العالمية تشير الى الصعوبة التى تعترض مجلس الامن فى اختيار «شخصية متفق عليها» لتولى منصب الامانة العامة ، ولاحظ ذلك « بوبسكاو » بمدينة استكهلم فقال لصديقه همرشلد : يلوح لى انك تستطيع ان تكون امينا عاما لامم ؟ فأجاب همرشلد : «لا أحسب ان احدا ابلغ من العته الى حد ان يرشحنى لذلك» غير انه قد رشح فعلا ،

وكان قد عين رئيسا للوفد السويدى بالامم المتحدة قبل امد قريب ... وكان اول من ذكر اسمه هم البريطانيون اذ كان السير انتونى ايدن وزير خارجيه بريطانيا وقتئذ يعرف عنه انه رجل متزن ، مرن ، واسع الحيلة فى تقصى حلول المشكلات وكـان هيوجيتسكيل زعيم المعارضه البريطانيه يصفه بانه ذو قوة ذهنية خارقه . ولان ايدن كان مرتبط مع كندا من قبل بترشيح بيرسون ، اوحى الى الفرنسيين ان يسبقوه بذكر همرشلد . فلما ذكروه شجعهم بريطانيا فى قبول ترشيحه وفى نهايـــــه مارس سنة ١٩٥٣ ابلغ موسنر دالاس وزير خارجيه الولايات المتحده خبر ترشيحه . فانهى ذلك الى الدكتور هـ . فريمان ماتيوز وكيل الخارجيــه المساعد فقال : «اذا رأيتم سوله نعضوا عليــه بالنواجذ» وفاتح دالاس ايضا بول . هـ . نتز رئيس لجنة التخطيط السياسى فى هذا الشـــأن فقال له : «لا اعرف له ضريبا فى القدرة عـــلى استيعاب التفاصيل وجمعها وتبسيط المشكلات وحسن عرضها . وكل المعلومات المستقاة من الاوربيين ، ومن الامريكيين الذين ساحتوا معه فى مشروع مارشال تقول انه موظف ســـــويدى ارستقراطى المنبت ، ذو مواهب ادارية ، متواضع فطن ، وذو خبرة فنية وهو ادارى ناجح اكثر مما هو قائد سياسى ...

كانت كل هذه الصفات ونحوها تتردد فى المجتمع الدولى المعنى باختيار الامين العام فقبل ترشيح همرشلد ، وتم اختياره دون ان تعترض روسيا . ولم يحزن الا سلفه تريجفى لى بعد ان ذهبت احلامه . ولكنه لم يسعه طبقا للتقاليد الا ان يقدم خلفه الى اعضاء الجمعيه العمومية ، ولما جاء دور نشنسكى مندوب الاتحاد السوفييتى صافح همرشلد ثم صافح تريجفى لى ولم يكن قد صافحه منذ ثلاث سنوات . لذلك دوى التصفيق فى قاعة الامم المتحدة . ثم تقدم همرشلد فالقى خطابا جاء فيه «**ان عملنا يستهدف تسوية النزاع بالوسائل السلميه ، والبناء المستند الى الواقع» وانـــهى** الخطاب ببيت من الشعر السويدى مفاده : اروع وسيلات المرء ، واصدق دعواته يجب الا تكون من اجل النصر بل من اجل السلام »

وتوافد عليه الصحفيون ، وكان يابى ان يجيب عن اى سؤال يتصل بحياته الخاصه ويقول لهم **ان المنوط به خدمه الشئون الدوليه العامه يجب ان يختفى جانبه الشخصى ليبدو جانبه العام .** وكما قرر هذا المبدأ امام الصحفيين التزمه طوال فترة عمله . والتزمه مؤلف الكتاب فلم يعرض لجانب من جوانب حياته الشخصية الا ما كان ذا صلة بالجانب العام .

تسلم همرشلد مهام منصبه ، وبدأ مباشرة عمل واسع النطاق فيل نهج فيه نهج سير ريك دراموند سكرتير عام عصبة الامم المتحدة فسلك مسلك الموظف الدبلوماسى ، ام نهج تريجفى لى فسار سيرة الموظف الادارى السياسى ؟ ان المؤلف يذكر فى الفصل الثانى من كتابه ان همرشلد وجد ان تحللا بدأ يعترى كيان منظمة الامم المتحدة . لان تفريطا وقع فى حقها . فعلى الرغم من ان المادتين (١٠٠ ، ١٠١) (١) تتضمنان مايفيد ان موظف الامانة العامة لايخضع الا لسلطة المنظمة ، ولا يســأل الا امامها ، وله ان يمتنع عن اى عمل يؤثر فى وضعه باعتباره موظفا دوليا .. على الرغم مما تسبغه المادتان السالفتان من حماية لموظف الامانة العامة وصيانة لكيان دوليه منظمة الامم المتحدة . فان كيانها المقدس بدأ يتعرض لهزات عنيفه من جراء استقصاءات الولاء التى كانت تقوم بها الولايات المتحده . فالمكارثية كانت تتحدى المفهوم الصادق للمادتين اكبر تحد . اذ اباحت لمكتب التحقيـــق الفيدرالى التابع لوزارة العدل الامريكية ان تستقصى حال الامريكيين الذين يعملون فى هيئة الامم استقصاء

---

(١) تنص المادة المائه من ميثاق الامم المتحده على ما يلى :

١ - « ليس للامين العام ولا للموظفين ان يطلبوا او ان يتلقوا فى تاديه واجبهم تعليمات من اية حكومة او من اية سلطة خارجة عن الهيئة . وعليهم ان يمتنعوا عن القيام باى عمل قد يسىء الى مراكزهم بوصفهم موظفين دوليين مسئولين امام الهيئه وحدها » .

٢ - « يتعهد كل عضو فى « الامم المتحدة » باحترام الصفه الدولية البحت لمسئوليات الامين العام والموظفين وبالا يسعى الى التاثير فيهم عند اضطلاعهم بمسئولياتهم » .

وتنص المادة الحاديه بعد المائه على ما يلى :

١ - يعين الامين العام موظفى الامانه طبقا للوائح التى تضعها الجمعية العامة .

٢ - يعين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ولمجلس الوصاية ما يكفيهما من الموظفين على وجـه دائم ويعين لغيرهما من فروع « الامم المتحده » الاخرى ما هى بحاجة اليه منهم . وتعتبر جملة هؤلاء الموظفين جزءا من الامانة .

٣ - ينبغى فى استخدام الموظفين وفى تحديد شروط خدمتهم ان يراعى فى المكان الاول ضرورة الحصول على اعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة كما ان من المهم ان يراعى فى اختيارهم اكبر ما يستطاع من معـانى التوزيع الجغرافى .

كاملا ، فتؤخذ بصماتهم ويستكتبون بيانات الفحص حيث يجيبون عن الاسئلة التي تتضمنها، ومن يمتنع عن الاجابة ، او يرفض الاستجواب يفصل تلقائيا دون ان يستطيع تريجفى لى حمايته ...

خلال هذا الوضع الشائك ، وخلال استكانة تريجفى لى امام هذا الاهدار لحرمة الدولية المكنولة لموظفى الامانة العامة .. خلال هذا وذاك تسلم همرشلد مهام منصبه فكان — على حد وصفه فيما بعد — «حلما مزعجا قصيرا» .. ولكنه عندما تقلد منصبه لم يستكن كسلفه، ولم يطل التفكير فيما يجب ان يعمل ، بل اقدم على عمل حاسم فأصدر امرا قاطعا لرجال مكتب التحقيقات بوجوب مغادرة المنظمة ، والغى كل التصاريح التى كانت صادرة اليهم من قبل ، ثم بدأ يضع بالتدريج لوائح تشريعية تحول دون استسلامهم لوسائل الضغط ايا كان لونها لهذا لم يفصل فى عهده اى موظف لاسباب سياسية ، على حين فصل كثيرون فى عهد سلفه بتهمة الشيوعية او الميل اليها .. فى عهده اصبحت المعاييب التى تشين الموظف وتوجب مؤاخذته هى التى تمس «الاستقامة والاستقلال ، والنزاهة .. وكان يرى ان موظف الامانة العامة يمكن اعتباره بدون جنسية ، وان العمل فى هيئة الامم رهبنة دنيوية .. وان موظفى هذه الهيئة يجب ان يكونوا نموذجا مثاليا للمجتمع الدولى .

لقد امد همرشلد هيئة الامم المتحدة بفيض من ثمرات خبرته العالمية ، وتفهمه العميق للاساليب الادارية . كانت تنهال عليه المذكرات من شتى الادارات فيعود اكثرها حاملا توجيهات منه لانه كان سريعا فى قراءته ، وكان ذا حيوية دافقة فدب النشاط فى كل اجهزة المنظمة ، حتى بدأ ميلها يستقيم ، وبدأ ضعفها يتحول الى قوة .. ففى سنة ١٩٥٣ حين تولى همرشلد الامانة العامة لم يكن للامم المتحدة كبير خطر ، ولم يكن معقودا عليها اى امل حتى لقد كانت كبريات الصحف العالمية تنشر مقالات بعنوان «هيئة الامم فى طريقها الى الفناء» وما الى هذا المعنى ، وكانت الدول الكبرى تتجاهلها فى اثنا تعرضها للمشكلات العالمية ولكن منذ تولى همرشلد بدأ نفوذها يعود سيرته الاولى .

حدث فى يناير سنة ١٩٥٣ ان اسقطت الصين الشيوعية طائرة امريكية كانت تحمل بعثة حربية الى كوريا ، واسرت احد عشر طيارا ثم قدمتهم الى المحاكمة بتهمة التجسس ، واسقطت بعد ذلك اربع طائرات امريكية اخرى كانت تحمل ايضا بعثات حربية الى كوريا .. وثار الامريكيون وطالبوا بأن يحاصر الاسطول الامريكى الصين ، ولم يسترح الرئيس ايزنهاور الى اتخاذ تدبير عدوانى كهذا قد يحدث انقساما فى المعسكر الغربى، وفضل على هذا ان يعرض الامر على الجمعية العمومية وان يتقدم اليها بمشروع قرار باعتبار حجز الطيارين الامريكيين خرقا لاتفاق الهدنة الكورية ، وباعتبار العقوبات التى وقعت عليهم غير مشروعة ...

ورات الجمعية العمومية ان تعهد الى همرشلد فى السعى جهد مستطاعه لاطلاق سراح الطيارين الامريكيين ، ويتحدث الفصل الثالث من الكتاب عن الجهد الذى بذله همرشلد فى ذلك .. ولما كان قد اخذ على نفسه ان يمثل الدولية بمعناها الصحيح تلقى هذه المهمة فى كثير من الحيرة ذلك لان القضية عرضت على الجمعية العمومية من دون ان يسمع فيها الا رأى طرف واحد هو امريكا فى غيبة الطرف الاخر وهو الصين الشيوعية ، لذلك قرر السفر الى بيكين، ووافقت الجمعية العمومية على رايه. هنالك تهجم عليه مكارثى ناعتا اياه بالضعف ، وتهجمت عليه الدوائر المعادية للصين وشبهته بتشمبرلين حين حمل قبعته ومظلته وذهب الى برلين ليفاوض هتلر ...

همرشلد فى الصين

لم يعبأ همرشلد بما وجه اليه من نقد ، اذ الهمته فطرته الصادقة ان الصين الراغبة فى الالتحاق بالامم المتحدة ستأبى عليها حصافتها ان تسىء الى الامين العام ، وابرق الى «شواين لاى» يرجوه ان يناقش معه شخصيا فى بيكين مسألة الطيارين الامريكيين ، وصدقت فراسة همرشلد فرحب شواين لاى باستقباله ومناقشته واشترط الا يحمل ذلك معنى الاعتراف بحق الامم المتحدة فى امر يعتبر من الشئون الداخلية للصين .. وشعر همرشلد بأن العبء يزداد ثقلا عندما بدات الصين الشعبية تضرب جزر فرموزا ، وفرموزا تربطها بأمريكا معاهدة دفاع مشترك، هؤلاء المتطرفون من الامريكيين والصينيين يشجعون على توسيع نطاق القتال ، فضاعف ذلك الاثقال الملقاة على كاهل همرشلد .

قبل ان يذهب همرشلد الى بيكين اوعز الى صديقه امين مكتبة السويد ان يجمع بينه وبين السفير الصينى فى حفلة غداء يقيمها فى بيته ويدعوهما

اليه ، ومن هذا السفير عرف همرشلد الطريق الى بيكين ، فوضع خطة لاسلوب المباحثات، وقدر عدد الموظفين الذين يحتاج اليهم . . وسافر ، وكان فى توديعه مستر لودج وهو ممن تهجموا عليه . اما الاتحاد السوفييتى الذى كان قد صوت ضد قرار سفره فقد اقام له مأدبة حضرها بصفته ضيف الشرف ، واما ايدن ومنديس فرانس فقد حملاه تحية لشواين لاى ، وحذراه من الدهاء الذى عرفاه عنه .

وفى بيكين التقى الرجلان فى جو مشبع بالجد والتحفظ ، ودارت المناقشة بينهما على اساس السلطة المخولة للامين العام لاعلى اساس قرار الجمعية العمومية وهو قرار لا تعترف به الصين . واعلن شواين ان الصين نؤمن بميثاق الامم المتحدة وبالامين العام وحقه فى مناقشة هذا الموضوع . . .

وعاد همرشلد من بيكين وهو واثق أن الطيارين سيطلق سراحهم ، وأن المسألة رهن بمناسبة تنتهزها الصين ، وجاءت المناسبة وهى عيد ميلاد همرشلد . . ففيه تلقى رسالة من حكومة الصين مفادها انه احتفاظا بمودة الامين العام وتدعيما لها سيطلق سراح الطيارين خلال ايام قليلة . ويقول المؤلف فى ختام كلامه «ان زيارة همرشلد للصين وان كانت لم تفتح أمامها ابواب الامم المتحدة فقد اسفرت عن نتيجة هامة هى أن اعضاء الامم المتحدة سواء من الكتلة الشرقية أو الكتلة الغربية ، قد ادركوا انهم كسبوا فى همرشلد **دبلوماسيا** يؤمن بالعمل على توازن القوى ، **حكيما** ذا قدرة كبيرة على التسوية والتوفيق ، كما أنهم وجدوا فى الادارات التى يراسها **جهازا يملأ الفراغ الذى خلفه عجز مجلس الامن عن أن يكون وكالة للمفاوضة والتوسط .**

كان الشرق الاوسط ومازال يمثل مشكلة من اكبر المشكلات التى تواجه الامم المتحدة وتشغل بالها . . ففى سنة ١٩٤٨ تدخلت فى الحرب التى كانت دائرة فى فلسطين بين العرب واليهود ، وفرضت هدنة كانت فى الواقع بمثابة تتويج لتصريح بلفور الذى اعطى مالا يملك لمن لايستحق . ثم اصدرت قرار تقسيم لم تستطع تنفيذه . وبدا ظل بريطانيا ينحسر عن المنطقة مخلفا آثارا من التفرقة والخصومات ، وقامت ثورة ٢٣ يولية فى مصر وهب العرب فى كل مكان على صوت ناقوسها المدوى ، واشتد تنافس كل من الكتلة الشرقية والكتلة الغربية فى نشر نفوذها فى هذه المنطقة الحساسة . .

هذه المشكلة بحساسيتها واثقالها واجهت همرشلد منذ يوم انتخابه ، والمؤلف يعالج هذا الموضوع فى الفصل الرابع من كتابه . .

ان نجاح همرشلد فى الصين جاء فاتحة لسلسلة من الوساطات توكل اليه . . كانت انجلترا وفرنسا وامريكا قد اصدرت سنة ١٩٥٠ ما عرف باسم التصريح الثلاثى مشتملا على ضمان بقاء اسرائيل وكانت هذه الدول تتدخل بنفسها داخل هيئة الامم وخارجها سعيا للابقاء على الحالة الراهنة فى فلسطين . ولكن اسرائيل فى ظل حمايتهم دابت فى العمل لتحويل خطوط الهدنة الى مناطق لحرب العصابات ، والعرب وان اختلفوا فيما بينهم متفقون على اسرائيل ، وهمرشلد بحكم الحق الذى خوله له الميثاق يريد أن تقوم الامانة العامة بواجبها ، ومجلس الامن كان سنة ١٩٤٩ قد طلب من الامين العام ان ينشىء منظمة تشرف على تنفيذ اتفاق الهدنة ، فأمسك همرشلد بزمام هذه المنظمة وعين لرياستها الجنرال الكندى بيرنز ، واخذ كل منهما يبذل مجهودا ملحوظا لوقف التحركات والتدبيرات العسكريه التى كانت تقوم بها اسرائيل ، وتصدت لها الجمهورية العربية المتحدة . . .

وفى يناير سنة ١٩٥٦ زار همرشلد منطقة الشرق الاوسط واجرى محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر ومع بن جوريون ، وكون لنفسه رايا استمده من دراسته ، ودعا دول التصريح الثلاثى الى أن تكف عن تدخلها وأن تعتمد على الدبلوماسية الهادئة التى تبذلها الامانة العامة ، وعلل ذلك بأن تدخلها سيثير الاتحاد السوفييتى ، فتزداد المشكلة تعقيدا . وفى ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ اصدر مجلس الامن قرارا بالاجماع طلب فيه من همرشلد الاشراف على الموقف عسى أن يبعد اطراف النزاع عن حافة الحرب . والحصول على مثل هذا القرار وان كان يعتبر كسبا يوطد مركز الامانة العامة من جانب ، فهو من جانب آخر يخرج بها عن نطاق سيطرة دول بذاتها ، لتتحقق بذلك للمنظمة عالميتها ، وبينما كان يعمل جاهدا للخروج بالمنطقة عن حافة الحرب وقع تطور لم يكن فى الحسبان ، تطور جعل مسألة النزاع على الحدود مسالة تافهة بالقياس اليه ، وقع الحادث الذى وصفه انتونى ايدن بأنه غير كل شىء فى منطقة الشرق الاوسط . . ذلك الحادث هو تأميم قناة السويس الذى اعلنه الرئيس جمال عبد الناصر ردا على سحب القرض الذى كان معروضا لمشروع بناء السد العالى . . ثارت الدنيا على اثر هذا التأميم ، وغلى

مرحل غضب الدول الاستعمارية ، وهنا نشط همرشلد ومعاونوه ، وسعى جاهدا ليؤكد اهمية الامم المتحدة باعتبار انها اداة للمفاوضة من أجل فض النزاع ، وان مهمتها ليست مجرد استعراض للوقائع ومناقشتها ، ونجح مجلس الامن فى معالجة مسالة قناة السويس نجاحا زاد همرشلد ايمانا بالدور الذى يمكن ان تقوم به الامم المتحدة وزاده ثقة بنفسه ، ونشاطا فى اداء الرسالة الموكولة اليه .

امتحان جديد لهمرشلد فى السويس وبودابست

كانت الدوائر السياسية العالمية مطمئنة الى ان مشكلة قناة السويس فى الطريق الى حل سلمى بفضل مابذل همرشلد من مساع قيمة،الا أن فرنسا وانجلترا كانت كل منهما تطوى صدرها على حقد وضغينه للرئيس جمال عبد الناصر ، وتتوجس كل منها خيفة من سياسته العربية وتريد التخلص من نظامه ليخلص امامها الطريق الى اعادة نفوذها فى المنطقة ، واتخذتا اسرائيل مخلب قط ، لتكون بحق كما وصفها الرئيس جمال عبد الناصر «ركيزة الاستعمار فى الشرق» . ففى التاسع والعشرين من اكتوبر سنة ١٩٥٦ اعلنت حكومة اسرائيل أنها غزت سينا بدعوى أنها نقطة انطلاق الفدائيين الى أرضها وهى دعوى ظاهرة البطلان بلا ريب ، لان أى حدود بيننا وبينها بعدت أم قربت يمكن وصفها بأنها نقطة انطلاق .. ثم مالبث السر أن افتضح دوليا حين وجهت انجلترا وفرنسا انذارهما العجيب الذى يقضى بانسحاب قوات الطرفين مصر واسرائيل الى بعد عشرة اميال من القناة ، والسماح للقوات الانجليزية والفرنسية باحتلال منطقة القناة مؤقتا والا تدخلت قواتهما المحاربة تدخلا فعليا ! !

اثرت هذه الاحداث فى همرشلد تأثيرا عميقا ، وآلمه سلوك الدول المعتدية ، وقضى ليله مورقا ، واعد بيانا القاه فى مجلس الامن وقد اقتنع به الاعضاء واعلنوا بالاجماع ثقتهم بهمرشلد ، وقال «لودج» مندوب امريكا فى وصفه «انه كفء وعادل ، ونحن نشاركه افكاره ، ووجهة نظره فى تفهم الواجبات المنوطة به» وقال مندوب انجلترا «اننا نقدر نضج همرشلد ونزاهته اجل تقدير» ومع ذلك فان انجلترا وفرنسا استخدمتا حق الفيتو فى مجلس الامن لتوهين قدرة همرشلد على التصرف .

وثارت الدول عامة لهذا الشلل الذى اصاب مجلس الامن بسبب الفيتو ، ومن ثم اقترحت يوغسلافيا دعوة الجمعية العمومية الى الاجتماع فى دورة خاصة عاجلة ، ووقفت من ورائها امريكا وكانت يومئذ تحسب حسابا لانفجار واسع النطاق يحدث فى الموقف الدولى المتوتر بسبب هذا العدوان ، وسعى همرشلد وعاونه مندوب أمريكا وعلى الرغم من الشكوك التى اثيرت حول شرعية هذا الاجتماع للفت فى عضد همرشلد ،فان الجمعية العمومية قد انعقدت واصدرت قرارا بوقف اطلاق النار على الفور ، ووقف تحركات القوات المسلحة واعلن دالاس وزير خارجية أمريكا أنه يحمل الامين العام عبء الاشراف على التنفيذ ، وتقديم تقارير عن مدى احترام كل من الطرفين للقرار .

وبناء على استدراك تقدم به بيرسون مندوب كندا يدعو فيه الى تخويل الامين العام حق انشاء قوة تتبع الامم المتحدة،وتكون من الوفرة والاستعداد بحيث تكفل صيانة الامن فى المنطقة ، وبناء على اقتراح افرو آسيوى ، اجتمعت الجمعية العامة وقررت تفويض همرشلد فى انشاء قوة تتبع الامم المتحدة فى ثمان واربعين ساعة . ولقد كان هذا بدوره بمثابة تصحيح لوضع الامانة العامة ،وتوضيح لنفوذ الامم المتحدة كما يجب ان يكون .

صعاب فى طريق همرشلد

— انجلترا وفرنسا سادرتان فى غيهما ، ولا بد من رادع قوى يعيد اليهما صوابهما .

— فى ليلة ان تقرر انشاء قوة دولية ، حدث ان هجم الجيش الاحمر بدباباته ومدافعه على بودابست عاصمة المجر وقبض على رئيس الوزراء والمؤيدين لثورته على الاتحاد السوفييتى .

— اجتمع مجلس الامن وعرض عليه قرار امريكى يقضى بانسحاب الجيش الاحمر من المجر

— اعترض الاتحاد السوفييتى على القرار ، ودعيت الجمعية العمومية للانعقاد .

— احد كبار ساسة اسرائيل يسخر من فكرة انشاء قوة دولية للامم المتحدة ويقول ان اسرائيل ظلت تعمل منذ ٤٨ شهرا لتحقيق فكرة القوة البوليسية دون الوصول الى نتيجة فكيف يمكن انشاء قوة دولية فى ٤٨ ساعة .

— الرئيس جمال عبد الناصر يعلن انه لن يقبل قوات منتمية الى منظمة حلف الاطلنطى .

— بالرغم من قرار وقف اطلاق النار الصادر من الجمعية العمومية للامم المتحدة بدأ الهجوم الجوى على مصر بعنف وضراوة .

— الاتحاد السوفييتى يعلن فى قوة وصرامة ، وعلى الرغم من مشكلة المجر ، أنه على استعداد لاستخدام القوة لسحق المعتدين .

— اقتراح سوفييتى بوجوب تعاون روسيا وامريكا على امداد مصر بالقوات الجوية والبحرية والمتطوعين .

— الرئيس عبد الناصر يذيع اعلانا دوليا بطلب متطوعين ...

كل هذه الاحداث الخطيرة والصعاب العاتية ظهرت فى آن واحد ، تشحن الجو العالمى بنذر شر مستطير . وتؤرق همرشلد ، وتستبد بتفكيره .. كان يسمع من حوله صياح عالم مذعور يخشى أن تتحول المأساة الى حرب عالمية ، ويسمع ضميره يناديه من اعماقه أن يعمل مافوق طاقة البشر مادام يشغل أكبر وظيفة دولية فى منظمة عالمية مهمتها انقاذ السلام وصيانة الامن .. وهب يعمل ، وكان بحق كل وصفه هوجيتسكيل الزعيم البريطانى « قوة ذهنية خارقة ، وقوة جسدية تتمشى معها » .

فى العاشر من نوفمبر كان مائة جندى من الدانمرك والنرويج فى طريقهم الى مصر يحمل كل منهم بطاقة تشهد بأنه عضو فى قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة ، ولم تلبث تلك القوة الصغيرة ان وصل عددها فى خلال اربعة أسابيع الى ٦٠٠٠ جندى وضابط من ثمانى دول ، وحلت تلك القوات محل الانجليز والفرنسيين لتشرف على انسحابهم وتحمى ظهرهم ، وحلت بعد ذلك محل الاسرائيليين فى سينا . ثم امر همرشلد — كما يقول المؤلف فى الفصل السادس — أن يبدأ العمل فى تطهير قناة السويس من الالغام ، ثم فى انتشال السفن الغارقة فيها . وبادر الانجليز والفرنسيون الى القيام بهذه المهمة ولكن همرشلد اليقظ أبى أن يكلها اليهم واسندها الى شركات هولندية ودانيمركية متخصصة ، وقد تمكن من ان يجمع اسطولا مؤلفا من ٣٦ مركبا من بلجيكا والدانيمرك والمانيا وايطاليا وهولندا والسويد ويوغسلافيا ...

هكذا سارت الامور ، وهكذا تم جلاء القوات المعتدية ، وتم تطهير القناة ، وبدا نقاش دولى حول مستقبل قوات الطوارىء ، ومستقبل القناة ..

لقد اثبتت الوقائع صحة نظر همرشلد من حيث أنه لم يكن يؤمن بأن المشاكل الدولية الشائكة التى تصطرع عليها مصالح شتى لايمكن حلها مواجهة بالعنف ، بل بالدوران من حولها واخذها بالهوادة .

بعد ازمة السويس مرت فترة سماها همرشلد فترة النقاهة ، وفترة السكون ، وفترة مابعد الصمت ، وفترة التفريخ . واخذ خلال هذه الفترة يتلمس خير الطرق لتوطيد السلام فى الشرق الاوسط ولكنه مالبث ان وجد نفسه فجأة امام احداث تزعزع السلام مرة اخرى .. لقد اخذت افكار الرئيس عبد الناصر عن الوحدة العربية تذيع بين العرب ، ويكثر المؤمنون بها ، والدعاة لها . واخذ نفوذ القاهرة يزداد بعد معركة السويس ، ثم تمت الوحدة بين مصر وسوريا ، وقامت الجمهورية العربية المتحدة فدعمت الراى القائل بأمة عربية واحدة . الا ان الاردن خافت ان تذوب داخل هذه الوحدة ، والعراق تحت حكم فيصل ونورى السعيد يريدها زعامة على العرب ، والمعسكر الشرقى والمعسكر الغربى يتنافسان على الشرق الاوسط ، ولهيب المناقشة بينهما يحتدم .. وفى ظل هذا الجو المكفهر بدات علاقات العرب بعضهم ببعض تفقد معنى حسن الجوار ، وتفقد روح الأخوة التى تسود ابناء الامة الواحدة . بل لقد وصلت شكوى بعضهم من بعض الى الامم المتحدة : فالمعارضة فى لبنان رفضت تجديد انتخاب الرئيس شمعون متهمة اياه بالانحراف عن العروبة ، فتحولت الى ثورة مسلحة ضده ، فتقدم بشكوى الى الامم المتحدة يتهم فيها الرئيس عبد الناصر بالتحريض على الثورة ضده ، وقد وكل مجلس الامن الى الامين العام مهمة ارسال مراقبين دوليين الى لبنان ليمنعوا التسلل . ولكن شمعون كان يريد قوة عسكرية تخمد له الحرب الاهلية ، ورفض همرشلد ذلك لانه رآه تدخلا فى الشئون الداخلية وليس هذا من اختصاص الامم المتحدة .. واستعان شمعون بالاسطول الامريكى فوصلت سفنه فى اليوم التالى لاتفاق الاحزاب اللبنانية على حل الازمة . واعلان رضائهم جميعا باختيار الجنرال شهاب رئيسا للجمهورية .. وقامت ثورة العراق فاطاحت بنورى السعيد وكل مؤيدى عهده ، وجاء رجال المظلات الانجليز الى الاردن تلبية لطلبها . وكان الرئيس عبد الناصر عائدا من يوغسلافيا فاتجه الى موسكو ، وظهر الاتحاد السوفييتى فى الحلبة واشتد اوار المعركة الدبلوماسية وهمرشلد ممسك بخيوطها حتى انتهى بها الى اصدار قرار «حسن الجوار بين العرب» وقام همرشلد بزيارة لعواصم

البلاد العربية ، واجرى محادثات مع رؤسائها ، ولخص النتائج فى تقرير قدمه الى الجمعية العمومية فى دورتها الثالثة عشرة ..

واقبلت مرحلة اخرى من مراحل انسحاب الغرب من الشرق دون أن يملأ الفراغ استعمار جديد كالذى دعا اليه ايزنهاور فى نظريه «ملء الفراغ»

وما ان انتهت مشكلة السويس حتى اتجه اهتمام همرشلد الى مأساة فلسطين ، ورأى ان سلطان الامين العام منبثق من استقلاله وموضوعيته ومن هنا وجب عليه الحفاظ على أن يجعل خطوط أسباب اتصالاته بجميع الدول الاعضاء وأراد ان يزيل من اذهان الاسرائيليين تهمة ممالأته لعبد الناصر فزار القدس المحتلة أكثر من مرة .. ثم صدمه نبأ عن الحصار البحرى المضروب على اسرائيل ، اذ كانت الباخرة اليونانية استباليا قد حجزت وعليها شحنة أسمنت مرسلة الى اسرائيل وثار همرشلد لهذا الخبر ، واتصل بالقاهرة اكثر من مرة فلم يجد مايطمئنه ،وقابل عبدالناصر شخصيا محاولا اقناعه بفك الحصار فلم يستطع أن يزحزح الرئيس عن موقفه ، واستنجدت اسرائيل بالولايات المتحدة ، فبادر ايزنهاور بوضع الامر بين يدى همرشلد . وحـذت انجلترا هـذا الحذو فحولت شكوى اسرائيل اليه .. ووجد همرشلد نفسه امام زعيم يصر على موقفه ويأبى ان يتزحزح عنه قيد انملة ، وامام هذا الاصرار الذى لايلين قال همرشلد ان الانجليز عجزوا عن اتخاذ اى اجراء ازاء استيلاء عبد الناصر على الباخرة الاسرائيلية «بات جاليم» التى اسرها المصريون فى قناة السويس وكانت للانجليز سيطرة على القناة وقتئذ اما هو فلا يملك الا وسائل محدودة لتحقيق اذعان الطرفين للقرارات ..

وفى هذه الاثناء وقعت اشتباكات دامية بين العرب واسرائيل على الحدود السورية ، واتسع نطاقها اتساعا اثار الفزع ، ولم تنجل هذه الازمة الا بعد مساع جبارة قام بها همرشلد ومنظمة الامم المتحدة ، وأسهم فيها الاتحاد السوفييتى .ويقرر المؤلف فى الفصل الثامن من كتابه ان همرشلد بذل مجهودا كبيرا عام ١٩٥٩ ليصل الى نقطة البداية فى تسوية مشكلة اللاجئين لان مهمة وكالة الاغاثة والتعمير كان محددا لانتهائها عام ١٩٦٠ . كانت الولايات المتحدة ترى تغيير الطريقة التى كانت تنتهجها هذه الوكالة فى العمل ، اما العرب فمطلبهم هو العودة الى الوطن ولاشىء غير العودة ، وتقدم همرشلد بتقرير الى الجمعية العمومية فى شأن هذه المشكلة ضمنه تحليلا اقتصاديا بارعا غايته التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة فى الدول المضيفة ، ويؤكد حق اللاجئين فى الاختيار بين العودة الى وطنهم او استيطان الدول العربية المضيفة لهم ، ولكن العرب اسقطوا هذا المشروع امام الامم المتحدة فاضطرت الى مد اجل وكالة الاغاثة والتعمير ، وسار همرشلد فى خطة هدفها الابقاء على الهدنة ومد اجلها ، وتجنيب الاقليم شرور الحرب الباردة تمهيدا لاقرار السلام فى ربوعه .

فى سبتمبر سنة ١٩٥٧ اجتمع مجلس الامن ليقرر ترشيح همرشلد فترة خمس سنوات اخرى وقد أقر المجلس هذا الترشيح فى دقائق معدودات وعرض الامر على الجمعية العمومية فانتخبته بالاجماع التام وقال رئيس الجلسة يومهـا فى وصفه أنه الموظف الادارى الدولى الاول حقا ، وهو رجل الموضوعية الدقيقة ، ورجل نكران الذات فى أثناء تأدية عمله .

وفى أوائل فترته الثانية وقع خلاف بين كمبوديا وتايلاند بسبب الحدود ، وادى تفاقمه الى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما ، لكن همرشلد تدخل فى الامر وتمكن بفضل دبلوماسيته الحكيمة من اعادة العلاقات بينهما بل توثيقها الى حد بعيد .

وحدث أيضا أن انفصلت غينيا عن المجموعة الفرنسية فغضبت عليها فرنسا وعاقبتها بسحب جميع رجالها الفنيين والاداريين لتشيع فيها الفوضى والاضطراب .. ولجأت غينيا الى همرشلد تطلب توسطه لدى أسرة الامم المتحدة لتعينها على مواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والادارية فاتخذ همرشلد التدابير اللازمة لتحقيق مطلب غينيا ، وقال لمن اعترضوا على مسلكه هذا ان تدخله ما دام متمشيا مع الميثاق ويخدم اغراضه فهـو تدخل لم يجاوز فيه حدود اختصاصه .

وفى عام ١٩٥٩ ايضا وقعت ازمة فى لاوس ،اذ ابلغت عن غزو وقع عليها من فيتنام الشمالية وطلبت ارسال جماعه من المراقبين ، وايدتها فى ذلك الولايات المتحده . وفى الوقت ذاته وصلت مذكرة من فيتنام الشمالية تصف اتهامات لاوس بأنها مفتعلة ومن تدبير الولايات المتحدة لان هذه تريد تحويل لاوس الى قاعدة حربية امريكية . وابلغ همرشلد مجلس الامن أنه ينـوى زيارة لاوس واثبات وجود الامم المتحدة فيها ممثلا فى شخص مندوب واحد يخصصه لها .. وكـــان همرشلد معنيا بالحيلولة دون اشتعال اية حرب

ضارية فى هذه المنطقة قد تدفع آخرين الى خوض غمارها كما كان معنيا أيضا برفاهة لاوس ».

لقد كان همرشلد يروى — كما يقول المؤلف فى الفصل التاسع — ان البلاد الحديثة العهد بالاستقلال بلاد مفتوحة لاستقبال اية رياح عاصفة تهب عليها من العالم المعاصر ، ونحن نستطيع ان ندرأ عنها بعضا من هذه الرياح ».

من الاقوال المأثورة عن همرشلد أن حروبا عنيفة وقعت فى الماضى لان الناس حسبوا انه ليس فى استطاعتهم أن يعايش بعضهم بعضا فى عالم واحد ، أو لان عقائدهم تتعارض مع عقائد جيرانهم . ولكن تبين ان هذا كله ممكن ، وأنه لا مناص لهم من تسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية وان تباينت وجهات النظر بينهم .. انه لا مفر لهم من قبول مبدأ بقاء البشرية . ويقول المؤلف فى الفصل العاشر من كتابه أن همرشلد فى ظل مبدئه هذا ، أخذ يكافح الحرب الباردة عن طريق الامم المتحدة ، وفى رأيه أن تحقيق السلام يتم عن طريق الدبلوماسية لا عن طريق الخطب أو التصويت لهذا حين أعلن الاتحاد السوفييتى رغبته تكوين لجنة تجمع بين الدول الشيوعية والدول المحايدة والدول المشايعة للغرب لدراسة شئون الفضاء رفضت الولايات المتحدة هذا الرأى فاقترح همرشلد تأجيل عقد اللجنة . ولم تشأ كل من أمريكا وروسيا أن يكون لهمرشلد قدر كبير من الاختصاص فى قضية الفضاء ، ولكن همرشلد لم يتراجع اذ كان يرى بعين بصيرته الصادقة أن مؤتمر الذروة من أجل السلام حدث من اهم الاحداث التى اعقبت الحرب العالمية الثانية ، غير أن اشتداد المعركة بين الشرق والغرب قضى على المفاوضات التى أجرتها الامم المتحدة ، اذ انسحب الاتحاد السوفييتى بعد اطلاق قمره الصناعى «سبوتنيك الاول» . ولكن همرشلد لم يخامره اليأس بل ظل يسعى حثيثا ، يعمل سافرا حينا ومستترا أحيانا للتقريب بين وجهات النظر ، الى ان اخذت مفاوضات نزع السلاح تعود مرة أخرى فى جنيف ، ولكن خارج نطاق الامم المتحدة التى كان عليها أن تهيىء مكان الانعقاد . وطار همرشلد الى جنيف عسى أن يقدم الى المفاوضين النصوص الفعالة فى مسألة نزع السلاح ، وفى انهاء الخصومات سلميا ، وسد الثغرات التى تعترض طريق السلام ».

كان مندوب كل دولة لها مقعد دائم فى مجلس الامن يتولى رياسة المجلس شهرا واحدا . وقد سن همرشلد سنة حسنة هى أن يقيم كل رئيس مأدبة غداء لكل أعضاء المجلس فى نهاية شهر رياسته وكان همرشلد ينتهز فرصة هذه المآدب لتذكير رجال السلك الدبلوماسى بأن الامم المتحدة تهيىء اطارا تعمل داخله الدبلوماسية العامة والخاصة على اى مستوى تدعو اليه الضرورة ».

الامم المتحدة بين الحقد والرضا

بدأت تظهر آثار دبلوماسية همرشلد منذ تولى الامانة العامة واتسم مسلكه بالعدالة والنزاهة والموضوعية ، ومنذ عرف عنه أنه لايعنيه الا ان يخدم الامم المتحدة بمفهومها الصحيح الا ان الأعضاء الدائمين بمجلس الامن كانوا هم بخاصة ، يسيرون فى تأييده أو عدم تأييده على هدى مصالح دولهم ، ويوسعون فى اختصاصاته أو يضيقون وفق ظروف بلادهم، وهذا مما يسبب تعثر خطى المنظمة ويعرقل تحقيق الهدف من قيامها ، ولولا صلابة همرشلد فى الحق مع لباقة وكياسة فيه تكتنفان من حدتها لا نحرف بالمنظمة كلها ، أو تخلى عن عمله فيها ، وكانما كان له من اسمه اكبر نصيب ، فكلمة همرشلد معناها فى لغة السويد المطرقة الصلبة ، وبفضل صلابته صمد للاحداث ، وحقق للمنظمة ماحقق من أهداف ماكان غيره يستطيع أن يحققها ...

ابان أزمة السويس سخطت فرنسا عليه وعلى الامم المتحدة جميعا ، سخط عليه ساستها باعتبارهم أول من نوه به فى الترشيح وحسبوا أنه سيمالئهم مقابل ذلك ، ولكنه التزم جانب الحق ولم يبالى الا الحق .. سخطوا عليه وعلى الامم المتحدة ايضا بسبب مشكلة الجزائر .. ان ديجول يحاول ان يعيد فرنسا الى مرتبة الدول العظمى ، وهمرشلد لا ينظر الى هذه المحاولة بعين التقدير . لهذا سخر ديجول منه ومن الامم المتحدة ومن مجلس الامن ومن الامانة العامة كلها ، وطالما اعلن عن استعداد فرنسا لتعضيد اى مشروع يتقرر خارج الامم المتحدة ، واستطاع ان يجر اديناور مستشار المانيا السابق فى ركابه .. أما البريطانيون فقد اظهروا تأييدا للدبلوماسية الواقعية التى يمارسها همرشلد ، ولكن حين تجمعت لهم قوة حربية هامة فى الشرق الاوسط أصبحوا لا يرحبون بكل ما يمكن أن يدعم شخصية همرشلد ، وان ظلوا يميلون الى مسايرة الامور وكانما يقولون : مادمنا لم نعد نمسك بدفة الامور فى الشرق الاوسط بعد استقلال مستعمراتنا ، فوجود الامم المتحدة وتدخل

ان الماركسية لا تعترف بوجود انسان منزه عن الغرض . واحس همرشلد بما تنطوى عليه عبارة ميكويان من تعريض به فاجاب : اننى شبيه بصاروخكم سبوتنيك : فكما كان ملكا لكم وهو بين ايديكم ولما اتخذ مداره فى الفضاء صار للعالم كله ، كذلك انا بمجرد انطلاقى فى مدار الامم المتحدة اكون للجميع على السواء ومع كل ذلك لم يسلم من سخريتهم ! . . اما الولايات المتحدة فربما تكون أكثر الدول الكبرى احتراما له ، ولا يغض من ذلك ان كابوت لودج لم يكن فى أول الامر على وفاق معه . وعندما ذهب دالاس الى مؤتمر القمة بجنيف لم يبلغ همرشلد بذلك ولكنه كان معه على علاقة مثمرة فى العمل ، وان كانت لم تصل الى مرتبة الود الخالص . . لقد كان مندوب امريكا فى الامم المتحده يقول فى عهد تريجفى لى «مايلائم الولايات المتحده يلائم الامم المتحدة» ثم صار فى عهد همرشلد يقول «مايلائم الامم المتحدة يلائم الولايات المتحدة» وكان ذلك من ثمرات حسن سياسة همرشلد ، ومن هنا نرى المؤلف يقول فى الفصل الحادى عشر أن همرشلد قد واجه مجموعة من المسئوليات أجاد واحسن التصرف فيها وبذلك صان للامم المتحدة هيبتها .

الرجل نفوذا كبيرا فى تلك السنه ومصادر هذا النفوذ منها ما هو تشريعى ، ومنها ما يرجع الى شخصية همرشلد وسياسته .

المادة السابعة (١) من **ميثاق الامم المتحدة** تصف الامانة بانها احد اقسام الامم المتحدة الرئيسية والمادة ٩٧ **(٢)** تصف الامين العام بانه الموظف الادارى الاول فى المنظمه . والمادة ٩٨ **(٣) تبيح** له التصرف فى اجتماعات الجمعيه العموميه والمجالس المختلفة وكل المهام التى تكلها اليه هذه الاجهزة . والمادة ٩٩ **(٤) ترخص له توجيه نظر** مجلس الامن الى اى موقف يهدد الامن والسلام .

تلك هى المصادر التشريعية التى من مادتها يقوم صرح نفوذ الامين العام ؛ وليس كل من ملك المواد الاولية يحسن الانتفاع بها ، أما همرشلد فقد أحسن الانتفاع بها أيما احسان .

وعماد سياسة همرشلد شخصيته القوية ، واستقامة رأيه ، وشمول افقه ومقدرته الثقافية ، وصفاء ذهنه ، وعنايته بحسن اعداد الموضوعات التى يطرقها ، وحرصه على أن يناقشها مع معاونيه قبل عرضها . هذا الى طاقة جثمانية كبيرة ، فطالما قضى اليوم تلو اليوم لا يغمض له جفن الا نحو

---

(١) تنص المادة السابعة على ما يلى :

١ ــ تنشأ الهيئات الآتية فروعا رئيسية للامم المتحدة : جمعية عامة ، مجلس أمن ، مجلس اقتصادى واجتماعى ، مجلس وصاية ، محكمة عدل دولية ، امانة .

٢ ــ يجوز ان ينشأ وفقا لاحكام هذا الميثاق ما يرى ضرورة انشائه من فروع ثانوية أخرى .

(٢) تنص المادة ٩٧ على ما يلى :

يكون للهيئة امانة تشمل امينا عاما ومن تحتاجهم الهيئة من الموظفين ، وتعين الجمعية العامة الامين العام بناء على توصية مجلس الامن . والامين العام هو الموظف الادارى الاكبر فى الهيئة .

(٣) تنص المادة ٩٨ على ما يلى :

يتولى الامين العام اعماله بصفته هذه فى كل اجتماعات الجمعية العامه ومجلس الامن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ومجلس الوصاية ، ويقوم بالوظائف الاخرى التى تكلها اليه هذه الفروع . ويعد الامين العام تقريرا سنويا للجمعية العامة باعمال الهيئة .

(٤) تنص المادة ٩٩ على ما يلى :

للامين العام ان ينبه مجلس الامن الى اية مسألة يرى انها قد تهدد حفظ السلم والامن الدولى .

ساعة أو ساعتين طيلة ليله ونهاره .. وهو فى خطبه ومناقشاته عف اللسان لايهجو احدا ولا يشير بالاتهام الى شخص معين ، ولا يفرض رأيه فرضا مستندا الى عنف العبارة بل يستخدم لغة الدبلوماسى الحاذق فى سبيل الاقناع . ويقول مؤلف الكتاب فى الفصل الثالث نقلا عن جون هولمز : «. .لعل اعظم مواهبه جميعا تمتعه بروح تهفو الى الوئام ، يزكيها استعداد فذ لاثارة الرغبة فى الاتفاق الجماعى» .

أحداث عاصفة فى الكونغو

حين تولى همرشلد منصبه عام ١٩٥٣ لم يكن فى عضوية الامم المتحدة غير أربع دول افريقية . ولكن عددها وصل فى عام ١٩٦٠ الى ست وعشرين وقد قضى فى بداية عام ١٩٦٠ ستة أسابيع فى زيارة عواصم الدول الافريقية جنوبى الصحراء ، ورأى خلال هذه الرحلة من أخطار التمزق ، ومن نذر الحرب ماجعله يرى تلك المنطقة فى افريقيا أشبه بالبلقان فى أوربا ، بل قد تكون اشد منها خطرا ، ولكنها جديرة بأن تشيع الحيوية والنشاط فى مجلس الامن . لقد رأى ان الدول الكبرى ، وبخاصة امريكا وروسيا ، يحاول كل منها أن يحل محل الاستعمار كلما رحل عن دولة منها ، ورأى أنه لاوقاية من هذا الا بمعونات فنية واقتصادية تقدمها الامم المتحدة ، وبها تحمى تلك الدول الناشئة من شر الحرب الباردة فهى ان دخلت دولة منها الجرت وراءها مآسى مروعة . وتقدم بهذا الرأى الى مجلس الامن فأقره ووكل اليه أمر المعونة وأمر تسوية المشاكل . وكان هذا أخطر ماوكل اليه وأشده تعقيدا . وقد لقى عناء شديدا من حكومة جنوبى افريقيا المتمسكة بالتمييز العنصرى والمتعصبة له .

وسافر الى جنيف لحضور الدورة العادية للمجلس الاقتصادى التابع للامم المتحدة ، وهناك توالت عليه برقيات من مساعده «بانش» تتضمن نبأ نشوب ثورة بين رجال الحرس الوطنى فى الكونغو وتبلغه ان الفزع السائد يقتضى استقدام قوة طوارىء وتقديم معونة فنية لتوطيد الامن .. وبينا كان يتباحث مع مجلس الامن بشأن توزيع المعونة الاقتصادية جاءته برقية من كازافوبو يطلب فيها ايفاد بعثة عاجلة لمعاونة الكونجو عسكريا ، وذكر أنه يتهم بلجيكا بتحريض كاتنجا على الانفصال ومن جهة أخرى تقدم فريق من **الوزراء** الكونجيين يطلبون من «ايزنهاور» قوات امريكية ، فأبى ايزنهاور أن تكون المعونة عن غير طريق الأمم المتحدة ، وأبلغ همرشلد بذلك .

هذه المشاكل اعادت الى مجلس الامن حيويته كما قدر همرشلد ، وبدات الامم المتحدة تتدخل لتمنع الدول الطامعة من التدخل ، الامر الذى لا تستطيع ان تفعله اى دولة دون أن تثير عليها الرأى العام العالمى .

اعلن همرشلد أن الهيئة التابعة للامم المتحدة ستتولى صيانة القانون والنظام فى الكونغو تمهيدا لانسحاب البلجيكيين . وستلتزم هذه الهيئة الحياد التام وتبعد عن دائرة نشاط السلطات المحلية .

وبدأ الانسحاب البلجيكى ، وتتابعت نداءات الامانة العامة بطلب متطوعين للعمل فى الكونغو ، ولكن لم يمض الا قليل حتى حدث انقسام فى حكومة الكونغو ، وحدث انقسام فى الدول الافريقية تبعا لذلك ، وارعدت الدول الكبرى وابرقت ، واخذت الامم المتحدة تتداعى من أساسها .

سافر همرشلد الى ليوبولدفيل وحيته جماهير غفيرة بالهتاف له وللأمم المتحدة ، وبسقوطتشومبى وقد كان يريد الانفصال بكاتنجا . ووعد همرشلد بزيارة كاتنجا ثم عدل عنها وكلف بانش ان يقوم بها نيابة عنه ولكن بانش قوبل بعداء شديد من تشومبى ، وغضب لومومبا متهما الامانة العامة بعدم العناية بحماية كاتنجا من الانفصال . وعرف ان لومومبا طلب المعونة من الاتحاد السوفييتى تقدم اليه بعد الطيارات ، واضطر همرشلد الى تنبيه الاتحاد السوفييتى الى هذا الخطأ وذكره باحتجاجه من قبل على قدوم عشرين جنديا امريكيا لمعاونة فى نقل امدادات التموين والجنود بالطائرات وتقدم بمشروع قرار الى مجلس الامن يحرم على الدول ارسال اى معونة تساعد على انتشار رقعة الحرب فى الكونغو ، ولكن الاتحاد السوفييتى عارض مشروع القرار ، هذا بحجة ان ذلك ينافى حقوق السيادة لكل دولة وفق نصوص ميثاق الامم المتحدة . واستطاع موبوتو اجلاء جنود السوفييت فكان ذلك سببا فى توسيع شقة الخلاف بين المعسكرين الغربى والشرقى مما جعل روسيا تمتنع (وهى ماتزال ممتنعة الى اليوم) عن دفع حصتها فى ميزانية قوات الأمم المتحدة فى الكونغو ، بل وجعلت أيضا تهاجم الامم المتحدة وتنتقص من قدرها .

وتفككت حكومة الكونغو المركزية ، وتحولت الى مجموعات متنافسة متناقضة ، واتجهت سياسة

الأمم المتحدة في الكونغو الى العمل لحماية جميع الزعماء السياسيين ، ولكن موبوتو قبض على لومومبا ، وقد عجزت قوات الامم المتحدة عن حمايته .

وثارت مشكلة حول من يمثل الكونغو في الامم المتحدة فاقترحت بعض الدول اختيار مندوبي لومومبا ، بينما أيدت دول اخرى كازافوبو وكان قد حضر بنفسه في الامم المتحدة بصفته رئيس الحكومة القائمة ، وهناك دول اخرى رات ارجاء البت في هذا الموضوع .

وهرب لومومبا من حراسة قوات الامم المتحدة ولكن اعيد القبض عليه وضرب بقسوة وسجن حيث عومل معاملة غير انسانية وعذب حتى مات وما زال قاتله بمأمن من العقاب .

لقد كان المأمول أن جيش الامم المتحدة وقوامه عشرون الف جندي من شتى الجنسيات ويشترك معه مئات من الخبراء والاداريين غير العسكريين يستطيع أن يحول دون قيام حرب اهلية ، ويمنع الكونغو من أن تتحول الى «كوريا» جديدة .. لقد بذل همرشلد أقصى ما يمكن أن يبذله انسان ، مما ترى تفصيلا له في الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب ، ولكن مهمته مع ذلك اخفقت ، والتمزق حدث ، والمأساة وقعت ومازال تمثل على أرض الكونغو الممزقة .

صراع بين خروتشوف وهمرشلد

في سنة ١٩٦٠ اقترح خروتشوف أن يحضر رؤساء الدول دورة الجمعية العمومية ليناقش فيها موضوع نزع السلاح . وعندما اخفق مؤتمر القمة في باريس أعلن خروتشوف انه معتزم ان يحضر الدورة على كل حال ، وطلب بعض الدبلوماسيين الروسيين من همرشلد أن يدعو خروتشوف الى الحضور فلم يقبل همرشلد ، ولكنه مالبث أن رحب بمقدمه حين علم أنه قادم على راس وفد بلاده .

كان الاتحاد السوفييتي يضيق ذرعا بهمرشلد ، ولا يكف عن ملاحقته بالنقد اللاذع .. لقد اعلن عدم موافقته على انشاء قوة الطوارىء ، وعاب التدخل في لاوس ، وطالب بالمساواة في اجهزة الامم المتحدة ، وكان مندوبه «زاروبين» لايفتأ يصف همرشلد بانه غر وساذج وانه من اتباع الاستعمار وكان رد همرشلد على هذه الحملة أن عرض الثقة به على الجمعية العمومية ففاز بسبعين صوتا ضد لاشيء .. كل ذلك جعل ايزنهاور يدافع عنه صراحة في خطاب له امام الجمعية العمومية ، فاثار هذا غضب الاتحاد السوفييتي **وطلب أن يلغى منصب الامين العام ، وان تحل محله هيئة تنفيذية تتالف من ثلاثة يمثلون الدول الغربية والدول الاشتراكية ، والدول المحايدة** . وقال خروتشوف عن همرشلد امام الجمعية العمومية انه ليس قديسا ، وانه مغرض ، ودائم التأييد لكل ما فيه مصلحة للولايات المتحدة والدول المحتكرة لراس المال ، ثم قال : لذلك لانثق به ، ولا يمكن ان نثق به .

رغم كل هذا دعى همرشلد الى المأدبة التى اقامها الاتحاد السوفييتي في الليلة التالية للتهجم عليه . ولما كان همرشلد يفرق بين الخصومة الشخصية وخصومة العمل لبى الدعوة وحضر المأدبة فقوبل بحفاوة بالغة وعانقه خروشوف وغالى في تحيته وسأله في هذا احد دبلوماسيي المجر فقال خروتشوف ان من عادات سكان جبال القوقاز أن يكرموا عدوهم اذا زارهم في بيوتهم ويحتفون به اكبر حفاوة فاذا غادر بابهم قطعوا عنقه ان استطاعوا ! !

في نهاية هذه الدورة وقد كانت متسمة بالصراع بين خروتشوف وهمرشلد القى همرشلد خطابا رائعا جامعا ، ويقول المؤلف في آخر فصول كتابه: انه لما كانت استقالة همرشلد أمرا يعنى الجمعية العمومية ، ويعنى الاغلبية التى تقدم مصلحتها الكبرى على اداء المنظمة لمهمتها على اكمل وجه ، لذلك اقترعت الجمعية العمومية على الثقة به فايدته بأغلبية ٨٣ صوتا ضد ١١ صوتا تمثل الكتلة الشرقية وامتنع خمسة عن التصويت .

نهاية المطاف

عانى همرشلد من هذه المشاكل متاعب كثيرة وقد ظهر أثرها فيه واضحا في الشهور الاولى من سنة ١٩٦١ اذ كان يبدو منقبض النفس ، مرهف الحساسية ، ضيق الصدر ، متجهم الوجه على عكس ماكان من قبل . وقدم تقريرا الى الامم المتحدة اوضح فيه انها في موقف دقيق بسبب الكونغو وعليها أن تختار بين أمرين اما ان تركن الى الخمول واما أن تنشط كأداة دولية فعالة .

وقد وجه اليه « ادولا » دعوة ليزور ليوبولدفيل وراى ان يغتنم هذه الفرصة ويقوم بمساع للتوفيق بين تشومبى والحكومة المركزية توصلا الى تسوية



بمشاكل الامم المتحدة فى الكونغو .. لهذا قبل الدعوة ، وحدد وقت السفر ، وودعه فى المطار جمع من اصدقائه وقال له احدهم : ارجو ان يكون رحلتك الى ليوبولدفيل من امتع رحلاتك فأجاب فى تحفظ بالغ : أرجو ذلك .

وحلقت به الطائرة ، وسافر وهو لايدرى ما فى ضمير الغيب .. لا يدرى أن منيته ستكون هنا هناك بعيدا عن تراب وطنه ومسقط راسه .

ومن كانت منيتـــــه بأرض
فليس يموت فى ارض سواها

سافر وهو لا يدرى انه سيكون شهيد المعركة شهيد المشكلة التى كان يسعى لحلها ابتغاء مصالح شعب الكونغو .. تحطمت الطائرة ولكن : لماذا تحطمت ؟ وفيم وكيف كان تحطمها ؟ ومن الذى حطمها ؟ كل علامات الاستفهام هذه ظلت حتى اليوم بلا جواب واضح ولا رد شاف .. كل ما قيل فى هذه الفاجعة لا يعدو ان يكون تخرصات قائمة على الظن والرجم بالغيب ، اما الذى لا شك فيه فهو ان همرشلد الذى تمكن بفضل كياسته ولوذعيته من تفريج الكثير من الازمات الدولية ، والذى تمسك بمنهج الدبلوماسية الواقعيـــة ، والذى نفخ روح الحياة فى الامانة العامة ، والذى عادى فى سبيل تحقيق مبادىء الامم المتحدة فرنسا وانجلترا وروسيا ، وصمد لكل الخصومات والتحديات ، ووقف فى وجه كل مناوئيه كالطمود الشامخ ، همرشلد الذى كانت له كل المفاخر والامجاد والمحامد والمواهب قد طواه الموت .. فى جثمانه ، اما ذكراه اما اعماله فخالدة على الدهور .

تحطمت طائرته ولم يكن معه الا كتاب بالفرنسية عن حياة المسيح وداخل الكتاب قصاصة من الورق وعلى القصاصة نص القسم العظيم الذى افتتح به اعماله فى الامانة العامة .. ولقد شاء له الله ان يبر به منذ اداه الى أن بلغ الكتاب اجله .

نظرة جديـــدة الى الحـــرب

بازيل هنرى ليدل هارت بريطانى من مواليد سنة ١٨٩٥ ، وهومؤرخ عسكرى تعلم فى كامبردج واشترك فى الحرب العـالمية الاولى ، ثم ترك الجيش وفى سنة ١٩٢٥ اشتغل مراسلا عسكريا لجـريدة ديلى تلغراف ثم مراسـلا عسـكريا ومستشار دفاع لجريدة التايمز ، وعين فى سنة ١٩٣٩ المحرر العسكرى لدائرة المعارف البريطانية فمحاضرا فى التاريخ العسكرى بجامعة كامبردج ، فمستشـــارا خاصــا لوزير الدفاع البريطانى هوربليشا الذى تولى اعادة تنظيم جيش بريطانيا .

وليدل هارت له اكثر من ٣٥ كتابا كلها فى الحرب وفنونها ويعتبر اعظم حجة فى الشئون العسكرية ، ومن بين مؤلفاته العسكرية وقع الاختيار على هذا الكتاب وهو يتناول الاستراتيجية العسكرية الحديثة ، وقد احسن اختياره وتعريبه

الاستاذ خيري حماد ، فكان باجتماع هؤلاء جديرا بان يقرأ الاستاذ اكرم ديري وقام بمراجعته الاستاذ خيري حماد ، فكان باجتماع هؤلاء جديرا بان يقرأ ويفهم وحافزا لنا على أن نعرض له على صفحات هذه المجلة .

يقول هنري كيسنجر خبير الاستراتيجية الامريكية : « كلما زادت نتائج الحرب النووية هولا تباعدت الهوة بين التهديد المقصود به التخويف والترويع وبين الاستراتيجية الفعلية الواجبة التطبيق .. ان التزايد في الطاقة التدميرية يؤدي الى تناقص في جديه التهديد باستخدام هذه الطاقة » . ويرى ليدل هارت اكبر خبراء الاستراتيجية العالميين أن امتلاك الاسلحة الذرية من شأنه أن يفقدها القدرة على تأمين النصر كما تؤمنه الاسلحة الاخرى .. ان استخدام هذا السلاح يعني التدمير الشامل وليس للانتحار درجات .

وفي سنة ١٩٤٥ وبعد اطلاق قنبلتي هيروشيما وناجازاكي الذريتين وضع ليدل هارت كتابا عنوانه « الثورة في فن الحرب » ناقش فيه متناقضات الحرب الذرية ، وفي سنة ١٩٥٠ الف كتابه « الدفاع عن الغرب » أبرز فيه مساوىء هذا السلاح . وفصل ما يحدثه من تدمير شامل مؤداه فناء البشرية والقضاء على الحضارة التي بناها الانسان في آلاف السنين . وأشار في هذا الكتاب الى ضرورة وضع قيود وحدود لاستخدام هذا السلاح ولو كان على سبيل أنه رد رادع على اي هجوم .

ولما ظهر السلاح الهيدروجيني ، وضاعف القدرة التدميرية ، ولم يعد احتكارا للامريكيين كما كان من قبل ، بل وقفت به روسيا في المقدمة . استبان ليدل هارت ذلك فاعلن ان السلاح الذي وضع الغرب ثقته به لم يعد ذا جدوى ، الا اذا كان الغرض من استخدامه هو الانتحار ، وبهذا وضع الكتاب الذي نحن بصدد عرضه وتحليله والذي نرى المكتبة العربية بحاجة الى ان تثرى بمثله لحاجة ثقافتنا اليه .

قسم المؤلف كتابه خمسة اجزاء وخاتمة ، وقسم الجزء الاول كذلك ثلاثة اقسام جعل اولها اجابة عن سؤال يقول انه وجه اليه سنة ١٩٥٢ وهو : كيف يواجه الروس الموقف الاستراتيجي وما هو الحل الذي يقترحه لو كان رئيسا لاركان حرب الجيش السوفييتي ؟ وبدأ اجابته بذكر العوائق التي تعترض سبيل الاجابة ، وهي ان المعلومات التي لديه عن روسيا مشوبة بكثير من الريب والغموض ، لانها حتى حين كانت حليفة في الحرب العالمية الثانية كان حلفاؤها يعرفون كل شيء عن قوة هتلر العدو المشترك ، ولايكادون يعرفون شيئا يبلغ مبلغ اليقين عن قوة حليفتهم روسيا .. واذن فعنده ان لا سبيل الى الاجابة الا بان يتخيل نفسه رئيسا للاركان العامة للجيش الروسي ، وعلى اساس هذا التخيل يجيب بما نحواه :

« انني احس بمزيد من الارتياح لان قواتي الموجودة بعيدا الى الخلف في قلب الاتحاد السوفييتي من الصعب معرفتها ، ولان شبكة امننا كثيفة جدا ، ولان مساحة بلادنا الشاسعة تيسر لها الاختفاء ، ولان الستار الحديدي بما فيه من عمق يجعل ذلك بمثابة ورقة رابحة في يد بلادي لا يتيسر مثلها لدول الغرب . ومع ذلك أحذر روسيا من خطر حرب عالمية ثالثة ما لم تكن واثقة كل الثقة بقدرتها **على تدمير بريطانيا** بسرعة ، لما لها من قوة ذاتية ، وانما نظرا الى موقعها الاستراتيجي الذي يجعلها قاعدة لهجوم أمريكي مضاد مدعم بالقنابل الذرية ، ثم أنصح بألا يكون الهدف من غزو أوربا طرد الامريكيين فحسب، بل ينبغي ألا تترك لهم فرصة للهدوء ليعرفوا أنهم اذا حاولوا استعادة احتلال جزء من أوربا لخسروا أكثر مما عساهم يربحون، وأنبههم الى أن هتلر لم يخسر الميزة الكبرى التي كان يتمتع بها بعد سقوط فرنسا الا لانه لم يستطع نقل دباباته الى انجلترا ، ومن ثم لم يتمكن من تدميرها . وقد اخطأ حين اتجه الى الشرق تاركا بريطانيا قاعدة انطلاق لقوة القاذفات الامريكية التي تكفلت بتحطيم قوته الضاربة .

ثم يمضي فيقول : وباعتباري رئيسا للاركان العامة للجيش الروسي أشير عليها بأن تعنى بتقوية اسطول النقل الجوي، وان تنشىء وحدات مستعدة للنقل جوا ، وأشير عليها أن تكثر من بناء ناقلات الجيوش لكي تلقى بها على انجلترا قبل ان تعلن الحرب،واعتبر عطلة نهاية الاسبوع فرصة مواتية للقيام بذلك ، وأن تباغت انجلترا بغزو من تحت البحر بوساطة قوات تنقلها

الغواصات ، وبالجملة لا تترك لعدوهـا فرصة يستعيد فيها توازنه .

واذا عارضت استراتيجية أعلى المستويات هذا الهجوم على انجلترا بحجة ان نتائجه مجهولة فانني اعرض خططا اخرى تتعاون فيها الوحدات المنقولة جوا مع القوات التي تهجم من البر تعاونا وثيقا مثمرا ، وذلك بأن يلقى بهذه القوات خلف جسور نهر الراين لتحافظ عليها سليمة صالحة لعبور جيوشنا ، وتطويق القوى المرابطة شرقي الراين . وقد يكون من الافضل ان يلقى بهـذه القوات خلف مضايق البلطيق لتيسر الافادة من قوات الغواصات في المحيط الاطلسي لقطع خطوط التموين الامريكي والاوربي معا » غير أنه يجب في كل الحالات أن يكون الهدف الاول هو القضاء على القاعدة الامريكية في بريطانيا .

انه من الحيوى لنا على كل حال أن تبـاد انجلترا بسرعة . وان تتحول الى جزيرة جرداء، وقد سبق أن فعل الانجليز والامريكان مثل ذلك بالمانيا دون نظر الى الاعتبارات الانسانية التي تتبجح الدولتان بها .

ان تدمير بريطانيا يكفل لنا ابعاد امريكا عن اوربا مسافات بعيدة ، والى زمن طويل . هذا من جانب . ومن جانب آخر فان من شأن هذا الاجـراء ان ينشر الرعب في قلوب الامريكيين وبخاصة حين تردد دعايتنا على اسماعهم قولنا لهم : « اذا ارسلتم ابناءكم الى اوربا فلن تروهم بعد ذلك ابدا ، وستقدمون لمن يطول عمره منهم تذكرة الذهـاب الى معسـكرات الاعتقـال في سيبريا .. » .

.. وبصفتي رئيسا للاركان العامة اصارح الجهات العليا بأنني افضل ان نمتنع عن استخدام القصـف الذرى ما دام اعـداؤنا مترددين في استخدامه ، أما اذا استخدمه الطرفان فاننـا سنظل على قيد الحياة حتى لو قصفنا العـدو بعشرة امثال ما نقصفه به ، وذلك بفضل ترامى أطراف وطننا واتساعه الشاسع ، وبفضل توزيع الجهاز الصناعي على كل اجزاء الاتحاد السوفييتي وفق تخطيط ستالين .

أما في الشرق فاشير بأن تكون ضربتنا الاولى موجهة الى الاسكا لارهاب الامريكيين والكنديين معا ، وبعدها نندفع الى اليابان ، ثم نندفع من جانب آخر عبر ايران والعراق الى خليج العرب وساحل البحر الابيض المتوسط .

وبصفتي السالفة ايضا اشير ان نتابع سياستنا في الحرب الباردة فكل الظواهر تشير الى نجاحها والتزامها يعنى تنفيذ قول لينين : « الاستراتيجية الصحيحة هي التي تضمن تأخير العمليات الى الوقت الذى يسمح فيه انهيار العدو معنويا أن نضربه الضربة المميتة بطريقة سهلة وممكنة » .

***

هكذا مضى في الفصل الاول يتخيل نفسه قائدا روسيا ويرسم الخطط العسـكرية والسياسية للسوفيت ، وهو بهذا يرمى الى استرعاء أنظار الغرب الى مواطن الضعف ، ويبصرهم بالاهداف التي يمكن أن يتصدى لها عدوهم المتربص بهم . ثم انتقل بعد ذلك الى أمريكا والى سياستها بعد تفجير القنبلة الهيدروجينية ، فقد أشارت وزارة الدفاع « البنتاجون » الى انقاص حجم القوات المسلحة ، وتخفيض النفقات بنـاء على الفكر الاستراتيجي الجديد القائم على استخدام سلاح التدمير الجديد الذى قال فيه الاميرال ستراوس رئيس لجنة الطاقة الذرية « ان قنبلة هيدروجينية واحدة تكفى لتدمير مدينة» ، والذى جعل نيكسون نائب الرئيس الامريكي ايزنهاور يقول : « سنعتمد في المستقبل على قوى انتقامية عارمة ، ولا ندع الشيوعيين يأكلوننا جزءا فجزءا في حروب صغيرة وفي أماكن متعـددة من العـالم .. » ويعلق ليـدل هـارت على ذلك بأن الامريكيين كانوا يأملون ان يؤثر ذلك في زعماء الكرملين ، ويبث الرعب في نفوس سكان البلاد الدائرة في فلك الاتحاد السوفييتي . الا أن ذلك أتى بنتيجة عكسية ، فالاتحاد السوفييتي كان قد فجر قنبلة هيدروجينية قبل الولايات المتحدة بسبعة أشهر والبلاد الدائرة في فلكه قد عرفت ذلك ، وكل الذى حدث لم يزد على الضجيج والفزع بين شركاء امريكا من الاوربيين ، وابان هذه الظروف صرح جون سليسور ماريشال الجو البريطاني بأن « الحرب الشاملة التي عرفناها في الاربعين عاما الاخيرة اصبحت ملكا للماضي ، وهي في عصرنا هذا اصبحت تعنى الانتحـار الجماعي ونهاية المدنية التي نعرفها .. » ثم يقول ليدل هارت بعدئذ ان القنبـلة الهيدروجينية تجعـل احراز نصر في حرب شاملة ضربا من المحال ، وأن من يدعو الى استخدامها فانما يهدد بلده

ويهدد الانسانية كلها بالفناء ، غير انه وان كان من شأنها ان تقلل من احتمال وقوع حرب شاملة فهي في الوقت نفسه تزيد احتمالات وقوع حروب محدودة في اماكن متعددة .

ثم يسترسل قائلا : خير لنا ان نفهم ان الاسلوب التقليدى لطيران القصف الاستراتيجي لم يعد ذا موضوع لانه يؤدي بنا الى الاستزادة من احتياطي القوات البرية والبحرية والجوية ، وهو امر يتجاوز طاقتنا الاقتصادية .. وما نحتاج اليه قبل كل شيء هو اعصاب باردة وتجلد وقدرة على بحث الموضوعات بعمق ، اذ ان الاخطار التي تهددنا تنجم عن السخط والهيجان وعدم تقدير العواقب ، وهذه اذا اجتمعت فلا بد من حدوث انفجار .

وبعد الحديث عن أمريكا انتقل الى بريطانيا وهو يرى أنه من واجبها أن تتعلم من التجربة انه من الجنون أن تستمر على بناء قصور من الرمال في كل أنحاء العالم . فاذا امكن أن تستفيد من التجارب ، وأن تأخذ على نفسها التزام حدود قوتها فان قوتها قد تنمو وتتقدم ، وربما استطاعت في ظل ذلك أن تستعيد نفوذها المفقود . ويقول أنها تعيش في احلام ماض مجيد مدعية أنها قوة كبرى ، على حين انها لم تعد تملك من هذه القوة شيئا منذ زمن طويل . وقد شاء القدر أن يؤيده بريطانيون في ذلك . فالوزير البريطاني سير انتوني ناتنج وزير الدولة البريطاني في حكومة المحافظين قال في تصريح نشرته له الاهرام في ١٩٦٥/٣/٣١ « .. ان خطأ سياسة بريطانيا أنها تتحمل مسئوليات ، ولا تملك القوة » ويعود ليدل هارت فيقول : ان بريطانيا في ظل الوهم الذى تعيش فيه أرادت الرد على تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ بالهجوم الذى وقع بعد اربعة اشهر من هذا التأميم . وكان هدفها من هذا الهجوم أن تقضى على عبد الناصر ، وأن تحافظ على حق المرور في القناة ، وأن تبقيها طريقا مفتوحا أمام شحنات البترول . وان تتوصل مع هذا الى وقف التسلل الروسى الذى ظلت الصهيونية توحى به الى الاوربيين والامريكيين حتى خالوه حقيقة .. هذا ما ارادته انجلترا ، ولكن الهجوم اتى بعكس ما اريد منه ، وكانت نتائجه « اسوأ ما يمكن في عملية سيئة » .

وفي رأيه أن هذا العدوان تمخض من ناحيته العسكرية عن اخطاء متعددة ، كل خطأ منها أشد فداحة من الآخر .. وراح يعدد هذه الاخطاء وان كان تجنى على بعض الحقائق ، وتعقبه في ذلك السيد المعرب والسيد المراجع .. لقد تجاهل مثلا ان اسرائيل لم تجرؤ على الهجوم وأبته اباء شديدا ما لم تؤمن لها انجلترا وفرنسا السيطرة الجوية والبحرية ، ولذلك أمدتها فرنسا بستين طائرة بطياريها وذخائرها ، وثبت انها تزودت بالوقود من قاعدة قبرص البريطانية وهي في طريقها الى اسرائيل في ساعة الصفر من المعركة ..

ولكن اذا كان قد فاته الانصاف في بعض الجوانب ، فقد كان منصفا حين وصم اسرائيل بأنها تتميز بالوحشية ، وانعدام الانسانية والشفقة والرحمة فهي تقتل وتذبح دون ماتفريق بين شيخ ورجل ، ولا بين طفل وشاب ، ولا بين رجل وامرأة .

ثم يقرر انه الى جانب ما وقع من بريطانيا من أخطاء عسكرية وكان لها آثارها السيئة ، وقعت كذلك في أخطاء سياسية وكان لها أيضا آثارها السيئة . وفضلا عن ذلك وقعت من الناحية الاقتصادية في مأزق حرج فأبانت للعالم كله أنها لا تستطيع أن تعيش الا في كنف أمريكا وفي رعايتها ، فهي في حقيقتها كما وصفها الرئيس جمال عبد الناصر دولة من الدرجة الثالثة .

انتقل بعدئذ الى الجزء الثاني من كتابه ، وقد بداه بالحديث عن الاقمار الصناعية التي اطلقتها روسيا فكانت أقوى اجراس الانذار ، ولم يضعف من قوة نذيرها ان يقول الفيلد مارشال مونتجمرى في حديث صحفى أن كواكب الفضاء الروسية لن تتيح لروسيا اى تفوق استراتيجي او عسكرى .

وثارت موجة من الفزع حين اعلن الروس أنهم اطلقوا بنجاح صاروخا يستطيعون أن يصيبوا به اى نقطة في العالم . كانت دول حلف

الاطلنطي وقتئذ مطمئنة الى أن أمريكا متفوقة على روسيا فى ميدان السلاح الذرى والهيدروجينى وان هذا التفوق كفيل بحماية اى بلد يدور فى فلك امريكا . اما وقد ذاع هذا النبأ فهل تستطيع اى دولة ان تظل واثقة بحماية امريكا لها مع علمها أن الروس قد توصلوا فى مجال الصواريخ الى دقة مذهلة فى التوجيه ، وان احتمال خطأ التصويب لا يتعدى ٢ ٪ أيا كان بعد الهدف لقد حطم الصاروخ الروسى الموجه الى القمر كل ثقة واطمئنان .. هكذا يرى ليدل هارت . ثم يسترسل فيقول ان تطور الاسلحة التى تجلب المواكب المؤسفة كفيل بأن يحول اكثر الدول تهورا الى دولة عاقلة ..

ثم يقول بعد ذلك أن هناك حاجة ملحة الى نموذج جديد من السلاح الهجومى المباشر الشامل الرادع غير السلاح الذى يضعنا اما على حافة الانتحار واما على حافة الاستسلام ، ويدعو الى ان يكون هذا السلاح قادرا على التدخل فى عملية ذات طابع هجومى قبل ان يكون قادرا على التدخل فى عملية دفاعية .

ثم ينتقل الى ما يسميه مسائل أساسية فى الدفاع الغربى ، فيبدأ بالتساؤل عما اذا كان يمكن الدفاع عن أوربا ، وعن امريكا نفسها ، ثم يجيب عن هذا التساؤل بأنه لا يمكن اقامة دفاع فعال فى نطاق الظروف الحالية اذا كان الدفاع يعنى الوقاية والحماية والحفاظ على سلامة النفوس . ويستشهد بقول لماكميلان رئيس وزراء بريطانيا فى سنة ١٩٥٧ « .. القوى العسكرية اليوم ليست معدة للحرب .. ان مهمتها منحصرة فى منع وقوع الحرب . ان الحرب الشاملة اليوم لا تعنى غير الخراب الشامل » ..

ثم يتحدث عن الشروط المحتملة لحرب ذرية فيقول ما موجزه ان قوة قنبلة هيروشيما كانت تعادل قوة عشرين الف طن من الديناميت ، على حين ان القنبلة الهيدروجينية تعادل عشرين مليونا ، وهى ليست احتكارا لامريكا كما كانت قنبلة هيروشيما ، فروسيا تملك من القنابل ما تقاس قوته بملايين من الكيلوطن ، ومن هذا يتجلى جسامة الخطر على عمران العالم .

وينبه الى أن قوى حلف الاطلنطي لا تقوى على الدفاع اذا قامت حرب ، اذ ان اوطانها ستدمر ، وسكانها سيفنون ، ومن ظل منهم بقيد الحياة فسيكون همه البحث عن الغذاء والاشراف على جماهير اللاجئين الذين سيكونون مفتقرين الى كل شيء ، ويستشهد بما قالته قيادة الدفاع الجوى الامريكى « ان دفاعا فعالا بنسبة ٩٠ ٪ لا يستطيع ضمان بقاء الامة بقيد الحياة » ويقرر ان مخططات الحلف فى الدفاع الجوى لا تتجاوز كونها لعبة من اللعب . ثم يخرج من كل ذلك بنتيجة خلاصتها : امام التهديد بالقنبلة الهيدروجينية ، وبالصاروخ عابر القارات والمحيطات ، وامام وجوب الاعتقاد بصدق الروس فى وصف ما يملكون من هذه الاسلحة .. امام كل هذا تتمثل الحماية الوحيدة للغرب فى عدم تشجيع روسيا على القيام بهجوم ، مع الاحتفاظ بالقدرة على القيام بأعمال انتقامية لان ذلك يحول دون المجازفة بالهجوم . ومن الخطأ ان نعتقد ان ايا من العملاقين يستطيع بضربة مفاجئة ان يدمر القوة الانتقامية لدى خصمه ، ومن فكر فى هذا كان كمن يبحث عن ابرة فى كيس من التبن . ثم دعا الى التفكير فى وسائل فعالة لاحباط الاعمال الذرية ، ويلوح انه قد استجيب لتفكيره فأعلن مؤخرا عن صواريخ تدمر القذائف فى الجو قبل ان تصل الى هدفها ، ولكن يجب ان تكون الثقة فى هذا السلاح مقطوعا بفعاليتها ، وهذا امر بعيد الاحتمال أو مشكوك فيه .

ويفرع من هذا مشكلة استراتيجية الحرب المحدودة ، لان القنبلة الهيدروجينية اذا كانت تحول دون اى هجوم على نطاق شامل فانها لا تقلل من احتمالات الحرب المحدودة ، بل لقد تعزز احتمالاتها . وليس هناك معنى للاستعداد لحرب عالمية ثالثة ، والبحث عن الربح فى الحرب والانتصار فيها مع التطور الجديد فى الاسلحة ليس الا علامة من علامات الجنون . ولكن من بواعث الالم ان المفاهيم القديمة لا تزال ذات طابع فى الخطط العسكرية ، وينصح لرجال الدولة ومستشاريهم السياسيين أن يتبحروا فى الفنون العسكرية ، وينصح للعسكريين ان يخضعوا للادارة السياسية ، وقريب من المنطق السليم ان يندمج منصب وزير الدفاع فى منصب

وزير الخارجية ، ويقول ان ذلك يدنى تطبيق نظرية افلاطون التى تقول « لن يتقدم العالم ما دام الفلاسفه بعيدين عن سدة الحكم ، او ما دام الحكام لم يصبحوا فلاسفة » .

وفى مكان آخر من الكتاب يتساءل : هل يكون استخدام الغازات حلا آخر وافضل ؟ ثم يجيب عن هذا التساؤل فيشير الى قول لاحد قادة القوى المتحالفة فى اوربا ، وفحواه « اننى لا اريد ان اوصى باستخدام سلاح ذرى مهما يكن صغيرا اذ سيكون فى استطاعة العسكرين تدمير العالم » واذن فالمطلوب ان يبحث عن سلاح آخر يكفل الدفاع ولا يؤدى الى الانتحار ، ويتمثل هذا فى استخدام الغازات التى تسمح باخراج الخصم من المعركة ، لا جره الى الموت . ويشير الى ما سبق ان قاله منذ اربعين عاما فى اعقاب الحرب العالمية الاولى وخلاصته ان « نشر الموت والدمار بصورة واسعة معناه الاساءة الى ماتملكه الانسانية فى المستقبل . ويذر بذور الانتقام ، وتعريض أمن العالم للخطر » والعودة الى الاسلحة الكيماوية قد يتيح حلا اختياريا افضل ، وأملا متسعا فى دفاع فعال دون انتحار » ثم يقول : ان وجود اسلحة من الغازات اكثر اغراء بالسلم والانسانية من مضاعفة السلاح الهجومى المباشر الشامل الذرى .

وبعد ان يتحدث عن استراتيجية الحرب العالمية الاولى والثانية ، ويحلل معاركها واسلحتها ومنها الغازات ، ينتقل الى حلف الاطلنطى او الاطلسى وهو ثمرة من ثمرات ازمة برلين . وكان مولده فى ابريل سنة ١٩٤٩ عندما رأى الغرب ان الروس لديهم اكثر من ثلاثين فرقة فى المناطق المحتلة خلف الستار الحديدى مدعومة بستة آلاف طائرة ، على حين ان دول الغرب لم تكن تملك الا اربع عشرة فرقة ونحو الف طائرة ، وفاته ان يقول ان معظم هذه القوى مستخدم فى الواقع ضد مناطق آسيوية واخرى افريقية اكثر مما هو متأهب لمناضلة القوى الروسية . الا انه قرر مع ذلك ان الدول الغربية لا تستطيع ان تطمئن كل الاطمئنان الى القوة الجوية الاستراتيجية الامريكية ، لان تقدم الروس فى عالم الصواريخ زعزع كل ثقة عند دول الغرب . ومن رايه ان هذا مما يجعل الاعتداءات المحلية كثيرة الاحتمال .. كما ان من رايه ايضا ان الحرب الذرية قد اصبحت غير معقولة مع تفوق الروس فى ميدان القذائف الصاروخية . وخير للغرب أن يستخدم الذكاء فى البحث عن وسيلة للدفاع لا تنتهى بالانتحار . وهو يراها كما اسلفنا ممثلة فى انواع الغازات غير القاتلة ، اما بالنسبة الى مشكلة برلين فيرى أن وضع الروس اسلم . وأن الهجوم عليهم غير ممكن . اما الحلفاء فهم فيما يشبه الحبس الانفرادى وقد اغلقوا على انفسهم بابه بايديهم منذ سنة ١٩٤٥ .

وعقد فصلا للشرق الادنى فاشار الى المخافر الامامية من حلف الاطلسى . وهى المعرضة فى رايه للخطر . كما ان الدفاع عنها أشد عسرا من الدفاع عن برلين وعن البلطيق . ويرى أن ايران فى مقدمة هذه المواقع المزعزعة ، ويقول انه اذا كان الموقف قد تحسن نوعا ما فى الاونة الاخيرة فان عدم التوازن قد ازداد بصورة واضحة . ويشير من طرف خفى الى ظهور دول عدم الانحياز ، والى موجة التحرر من نفوذ الاستعمار الغربى ، تلك الموجة التى أخذت تعم الشرق الادنى خاصة والعالم الافريقى الاسيوى عامة ، وهو يعتبر ذلك سببا — مباشرا أو غير مباشر — لتدخل الدول الاخرى (ويعنى بالاخرى دول المعسكر الشرقى) وتدخل هذه الدول يخلق متاعب ماكرة بغيتها الحصول على مميزات سياسية واستراتيجية . ويقرر أن ايران كانت فى الماضى مسرحا لسلسلة طويلة من المساومات المعتادة فى حرب مستترة ، ويتحدث عما جرى فيها من تطورات وانقلابات .

ثم تحدث عن حلف بغداد وعن انضمام ايران اليه سنة ١٩٥٥ ، وعن احتجاج الحكومة السوفييتية على هذا الانضمام .

وتناول بعد ذلك موضوع صفقة الاسلحة الروسية لمصر ، وهنا يتخلى عن منطقه العسكرى الذى كان يجب ان يلتزمه فى الكتاب فيعلل هذه الصفقة بأنها تدبير اريد به احداث الشلل فى هذا الحلف ، ويلجأ الى منطق ساسة المعسكر الغربى فيذكر ان نشاط الرئيس جمال عبد الناصر يتسع ، وانه يستخدم نفوذه فى ضرب النفوذ البريطانى فى المنطقة فيعاون بذلك على ترجيح كفة روسيا . ويتناسى المؤلف اننا انما نكافح الاستعمار ايا كان المستعمر . وان صفقة الاسلحة

لم تكن الا لتحطيم قيود احتكار السلاح ، واننا لا مشاكل لنا مع الاتحاد السوفييتي ، وانه يناصرنا في نضالنا ضد الاستعمار .

ثم يتحدث عن مدى قدرة الشرق الاوسط على الصمود ضد اى هجوم . فيصف مجموعة دوله بالضعف ويخص بالذكر سوريا ولبنان ، والاردن ، فيسبغ على الجيش الاسرائيلي كثيرا من الثناء والتقدير على مالوف عادة الغربيين في ممالأة الصهيونيين . فيذكر ان اسرائيل قد صمدت لما سماه الغزو الجماعي سنة ١٩٤٨ ناسيا تلك الهدنة الماكرة التي فرضت فرضا على العرب ، والتي لولاها لتغير مجرى تاريخ هذه المنطقة .

ويعد من النقاط الخطيرة في الشرق الادنى محميه عدن . والبلاد المنتجة للبترول . ويذكر الهجمات العربية المنطلقة من اليمن على هــذه المحميات .

ومن الخطط التي أشار اليها ، والتي يجدر بنا أن ننتبه اليها لمواجهة خطط الانجليز ، أنه من الممكن ان تندفع اليمن الى القتال بحجة وقوع عدوان انجليزي عليها . وتطلب مساعدة روسيا فتخف اليها بنجدة مؤلفة من مظليين روسيين يقومون بتسـليح الدبابات والمدافع الروسـية المرسلة الى اليمن . وينصح المعسكر الغربي بتأليف قوة برمائية تقف في البحار قريبا من هــذه المناطق. ويساعدها الاسطول السادس الامريكي ثم يقول : الا انه لا توجد في الوقت الحاضر قوة برمائيه قابلة للاستخدام في البحر الاحمر ولا في المحيط الهندي . مع أنها ضرورية ، فاذا انشأها الانجليز لساعدوا على تحقيق هذا الهدف .

بعد هذا تناول الدفاع عن أوربا الوسطى ، ورسم للغرب الطرق التي يستطيع بها أن يقف تيار زحف سوفييتي ربما يحدث . وابان أن ذلك يحتاج الى ست وعشرين فرقة متحركة مسلحة بأسلحة حديثة عدا الاسلحة الذرية ، وخلفها تقف كتلة الجيش الامريكي . ثم عرض أمثلة مستمدة من حروب القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر . ثم انتقل الى الحديث عن التنظيم الجديد للتعبئة . وعن مستقبل الدبابات كسلاح ذى اثر فعال وعن قيمته ازاء الصواريخ والاسلحة النووية ، ودعا الى صنع دبابة خفيفة ذات قوة اكبر ، وحل مشكلة تركيب السلاح الرئيسى للدبابة بصورة فعلية خارج البرج وليس داخله وان تكون هذه الدبابة من النوع الذ يمكن نقله بالطيارة . ثم يقول أن تبدل الظروف يستدعى ايضا تغييرا في التكتيك ، والهدف الوحيد المعقول من الناحيــة الاستراتيجية والتكتيكية اليوم هو شل العــدو وليس تدميره ، والا انتهى الامر بانتحار الطرفين .

ثم تحدث عن المقاومة السلبيــة واعتبر انه من الحكمة ان تمتنع انجلترا عن صنع الاسلحة الذرية ، لكي يتاح لها الدخول في اتفاق عام يعقد بين الدول التي لاتملك هذه القنابل ، ولكي تمتنع أيضا هذه الدول عن صنعها .

وفي ختام الكتاب ناقش فكرة الحياد ، وفكرة انشاء منطقه عازلة وما طرا عليها من تطورات منذ تقدم بها مستر آدام راباكي في الامم المتحدة سنة ١٩٥٧ ، ثم تكلم عن فكرة انشاء قوة دولية وعن تطوراتها منذ ظهرت بعد الحرب العالمية الاولى ، وفي مؤتمر نزع السلاح سنة ١٩٣٢ ، ثم ختم الكتاب ببحث عن اكثر الوسائل تشجيعا على السلم وناقش الحكمة الرومانية التي تقول « اذا اردت السلم فتهيأ للحرب » وساق الادلة على خطاها وفضل عليها أن يقال « اذا أردت السلم فافهم الحرب » وقال في النهاية انه من الخطر ان يكون الانسان مندفعا وعديم الصبر ، وان الوضع المثقل بالتهديد بالحرب قد يتحسن اذا تجنبنا الحرب ولكن بدون استسلام .

د . مجدى وهبه



مصـــــــر فى ثـــــــورة

مؤلف هذا الكتاب استاذ اقتصاديات الشرق الاوسط بجامعة كولومبيا وهو من اصل لبنانى . عاش فى مصر حيث تخرج من جامعة الاسكندرية واشتغل بعض الوقت فى وزارة المالية والبنك الاهلى وكان ذلك قبل أن يعمل فى السكرتارية الاقتصادية للامم المتحدة فالجامعة الامريكية فجامعة كولومبيا . وله مؤلفات كثيرة عن مصر اهمها «التحليل الاقتصادى والاجتماعى لمصر » و « مصر فى نصف قرن » .

فشارل عيسوى اذن يمتاز من باقى كتاب الغرب فى امكانه تفهم ومتابعة الواقع العربى بحكم ماضيه ، الا ان المطلع على مؤلفه الاخير ، موضوع العرض ، لا يستطيع الا أن ينتقد بعض اجزائه .

الكتاب يحتوى على ثلاثة عشر مقالا كبيرا ، وحوالى ستة وثلاثين جدولا ، وهو فى غالبه يعد دراسة وصفية تاريخية اكثر منه دراسة تحليلية، وتعتبر هذه الميزة فى الوقت نفسه من أهم دواعى انتقاد الكتاب ، اذ ان مؤلفه يترك كثيرا من الحقائق بغير تحليل موضوعى ، ويظهر هذا النقص بوضوح فى جزاين من الكتاب : فى الفصل الرابع وفى الفصل الاخير .

يبدأ الكتاب بوصف اجتماعى تاريخى لمصر ، محللا الوضع الجغرافى للمجتمع والسمات البارزة فيه واهمها : انتشار الصحارى فى غالبية المليون من الكيلو مترات المربعة التى يتكون منها مساحة مصر ، وكذلك كثافة معالم الحياة على ضفتى النيل خصوصا فى الشمال (منطقة الدلتا) .

أما من الناحية التاريخية فان المؤلف يركز على وحدة الشعب المصرى خلال معظم عصور التاريخ وطوال عهد الخضوع للسيطرة الاجنبية ، الا أن المؤلف لايفرق بين الخضوع للحكم الفارسى وبين الغزو العربى الاسلامى ، وهذه واحدة من اهم سمات النظرة المجردة التى يعالج بها الموضوع . ويركز المؤلف كذلك على العلاقة بين الطبيعة المعنوية والمادية للتاريخ المصرى من ناحية ، وسهولة حكم مصر حكما مركزيا من ناحية اخرى .

وفى الفصل الثانى من الكتاب يبين المؤلف أن تاريخ مصر المعاصر يبدأ بدخول مصر اقتصاديا ضمن اطار الاقتصاد الدولى كدولة مصدرة للقطن ، وان هذه البداية قد برزت الى الوجود مع الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ التى لفتت أنظار أوروبا الى أهمية مصر الاستراتيجية ، تلك الاهمية التى ازدادت مع ازدهار زراعة القطن فى مصر فى عهد حكم محمد على وحلفائه ، وبانشاء قناة السويس فى عهد حكم « سعيد » . وتنتهى هذه الفترة فى رأى المؤلف بالاحتلال البريطانى وبربط الاقتصاد المصرى نهائيا بعجلة الاقتصاد البريطانى خاصة والاوروبى عامة . وهذا التقسيم منطقى الى حد بعيد ، الا أن المؤلف اغفل اغفالا كبيرا الاشارة الى الهيكل الاجتماعى الذى تكون فى مصر كنتيجة حتمية لذلك التطور . وهو وان كان قد ساق اشارات عابرة لبدء تكون طبقة جديدة من كبار الملاك الزراعيين والماليين الاجانب ، الا أن عدم ربطه هذه الحقيقة التاريخية بالعلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر ربطا واضحا ، يكشف لنا عدم استطاعة المؤلف تفسير كثير من التطورات الاقتصادية المصرية .

وفى الفصل الثالث يشرح المؤلف الفترة التالية وهي تبدأ من تاريخ حصول مصر على استقلالها سنة ١٩٢٠ وتنتهى سنة ١٩٥٢ . فى هذه الفترة التى وصفها المؤلف بأنها « مصاعب متراكمة » يقدم لنا وصفا دقيقا لازمات الاقتصاد المصرى ،

نتيجة لازدياد السكان ، وانخفاض الدخول ومستوى المعيشة، وبدء الازمة الحقيقية للاقتصاد الزراعى ، كنتيجة منطقية لصعوبة تحقيق اى توسع زراعى ، ولانهاك التربة وبدء استخدام المخصبات الكيماوية على نطاق واسع .

والفترة الاخيرة فى تاريخ مصر المعاصر فى رأى المؤلف ، تبدأ مع ثورة سنة ١٩٥٢ وهى الفترة التى يعدها المؤلف « فترة ثورة لم تشهد مصر مثيلا لها » . ويقسم المؤلف هذه الفترة (الفصل الرابع) الى فترتين : من سنة ١٩٥٢ الى ١٩٥٦ ومن ١٩٥٧ الى الآن . ويرى أن اصلاحات كثيرة قد تمت ، من أهمها الشروع فى انشاء السد العالى ، وفى مشروعات التنمية . وقد كان طبيعيا أن ينتقد بشدة الاتجاه الاشتراكى والتأميم والقروض الاجنبية . وهذا يفسر لنا تماما ما ألمعنا اليه آنفا من حيث قصور المؤلف لعدم تضمينه دراسته تحليلا اجتماعيا سياسيا ، ولو انه فعل لكان قد اتضح له تماما حقيقتان :

الحقيقة الاولى أن الاتجاه الاشتراكى المصرى كان نتيجة حتمية وتسلسلا تاريخيا للفترات التى قدمها على انها تاريخ مصر المعاصر من القرن الماضى الى الان . فالاشتراكية العربية خرجت الى الوجود تدريجيا كنتيجة منطقية للتناقض بين مستلزمات ثورة ١٩٥٢ الوطنية وبين أوضاع مصر الداخلية والخارجية فى عهود ما قبل الثورة ، ولم تكن هذه الاشتراكية بأى حال تعبيرا عن احتياج نظرى .

الحقيقة الثانية : أن هذا الاتجاه الاشتراكى العربى ، كنتيجة منطقية للحاجة التاريخية للثورة الوطنية ، هو الاسلوب الاكثر ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية الجارية الان فى المجتمع.

والمؤلف اذ يهمل هاتين الحقيقتين انما يخطىء تماما فى فهم طبيعة الثورة العربية فى مصر ، وهو يرى بلا شك — ولكن بصورة عامة — أن نقطة بداية هذه الثورة كانت نبذ الاستعمار الغربى والاصرار على تحقيق الاستقلال والرفاهية، وان هذه الثورة كانت متأثرة بالاتجاهات الاشتراكية العالمية . الا انه لم يحاول مع ذلك ، التعمق فى دراسة البيئة المصرية ، ولو انه كلف نفسه مئونة هذا التعمق لاكتشف التناقض بين المصالح المالية والصناعية الكبيرة، وبين سياسات التنمية والتخطيط ، ذلك التناقض الذى جعل التعاون أمرا عسير التحقيق . ولم يحاول ، توضيح العلاقات الوثيقة بين الاقتصاد القومى والاقتصاد الاجنبى ، بل اكتفى بايراد بعض

الاسباب النظرية والمبادىء الليبرالية ، كقوله أن الاقتصاد المصرى كان دائما خاضعا لسيطرة أجهزة الدولة ، لذلك كان طبيعيا ان يرضى عن ذلك . ان المؤلف نفسه يثبت ان تدخل الدولة فى الاقتصاد قبل سنة ١٩٥٢ ومن بدء الفترة التى يسميها هو تاريخ مصر المعاصر ، كان تدخلا سلبيا وفى اضيق الحدود .

والكاتب يناقض نفسه ، فهو فى الفصول الاولى يبين فى جلاء أن النمو الصناعى للاقتصاد المصرى كان نموا قاصرا عن حل المشكلات التى بدأت فى الظهور منذ ثلاثينات هذا القرن ، ولكنه فى عرضه للاشتراكية العربية ، يحملها معظم الاخطاء والمشاكل الموروثة فى المجتمع حتى قبل ان يتاح لها أن تعمل عملها ، متناسيا أن الاسلوب الاشتراكى ظهر فى مصر باعتباره البديل المنطقى الوحيد ، للاسلوب الخاص فى التنمية ، ومتناسيا ايضا ان هناك شبه اجماع من اساتذة التنمية والادارة على استحالة تحقيق معدلات عالية فى النمو بدون الاستعانة بالاجهزة العامة .

كان فى مستطاع المؤلف ان يوضح ان المشكلات الموروثة فى البيئة المصرية : العادات والتقاليد والقيم واساليب الحياة ، تمثل صعابا تعترض سبيل برامج التنمية العامة ، وهذه البرامج تهدف الى ازالتها وفى الوقت نفسه تمهد الطريق الى عادات وتقاليد وقيم جديدة ، تتفق مع الحياة والعلاقات التى تنبثق نتيجة لتحقيق التنمية .

فى التسعة الفصول الباقية ، يصف المؤلف أهم مقومات الاقتصاد المصرى ، بادئا بالقوى البشرية الآخذة فى التزايد بنسبة عالية (٢ر٥٪ سنويا) ويتنبأ الاخصائيون بأن هذه النسبة تزداد ارتفاعا فى المستقبل على اثر تحسن وسائل الصحة العامة ، وزيادة الوعى . ثم يحلل المؤلف أسباب هذه الظاهرة السكانية فى مصر وهى التى تعد اسرع دول العالم الزراعية فى زيادة عدد السكان (من ٣ ملايين الى ٢٦ مليونا فى اقل من مائة وخمسين عاما) ، فيرجعها الى سببين : الاول هو الاستقرار الذى اتسم به عهد محمد على وازدياد الثروة فى السنوات الاولى من زراعة القطن وتطور اقتصاده رغم هذا الاستقرار وذلك الثراء فان الدخل الرئيسى للبلاد وهو دخل زراعى قد عجز عن اللحاق بالزيادة السكانية .

الظاهرة السكانية الثانية التى يشير اليها الكاتب . هى تركز السكان الاجانب فى المهن

المرتفعة الدخل وسيطرتهم على الصناعة . ففي سنة ١٩٣٧ كان ١٪ من الاجانب يعملون في الزراعة مقابل ٥٠٪ من المصريين ، بينما كان ٢٤٪ من الاجانب يعملون في الصناعة مقابل ١٠٪ من المصريين ، وكان ٢٢٪ من الاجانب يعملون في التجارة والمالية ، مقابل ٦٪ من المصريين ، والباقي في الخدمات . واستمرت هذه السيطرة الاجنبية الواضحة حتى بعد الحرب الثانية ، اذ اتضح سنة ١٩٥١ أن من بين مديري الشركات الكبرى . كان ٦٧٪ اجانب .

الظاهرة السكانية الثالثة التي يبرزها المؤلف، هي التطور التعليمي الضخم الذي شهدته وتشهده مصر وهو يضعها في مكانة بارزة بين الدول النامية . وقد أشار الى هذه الظاهرة كثير من دارسي المجتمع المصري ، خصوصا بعد ١٩٥٢ ، اذ تضاعف عدد الطلاب سنة ١٩٦١ فأصبح ثلاثة أمثال عددهم عام ١٩٥١ ، وتطورت نظم التعليم فشملت الدراسات الفنية المتوسطة والعالية واتسع نطاق الدراسات الجامعية والعليا ، ووصلت ميزانية التعليم عام ١٩٦١ الى حوالي ٥ر١٦٪ من الميزانية العامة للدولة مقابل ١٣٪ فقط عام ١٩٥١ .

وفي فصل تال يتحدث المؤلف ، عن الدخل القومي ، فنراه يشير الى تضارب الارقام والبيانات حتى عام ١٩٥٠ ، والى عدم عدالة توزيع الدخل بصورة واضحة ، اذ كان ايجار الاراضي والمباني يمثل ٢٩٪ من الدخل الاهلي ، بينما الارباح والعوائد تمثل حوالي ٣٧٪ يقابل ذلك ٣١٪ للاجور والمرتبات، والباقي دخول حكومية . وبصورة أخرى كان ٣٠٪ من اجمالي الدخل منحصرا في ايدي ٧٥ ألف اسرة ، أو ان أغنى ١/١٠ السكان كان يحصل على ٤٥٪ من الدخل الصافي .

وفي الفصل السابع ، يصف المؤلف القطاع الزراعي من الاقتصاد القومي ويوضح اهمية مشروع السد العالي باعتباره العلاج الرئيسي لضيق الرقعة الزراعية ، بل ايضا لمشكلة ري « الحياض » وتحويله الى ري دائم ، علاوة على مصادر القوى التي يمكن استخراجها من المشروع .

وفي هذا الفصل ايضا يتحدث المؤلف عن استصلاح الاراضي ويقول انه بدا يتخذ اسلوب التخطيط ، منذ ١٩٥٢ واتجه الى أراضي بعيدة نسبيا عن النيل (في مديرية التحرير بالذات) ، ويضع المؤلف اهمية كبرى على مثل هذه المشروعات التي تهدف الى تضييق رقعة الصحراء وهي تمثل ٩٥٪ من مساحة أراضي مصر ، الا أنه يشير الى ارتفاع تكلفة استصلاح الصحاري ، واحتياج هذه المشاريع الى جهود فنية ومادية ضخمة ، ويرى المؤلف ايضا ان ميكنة الزراعة لابد وان ترفع مستوى الانتاجية وتقلل التكاليف الزراعية .

يختتم المؤلف هذا الفصل بدراسة عامة للقطن والاصلاح الزراعي ، وهو يشير الى خطورة الاعتماد على محصول القطن ، جريا على الوضع القديم ، ويرحب ببرنامجي الاصلاح الزراعي اللذين اعادا توزيع حوالي نصف مليون فدان (الى عام ١٩٦٠) وكان هذا القدر مملوكا لحوالي ١٧٠٠ من الملاك ، علاوة على الاراضي الجديدة التي توزع بمقتضى القانون الثاني للاصلاح الزراعي والاراضي التي كانت مملوكة للاجانب .

والفصل الثاني من الكتاب ذو أهمية خاصة، ليس لانه يبحث القطاع الصناعي فحسب ، بل لانه من الفصول القليلة في الكتاب التي تحتوي على أحكام تقديرية للمؤلف . فالكاتب يعتقد أن قليلا من الصناعات المصرية يمكن اعتباره صناعات تنافسية ، الا انه مع ذلك يؤيد سياسة التصنيع لان هذه السياسة يبررها عائد قيمة العمل في الاستثمارات الصناعية وهي تعد اعلى منها في الاستثمارات الزراعية ، خصوصا من حيث أن تكلفة التوسع الزراعي في مصر تعد الان مرتفعة نسبيا . ويؤيد التصنيع أن ارتفاع تكلفة الانتاج في بدء الامر لابد وأن تنخفض مع اتساع السوق المصرية ومع نمو المقدرة الفنية والادارية للمشروعات المصرية . ويؤيد هذا البحث الاقتصادي ، بحث اجتماعي مؤداه أن الاسراع في التصنيع يعني انماء للمدن ، كما ان التصنيع لابد وان يدفع التطور العلمي قدما الى الامام مما يخدم اهداف التنمية .

بعد ذلك يصف المؤلف في ايجاز هيكل الخطة الخمسية الاولى ، وأهم سمات الصناعة المصرية وهي : التركز في القاهرة والاسكندرية ، وكثرة عدد المنشآت الصغيرة جدا (١٠ — ٤٩ عاملا) وكفاءة بعض الصناعات التقليدية كالمنسوجات والمواد الغذائية والكيماويات ، وضآلة حجم السوق .. الخ . بالطبع هذه المعلومات قديمة بعض الشيء ، أو على الاقل كان من الاحسن تحليلها على ضوء التطورات الحديثة خصوصا بعد ١٩٥٧ ، فان معظم مصادر هذه البيانات

يرجع الى سنة ١٩٥٤ وهى مستقاة بخاصة من دراسة مقارنة قامت بهـا الادارة الاقتصادية للامم المتحدة لمجموعة من دول الشرق الاوسط منها مصر . ولابد فى هذا المجال منذكر الصعوبة التى تواجه الباحث فىالمجتمع العربى ، فالبيانات والاحصاءات متوافرة ، خصوصا تلك الدراسات الدقيقة عن بعض الصناعات التى جـرت على اخراج بعضها ادارة التعبئة ، الا ان كثرة مصادر البيانات ، عـلاوة على صعوبة الحصول على مثل هذه البيانات بلغاتاجنبية ، وعدم التسلسل التاريخى للـوقائع ، بحيث يمكن تتبع ارقام الاستثمارات فى قطاع ما عاما بعـد عام ، كل هذه الاسبابتفسر الصعاب التىتواجه الباحث .

وفى الفصول من التاسع الى الثانى عشر ، يصف المؤلفالمواصلات ووسائل النقل . التجارة الخارجية ، النظام المالى ، والتمويل . وهذه الفصول دراسات تقليدية استمدها المؤلف من دراساته السابقة لـموضوعات مماثلة احتوى عليها كتابه « مصر فى نصف قرن » .

اما الفصل الاخير من الكتاب فهو ذو اهمية خاصـة ، فالمؤلف يضمنه نتـائج دراسـاته وتحليلاته .

يبدأ المـؤلف بوصف الصعاب التى تواجه عمليات التنمية فى مصر ويختار بـداءة نظرية عامة تعبر عن وجهة نظر الدارس الاقتصادى للدول النامية . فهناك مشكلة ضآلة الدخول ، وارتفاع معدلات السكان وشدة الاعتماد على الدول النامية فى امدادها بالآلات والخبرة الفنية ، واخيرا توجد مشكلة العادات والقيم الاجتماعية السائدة وهى تعد عائقا هاما لعملية التنمية .

ان ما ذكره المؤلف عن مشكلات التنمية التى تواجه الـدول النامية ومنهامصر ، تحفل بها الدراسات الاكاديمية ، وقد بذل المؤلف جهدا فى تلخيص مجموعة هامة من هذه الدراسات فى حوالى عشر صفحات . ويخلص منها المؤلف الى ان ماتسعى اليه مصر وغيرها من الدول النامية هو ان تتطور الى دول حديثة . ويرى المؤلف ان الدين الاسلامى عامل هام فى امكان تحقيق ذلك للمرونة التى يتسم بها والتى تضعه فى مكانة اسمى من كافة الاديان الاخرى التى تدين بها بقية الدول النامية .

ويرى المؤلف ان المشكلة العاجلة التى تواجه مصر هى مشكلة الضغط السكانى الشديد ، وهو يقول « انه يؤمن ان مستقبل مصر مشرق طالما انها تعمل منأجل التطور الصناعى وبـ[illegible]

الر[illegible] الزراعية » . ولكن هذا الراى لاينفى قيام [illegible]كلة الحاضرة ، مشكلة ان مصر واحدة من اكثر دول العالم كثافة فى السكان ، ولاتزيد عليها فى هذا المضمار الا اليابان وبعض بلدان جنوب آسيا .

ويرى المؤلف ، ان الاهتمام يجب ان يتجه الى مشروعات تنمية المجتمع الاقليمى التى تقدم ارتفاعا فى الانتاج وتعتمد على راس مال قليل .

الواقع ان هذا الاقتراح ذو اهمية بالغة ويجب الاهتمام بدراسته والتفكير فى الوسائل التنظيمية التى تحقق له النجاح ، وفى المؤسسات التى يمكن ان يعهد اليها فى تبنيه .

كان طبيعيا ان يدعو المؤلف كذلك الى تحديد النسلكوسيلة هامة منوسائل معالجة المشكلة ، الا انه يعترف بصعوبة تطبيق هذه الوسيلة .

بعد ذلك يورد المؤلف تحليلات ضحلة لعلاقات مصر الاقتصادية بالعـالم الخارجى ، فهو يبدأ بذكر « نصيحة » يوجهها الى « الغرب » عام ١٩٥٣ . يقول فيها انه اذا لم يبن الغرب علاقته بالعرب على اساس احترام حق تقرير المصير ، فان العرب لابد وان يتجهوا الى الشيوعية » .

الواضح ، بالطبع ان هذه « النصيحة » التى وجهها المؤلف هى وليـدة خطأ جسيم فى فهم المنطقة . فرغم ان الغرب لم يأخذ بنصيحته ، فان العرب لميتحولوا الىشيوعيين ، بلاستمروا فى ثورتهم الوطنية . ان بعض مؤلفى وباحثى شئون الشرق الاوسط جروا على الوقوع فى تناقض كبير مؤداه أن العالم العربى امامه احد طريقين : اما ان يسير فى ركاب الغرب واما ان يتحول شيوعيا ؟ ! لماذا ؟ ان المؤلف « يتحسر » لتدهور العلاقات مع الغرب ، وبالطبع حسب « النظرية » السابقة ، هذا التدهور لابد وأن يعني الشيوعية . وبنفس الاسلوب الذى اقترح به ايزنهاور مشروعه « لملء الفراغ » ، لايحاول الكاتب ابدا التعمق فى فهم الواقع العربى كما لو كان هذا الواقع مجرد « عجينة » يتم تشكيلها وفق المصالح العالمية فحسب .

ان المجتمع العربى فى مصر هو نتاج الماضى المصرى والواقع المصرى ، وان اهم القوى التى تحرك هذا المجتمع هى قواه الذاتية . ومن دون ان ننكر اثرالعوامل الخارجية ، فان زمام المبادرة لايمكن أن يكون الا فى الداخل . ان هذه الحقيقة التى لايريد أن يفهمها الكاتب هى التى توضح خطوط معارك الثورة الوطنية من ١٩٥١ الى



الان ، مثبتة أنها ماضية فى سبيلها وانها صادرة عن نزعة وطنية بحتة ، واليوم يمكن القول ان طريق الثورة هو الذى يحدد معالمها ومستقبلها على اساس فهم صحيح وواقعى للبيئة المصرية والعربية .

فالمؤلف يتســاءل : الى اين ؟ ويجيب انه يعتقد أن مصر الثورة تسير على هدى يوغسلافيا أو الصين ! لماذا ؟ لا اسباب واضحة يبنى عليها معتقده هذا ، وسؤال الكاتب واجابته عنه تبين تماما انه تجاهل دراسة مصر فى كتابه عن مصر .

وهو يوجــه « نصيحة » ثانية الى الغرب لاتختلف عن نصيحة عام ١٩٥٣ ، فهو ينصح الغرب بتقليل الاعتماد علىبترول الشرق الاوسط تدريجيا وعلى تنسيق سياسته لمواجهة العرب .

ان هذه النصيحة لاتقل غبــاء عن نصيحة سنة ١٩٥٣ ، لان المؤلف يعلم تماما أن بترول العرب يصــل الى أسواق وصناعات الغرب بأحسن الشروط ، وان تقليل الاعتماد على هذا البترول لن يقتل العرب جوعا ، فمن الناحية الاقتصادية تحتاج صناعات الغرب الى هــذا البترول اكثر من حاجة العرب اليه ، على الاقل فى المرحلة الحالية . اما عن نصيحته للغرب بان ينسق سياسته تجــاه العرب ، فهى نصيحة تتجاهل حقيقة هامة وهى أن الغرب وان كانت تجمعه مصلحة واحدة الا ان هــذه المصــلحة مفتتة بين متناقضات المعسكر الغربى ، وهذا التناقض لابد وان يكون العامل الرئيسى فى انهيار الامبريالية الغربية واقامة العلاقات مـــع غرب جديد علىأسس جديدة تحكمها المصالح الحقيقية لشعوب العالم وللشعب العربى .

د . أحمد رشيد

اوروبـا المتحدة .. التحدى والفرصة

هــذا الــكتاب عبــارة عن مجموعة من المحاضرات التى القاهاوولتر هالشتاين فى معهد فليتشر للقــانون والدبلوماسية بجامعة تافتس بولاية ماساشوسيتس بالولايات المتحدة الامريكية ، وهى تتضمن تاريخ فــكرة الوحدة الاوربية ، غــير أنها تعرض الى ذلك للجوانب الاقتصادية والسياسية لهذه الوحدة .

تاريخ الوحدة الاوربية

كتب الكسيس دى توكفيل فى سنة ١٨٥٥ فى كتابه (الديمقراطية فى امريكا) «اننى لا اصدق ان الله خلق الانسان ليتركه فى صراع لا نهائــى مع المصاعب التى تحاصره . لقد قدر الله مصيرا هادئا للشعوب الاوربية» . وتنبأ بأن ذلك سيكون نتيجة للتقدم العلمى العظيم الذى سيحرزه العقل البشرى ، وللتوسع فى اساليب الاتصال والمواصلات ونمو القوى المسلحة وارتقاء التكنولوجيا .

ولم تستجب اوربا الى هذا النداء ، فقد ظلت في حالة توتر دائم ودخلت في حربين عالميتين في غضون جيل واحد ، واخذوا في نهاية الحرب العالمية الثانية يفكرون من جديد في المستقبل الذي ينتظرونه ويكفل لها . والحقيقة ان الدوافع التى ادت الى نشوء الحركة الاتحادية الاوربية هى العوامل ذاتها التى اثرت فى توكفيل وهى التقدم الفنى وزيادة الترابط والتلاحم بين الامم بعضها وبعض نتيجة تقدم المواصلات ونمو الشعور بانه فى ظل عالم من المبالغة لا مفر للدول ذات السيادة من ان يتماسك بعضها ببعض . هذه العوامل متفاعلة ادت الى احياء فكرة الوحدة الاوربية .

ومن الصعب للغاية ان نحاول احصاء حصر الفلاسفة الذين دعوا الى الوحدة الاوربية فمن بيير ديبوا فى القرن الرابع عشر ، الى ماكسيمليان دى سيلى مستشار الملك الفرنسى هنرى الرابع عشر ، الى وليم بن الانجليزى ، الى السياسى الفرنسى كلود هنرى والفيلسوف جان جاك روسو الى الالمانى عمانويل كانت والشاعر الفرنسى فيكتور هيجو وغيرهم .

بيد انه وحتى القرن التاسع عشر لم تكن حوافز الوحدة الاوربية قد اتضحت بعد لدى رجال السياسة ، ولكن بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية انبعثت جهود عديدة لتنظيم العلاقات الدولية ، فانشئت عصبة الامم والامم المتحدة . اما عصبة الامم فقد كانت فى الحقيقة تنظيما اوربيا اكثر منه عالمي . وبعد سنوات من انشائها ظهرت مقترحات ارستيد بريان وكان يعضده فيها ستريسمان وقد اطلق عليها تعبير «الولايات المتحدة الاوربية» وكانت هذه المقترحات تخفى فى ثناياها دافعا آخر وهو الرغبة فى عودة السلام بين المانيا وفرنسا ، ولكن بوصول النازى الى الحكم خابت الامال وكتب عليها ان تظل مطوية ١٥ عاما آخر .

واكدت كل من الحربين العالميتين الاولى والثانية للدول الاوربية حقيقتين على جانب كبير من الاهمية :

الاولى : الخراب الهائل الذى ينجم نتيجة استخدام الاسلحة الحديثة فى القتال .

الثانية : تغير المركز النسبى لاوربا فى العالم نتيجة ظهور الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

وفى مثل هذه الظروف اصبحت فكرة الوحدة الاوربية دعوة ملحة وعاجلة .

اما بعد الحرب العالمية الثانية فقد نشبت الحرب الباردة ، ثم ظهر مشروع مارشال الذى انبثقت منه منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى ثم اتحاد المدفوعات الاوربى . وفى اجتماع لمنظمة التعاون الاقتصادى الاوربى فى يوليه ١٩٤٧ الى اقتراح [illegible] اتحاد جمركي بين دول اوربا الغربية ولكن [illegible] هذه المنظمة ظل محددا بالغرض الذى انشئت من اجله ولم تنجح محاولات تطويرها .

واذا كانت منظمة التعاون الاقتصادى قد خيبت امال الذين توقعوا منها تحقيق الوحدة الاوربية ، فان هيئة مماثلة قد حاقت بالامال التى كانت معقودة على مجلس اوربا الذى انشىء عقب خطاب مشهور القاه ونستون تشرشل فى جامعة زيوريخ فى سبتمبر ١٩٤٦ ودعا فيه الى تكوين الولايات المتحدة الاوربية ، غير ان تعاونا قد قام بين الدول الاوربية فى مجالات عديدة ، مثل حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية والمساعدة الطبية والثقافة .

ومع ان الحكومات الاوربية كانت قد قبلت فيما بينها بوجه عام فكرة «الجماعة الاوربية» الا ان خلافا بينها قام بشأن طريقة تطبيق الفكرة . فقد اعترض بعض هذه الحكومات على اقتراح باقامة مجلس لبرلمانات الدول الاوربية . فعلى حين اقترحت الحكومة الانجليزية انشاء مجلس تعينه الحكومات ، اقترحت كل من فرنسا وبلجيكا ان يكون تعيين المجلس من قبل البرلمانات ويتم التصويت فيه حسب نظام الاغلبية كافراد وليس كدول . وقد حمل اشتداد حدة الحرب الباردة أكثر الدول الاوربية على ان تنشد قوتها فى الوحدة .

واذا كانت كل الجهود سالفة الذكر تدخل فى نطاق «التعاون» فان المرحلة الجديدة وهى مرحلة «التكامل» قد بدات بتصريح شومان وزير الخارجية الفرنسية فى ٩ مايو ١٩٥٠ وقد اقترح فيه تجميع موارد الفحم والصلب الفرنسية والالمانية تحت اشراف منظمة واحدة مفتوحة امام كل دولة اوربية ترغب فى الانضمام اليها . وفى هذا الوقت لم ينتبه الكثيرون الى ما للمشروع من اهداف بعيدة كانت واضحة فى ذهن شومان ، وهى تتمثل فى الوحدة الاوربية . وفى راى شومان ان الخطوة الاولى نحو هذا الغرض ، هى القضاء على ذلك العداء التقليدى بين فرنسا والمانيا . ولتحقيق ذلك كان يرى انه لا بد من حل مشكلتى الروهر والسار . ولكن شومان رد على ذلك بقوله « ان اوربا لن تصنع دفعة واحدة بل تبنيها جهود جماعية ولكن لا مفر فى البداية من تحقيق التضامن الفعلى » وقال ان اتحاد الفحم والصلب سوف يمهد الطريق للتطور الاقتصادى المشترك .

ولقد اشتركت فعلا فى المنظمة ست دول هى فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، دول البينلوكس الثلاث وهكذا ولدت الجماعة الاوربية للفحم والصلب فى

اساسية ١٨ ابريل ١٩٥١ وقد تميزت بخصيصة اساسية هى انها تنظيم ذو مستوى اعلى من مستوى الدول المشتركة فيها ، اذ ان مهمتها هى تحقيق التكامل والغاء الاثار الاقتصادية المترتبة على قيام الحدود السياسية بين الدول اعضاء هذه الجماعة فى ميدانى الفحم والصلب . ويمكن ان تعتبر هذه المنظمة نوعا من «التكامل القطاعى» اى تكامل مقصور على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد القومى .

وكان من الطبيعى بعد ذلك ان يتجه تفكير الدول الست الى تحقيق التكامل فى مجالات اخرى. فظهر اقتراح بتحقيق التكامل فى الميدان الزراعى وكذلك فى ميدانى النقل والصحة . وظهر بعد ذلك مشروعا جماعة الدفاع الاوربى والجماعة السياسية الاوربية ، وفى ربيع ١٩٥٤ صدقت اربعة من برلمانات الدول الست على معاهدة الدفاع الاوربى ، ولكن البرلمان الفرنسى لم يصدق على المعاهدتين نتيجة قيام بعض المشاكل السياسية الداخلية والمعارضة التى قادها الحزب الشيوعى الفرنسى .

ولكن فشل مشروع جماعة الدفاع الاوربى والجماعة السياسية الاوربية كان يمثل نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة . ففى يونيو ١٩٥٥ جلس ممثلو الدول الست اعضاء منظمة الفحم والصلب لمناقشة موضوع اتخاذ خطوات جديدة فى سبيل تحقيق الوحدة الاوربية ، وتكونت لجان مشتركة وقد تمخضت هذه اللجان عن ظهور منظمتى الجماعة الاقتصادية الاوربية (السوق المشتركة) والجماعة الاوربية للطاقة الذرية (اوراتوم) ، وفى ٢٥ مارس ١٩٥٧ وقعت معاهدتان بانشاء هاتين الجماعتين وبدأ تنفيذ المعاهدتين بالفعل فى اول يناير ١٩٥٨ .

وينتقل المؤلف بعد هذا العرض التاريخى لفكرة الوحدة الاوربية وتطوراتها الى عرض الجوانب الاقتصادية والسياسية لهذه الوحدة .

الجوانب الاقتصادية والسياسية للوحدة الاوربية

يذكر الكاتب ان محاولة الدول الاوربية اقامة سوق اقتصادية اوربية كانت ترمى الى تمكينها من تحقيق الانتاج الكبير وقد كان ذلك احد الاعتبارات التى حفزتها على انشاء اتحاد البنلوكس وعلى السعى لاقامة اتحاد جمركى بين الدول المنتفعة بمشروع مارشال .

واذا تتبعنا بعض انجازات الوحدة الاقتصادية منذ اول يناير ١٩٥٨ تاريخ بدء نشاط السوق المشتركة ، الى يومنا هذا ، لتبين لنا ان التعريفات بين الدول الاعضاء قد خفضت بنسبة ٤٠ ٪ للمنتجات الصناعية ، ٣٥ ٪ للمنتجات الزراعية كما بذلت محاولات لوضع تعريفة خارجية مشتركة كذلك احرز تقدم ملحوظ فى حرية نقل عناصر الانتاج وبخاصة رؤوس الاموال بين دول السوق ، وقد نشطت حركة التجارة بين الدول الاعضاء ، ففى الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦١ زاد حجم التجارة بين دول السوق بنسبة ٧٣ ٪ مقابل زيادة بنسبة ٢٧ ٪ فى تجارة دول السوق مع بقية العالم . وزاد حجم الانتاج الكلى لدول المجموعة بنسبة ٢١ ٪ فى الفترة نفسها . كذلك زادت جملة انتاجها الصناعى بنسبة ٣٢ ٪ . والى جانب ذلك انشىء بنك الاستثمار الاوربى وكذلك الصندوق الاوربى لمساعدة بلاد ماوراء البحار .

وهنا ينتقل المؤلف الى الجوانب السياسية ، فيرى ان هناك ثلاثة تحديات اساسية يجب على اوربا ان تواجهها وهى :

أولا : التحدى التكنولوجى الضخم ، وهو يتمثل فى الانتاج الكبير ، وتقدم المواصلات ، وتقلص الحدود بين الدول ، ونشأة قوى اقتصادية عملاقة فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . اضف الى كل ذلك التقدم الرهيب فى ابتكار الاسلحة .

ثانيا : تحدى المعسكر الشيوعى ، فقد احاط الاتحاد السوفييتى نفسه فى مبدأ الامر بستار حديدى ولكنه بعد ذلك اخذ يتحرك فى شرق اوربا ثم تتابعت الاحداث . تقسيم المانيا ، الحرب الاهلية فى اليونان. انشاء الكومنفورم ، الانقلاب الشيوعى فى براغ ، حصار برلين ، حائط برلين .. اضف الى كل ذلك حرب الاعصاب التى لا تكف ابدا

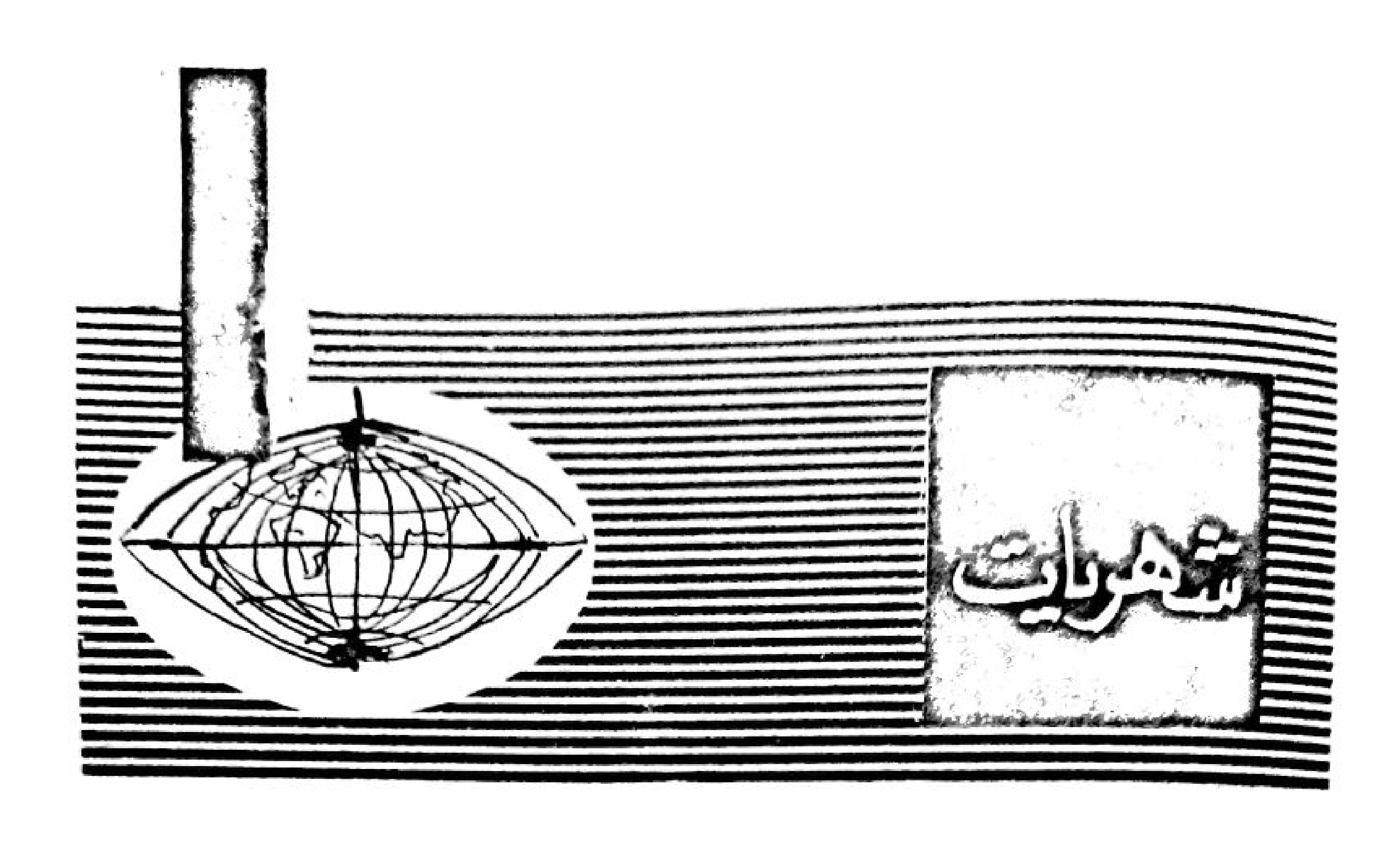
ثالثا : تحدى الدول الحديثة فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . فهذه الدول تتطلع اليوم الى التصنيع والحضارة ويرى المؤلف ان على الغرب اقناعها بأن المجتمع الديمقراطى هو الحل السليم لكل مشاكلها .

ويستعرض الكاتب بعد ذلك كثيرا من المناقشات التفصيلية التى ثارت بخصوص الوحدة الاوربية ، وناقش موضوع دخول انجلترا السوق المشتركة كما تحدث عن العلاقة بين الوحدة الاوربية والجماعة الاطلنطية . ويختتم المؤلف كتابه بالعبارات نفسها التى اختتم بها الكسيس دى توكفيل كتابه فيقول :

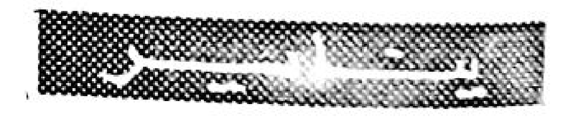
«ان امم عصرنا لا تستطيع ان تحول دون الظروف التى تمكن البشر من ان يكونوا متساوين ولكنه يرجع الى البشر انفسهم ويسألهم عما اذا كان مبدأ المساواة سوف يقودهم الى العبودية ام الى الحرية . الى المعرفة ام الى الهمجية الى الهناء ام الى الشقاء»

على الدين هلال





اعداد : الدكتور سمعان بطرس والدكتور سامى عزيز والاستاذ أحمد يوسف القرعى



الاتحاد السوفييتى :

١ : الغى الاتحاد السوفييتى الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول النامية .

٤ ــ ١٤ : زار وفد برلمانى سوفييتى تركيا لتعزيز سياسة حسن الجوار .

١٥ : اجرى الاتحاد السوفييتى تجربة نووية تحت سطح الارض نجم عنها انتشار غبار ذرى خارج الحدود .

١٨ : احتج الاتحاد السوفييتى لدى الولايات المتحدة على مشروع اقامة حزام من الالغام النووية على الحدود بين المانيا الغربية وكل من المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ، وقد نفت وزارة الخارجية الامريكية فى اليوم نفسه ان يكون لهذا المشروع وجود . وفى اليوم التالى رفضت كذلك حكومة المانيا الغربية الاحتجاج السوفييتى للسبب نفسه .

٢١ ــ ٢٢ : جرت محادثات بين اليكسى كوسيجين وليونيد بريجنيف من جانب وجومولكا وسيرانكيفتش من جانب آخر ، حول العلاقات بين الحزبين الشيوعيين السوفييتى والبولندى والعلاقات بين الحكومتين .

٢٥ : وقع اتفاق بين الاتحاد السوفييتى والهند ، يقضى بتعاون الاتحاد السوفييتى مع الهند على انشاء مصنع للحديد والصلب ، وتقديم قرض قيمته ٧٦ مليون جنيه استرلينى .

٢٦ : اكد الاتحاد السوفييتى ان الغبار الذرى الذى تخطى الحدود السوفييتية (نتيجة تجربته النووية فى ١٥ يناير) كان ضئيلا للغاية بحيث لا يعد انتهاكا متعمدا منها لاتفاق موسكو الخاص بحظر التجارب الذرية جزئيا .

٢٧ : طرد الاتحاد السوفييتى السكرتير الاول للسفارة الامريكية فى موسكو بتهمة التجسس .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية

(١٩ – ٢٠) ، اندونسيا (٣٠)، باكستان (١١ – ١٨) بريطانيا (٦ ، ٢٠) ، ج.ع.م (١١) ، الصين الشعبية (٤) قبرص (٢١، ٢٢) ، الولايات المتحدة (٤)

الارجنتين :

٢٧ : دعا الرئيس الارجنتينى ارتورو اليا فى حديث صحفى دول امريكا اللاتينيه الى اتخاذ موقف حاسم ازاء جميع الحركات التى تلجا الى الارهاب والتخريب كسلاح سياسى . وطلب اتخاذ التدابير لوقف التسلل الشيوعى من كوبا.

الاردن :

١٦ – ١٧ تبودل اطلاق النار على خطوط الهدنة بين الاردن واسرائيل .
انظر ايضا . تركيا (٣ – ١٧).

البرتغال :

انظر : اندونسيا (٣٠) .

الجمهورية العربية المتحدة :

٣ : ارسل جوسيبى ساراجات رئيس ايطاليا الجديد الى الرئيس جمال عبد الناصر برقية وصف فيها العلاقات بين ايطاليا والجمهورية المتحدة بانها «عامل استقرار فى البحر المتوسط » وكانت هذه البرقية ردا على برقية التهنئة التى ارسلها له الرئيس عبد الناصر بمناسبة انتخابه رئيسا لجمهورية الايطالية .

٦ : ● بدات المحادثات بين الرئيس جمال عبد الناصر والسيد سر الختم خليفة رئيس حكومة السودان ورئيس وفد الصداقة السودانى لتعزيز العلاقات بين البلدين .

٦ : ●● استقبل الرئيس جمال عبد الناصر ادجار فور رئيس وزراء فرنسا السابق . وصرح ادجار عقب الاجتماع بانه بحث مع الرئيس البناء الاقتصادى الاشتراكى فى العالم وفى الجمهورية العربية المتحدة كسياسة اقتصادية تتبعها الدول النامية .

١٠ : بعث الرئيس جمال عبد الناصر خطابا الى السيد انور السادات رئيس مجلس الامة يطلب فيه تحديد موعد لجلسة خاصة يقوم فيها المجلس بترشيح من يراه لكى يتولى منصب رئيس الجمهورية لمدة الرياسة الجديدة التى تبدا من ٢٦ مارس سنة ١٩٦٥ ، وذلك طبقا لاحكام الدستور الجديد الصادر فى ٢٥ مارس ١٩٦٤ .

١١ : القى الكسندر شيلبين نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى بيانا فى تليفزيون موسكو عن زيارته للجمهورية العربية المتحدة ، اوضح فيه حسن العلاقات بين البلدين واتفاقهما على مسائل السعى للسلام وتأييد الحركات الوطنية التحررية . واكد فى بيانه تضامن الاتحاد السوفيتى فى قرارات مؤتمر القاهرة للبلدان غير المنحازة وتأييده نضال القاهرة فى سبيل حل قضية فلسطين .

٢٠ : وافق مجلس الامة بالاجماع على مشروع قرار ترشيح الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية لمدة الرياسة الجديدة التى تبدا فى ٢٧ مارس سنة ١٩٦٥ ، وتنتهى فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧١ .

٢٩ : قررت الجمهورية العربية المتحدة تقديم قرض الى جمهورية داهومى فى شكل سلع وخدمات .

٣٠ : استقبل الرئيس جمال عبد الناصر السيد كريستوف جبينى رئيس حكومة الثورة فى الكونغو عند وصوله الى القاهرة قادما من الجزائر حيث اجرى محادثات مع الرئيس احمد بن بيللا . وكان الرئيس جبينى قد حضر الى القاهرة يوم ٢٦ ناير الماضى وقضى يومين اجتمع خلالهما بالرئيس عبد الناصر واجرى محادثات هامة ثم طار بعدها الى الجزائر .

انظر ايضا المانيا الاتحادية (٢٧) ، المانيا الديمقراطية (٣١)، بوروندى (٣١) السودان (٣٠)، الصين (١٣) ، الفاتيكان (٢٥)، الكونغو ليوبولدفيل (٣٠) .

الدومينيكان :

انظر . كوبا (٢٨) .

السنغال :

٩ – ١٢ قام الرئيس سنغور بزيارة لغينيا حيث اجرى محادثات سرية مع سيكوتورى وتشير المصادر العليمة الى ان عدة اتفاقات تجارية قد ابرمت بين البلدين . كما تناولت المباحثات مستقبل العلاقات بين الدول الافريقية فى غرب القارة.

السودان :

٣٠ : تم فى الخرطوم توقيع اتفاقين للتعاون التجارى والاقتصادى وللتعاون فى مجال المواصلات بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان .
انظر ايضا : ج.ع.م (٦) .

السويد :

٣ : قام رئيس وزراء السويد بزيارة للمغرب تستغرق اسبوعا.

الصومال :

انظر : الصين الشعبية (٦)

الصين الشعبية :

٤ : وصل وفد صينى الى موسكو لاجراء مباحثات بشأن عقد بروتوكول للتبادل التجارى لعام ١٩٦٥ .

٦ : ● قررت الصين اهداء الصومال كميات من الاغذية والادوية لمساعدة ضحايا الجفاف الذى حل بالصومال اخيرا .

●● احتجت الصين على توغل القوات الهندية داخل الاراضى الصينية فى منطقة الهيمالايا واتهمتها بالاستيلاء على عدد من الماشية يمتلكها رعاة صينيون .

١٠ : تم تبادل وثائق معاهدة الصداقة التى وقعت بين الصين الشعبية والكونغو « برازافيل » فى العام الماضى اثناء الزيارة الرسمية التى قام بها الرئيس ماسيمبا ديبا لجمهورية الصين الشعبية .

١٣ : تم توقيع اتفاق بين الصين والجمهورية العربية المتحدة لزيادة التعاون بين البلدين في مجال العلوم والتكنولوجيا .

١٥ : قدمت الصين قرضا الى جمهورية افريقيا الوسطى .
انظر ايضا : اندونيسيا (٢٣ — ٢٧) ، بوروندي (٣٠ ، ٣١) ، تنزانيا (٥) ، فيتنام الجنوبية (١٣) ، منغوليا الخارجية (٢٥) .

العراق :

انظر تركيا (٣ : ١٧) .

الفاتيكان :

٢١ : اذاعت وكالات الانباء ان السنيور كازارولي من وزارة خارجية الفاتيكان موجود منذ بضعة ايام في يوغوسلافيا للتفاوض بشأن تحسين العلاقات بين الفاتيكان ويوغوسلافيا .

٢٥ : اختار البابا بولس السادس رتبة الكردينالية سبعة وعشرين حبرا منهم غبطة اسطفانوس الاول بطريرك الاقباط الكاثوليك بالجمهورية العربية المتحدة .

(يلاحظ ان الكرادلة الجدد موزعون توزيعا جغرافيا واسعا ، فمنهم ثلاثة من الشرق العربي وثلاثة من دول اوروبا الشرقية وهي يوغوسلافيا واوكرانيا وتشيكوسلوفاكيا ، وواحد من سيلان وواحد من فولتا العليا الخ) .

الفليبين :

٢٥ : صرح ماكابا جال رئيس الجمهورية في خطابه امام البرلمان الفيليبيني بضرورة اعادة النظر في المعاهدات التي تربط الفيليبين بالولايات المتحدة .
انظر ايضا : ماليزيا (٨) .

الكويت :

٣ : صدر بيان جاء فيه ان الكويت واليونان اتفقتا على اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

٢٦ : اجل البرلمان الكويتي اقرار الاتفاق الذي عقد بين حكومة الكويت وشركات البترول العاملة بشأن زيادة عوائد البترول ، وقال انه كان معدا لاقراره آخر يناير ١٩٦٥ ، وقد واجه الاتفاق نقدا شديدا في البرلمان على اساس انه يمس سيادة الكويت .
انظر ايضا : تركيا (٣ — ١٧) ، السعودية (٦) .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

١٩ — ٢٠ : اجتمع لودفيج ايرهارد مستشار المانيا الاتحادية بالرئيس الفرنسي شارل ديجول في رامبوييه ، وعلى الرغم من عدم صدور بيان رسمي مشترك عن المحادثات يمكن استنتاج الموضوعات التي بحثت من تصريحات المصادر الرسمية :

— تعزيز حركة وحدة اوروبا السياسية ، والدعوة اليها بين الدول الست اعضاء السوق المشتركة .

— توحيد المانيا : والحل المثالي في رأي ديجول هو توحيد اوروبا الغربية اولا .

— مسائل الدفاع : وقد اوضح ديجول ان حصول المانيا على الاسلحة النووية من شأنه عرقلة توحيدها .

— التعاون بين البلدين : وذلك بدعم الصناعة الاوربية لتقوى امام المنافسة الامريكية فضلا عن السعي لتوطيد اركان السوق المشتركة .

اما من ناحية موقف الدول من هذا الاجتماع فقد وصفته موسكو بأنه مناورة المانية للتأثير في الولايات المتحدة ، ورأت المانيا الديمقراطية انه لم يأت بجديد ، واكدت بريطانيا على ضرورة اشتراكها في مثل هذه المباحثات الخاصة بوحدة اوروبا ، ونظرت هولندا الى توقيت الاجتماع بأنه غير ملائم ، وصرحت الولايات المتحدة بانها ما زالت مهتمة بمشروع « القوة النووية متعددة الاطراف » وتعارض كل محاولة تهدف الى اضعاف صلتها بحلف الاطلنطي .

٢٧ : اصدرت وزارة المانيا الاتحادية بيانا اعربت فيه عن عدم ارتياحها لنبأ زيارة فالتر اولبريخت رئيس المانيا الشرقية للقاهرة في الشهر القادم .
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (١٨) ، باكستان (١١ — ١٨) .

المانيا الديمقراطية الشرقية :

٣١ : تم التوقيع بالاحرف الاولى على ثلاثة اتفاقات (صناعي وتجاري وطبي فني) بين الجمهورية العربية المتحدة والمانيا الشرقية .
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (١٨) المانيا الاتحادية (١٩ ، ٢٠ ، ٢٧) .

المجر :

انظر : فرنسا (١١ — ١٧) .

المغرب :

١٠ : بدأت مباحثات مغربية فرنسية حول تحرير الاتفاقات المعقودة بين البلدين بخصوص العلاقات الثقافية والفنية والتجارية ، ومصير الاراضي التي يستغلها المعمرون الفرنسيون في المغرب ، والمعونة العسكرية التي تقدمها فرنسا للمغرب .
انظر ايضا : السويد (٣) .

المملكة العربية السعودية :

٦ : اذاع راديو الرياض ان محادثات ستجرى قريبا بين السعودية والكويت للاتفاق على تثبيت الحدود الداخلة ضمن المياه الاقليمية للبلدين . ويقوم ١١ مهندسا باتيان او تنفيذ الحاضر بمسح وتعيين الحدود السعودية الكويتية ، والى ان يتم تعيين الحدود اتفق الطرفان على اقتسام النفط المستخرج من مناطق الحدود مناصفة بينهما .

المملكة المتحدة (بريطانيا) :

٦ : ابرم اتفاق بريطاني سوفيتي في لندن بشأن التعاون في مجال البحوث الزراعية .

٢٠ : بدأت مباحثات بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي في لندن لتسوية المشكلات المالية المعلقة بين

البلدين ، وهي مشكلات متخلفة من قبل الحرب العالمية الاولى . وتطالب بريطانيا بمبلغ ١٤ مليون جنيه استرليني قيمة الممتلكات البريطانية التي صودرت في بلاد بحر البلطيق (استونيا ، لتونيا ، ليتوانيا) وفي الاقاليم الفنلندية والبولندية والتشيكوسلوفاكية والرومانية التي ضمت الى الاتحاد السوفييتي بعد عام ١٩٣٩ . اما الاتحاد السوفييتي فيطالب بالذهب الذي اودعته بلاد بحر البلطيق البنوك البريطانية ، ويطالب كذلك بقيمة ممتلكات هذه البلاد في بريطانيا وتبلغ حوالي ٨ ملايين من الجنيهات الاسترلينية .

وتؤكد المصادر البريطانية ان هذه المباحثات ذات طابع فني ولا تحمل معنى اعتراف بريطانيا القانوني بشرعية ضم دول البلطيق الثلاث الى الاتحاد السوفييتي).

٢٤ : توفى ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا سابقا .

انظر ايضا : جمهورية جنوب افريقيا (٢١) ، المانيا الاتحادية (١٩، ٢٠) ، ايرلندا (١٤) ، باكستان (١١ـ١٨) ماليزيا (١، ١٨) ، اليابان (١٤) ، اليمن (٢٦) .

اندونيسيا :

٢٢ ـ ٢٧ : قام وفد اندونيسي برئاسة وزير الخارجية بزيارة للصين الشعبية . وقد تم توقيع معاهدة تعاون اقتصادي وفني بين البلدين . وقدمت الصين قرضا الى اندونيسيا .

٣٠ : ● اعلنت وكالة تاس ان الاتحاد السوفييتي يساعد اندونيسيا على بناء معامل ذرى بالقرب من جاكرتا .

●● طلبت الحكومة الاندونيسية من البرتغال تغيير العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من مفوضية الى قنصلية خلال الاسابيع القليلة القادمة .

انظر ايضا ماليزيا (١، ١٦، ٢٦) .

الهند :

انظر : الاتحاد السوفييتي (٢٥)، باكستان (٦) ، الصين الشعبية (٦) .

الولايات المتحدة الامريكية :

٤ : اعلن الرئيس جونسون في رسالة (حالة الاتحاد) التي القاها في الكونجرس الامريكي ان الولايات المتحدة تملك قوة عسكرية كافية لمواجهة اي تهديد وصد اي عدوان واضاف ان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بذلا محاولات ضخمة لتحقيق التفاهم السلمي تخفيفا لحدة التوتر الذي يهدد السلام . ووجه الرئيس الامريكي الدعوة الى الزعماء السوفييت لزيارة الولايات المتحدة .

١٣ : في تقرير الى الكونجرس اقترحت وزارة الخارجية الامريكية انتهاج بعض المرونة في السياسة التجارية الامريكية تجاه الدول الشيوعية ، وبخاصة تجاه دول اوربا الشرقية . واوضح التقرير ان التبادل التجاري وسيلة مفيدة للقضاء على الشيوعية شريطة ان يتناسب هذا التبادل مع الوضع الخاص لكل بلد شيوعي .

انظر ايضا الاتحاد السوفييتي (١٨ ، ٢٧) ، فلسطين المحتلة (١٥) ، المانيا الاتحادية (١٩ ـ ٢٠) ، تانزانيا (١٥ ، ٣٠) ، فيتنام الجنوبية (١٢ ، ١٥ ، ٢٣)، فيتنام الشمالية (٦) ، الفلبين (٢٥) ، كمبوديا (١٠) ، كندا (١٦)، لاوس (٤) ، اليابان (١١ ـ ١٣) .

اليابان :

١١ ـ ١٢ : قام رئيس وزراء اليابان ايساكو ساتو بزيارة رسمية للولايات المتحدة صدر على اثرها بيان مشترك .

١٤ : وصل رئيس وزراء اليابان الى لندن حيث اجرى محادثات مع هارولد ويلسون رئيس الحكومة البريطانية .

انظر ايضا : ماليزيا (٢٦) .

اليمن :

٢٦ : اصدرت وزارة الخارجية اليمنية بيانا اعلنت فيه ان القوات البريطانية اعتدت على الحدود اليمنية ١٠ مرات في شهر يناير الحالي .

اليونان :

٢١ : قام جورج باباندريو رئيس الحكومة اليونانية بزيارة ليوجوسلافيا لاجراء محادثات مع الرئيس تيتو ورئيس وزراء يوجوسلافيا ووزير خارجيتها .

انظر ايضا قبرص (٢٢، ٢٥، ٢٧) ، الكويت (٢) .

ايران :

انظر : بولندا (٢٥) .

ايرلندا :

١٤ : قام رئيس وزراء جمهورية ايرلندا بزيارة لرئيس وزراء ايرلندا الشمالية .

(والمعروف ان هذه هي اول مقابلة تتم بينهما منذ تقسيم الجزيرة عام ١٩٢١ حيث انضم الجزء الشمالي الى بريطانيا وتكون من الجزء الجنوبي دولة مستقلة . وقد استقبل الرأي العام هذه المفوضات بين جزئي الجزيرة باستحسان بالغ) .

ايطاليا :

انظر بولندا (٢٣ ـ ٢٥) ، الجمهورية العربية المتحدة (٣) .

باكستان :

٦ : اعلنت حكومة باكستان ان اشتباكات حدثت بين القوات الباكستانية والقوات الهندية على خط وقف اطلاق النار في كشمير .

١١ ـ ١٨ : سافر وزير خارجية باكستان الى موسكو بدعوة من الحكومة السوفييتية ، يوم ١١ يناير ، ثم وصل الى بون يوم ١٥ يناير ، ثم الى لندن يوم ١٧ حيث غادرها في اليوم التالي الى نيويورك للاشتراك في المناقشة العامة للجمعية العمومية للامم المتحدة .

انظر ايضا : ماليزيا (١٦) .

بوروندي :

٢٠ : اذاعت وكالة انباء الصين الجديدة ان مملكة بوروندي

وقلت موقتا علاقاتها الدبلوماسية بالصين الشعبية .

٣١ : قبلت حكومة الجمهورية العربية المتحدة رعاية مصالح حكومة الصين الشعبية في بوروندي .

بولندا :

٢٢ ــ ٢٥ : قام آدم راباكي (وزير الخارجية البولندية) بزيارة لايطاليا حيث اجرى مباحثات مع الدو مورو رئيس الوزارة الايطالية .

٢٥ : وصل آدم راباكي الى طهران في زيارة رسمية لايران .

انظر ايضا . الاتحاد السوفيتي (٢١ ــ ٢٢) .

بلجيكا :

انظر الكونجو ليوبولدفيل (١٢ ، ١٣ ، ٢٨) .

تانزانيا :

٥ : وقعت تانزانيا والصين الشعبية اتفاقا يقضي بان تقدم الثانية الى الاولى قرضا لتنفيذ ثلاثة مشروعات تكلف ٩٫٨ مليون دولار .

١٥ : طردت تانزانيا اثنين من الدبلوماسيين الامريكيين لقيامهما بنشاط هدام .

٣٠ : استدعت وزارة الخارجية الامريكية سفيرها لدى تانزانيا لاجراء مشاورات معه .

تركيا :

٣ ــ ١٧ : زارت بعثة صداقة تركية الكويت والاردن وسوريا ولبنان . وكانت قد زارت العراق قبل ذلك . واستهدفت البعثة تعزيز سياسة التقارب والتفاهم بين تركيا والبلاد العربية . ولمح رئيس البعثة الى امكان سحب اعتراف تركيا باسرائيل اذا ايدت الدول العربية تركيا في قضية قبرص .

٢٨ : رفضت الحكومة التركية السماح للباخرة الامريكية « سافانا » التي تسير بالطاقة الذرية وتحمل عليها قوات مشتركة للحلف الاطلنطي ، بدخول الموانى التركية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (٤ ــ ١٤) .

تشيكوسلوفاكيا :

انظر الاتحاد السوفيتي (١٨) ، شيلي (١٦) .

توجو :

١٦ : قررت حكومة توجو تخطيط الحدود بينها وبين غانا .

« اتخذ هذا القرار على اثر تصادم وقع بين السلطات الجمركية على حدود البلدين وقد ادى هذا الحادث وحوادث اخرى مشابهة الى توتر العلاقات بين البلدين من جديد ، بعد ان خفت حدته منذ يناير ١٩٦٣ عقب اغتيال سلفانوس اوليمبيو رئيس جمهورية توجو وتولي جرونتسكي الرياسة من بعده » .

جمهورية افريقيا الوسطى :

انظر : الصين الشعبية (١٥) .

جمهورية جنوب افريقيا :

٢١ : رفضت الحكومة البريطانية التصريح بتسليم صواريخ « بلودهاوند » (من الارض الى الجو) الى حكومة جنوب افريقيا وكانت قد طلبت هذه الصواريخ في يوليو ١٩٦٤ .

داهومي :

٢٧ : جلت القوات الفرنسية من داهومي . وفي حفل اقيم بهذه المناسبة صرح رئيس الوزراء بان الجيش الفرنسي سيعود الى داهومي بقوة وعلى عجل في حالة تهديد سلامة البلاد من الخارج .

انظر ايضا : ج.ع.م (٢٩) .

رومانيا الشعبية :

انظر : فرنسا (١١) موريتانيا (١٦) ، كوبا (٦) .

سوريا :

انظر تركيا (٣ ، ١٧) .

شيلي :

٧ : اعرب وزير خارجية شيلي عن قلقه لبقاء كوبا بمعزل عن دول امريكا اللاتينية .

١٦ : اعلنت حكومة شيلي عودة علاقاتها الدبلوماسية بتشيكوسلوفاكيا .

(سبق ان استأنفت شيلي علاقاتها الدبلوماسية بالاتحاد السوفيتي وبولندا قبل وقت قريب) .

غانا :

انظر : توجو (١٦) .

غينيا :

انظر : السنغال (٩ ــ ١٢) .

فرنسا :

١١ : ابرم اتفاق ثقافي بين رومانيا وفرنسا اثناء زيارة وزير خارجية رومانيا للعاصمة الفرنسية .

١١ ــ ١٧ : قام وزير خارجية المجر بزيارة لفرنسا ، وكان التمثيل الدبلوماسي بين البلدين قد رفع قبل ذلك الى درجة سفارة .

٢٥ : ابرم اتفاق بين فرنسا ويوجوسلافيا بشأن تنظيم استخدام العمال اليوجوسلاف في فرنسا . (هذا اول اتفاق من نوعه تبرمه يوجوسلافيا مع دول غربية) .

انظر ايضا فلسطين (١٥) المانيا الاتحادية (١٩ ــ ٢٠) ج.ع.م. (٦) داهومي (٢٧) المغرب (١٦) .

فلسطين :

١٥ : صرح ليفي اشكول رئيس الوزراء بان اسرائيل حصلت على ضمانات من دول مختلفة منها امريكا وفرنسا لحمايتها من هجوم الدول العربية عليها .

٢٤ : وجهت اسرائيل تهديدا الى لبنان لقبوله الاشتراك في مشروع تحويل مجرى نهر الاردن .

انظر الاردن (١٦ ــ ١٧) تركيا (٣ ــ ١٧) ، قبرص (١٤) .

فيتنام الجنوبية :

٨ : صرح رئيس وزراء فيتنام الجنوبية بان الحرب فى بلاده لن تمتد الى فيتنام الشمالية لاحتمال ان يؤدى ذلك الى اشعال نيران حرب عالمية ثالثة ، ومارض تحديد فيتنام الجنوبية الان لصعوبة تحقيق ذلك فى الظروف الراهنة .

١٢ : صدور بيان مشترك بين الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية يؤكد الصداقة بينهما وتصميم العسكريين فى فيتنام الجنوبية على محاربة الشيوعية ومناهضة مبدأ عدم الانحياز .

١٣ : هددت الصين الشعبية بالتدخل لتأييد قوات «فييتكونج» اذا حاولت الولايات المتحدة توسيع نطاق الحرب فى فيتنام الجنوبية .

(مع ان الصين سبق ان هددت مرارا بالتدخل اذا قامت الولايات بمد الحرب الى فيتنام الشمالية ، غير ان هذه هى اول مرة تهدد فيها بالتدخل فى حالة اتساع رقعة الحرب فى فيتنام الجنوبية نفسها. وقد جاء هذا التهديد الجديد فى سياق احتجاج على اعتزام كوريا الجنوبية ارسال ٢٠٠٠ جندى كورى الى فيتنام الجنوبية لمساعدة القوات العسكرية فى حربها ضد قوات « نييت كونج ») .

١٥ : صرح ناطق باسم وزارة الخارجية الامريكية امام لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الامريكى ، بان حكومة الولايات المتحدة طلبت من بعض دول امريكا اللاتينية الاسهام فى مساندة القوات الحكومية فى فيتنام الجنوبية .

٢٣ : بدأت حركة اضراب البوذيين فى فيتنام الجنوبية تتسم بطابع العداء الصريح للولايات المتحدة .

انظر ايضا : فيتنام الشمالية (٦) ، كوريا الجنوبية (٢٥) .

فيتنام الشمالية :

٦ : اتهمت فيتنام الشمالية الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية بقصف احدى قراها بمدفعية السفن »

انظر ايضا : فيتنام الجنوبية (٨) .

قبرص :

١٤ : اعلن رئيس مجلس النواب القبرصى تأييد المجلس لقضية اللاجئين الفلسطينيين تأييدا كاملا من حيث حصولهم على حقوقهم طبقا لميثاق الامم المتحدة .

٢١ : صرح جروميكو وزير الخارجية السوفيتية ، بان حل القضية القبرصية لا يمكن ان يتم الا على اساس الاستقلال التام، ووحدة الاقليم . واضاف انه فى الامكان قيام حكومة فيدرالية واحدة فى قبرص للاتراك واليونانيين .

٢٢ : صرح الرئيس مكاريوس بان بيان جروميكو عن قبرص يحتمل تفسيرات متعددة ، واضاف قائلا انه يعلم تأييد الاتحاد السوفييتى لاستقلال قبرص بدون التقيد باية معاهدة ولكنه لا يعرف موقف الاتحاد السوفيتى من اتحاد قبرص مع اليونان . ودعا الرئيس القبرصى الى رفض فكرة الاتحاد الفيدرالى ون مناقشة .

٢٥ : وصل الجنرال جريفاس القائد الاعلى للقوات القبرصية الى اثينا لاجراء مباحثات حول مشكلة قبرص .

٢٧ : قررت الحكومة اليونانية اعادة النظر فى موقفها ازاء مشكلة قبرص مع التمسك بهدفها الاستراتيجى الاساسى وهو اتحاد الجزيرة مع اليونان .

(اتخذت الحكومة اليونانية هذا الموقف بسبب التغير المفاجىء فى سياسة الاتحاد السوفيتى ازاء مشكلة قبرص وتحولها لصالح تركيا) .

انظر ايضا ، تركيا (٣ ـ ١٧).

كمبوديا :

١٠ : وصف الامير سيهانوك الولايات المتحدة بانها «العدو رقم ١ » لكمبوديا .

كندا :

١٦ : ابرم اتفاق جمركى بين كندا والولايات المتحدة ، ينص على اعفاء السيارات من الرسوم الجمركية . ومن المنتظر ان تعقد اتفاقات مماثلة بخصوص سلع اخرى .

(هذا الاتفاق يدعم سيطرة الشركات الامريكية الكبرى على صناعة السيارات فى كندا ويؤكد بالتالى زيادة ارتباط كندا اقتصاديا بالولايات المتحدة) ».

كوبا :

١٦ : امرت حكومة كوبا الطلاب الكوبيين الذين يدرسون فى رومانيا بالعودة فورا الى بلدهم .

(السبب المباشر لهذا الاجراء هو ان حكومة رومانيا منعت هؤلاء الطلاب من التظاهر فى اول يناير ابتهاجا بمناسبة مرور ستة اعوام على تولى كاسترو مقاليد الحكم. ولكن يبدو ان العلاقات بين كوبا ورومانيا اعتراها الفتور منذ ان بدت من رومانيا بعض مظاهر الاستقلال عن الاتحاد السوفييتى وتوثيق علاقاتها التجارية بالولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية) .

٢٨ : اتهمت كوبا جمهورية الدومينيكان وبورتوريكو بايواء قواعد عدوانية للعناصر المناهضة لحكومة فيدل كاسترو.

انظر ايضا الارجنتين (٢٧)، شيلى (٧) .

كوريا الشمالية :

انظر كوريا الجنوبية (٢١) »

كوريا الجنوبية :

٢١ : قررت كوريا الجنوبية قطع علاقاتها الدبلوماسية بالكونغو «برازافيل» ، ردا على تبادل التمثيل الدبلوماسى على مستوى السفراء بين الاخيرة وكوريا الشمالية .

٢٥ : وافق برلمان كوريا الجنوبية على قرار الحكومة القاضى بارسال ٢٠٠٠ جندى الى فيتنام الجنوبية لمساندة القوات الحكومية ضد قوات « فييت كونج »

كونغو برازافيل :

انظر ج.ع.م (٣٠) الصين الشعبية (١٠) كوريا الجنوبية (٢١) »

كونغو « ليوبولدفيل » :

١ : اعلن جوزيف كازافوبو رئيس الجمهورية معارضته لقرار مجلس الامن الصادر في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٤ القاضي بوقف اطلاق النار وسحب قوات المرتزقة وتسوية المشكلة باجراء مفاوضات بين الاطراف المتنازعة لتكوين حكومة اتحاد وطني ، وعارض تشومبي هذا القرار ايضا واصر على ضرورة سحق الثوار الكنغوليين بأي ثمن .

١٠ ـ ١٢ اجرى الكولونيل سوميالو وزير الدفاع في حكومة الثورة اتصالات برؤساء حكومات ووفود الدول العربية المجتمعين في القاهرة بمناسبة مؤتمر القمة العربي ، ليعرض عليهم الموقف في الكونغو واتجاهات الثورة فيه .

١٢ ـ ١٣ زار سيريل ادولا رئيس وزراء الكونجو السابق العاصمة البلجيكية .

١٣ : قرر تشومبي تأجيل زيارته للعاصمة البلجيكية احتجاجا على زيارة ادولا لبروكسل .

١٨ : وصل الى نيروبي الكولونيل سوميالو لاجراء محادثات مع الرئيس جومو كينياتا ، رئيس جمهورية كينيا ورئيس لجنة التوفيق والمصالحة الخاصة بالكونغو التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

٢٨ : وصل تشومبي الى بروكسل للتفاوض مع الحكومة البلجيكية حول المشكلات المالية المعلقة بين البلدين .

٣٠ : ابلغت حكومة الجمهورية العربية المتحدة القائم باعمال سفارة الكونغو في القاهرة انها قررت قطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين بلاده .

(هذا الاجراء من جانب ج.ع.م يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل ، اذ كانت حكومة تشومبي قد اتخذت مثل هذا الاجراء ازاء السفارة العربية في ليوبولدفيل في شهر اكتوبر ١٩٦٤ . وينتظر ان ترعى حكومة نيجيريا مصالح ليوبولدفيل في القاهرة) .

انظر ايضا يوغوسلافيا (٦) .

كينيا :

انظر كونغو ليوبولدفيل (١٨) .

لاوس :

٤ : اكدت وزارة الخارجية الامريكية اعتراضها على دعوة مؤتمر دولي يبحث قضية لاوس من حيث المبدا باعتبار ان الشيوعيين لم يحترموا اتفاقات جنيف عام ١٩٦٢ .

لبنان :

٢١ : وافق المجلس النيابي اللبناني على انشاء محطة لضخ المياه فوق نهر الوزاني في جنوب لبنان .

انظر ايضا اسرائيل (٢٤) ، تركيا (٣ ـ ١٧) .

ماليزيا :

١ : ● احتلت ماليزيا مقعدا في مجلس الامن .

●● قررت بريطانيا ارسال فرقتين اضافيتين ، واربع كاسحات الغام وثلاث سفن حربية الى ماليزيا لتعزيز قدرتها الدفاعية ازاء اندونيسيا .

٨ : صرح وزير خارجية الفلبين بان بلاده مستعدة لعرض نزاعها مع ماليزيا بخصوص اقليم صباح (بورنيو) على محكمة العدل الدولية .

١٨ : ارسلت بريطانيا الى ماليزيا ناقلات قنابل قادرة على حمل قنابل نووية ، كما ارسلت اليها ايضا ٢٠٠٠ جندي بريطاني اضافي .

١٩ : صرح الرئيس الباكستاني ايوب خان بان بلاده على استعداد لان تهيء اجتماعا يضم مندوبين من ماليزيا واندونيسيا لحل الازمة سلميا .

١٩ ـ ٢٤ زار ماليزيا وزير دفاع استراليا ليبحث مع المسئولين ما اذا كانت ثمة حاجة الى ارسال عدد جديد من الجنود الاستراليين والمعدات العسكرية الى ماليزيا .

٢٦ : عرضت اليابان وساطتها لحل نزاع بين اندونيسيا وماليزيا .

منغوليا الخارجية :

٢٥ : جاء في مجلة « حياة الحزب » الناطقة بلسان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ، ان الحزب الشيوعي في منغوليا الخارجية طالب اعضاءه وخلاياه بمضاعفة الجهود من اجل تطهير صفوف الحزب من العناصر الموالية للصين الشعبية .

موريتانيا :

١٦ : قررت حكومة موريتانيا اقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية رومانيا الشعبية .

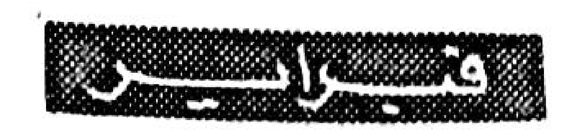
هولندا :

انظر : المانيا الاتحادية (١٩ ـ ٢٠) .

يوغوسلافيا :

٦ : قررت يوغوسلافيا سحب ممثليها الدبلوماسيين من كونغو ليوبولدفيل .

انظر الفاتيكان (٢١) ، فرنسا (٢٥) اليونان (٢١) .



اسبانيا :

٦ ـ ١٠ : بعثت الحكومة الاسبانية ، بناء على طلب حكومة المانيا الغربية ، الماركيز دى نيرفا مبعوثا فوق العادة لبذل المساعى الحميدة فى سبيل تسوية الازمة التى تهدد العلاقات العربية الالمانية

انظر ايضا : كوبا (٢٤) المغرب (١١و١٢) »

الاتحاد السوفييتى :

٥ : وقع اتفاق تجارى بين الاتحاد السوفيتى واليابان .

٦ : اجرى كوسيجين رئيس الوزراء السوفييتى محادثات مع شواين لاى رئيس حكومة الصين الشعبية اثناء توقفه فى بكين فى طريقه الى فيتنام الشمالية ، كما اجرى فى طريق عودته يوم ١٠ فبراير محادثات اخرى مع ماوتسى تونج وشوان لاى .

٧ : القى كوسيجين خطابا فى هانوى قال فيه « ان المذهب الشيوعى الصينى يفسد تعاليمنا الثورية » »

١١ـ١٤ : زار رئيس الوزراء السوفييتى كوريا الشمالية فجاة بعد زيارته لفيتنام الشمالية وتوقفه فى بكين . وقد صدر بيان مشترك عقب الزيارة .

١٤ : نشرت صحيفتا برافدا وازفستيا السوفيتيان ، مقالين افتتاحيين بمناسبة مرور ١٥ سنة على معاهدة الصداقة والتحالف والمساعدة المشتركة بين الصين والاتحاد السوفييتى ، جاء فيهما أنه فى صالح البلدين ان تدعم علاقات الصداقة التقليدية بين حزبى وشعبى البلدين لازالة الخلافات التى ظهرت فى الماضى »

٢٣ : صرح الجنرال كوشيفوى قائد القوات السوفيتية الجديد فى المانيا الشرقية ، بأن الاتحاد السوفييتى اقام درعا من الصواريخ التى تحمل رؤوسا نووية لحماية الدول الشيوعية »

٢٧ : وافقت موسكو على اتفاق التعاون الاقتصادى مع القاهرة »

انظر ايضا: المانيا الديمقراطية (٢٧) ، بريطانيا (١٠) ، السويد (٥) ، الصين الشعبية (٧ ، ١٤ ، ١٥) ، فرنسا (٤)، فيتنام الجنوبية (٢ ـ ١٧) ، فيتنام الشمالية (٦ ، ٧ ، ٨) .

الاردن :

١٤ : تسلم الملك حسين رسالة شخصية من الرئيس الالمانى لوبكيه فى شان علاقات الجمهورية العربية المتحدة والمانيا الاتحادية .

١٥ : ١٦ : قام الملك حسين ملك الاردن بزيارة للقاهرة .

٢٥ : اعلن وزير خارجية الاردن تأييد بلاده لموقف الجمهورية العربية المتحدة من المانيا الغربية

انظر ايضا : كوريا الشمالية (١٢) »

الجزائر :

٩ : استدعى الرئيس الجزائرى احمد بن بيللا سفير المانيا الغربية وابلغه رسالة يحذر فيها المانيا الفيدرالية من نتائج علاقاتها باسرائيل ، وان الجزائر تقف تماما مع الجمهورية العربية المتحدة فى هذه المشكلة مهما كانت النتائج »

٢٠ : اصدر احمد بن بيللا بيانا قال فيه « اذا تطورت الازمة بين بون والقاهرة الى حد قطع العلاقات بينهما فان الجزائر ستقطع علاقاتها مع المانيا الغربية على الفور » .

انظر ايضا ج.ع.م (٨) ، يوغوسلافيا (٦ ـ ١٥) .

الجمهورية العربية المتحدة :

٧ : بحثت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر موضوع صفقة الاسلحة التى تدمها المانيا الغربية سرا الى اسرائيل ، واصدرت اللجنة تصريحا قالت فيه ان استمرار تسليم المانيا الغربية الاسلحة لاسرائيل يعتبر تهديدا للعرب، مما يدعو الى اعادة النظر فى العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والمانيا الغربية .

٨ : ● دعا وزير الخارجية المصرى ممثلى الدول العربية لدى جامعة الدول العربية الى اجتماع معه ليشرح لهم تفاصيل الازمة مع حكومة المانيا الغربية وتطوراتها. وقد صرح ممثلو الدول العربية بأن اتفاق الجميع كان تاما على اتخاذ موقف عربى موحد .

●● اوضح السيد على صبرى رئيس الوزراء لمجلس الامة موقف الحكومة من تطور ازمة العلاقات العربية الالمانية. واتخذ المجلس قرارا بالاجماع اعلن فيه تأييده الكامل لكل ما اتخذته وتتخذه الحكومة من اجراءات خاصة بتنفيذ قرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى على ضوء تطورات موقف حكومة بون فى هذا الصدد .

١٥ : صدر بيان من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى حول الموقف فى فيتنام ، نادى فيه بضرورة وقف العمليات العسكرية التى تجرى الان فى فيتنام كخطوة ضرورية لتهدئة الموقف تفاديا لما ينجم عن استمرارها من مضاعفات تهدد السلم والامن الدوليين »

٢٥ ـ ١٧ : تلم تلقى كلمح نائب وزير خارجية الصين الشعبية بزيارة للقاهرة .

١٨ : القى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا تحدث فيه عن ازمة العلاقات الالمانية العربية بسبب صفقة الاسلحة الالمانية لاسرائيل، واوضح الرئيس ان القروض الالمانية للجمهورية العربية لاتعتبر « معونة » لانها تتقاضى عليها فوائد تتراوح بين ٦٪ ، ٧٪

٢٢ : اجتمعت بجنةممثلى الملوك والرؤساء العرب واتخذتقرارات جماعية فى شأن وقوف الدول العربية صفا واحدا من الازمة بين بون والقاهرة . واعتبرت اللجنة ان تقديم حكومة المانيا الغربية لاسرائيل السلاح او اى معونة عسكرية او مالية او اقتصادية هو تهديدلشعب فلسطين العربى وبجميع الدول العربية وللسلم العالمى .

٢٤ - ٢ مارس : قام الهر والتر اولبريخت رئيس المانيا الشرقية بزيارةللجمهورية العربية المتحدة . وصدر بيان مشترك عقب الزيارة .

٢٤ : صرح الرئيس جمال عبد الناصر انسياسة الجمهورية العربية المتحدة حرصت دائماعلى ان لا يكون لاى عمل نقوم به اثر فى تدعيم الانقسام وتعويق الوحدة الالمانية .

٢٥ : ادلى الرئيس جمال عبد الناصر ببيان اثناء الجلسة الخاصة التى عقدتها الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى العربى ، جاء فيه ان المانيا الغربية تخسر اكثر اذا نفذت قرارها بوقف التعاون الاقتصادى مع الجمهورية العربية المتحدة وذلك لان ميزان المدفوعات بين مصر والمانيا الغربية يتجه الى صالح هذه الاخيرة .

انظر ايضا: الاتحاد السوفييتى (٢٧) ، الاردن (١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٥) اسبانيا (٦ـ١٠) ، المانيا الاتحادية (٢ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٤)، المانيا الديمقراطية (١٥ ، ١٧) ، تونس (١٦ - ٢٢) ، الجزائر (٩ ، ١٠) ، السودان (١ ، ٧) ، فلسطين (١٤) ، الولايات المتحدة (٢ـ٢) اليمن (٩) .

السودان :

١ : استؤنفت الملاحة النهرية بين السودان والجمهورية العربية المتحدة .

٧ : ابلغت حكومة السودان تأييدها للجمهورية العربية المتحدة فى موقفها من صفقة الاسلحة الالمانية لاسرائيل .

انظر ايضا : بريطانيا (٦ـ١٢)

السويد :

٥ : وقعت السويد اتفاقا تجاريا مع الاتحاد السوفييتى لزيادة التبادل التجارى بين البلدين . ومدة نفاذ الاتفاق ست سنوات .

الصين الشعبية :

٦ : اتهم وزير خارجية الصين الشعبية كلا من الولايات المتحدة وبلجيكا بالتآمر لقطع العلاقات بين الصين وبوروندى .

٧ . اعلنت حكومة الصين الشعبية اصرارها على رفض الاقتراح السوفييتى بعقد اجتماع تمهيدى للاحزاب الشيوعية فى العالم فى يوم اول مارس المقبل .

١٤ : نشرت صحيفة الشعب الصينية مقالا بمناسبة مرور ١٥ سنة على معاهدة الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة بين الصين والاتحاد السوفييتى ، أكدت فيه حتمية تحالف الصين والاتحادالسوفيتى ضدالاستعمار .

١٥ : بعثت السلطات الصينية برسالة الى موسكو بمناسبة مرور ١٥ سنة على معاهدة الصداقة بينهما ، اكدت فيها اهمية دعم التحالف الصينى السوفييتى فى صالح البلدين لمواجهة عدوهما المشترك ، الاستعمار الامريكى .

١٧ : اعترفت الحكومة الصينية بدولة جامبيا بعد ان حصلت على استقلالها .

انظر ايضا: الاتحاد السوفيتى (٦ ، ٧ ، ١٤) تنزانيا (١٧ - ٢٣)، ج٠ع٠م (١٥-- ١) ؛ فرنسا (٤)، كويت (٩) .

الكويت :

٨ : أعلن وزير خارجية الكويت ان حكومته ستعيد النظر فى علاقاتها مع المانيا الغربية فى حالة استمرارها فى تقديم المساعدات المالية والعسكرية الى اسرائيل .

٩ : قام وفد كويتى بزيارة الصين الشعبية بدعوة منحكومتها لاجراء محادثات عامةتتناول اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين

المانيا الاتحادية (الغربية) :

١ : عقدت الوزارة الالمانية برئاسة الدكتور ايرهارد اجتماعا لبحث موضوعزيارة الهر اولبريخت رئيس المانيا الشرقية للجمهورية العربية المتحدة .

٢ : استدعت حكومة المانيا الاتحادية سفيرها فى القاهرة للتشاور معه حول مستقبل العلاقات الالمانية العربية .

٨ : صدر بيان رسمى عن حكومة المانيا الاتحادية جاء فيه انها قد تمنع ارسال الاسلحة الى المناطق التى يسودها التوتر

١٠ : ارجأت حكومة المانيا الاتحادية بحث موضوع قطع علاقاتها بمصر الى ما بعد زيارة اولبريخت للقاهرة .

●● اعلنرئيس البوندستاج الالمانى ان حكومته قررت وقف معونة الاسلحة التى تقدمها الى اسرائيل .

١٠ : ابلغت حكومة بون اسرائيل رسميا بقرار وقفارسال الاسلحة الالمانية اليها . وينطبق هذا القرار على اية شحنة للاسلحة او المعدات الحربية تكون فى الطريق الى اسرائيل .

١٥ : اعلن المتحدث الرسمى باسم حكومة المانيا الغربية وقف « المعونة الاقتصادية » التى تقدمها المانيا الى الجمهورية العربية المتحدة بعد أن اتضح لحكومته ان زيارة اولبريخت للقاهرة سيكون لها صفة رسمية.

١٦ : اعرب ايرهارد لاعضاء البرلمان من الحزب الديمقراطى المسيحى عن امله انتؤيد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسامحاولته

لالغاء معونة بون المالية الموجهة لالمانيا فى الشرق الاوسط .

٢٤ : عقدت وزارة المانيا الاتحادية اجتماعا برئاسة ابرهارد لاعادة بحث سياستها فى الشرق الاوسط ونتائج زيارة والتر اولبريخت للقاهرة .

انظر ايضا : الاردن (١٤، ٢٥) ، اسبانيا (٦ـ١٠) ، المانيا الديمقراطية (٥ ، ١٥) ، تانزانيا (٢٨) ، الجزائر (٩ ، ١٠) ، ج.ع.م. (٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥) ، فرنسا (٤) ، فلسطين (٧ ، ١٤ ، ١٨) ، الكويت (٨) ، الولايات المتحدة (١٧ ، ٢٣) ، اليمن (٩ ، ٢١) .

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

٥ : بعث وزير خارجية المانيا الشرقية برقية الى وزير خارجية المانيا الغربية طلب فيها أن تلغى حكومة بون اتفاقاتها العسكرية السرية مع اسرائيل ، على اعتبار ان هذه الاتفاقات تهدف الى جعل اسرائيل مركزا استعماريا أماميا فى العالم العربى .

١٥ : صرح والتر اولبريخت رئيس المانيا الشرقية بان محاولة المانيا الغربية منع زيارته للقاهرة ، تعتبر تدخلا فى الشئون الداخلية للجمهورية العربية المتحدة . وان تزويد المانيا الغربية اسرائيل بالاسلحة يمثل شكلا جديدا للاستعمار الجديد ضد آمال الشعوب العربية .

١٧ : صرح رئيس المانيا الشرقية بأن زيارته الرسمية للقاهرة ليس لها علاقة بمسألة اعتراف ج.ع.م. بالمانيا الشرقية اعترافا دبلوماسيا .

٢٧ : وصل كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى الى المانيا الديمقراطية لحضور افتتاح معرض ليبزيج الدولى .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (٢٣) ، المانيا الاتحادية (١ ، ٨) ، ج.ع.م. (٢٤) ، فرنسا (٤) .

المغرب :

١ـ١٣ : قام الحسن الثانى ملك المغرب بزيارة شخصية للجنرال فرانكو .

انظر ايضا : يوغوسلافيا (١ـ ١٥) .

المملكة المتحدة :

١ ـ ١٢ : قامت الملكة اليزابيث بزيارة لاثيوبيا استغرقت اسبوعا من ١ : ٨ فبراير ثم زارت السودان فى المدة من ٩ الى ١٢ فبراير .

١٠ : اعلنت الحكومة البريطانية انها تفضل اجراء محادثات ثنائية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بدلا من دعوة مؤتمر جنيف للانعقاد من جديد لتسوية القضية الفيتنامية .

١٢ : اتصل هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا تليفونيا بالرئيس الامريكى جونسون وابلغه تأييد الحكومة البريطانية لسياسة الولايات المتحدة فى فيتنام .

٢٣ : اصدرت حكومة العمال اول « كتاب ابيض » اوضحت فيه الاهداف البعيدة والقريبة لسياستها الدفاعية .

٢٤ : اعلن وزير المستعمرات البريطانى تأجيل مؤتمر لندن الى اجل غير مسمى ، وكان من المقرر افتتاحه يوم ٢ مارس المقبل لبحث مستقبل عدن ومحميات الجنوب العربى .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية (١٦) ، فرنسا (٤) ، ماليزيا (١٠) .

النيجر :

انظر توجو (١٧) .

الهند :

٨ : ● وجهت حكومة الهند نداء بوقف اعمال الاستفزاز فورا فى فيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية بغية خلق جو ملائم لمقد مؤتمر على غرار مؤتمر جنيف ، كشرط اساسى لايجاد تسوية سلمية دائمة لمشكلة فيتنام .

●● صرح جورج بومبيدو رئيس الوزارة الفرنسية عقب اجتماعه مع لال بهادور شاسترى رئيس وزراء الهند ، بان وجهتى نظر حكومتى الهند وفرنسا متشابهتان تماما ازاء الموقف فى فيتنام ، واعرب بومبيدو عن موافقة فرنسا على اقتراح الهند بعقد مؤتمر دولى لمنع تطور الحرب فى فيتنام . وقد تناولت المحادثات بينهما تفاصيل خطة الرئيس ديجول لتحييد منطقة جنوب شرقى آسيا كلها .

١٥ : صرح بهادور شاسترى بان الهند تؤيد تأييدا كاملا موقف العرب من قضية اللاجئين الفلسطينيين ومن مسألة مياه نهر الاردن .

الولايات المتحدة الامريكية :

٢ـ٣ : عدل مجلس الشيوخ الامريكى قرار مجلس النواب الخاص بوقف بيع القمح للجمهورية العربية المتحدة ، ويقضى التعديل بامكان تخصيص مبالغ الاعتمادات الاضافية لتمويل ارسال شحنات القمح الى مصر ، اذا رأى جونسون ان هذا يتفق ومصلحة امريكا .

٦ـ٧ : قام فيليبس تالبوت نائب وزير الخارجية الامريكية بزيارة للاردن .

١٠ : رفضت الحكومة الامريكية اقتراح الحكومة الفرنسية عقد مؤتمر جنيف من جديد .

١١ : وافق كل من مجلس النواب والشيوخ الامريكيين على قانون يقضى بترك التصرف للرئيس جونسون فى اكمال تنفيذ الاتفاق القائم بين ج.ع.م. والولايات المتحدة الخاص بارسال شحنات القمح المتعاقد عليها الى الجمهورية العربية المتحدة .

١٧ : اعترفت الحكومة الامريكية بالدور الذى قامت به فى صفقة الاسلحة الالمانية السرية لاسرائيل .

٢٣ : اذيع فجأة فى واشنطون وتل ابيب فى وقت واحد ، أن الرئيس الامريكى ليندون جونسون قرر ايفاد افريل هاريمان السفير الامريكى المتجول فى مهمة سرية الى اسرائيل ، بقصد ازالة المصاعب التى نشأت بين المانيا واسرائيل .

٢٤ـ اول مارس : قام هاريمان بزيارته لاسرائيل ، وصرحت الصحف الاسرائيلية بان احتياجات اسرائيل العسكرية كانت الموضوع الرئيسى فى المباحثات الامريكية

الاسرائيلية .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية (١٦) ، بريطانيا (١٠ ، ١٢) تانزانيا (١٤) ، الصين (٦ ، ١٥) فرنسا (٤ ، ١٧ ، ٢٤) ، فلسطين (١٨) ، فيتنام الجنوبية (٢ — ٧)، فيتنام الشمالية (٧ ، ٨ ، ١٢، ١٨) كوبا (٢٤) ، كولومبيا (١) ، كينيا (١٧) .

اليابان :

انظر : الاتحاد السوفييتى (٥)

اليمن .

٠ : اعلن اللواء حسن العمرى رئيس وزراء اليمن تأييد حكومته لموقف الجمهورية العربية المتحدة من المانيا الغربية .

٢١ : طلبت حكومه اليمن من سفارة المانيا الغربية سحب خبراء المعونة الفنية الالمانية .

اليونان :

١—٤ : قام باباندريو رئيس الوزراء اليونانى بزيارة ليوغوسلافيا وصدر بيان مشترك عقب الزيارة نص على توثيق التعاون الاقتصادى والفنى والعلمى والثقافى بينهما ، واشار البيان الى وجوب تسوية القضية القبرصية وفق لمبادىء وحدة الجزيرة الاقليمية وسيادتها الوطنية وحق تقرير المصير .

انظر ايضا : قبرص (٢٤ ، ٢٦)

اندونيسيا

انظر : ماليزيا (١٠ ، ٢٠)

اوغندا .

٦ : قررت حكومة اوغندا اغلاق حدودها مع الكونغو (ليوبولدفيل) الى اجل غير مسمى
١٨ : اغلقت حكومة اوغندا حدودها مع رواندا على اثر اعتداء قوات حكومة ليوبولدفيل على قريتين اوغنديتين .

انظر ايضا كونغوليوبولدفيل (٤،٦) ، كينيا (١٧)

بلجيكا :

انظر : الصين الشعبية (٦) الكونغو ليوبولدفيل (٥)

بورما :

٥ — ١٢ : زار الجنرال « نى ون » رئيس مجلس الثورة الهند ، وصدر بيان مشترك عقب الزيارة دعا الى اجراء مفاوضات دولية لتسوية الازمة الفيتنامية .

تانزانيا :

١٤ : استدعت حكومة تانزانيا سفيرها فى واشنطون احتجاجا على طرد الحكومة الامريكية احد مستشارى سفارة تانزانيا .

١٧—٢٢ قام الرئيس نيريرى رئيس الجمهورية بزيارة للصين الشعبية حيث وقع الطرفان معاهدة صداقة بينهما .

٢٨ اعلن الرئيس نيريرى فى بيان رسمى رغبته فى انهاء جميع انواع المعونة التى تقدمها المانيا الاتحادية الى بلاده ؛ بناء على سحب المانيا لمستشاريها العسكريين الذين تزود بهم تانزانيا بمقتضى برنامج المعونة العسكرية

تركيا :

انظر : قبرص (٢٦)

توجو :

٤ : قام الرئيس جرونتسكى بزيارة ساحل العاج لتعزيز العلاقة بين البلدين .

١٧: صرح ديورى هامانى رئيس جمهورية النيجر ورئيس مجلس « الوفاق » بأن توجو قررت الانضمام الى المجلس ابتداء من الشهر المقبل .

تونس :

١٦—٢٢ : قام الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة بزيارة الجمهورية العربية المتحدة ، واذيع بيان مشترك عقب الزيارة .

٢٧ : اعلن الحبيب بورقيبة فى مؤتمر صحفى بالقاهرة تأييد تونس لموقف الجمهورية العربية المتحدة من بون .

جامبيا :

انظر الصين الشعبية (١٧)

رواندا :

انظر : اوغندا (١٨)

ساحل العاج :

انظر : توجو (٤)

سوريا :

٢٥ : اذاعت سوريا ان التعاون الاقتصادى السابق مع المانيا الغربية لا يمكن ان يقلل من معارضتها لموقفها المعادى للقضايا العادلة .

فرنسا :

٤ — اقترح الرئيس الفرنسى شارل ديجول الدعوة الى مؤتمر يعقد فى جنيف ويضم فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين الشعبية لبحث وضع هيئة الامم المتحدة واعادة التوازن اليها . كما طالب الرئيس الفرنسى بالعودة الى قاعدة الذهب ونظام الدفع فى المعاملات الدولية . واشار الى ان تسوية قضية توحيد المانيا يجب ان تكون فى الاطار الاوربى . واوضح ديجول حسن تطور علاقة فرنسا بالعالم العربى .

١٥ — ١٥ : تلقت حكومتان فرنسيتان احداهما برئاسة بومبيدو رئيس الوزراء ، والاخرى برئاسة وزير الخارجية كوف دى مورفيل — بزيارة لباكستان والهند .

١٠— اعلنت الحكومة الفرنسية بيانا عن الوضع فى جنوب شرقى آسيا ، اوضحت فيه ان تسوية مشاكل هذه المنطقة لا يمكن ان تتم عن طريق استعمال السلاح ، وانما بالوصول الى اتفاق دولى

يمنع اى تدخل اجنبى ، وان فرنسا على استعداد للاشتراك فى اية محادثات للوصول الى الاتفاق الدولى المنشود وفقا للمبادئ التى اقرها مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤ .

١٧ـ٢٤ : قام وزير الخارجية الفرنسى بزيارة للولايات المتحدة حيث اجرى محادثات مع الرئيس الامريكى جونسون تناولت عدة مسائل اهمها مشكلة فيتنام ، ومشروع « القوة النووية متعددة الاطراف » والوضع فى الشرق الاوسط . كما اجرى الوزير الفرنسى محادثات اخرى مع اوثانت امين عام الامم المتحدة .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية (١٦) ، الهند (٨) ، الولايات المتحدة (١٠) »

فلسطين :

٧ : ادلى رئيس اركان حرب الجيش الاسرائيلى ، بتصريحات كرر فيها تهديدات اسرائيل ضد العمل العربى المشترك ومشروعات تحويل روافد نهر الاردن فى الاراضى العربية .

١٤ : ● عقدت وزارة اسرائيل جلسة خاصة لبحث موقفها من المانيا الغربية بعد قرار وقف ارسال الاسلحة الالمانية الى اسرائيل .

●● ادلى ليفى اشكول رئيس الوزارة الاسرائيلية ببيان امام البرلمان عما اسماه « استسلام حكومة بون للجمهورية العربية المتحدة » وقد وافق البرلمان على مشروع قرار ان تعيد اسرائيل تقييم موقفها من المانيا بعد ان اوقفت ارسال الاسلحة اليها .

١٨ : سافر ابا ايبان نائب رئيس الوزارة الاسرائيلية الى واشنطون لشرح موقف اسرائيل من الازمة الالمانية ـ العربية .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية (١٠ ، ١١) ، المانيا الديمقراطية (٥) ، الجزائر (٩) ج٠ع٠م٠ (٧ ، ٢٢) ، الكويت (٨) ، الهند (٨) ، الولايات المتحدة (١٧ ، ٢٣ ، ٢٤) »

فيتنام الجنوبية :

٢ـ٧ : قام ماكجورج بوندى مستشار الرئيس الامريكى جونسون بزيارة لفيتنام الجنوبية لاجراء محادثات مع الحكومة الفيتنامية والسفير الامريكى ، وذلك لاعداد تقرير عن الموقف ، يرفع الى الرئيس جونسون كى يضع على ضوئه اسس السياسة الامريكية فى فيتنام فى المستقبل . وقد صرح الرئيس الامريكى بانه لاعلاقة بين زيارة ماكجورج بوندى لفيتنام الجنوبية وزيارة كوسيجين لفيتنام الشمالية .

١٩ : قامت محاولة جديدة لانقلاب عسكرى فى فيتنام الجنوبية ضد الجنرال نجو يين خانه وقد باءت المحاولة بالفشل .

« اجتاحت فيتنام الجنوبية من اول نوفمبر ١٩٦٣ حتى آخر فبراير ١٩٦٥ تسعة انقلابات فى نظام الحكم منها سبعة عسكرية» .

انظر ايضا : بريطانيا (١٠ ، ١٢) بورما (٥ـ١٢) ، ج٠ع٠م٠ (١٥) فرنسا (١٧ـ٢٤) ، الهند (٨)

فيتنام الشمالية :

٦ـ١٠ قام كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتى بزيارة رسمية لفيتنام الشمالية . وقد اتفق الطرفان على الوسائل الخاصة بتقوية جهاز فيتنام الدفاعى .

٧ : ● هجمت القوات الجوية الامريكية على فيتنام الشمالية اثناء وجود كوسيجين فيها ردا على هجوم شنته قوات «فييت كونج» على قاعدة امريكية . واعلن البيت الابيض فى واشنطون ان هذا الاجراء الانتقامى تم بموافقة جونسون بعد بحثه وتوصية مجلس الامن القومى باتخاذه خلال اجتماع طارئ عقد فى العاصمة الامريكية .

●● وجه كوسيجين فى اجتماع عام عقد فى هانوى ، تحذيرا للولايات المتحدة بسبب مؤامراتها لانتهاك سيادة فيتنام الشمالية .

٨ : ● عاودت القوات الامريكية هجومها على فيتنام الشمالية .

واصدرت الحكومة السوفيتية بيانا عن العدوان الامريكى اوضحت فيه تاثير هذا العدوان فى تعثر المحاولات التى تبذل لتحسين العلاقات السوفيتية الامريكية .

●● اصدرت حكومة الصين الشعبية بيانا عن العدوان الامريكى على فيتنام الشمالية ، اتهمت فيه الولايات المتحدة باهدار اتفاقات جنيف عام ١٩٥٤ ، واكد البيان ان اى هجوم على فيتنام الشمالية يعتبر هجوما على الصين نفسها .

١١ : استأنفت الطائرات الامريكية والفيتنامية الجنوبية هجومها الجوى على فيتنام الشمالية .

١٢ : ● اعلن الرئيس الامريكى جونسون ان الولايات المتحدة ستضاعف من هجماتها الجوية ضد فيتنام الشمالية .

●● اصدر يوثانت الامين العام لهيئة الامم المتحدة بيانا اعلن فيه انه لابد من ايجاد حل للازمة الفيتنامية . وايد عقد مؤتمر دولى لوقف اطلاق النار فى فيتنام ، كما دعا اطراف الازمة الى الكف عن العمليات العسكرية وقد استبعد اوثانت فكرة عرض الازمة على مجلس الامن حاليا .

●● رفض المسئولون الامريكيون نداء يوثانت لعقد مؤتمر دولى لبحث ازمة فيتنام وقالوا ان الحل الوحيد للازمة هو توقف فيتنام الشمالية عن ارسال الجنود والاسلحة لقوات فييت كونج .

١٨ : ● اصدرت حكومة فيتنام الشمالية بيانا اعلنت فيه انها دمرت سفينتين من السفن الحربية الامريكية التى قامت بضرب منطقة « اين نجيه » الساحلية بالقنابل .

●● صرح ماكنمارا وزير الدفاع الامريكى ان الاستراتيجية الامريكية فى فيتنام ، تهدف الى وقف التوسع الشيوعى فى جنوب شرقى آسيا وفى مناطق اخرى فى العالم .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٦ ، ٧) ، بريطانيا (١٠ ، ١٢) بورما (٥ـ١٢) ج٠ع٠م٠ (١٥) فرنسا (١٧ـ٢٤) ، الهند (٨) »

قبرص :

٢٤ : بعث الاسقف مكاريوس رئيس الجمهورية القبرصية برسالة شخصيه الى باباندريو رئيس الوزارة اليونانية ، قيل انها تتضمن وعدا بالاستجابةلنداء اثينا بزيادة المرونة فى معالجة الازمة القبرصية .

٢٦ . اعلن الرئيس مكاريوس رفضه فكرة عقد اجتماع يضم الاطراف الخمسه المعنية بمشكلة قبرص . وهى بريطانيا وتركيا واليونان والقبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك لبحث المشكلة القبرصية ، بينما فضل عقد مؤتمر ثنائى لقبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك لا تناقش فيه الا حقوق الاقلية التركية .

انظر ايضا اليونان (١ـ٤)

كوبا :

٢٤ : صرحت المصادر الكوبية الرسمية بأن كوبا واسبانياوافقتا رغم معارضة الولايات المتحدة على تعزيز العلاقات التجارية بينهما خلال السنوات الخمس القادمة .

كوريا الشمالية :

١٢ : قامت بعثة صداقة من كوريا الشمالية برأسها وكيل وزارة الخارجية ، بزيارة الاردن بقصد اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين .

انظر ايضا: الاتحاد السوفيتى (١١ـ١٤) .

كولومبيا :

١ : جرت محادثات بين الولايات المتحدة وكولومبيا بشأن حفر قناة جديدة تصل المحيطين الاطلنطى والهادى .

(سبق أن أجرت الولايات المتحدة محادثات فى هذا الشأن معنيكاراجوا وبناما وكوستاريكا، وقد وافقت هذه الدول — من حيث المبدأ — على حفر القناة المذكورة)

كونغو ((ليوبولدفيل)) :

٦ : وقع اتفاق بين الكونغو وبلجيكا بشأن تسوية المسائل المالية المعلقة بين البلدين .

٢: اعتدت طائرات الكونغو على قرى فى غرب اوغندا .

انظر ايضا : اوغندا (٦ـ١٨) كينيا (١٧) .

كينيا :

١٧ : اصدرت حكومة كينيا بيانا حذرت به الولايات المتحدة من « النتائج الخطيرة » المترتبة على سياستها فى الكونغو وقالت ان كينيا ستقدم كل معونة ممكنة لاوغندا للدفاع عن اراضيها .

ماليزيا :

١٠: قررت الحكومة البريطانية ارسال امدادات حربية اضافية الى بورنيو لمواجهة التهديد الاندونيسى بالهجوم على ماليزيا.

٢٠ : دعا تنكو عبد الرحمن رئيس وزراء ماليزيا الى عقد اجتماع على مستوى وزارى بين اندونيسيا وماليزيا، كخطوة اولى نحو استئناف محادثات الصلح بين البلدين .

يوغوسلافيا :

٦ـ١٥ قام وكيل وزارة الخارجية اليوغوسلافية بزيارة رسمية للمغرب والجزائر

انظر ايضا : اليونان (١ـ٤)

مارس

اسبانيا :

٣ : رفضت الحكومة البريطانية التفاوض مع اسبانيا بشأن اخضاع جبل طارق للسيادة الاسبانية .

افغانستان :

١٢ أعلنت افغانستان انضمامها الى الدول العربية فى موقفها من حكومة بون .

الاتحاد السوفييتى :

١ ـ ٥ : تمت اجتماعات مؤتمر الاحزاب الشيوعية فى موسكو ، واصدر بيانا اعلن فيه ضرورة وقف الحملات العلنية المتبادلة تأكيدا للوحدة الشيوعية كما هاجم البيان سياسة امريكا فى جنوب شرقى اسيا .

٢ : زار كوسجين جدار برلين لاول مرة منذ توليه رئاسة الوزارة .

١٠ ـ ٢١ : قام سيرجى جوركوف نائب وزير الدفاع وقائد البحرية بزيارة للجمهورية العربية المتحدة .

٢٤: ● ايد الاتحادالسوفييتى اقتراح ديجول باشتراك دول اوروبا فى مفاوضات توحيد المانيا .

● ● اعلن بريزنيف انه اتخذ الاجراءات التى لم الاتفاق عليها مع فيتنام الشمالية لتقوية امكانياتها الدفاعية لصد اى عدوان يقع عليها من امريكا .

انظر ايضا : الارجنتين (٣١)، البانيا (٣)، الصين الشعبية (١٦، ٢٢، ٣١)، الصين الوطنية (٢)، العراق (٥)، المملكة المتحدة (٤)، الهند (٩)، بولندا (٤) .

الارجنتين :

٣١ وقع اتفاق بين الارجنتين والاتحاد السوفييتى تقوم الارجنتين بمقتضاه بتزويد الاتحاد السوفييتى بالقمح والصوف والمنتجات الزراعية مقابل السفن والمعدات الصناعية والبترول .

الاردن :

١١ : صدرقرار بمنع استيراد البضائع والمنتجات من المانيا الغربية .

٢٩ : وافق الملك حسين على نشر الرسالة التى بعث بها الى هنريك لوبيكه رئيس المانيا الغربية يوم ١٨ فبراير وأعرب فيها عن قلقه ازاء صفقة الاسلحة التى عقدتها المانيا الغربية مع اسرائيل .

البانيا :

٣ : جددت البانيا هجومها على الزعماء السوفيت ووصفتهم بالانتهازية والتعاون مع الاستعمار

البحرين :

١٤ : حدثت مظاهرات شعبية عنيفة ضد السلطات البريطانية

٢٨ : طالبت جبهة القوى القومية بالبحرين بعرض قضية البحرين على مجلس الجامعة العربية وان تتدخل الجامعة لوقف عمليات القتل الجماعى التى يتعرض لها الشعب هناك.
انظر ايضا : المملكة المتحدة (٢٦) .

البرتغال :

٢٢ : لقى الجنرال هومبيرتو ديلجادو زعيم المعارضة مصرعه نتيجة مؤامرة حكومية .

انظر ايضا : اندونيسيا (٤)

الجزائر :

٣١ : اكد احمد بن بيللا وقوف الجزائر الى جانب الجمهورية العربية المتحدة فى مواجهة اسرائيل .
انظر ايضا : ج.ع.م (٥)، السودان (١٧) .

الجمهورية العربية المتحدة :

٢ : ادلى الرئيس جمال عبد الناصر بحديث لوفد صحفى امريكى عن العلاقات مع المانيا الغربية وانه فى حالة تنفيذ المانيا الغربية تهديدها بقطع العلاقات الاقتصادية مع ج.ع.م فأن الجمهورية لن تسدد قيمة باقى القرض المطلوب منها . كما صرح بأن الجمهورية قد اعدت خطتها على أساس توقع وقف صفقات القمح الامريكية .

٤ : القى القبض على شبكة جاسوسية كانت تدير حوادث الارهاب ضد العلماء الالمان فى مصر .

٥ : تبودلت عدة رسائل بين الرئيس جمال عبد الناصر والرؤساء تيتو وبن بيللا وشاستري حول ازمة فيتنام .

٧ : استقبل الرئيس عبد الناصر الشيخ محمد عبد الله رئيس وزراء كشمير الاسبق .

٨ : ● تم توقيع اتفاق تجارى مع فرنسا .

● عقد فى القاهرة مؤتمر الورق الدولى الذى اطلق عليه « مؤتمر تطوير صناعة الورق لدول افريقيا والشرق الادنى » .

٩ : القى الرئيس عبد الناصر خطابا فى المنيا قال فيه ان العدوان الاسرائيلى لا يمكن مواجهته بانصاف الحلول وانما يجب الاستعداد له من الان وان تتم مواجهته بتعبئة كاملة للقوى العربية .

١٠ : القى الرئيس عبد الناصر خطابا فى شبين الكوم اعلن فيه ان الدول العربية اتخذت عدة قرارات ضد المانيا الغربية وهى سحب السفراء من بون والانذار بقطع العلاقات والتضامن الكامل مع الجمهورية العربية فى موقفها

١٣ : تحدث الرئيس عبد الناصر فى المنصورة فأعلن الموافقة على الدعوة لزيارة المانيا الغربية .

١٧ : وافقت ج.ع.م على زيادة قيمة حصتها فى صندوق النقد الدولى الى ١٥٠ مليون دولار اى بزيادة ٣٠ مليون دولار عن قيمة حصتها الحالية .

١٨ : انسحبت ج.ع.م من السوق الدولية السابعة عشر للصناعات اليدوية المقرر افتتاحه فى ميونيخ يوم ٣/١٩ .

١٩ : اشتركت ج.ع.م مع بعض الدول الافريقية فى حضور المؤتمر الخاص ببحث مشكلة جنوب السودان والمنعقد فى الخرطوم .

٢٥ : تبدا المدة الجديدة لرئاسة الجمهورية يوم ٢٧ مارس وأدى الرئيس جمال عبد الناصر اليمين الدستورية امام مجلس الامة اليوم .

٢٨ : عقدت اتفاقية تجارية وتعاون فنى مع زامبيا .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (١٠)، الجزائر (٣١)، السودان (١٧)، العراق (١٢)، الكويت (٢٤)، المانيا الاتحادية (٨، ٢٠)، المانيا الديمقراطية (١)، المغرب (١٣)، ايطاليا (٢٤)، تشيكوسلوفاكيا (٧)، فلسطين (١١، ٢٦)، فيتنام الجنوبية (٢)، يوغوسلافيا (٢) .

الجنوب العربى :

٢٩ : عقد اجتماع لممثلى هيئات الجنوب العربى فى القاهرة واصدروا بيانا يدعم النضال المسلح فى الجنوب واعتماد نصف مليون جنيه لتعويض المنكوبين والمشردين وعائلات الشهداء .

الدانمارك :

٢٣ : صرح وزير خارجية الدانمرك فى القاهرة بأن بلاده تعارض ارسال الاسلحة الى مناطق التوتر فى العالم .

السودان :

٤ : ابلغت حكومة السودان منظمة الوحدة الافريقية بأن طائرات حكومة الكونجو (ليو

اخترقت المجال الجوى السودانى

١٧ : انعقد مؤتمر لبحث مشكلة جنوب السودان حضره جميع زعماء الشمال والجنوب ومراقبون يمثلون الاتحاد الاشتراكى فى ج . ع . م والاحزاب الحاكمة فى الجزائر وغانا وأوغندا وكينيا وتانزانيا ونيجيريا .

١٨ : بدأت الجلسات السرية لمؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة جنوب السودان .

٢٥ : انتهت جلسات مؤتمر المائدة المستديرة لبحث مشكلة جنوب السودان بدون الوصول الى حل نهائى للقضية .

انظر أيضا : ج.ع.م (١٩) .

الصين الشعبية :

٢ : اعلنت الحكومة رفضها لاية مفاوضات لتسوية مشكلة فيتنام قبل انسحاب القوات الامريكية .

١٦ : اتهمت حكومة الصين الشعبية الحكومة السوفييتية بأنها تخضع للاستعمار الامريكى بعد أن قامت السلطات فى موسكو بتفريق مظاهرات الطلبة الصينيين بالقوة .

٢٢ : هاجمت الصحف الصينية اجتماع الاحزاب الشيوعية فى موسكو .

٣١ : اصرت بكين على تفتيش شحنات الاسلحة السوفييتية التى تمر بأراضيها الى فيتنام الشمالية .

انظر أيضا : اليابان (٣) ، باكستان (٤) ، فلسطين (١٦) ، ماليزيا (٩) .

الصين الوطنية :

٢ : استبعدت الصين الوطنية من اللجنة التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة الخاصة ببحث الازمة المالية . والصين الوطنية هى العضو الوحيد الدائم الذى استبعد من هذه اللجنة بعد أن هدد الاتحاد السوفييتى بعدم دفع ديونه للامم المتحدة وتبلغ ٦٠ مليون دولار اذا اشتركت الصين الوطنية فى اللجنة .

العراق :

٥ : تسلمت العراق عددا من احدث الطائرات السوفييتية المقاتلة .

١٢ : اذيع بيان رسمى يعلن اقرار توصيات الملوك والرؤساء العرب والوقوف الى جانب ج.ع.م فى جميع قراراتها الخاصة بموقف المانيا الغربية من اسرائيل .

٢٨ : عقد الرئيس عبد السلام عارف اجتماعا مع رؤساء العشائر الكردية الذين اكدوا ولاءهم للحكومة العراقية .

انظر أيضا : الكويت (٢٢) ، تونس (١٧) .

الفاتيكان :

٢٣ : حذر البابا الاتحادات العمالية الكاثوليكية من اجراء اى مباحثات تهدف الى الاتفاق مع الشيوعيين .

الكويت :

٢٢ ـ ٢٥ : قام الامير عبدالله السالم الصباح بزيارة للعراق وصدر بيان مشترك عقب الزيارة .

٢٤ : اصدر مجلس الامة الكويتى القرارين التاليين

ـ وضع امكانيات الكويت لمساندة الجمهورية العربية المتحدة فى موقفها من المانيا الغربية .

ـ التوصية باستثمار اموال الكويت فى بنوك ج.ع.م بدلا من الدول الاستعمارية .

انظر أيضا : تونس (١٢) .

المانيا الاتحادية :

٥ : اعلنت حكومة بون ايقاف التعاون الاقتصادى مع الجمهورية العربية المتحدة بعد زيارة اولبريخت للقاهرة على أن يستمر العمل بالاتفاق القائم بين البلدين .

٥ : قطعت حكومة بون المعونة الاقتصادية والعسكرية لتانزانيا بسبب اقامة قنصلية عامة لالمانيا الشرقية فى دار السلام .

٨ : قررت الحكومة العدول عن فكرة قطع العلاقات السياسية مع القاهرة والتمسك بعدم تصدير السلاح لاسرائيل .

١٧ : تم توقيع اتفاق التعويضات بين المانيا الغربية واسرائيل لعام ١٩٦٦ .

٢٠ ـ ٢٧ : قام رودلف فيرز مبعوث حكومة المانيا الاتحادية بأجراء محادثات بالقاهرة للمحافظة على العلاقات بين البلدين .

٢٦ : وافق مجلس النواب على مشروع قانون بمد فترة محاكمة النازيين الى آخر عام ١٩٦٩ ، وقد استقال ايوالد بوخر وزير العدل احتجاجا على القرار .

انظر أيضا : افغانستان (١٢) ، الاتحاد السوفييتى (٢٤) ، الاردن (١١ ، ٢٦) ، ج.ع.م (٢ ، ١٠ ، ١٣) ، العراق (١٢) ، الكويت (٢٤) ، المملكة المتحدة (٧) ، الولايات المتحدة (١٢) ، اليمن (١٩) ، تانزانيا (١) ، تونس (١٢) ، (١٣) ، فلسطين (١١ ، ١٥ ، ١٧) ، ليبيا (٢٢) .

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

١ : صدر البيان المشترك لمحادثات الرئيس عبد الناصر واولبريخت ، وتناول :

ـ عقد اتفاق طويل الاجل للتجارة والدفع بين ج.ع.م والمانيا الشرقية وتشكيل لجنة مشتركة للتعاون بينهما .

ـ تأييد حقوق العرب فى فلسطين وتأكيد قرارات مؤتمر عدم الانحياز بشأن الدول المقسمة ووسائل توحيدها

ـ التعاون الفنى والاقتصادى وتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة

انظر أيضا : الاتحاد السوفييتى (٢ ، ٢٤) ، المانيا الاتحادية (٥) ، الولايات المتحدة (١٢) .

المغرب :

١٣ : قام الملك الحسن بزيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة وصدر بيان مشترك عقب الزيارة .

المملكة المتحدة (بريطانيا) :

٧ : اعلن رئيس الوزراء هارولد ويلسون عند زيارته لالمانيا

الغربية أن بريطانيا ستستمر في الدفاع عن برلين الغربية .

١٢ صرح وزير الخارجية بان بريطانيا تسعى الى توطيد علاقاتها باوروبا وتحاول الانضمام الى السوق الاوربية .

١٤ طلبت بريطانيا تاييد الاتحاد السوفييتي في منع الاسلحة عن الشرق الاوسط .

٢٦ : قام دوق أدنبره بزيارة للبحرين وقد فرضت السلطات هناك نظام حظر التجول اثناء فترة الزيارة .

انظر أيضا اسبانيا (٣) ، البحرين (٤) ، اندونيسيا (٣٠)، ايران (١) ، كندا (٧) ، لبنان (٢) .

النمسا :

١ : توفى الدكتورادولف شارف رئيس جمهورية النمسا عن ٧٤ عاما بعد تدهور مفاجىء في صحته .

٣١ . احتفلت النمسا بمرور ١٠ سنوات على انهاء الاحتلال العسكرى .

الهند :

٦ اصيب ١٥ من رجال البوليس الهندى بجراح بسبب تبادل اطلاق النيران بين الدوريات الهندية وحرس الحدود الباكستانية .

٩ : اعلن وزير الدفاع الهندى انه وصلت الى الهند ١٢ مقاتلة سوفييتية من طراز ميج (٢) .

١١ · لقى ١٨ هنديا مصرعهم في اشتباكات مع القوات الباكستانية .

٢٢ : اعلن حاكم كيرالا ان الولاية ستبقى تحت الحكم الفيدرالي .

انظر ايضا ج·ع·م (٥).

الولايات المتحدة الامريكية :

٣ : اغارت طائرات امريكية على اراضى فيتنام الشمالية .

٨ : قررت الحكومة الامريكية تخصيص مبلغ ٤ ملايين دولار مساعدات عسكرية لماليزيا . وهو اول قرض امريكى هذا العام للمساعدات العسكرية لدولة .

١٠ : صرح دين راسك ان امريكا ستستمر في تقديم المعونة العسكرية والاقتصادية لاندونيسيا . وقال انه يجب وقف المعونة التى تقدمها امريكا الى اندونيسيا .

١١ . اعلنت وزارة الخارجية الامريكية انها تامل ان تجد الدول الغربية وسيلة للاحتفاظ بالعلاقات الودية مع المانيا الغربية وان امريكا لا ترى ان هناك اى خير يعود عليهما من الاعتراف بالمانيا الشرقية .

٢٠ دعت امريكا الى انشاء سوق مشتركة لامريكا اللاتينية .

انظر ايضا: الاتحاد السوفييتي (١ ، ٢٤) ، ج·ع·م (٢) ، الصين الشعبية (٢ ، ١٦) ، فانا (١٢) ، فيتنام الجنوبية (٣١) .

اليابان :

٣ : بدات شركات السياحة اليابانية في تنظيم رحلات سياحية الى الصين الشعبية وهذه الرحلات هى الاولى من نوعها بالنسبة لليابانيين منذ الحرب العالمية الثانية .

اليمن :

١٩ · احرقت سفارة المانيا الغربية في صنعاء احتجاجا على سياسة المانيا الغربية ازاء اسرائيل .

اندونيسيا :

٤ اعلنت اندونيسيا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع البرتغال اعتبارا من اول يناير الماضى ، استجابة لقرارات مؤتمر تضامن الشعوب الافرواسيوية الذى عقد في العام الماضى وعارض سياسة البرتغال الاستعمارية في افريقيا .

١٠ وافق سوكارنو على تاليف لجنة افرواسيوية لحل مشكلة النزاع بين اندونيسيا وماليزيا .

١٨ انشئت قيادة عسكرية جديدة لمواجهة ماليزيا وتشرف القيادة الجديدة على المناطق التى تقع في جنوب سومطره وبورنيو .

٣٠ : حدثت معركة بحرية في مياه ماليزيا بين ٣ كاسحات الغام بريطانية وزوارق اندونيسية .

انظر ايضا : الولايات المتحدة (١٠) .

اوغندا :

انظر : السودان (١٣) .

ايران :

١ : قام شاه ايران بزيارة رسمية لبريطانيا .

انظر ايضا تونس (١٤) .

ايطاليا :

٢٤ تم الاتفاق مع القاهرة على دفع ٤ ملايين جنيه تعويضات للرعايا الايطاليين عن ممتلكاتهم التى خضعت للقوانين الاشتراكية

باكستان .

٤ بدا ايوب خان محادثاته مع الرئيس الصيني ليوتشاوتشي.

انظر أيضا الهند (٦،١١).

بولندا :

٢٤ : صرح جومولكا بان سياسة بولندا الخارجية تستهدف الصداقة الاخوية والتحالف الوثيق مع الاتحاد السوفييتي والدول الاعضاء في حلف وارسو

٢٩ صرحت بعض المصادر ان بولندا هى اول دولة شيوعية تعترف رسميا بالسوق الاوربية المشتركة .

تانزانيا :

١ طلب نيريرى من حكومة المانيا الغربية ان تنهى كل معونتها الى تانزانيا .

انظر ايضا : السودان (١٧)، المانيا الاتحادية (٥) .

تشيكوسلوفاكيا :

٧ - ١٠ · قام جوزيف لينارت رئيس الوزراء بزيارة للجمهورية العربية المتحدة

واسفرت محادثاته عن تقديم تشيكوسلوفاكيا تسهيلات ائتمانية للجمهورية العربية تقدر بحوالى ٨٠ مليون جنيه مصرى .

تونس :

٧ - ١١ : قام الحبيب بورقيبة بزيارة رسمية للبنان.

١٢ : صرح الحبيب بورقيبة فى بيروت (قبل سفره الى الكويت) بأن تونس ستعاوض مقاطعة المانيا الغربية اذا اعترفت باسرائيل . وقال انه اذا قاطعت الدول العربية المانيا الغربية فانها لن تموت وربما يقع الضرر على الدولة التى تطبق المقاطعة.

١٢ - ١٤ : قام بورقيبة بزيارة رسمية للكويت .

١٣ رفضت تونس استدعاء سفيرها من بون .

١٤ زار الحبيب بورقيبة ايران زيارة رسمية .

١٧ : الغى الحبيب بورقيبة زيارته للعراق التى كان من المقرر أن يقوم بها .

١٨ : قدمت حكومة تونس احتجاجا الى حكومة لبنان على المظاهرات المعادية للرئيس بورقيبة .

٢٢ : طلبت الجامعة العربية من حكومة تونس تسديد التزاماتها المالية فى الاعباء المالية التى قررها مؤتمر الملوك والرؤساء العرب .

٢٥ : قام الحبيب بورقيبة بزيارة رسمية لتركيا .

جامبيا :

٧ : قبلت جامبيا عضوا فى منظمة الوحدة الافريقية واصبحت العضو رقم ٣٦ فى المنظمة .

جنوب افريقيا :

٣ : دعت احدى لجان الامم المتحدة الى فرض حصار جزئى او كلى على جنوب افريقيا لارغام حكومتها على نبذ سياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها ضد الوطنيين الافريقيين .

وكان مجلس الامن قد شكل هذه اللجنة فى يونيو ١٩٦٤ لاجراء دراسة للاجراءات الفنية والعملية التى يمكن اتخاذها ضد جنوب افريقيا بسبب سياستها. وقد تركت اللجنة للمجلس اتخاذ قرار بشأن الاجراء الذى يمكن اتخاذه .

رومانيا :

٢٠ : توفى جورج جورجيوديج رئيس الجمهورية عن ٦٣ عاما .

٢٥ انتخبت الجمعية الوطنية شيفيل ستويكا رئيسا للجمهورية .

زامبيا :

٢٠ : حددت حكومة زامبيا تحركات الدبلوماسيين الاجانب، بأن يبلغوا وزارة الخارجية مقدما اذا أرادوا السفر الى مسافة تبعد اكثر من ٢٥ ميلا عن العاصمة .

انظر ايضا : ج٠ع٠م (٢٨).

سوريا :

٣ : تبودل اطلاق النار بين اسرائيل وسوريا .

٤ : بدأ نظر قضية التجسس المتهم فيها ايلى كوهين لحساب اسرائيل .

٥ : صدر مرسوم بتأميم جميع شركات البترول بسوريا .

سيلان :

٢٥ : اعلنت النتائج النهائية للانتخابات العامة بفوز الحزب القومى المتحد بـ ٦٦ مقعدا بينما حصل حزب الحرية التى تتزعمه مسز باندرانيكا بـ ٤١ مقعدا .

٢٨ : الف دادلى سينا نايك رئيس الحزب القومى المتحد الوزارة الجديدة .

غانا :

١٣ : احرقت المكتبة الامريكية فى غانا .

انظر ايضا : السودان (١٧).

فرنسا :

انظر . الاتحاد السوفييتى (٢٤) ، ج٠ع٠م (٨) .

فلسطين :

١١ : اعلنت اسرائيل شروط قبول تبادل السفراء بينها وبين المانيا الغربية ، ومن هذه الشروط، ضرورة سحب العلماء الالمان الذين يعملون فى ج٠ع٠م ومد العمل بقانون محاكمة النازيين السابقين واشترطت أن تكون اقامة السفير الالمانى فى القدس المحتلة .

١٤ : صدق الحاكم العام لقطاع غزة على قانون التجنيد الاجبارى بعد ان اقر المجلس التشريعى الفلسطينى المشروع.

١٥ : قررت الوزارة الاسرائيلية قبول عرض حكومة المانيا الغربية باقامة علاقات دبلوماسية كاملة فورا بين الدولتين .

١٦ : سافر وفد منظمة تحرير فلسطين برئاسة احمد الشقيرى الى بكين .

١٧ : وقع بروتوكول عام ١٩٦٦ لاتفاقية التعويضات التى تقضى بأن تدفع المانيا الغربية لاسرائيل ٤ر٣ مليون مارك .

٢٦ : بدأ ليفى اشكول محادثاته فى لندن ، وصرح بأن مصر تحت حكم الرئيس عبد الناصر هى الخطر الاكبر على اسرائيل .

٣١ : زار ليفى اشكول فرنسا بعد انتهاء زيارته لبريطانيا .

انظر ايضا : الاردن (٢٩)، الجزائر (٣١) ، ج٠ع٠م (٩) ، العراق (١٢) ، المانيا الاتحادية (٨ ، ١٧) ، اليمن (١٩) ، تونس (١٢)، سوريا (٢ ، ٤) .

فيتنام الجنوبية :

٣١ : - تم نسف السفارة الامريكية فى سايجون .

انظر ايضا : ج٠ع٠م (٥) ، الصين الشعبية (٢) ، الولايات المتحدة (١٠) .

فيتنام الشمالية :

٢ : اعرب رئيس الوفد الثقافى الفيتنامى الذى يزور القاهرة عن شكر بلاده شعب وحكومة ج.ع.م لمساندتهم كفاح شعب فيتنام .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٤) ، ج.ع.م(٥)، الصين الشعبية (٢) ، الولايات المتحدة (٧) .

قبرص :

٢٠ : وافق مجلس الامن بالاجماع على مد فترة بقاء قوة السلام الدولية فى قبرص الى يوم ٢٦ يونيه ١٩٦٥ .

كونجو ((ليوبولدفيل)) :

٤ : أعلن جومو كينياتا رئيس اللجنة الخاصة لبحث مشكلة الكونجو انهاء أعمال اللجنة لفشلها فى أداء مهمتها .

٩ : رفض تشومبى قبول اشراف منظمة الوحدة الافريقية على انتخابات الكونغو وعارض فكرة اجراء مفاوضات مع حكومة الثورة ، كما أعلن رفض حكومته للتقرير الذى أعدته لجنة التحقيق والمصالحة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

٢٠ : أحال مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة الوحدة الافريقية مشكلة الكونغو لبحثها فى اجتماع رؤساء دول المنظمة القادم فى اكرا

انظر أيضا : السودان (٤) .

كندا :

٧ : قدم رئيس الوزراء مشروع قانون للبرلمان يهدف الى انهاء الرابطة التشريعية بين كندا وبريطانيا وينص المشروع على اجراء أى تعديل دستورى فى المستقبل بدون الرجوع الى البرلمان البريطانى

١٨ : بدأ رئيس وزراء اقليم كويبك حملة واسعة لابقاء الاقليم فى داخل الاتحاد الكندى معارضا بذلك دعاة فصل الاقليم عن كندا .

لاوس :

٣١ : فشلت محاولة القوات العسكرية اليمينية الموالية للجنرال فومى نوسافان القيام بانقلاب موال للغرب .

لبنان :

٢ : يزور بريطانيا وفد برلمانى لبنانى بدعوة من البرلمان البريطانى .

انظر أيضا : تونس (٧) ، ١٢ ، ١٨) .

ليبيا :

٢٠ : قدم محمود المنتصر رئيس الوزراء استقالة وزارته. وشكل الوزارة الجديدة حسين مازق وزير الخارجية السابق .

٢٢ : دعت النقابات العمالية والحركات الشعبية الى مقاطعة شركات الطيران الالمانية والبواخر الالمانية فى المطارات والموانى .

٢٥ : عين محمود المنتصر رئيسا للديوان الملكى .

ماليزيا :

٩ : اتهم رئيس الوزراء الصين الشعبية بتمويل حركات التخريب فى ماليزيا .

انظر أيضا : الولايات المتحدة (٨) ، أندونيسيا (١٠ ، ١٨) .

يوغوسلافيا :

٢ ـ ٨ : بدأت الزيارة الرسمية لنائب رئيس الوزراء اليوغوسلافى للقاهرة وصدر بيان مشترك من الجانبين اليوغوسلافى والعربى

انظر أيضا : ج.ع.م (٥) .

أبريل

اثيوبيا :

١٣ : وافقت اللجنة العسكرية المشتركة الخاصة بموضوع الحدود بين اثيوبيا والصومال على استمرار العمل ، ويقول بيان اللجنة انه تم بحث موضوع التهم التى وجهتها الصومال بسبب انتهاك الطائرات الاثيوبية مجالها الجوى ، وقد قبلت الصومال تفسير اثيوبيا للحوادث ووافقت على ايقاف الدعاية ضد اثيوبيا .

٣٠ : تم تبادل التمثيل الدبلوماسى بين لبنان واثيوبيا .

انظر أيضا : لبنان (٣٠) .

اسبانيا :

١٢ : اعلنت السلطات الاسبانية انه تم الوصول الى اتفاق مع شركات الملاحة الاسرائيلية بشأن استخدام الموانى الاسبانية

انظر أيضا : المملكة المتحدة (٥) .

استراليا :

٣ : ابرمت صفقة مع كل من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية تقضى بأن تبيع استراليا القمح للبلدين بما قيمته مائة مليون دولار .

٣٠ : اعلن رئيس الوزراء انه تقرر ارسال كتيبة من الجيش النظامى قوامها ٨٠٠ جندى وضابط العمل فى فيتنام الجنوبية .

الاتحاد السوفييتي :

٨ : صرح كوسيجين فى اجتماع شعبى فى بولندا ان الولايات المتحدة فى حالة حرب فى جنوب شرقى آسيا ، وان الاتحاد السوفييتى لايكتفى بادانة العدوان الامريكى وانما يستخدم جميع امكانياته لمساعدة فيتنام الشمالية .

٩ : صرح بريزنيف فى خطاب القاه فى وارسو ، ان الدول العربيه والافريقية ظلت تتعرض على الدوام التهديدات من جانب حكومة بون ، ووصف هذا العمل بأنه تدخل وحشى فى شئون العرب .

١٣ : بدأ عشرة من خبراء الافران الذرية فى الاتحاد السوفييتى جولتهم وهى تستغرق اسبوعين لزيارة المفاعلات الذرية بالولايات المتحدة . وتعتبر هذه الزيارة جزءا من اتفاق تبادل الخبراء بين الدولتين الذى تمت الموافقة عليه فى العام الماضى .

١٥ : تم تعيين سيرجى ليون نائب وزير الخارجية السوفيتية سفيرا لدى الصين الشعبية .

١٨ : وافق الاتحاد السوفييتى على السماح للمتطوعين السوفيت بالقتال فى فيتنام الشمالية .

١٩ : ضاعف الاتحاد السوفييتى من مشترياته من القمح الكندى هذا العام .

٢٠ : اتهم اليكسى كوسيجين الرئيس ليندون جونسون بمحاولة تسوية الازمة الفيتنامية بالوعود الغامضة والبيانات المتناقضة ، وحذر من ان استخدام قنابل النابالم الحارقة وقنابل الغازات فى فيتنام قد يدعو الاتحاد السوفييتى الى الرد بالمثل .

٢٦ : هاجم مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح على المانيا الغربية لانها ترسل الاسلحة والمعدات العسكرية الى اسرائيل .

٢٦ – ٣٠ : قام جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتى بزيارة لفرنسا ، وصرح بأن وجهات نظر فرنسا والاتحاد السوفييتى تتجه الى معارضة تسليح المانيا الغربية والشرقية بالاسلحة النووية .

٢٨ : اعلن جروميكو موافقة الاتحاد السوفييتى على الاشتراك فى مؤتمر دولى لضمان حياد كمبوديا .

انظر ايضا : استراليا (٣) ، الارجنتين (٢١) ، البانيا (١) ، العراق (٢٢) ، (١٩) ، الولايات المتحدة (١١) ، بلغاريا (٢٦) ، بولندا (١١) ، سيراليون (٢٩) ، غينيا (٢٤) ، قبرص (١١) ، كينيا (١٥) ، منغوليا (١٢) .

الارجنتين :

٢٩ : تبيع الارجنتين صفقة قمح للاتحاد السوفييتى قيمتها ٢٨ مليون دولار .

الاردن :

٢ : اصدر الملك حسين مرسوما بتعيين شقيقه الاصغر الامير حسن وليا العهد .

٦ : شمل العفو العام فى الاردن ١٧٠٠ شخص من المستبعدين والمعتقلين وقد ابلغت السفارات الاردنية بالسماح بالعودة للسياسيين المقيمين فى الخارج .

١٨ : قدمت الاردن الى هيئة الرقابة الدولية على الهدنة شكوى من انتهاك اسرائيل لاتفاقية جبل المكبر .

انظر ايضا : الولايات المتحدة (٥) .

البانيا :

١ : اكد رئيس وزراء البانيا ان وجهات نظر القادة الالبانيين متفقة تماما مع وجهات نظر قادة الصين ، وهذا بعد نشر نص الخطب التى تبادلها رئيس الوزراء الالبانى ورئيس وزراء الصين الشعبية وهاجما فيها القادة السوفييت .

البحرين :

٧ : منعت السلطات البريطانية وفد المحامين العرب من دخول البحرين ونتج عن هذا انتشار المظاهرات الشعبية ضد الاستعمار البريطانى .

١٨ : اصدرت جبهة القوى الشعبية بيانا طالبت فيه جميع الدول العربية بمساندة الثورة الشعبية فى البحرين ، اسوة بما تمنحه ج . ع . م . و العراق .

الجزائر :

١٧ : اعلن الرئيس بن بيللا بأن الجزائر تريد امما متحدة تملك فيها جميع البلدان الصغيرة والكبيرة صوتا كاملا على قدم المساواة .

٢١ : صرح الرئيس بن بيللا بأن الجزائر تقف الى جانب حق شعب فلسطين .

انظر ايضا : الصين الشعبية (١) ، الكويت (٢٦) ، فرنسا (٢٤) ، يوغوسلافيا (١٥) .

الجمهوريه العربية المتحده :

١ : ● ايدت ج . ع . م . الاقتراح الذى تقدمه الاتحاد السوفييتى الى يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة . بخصوص الدعوة الى اجتماع لجنة نزع السلاح المكونة من جميع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة لبحث موضوع نزع السلاح

●● صدر قرار بالموافقة على انضمام ج . ع . م . الى المعاهدة الدولية لسلامة الارواح فى البحار .

١٠ : وقع بروتوكول تجارى للسنة الرابعة لاتفاق التجارة والدفع بين بلغاريا والجمهورية العربية المتحدة .

١٤ : يرأس زكريا محيى الدين وفدا عربيا لحضور احتفالات الذكرى العاشرة لمؤتمر باندونج .

١٤ : صرح سفير ج . ع . م فى ماليزيا ان القاهرة على استعداد للوساطة بشأن النزاع بين اندونيسيا وماليزيا .

١٨ : اجتمع الرئيس عبد الناصر مع فيليبس تالبوت مساعد وزير الخارجية الامريكية ، وقد بعث الرئيس عبد الناصر برسالة الى جونسون يشرح فيها وجهة نظر ج . ع . م . فى عدد من القضايا التى اثارها جونسون فى خطابين بعث بهما الى الرئيس عبد الناصر فى الفترة الاخيرة .

٢٨ : اعربت ج · ع · م · و ٦٣ دولة من الدول النامية عن اعتزامها الاشتراك في المفاوضات الخاصة بـ « مشروع كينيدي » لخفض التعريفة الجمركية .

٢٠ : استقبل الرئيس عبد الناصر جيرهارد فايس نائب رئيس وزراء المانيا الشرقية . وقد جدد الهر فايس الرئيس جمال الدعوة التي كان قد وجهها اليه الرئيس اولبريخت لزيارة المانيا الشرقية .

٢١ : انتخب بالاجماع محمد عوض القوني رئيس وفد ج.ع.م. لدى الامم المتحدة رئيسا للجنة نزع السلاح التابعة للامم المتحدة .

٢٧ : قررت ج.ع.م. سحب سفيرها من تونس واستنكار موقف بورقيبة تجاه فلسطين .

انظر ايضا : البحرين (١٨) ، الصين الشعبية (١) ، العراق (٣ ، ٤) ، المانيا الديمقراطية (١٧) المملكة المتحدة (١) ، رومانيا (٢٤) ماليزيا (١٧) ، يوغوسلافيا (١٦) .

الجنوب العربي :

٢٠ : طالب رئيس وزراء عدن بتنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن عدن وجلاء القوات البريطانية وتمكين الشعب من تقرير مصيره .

٢٨ : طالبت لجنة مكافحة الاستعمار التابعة للامم المتحدة بازالة القاعدة العسكرية البريطانية من عدن ، ومنح المنطقة كلها الاستقلال .

الدومينيكان :

٢٦ : قام بعض ضباط الجيش بحركة ثورية ضد حكومة دونالد كابرال .

انظر ايضا : الولايات المتحدة (٣٠) .

السودان :

٩ : الغى مجلس الوزراء قانون الجمعيات غير المشروعة الذي كان يمنع نشاط الحزب الشيوعي ، والاتصال بالمنظمات العالمية للنقابات والشباب .

١٥ : تسهم الامم المتحدة في اقامة معهد البحوث الصناعية في الخرطوم بدفع جزء من نفقات انشائه التي تقدر بنصف مليون جنيه استرليني .

الصين الشعبية :

١ ــ ٤ : صدر بيان مشترك عن مباحثات شواين لاي واحمد بن بيللا ، وقد ندد البيان بالعدوان الامريكي على شعب فيتنام ، واكد تأييد الصين لموقف الدول العربية من المانيا الغربية ، واعلن تأييد الصين للكفاح العادل لشعب فلسطين وحقه في استرداد ارضه .

١ ــ ٢ : قام شواين لاي بزيارة رسمية لـ ج.ع.م. اجرى خلالها مباحثات مع الرئيس عبد الناصر والسيد علي صبري .

٢٢ : رفضت الصين الشعبية نداء دول عدم الانحياز بخصوص المفاوضات السلمية لانهاء الحرب في فيتنام .

٣٠ : اعلنت الصين الشعبية معارضتها عقد مؤتمر دولي لبحث ضمان حياد كمبوديا .

انظر ايضا : استراليا (٣) ، الاتحاد السوفييتي (١٥) ، البانيا (١) ، اليابان (٢٠) اليمن (٢٦) .

العراق :

٣ ــ ٥ : زار القاهرة رئيس الوزراء العراقي واجرى محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر .

٤ ــ ١٢ : تمت اجتماعات مشتركة بين الاتحاد الاشتراكي العربي في ج.ع.م. والاتحاد الاشتراكي في العراق وحزب جبهة التحرير الجزائري .

٢٢ : تم عقد اتفاق تجاري مع الاتحاد السوفييتي يقوم بموجبه الاتحاد السوفييتي بالاشتراك في بناء سد الفرات ، ويقدم الاتحاد السوفييتي ١٤٠ مليون دولار لتمويل بناء السد .

٢٩ : ● سحبت العراق سفيرها من تونس .

● ● افتتح اول هيكل لمفاعل ذري جنوب بغداد ، وهذا طبقا لاتفاقية معقودة مع الاتحاد السوفييتي عام ١٩٦١ .

انظر ايضا : البحرين (١٨) ، سوريا (٢٨) .

الكويت :

٢٤ : استنكر البرلمان الكويتي تصريحات بورقيبة بشأن فلسطين

٢٦ : ● منحت الكويت قرضا بعشرة ملايين دينار الجزائر .

● ● وقعت اتفاقية القرض الكويتي المغربي وبموجب الاتفاقية تقدم الكويت عشرة ملايين دينار للمغرب .

انظر ايضا : اليابان (٢٩) .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

٦ : دارت مباحثات بين بيرنباخ (مبعوث المانيا الغربية) والمسئولين في اسرائيل حول العلاقات بين البلدين ، ووقع الطرفان بالاحرف الاولى على بروتوكول هذه المحادثات تمهيدا لتصديق الجانبين عليه ، وقد صدر بيان مشترك في هذا الشأن .

٧ : عقد برلمان المانيا الغربية اجتماعاته في برلين الغربية ، وكانت المانيا الشرقية قد بعثت بمذكرة الى حكومات كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا طالبت فيها ان تتدخل لمنع برلمان المانيا الغربية من عقد اجتماعه في برلين الغربية ، قائلة انها تحتفظ بحقها في اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لصون حقوقها اذا لم تتدخل هذه الدول الثلاث لمنع هذا الاجتماع .

١٠ : وافق مجلس الشيوخ في المانيا الغربية على مشروع قانون مد فترة العمل بقانون تعقب النازيين السابقين ، لمدة خمس سنوات اخرى .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (٩ ، ٢٦) ، المانيا الديمقراطية (٦) ، الولايات المتحدة (١٥) ، اندونيسيا (٨) ، سويسرا (٢٨) .

المانيا الديموقراطية (الشرقية) :

٦ : اغلقت المانيا الشرقية طريق المرور بين برلين والمانيا الغربية وبدأت قوات المانيا الشرقية والاتحاد السوفييتي تجري مناورات عسكرية مشتركة .

١٧ : بدأ في القاهرة مؤتمر رؤساء البعثات القنصلية والتجارية لالمانيا الشرقية في الدول العربية . ورأس المؤتمر وزير التجارة الخارجية .
انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (٢٦) ، ج. ع. م. (٢٠) ، المانيا الاتحادية (٧) ، اليمن (١٥) ، سوريا (٣٠) .

المغرب :

١٥ : زار ايران الامير عبدالله شقيق الملك ويحمل رسالة شخصية الى شاه ايران .
انظر ايضا : الكويت (٢٦) .

المكسيك :

٢٣ : وقعت المكسيك اتفاقا التعاون العلمي والفني مع فرنسا

المملكة العربية السعودية :

٩ : صرح الملك فيصل ان بلاده لن تعترف بدول الكتلة الشرقية لان هذا يتنافى مع تعاليم الاسلام .

المملكة المتحده (بريطانيا) :

١ : اعلن رئيس الوزراء ان اى تحسن ذى وزن حقيقى في العلاقات مع ج. ع. م. امر لا يمكن تحقيقه مادامت القاهرة والمنظمات التى تعمل بوحى منها تواصل نشاطها الذى يهدد الاستقرار في الجنوب العربي . وقال انه بينما ترغب بلاده في تحسين علاقاتها مع ج. ع. م. فان هذا لا يعنى تغيير الاسس العامة للسياسة البريطانية في الشرق الاوسط ، وعدم التضحية بالروابط مع اسرائيل وايران التى تربطهما ببلاده علاقات طيبة .

٢ : قام هارولد ويلسون بزيارة لفرنسا ، وصدر بيان مشترك عن مباحثاته مع ديجول .

٥ : ● انذرت بريطانيا اسبانيا بانها ستدافع عن موقفها في جبل طارق ، وستتخذ من الاجراءات ما يلزم لمواجهة الحصار الاسبانى
●● تم جلاء القوات البريطانية من كينيا .

١٥ : تم الاتفاق بين بريطانيا واسرائيل في المفاوضات المالية الخاصة بالامور التى كانت معلقة نتيجة انهاء الانتداب البريطانى على فلسطين ، مثل معاشات الموظفين السابقين في حكومة الانتداب .

٢٧ : وافقت بريطانيا على عقد مؤتمر دولى لضمان حياد كمبوديا
انظر ايضا : البحرين (٧) ، الجنوب العربي (٢٠ ، ٢٨) ، اليمن (١١) ، تانزانيا (١٧) .

النيجر :

١٣ : جرت محاولة لاغتيال رئيس الجمهوريه زمر نودى الصلاة في جامع مدينة نيامى العاصمة . وقد نجا رئيس الجمهوريه من الاغتيال .

الهند :

٥ : عين رئيس الجمهورية حاكما لولاية كيرالا حتى تبقى الولاية تحت الحكم الفيدرالى .
١٦ : اعلنت الهند في مجلس الامن عن احتمال قيام وضع خطير على الحدود بينها وبين باكستان . واتهمت باكستان بشن عدوان على حدودها .

٢١ : قرر رئيس الوزراء الغاء زيارته للولايات المتحدة الامريكية بعد ان قرر الرئيس الامريكى تاجيل الزيارة .
انظر ايضا : باكستان (١) .

الولايات المتحدة الامريكية :

٥ : منحت امريكا قرضا للاردن قيمته ٣٥ مليونا من الدولارات .
٦ : زار قائد الاسطول السادس الامريكى اسرائيل .

١١ : وافقت الولايات المتحدة على الاقتراح السوفييتى بعقد اجتماع لجنة نزع السلاح التابعة للامم المتحدة .

١٣ : تم توقيع اتفاقية مع اسرائيل في واشنطن بشأن التعاون في ميدان الابحاث النووية .
١٥ : ابلغ الرئيس جونسون عمدة برلين الغربية عزم الولايات المتحدة على التمسك بموقفهما الخاص ببرلين .

١٩ : وصلت الى حيفا شحنة من الصواريخ الامريكية هوك المضادة للطائرات .

٢٧ : صرح وزير الخارجية ان بلاده توافق على عقد مؤتمر دولى لضمان حياد كمبوديا .
٣٠ : نزل مشاة الاسطول الامريكى في جمهوريه الدومينيكان
انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (٨ ، ١٣ ، ٢٠) ، ج. ع. م. (١٨) ، الهند (٢١) ، اندونيسيا (١٥) ، يوغوسلافيا (١٥) .

اليابان :

١٧ : صرح المبعوث اليابانى الخاص بالتوسط في النزاع بين اندونيسيا وماليزيا ان الرئيس الاندونيسى ابدى استعداده لتسوية النزاع مع ماليزيا تسوية سلمية .

٢٠ : تقابل المبعوث اليابانى الى احتفالات باندونج مع رئيس وزراء الصين في جاكارتا وهذه اول محادثات دبلوماسية بين البلدين .
٢٦ : وصل الى الكويت وفد يابانى للتباحث في علاقات التعاون بين البلدين في مختلف الميادين .
انظر ايضا : كوريا الجنوبية (١٣ ، ٣٤)

اليمن :

١٣ : اتهم رئيس وزراء اليمن القوات البريطانية باحتلال بعض المناطق على حدود الجمهورية اليمنية .
١٥ : وصل الى صنعاء وفد من المانيا الديموقراطية برئاسة نائب رئيس الوزراء وذلك للبحث في برامج التعاون المشترك بين البلدين
٢١ : تكون مجلس الرياسة يتولى وضع سياسة الدولة والاشراف عليها .
٢٥ : شكل الوزارة الجديدة السيد احمد محمد نعمان .

Scanned with CamScanner

٢٦ : يصل الى وفد صيني الى الصين الشعبية لتوقيع برنامج تنفيذ الاتفاقية الثقافية لعام ١٩٦٥.

اليونان :

٢٦ : توقفت الاتصالات الدبلوماسية مع تركيا بسبب اصرار تركيا على طرد الرعايا اليونانيين من اراضي تركيا .
انظر ايضا : تركيا (٣ ، ٢٠)

اندونيسيا :

٨ : ايد البرلمان الاندونيسي موقف الدول العربية تجاه المانيا الغربية ، كما اصدر قرارا يؤيد فيه حقوق شعب فلسطين

١٥ : صدر بيان مشترك عن محادثات الرئيس سوكارنو والمبعوث الامريكي الخاص الى اندونيسيا ونص البيان على ايقاف عمل فرق السلام الامريكية وان يغادر رجالها اندونيسيا ، وجاء في البيان ان التوتر القائم بين البلدين لا يعدو ان يكون اختلافا في وجهات نظر كل منهما تجاه ماليزيا .

٢٠ : تبدا احتفالات الذكرى العاشرة لمؤتمر باندونج ، وحضرت الاحتفالات وفود عديدة من دول آسيا وافريقيا ، وافتتح الاحتفال الرئيس سوكارنو الذي قال انه سيدعو في المؤتمر الاسيوي الافريقي الذي سينعقد في الجزائر - الى تكوين منظمة دولية للدول الجديدة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وان تنضم اليها دول المعسكر الاشتراكي ومن يرغب من القوى التقدمية في البلاد الراسمالية
انظر ايضا : ج. ع. م. (١٤)، اليابان (١٧) .

اوغندا :

١٢ : تم توقيع اتفاقية اقتصادية جديدة بين يوغوسلافيا واوغندا .

ايران :

٧ : بدات اجتماعات الدورة الثالثة عشر للمجلس الوزاري لمنظمة الحلف المركزي ، وحضر الاجتماع وزير الخارجية الامريكي ووزير الخارجية البريطاني .
انظر ايضا : المغرب (١٥)

ايرلندا :

٢٣ : فاز في الانتخابات البرلمانية حزب فيانا فيل الذي يتزعمه سان ليماس رئيس الوزراء .

ايطاليا :

٢١ : طالب بعض الزعماء السياسيين بأن يدفع الفاتيكان ضرائب عن دخله من انصبته الكبيرة في الشركات الايطالية . وقد صرح بيترونيني الزعيم الاشتراكي ونائب رئيس الوزراء بأن الحكومة خسرت عدة ملايين من الدولارات لعدم تحصيلها الضرائب عن ارباح الفاتيكان مما يملكه من أسهم .

باسوتولاند :

٢٩ : بدات الانتخابات لاختيار اول مجلس تشريعي وحكومة تتمتع بوضعية الحكم الذاتي .

باكستان :

١ : توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار على الحدود بين الهند وباكستان .

١٧ : صرح وزير الخارجية بأن بلاده تؤيد اشتراك ماليزيا في مؤتمر الدول الافريقية الاسيوية في الجزائر .
انظر ايضا : الهند (١٢) .

بلجيكا :

١٧ : بدات الاجراءات لتعديل دستور بلجيكا فيما يتعلق بالتنازل من بعض السلطات الى السوق الاوروبية المشتركة وغيره من المنظمات الاوروبية . وتقرر حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة.

بلغاريا :

٢٦ : تم توقيع اتفاقية تعاون علمي وتكنولوجي في ميدان الاقتصاد الزراعي مع الاتحاد السوفييتي .
انظر ايضا : ج. ع. م. (١٠)

بولندا :

١١ : تم توقيع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتي لمدة ٢٠ عاما وتنص المعاهدة على ضمان خط الاودر نيسي كحدود فاصلة بين بولندا والمانيا ، كما تنص المعاهدة على الدفاع المشترك ضد اى عدوان من جانب المانيا الغربية .
انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (٨ ، ٩)

تانزانيا :

١٧ : وصل الى بريطانيا الرئيس نيريري في زيارة رسمية وقد صرح بأن بلاده ستحارب اذا لم تمنح البرتغال الاستقلال لموزمبيق .
٢٢ : افتتحت في زنجبار قنصلية عامة لاسرائيل .

تركيا :

٣ : طالبت تركيا من دول حلف الاطلنطي اتخاذ اجراءات لمنع اليونان من تسليح جزر الدوديكانيز المواجهة لشواطىء تركيا عبر بحر ايجة .
٢٠ : طردت الحكومة باقي اليونانيين المقيمين في تركيا .
انظر ايضا : اليونان (٢٦) ، قبرص (١٢) .

تونس :

١١ : نشرت صحيفة الموند الفرنسية حديث بورقيبة الذي يقترح فيه العودة الى الحدود التي اقترحتها الامم المتحدة عام ١٩٤٨ كحل لقضية فلسطين والنزاع العربي الاسرائيلي .
٢٣ : القى بورقيبة خطابا في اجتماع شباب حزب الدستور التونسي دعا فيه الى اعتراف الدول العربية باسرائيل مقابل اعادة اللاجئين الفلسطينيين الى بلادهم . ودعا الى بدء مفاوضات في عاصمة محايدة مثل روما وان تكون المفاوضات بين حكومة اسرائيل واللاجئين الفلسطينيين .
انظر ايضا : ج. ع. م. (٢٧)،

العراق (٢٩) ، الكويت (٢٤) ، سوريا (٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠) ، فلسطين (٢٤) .

رومانيا :

٢٤ : قام وزير الخارجية بزيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة

ساحل العاج :

١٢ – ٢١ : تقوم بعثة اقتصادية بزيارة اسرائيل ولتوقيع اتفاقية تجارية .

سوريا :

٢٧ : استنكر امين الحافظ تصريحات الرئيس التونسي بورقيبة

٢٨ : وقعت حكومتا سوريا والعراق في دمشق اتفاقا اقتصاديا تعديلا للاتفاق الاقتصادي الذي ابرم بينهما عام ١٩٥٣.

٢٩ – سحبت سوريا سفيرها من تونس .

٣٠ : صدر بيان مشترك عن المحادثات التي اجراها وفد الصداقة لالمانيا الديمقراطية في الجمهورية السورية . وقد اكد البيان اتفاق الجانبين الالماني والسوري على ان قيام المانيا الغربية بتقديم الاسلحة الى اسرائيل واصرارها على الاعتراف بحكومة تل ابيب ، انما هو عمل عدائي ضد البلدان العربية .

سويسرا :

٢٨ : انذرت سويسرا مجرمي الحرب النازيين ان لا يحاولوا الالتجاء اليها على اثر تقرير المانيا الغربية مد اجل قانون تقادم جرائم النازي .

سيراليون :

٢٨ : قام رئيس اركان حرب جيش سيراليون بزيارة لاسرائيل .

٢٩ : صدر البيان الرسمي عن زيارة وفد الصداقة والتجارة السيراليوني للاتحاد السوفييتي .

غينيا :

٢٤ : تم توقيع بروتوكول التبادل التجاري بين غينيا والاتحاد السوفييتي لعام ١٩٦٥ .

فرنسا :

١٥ : صدت فرنسا عن معارضتها لمشروع انتاج صاروخ اوروبي مشترك واعلنت موافقتها على انتاج الصاروخ وستشترك في بناء مراحله الثلاث فرنسا وبريطانيا والمانيا .

٢١ : ● وافق ديجول على نداء الدول السبع عشرة غير المنحازة باجراء مفاوضات لتسوية الازمة الفيتنامية سلميا .

● ● اعلنت حكومة فرنسا انها لن ترسل وزيرا لحضور اجتماعات الحلف المركزي في لندن اكتفاء بايفاد مراقب .

٢٣ : وافقت فرنسا على عقد مؤتمر دولي لضمان حياد كمبوديا .

٢٤ : اذيع رسميا ان فرنسا ستواصل امداد الجزائر بمساعداتها بعد انتهاء فترة الاعوام الثلاثة التي حددتها اتفاقات ايفيان المعقودة سنة ١٩٦٢ ، وتقدر هذه المساعدات بما يعادل ٣٠٠ مليون دولار سنويا الى جانب امدادها بالخبراء .

٢٨ : تم الاتفاق بين فرنسا وجمهورية منغوليا الشعبية على اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (٢٦) ، المكسيك (٢٣) ، المملكة المتحدة (٢) .

فلسطين :

٦ : انتهت اجتماعات ندوة فلسطين التي عقدت في القاهرة وصدرت القرارات النهائية للمؤتمر مؤيدة حقوق شعب فلسطين .

١٥ : استدعت اسرائيل جميع خبرائها العسكريين الذين يتدربون في مختلف دول اوروبا وفي الولايات المتحدة .

١٧ : اعلن احمد الشقيري انه بدأ تدريب العرب في قطاع غزة وفي الجمهورية العربية المتحدة والعراق والكويت لتأليف جيش تحرير فلسطين .

٢١ : عثر ثوار الكونجو على وثائق عدد من المتمردين في جنوب السودان تكشف عن برنامج اعدته اسرائيل لتدريب المتمردين في جنوب السودان على حرب العصابات ، وان بعضهم سافر لاسرائيل لهذا الغرض .

٢٤ : رحبت دوائر اسرائيل بالفكرة الاساسية في تصريحات بورقيبة الرئيس التونسي بخصوص فلسطين .

انظر ايضا : اسبانيا (١٢) ، الاتحاد السوفييتي (٢٦) الاردن (١٨) ، الجزائر (٢١) ، المانيا الاتحادية (٦) ، المملكة المتحدة (١٥) ، الولايات المتحدة (٦ ، ١٣ ، ١٩) ، تانزانيا (٢٣) ، تونس (١١ ، ٢٣) ، ساحل العاج (١٢) ، سيراليون (٢٨) ، ماليزيا (١٢) .

فيتنام الجنوبية :

٤ : وجه ١٧ من رؤساء دول عدم الانحياز الدعوة الى العالم لاجراء مفاوضات غير مشروطة لتسوية مشكلة فيتنام تسوية سلمية ووقف كل تدخل في شئون البلاد .

انظر ايضا : استراليا (٣٠) ، فيتنام الشمالية (١٣) .

فيتنام الشمالية :

١٣ : دعى الرئيس هوشي منه امريكا الى احترام اتفاقات جنيف والانسحاب من فيتنام الجنوبية ووقف الغارات على فيتنام الديمقراطية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (١٨) .

قبرص :

٤ : اعلن القبارصة الاتراك رفضهم نداء جالو بلازا الوسيط الدولي في قبرص الداعي الى اجراء مفاوضات بين جميع الاطراف المعنية بالازمة القبرصية لايجاد تسوية سلمية .

١١ : اشترت قبرص صواريخ من الاتحاد السوفيتي ».

١٢ : اعلن الاسقف مكاريوس انه مستعد للتفاوض مع المعارضة الاتراك في الجزيرة على اساس انهم اقلية ».

كمبوديا :

١٧ : اقترح يوثانت الامين العام للامم المتحدة عقد مؤتمر دولى لبحث ضمان حياد كمبوديا ».

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (٢٨) ، الصين الشعبية (٣٠) ، المملكة المتحدة (٢٧) ، الولايات المتحدة (٢٧) ، فرنسا (٢١) .

كوريا الجنوبية :

١٢ : وقعت اشتباكات في عاصمة كوريا الجنوبية بين رجال الشرطة والطلاب المتظاهرين امام مبنى الجمعية الوطنية ، وذلك احتجاجا على المفاوضات التى بدأت في طوكيو لاعادة العلاقات بين كوريا واليابان .

٢٤ : تقاطع نواب المعارضة جلسات البرلمان احتجاجا على سعى الحكومة لاقامة علاقات دبلوماسية مع اليابان ».

كونجو برازافيل :

١ : اعلن ان فولبرت يولو رئيس جمهورية كونجو برازافيل السابق هرب الى ليوبولدفيل .

٢١ : اعلن رئيس الجمهورية ان شعب الكونجو قد اتخذ طريق الاشتراكية العلمية سبيلا الى التقدم ، وآمن بالحياد الايجابى من اجل الحرب ضد الاستعمار .

انظر ايضا : كونجو ليوبولدفيل (١) ».

كونجو ليوبولدفيل :

١ : بدأت في القاهرة اجتماعات بين ممثلى الاحزاب الوطنية الكونجولية اشترك فيها الرئيس كريستوف جبينى رئيس حكومة الثوار .

١٥ : اعلن تشومبى ان حكومته لن تشترك في المؤتمر الافروآسيوى الذى سيعقد في الجزائر ، قائلا انه يكفى افريقيا معالجة مشاكلها، وليس لها ان تتدخل في مشاكل آسيا .

٢٧ : شكل زعماء ثوار الكونجو الذين اجتمعوا في القاهرة ، مجلسا للثورة برئاسة جاستون سوماليوت .

كينيا :

١٥ : تم توقيع اتفاق بين كينيا والاتحاد السوفيتي تتلقى كينيا بموجب الاتفاق هبة من الاسلحة ، على أن يقوم الفنيون الروس بتدريب الجنود الكينيين على طرق استعمال هذه الاسلحة .

انظر أيضا : المملكة المتحدة (٥)

لبنـان :

٣٠ : ● وافق البرلمان اللبنانى على اعتماد مبلغ ثلاثة ملايين ليرة، وهى حصة لبنان في تكاليف مشروعات تحويل روافد نهر الاردن

●● : تم تبادل التمثيل الدبلوماسى بين لبنان وأثيوبيا .

انظر أيضا : اثيوبيا (٣٠) .

ماليزيا :

١٢ : اعلن رئيس وزراء ماليزيا تأييد بلاده للقضية فلسطين ، قائلا ان ماليزيا لن تسمح بقيام اى علاقات مع اسرائيل ولا تقبل تزويدها بالاسلحة .

١٧ : قام وفد رسمى من ماليزيا [illegible]ـارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة وصدور بيان مشترك عقب الزيارة ، اكد اهمية التضامن الاسيوى الافريقى .

انظر ايضا : اليابان (١٧) ، باكستان (١٧) ».

منغوليا :

١٣ : يزور موسكو وفد من الحزب الشيوعى المنغولى لاجراء محادثات بشأن التعاون بين البلدين .

انظر ايضا : فرنسا (٢٨) .

موريتانيا :

٢٤ : تم توقيع اتفاق تبادل تجارى وفنى مع يوجوسلافيا بمقتضاه تسهم يوجوسلافيا في خطة التنمية .

هولندا :

١٣ : تشكلت حكومة ائتلافية جديدة تضم الحزب الكاثوليكى والحزب البروتستانتى وحزب العمال ».

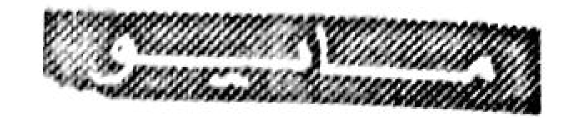
يوجوسلافيا :

١٥ — ٢٢ : قام الرئيس تيتو بزيارة رسمية للجزائر .

١٥ : القى الرئيس تيتو خطابا اثناء زيارته للجزائر اتهم فيه الولايات المتحدة بالعدوان على فيتنام الشمالية .

٢٦ — ٣٠ : قام الرئيس تيتو بزيارة الجمهورية العربية المتحدة وفى نهاية الزيارة صدر بيان مشترك يؤيد حقوق شعب فلسطين ويطالب بايقاف الحرب في فيتنام ويدعم العمل ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية .

انظر ايضا : اوغندا (١٢) ، [مو]ريتانيا (٢٤) ».



استراليا :

١٤ : اعلن رئيس وزراء استراليا ان بلاده ستعارض بحث مسألة استقلال روديسيا رسميا في اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث .

٢١ : تجددت مظاهرات في استراليا احتجاجا على تدخل استراليا في حرب فيتنام .

اندونيسيا :

٢ : اعلن سوكارنو انه لن يسافر الى طوكيو لاجراء محادثات الصلح مع تنكو عبد الرحمن رئيس وزراء ماليزيا .

قام وزير الدفاع الاندونيسي بزيارة للاتحاد السوفييتي وبولندا والمانيا الشرقية .

١١ : اعلن السكرتير العام للجبهة القومية في اندونيسيا ان الشعب الاندونيسي يقف الى جانب شعب الدومنيكان في كفاحه ضد التدخل الامريكي .

١٧ : قررت اندونيسيا منع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية فيها .

٢٨ : جرى وزير الخارجية الاندونيسي محادثات مع شوابن لاي في مدينة كانتون بالصين .

انظر ايضا الصين الشعبية (٣٠) ، ماليزيا (٨) .

اوغندا :

انظر ج.ع.م (٢٣) .

ايران :

١٠ : اصدرت المحكمة الايرانية حكما بالاعدام على محمد بخارى الطالب المتهم باغتيال حسن على منصور رئيس وزراء ايران .

١٢ : رفضت ايران حضور المؤتمر الثاني للاتصالات اللاسلكية للملاحين في الخليج العربي الذى افتتح بالكويت وذلك بحجة اشتراك البحرين في المؤتمر .

٢٥ : صرح شاه ايران ان تدخل الولايات المتحدة في فيتنام والدومنيكان ضرورى نظرا للضعف الذى تعانى منه الامم المتحدة .

ايطاليا :

انظر : المانيا الغربية (١٤) ، لبنان (١٠)

الاتحاد السوفييتي :

٣ : وقع الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية اتفاقا خاصا بالتجارة بينهما لعام ١٩٦٥ .

٨ : هاجم المندوب السوفييتي في لجنة تصفية الاستعمار بريطانيا واتهمها بالتلكؤ في منح عدن استقلالها .

١٠ : اطلق الاتحاد السوفييتي صاروخا صوب القمر يحمل محطة اوتوماتيكية (لونا — ٥) .

١٢ : صرح كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي اثناء زيارته لبرلين الشرقية ان موسكو تؤيد وجهة نظر ديجول في ان تسوية مشكلة المانيا تقع على عاتق الدول الاوروبية وحدها .

١٨ : وقعت فرنسا والاتحاد السوفييتي اتفاقا للتعاون في نطاق الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

١٧ — ٢٠ : قام جروميكو بزيارة لتركيا واعلن بلاغ مشترك عن المحادثات عقب الزيارة .

انظر ايضا اندونيسيا (٦) ، بلغاريا (١) ، الجزائر (٧) ، سيلان (٢٨) ، فرنسا (١٨) ، الهند (١٢) ، اليابان (٢٩) .

الارجنتين :

انظر ايران (١٠)

الاردن :

٢ : صرح رئيس الوزراء ان الاردن بدأ في تنفيذ المشروعات الخاصة باستغلال نهر الاردن خلال هذا الشهر .

١٠ : اكد رئيس الوزراء تأييد بلاده ومساندتها لمنظمة تحرير فلسطين وان الاردن يرحب بدخول المزيد من الفلسطينيين في الجيش الاردني باعتباره جيش فلسطين المرابط على خط الدفاع الاول .

١٢ : قررت الحكومة الاردنية حظر التعامل مع ٢٢ شركة اجنبية ومصرفية من المانيا الغربية وادرجتها في القائمة السوداء وذلك لمخالفتها مبادىء المقاطعة العربية .

١٤ : قطعت الاردن علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا الغربية .

انظر أيضا : فلسطين (٢٨ ، ٢١) .

البرازيل :

انظر ايران (٦)

البرتغال :

انظر فرنسا (٢٩)

الجزائر :

٧ — ٢٢ : قام وفد جبهة التحرير الجزائرى بزيارة الاتحاد السوفيتي واجرى محادثات مع الحزب الشيوعي السوفييتي وصدر بيان مشترك اعلن تضامنهما مع شعب فلسطين العربي وتأييدهما لحقوقه الشرعية .

١٢ : صدر بيان مشترك عن محادثات الملك الحسن والرئيس احمد بن بيللا .

١٣ : قطعت حكومة الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا الغربية .

انظر أيضا : سيلان (٢٨) ■

الجمهورية العربية المتحدة :

١ : القى الرئيس عبد الناصر خطابا بمناسبة عيد العمال قال فيه : ان قضية فلسطين ليست قضية مزايدات او مساومات وانما قضية حق كل عربي ولابد ان تدعمه القوة العربية ■

٢ : صرح رئيس وفد ج.ع.م في مؤتمر جنيف لنزع السلاح بان اية مفاوضات تجرى حول نزع السلاح التام والشامل بدون اشتراك الصين الشعبية وفرنسا هي مفاوضات لا معنى لها .

٥ : ● شكل وفد ج.ع.م الى المؤتمر الرابع لتضامن الشعوب الافروآسيوية المنعقد في غانا برياسة خالد محيي الدين .

●● قدمت ج.ع.م مقترحات الى لجنة نزع السلاح بجنيف تطلب فيها : ● دعوة مؤتمر نزع السلاح للاجتماع ● وجوب اشتراك الدول ومن بينها الصين الشعبية في المحادثات ● تنفيذ القرارات التي اتخذها مؤتمر الدول الغير المنحازة بالاجماع فيما ينص بوقف انتاج الاسلحة النووية ، وتوقيع معاهدة دولية تنص على ذلك .

●●● وقع اتفاق اقتصادي فني بين ج.ع.م وكونجو برازافيل منحت القاهرة بمقتضاه قرضا للكونجو .

٧ : ● ابلغت وزارة الخارجية جميع البعثات الدبلوماسية المصرية في الخارج ان ج.ع.م لا تقر نزول القوات الامريكية في سان دومينجو وانها تطالب بسحبها فورا والعدول عن سياسة القوة ■

●● تم توقيع اتفاق للتعاون الفني والعلمي لاستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية بين ج.ع.م والمانيا الشرقية ويقضي الاتفاق بتبادل العلماء والابحاث بين البلدين وتوريد الاجهزة والمعدات .

١٠ : وجه الرئيس جمال عبد الناصر رسالة لمؤتمر التضامن الافروآسيوي المنعقد في غانا ، طالب فيها بتضامن شعوب القارتين من اجل الحرب ضد الاستعمار بكل صوره واساليبه ■

١٣ : ● قطعت الحكومة علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا الاتحادية (الغربية) ■

●● افتتح في القاهرة الدورة الثانية لمؤتمر مجمع البحوث الاسلامية ■

١٥ : بعث الرئيس عبد الناصر برسالة الى ايرهارد ، قال فيها :

— ان الجمهورية العربية المتحدة تحرص على الصداقة التقليدية مع الشعب الالماني ولم تكن على استعداد لان تضع مبادئها موضع اختبار امام اية ضغوط سياسية او اقتصادية .

— وفيما يتعلق باحتمال ان تقوم ج.ع.م بالاعتراف رسميا بحكومة المانيا الغربية فان ج.ع.م تضع مبادئها دائما في المحل الاول وتلتزم بها التزاما لا يخضع لاية مؤثرات .

٢١ : وافق الصندوق الخارجي للامم المتحدة على المساهمة بحوالي ١٢ مليون دولار لتنفيذ ١٥ مشروعا في ج.ع.م .

٢٣ : غادر القاهرة حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية على رأس وفد عربي في زيارة لكينيا وزامبيا وأوغندا .

٣١ : ● القى الرئيس عبد الناصر خطابا امام المجلس الوطني لمنظمة تحرير فلسطين المنعقد في القاهرة قال فيه :

— ليس بالجامعة العربية ولا بمؤتمرات القمة ومقرراتها تتحرر فلسطين ، لهذه كلها عوامل مساعدة .

— العمل العربي الثوري هو وحده طريق تحرير فلسطين .

— القرار الخاص ببورقيبة من مجلس رؤساء الحكومات العربية كان اضعف مما ينبغي ولكن هذه هي قدرة الجامعة العربية ونحن نقبلها كما هي .

— لابد من المعركة ولكننا نحن الذين نحدد زمان المعركة ومكانها ولا نقبل أن يحددها لنا العدو .

●● اتفقت حكومة ج.ع.م وتركيا على تبادل السفراء .

انظر ايضا . المانيا الاتحادية (١٢ ، ١٣) . والمملكة المتحدة (١١) تونس (١٤ ، ٣٢) ، رومانيا (٣) العراق (١٨) ، فيتنام الجنوبية (١٤) ، لبنان (١) ■

الجنوب العربي :

١ : عقد زعماء الجنوب مؤتمرا في تعز لوضع خطة لمواجهة المخطط الاستعماري في البلاد ■

٥ : اقر المجلس التشريعي لعدن مشروع قرار قدمته الحكومة بتبني القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن عدن والمحميات وهي الخاصة بتصفية القاعدة البريطانية في عدن ومنح الشعب حق تقرير المصير .

٨ : تقرر ادماج حزب الشعب الاشتراكي ورابطة الجنوب ولجنة تحرير جنوب اليمن (عدن والمحميات) في منظمة تحرير الجنوب المحتل ، وقد اتخذ هذا القرار في المؤتمر الذي انعقد في تعز في ٣٠ ابريل الماضي ■

١١ : رفضت منظمة التحرير في الجنوب الخطة البريطانية لارسال بعثة من اجل اعداد دستور للجنوب .

١٥ : صرح رئيس وزراء عدن ان حل مشاكل بريطانيا في الجنوب العربي يتوقف جزئيا على الاعتراف من جانبها بجمهورية اليمن .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (٨) ، المملكة المتحدة (٣ ، ١١) العراق (١٨) ■

الدومينيكان :

١ : وقع كل الزعماء المشتركين في الحرب الاهلية في سان دومنجو اتفاقا لوقف القتال .

٦ : ادى الكولونيل فرنسيسكو كامانو الرئيس الجديد لجمهورية الدومنيكان اليمين الدستورية بمناسبة توليه رياسة الجمهورية ، وقد وجه انذارا للولايات المتحدة بالانسحاب من الدومنيكان ■

٧ : طالبت حكومة الكونغو [illegible] لرفضهما تأييدها عسكريا وسياسيا ضد التدخل العسكرى الأمريكى فى الكونغو .

٩ : شكلت حكومة موالية للولايات المتحدة برئاسة الجنرال الكونغولى موبوتو على أساس مقاومة حكومة الرئيس كاسافوبو .

٢٠ : رفض الجنرال موبوتو نداء الأمم المتحدة بوقف اطلاق النار ، ورفض كذلك مشروع الولايات المتحدة لتحاول تشكيل حكومة ائتلافية .

٣١ : طالبت حكومة الرئيس كاسافوبو بسحب قوات منظمة الدول الأمريكية من بلادها .

انظر ايضا : اندونيسيا (١١) ، ايران (٢٥) الصين الشعبية (٣) ، تونس (٧) ، كوبا (٧) ، الولايات المتحدة (١ ، ٤ ، ٣٠) .

السنغال :

٨ : طلبت حكومة السنغال عقد اجتماع لمجلس الأمن لبحث الاعتداءات المتكررة التى تقدم بها البرتغال على اراضى السنغال ومجالها الجوى .

السودان :

٣ : رفضت الحكومة السودانية الموافقة على زيارة وفد من حكومة الكونجو (ليوبولدفيل) للسودان وذلك بسبب الاعتداءات المتكررة التى تقوم بها قوات تشومبى على الحدود السودانية بدعوى مطاردة الثوار .

١٣ : اعلنت الحكومة انها بدأت فى تصفية اعمال سفارتها فى بون .

انظر ايضا . تونس (٢٢) ، كونجو ليوبولدفيل (١) .

العراق :

٢ : صرح الرئيس عبد السلام عارف فى خطاب القاه بمناسبة افتتاح منظمة تحرير فلسطين ان اقتراحات بورقيبة كانت مفاجأة وخروجا على مقررات مؤتمرى القمة العربى فضلا عن انها غير مقبولة وانها مرفوضة جملة وتفصيلا .

٤ : طلبت الحكومة العراقية فى مذكرة رسمية الى الجامعة العربية ان تقوم باتخاذ الاجراءات الفورية لتنفيذ مشاريع التنمية بين امارات الخليج ورفض النظام الذى وضعه المعتمد البريطانى فى الخليج لاحكام سيطرة بريطانيا على شيوخ الامارات .

١٣ : اعلنت الحكومة العراقية قطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا الغربية .

١٨ ــ ٢٥ قام الرئيس عارف بزيارة للجمهورية العربية المتحدة برأس اجتماعات القيادة السياسية الموحدة بين ج.ع.م والعراق مع الرئيس عبد الناصر . وصدر بيان مشترك يستنكر موقف بورقيبة ويعلن التمسك بخطة العمل العربى الجماعى فى تحرير فلسطين . ويوضح خطر القواعد العسكرية فى عدن وليبيا والبحرين وقبرص ، وضرورة دعم النظام الجمهورى فى اليمن والكفاح الوطنى فى الجنوب العربى .

انظر ايضا الملكة المتحدة (٨) ، تونس (٧) ، فنلندا (٢٤) .

الكويت :

١٣ : اعلنت وزارة الخارجية الكويتية سحب حكومة الكويت موافقتها السابقة على اقامة التمثيل الدبلوماسى مع المانيا الغربية واعتبار الاتفاق لاغيا .

٢٧ : قررت حكومة الكويت وقف قروضها الى تونس نتيجة لموقف الرئيس بورقيبة من القضية الفلسطينية .

انظر ايضا . ايران (١٢) .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

٤ : اعلن ان المانيا الاتحادية اشترت من فرنسا اسلحة قيمتها ٣٨٠٠ مليون مارك (مايعادل ٩٥٠ مليون دولار) .

١٢ : بعث ايرهارد برسالة الى الرئيس جمال عبد الناصر يبرر فيها اعتراف المانيا الغربية باسرائيل .

١٣ : صدر بيان خاص باقامة العلاقات الدبلوماسية بين المانيا الغربية واسرائيل .

١٤ : تولت سفارة ايطاليا بالقاهرة رعاية مصالح المانيا الغربية بالجمهورية العربية المتحدة .

٢٧ : وافق مجلس النواب على تعديل قانون التعويضات تعديلا ينص على زيادة اعتمادات صندوق التعويضات من ٧٠٠ مليون الى ١٢٠٠ مليون ماركويوفر ذلك التعويضات حوالى ١٠٠ الف يهودى يقيمون فى اسرائيل .

انظر ايضا . الاتحاد السوفييتى (١٢) ، الاردن (١٢ ، ١٣) ، الملكة المتحدة (٨) ، الجزائر (١٣) ، ج.ع.م. (١٣، ١٥) ، السودان (١٣) ، سوريا (١٣) ، العراق (١٣) ، فلسطين (١٣) ، الكويت (١٣) ، لبنان (١٣) ، ليبيا (٦) ، السعودية (١٣) الولايات المتحدة (١٣) ، اليمن (١٣) .

المانيا الديمقراطية :

انظر الاتحاد السوفيتى (١٢) ، اندونيسيا (٦) ، ج.ع.م (٧) ، اليمن (٢) .

المملكة العربية السعودية :

٦ ــ رفضت السعودية الاسهام فى نفقات مشروع النهوض بامارات الخليج العربى وستتحمل النفقات ج.ع.م والعراق والكويت .

١٣ ــ قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا الغربية .

انظر ايضا الولايات المتحدة (٦) .

المملكة المتحدة (بريطانيا) :

٣ : جددت الحكومة البريطانية الدعوة لعقد مؤتمر مائدة مستديرة يضم ممثلى حكومات الجنوب العربى والاحزاب السياسية لبحث الطريق للوصول الى الاستقلال .

١١ : ● صدر حكم بالسجن ١٠ سنوات على الجاسوس البريطانى سيدنى آلن الموظف بوزارة الدفاع البريطانية بتهمة بيع وثائق خاصة باسرار الدفاع فى منطقة الشرق الاوسط الى كل من الجمهورية العربية المتحدة والعراق .

●● قررت بريطانيا ارسال لجنة تحقيق الى اتحاد الجنوب العربى لتقييم التدابير الدستورية الملائمة التى ستطبق مستقبلا فى هذه المنطقة .

٩ - ١٦ قام جورج طومسون وزير الدولة البريطانى بزيارة للبحرين وقطر وامارات الخليج العربى .

١٨ - ٢٨ قامت الملكة اليزابيث بزيارة لالمانيا الغربية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (٨) الجنوب العربى (٥ ، ١١ ، ١٥) .

النرويج :

انظر : يوغوسلافيا (١٠) .

النمسا :

٢٣ انتخب فرانز جوناس رئيسا للجمهورية .

الهند :

٢ : صرح شاسترى ان بلاده تريد تسوية سلمية للنزاع على الحدود فى منطقة كوتش ولن تقبل اى شروط سابقة .

٨ : سحبت الهند ممثلها من روديسيا الجنوبية .

٩ اعتقل البوليس الهندى الشيخ عبد الله (اسد كشمير) عقب وصوله الى نيودلهى بعد زيارته لعدد من الدول الافريقية والاوروبية . وذلك بسبب المباحثات التى اجراها الشيخ عبد الله مع شواين لاى اثناء زيارته للجزائر .

١٢ - ٢٠ قام شاسترى بزيارة رسمية للاتحاد السوفييتى وصدر بيان مشترك عن المحادثات .

١٣ وافقت الهند على سحب قواتها من منطقة النزاع مع باكستان .

انظر ايضا : باكستان (٢، ٤، ٦) سيلان (٦) اليابان (١٦) .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : نقلت السفن والطائرات الامريكية ١٧٠٠ من مشاة الاسطول ، ٢٥٠٠ من الجنود الى الدومينيكان .

٤ : امر جونسون بارسال ١٤ الف جندى لاحتلال سان دومنجو الى اجل غير مسمى ، وصرح جونسون انه : يمكن ان يسمح باقامة حكومة شيوعية اخرى فى نصف العالم الغربى .

٥ : وافقت لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب على طلب الرئيس جونسون باعتماد مبلغ ٧٠٠ مليون دولار لتمويل الحرب فى فيتنام .

٦ : تم توقيع اتفاق بين الولايات المتحدة والسعودية يقضى بان تسلم امريكا الى السعودية طائرات حربية قيمتها ٢٥٠ مليون دولار .

٩ . ● قررت الولايات المتحدة انهاء العلاقات القنصلية مع كمبوديا .

●● ذكرت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ان نيجيريا حصلت على اكبر مقدار من المعونة الامريكية فقد حصلت على ٤٥٫٦ مليون دولار ، تليها تونس فقد حصلت على ٢١٫٧ مليون دولار كونجو ليوبولدفيل ٢١٫٢ مليون دولار ، المغرب ١٨٫٢ مليون دولار .

١٣ : رحبت وزارة الخارجية الامريكية بالقرار الخاص باقامة العلاقات الدبلوماسية بين المانيا الغربية واسرائيل .

١٤ اذيع تقرير فى واشنطن اوضح ان عدد القوات الامريكية كلها ٢ مليون ٦٤٤ الف ضابط وجندى منها ٧٠٠ الف فى القواعد الامريكية فى انحاء العالم .

١٩ : استأنفت امريكا غاراتها الجوية على فيتنام الشمالية .

٢٠ : قررت لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الامريكى خفض ما تسهم به الولايات المتحدة فى ميزانية وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين بنسبة ٥٪ .

٣٠ - بدأت الولايات المتحدة فى سحب عدد صغير من قواتها العسكرية فى الدومنيكان بعد ان وصلت مجموعة من قوات منظمة الدول الامريكية .

انظر ايضا اندونيسيا (١١) ايران (٢٥) بلغاريا (٦) ج.ع.م (٧) ، الدومنيكان (٦ ، ٧ ، ٩ ، ٢٠) الصين الشعبية (٤) ، فرنسا (٧) كمبوديا (٤) ، كوبا (٧) .

اليابان :

١٦ : وافقت اليابان على منح الهند قرضا مقداره عشرة ملايين دولار .

٢٩ : صرحت مصادر وزارة الخارجية ان اليابان لا توافق على اشتراك الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر الافريقى الاسيوى الذى سيعقد فى الجزائر .

انظر ايضا اندونيسيا (٢) .

اليمن :

٢ : ● صدر البيان المشترك عن المحادثات التى جرت بين اليمن والمانيا الديمقراطية .

٢ - ٦ صدرت قرارات مؤتمر الوحدة الوطنية المنعقد فى خمر باليمن .

٩ اصدرت الحكومة اليمنية دستورا مؤقتا يعمل به لفترة انتقالية حدتها سنتين تنتهى فى ٢ مايو ١٩٦٧ .

١٣ : ● قطعت اليمن علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا الغربية .

●● الف الوفد اليمنى لزيارة الدول العربية تنفيذا لقرارات مؤتمر السلام اليمنى برياسة عبد الرحمن الايريانى عضو المجلس الجمهورى فى اليمن .

٢١ وقع ممثل اليمن فى جنيف الوثيقة التى اصبحت بموجبها عضوا كاملا فى منظمة العمل الدولية ، وتعد اليمن العضو ١١٤ فى المنظمة .

٢٧ : بعثت لجنة متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر السلام اليمنى برقيات الى رؤساء الحكومات العربية ناشدهم فيها وضع حد للحرب والعمل على ايجاد الحل السريع لقضية الشعب العربى فى اليمن .

انظر ايضا الجنوب العربى (١٥) ، العراق (١٨) .

اليونان :

١٢ : اجتمع الملك قسطنطين ملك اليونان ، اثينا بمكاريوس رئيس الجمهورية القبرصية واجرى معه محادثات حول المشكلة القبرصية .

٣١ : بدأت المباحثات التمهيدية بين اليونان وتركيا لتسوية الازمة القبرصية
انظر ايضا قبرص (٦) .

باكستان :

٢ : صرح ايوب خان ان تهديدات الهند لباكستان قد تؤدى الى نشوب حرب شاملة بينهما .. وقال ان باكستان مستعدة للتفاوض مع الهند لتسوية ازمة منطقة كوتش .

٤ : تم الاتفاق بين القوات الباكستانية والهندية على وقف اطلاق النار لمدة اسبوع فى منطقة كوتش على اساس الامر الواقع.

٦ : دعت باكستان لعرض نزاعها مع الهند على محكمة العدل الدولية.
١٧ : فاز حزب الرئيس ايوب خان فى انتخابات باكستان الغربية .

انظر ايضا : سيلان (٦) ، الهند (١٣) .

بلجيكا :

انظر بلغاريا (٢٠) ■

بلغاريا :

١ : اعلن رئيس وزراء بلغاريا انه حدثت محاولة لقلب نظام الحكم واكد ارتباط بلغاريا بالاتحاد السوفييتى .

٦ : اعرب رئيس القسم الامريكى فى وزارة الخارجية البلغارية عن اعتقاده ان سلامة الامريكيين فى بلغاريا فى خطر بسبب تزايد الشعور المعادى لسياسة الولايات المتحدة بين صفوف الشعب البلغارى.

٢٠ : قام وفد الحزب الشيوعى بزيارة لبلجيكا حيث اجرى محادثات مع ممثلى الحزب الشيوعى البلجيكى وصدر بيان مشترك عن محادثاتهما ■

بولندا :

انظر اندونيسيا (٦)

تركيا :

٢٢ : تقبل رئيس وزراء تركيا الدعوة لزيارة الاتحاد السوفييتى التى وجهها اليه جروميكو وزير الخارجية السوفييتى .
انظر ايضا الاتحاد السوفييتى (١٧) ، ج٠ع٠م (٣١) ، قبرص (٦) ، اليونان (٣١) ■

تونس :

١ : اذاعت الحكومة التونسية مضمون الرسالة التى بعثها الحبيب بورقيبة الى الرئيس جمال عبد الناصر وقد رفض الرئيس عبد الناصر مقابلة مندوب بورقيبة.

٣ : غادر القاهرة اعضاء سفارة تونس فى القاهرة .

٤ : صرح مصدر مسئول بالمكتب الاقليمى لمقاطعة اسرائيل بان حكومة تونس لم تساهم قط باى عمل ايجابى يتعلق بمقاطعة اسرائيل .

٧ : قررت الحكومة التونسية اغلاق سفارتها فى بغداد نهائيا .

٢٢ : قررت تونس اغلاق سفارتها فى السودان .

٢٧ : قرر مؤتمر رؤساء الحكومات العربية المعقود فى القاهرة رفض مقترحات بورقيبة واعتبر هذه المقترحات خروجا على الاجماع العربى .

انظر ايضا : الصين الشعبية (٢) ، العراق (١٨) ، كونجو ليوبولدفيل (٨) ، الكويت (٢٧) ، الولايات المتحدة (٩) ■

جمهورية افريقيا الوسطى :

١٢ : قام وزير خارجية افريقيا الوسطى بزيارة رسمية لاسرائيل.

جمهورية جنوب افريقيا :

انظر كندا (٢٩) ■

روديسيا الجنوبية :

٩ : فاز حزب جبهة روديسيا الذى يتزعمه ايان سميث فى الانتخابات العامة بجميع المقاعد المخصصة للبيض وعددها ٥٠ مقعدا .

انظر ايضا : استراليا (١٤) ، زامبيا (١١) الهند (٨) ■

رومانيا :

٢ : صدر بيان مشترك بين رومانيا و ج٠ع٠م عقب انتهاء زيارة وزير الخارجية الرومانية للقاهرة . وقد تناولت المحادثات الوضع الدولى وحركات التحرر الوطنى وكفاح الشعوب ونمو العلاقات بين البلدين باطراد .

زامبيا :

١١ : صرح كينيث كاوندا ان زامبيا لن تعترف بحكومة ايان سميث فى روديسيا ولن تعترف باستقلالها اذا اعلنت حكومة ايان سميث الاستقلال من جانب واحد .

انظر ايضا ج٠ع٠م (٢٣) .

سوريا :

٩ : اصدرت المحكمة العسكرية الاستثنائية فى دمشق الحكم بالاعدام على ايلى كوهين زعيم شبكة التجسس التى كانت تعمل داخل سوريا لحساب اسرائيل .

١٣ : قطعت سوريا علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا الغربية ■

انظر ايضا : فلسطين (١٩) ■

سيلان :

٦ : عرضت سيلان على زعماء الهند وباكستان وساطتها لحل نزاع الحدود بينهما سلميا من اجل السلام والاستقرار فى المنطقة وفى العالم .

٢٨ : قررت سيلان تأييد الاتحاد السوفييتى فى طلبه الاشتراك فى المؤتمر الافريقى الاسيوى القادم فى الجزائر .

غانا :

انظر ج٠ع٠م (٢٥) ، (١٥) ■

فرنسا :

٤ : اعلنت فرنسا رسميا انها لن تساهم في اى عمل مشترك تقوم به دول حلف جنوب شرقي آسيا بالنسبة لفيتنام والهند الصينية بشكل عام . كما انها لا تلتزم بقرارات مؤتمر الحلف المنعقد في لندن .

٧ : اعلن الرئيس الفرنسي ديجول ضرورة انسحاب القوات الامريكية من الدومنيكان وانه يدرس الاعتراف بحكومة الثوار في الدومنيكان .

٨ : نفت المصادر الفرنسية بشدة على الانباء التي تقول ان فرنسا على استعداد لتزويد اسرائيل بالصواريخ .

١٨ : وقعت فرنسا والاتحاد السوفييتي اتفاقية للتعاون في نطاق الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

٢٢ : اعلنت فرنسا شروطها لعدم انسحابها من منظمة حلف الاطلنطي وهي ● انشاء قيادة مركزية عليا يشترك فيها ديجول ورؤساء حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية ● وان يتولى قائد فرنسي كبير احد مناصب القيادة في الحلف بدلا من قصرها على الامريكيين .

٢٩ : قام وزير الدفاع الفرنسي بزيارة للبرتغال لاجراء مباحثات مع المسئولين هناك بشأن برنامج التعاون العسكري بين البلدين .

انظر ايضا الاتحاد السوفيتي (١٢ ، ١٨) ، المانيا الاتحادية (٤) ، فلسطين (٧) ، فيتنام الجنوبية (٦) . كونجو ليوبولدفيل (٢٩) ، كينيا (٢١) ، لبنان (٥) .

فلسطين :

٦ : قامت قوات العاصفة الفلسطينية بعدة هجمات داخل اسرائيل حيث دمرت قنطرة على طريق بئر سبع - ايلات .

٧ : طلبت اسرائيل من فرنسا شراء صفقة من الصواريخ .

١٢ : ناشد مندوب منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر التضامن الاسيوي الافريقي المنعقد في غانا الحكومات الاسيوية والافريقية ان تكون على حذر من اخطار التغلغل الصهيوني في بلادهم ودعا الدول الاسيوية والافريقية الى مقاطعة اسرائيل اقتصاديا وسياسيا .

١٣ : اعلن تبادل التمثيل الدبلوماسي بين المانيا الغربية واسرائيل .

١٩ : قامت الدوريات الاسرائيلية بثلاث اعتداءات على سوريا .

٢٨ : قامت القوات الاسرائيلية بالاعتداء ثلاث مرات على المواقع الامامية في الاردن .

٣١ : ● اعتدت القوات الاسرائيلية على الحدود الاردنية .

●● بدات اجتماعات المجلس الوطني لمنظمة تحرير فلسطين .

انظر ايضا : الاردن (١٠) ، افريقيا الوسطى (١٢) ، المانيا الاتحادية (١٢ ، ١٣ ، ٢٧) تونس (٤) ، ج.ع.م (١١ ، ٣١) سوريا (٩) العراق (٢) فرنسا (٨) ، الولايات المتحدة (١٣ ، ٣٠) .

فنزويلا :

١٦ : اقيمت علاقات دبلوماسية بين المغرب وفنزويلا .

فنلندا :

٢٤ : تم الاتفاق على أن تقوم فنلندا بتزويد العراق بقروض طويلة الاجل تبلغ قيمتها ١٥ مليون جنيه استرليني والمساهمة في عدد من المشاريع الاقتصادية .

فيتنام الجنوبية :

٦ : اتهمت حكومة سايجون فرنسا بتأييد الشيوعيين في فيتنام واوقفت نشاط البعثة الثقافية الفرنسية في سايجون .

١٤ : غادر القاهرة نائب رئيس حكومة فيتنام الجنوبية وقد وجه الدعوة الى الحكومة المصرية بارسال مندوبين عنها للاطلاع على حقيقة الوضع في فيتنام الجنوبية ، كما طلب اعادة فتح قنصليتها في القاهرة وانشاء سفارة لفيتنام الجنوبية بالقاهرة .

٢٢ : احبطت قوات الامن محاولة انقلاب واعتقل عدد من الضباط والمدنيين كلهم من الكاثوليك .

انظر ايضا ، استراليا (٢١) ايران (٢٥) فرنسا (٤) ماليزيا (٨) ، الولايات المتحدة (٥) .

فيتنام الشمالية :

٧ : وافقت الحكومة على عقد مؤتمر لضمان حياد كمبوديا .

انظر ايضا استراليا (٢١) ايران (٢٥) ، فرنسا (٤) ، الولايات المتحدة (٥ ، ١٦) .

قبرص :

٦ - ١٥ : قام الاسقف مكاريوس بزيارة لاثينا وصرح بانه لا يعارض اجراء مباحثات ثنائية بين تركيا واليونان بشرط ان تكون داخل نطاق الامم المتحدة ويكون الهدف منها هو اتحاد قبرص مع اليونان .

انظر ايضا العراق (١٨) ، اليونان (١٢ ، ٣١) .

كمبوديا :

٣ : اعلنت كمبوديا الانسحاب من حماية حلف جنوب شرقي آسيا .

٤ : قررت كمبوديا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والاكتفاء باستمرار العلاقات على مستوى القنصلية .

انظر ايضا فيتنام الشمالية (٧) ، الصين الشعبية (٤) ، الولايات المتحدة (٩) .

كندا :

٢٥ : صرح وزير التجارة الكندي ان الصين الشعبية اشترت قمحا من كندا قيمته ستة مليون جنيه .

٢٩ : منعت الحكومة الكندية شركة تورد السيارات في كندا بتصدير السيارات الى القوات المسلحة في غرب افريقيا .

كوبا :

٧ : ارسلت حكومة كوبا مذكرة الى بوثانت تعلن فيها ان التدخل الامريكى فى الدومنيكان انتهاك للسيادة القومية واعتداء على ميثاق الامم المتحدة وتهديد للسلام العالمى ■

٨ : وقع اتفاق تجارى بين كوبا والصين الشعبية ■

كوريا الجنوبية :

١٣ : قطعت كوريا الجنوبية علاقاتها الدبلوماسية مع الكونجو برازافيل وذلك عقب انشاء العلاقات الدبلوماسية بين كوريا الشمالية والكونجو برازافيل ■

كوريا الشمالية :

٩ : اقيمت علاقات بين كوريا الشمالية وكونجو برازافيل على مستوى السفراء ■

كونجو (برازافيل) :

انظر : ج٠ع٠م (٥) ، كوريا الجنوبية (١٣) ، كوريا الشمالية (٩) ■

كونجو ليوبولدفيل :

٣ : اخترقت قوات كونجو (ليوبولدفيل) حدود السودان الجنوبية وتوغلت ٤ اميال داخل المديرية الاستوائية اثناء تعقبهما بعض الثوار .

٨ : قام وزير خارجية حكومة ثوار الكونجو بزيارة للجزائر حيث اجرى محادثات مع الرئيس الجزائرى احمد بن بيللا .

٢٧ : انضمت كونجو (ليو) الى منظمة دول افرو ملجاش الناطقة بالفرنسية ■

٢٩ ـ ٣١ : قام تشومبى بزيارة لفرنسا ، وصرح عقب اجتماعه مع ديجول ان حكومته تعمل يدا بيد مع فرنسا .

انظر ايضا : السودان (٣) ، الولايات المتحدة (٩) ■

كينيا :

٢١ : قام وفد كينى بزيارة رسمية لاسرائيل .

انظر ايضا : ج٠ع٠م (٢٣) ■

لبنان :

١ ـ ٤ : قام شارل الحلو بزيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة ، واعلن البيان المشترك عن محادثات شارل الحلو مع الرئيس جمال عبد الناصر .

٥ ـ ٩ : قام شارل الحلو بزيارة لفرنسا واجتمع بديجول ، وصدر بيان مشترك عن محادثاتهما .

٧ : دفعت لبنان قيمة مساهمتها فى نفقات مشروع سد المخيبة .

٩ : وقعت اتفاقية بين لبنان والسوق الاوربية المشتركة بالاحرف الاولى وتنص الاتفاقية على منح لبنان حق الدولة الاكثر رعاية بالنسبة للبضائع المستوردة من دول السوق وبالعكس ومدة الاتفاق ثلاثة اعوام قابلة للتجديد ■

١٠ : قام شارل الحلو بزيارة لايطاليا والفاتيكان ، واجتمع اثناء الزيارة بالرئيس ساراجات وبقداسة البابا ■

١٣ : قطعت لبنان علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا الغربية ■

ليبيا :

٦ : قررت حكومة ليبيا سحب سفيرها من بون ■

١٥ : وقعت عدة انفجارات فى خمس آبار للبترول تابعة لشركة البترول البريطانية .

انظر ايضا : العراق (١٨) ■

ماليزيا :

٨ : اعلن تنكو عبد الرحمن فى البرلمان استعداده لتقديم جميع المساعدات الى فيتنام الجنوبية .

١٦ : صرح تنكو عبد الرحمن انه غير مستعد للتنازل عن القواعد البريطانية كثمن لاقرار السلام مع اندونيسيا ■

انظر ايضا : اندونيسيا (٢) ، الصين الشعبية (٣٠) ■

موريتانيا :

٢٧ : فاز حزب الشعب الموريتانى الحاكم بالتزكية فى الانتخابات الاخيرة ■

نيجيريا :

انظر : الولايات المتحدة (٩) ■

يوجوسلافيا :

١٠ ـ ١٤ : قام الرئيس تيتو بزيارة رسمية للنرويج وصدر بيان مشترك عن محادثاته مع المسئولين فى السويد ■



الامــم المتحــدة

الوكالات المتخصصة

المنظمات الاقليميــة

منظمــات أخـــرى

اعداد د . سمعان بطرس فرج الله

الأمم المتحدة

١ ـ الازمة المالية :

لم تعان الامم المتحدة حتى عام ١٩٥٦ عجزا في ميزانيتها ، ويرجع ذلك الى انها لم تتحمل النفقات الطائلة التى استلزمتها حرب كوريا بل تحملتها الدول التى اشتركت في الحرب الكورية وعلى راسها الولايات المتحدة .

ولكن في نوفمبر ١٩٥٦ قررت الجمعية العامة للامم المتحدة عقب العدوان الثلاثى على مصر ارسال قوة طوارىء دولية الى الشرق الاوسط ضمن جهودها لوقف هذا العدوان .

وقد تحملت الامم المتحدة ، بناء على اقتراح الامين العام همرشلد ، نفقات هذه القوة في حدود « اعتماد خاص » على ان تتحمل الدول الاعضاء هذه النفقات الاضافية حسب انصبتها التى تقررها الجمعية العامة تطبيقا لنص المادة ١٧ من الميثاق . الا ان كثيرا من الدول ـ وعلى راسها الدول العربية ودول الكتلة السوفييتية ـ رفضت الاسهام في نفقات قوة الطوارىء الدولية بحجة ان المعتدين هم الذين يجب ان يتحملوها . ومنذ ذلك الوقت بدا العجز يظهر في ميزانية الامم المتحدة .

واخذ هذا العجز يزداد عاما بعد عام خصوصا منذ يوليو ١٩٦٠ بسبب عمليات الامم المتحدة في الكونغو . فقد اعترض الاتحاد السوفييتى والدول الشيوعية الاخرى . وعدد كبير من الدول الآسيوية الافريقية على سياسة الامم المتحدة في الكونغو بعد اقصاء لومومبا عن الحكم واغتياله بعد ذلك وبسبب تردد الامم المتحدة في وضع حد لمؤامرات تشومبى في اقليم كاتانجا . كما اعترضت فرنسا وبلجيكا على نشاط القوة الدولية في الكونغو ولكن لاسباب عكسية . ومن ثم امتنعت الدول الشيوعيه كما امتنعت فرنسا وبلجيكا عن الاسهام في نفقات عمليات الامم المتحدة في الكونغو . وقد تفاقم العجز في ميزانية الهيئة حتى ان الامين العام انذر في ديسمبر ١٩٦١ بأن الامم المتحدة تسير في طريق الافلاس .

ازاء هذا الموقف طلبت الجمعية العامة رايا استشاريا من محكمة العدل الدولية عن مدى التزام الدول الاعضاء تحمل النفقات التى تقتضيها عمليات حفظ الامن والسلام . وافتت المحكمة في ٢٠ يوليو ١٩٦٢ بأن هذه النفقات تعتبر من نفقات المنظمة وبالتالى تتحملها الدول الاعضاء حسب انصبتها في ميزانية المنظمه تطبيقا لنص المادة ١٧ من الميثاق . وفي ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ تبنت الجمعية العامة راى المحكمة (باغلبيه ٧٦ صوتا ضد ١٧ وامتناع ٨ عن التصويت) وكونت لجنة خاصة من ٢١ عضوا لبحث الوسائل الخاصة بتمويل عمليات الامم المتحدة لحفظ الامن والسلام . كما وافقت الجمعيه العامه على اصدار سندات قيمتها ٢٠٠ مليون دولار بفائدة ٢٪ تستهلك على مدى ٢٥ عاما لكى تتمكن من القيام باعبائها المتزايدة في الكونغو . وفشلت هذه اللجنة في مهمتها . عندئذ هددت الولايات المتحدة بأنها ستطلب من الجمعية العامه في دورتها التاسعه عشرة التى تبدا في سبتمبر ١٩٦٤ بتطبيق المادة ١٩ من الميثاق التى تنص على ان « لا يكون لعضو الامم المتحدة الذى يتأخر عن تسديد اشتراكاته الماليه في الهيئة حق التصويت في الجمعيه العامه اذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين او زائدا عليها » . ورفض الاتحاد السوفييتى ، كما رفضت فرنسا وبعض الدول الاخرى الرضوخ لهذا التهديد . وهكذا بدات الدورة ١٩ للجمعيه العامة في جو مضطرب اصابها بالشلل الكلى بل هدد كيان الامم المتحدة من اساسه .

وقد اجلت الجمعيه العامه جلساتها في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٤ لتمكين الامين العام ومجموعة من الدول الصغيرة ، وبخاصة مجموعة الدول الاسيوية الافريقيه ، من بذل مساعيها لايجاد تسوية للازمة المالية ، وتفادى الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بشأن تطبيق المادة ١٩ من الميثاق . الا ان جهودات الامين العام والدول الصغيرة باءت

بالفشل ؟ وان ظهرت بادرة من الامل عندما قبل الاتحاد السوفييتى ، من حيث المبدأ ، دفع مبلغ « لصندوق الانقاذ » الذى يخصص لتمويل عمليات الامم المتحدة لحفظ الامن والسلام . وقبلت الولايات المتحدة هذا الحل الوسط ولكن بشرط أن يحدد الاتحاد السوفييتى تاريخ دفع المبلغ ومقداره ، وبشرط ان لا يقل هذا المقدار عن المبلغ الواجب دفعه تطبيقا لنص المادة ١٩ من الميثاق ، وان يحرم الاتحاد السوفييتى من حق التصويت الى ان يقوم بدفع المبلغ المطلوب .ورفض الاتحادالسوفييتى الشروط التى قالت بها الولايات المتحدة واصر على ممارسة حقه فى الاقتراع فى الجمعية العامة حتى قبل أن يشترك فى تمويل « صندوق الانقاذ » الخاص . ولكن كل طرف اصر على موقفه .

والواقع ان الولايات المتحدة اعتقدت فى البداية أنها تستطيع حمل الجمعية العامة على اتخاذ قرار بحرمان الاتحاد السوفييتى من حق التصويت تطبيقا لنص المادة ١٩ من الميثاق ، لانها كانت واثقة من ان الدول الآسيوية الافريقية، على الرغم من انها ترفض الانحياز الى اى من المعسكرين ، الا أنها لا تقبل اهدار نصوص الميثاق ومنها نص المادة ١٩ سالف الذكر . ولكن بعد تدخل الولايات المتحدة السافر فى شئون الكونغو اخيرا ، بدا واضحا تماما أن الغالبية العظمى من الدول الآسيوية الافريقية سوف تمتنع عن التصويت على أى مشروع من شأنه حرمان الاتحاد السوفييتى منحقه فى التصويت . عندئذ لجأت الولايات المتحدة الى اساليب الضغط المالى . فأعلنت انها لن تقدم معونات اختيارية الى الامم المتحدة كما انها لن تعلن عن مقدار اسهامها فى تمويل النشاط الاقتصادى والاجتماعى الذى تزاوله الامم المتحدة الا بعد أن تعلن الدول الاخرى عن مقدار اسهامها فى هذا النشاط . ومعنى ذلك حرمان الدول الصغيرة من مجهودات الامم المتحدةفى الميدان الاقتصادى والاجتماعى. لهذا كان لابد لهذه الدول عندما استأنفت الجمعية العامة جلساتها فى ١٨ يناير ١٩٦٥، من بذل مجهودات جديدة لتفادى الصدام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بشأن تطبيق المادة ١٩ من الميثاق من جانب ، ولضمان سير عمليات الامم المتحدة بطريقة طبيعية ومطردة من جانب آخر .

وفى يناير ١٩٦٥ قدم يوثانت الامين العام ، تقريرا وافيا عن الوضع المالى للامم المتحدة . ويستفاد من هذا التقرير أن الاموال السائلة الموجودة تحت تصرف الامم المتحدة لاتتجاوز ٠٠٠ر٦٠٠ر١٤ دولار . وهذا المبلغ لايكاد يكفى لتسوية الحسابات الجارية للمنظمة اذ ان قيمة المرتبات والاجور والمصروفات العادية تبلغ نحو ٩ ملايين من الدولارات شهريا بالاضافة الى ان المنظمة مدينة للحكومات بمبلغ ٤٥ مليون دولار ، يضاف اليه ٠٠٠ر٨٠٠ر١٥٤ دولار قيمة السندات التى سبق ان اصدرتها المنظمة لتغطية نفقات عملياتها فى الكونغو . اما صندوق راس المال السائل فقد اصبح خاوى الوفاض . ويتضح من هذا التقرير ايضا ان ست عشرة دولة عليها متأخرات تزيد على قيمة الاشتراكات المستحقة عليها فى السنتين الكاملتين السابقتين (اى أنها تقع تحت طائلة المادة ١٩ من الميثاق). وهذه الدول هى : الاتحاد السوفييتى ، البانيا ، روسيا البيضاء ، المجر ، بولندا ، رومانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، أوكرانيا ، كوبا ، هاييتى ، بوليفيا ، باراجواى ، فرنسا ، بلجيكا ، جمهورية جنوب أفريقيا واليمن .

وناشد الامين العام جميع الدول الاعضاء اظهار روح التضامن لايجاد حل لهذه المشاكل المالية التى تهدد الامم المتحدة بالانهيار التام .

ومن جهة اخرى قدم كايزون ساكى (غانا) وكان رئيس الجمعية العامة فى دورتها التاسعة عشرة ، حلا «توفيقيا» يتلخص فى ثلاث نقط :

١ — تقوية الامم المتحدة ماليا ومعنويا عن طريق الاسهام الاختيارى فى نفقاتها، على أن تتحمل الدول الصناعية القسط الاوفر من هذه النفقات .

٢ — وجوب استئناف الجمعية العامة اعمالها بطريقة طبيعية منتظمة فى اقرب وقت ممكن ، مع بذل الجهود لمنع التصادم بصدد تطبيق المادة ١٩ من الميثاق .

٣ — انتخاب رؤساء اللجان ونوابهم فى تاريخ اقصاه ٢٥ يناير حتى يتم تكوين اللجنة العامة التوجيهية (مكتب الجمعية).

ومع ذلك تأجلت جلسات الجمعية العامة مرة اخرى الى اول فبراير ١٩٦٥ .

وفى ٤ فبراير اقترحت مجموعة الدول الاسيوية الافريقية تأجيل جلسات الجمعية العامة فى دورتها التاسعة عشرة الى اول سبتمبر ١٩٦٥ . اذ انه نظرا الى ان الدورة العشرين تبدأ فى ٢١ من سبتمبر ، فان الجمعية العامة تستطيع، فى اطار دورتها التاسعة عشرة من اول سبتمبر الى العشرين منه ، الموافقة على النتائج التى تسفر عنها المفاوضات بشأن الازمة المالية التى تهدد كيان ومستقبل الامم المتحدة .

وفى ١٨ فبراير وافقت الجمعية العامة على اقتراح الدول الآسيوية الافريقية وقررت تأجيل جلساتها الى أول سبتمبر على امل ان تتوصل الدول الاعضاء الى تسوية مرضية للازمة المالية التى تعانيها الهيئة . وقبل ان تنفض الجمعية العامة استطاعت اصدار بعض القرارات بالموافقة الاجماعية دون اجراء تصويت بالاسم او برفع الايدى . ومن هذه القرارات .

١ — مد اجل مهمة وكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين الى ٣٠ يونيو ١٩٦٦ .

٢ — تعيين راؤول بريبيتش امينا عاما لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وقد تحول الى فرع دائم للجمعية العامة .

٣ — دعوة مؤتمر فى اغسطس ١٩٦٥ لبحث مشروع اتفاق دولى بخصوص تجارة الترانسيت للدول التى ليس لها شواطىء بحرية .

٤ — الموافقة على عضوية كندا وباكستان وبيرو ورومانيا والولايات المتحدة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى .

٥ — الترخيص للامين العام بتسوية نفقات الامم المتحدة لعام ١٩٦٥ ، على أن لا تتجاوز ما انفقته عام ١٩٦٤ .

٦ — تكليف رئيس الجمعية العامة، بأن يؤلف بمعاونة الامين العام لجنة خاصة لبحث عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام والامن الدولى من جميع النواحى .

هذا وقد تم فى ٢٧ فبراير تكوين هذه اللجنة لبحث « عمليات المحافظة على الامن » التى تقوم بها الامم المتحدة . وتضم هذه اللجنة الدول التالية :

افغانستان ، الجزائر ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، البرازيل ، كندا، تشيكوسلوفاكيا ، سلفادور ، اثيوبيا ، فرنسا ، المجر ، الهند ، العراق ، ايطاليا ، اليابان ، موريتانيا، المكسيك، نيوزيلاندا ، نيجيريا ، باكستان ، بولندا ، رومانيا ، سيراليون ، اسبانيا ، السويد ، تايلاند ، الاتحاد السوفييتى، الجمهورية العربية المتحدة ، بريطانيا ، الولايات المتحدة ، فنزويلا ، يوغسلافيا .

وعقدت اللجنة اولى جلساتها فى ٢٦ من مارس الا انها قررت تأجيل اعمالها الى ٢٢ ابريل . ومنذ ذلك الوقت تتولى اللجنة بحث موضوع الازمة المالية التى تعانيها الامم المتحدة غير ان مناقشاتها لم تخرج بعد من اطار المسائل الاجرائية الخاصة بسير عمل اللجنة .

٢ — انسحاب اندونيسيا :

في آخر ديسمبر ١٩٦٤ اعلن الرئيس سوكارنو نية أندونيسيا الانسحاب من عضوية الامم المتحدة احتجاجا على انتخاب ماليزيا لشغل احد المقاعد الدائمة في مجلس الامن (وقد شغلته منذ اول يناير) .

وفي اول يناير ١٩٦٥ بعث يوثانت الامين العام للامم المتحدة ، خطابا الى الرئيس سوكارنو يناشده فيه اعادة النظر في قرار الانسحاب . وفي ٤ من يناير وجه كابزون ساكى رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة ، نداء مماثلا الى الرئيس الاندونيسي باسم التضامن الآسيوى الافريقي .

ومع ذلك فانه في ٢١ يناير اخطرت الحكومة الاندونيسية رسميا الامين العام بانسحاب أندونيسيا من الامم المتحدة اعتبارا من أول يناير ١٩٦٥ الا انها قررت ، لاسباب فنية ، تأجيل تصفية أعمال وفدها الدائم في نيويورك ومكاتب الهيئة في جاكرتا حتى أول مارس ١٩٦٥ .

وقد تردد في الاوساط الدولية ان الصين الشعبية واندونيسيا تعملان لانشاء « أمم متحدة ثورية » . فقد جاء في خطاب ألقاه شواين لاى ، رئيس وزراء الصين الشعبية ، ان انسحاب أندونيسيا « فتح عيون الشعوب التى ادركت أن الامم المتحدة التى يوجه الاستعمار الامريكى شئونها ليست شيئا مقدسا ، وان في وسع اية دولة ان تعارضها وتنسحب منها او تكون في غنى عنها على الاطلاق » . ثم اضاف قائلا انه « قد يكون من الضرورى انشاء أمم متحدة جديدة ثورية تنافس تلك الهيئة التى تسمى نفسها الامم المتحدة والتى تخضع لسيطرة الاستعمار الامريكى ... »

ويعتقد البعض ان مضمون خطاب شواين لاى يشير الى رغبة الصين في انشاء منظمة دولية تتكون من دول آسيوية وافريقية التى تنهج سياسة ثورية . بينما يرى البعض الاخر ان الحكومة الصينية انما تشن حملة تهديد عنيفة لحمل الامم المتحدة على قبول ممثليها للجلوس في مقعد الصين في المنظمة . والحقيقة ان احدا لا يستطيع أن يتكهن بحقيقة نوايا الصين في هذا الشأن .

وقد جرت عدة اتصالات بين دول عدم الانحياز والدول الاسيوية الافريقية للسعى لدى الحكومة الاندونيسية للعدول عن قرارها الخاص بالانسحاب من هيئة الامم المتحدة . وبعث الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس تيتو والسيدة باندرانيكا ، نداء خاصا الى الرئيس الاندونيسي احمد سوكارنو لاعادة النظر في قرار الانسحاب من المنظمة الدولية . وقال الرؤساء في ندائهم انهم يدركون عدم ارتياح اندونيسيا لانتخاب ماليزيا عضوا في مجلس الامن ، ولكنهم يؤكدون ان انسحاب اندونيسيا من المنظمة الدولية قد يؤثر في الكفاح ضد جميع انواع الاستعمار وضد التفرقة بين الشعوب .

غير ان اندونيسيا اصرت على موقفها ، وتم فعلا تصفية مكاتب الامم المتحدة في جاكرتا والبعثة الاندونيسية لدى الامم المتحدة في نيويورك . وقد لفتت ماليزيا من جانبها نظر مجلس الامن الى انها تتوقع زيادة تهجمات اندونيسيا عليها خلال عام ١٩٦٥ . فاذا تحقق هذا الظن فمعنى ذلك ان ماليزيا تنوى طلب معونة الامم المتحدة للدفاع عن سلامتها الاقليمية .

٣ — قضية قبرص :

استأنف جالوبلازا الوسيط الدولى ، مشاوراته مع حكومات قبرص وتركيا واليونان وبريطانيا في سلسلة محاولاته لتسوية الازمة القبرصية عملا بقرار مجلس الامن . ونشر الوسيط الدولى في ٣٠ مارس تقريره وقد حلل فيه مقومات الازمة القبرصية .

ومما جاء في هذا التقرير ان « الاينوزيس » أى انضمام قبرص الى اليونان يعتبر من اخطر العوامل في الازمة القبرصية . كما اعتبر الوسيط الدولى أن اقتراح القبارصة الاتراك تكوين حكومة فيدرالية ، يؤدى حتما الى تقسيم الجزيرة وهذا يترتب عليه خلق « حدود حساسة للغاية بين تركيا واليونان » .

واقترح جالوبلازا عقد مؤتمر يمثل « جميع الاطراف المعنية » لمحاولة حل هذه الازمة . اما بالنسبة الى حماية الافراد والاقليات فقد اقترح الوسيط الدولى أن تعين الامم المتحدة « مفوضا » عنها في الجزيرة لهذا الغرض . كما اقترح أن تضمن الامم المتحدة اى اتفاق تتوصل اليه الاطراف المعنية حلا للازمة القبرصية .

وقد ارسلت الحكومة التركية خطابا الى الامين العام للامم المتحدة تعليقا على تقرير جالوبلازا . وقد جاء في هذا الخطاب ان الوسيط الدولى تعدى حدود التفويض الصادر اليه من مجلس الامن . وأن الحكومة التركية اعتبرت ان مهمة الوسيط الدولى قد انتهت بنشره تقريره في ٣٠ مارس الماضى .

اما الحكومة الفرنسية فقد اثنت من جانبها على « المجهودات المخلصة والقيمة » التى بذلها الوسيط الدولى واعربت عن اعتقادها ان هذه المجهودات « مفيدة للغاية » .

هذا وقد وافق مجلس الامن بجلسة ١٧ مارس على مد اجل انتداب القوة الدولية الموجودة في قبرص ثلاثة اشهر اخرى تنتهى في ٢٦ يونيو .

٤ — قضية فيتنام :

نبهت الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية من جانب ، والاتحاد السوفييتى وبولندا ومنغوليا من جانب آخر ، مجلس الامن الى الاحداث الخطيرة التى تدور في فيتنام . فقد اتهمت الولايات المتحدة فيتنام الشمالية بالتدخل في شئون فيتنام الجنوبية ، بينما اتهم الاتحاد السوفييتى الولايات المتحدة بارتكاب اعمال عدوانية سافرة ضد فيتنام الشمالية .

٥ — قضية عمان :

اذاعت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة تقريرا عن نتائج تحقيقاتها بشأن الموقف في امامة عمان ، وقد دعت فيه الى تكوين لجنة دولية تبذل مساعيها الحميدة لتسوية « هذه المشكلة الدولية الخطيرة » عن طريق التفاوض .

وقالت اللجنة ان على الجمعية العامة ان تهتم « اهتماما خاصا » بالموقف في الجزيرة العربية ، كما يجب على بريطانيا ان تسهل الوصول الى تسويته . ثم اشار التقرير الى منع اللجنة من دخول عمان لاجراء تحقيق عن الموقف فيها ، ولكنه ذكر ان العمانيين اعربوا عن امانيهم واوضحوا انه لا توجد في عمان حرية سياسية كما ان حرية التعبير هناك معدومة وان كل معارض يزج في السجن . واعربت اللجنة عن اعتقادها بأن هذه المشكلة ناجمة عن السياسات الاستعمارية والتدخل الاجنبى في مسقط وعمان .

ولا تزال مسألة عمان مدرجة في جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة .

* انظر عرض مفصل للتقرير وضمه

بين ... كانت اقترحته هيئة الرقابة الدولية على الهدنة في فلسطين . ويقال ان هذا الخط قد حدده الجنرال اودبول كبير مراقبي الهدنة ، وكان قد عاد من دمشق بعد ان اجرى تحقيقا بشأن ما جرى اخيرا من تبادل اطلاق النيران بين القوات السورية والاسرائيلية في منطقة خط الهدنة .

ومن ناحية أخرى ارسلت الحكومة الاردنية في ٢٧ يناير مذكرة الى يوثانت الامين العام لفتت فيها نظره الى قيام اسرائيل « باعتداءات خطيرة واعمال عسكرية استفزازية في منطقة جبل سكوبس (المكبر او الزيتون) في القدس » . وطلبت الحكومة الاردنية من الامين العام للامم المتحدة اجراء « تفتيش عاجل على المواقع الاسرائيلية في المنطقة من طريق ممثل شخصي له » . ودعت المذكرة الاردنية الى ضرورة تطبيق الاتفاق الخاص الذي يضع هذه المنطقة تحت اشراف الامم المتحدة . وتضم المنطقة مستشفى هاداسا الاسرائيلي والجامعة العبرية .

وقد اوفد يوثانت في اوائل فبراير بعثة خاصة مكونة من سبينللي (مدير مقر الامم المتحدة في جنيف) والجنرال اندار رنجي المستشار العسكري للامين العام ، لبحث الوضع على خطوط الهدنة بين الاردن واسرائيل .

٧ — سياسة الفصل العنصري

في جنوب افريقيا :

قامت لجنة العقوبات التي كلفها مجلس الامن بدراسة الوسائل الفنية العملية التي يمكن اتخاذها ضد جمهورية جنوب افريقيا بسبب سياسة « الفصل العنصري » التي تتبعها ، بتقديم تقريرها في اول مارس . وقد اوصت اللجنة ...

وليبريا ضد جمهورية جنوب افريقيا بان جنوب افريقيا لم تقم بالالتزامات التي فرضتها عليها عصبة الامم باعتبار انها قائمة بالاشراف على جنوب غرب افريقيا في ظل نظام الانتداب. وقد ردت جمهورية جنوب افريقيا ان هذه الالتزامات قد زالت بزوال نظام الانتداب .

٨ — نزع السلاح :

لاول مرة منذ ١٩٦٠ اجتمعت لجنة نزع السلاح التابعة للجمعية العامة في ٢١ ابريل الماضي ؟ . وتضم هذه اللجنة جميع الدول اعضاء الامم المتحدة . وقد انتخبت اللجنة رئيسا لها السيد محمد عوض القوني المندوب الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

اذاعت اللجنة التحضيرية لبحث موضوع عدم دخول امريكا اللاتينية في دائرة التسلح النووي ، محضرها الختامي بعد اجتماعها في مدينة نيو مكسيكو من ١٥ الى ٢٢ مارس الماضي . واعدت اللجنة مشروع معاهدة جماعية (متعددة الاطراف) لتحقيق هذا الهدف .

قدمت الجمهورية العربية المتحدة مقترحات هامة الى لجنة نزع السلاح في الجلسة التي عقدتها يوم ٤ مايو ١٩٦٥ . هذه المقترحات هي :

١ — دعوة مؤتمر نزع السلاح المؤلف من ممثلي ١٨ دولة الى الاجتماع بعد ان توقفت جلساته منذ بضعة اشهر في جنيف .

٢ — وجوب اشتراك جميع الدول ، ومن بينها الصين الشعبية ، في محادثات نزع السلاح .

٣ — تنفيذ القرارات التي اتخذها مؤتمر الدول غير المنحازة بالاجماع فيما يتصل بوقف انتاج الاسلحة النووية وتوقيع معاهدة دولية تنص على ذلك .

عقد مجلس الامن جلسة صاخبة يوم ٢ من مايو بناء على طلب الاتحاد السوفييتي لبحث « تدخل الولايات المتحدة المسلح في شئون جمهورية الدومينيكان » . ومما هو جدير بالذكر ان فرنسا والاردن عارضتا التدخل الامريكي في الدومينيكان . اكثر من هذا وجه مندوب الاوروجواي حملة عنيفة ضد السياسة الامريكية التي سميت « مذهب جونسون الجديد » ، واكد انها محفوفة بالمخاطر . وايد مندوب اوروجواي بحث ازمة الدومينيكان في اطار مجلس الامن . وهذه اول مرة تنادي فيها دولة من امريكا اللاتينية — فيما عدا كوبا — بحق مجلس الامن في بحث قضية تتعلق بامريكا اللاتينية متخطيا منظمة الدول الامريكية .

الا انه يجب ان نعترف بانه على الرغم من معارضة غالبية اعضاء مجلس الامن لسياسة الولايات المتحدة في الدومينيكان ، فانه يستحيل على هذا المجلس تسوية الازمة لان تاريخ الامم المتحدة اثبت بما لايترك مجالا للشك ان هذه المنظمة الدولية عاجزة عن تسوية اية قضية تدخل في دائرة النفوذ المباشر لدولة عظمى ..

١٠ — القضاء على الاستعمار :

استأنفت « لجنة القضاء على الاستعمار » (لجنة الاربعة والعشرين) التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة جلساتها في ٦ من ابريل ١٩٦٥ . وقد اتخذت قرارا في ٢٢ ابريل يطلب من الحكومة البريطانية اتخاذ ترتيبات عاجلة لمنع الانتخابات البرلمانية التي تنوي حكومة روديسيا الجنوبية اجراءها .

١١ ـ حقوق الانسان :

عقدت اللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصرى والدينى وحماية الاقليات دورتها السابعة عشرة فى جنيف من ١١ الى ٢٩ يناير ١٩٦٥ . واعتمدت اللجنة مشروع اتفاقية دولية بشأن القضاء على التعصب الدينى بجميع صوره .

هذا وقد عقدت « لجنة حقوق الانسان » دورتها الحادية والعشرين فى جنيف من ٢٢ مارس الى ١٥ ابريل . واعتمدت اللجنة جزءا من مشروع الاتفاقية الدولية لمنع التعصب الدينى كما اتخذت قرارا بشأن معاقبة مرتكبى جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية .

١٢ ـ الصندوق الخاص :

عقد مجلس ادارة الصندوق الخاص دورته الثالثة عشرة فى نيويورك من ١١ الى ١٨ يناير ١٩٦٥ . وقد جاء فى تقرير بول هوفمان ، المدير العام للصندوق ، ان عدد المشروعات التى تحت التنفيذ بلغ ٢٩٧ مشروعا فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٤ وقد سبق ان نفذ الصندوق ٣٥ مشروعا. واشار التقرير ايضا الى ان ١٠٧ دول تعهدت بالمساهمة بمبلغ ٨٥ر٥ مليون دولار فى راس مال الصندوق لعام ١٩٦٤ ، بزيادة قدرها ١٢ مليون دولار عن راس ماله عام ١٩٦٣ . وذكر بول هوفمان ايضا ان عدد الخبراء الدوليين الذين اسهموا فى تنفيذ مشروعات الصندوق الخاص خلال عام ١٩٦٤ ، بلغ ١٥٠٠ خبير بزيادة ٥٠٪ على عددهم ١٩٦٣ .

١٣ ـ مؤتمر التجارة والتنمية :

افتتح « مجلس التجارة والتنمية » دورته الاولى فى نيويورك فى ٥ ابريل ١٩٦٥ بحضور خمس وخمسين دولة . وقد انتخب المجلس سيد احمد على ، مندوب باكستان ، لتولى الرئاسة . وقرر المجلس انشاء ٤ لجان فرعية هى : لجنة المواد الاولية ولجنة السلع المصنوعة ولجنة الخدمات والتمويل . كما اعتمد المجلس نظامه الداخلى وتنظيم الامانة العامة لمؤتمر التجارة والتنمية . هذا وقد سافر يوثانت الامين العام للامم المتحدة الى جنيف فى اوائل مايو لمفاوضة الحكومة السويسرية بشأن اقامة مركز الامانة العامة للتجارة والتنمية فى مدينة جنيف .

١٤ ـ المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

انتخبت جابون عضوا فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ١١ فبراير ١٩٦٥ خلفا للسنغال .

وقد عقد هذا المجلس دورته الثامنة والثلاثين فى نيويورك من ٢٢ الى ٢٦ مارس . واعتمد تقريرين عن ازالة ملوحة مياه البحار ، كما اعتمد مشروع جدول اعمال دورته التاسعة والثلاثين التى تبدأ فى جنيف يوم ٣٠ يونيو . واحيط علما بتقرير صندوق النقد الدولى وتقرير البنك الدولى للانشاء والتعمير والمؤسسات التابعة له .

١٥ ـ اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى :

عقدت لجنة الدراسات الخاصة باستغلال حوض نهر الميكونج دورتها السنوية فى يناير ١٩٦٥ . وقد اوصت اللجنة باعطاء الاولوية المطلقة لمشروع بناء سد « نام نغوم » فى لاوس وهو يكلف ٢٥ مليون دولار . كما اوصت بانشاء ادارة دولية تحت اشراف الامم المتحدة تقوم ببناء وتشغيل سد وخزان « بامونغ » فى لاوس ايضا .

وعقدت « لجنة التجارة » دورتها الثامنة فى رانجون من ٢٧ يناير الى ٢ فبراير . واقترحت بحث موضوع تأسيس بنك للتنمية والعمل على تحرير التجارة بين دول المنطقة من القيود . كما اكدت اللجنة ضرورة تثبيت اسعار السلع التى تصدرها الدول الاعضاء الى الاسواق العالمية والعمل لفتح هذه الاسواق للسلع الاسيوية .

هذا وقد عقدت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى دورتها الحادية والعشرين فى ويلنجتون (استراليا) من ١٦ الى ٢٩ مارس وبحثت كما دتها وسائل زيادة التضامن الاقتصادى بين دول المنطقة لتيسير عمليات التنمية الاقتصادية فيها .

وقد قررت اللجنة أن يقوم مركز التخطيط الاقليمى الذى انشأته حديثا ، بدراسة امكان تنسيق خطط التنمية الاقتصادية فى دول المنطقة على اساس اقليمى . كما اكدت اللجنة ضرورة الاسراع فى تأسيس البنك الآسيوى للتنمية ، وستكون مهمته توفير المال اللازم لتمويل مشاريع التنمية . وحددت اللجنة راس مال البنك مبدئيا بمليار دولار وناشدت الدول الصناعية الاسهام فى تكوين راس ماله .

وبحثت اللجنة عدة مسائل اخرى ، منها الافادة من الجهاز الدائم الذى تمخض عنه المؤتمر الدولى للتجارة والتنمية ، واستغلال الثروات المعدنية فى آسيا ، وزيادة النشاط فى ميدان تطبيق العلوم والتكنولوجيا فى عمليات التنمية الاقتصادية ، وزيادة المعونة الفنية التى تقدمها الامم المتحدة فى اطار برامجها المختلفة ، واخيرا مناشدة سائر الدول فى العالم الاشتراك فى السوق الدولية الآسيوية المزمع اقامتها فى بانكوك من ١٧ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر ١٩٦٦ .

١٦ ـ اللجنة الاقتصادية لافريقيا :

عقدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا دورتها السابعة فى نيروبى من ٩ الى ٢٣ فبراير ١٩٦٥ . واتخذت اللجنة عدة قرارات فى موضوعات مختلفة اهمها :

١ ـ تكوين سبع لجان فرعية تتكون من خبراء افريقيين لمتابعة نشاط اللجنة فى ميادين التجارة بين الدول الافريقية والجمارك ، والمسائل النقدية والمدفوعات الدولية ، الصناعة والموارد الطبيعية ، النقل ، الزراعة ، الادماج الاقتصادى ، والمسائل المتعلقة باليد العاملة والتأهيل المهنى .

وتتمتع هذه اللجان الفرعية بسلطات واسعة اذ يدخل فى اختصاصها سلطة اجراء مفاوضات مع الحكومة المعنية مباشرة لاقناعها باصدار التشريعات اللازمة لتحقيق اهداف اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٢ ـ القيام بدراسة مستفيضة عن امكان خلق سوق مشتركة اقليمية للمنتجات الزراعية ، وانشاء معهد افريقى للاقتصاد الزراعى ، ودراسة المسائل المتعلقة باستيراد وتصدير السلع الغذائية الافريقية .

٣ — انشاء مكتب اقليمى لمنطقـــة وسط افريقيا .

٤ — التعاون مع منظمة الوحـــدة الافريقية .

٥ — بحث النتائج المترتبة على مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وذلك بالاشتراك مع اللجنة الخاصـــة التى كونتها منظمة الوحدة الافريقية لهـــذا الغرض .

٧ — عقد دورتين ســنويا بدلا من دورة واحدة .



منظمة العمل الدولية :

انضمت مالطه الى عضوية منظمـــة العمل الدولية فى ٦ يناير ١٩٦٥ كما انضمت الهـــا مالاوى فى ٢٥ مارس وبذلك اصبح عدد اعضاء المنظمة ١١٣ .

وقد انتقلت لجنه تقصى الحقـــائق والتوفيق فى مسائل الحرية النقابية الى اليابان ومكثت فيها من ١٣ الى ٢٦ يناير ١٩٦٥ ، اذ سبق أن قرر مكتب العمل الدولى فى فبراير ١٩٦٤ تكليف لجنـــة تقصى الحقائق والتوفيق بتحقيق الاتهام الموجه من بعض النقابات العماليـــة فى اليابان الى الحكومة اليابانية بتقييد الحرية النقابية . وقد وافقت الحكومة اليابانية فى ابريل ١٩٦٤ على مهمـة اللجنة المذكورة . وعقدت اللجـــنة جلستين فى مايو وسبتمبر ١٩٦٤ لوضع خطة العمل ولســـماع اقوال ممثلى النقابات المتظلمة وممثلى الهيئـــات الحكومية اليابانية المعنية .

وأصدر مكتب العمل الدولى تقـريرا احصائيا عن العمالة فى العالم فى عام ١٩٦٤ . وقد جاء فى هذا التقرير أن الفارق مازال شاســعـــا بين الدول الصناعية والدول التى تسير فى طريق النمو الاقتصادى . فقد نعمت الدول الصناعية برخاء اقتصادى كبير انعكس على سوق العمالة فيها ، فانخفض معدل البطالة بل ان كثيرا من الدول الاوروبية تستخدم ايدى عاملة اجنبية) وارتفعت اجور العمال بنسبة اكبر من ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكيـــة . أما الدول النامية فما زالت تعانى من مشكلة البطالة وبخاصة المقنعة منهـا بالاضافة الى ان ارتفاع الاسعار اثر تأثيرا بالغا فى الوضع المادى للعمال نظرا الى ان اجورهم لم ترتفع بنفس نسبة ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية .

واقر مجلس ادارة مكتب العمـــل الدولى فى دورته الواحدة والستين بعد المائة فى جنيف المنعقدة من ١ الى ١٥ مارس ١٩٦٥ ، مشروع ميزانية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٦٦ ، وقد قدر مشروع الميزانيـــة بمبلغ ٢٠٫٢٢٧٫٨٧١ دولارا مقابل ١٨٫٦٨٤٫٢٤٧ للعـــام الحـــالى .

ونشر مكتب العمل الدولى تقـريرا خاصا فى ١٢ ابريل عن مشكلة « الفصل العنصرى بين الاجناس » فى جنوب افريقيا والاجراءات الواجب اتخاذها للقضـــاء على هذه السياسة التعسفية اللاأخلاقية . وقد اقترح التقرير عدة وسائل خاصة لتحقيق هذا الغرض منها :

١ — ضرورة الاستقرار المحلى لليد العاملة والحد من تنقلها .

٢ — ضمان حرية الاقامة وما يتبع ذلك من اقامة المساكن العمالية والعمل على تطوير الريف وانشاء مكاتب عمالة وطنية على اساس عدم التمييز العنصرى .

٣ — تكييف البرامج التعليميـــة والتدريبية بما يكفل تكافؤ فرص التأهيل المهنى للجميع .

٤ — العمل على كفالة الحرية النقابية دون تمييز بين الاجناس المختلفة .

٥ — العمل على تضييق الفارق بين اجور العمال الفنيين وغير الفنيين .

ومما هو جدير بالذكر ان جمهوريه جنوب افريقيا انسحبت من منظمـــة العمل الدولية فى مارس ١٩٦٤ احتجاجا على السياســـة « غير الودية » التى تتبعها هذه المنظمة بسبب سياســـة « الفصل العنصرى بين الاجناس » التى تنتجها جمهورية جنوب افريقيا .

منظمة التغذية والزراعة :

قررت منظمة التغذية والزراعة اتخاذ اجراءات عاجلة للقضـــاء على اسراب « الجنادب الرحالة » (نوع من الجراد) و « الجراد المجنح » التى تهدد المحاصيل الزراعية لبلاد نامية عديدة من الهنـــد الى الصومال وكذلك فى تشاد وجنوب الجزائر وشمال نيجيريا .

وعقدت هذه المنظمـــة اتفـــاقا مع « السوق الاوروبية المشتركة » بشأن التعاون الاقتصادى فيما بينهمـــا لزيادة فعالية نشاطهما فى افريقيا وبعض المناطق النامية الاخرى .

وعقدت ايضا هذه المنظمة مؤتمـــرا اقليميا لدول امريكا اللاتينية من ١٣ الى ٢٩ مارس فى « فيناول مار » (شيلى) .

وقد حث المؤتمر دول المنطقة على اتخاذ ترتيبات جذرية فى ميدان الاصـــلاح الزراعى . واكد المؤتمر ان جميـــع الجهود الوطنية والدولية التى تبـــذل لتحقيق التنمية الاقتصادية مصيرها الفشل مالم تتخذ دول امريكا اللاتينية اجراءات عاجلة وجوهرية لتنظيم الملكية الزراعية بناء على اسس سليمة .

وعقدت اللجنة الحكوميـــــة لبرنامج التغذية العالمى دورتها فى روما من ٢١ مارس الى ١٤ ابريل وقررت بالاجمـــاع استمرار برنامج التغذية العالمى طالمـــا ان المعونة التى يقدمها تثبت فائدتها .

وجدير بالذكر ان « برنامج التغذية العالمى » هو هيئة مشتركة بين منظمة الامم المتحدة ومنظمة التغذية والزراعة ، ويقوم بتقديم اعانات غذائية عاجلة للدول المنكوبة كما يعمل على تكوين احتياطى من الاغذية وامداد الدول النامية بما تحتاج اليه من أغذية اسهاما منه فى عملية نموها الاقتصادى .

وحتى آخر مارس ١٩٦٥ اسهم برنامج التغذية العالمى فى مائة مشروع فى خمسين دولة مختلفة قيمتها حوالى ٦٣ مليون دولار . هـــذا وقد اعتمـــدت اللجنة الحكومية فى دورتها سالفة الذكر اربعة مشاريع للتقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الهند وبيرو وكولومبيا وباسوتولاند . كما عقدت اتفاقا مع الحكومة الجزائرية تعهدت بمقتضاه بارسال ١٤٠٠ طن من الاغذية لتوزيعهـــا على الاطفال الذين تيتموا من جراء حرب التحرير الوطنية .

منظمة الصحة العالمية :

بحث المجلس التنفيذى لمنظمة الصحة العالميه ، فى دورته الخامسة والثلاثين ، عدة مسائل تتعلق بانشاء مركز دولى لابحاث السرطان والمجهودات الدولية لمقاومة سوء التغذية والرقابة على الادوية والحملة الدولية للقضـــاء على حمى المستنقعات (الملاريا) .

واحتفلت المنظمة بيوم الصحة العالمى فى ٧ ابريل تحت شعار « مكافحـــة الجدرى » .

صندوق النقد الدولى :

عقد صندوق النقد الدولى ثلاث اتفاقيات مع شيلى (٦ يناير) والبرازيل (١٢ يناير) والصومال (١٨ يناير) بفتح اعتمادات مالية فى حدود ٣٦ و ١٢٥ و ٥ر٦ مليون دولار على التوالى . وعقد الصندوق اتفاقات مماثلة مع كوستاريكا (اول فبراير) وتركيا (اول فبراير) وبوروندى (١٢ فبراير) فى حدود ١٠ و ٥ر٢١ و ٤ مليون دولار على التوالى . ومع الباكستان (١٦ مارس) والهند (١٦ مارس) وكوريا الجنوبية (٢٠ مارس) فى حدود ٥ر٣٧ و ٢٠٠ و ٣ر٩ مليون دولار على التوالى . وأخيرا مع بيرو (٧ ابريل) والفيليبين (٧ أبريل) فى حدود ٣٠ و ٤ر٤٠ مليون دولار على التوالى .

وقرر مجلس محافظى صندوق النقد الدولى فى مارس زيادة اسهام الدول الاعضاء فى رأس مال الصندوق بنسبة ٢٥٪ والى أكثر من ذلك بالنسبة الى ست عشرة دولة . الا انه لابد لنفاذ هذه القرارات من تصديق مجموعة من الدول تملك ٣/٢ رأسمال الصندوق .

البنك الدولى للانشاء والتعمير :

أعلن البنك الدولى للانشاء والتعمير فى ١٣ يناير انه قدم قرضا بمبلغ ٢٥مليون دولار الى « شركة تنمية الطاقة الكهربائية » اليابانية (مؤسسة عامة) للاسهام فى مشروعاتها الهيدروليكية . وقدم البنك قروضا الى كل من المكسيك (٣٢ مليون دولار) لتمويل مشروعات النقل وشيلى (٤ر٤ مليون دولار) للاسهام فى تمويل بعض مشروعات الطاقة الكهربائية وماليزيا (٨ر٦ مليون دولار) وتايلاند (٦ مليون دولار) . واورجواى (٣٠ مارس) وجامايكا (٨ ابريل) ، وبيرو (٢١ ابريل) ، والبرتغال (٢١ ابريل فى حدود ٧ر١٢ و ٢/١ ٥ و ١١ ، ١٥ مليون دولار على التوالى .

هذا وقد وافق البنك ، بالاشتراك مع المؤسسة المالية الدولية وهى تابعة له ، على تقديم قرض الى هندوراس (٥ر٩ مليون دولار) لتمويل بعض مشروعات الطرق .

وقد قرر مجلس محافظى البنك الدولى فى فبراير رفع سعر الفائدة على القروض التى يقدمها الى الدول الصناعية المتقدمة حتى يصل سعر الفائدة الى ٥ر٦٪ ، بينما يستمر البنك على تقديم قروضه الى الدول النامية بفائدة قدرها ٥ر٥٪

وطرح البنك الدولى فى شهر مارس سندات بفائدة ٢/١ ٥٪ فى السوق المالية الالمانية بقيمة ٢٥٠ مليون مارك (٠٠٠ر٥٠٠ر٦٢ مليون دولار) وطرح كذلك سندات بفائدة ٤/٣ ٤٪ فى السوق المالية السويسرية فى شهر ابريل بقيمة ٦٠ مليون فرنك سويسرى (حوالى ١٤ مليون دولار) .

وأعلنت المؤسسة المالية الدولية فى ١٦ فبراير أنها ستسهم مع مجموعة من المؤسسات المصرفية الامريكية والاوربية (أهمها « الشيز » و «لازارد» فى نيويورك) فى عملية تأسيس « بنك ساحل العاج للتنمية الصناعية » فى ابيدجان .

وقد قدمت « الجمعيه الدولية للتنمية » (وهى تابعة للبنك الدولى) قرضا بدون فائدة الى موريتانيا قيمته ٧ر٦ مليون دولار لانشاء شبكة من الطرق البرية ، ومدة القرض خمسون عاما . كما قدمت الجمعية الدولية للتنمية قرضين الى نيجيريا الاول بمبلغ ٢٠ مليون دولار للاسهام فى تمويل بعض المنشئات التعليمية ، والثانى بمبلغ ٥ر١٥ مليون دولار للاسهام فى تمويل شبكة طرق برية .

اعتمد مديرو البنك الدولى للانشاء والتعمير فى ١٨ مارس مشروع اتفاقية دولية بشأن تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات الدولية . وستصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد التصديق عليها من عشرين دولة . وقد نص مشروع الاتفاقية على تكوين مركز دولى مستقل ولكن تحت اشراف البنك الدولى لفض المنازعات المتعلقة بالاستثمارات الدولية .

منظمة الارصاد الجوية :

فى اول يناير ١٩٦٥ بدأ « المركز العالمى للارصاد الجوية » فى واشنطون نشاطه . وسيقدم خدماته الى مراكز الارصاد الجوية الاقليمية والوطنية . ويتم الآن انشاء مركز مماثل فى موسكو . كما تقوم دراسات تمهيدية لانشاء مركز ارصاد عالمى ثالث فى ملبورن (استراليا) لخدمة النصف الجنوبى من الكرة الارضية .

منظمة الطيران المدنى الدولية :

نشرت منظمة الطيران المدنى الدولية تقريرا احصائيا جاء فيه أن عمليات النقل الجوى سجلت رقما قياسيا فى عام ١٩٦٤ . فقد بلغ عدد المسافرين على الخطوط الداخلية والدولية للدول الاعضاء فى المنظمة (١٠٧ دول) ١٥٦ مليونا ، بزيادة ١٦٪ على عددهم ١٩٦٣ ، كما زاد حجم البضائع المنقولة جوا ، ٢٠ ٪ على حجمها فى ١٩٦٣ .

منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) :

اعلنت منظمة اليونسكو فى ١٦ يناير أنها سوف تنظم لاول مرة فى تاريخها ، دراسات بالمراسلة لرفع مستوى المدرسين الذين يقومون بمهمة التعليم فى المدارس التابعة لمكتب غوث اللاجئين الفلسطينيين .

وانضمت مالطه (٢٠ يناير) والبرتغال (١١ مارس) الى منظمة اليونسكو فأصبح عدد أعضائها ١١٩ .

وافتتح « المركز الافريقى للابحاث الادارية والتكوين الادارى للتنمية الاقتصادية » فى ٢٦ مارس ١٩٦٥ فى مدينة طنجة وقد تم الاتفاق بين منظمة اليونسكو والحكومة المغربية على انشاء هذا المركز فى العام الماضى .

وافتتح فى نيروبى (كينيا) فى ابريل المركز الاقليمى الافريقى للعلوم والتكنولوجيا عملا بتوصية المؤتمر الافريقى للعلوم والتكنولوجيا الذى عقد فى لاجوس فى اغسطس ١٩٦٤ وضم ثمانى وعشرين دولة .

الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

اقر مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى ٢٥ مارس بالاجماع نظام الرقابة الدولية على استخدام الطاقة الذريه للاغراض السلمية ومنع

استخدامهـــا في اغراض عسكرية . وتتلخص وسائل الرقابة في :

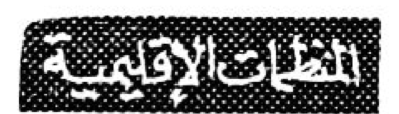
١ ــ دراسة مقومات المنشـــآت (المفاعلات) الذرية .

٢ ــ ان تقدم الدول تقارير سنوية عن استغلال هذه المنشآت .

٣ ــ ان تقوم الوكالة الدوليـــة بالتفتيش على هذه المنشآت .

هذا وقد اقر مجلس محافظي الوكالة برنامج المعونة الفنية لعام ١٩٦٥ في حدود مبلغ ٨٧٤ الف دولار .

ولخامس مرة منذ ١٩٦٣ اجتمعت (من ٥ الى ٩ ابريل) لجنة خبراء دوليين لدراسة موضوع ازالة ملوحة مياه البحار باستخدام الطاقة النووية . وقد أوضح مندوب الجمهورية العربية المتحدة مدى اهمية هذا الموضوع بالنسبة الى مشروعات ري الصحاري المصرية . وانضمت كل من مدغشقر وكوستاريكا الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فأصبح عدد أعضائها ٩١ .



العالم العربي

جامعة الدول العربية :

١ ــ المؤتمـر الاول لوزراء العمل العربي :

انعقد المؤتمر الاول لوزراء العمل العرب بمدينة بغداد في الفترة من ٦ الى ١٢ يناير ١٩٦٥ ، وقد انقسم المؤتمر الى ثلاث لجان هي :

١ ــ لجنة مشروعي « الميثاق العربي للعمل » و « دستور منظمة العمل العربية » .

٢ ــ لجنة القوى العاملة وسياسة التشغيل باعداد اليد العاملة .

٣ ــ لجنة التشريعات العماليه والعلاقات الدولية .

عندما انتهت اللجان من بحثها عرضت تقريراتها وتوصياتها على المؤتمر العام حيث أقرها في جلستين ثم أعلنها في حفل الختام من قاعة اجتماع المجلس الوطني ببغداد .

وتوصيات المؤتمر نوعان ، النوع الاول توصيات سياسية تصد بها تأييد الكفاح السياسي الذي تقوم به الشعوب العربية التي لم تنل بعد استقلالها ، والنوع الآخر هو التوصيات المتعلقة بشئون العمالة والعلاقات العماليه الدولية .

٢ ــ مجلس رؤساء الحكومات العربي الاول ، ٩ ــ ١٢ يناير :

انعقد مجلس رؤساء حكومات دول الجامعة العربية الاول في القاهرة من ٩ الى ١٢ يناير لمتابعة مقررات مؤتمر الملوك والرؤساء الذي انعقد في العام الماضي ودعم وسائل تنفيذها . ومن أهم الموضوعات التي بحثها المجلس ، موضوع تنفيذ القرارات المتعلقة بتحويل مياه نهر الاردن (وهي قرارات سرية) . وقرر المجلس مضاعفة العمل في المشروعات العربية لتحويل روافد نهر الاردن بحيث يتم تنفيذها قبل موعدها المقرر بستة أشهر ، وتنفيذ مشروع اقامة محطة ضخ الوزاني في الاراضي اللبنانية .

واكد مجلس رؤساء الحكومات العربيه تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينيه وجيش التحرير الفلسطيني ومساعدتهما بمختلف الوسائل على النهوض بواجبهما المقدس . وقد عقد العزم على أن يتبع خطة موحدة في مجابهه اية دولة اجنبية تسعى لاقامة علاقات جديدة مع اسرائيل ودعم مجهودها العدواني الحربي ، اشارة الى العلاقات الالمانية الاسرائيلية) .

وقد اتسع نشاط مجلس رؤساء الحكومات العربيه لتشمل اتفاق الكلمة والارادة العربية حول عديد من الشئون المالية والاقتصاديه والعلمية ، كاتفاقية الوحدة الاقتصاديه العربية التي اصبحت نافذة المفعول مع قيام السوق العربيه المشتركة في اول يناير وستستكمل السوق كيانها خلال عشر سنوات ؛ وكاتفاق الوحدة الثقافية ، وانتشار استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية وهذا الاتفاق الاخير تم اقرار مشروعه وتوجيهه في الاجتماع الاول للمجلس العلمي العربي ، الذي انعقد في ٣ يناير وقرر انشاء مؤسسة الطاقة الذرية للدول العربيه ، عدد القرارات تعبر عن انتقال العمل العربي الموحد من المستوى السياسي الى المستوى العسكري والاقتصادي والثقافي والعلمي ، باعتبارها دعامات الوحدة العربية الرئيسية .

هذا وقد دعا مجلس رؤساء الحكومات ، الدول العربية كلها الى بذل مساعيها لتصفية العلاقات العربية من الشوائب .

٣ ــ مجلس الوحـــدة الاقتصادية العـــربية (فبراير ١٩٦٥) :

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية دورته الرابعة بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربيـــة في القـــاهرة . وبحث المجلس الموضوعات التالية :

ــ وضع سياسة السوق العربيـــة المشـــتركة تجاه الدول العربيـــة غير الاعضاء .

ــ الغاء جوازات الســـفر ، تقرير التنقـــل والاقامة والعمـــل بين كل من الجمهورية العربيـــة المتحـــدة والاردن وسوريا والعراق والكويت (وهي الدول الاعضاء في السوق) كأساس لتوحيد اقتصاد هذه الدول .

ــ وضع القوانين والتشريعات اللازمة لدعم الكيان الاقتصادي العربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية في العالم .

٤ ــ اجتماع لجنـــة ممثلي الملوك والرؤســـاء العـــرب (٩ مارس) :

عقدت لجنة ممثلي الملوك والرؤساء العرب اجتماعا عاجلا بناء على طلب الجمهورية العربية المتحدة لبحث علاقات المانيا الغربيـــة باسرائيـــل . واذاعت اللجنة بيانا رسميا أكد اتفـــاق الدول العربية على تنفيذ خطة عربيـــة جماعية ضد المانيا الغربية ، في حالة اعترافها باسرائيل او دعمها بالمزيد من وسائل المجهود العربي العدواني ،

وتأييد الجمهورية العربية المتحدة في موقفها من اهداء المانيا الغربية السلاح لاسرائيل .

وقد اتخذت اللجنة توصيات اجماعية قررت ابلاغها حكومات الدول الاعضاء ، كما قررت ان يجتمع وزراء الخارجية لاقرار هذه التوصيات .

٥ ــ مجلس وزراء خارجية الدول العربية (١٤ــ١٥ مارس):

اجتمع مجلس وزراء خارجية الدول العربية في ١٤ و ١٥ مارس بالقاهرة لاقرار التوصيات التي قدمتها لجنة ممثلي الملوك والرؤساء العرب . ووافق المجلس على هذه القرارات وهي :

اولا ــ سحب جميع السفراء العرب من بون فورا .

ثانيا ــ قطع علاقات الدول العربية الدبلوماسية بالمانيا الغربية في حالة قيامها بانشاء علاقات دبلوماسية باسرائيل .

ثالثا ــ اعلان التضامن مع الجمهورية العربية المتحدة في مواقفها من المانيا الغربية ولجوء الدول العربية الى قطع علاقاتها الاقتصادية بالمانيا الغربية في حالة اصرارها على اتخاذ موقف عدائي من اية دولة عربية .

رابعا ــ يؤكد وزراء الخارجية العرب من جديد ما ورد في قرارات مؤتمري القمة العربيين من ان تنظيم علاقات الدول العربية بالدول الاجنبية سيتم على اساس مواقفها من قضية فلسطين .

هذا وقد ابدت ليبيا وتونس والمغرب تحفظا في هذه القرارات .

٦ ــ مجلس الجامعة العربية في دور انعقاده العادي الثالث والاربعين (١٥ــ٢٢ مارس):

عقد مجلس الدول العربية اجتماعاته لدورة انعقاده العادي الثالث والاربعين ، في الفترة من ١٥ ــ ٢٢ من مارس ١٩٦٥ في مقر الجامعة بالقاهرة برئاسة رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة .

وقد اتخذ المجلس عدة قرارات منها :

ــ التضامن مع الجمهورية العربية السورية في موقفها ازاء العدوان الاسرائيلي المتكرر على حدودها .

ــ دعم النضال الوطني في الجنوب المحتل .

وقد وافق مجلس الجامعة على ميزانية الامانة العامة لعام ١٩٦٦/٦٥ .

٧ ــ مؤتمر البترول العربي الخامس (١٦ــ٢٢ مارس) :

انعقد مؤتمر البترول العربي الخامس بالقاهرة من ١٦ الى ٢٢ مارس وضم اعضاء جامعة الدول العربية بالاضافة الى امارتي قطر والبحرين . وارسلت فنزويلا والبرازيل واندونيسيا والهند وباكستان والاتحاد السوفييتي والمجر ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وتوجو وفودا رسمية الى المؤتمر . كما حضره ممثلو شركات البترول الكبرى وخبراء في شئون البترول من فرنسا وايطاليا واليابان .

وقد اتخذ المؤتمر عشرة قرارات اهمها:

١ ــ وضع البترول في خدمة قضية تحرير فلسطين .

٢ ــ منع وصول البترول العربي الى كلّ دولة تسيء الى اقتصاديات بلد عربي.

٣ ــ تاسيس الشركة العربية للبترول التي تقوم بتنسيق اوجه الانتفاع بالموارد البترولية العربية .

٨ ــ توصيات اللجنة القانونية الدائمة :

انتهت اللجنة القانونية الدائمة من دراسة جدول اعمالها وكان من اهم توصيات اللجنة التوصية الخاصة باتفاقية فينا حيث اوصت اللجنة الدول الاعضاء بان تتحفظ عند التصديق على هذه الاتفاقية بان ارتباطها لا يحوي معنى الاعتراف باسرائيل ولا يؤدي الى دخول الدول العربية معها في معاملات مما تنظمه احكام هذه الاتفاقية وذلك تطبيقا لقرار مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣١ .

٩ ــ اجتماع مؤتمر وزراء الاعلام العرب في عمان (١٩ــ٢٠ مارس) :

انعقد في عمان مجلس وزراء الاعلام العرب على هيئة مجلس الجامعة العربية، واستغرقت اجتماعاته يومي ١٩ ، ٢٠ ابريل . وفي جلسته الختامية اعلن المجلس قراراته .

ومن بين القرارات الهامة التي اتخذها مجلس وزراء الاعلام ، العمل على اظهار الدول العربية بكيان واحد ، واعتبار التعرض لدولة عربية تعرضا لجميع الدول العربية . كما قرر اعتبار المعركة الدعائية مع الصهيونية والاستعمار معركة مصير واحد .

واقر المجلس اللائحة التنظيمية لجهاز الاعلام بجامعة الدول العربية ومشروع تعيين الوطنيين في مكاتب الجامعة بالخارج .

ووافق المجلس ايضا على قيام اتحاد وكالات الانباء العربية ، وعلى مشروع اتحاد الاذاعات العربية . واقر المجلس كذلك مشروع انشاء هيئة المعارض العربية والهيئة العربية للسينما .

١٠ ــ اجتماع لجنة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب :

اجتمعت لجنة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب في دور اجتماعها التاسع يومي ٢٨ ، ٢٩ من ابريل ١٩٦٥ (بحضور جميع اعضائها عدا الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية التونسية).

ونظرت اللجنة مذكرة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عن تصريحات الحبيب بورقيبة بشأن القضية الفلسطينية والحلّ الذي اقترحه لتسوية النزاع بين عرب فلسطين واسرائيل .

وقررت اللجنة بالاجماع ما يلي :

اولا : تؤكد اللجنة من جديد ، باسم ملوك ورؤساء الدول العربية وحكوماتها، التمسك التام بمقررات مؤتمري القمة العربيين ورؤساء الحكومات العرب ،

والتزامهم الكامل بجميع ما تنطوى عليه من واجبات ومسئوليات .

كما يؤكد ان الحكومات العربية ، باعتبارها معبرة عن ارادة شعوبها ، ماضية بخطى ثابتة فى دعم القيادة العربية الموحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني ، وفى تنفيذ المشروع العربى لاستثمار مياه نهر الاردن وروافده ، وانها على استعداد تام لمواجهة جميع الاحتمالات وبذل التضحيات فى سبيل تحرير الوطن العربى الفلسطيني تحريرا كاملا .

ثانيا : يؤكد الممثلون الشخصيون باسم ملوكهم ورؤسائهم رفض اية دعوة الى الاعتراف او المصالحة او التعايش مع اسرائيل التى اغتصبت بمؤازرة الاستعمار جزءا من الوطن العربى ، واخرجت شعبه منه ، واتخذها الاستعمار والمطامع الاجنبية العدوانية فى العالم العربى قاعدة تهدد البلاد العربية كلها وتحول دون نموها وتقدمها . كما يعتبرون مثل هذه الدعوة خروجا على الاجماع العربى فى قضية فلسطين وعلى ميثاق الجامعة ونقضا للخطط التى اجمع عليها ملوك ورؤساء وحكومات الدول العربية وباركتها الأمة العربية .

ثالثا : دعوة مجلس رؤساء الحكومات العربية للاجتماع فى الرابع والعشرين من شهر مايو المقبل للنظر فى تطور الموقف العربى ، واتخاذ القرارات الكفيلة بدعم وحدة العمل فى قضية فلسطين ، واحباط المؤامرات العدوانية ضدها ، وكفالة اطراد التقدم الذى احرزه العرب فى المجالين القومى والدولى .

١١ — مجلس رؤساء الحكومات العربية الثانى (٢٦ — ٣٠ مايو) :

عقد مجلس رؤساء الحكومات العربية دور اجتماعه الثانى من ٢٦ الى ٣٠ مايو بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة .

وقد اصدر بيانا بنتائج اجتماعاته اشار فيه الى رؤوس الموضوعات التى بحثها دون ذكر تفصيلاتها ، اذ احتفظ المجلس بسرية القرارات لدعم وحدة العمل العربى فى مختلف المجالات . وقد قرر المجلس :

اولا : الرفض البات للمقترحات التى انفرد السيد رئيس جمهورية تونس باعلانها خروجا على الاجماع العربى الحكومى والشعبى ونقضا للالتزام القومى والرسمى بالعمل لتحرير الوطن العربى من الاستعمار الصهيونى فى فلسطين .

ثانيا : تمسك الدول العربية المشتركة فى الاجتماع بمقررات مؤتمرى القمة الاول والثانى ، وتصميمها على تنفيذها تنفيذا كاملا .

ثالثا : دعم وحدة العمل العربى لتحرير فلسطين ، وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني ، والموافقة على انشاء صندوق الجباية الفلسطيني ، والمطالبة باستكمال بعض جوانبه وعرضه فى مؤتمر القمة .

رابعا : دعم النضال فى الجنوب المحتل وامداده بالمال من صندوق ينشأ فى الجامعة العربية .

خامسا : اقترح المجلس يوم الاثنين الثالث عشر من سبتمبر ١٩٦٥ موعدا لاجتماع مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية فى دورته الثالثة بالدار البيضاء بالمملكة المغربية .

سادسا : بذل الجهود العربية المشتركة لتصفية الجو العربى .

هذا وقد اقر مجلس الدفاع خطة القيادة العربية الموحدة لحماية مواقع العمل فى نهر الاردن واقامة الجيوش الموحدة فى الاراضى العربية . وقد قرر مجلس رؤساء الحكومات احالة بعض المسائل العسكرية الى الاجتماع القادم للملوك والرؤساء العرب فى المغرب .

١٢ — مكتب المقاطعة العربية :

اصدر مكتب المقاطعة العربية فى عمان قرارا بادراج شركة النقل المدنى البلغارية فى القائمة السوداء بعد ان قامت بانشاء خط جوى بين صوفيا وتل ابيب . ويعتبر هذا اول خط جوى بين اسرائيل واحدى دول الكتلة الشرقية .

١٣ — اعتراف الهند بالصفة الدولية لمكتب الجامعة العربية :

اعترفت الحكومة الهندية بمكتب اعلام الجامعة العربية فى نيودلهى كمنظمة مستقلة تمثل فرعا لمنظمة اقليمية ذات صفة دولية . وقررت حكومة الهند أن تعامل مكتب الجامعة معاملة فروع المنظمات الدولية التابعة للامم المتحدة .

القارة الافريقية

١ — منظمة الوحدة الافريقية :

اجتمعت خلال شهر يناير واوائل فبراير جميع اللجان المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

فقد عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الافريقية جلساتها فى القاهرة من ١٦ الى ٢٢ يناير . وكان موضوع السوق الافريقية المشتركة فى مقدمة الموضوعات التى بحثتها اللجنة وقد اوصت بتشكيل لجنة فرعية لاعداد قائمة بالمنتجات الافريقية التى تصلح للتبادل الحر بين الدول الاعضاء . وقررت اللجنة كذلك تكوين لجنة خبراء لبحث موضوع ارتباط بعض الدول الافريقية بكتل اقتصادية غير افريقية ، اشارة الى ارتباط بعض الدول الافريقية بالسوق الاوروبية المشتركة . كما اهتمت اللجنة بمسألة انقسام الحركة النقابية الافريقية بسبب انتماء النقابات الافريقية الى منظمات نقابية دولية مختلفة . وأوصت اللجنة بأن تعمل الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية لتوحيد الحركة النقابية الافريقية . واخيرا اصدرت اللجنة بعض التوصيات بشأن سياسة مقاطعة جمهورية جنوب افريقيا بسبب سياسة « التفرقة العنصرية » التى تنتهجها .

وقد اجتمعت اللجنة العلمية والفنية الافريقية ولجنة التربية والثقافة فى لاجوس فى اواخر يناير . وعرضت الجمهورية العربية المتحدة ٥٠ منحة دراسية للدول الاعضاء فى المنظمة .

كما وافقت لجنة الدول الست التى تضم مندوبى نيجيريا والجمهورية العربية المتحدة وداهومى وسيراليون ومالى واوغندا ، على انشاء وكالة انباء افريقية تقوم بجمع اخبار افريقيا وتوزيعها على العالم ، وسيطلق عليها اسم « وكالة انباء افريقيا » (بنا) .

وعقدت لجنتا الصحة والدفاع اجتماعاتهما فى اوائل فبراير فى اديس ابابا . وقد اوصت لجنة الدفاع حكومات

الدول الصغيرة والمغاربة المشتركة في ... وتعد ... منظمة دفاع افريقية . وطالبت انظمة الحكومات الافريقية بتخصيص وحدة عسكرية او اكثر حسب امكانياتها لانشاء منظمة الدفاع الافريقية على ان توضع قوات هذه المنظمة في البلاد التابعة لها لاستخدامها اذا دعت الضرورة .

ومن ناحية اخرى فشلت اللجنة الخاصة التي كونتها منظمة الوحدة الافريقية لبحث قضية الكونغو ، في ايجاد حل مرضى لهذه القضية بسبب وجود المرتزقة البيض ورفض حكومة تشومبي قبول وقف اطلاق النار ومبدأ التسوية التي اقترحتها منظمة الوحدة الافريقية وقد تكونت هذه اللجنة في سبتمبر ١٩٦٤ وهي تضم ممثلي تسع دول برئاسة جومو كينياتا رئيس جمهورية كينيا . وقد تحددت مهمة اللجنة بهدفين : **اولا** ، التوفيق بين الجماعات الكونغولية المتنازعة **وثانيا** ، اعادة علاقات حسن الجوار بين الكونغو ليوبولدفيل من جانب والكونغو برازافيل وبوروندى من جانب آخر . وقد فشلت اللجنة في تحقيق كلا الهدفين .

اجتمـــاع مجـلس وزراء الخارجية :

عقد مجلس وزراء خارجية دول منظمة الوحدة الافريقية دورته الرابعة في نايروبي (كينيا) من ٢٦ فبراير الى ٩ مارس ١٩٦٥ . وكانت مشكلة الكونغو أهم مشكلة واجهت المجلس . وبعد مناقشات طويلة ومتعثرة قرر المجلس احالة التصية الى « مؤتمر القمة الافريقى » المقرر عقده في اكرا (غانا) في شهر سبتمبر المقبل . الا ان مجلس وزراء الخارجية اتخذ بعض القرارات العامة المتعلقة بميزانية المنظمة ، وتأييد حركات التحرر الوطنى في القارة الافريقية ، وفرض عقوبات عسكرية واقتصادية على حكومة جنوب افريقيا ، وتعيين موظفى المنظمة الدائمين ، وتنظيم العلاقات بين منظمة الوحدة الافريقية وهيئة الأمم المتحدة .... الخ .

٢ ـ الاتحـــاد الافـريقى الملاجاشى للتعاون الاقتصادى :

قرر مؤتمر دول الاتحاد الافريقى الملاجاشى للتعاون الاقتصادى ، الذى عقد في نواكشوت (موريتانيا) من ١٠ الى ١٢ فبراير ، انشاء منظمة جديدة تحل محل الاتحاد الحالى تحت اسم « المنظمة المشتركة لافريقيا ومدغشقر » . ويعتبر انشاء هذه المنظمة الجديدة المصطبغةبطابع سياسى، مؤامرة لتقسيم القارة الافريقية سياسيا كما كان الشأن قبلانشاء منظمة الوحدة الافريقية ، وان كان دستور المنظمة الجديدة قد نص على ان من اهدافها توثيق روابط التعاون والتضامن بين الدول الاعضاء في نطاق منظمة الوحدة الافريقية . والدليل على هذه المؤامرة السياسية الخطيرة في افريقيا ، ان المنظمة الجديدة اعلنت تأييدها لحكومة تشومبى في ليوبولدفيل كما انها حملت على سياسة بعض الدول الافريقية ــ غانا على وجه الخصوص ــ بحجة تدخلها في الشئون الداخلية للدول الافريقية الأخرى .

وتتكون « المنظمة المشتركة لافريقيا ومدغشقر » من ثلاث عشرة دولة هى : الكامرون ، ساحل العاج ، الكونغو برازافيل ، داهومى ، جابون ، فولتا العليا ، النيجر ، ملاجاش ، موريتانيا جمهورية افريقيا الوسطى ، السنغال ، تشاد ، توجو . وجميعها من المستعمرات الفرنسية السابقة .

ونلاحظ ان اربع دول تغيبت عن اجتماع مؤتمر « المنظمة المشتركة لافريقيا وملاجاشى » الذى عقد اخيرا في ابيدجان (ساحل العاج) في ٢٦ مايو . هذه الدول هى الكونغو برازافيل وتشاد وموريتانيا وجمهورية افريقيا الوسطى .

وقد قرر هذا المؤتمر الاخير قبول الكونغو ليوبولدفيل عضوا في المنظمة الجديدة . واعترضت بعض الدول على عقد مؤتمر القمة الافريقى القادم في اكرا وهددت بمقاطعته وذلك بحجة ان غانا تأوى عددا من زعماء المعارضة في هذه البلاد كلاجئين سياسيين . ومن هذه الدول ساحل العاج وداهومى وفولتا العليا والنيجر :

وواضح الآن ان انشاء هذه المنظمة الجديدة وما لها من طابع سياسى من شأنه ان يهدد منظمة الوحدة الافريقية على الرغم من كل التصريحات العلنية التى تؤكد وتؤيد « الوحدة الافريقية » وتنفى منافسة المنظمة الجديدة لمنظمة الوحدة الافريقية .

القارة الآسيوية

١ ــ مشروع كولومبو :

أصدرت اللجنة الاستشارية لمشروع كولومبو تقريرها السنوى الثالث عشر في ١٥ يناير ١٩٦٥ . وجاء في هذا التقرير أن مقدار المعونة التى اسهمت بها الدول الاعضاء [1] في الخطة بلغ ٢,٢ مليار دولار في عام ١٩٦٣ ــ ١٩٦٤ .

٢ ــ الحلف المركزى :

عقد المجلس الوزارى للحلف المركزى دورته الثالثة عشرة في طهران يومى ٧ ، ٨ مايو . واعرب المجلس عن قلقه من الوضع الخطير في قبرص ، وأيد مجهودات الدول الاعضاء (بريطانيا ، تركيا ، ايران وباكستان) في مقاومة خطر النشاط الهدام . وقد اتفق على عقد الدورة التالية للمجلس الوزارى في انقرة في ربيع ١٩٦٦ .

---

(١) الدول الاعضاء فمشروع كولومبو هى : افغانستان ، استراليا ، بهوتان ، بورما ، كمبوديا ، كندا ، سيلان ، كوريا الجنوبية ، الهند ، اندونيسيا ، اليابان ، لاوس ، ماليزيا ، نيبال ، نيوزيلند ، باكستان ، الفيليبين ، تايلند ، فيتنام الجنوبية ، بريطانيا ، الولايات المتحدة .

٣ ــ منظمة حلف جنوب شرقي آسيا :

اذاع المؤتمر الوزارى لمنظمة حلف جنوب شرقى آسيا تصريحا عقب انتهاء جلساته فى ٥ مايو . وقد ايد المؤتمر سياسة الولايات المتحدة فى فيتنام . الا ان فرنسا وباكستان ابدتا تحفظا فى هذا القرار .

وقد اعلنت الحكومة الفرنسية فى ٢٨ مايو انها ستنهى تعاونها العسكرى مع الحلف وستبدأ فورا فى سحب جميع اعضائها العسكريين من الحلف . وصرح متحدث باسم الحكومة الفرنسية ان هذا الاجراء لا يعنى ان فرنسا قد انهت عضويتها السياسية فى حلف جنوب شرقى آسيا .

القارة الاوروبية

١ ــ المجلس الشمالى :

عقد المجلس الشمالى ــ وهو يضم خمس دول هى : السويد والنرويج وفنلندا والدانمرك وايسلندا ــ دورته الثالثة عشرة من ١٣ الى ١٩ فبراير . وقد اصدر عدة توصيات فى شئون المواصلات والثقافة (منها انشاء معهد للدراسات الآسيوية) . كما اوصى بضرورة تعاون وتضامن الدول الاعضاء اطار « منظمة التجارة الاوروبية الحرة » وفى الاسواق المالية العالمية .

٢ ــ اتحاد اوروبا الغربية :

عقد مجلس وزراء اتحاد اوروبا الغربية دورته الرابعة السنوية فى روما يومى ٩ و ١٠ مارس برئاسة فانفانى ، وزير خارجية ايطاليا ، وبحث المجلس عدة مسائل سياسية اهمها : موقف بريطانيا من دول السوق الاوروبية المشتركة ، العلاقات بين المعسكرين الغربى والشرقى ، الوضع فى جنوب شرقى آسيا ، المانيا الغربية والشرق الاوسط ، الشيوعية الدولية وافريقيا جنوبى الصحراء الكبرى .... الخ .

هذا وقد انشئت لجنة فرعية جديدة تختص بشئون الفضاء الخارجى .

٣ ــ مجلس اوربا :

انعقدت الجمعية الاستشارية لمجلس اوروبا فى باريس من ٢٥ الى ٢٩ يناير ١٩٦٥ . وقد انهت مناقشاتها باتخاذ قرار يوصى ببدء المحادثات بشأن الوحدة السياسية الاوروبية فى اوسع نطاق ممكن ، اى بين جميع الدول الاعضاء فى مجلس اوروبا سواء كانوا منتمين الى « السوق المشتركة » ام الى « منطقة التجارة الحرة » .

كما اصدرت الجمعية توصية بخصوص الرقابة على التسلح النووى . واقترحت اجراء محادثات فى هذا الصدد بين الدول النووية (بما فيها فرنسا والصين الشعبية) وبين هذه الدول والدول غير النووية لمنع انتشار التسلح النووى .

كذلك حبذت الجمعية سياسة التقرب بين الدول الاعضاء فى مجلس اوروبا ودول وسط وشرق اوروبا (رومانيا بصفة خاصة) والتعاون معها فى جميع المجالات التجارية والثقافية .

واخيرا اصدرت الجمعية توصية بشأن « عدم انقضاء جرائم الحرب بمضى المدة » .

ودخلت الاتفاقية الاوروبية لاقامة الاجانب دور التنفيذ فى ٢٣ فبراير بعد ان صدقت عليها كل من بلجيكا والدانمرك والمانيا الغربية واليونان وايطاليا والنرويج . وتنص هذه الاتفاقية على امتيازات وتسهيلات عديدة ، على اساس المعاملة بالمثل ، لمواطنى كل دولة موقعة على الاتفاقية فى اقاليم الدول الاخرى .

هذا وقد دخل « الميثاق الاجتماعى الاوروبى » دور النفاذ ابتداء من ٢٦ فبراير بعد التصديق عليه من خمس دول هى : بريطانيا والنرويج والسويد وايرلندا والمانيا الغربية . ويعتبر هذا الميثاق مكملا للاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان . ومما هو جدير بالذكر ان الميثاق الاجتماعى الاوروبى اعترافا بحق الاضراب ، وهذه هى اول مرة يعترف فيها بهذا الحق فى وثيقة دولية .

انضمت مالطة فى ٢٩ ابريل الى مجلس اوروبا وبذلك اصبح عدد اعضائه ١٨ دولة .

٤ ــ منظمة حلف شمالى الاطلنطى :

بحث المجلس الدائم لحلف الاطلنطى فى جلسته بتاريخ ٦ يناير موضوع التدخل الشيوعى فى الكونغو . واتفق اعضاء الحلف على اتباع سياسة موحدة لمحاربة هذا التدخل .

وابلغت الحكومة التركية الولايات المتحدة وغيرها من دول حلف الاطلنطى فى ١٣ يناير انها قررت عدم الاشتراك فى المفاوضات الخاصة بالمشروع الامريكى بشأن القوة النووية المتعددة الاطراف .

وصرح مانليو بروزيو الامين العام لحلف الاطلنطى فى ٢٧ يناير ، بأنه لا يوجد تعارض بين فكرة الوحدة الاوروبية وحلف الاطلنطى ، لان هذا الحلف ما هو الا « ضمانة للحماية المتبادلة اوروبا وامريكا الشمالية » . واضاف الامين العام بأن الحلف ما زال وسيبقى الى اجل غير محدد ، تعبيرا عن الضمانة الامريكية لسلامة القارة الاوروبية بفضل ما تتمتع به الولايات المتحدة من قوة نووية اساسية لحفظ التوازن فى مواجهة بلاد الكتلة السوفيتية . فحركة الوحدة الاوروبية يجب أن تقوم اذن فى اطار حلف الاطلنطى .

صرح متحدث باسم وزارة الخارجية فى المانيا الغربية فى ٨ فبراير بأن الحكومة الالمانية ترفض المشروع البريطانى الخاص بانشاء « قوة نووية اطلسية » لان من شأن هذا المشروع أن يؤدى الى تجريد المانيا الغربية من الاسلحة النووية . وايدت الحكومة الالمانية المشروع الامريكى الخاص بالقوة النووية المتعددة الاطراف .

خصص المجلس الدائم لحلف الاطلنطى دورته التى عقدها من ٣١ مارس الى اول ابريل ، لبحث الازمة الاقتصادية كما انه عرض للقضية القبرصية وقضية الشرق الاوسط .

٥ ــ حلف وارسو :

انعقدت اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو فى العاصمة البولندية يومى ١٩ و ٢٠ يناير . وقد تناول الاجتماع موضوع الامن الاوروبى والقضية الالمانية . وكانت مناقشاته سرية . وجاء فى البيان الختامى :

١ ــ ان حصول المانيا الغربية على الاسلحة النووية يعتبر تشجيعا لمثيرى الحروب الالمان الذين يرغبون فى الاخذ بثأر هزيمة الحرب العالمية الثانية وتحقيق أطماعهم الاقليمية فى جمهورية المانيا الديمقراطية ودول أخرى .... ولذلك فان الدول أعضاء حلف وارسو تعارض معارضة شديدة تمكين المانيا الغربية من الاسلحة النووية فى أية صورة كانت بطريق مباشر أو غير مباشر (١) .

٢ ــ ان القوة النووية لحلف الاطلنطى « تمثل تهديدا لجميع بلاد العالم بما فيها تلك البلاد التى تقاوم الاستعمار التقليدى والاستعمار الجديد » .

٣ ــ وافق أعضاء الحلف على اقتراح بولندا بشأن عقد مؤتمر بين « الشرق والغرب » لبحث « وسائل تحقيق الامن الجماعى فى اوروبا » وقد ابدوا استعدادهم لتوقيع «ميثاق عدم اعتداء» مع دول حلف الاطلنطى لتخفيف حدة التوتر فى اوروبا وفى العالم اجمع .

٤ ــ تأييد الجهود التى تبذل بقصد الوصول الى تسوية سلمية للقضية الالمانية على أساس الاعتراف « بالحدود القائمة » وتعهد الدولتين الالمانيتين بعدم الحصول على اسلحة نووية والعمل لنزع سلاحهما (٢) .

٥ ــ تأييد اقتراح جمهورية الصين الشعبية بشأن دعوة مؤتمر عالمى لرؤساء الدول لبحث موضوع حظر وافناء جميع الاسلحة النووية على ان يتفقوا ، كخطوة أولى ، على حظر استخدام هذه الاسلحة .

٦ ــ تأييد اقتراح « مؤتمر القاهرة » لدول عدم الانحياز بشأن دعوة مؤتمر عالمى لبحث موضوع نزع السلاح .

٧ ــ اكد أعضاء الحلف وحدتهم المتماسكة فى مواجهة تهديد الدول الاستعمارية لهم . ولذلك فان محاولات هذه الدول الرامية الى تبديد شمل هذا الترابط سيكون مصيرها الفشل المحقق .

٦ ــ مجلس التعاون الاقتصادى المشترك (الكوميكون) :

عقد الكوميكون دورته التاسعة عشرة فى براغ من ٢٨ يناير الى ٢ فبراير ١٩٦٥ واتخذ عدة قرارات منها :

١ ــ وضع برنامج مشترك لانتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية اطلق عليه اصطلاح « السلام » .

٢ ــ استغلال خط أنابيب البترول المشترك ، « الصداقة » .

٣ ــ تنسيق وسائل المواصلات الحديدية والبرية والنهرية والجوية بين الدول الاعضاء .

٤ ــ اقامة مشروعات صناعية مشتركة .

٥ ــ تفادى الازدواج فى الانتاج وتشجيع التخصص والتركيز الصناعى .

هذا وقد تم توقيع اتفاق بين الكوميكون ويوغسلافيا ينص على اشتراك هذه الاخيرة فى مختلف لجان الكوميكون .

٧ ــ الجماعة الاوربية :

(ا) ــ البرلمان الاوروبى

ناشد البرلمان الاوروبى ، على اثر اجتماعه فى يناير ١٩٦٥ ، الدول الست اعضاء الجماعة الاوروبية (فرنسا ، المانيا الغربية ، ايطاليا ، بلجيكا ، لوكسمبورج وهولندا) استئناف المفاوضات الخاصة بوضع أسس الوحدة السياسية الاوروبية التى كانت قد توقفت فى ابريل ١٩٦٢ .

وتناول البرلمان الاوروبى فى اجتماعه من ٢٢ الى ٢٥ مارس عدة مسائل سياسية واقتصادية أهمها نظام النقد الدولى ومناقشة فكرة الجنرال دى جول التى تنادى بالعودة الى قاعدة الذهب .

(ب) المنظمة الاوروبية للفحم والصلب :

فى شهر يناير نلاحظ ان تغيرا واضحا حدث فى سياسة المانيا فيما يتعلق بمصادر القوى فى اطار منظمة الفحم والصلب . فبعد ان كانت المانيا تعتنق مبدأ « السياسة المفتوحة » بشأن مصادر القوى ، يبدو انها بدأت تعود الى سياسة « الحماية » لصناعة الفحم . فمنذ ارتفاع ثمن الفحم الالمانى بمقدار ٤٪ ابتداء من ٢ يناير (بسبب رفع اجور عمال المناجم بمقدار ١٠ الى ١١٪) عمدت الحكومة الالمانية الى حماية هذه الصناعة لضمان تصريف الفحم الالمانى . واتبعت فى ذلك اسلوبين : أولا تقديم امتيازات ضريبية للمصانع ومراكز القوى الكهربائية التى تستخدم الفحم وقودا وثانيا تحديد كمية الوارد من البترول . فاذا اضفنا الى هذين الاجرائين الرسوم الجمركية التى تفرضها المانيا على الفحم والبترول المستورد لوجدنا ان المانيا تتبع الآن سياسة « الحماية » المحكمة وهى سياسة تتعارض مع مبدأ « السوق المفتوحة » الذى يعتبر اساسا « للمجموعة الاوروبية » .

(جـ) السوق الاوروبية المشتركة :

فى اول يناير ١٩٦٥ تقرر خفض الرسوم الجمركية بين دول السوق الاوروبية المشتركة بمقدار ١٠٪ عملا بمعاهدة روما فى مارس ١٩٥٧ .

---

(١) اشارة الى مشروع القوة النووية متعددة الاطراف الذى اقترحته الولايات المتحدة الامريكية فى اطار حلف الاطلنطى .

(٢) يعتبر هذا جزءا من مشروع رapاكى الذى ينادى بضرورة خلق منطقة محايدة منزوعة السلاح فى وسط اوروبا .

وقد قرر وزراء زراعة دول السوق المشتركة فى ٢٤ فبراير ، زيادة حماية السوق الاوروبية للفاكهة والخضر (وهذا الاجراء فى صالح ايطاليا) اعتبارا من أول ابريل ١٩٦٥ كما قرروا تثبيت اسعار اللبن واللحوم البقرية . هذه القرارات تتعارض مع مصالح بعض الدول التى تصدر الفاكهة ومنتجات الالبان الى اوروبا الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة والمغرب .

وقررت لجنة السوق المشتركة كذلك زيادة تمويل « الصندوق الاجتماعى الاوروبى » لتحسين أحوال العمال وكفالة التأهيل المهنى .

الا ان مجلس وزراء خارجية الجماعة الاوروبية فشل فى وضع سياسة عامة مشتركة لدول الجماعة ، كما فشلت مفاوضات الجماعة مع الولايات المتحدة بشأن خفض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية (« مفاوضات كنيدى ») فى اطار منظمة الجات .

وفى ٢ مارس اقر مجلس وزراء الجماعة الاوروبية النصوص الخاصة بادماج الفروع التنفيذية الثلاثة لمنظمات الجماعة (الفحم والصلب والسوق المشتركة والطاقة النووية) . وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك فى ٨ ابريل .

ووافق المجلس ايضا على مبدأ اجراء مفاوضات بشأن اشتراك النمسا فى السوق الاوروبية . وقد بدأت هذه المفاوضات فعلا فى بروكسل فى ١٩ مارس ، ولكن هذه المفاوضات باءت بالفشل اذ رفض المسئولون فى السوق الاوروبية فى اواخر شهر مايو طلب انتساب النمسا .

٨ ــ المنظمة الاوربية للتجارة الحرة :

وافقت بريطانيا فى الاجتماع الوزارى الذى عقدته المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة فى ٢٢ فبراير ، على تخفيض الرسم الجمركى الاضافى (ومقداره ١٥٪) على وارداتها بنسبة ٥٪ ابتداء من ٢٦ ابريل .

القارة الامريكية

منظمة الدول الامريكية :

وافق بنك التنمية للدول الامريكية على تقديم قروض الى كولومبيا (٥ فبراير) والمكسيك (٥ مارس) بمبلغ ٥ مليون و ٤٫٨ مليون دولار على التوالى فى اطار برنامج « التحالف من اجل التقدم » وهو البرنامج الذى وضعه رئيس الولايات المتحدة الراحل جون كنيدى .

هذا وقد وضعت اسبانيا بمقتضى اتفاق عقد فى ٢٩ مارس ، مبلغ ٢٠ مليون دولار تحت تصرف بنك التنمية الامريكى للاسهام فى التنمية الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية .

وقد أعلن البنك فى ١٢ ابريل انه قد تقرر زيادة موارد « صندوق العمليات الخاصة » بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار .

عقدت لجنة الطاقة الذرية اجتماعا من ٢٢ الى ٢٦ فبراير لبحث استخدام الطاقة الذرية فى عملية التنمية الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية .

عقد مجلس منظمة الدول الامريكية اجتماعا فى واشنطون استمر من ٢٦ ابريل الى ٦ مايو ، على أثر تدخل الولايات المتحدة عسكريا فى شئون جمهورية الدومينيكان . وقد وافق المجلس فى أول مايو على ارسال « لجنة تحقيق » الى سنتياجو ، وتتكون اللجنة من ممثلين لبناما ، والارجنتين ، وكولومبيا ، والبرازيل وجواتيمالا . كما وافق المجلس على طلب الولايات المتحدة بارسال قوات تابعة لدول المنظمة الى الدومينيكان لاعادة الأمن الى هذه الدولة . وقد ايدت اربع عشرة دولة هذا القرار وعارضته خمس دول هى : شيلى ، اكوادور ، بيرو ، المكسيك واوروجواى . وقد امتنعت فنزويلا عن التصويت بسبب رفض التعديل الذى تقدمت به لمشروع القرار الذى طالب « بخروج القوات الامريكية فورا » من الدومينيكان ، الا ان فنزويلا قبلت مع ذلك الاقتراح الخاص بالقوة العسكرية المشتركة ، وهذا الاقرار يتعارض تماما مع أحد الاركان الاساسية لمنظمة الدول الامريكية ، وهو عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء .



١ ــ الاتفاق العام للتعريفة والتجارة (الجات) :

فى ٨ فبراير أضيف قسم رابع الى اتفاقية الجات يعالج موضوع تجارة الدول النامية والعمل على زيادة دخل هذه الدول من تجارتها الدولية . وقد وقعت ٢٨ دولة البروتوكول الخاص بهذه الاضافة . ولابد من تصديق ثلثى أعضاء الجات لكى يصبح البروتوكول نافذا قانونا . الا أن مؤتمر الجات وافق على اعتبار البروتوكول نافذا من الناحية الواقعية الى أن يتم تصديق ثلثى الاعضاء عليه .

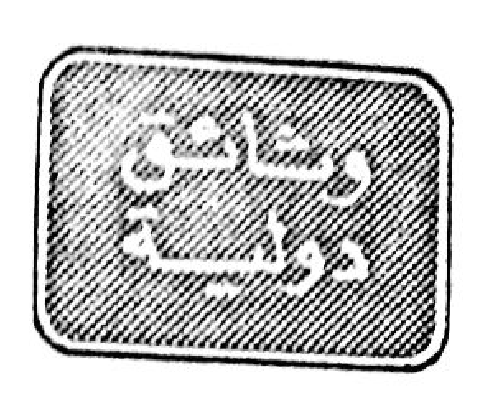
وفى ١٩ مارس اقرت اللجنة الخاصة « بمفاوضات كيندى » حق الدول النامية فى الاشتراك فى هذه المفاوضات .

٢ ــ منظمة الدول المصدرة للبترول :

عقدت منظمة الدول المصدرة للبترول مؤتمرا غير عادى فى جنيف من ٥ الى ١٠ ابريل .وبحثت موضوع تطور أسعار البترول .

٣ ــ غرفة التجارة الدولية :

عقدت الغرفة التجارية الدولية مؤتمرا غير عادى فى جنيف من ٥ الى ١٠ ١٢ فبراير . وأكد المؤتمر أهمية الدور الذى يؤديه القطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية .



البيان الختامى لندوة فلسطين العالمية (من ٣٠ مارس الى ٦ ابريل ١٩٦٥)

بيان الاجتماع الاستشارى لممثلى الاحزاب الشيوعية والعمالية فى موسكو

البيان الختامى
لندوة
فلسطين العالمية

نظم الاتحاد العام لطلاب فلسطين ندوة عالمية باسم فلسطين ، عقدت بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة فى الفترة من ٣٠ مارس الى ٦ ابريل ، واشترك فى الندوة وفود من ١٠٨ دولة وممثلون لاتحاد الطلاب العالمى والندوة الطلابية العالمية ومنظمة الشباب الديمقراطية العالمية وعدد من كبار السياسيين والمفكرين العرب والاجانب.

والقيت بحوث عدة ودارت مناقشات عامة وفى لجان فرعية عن حقائق وجوانب القضية الفلسطينية . وفى ختام ايام الندوة صدر البيان الختامى التالى :

اولا: حول الصهيونية العالمية

ان الصهيونية العالمية قومية عنصريه تعتمد على الاعتقاد بأن اليهود من صفوة الشعوب واعظمها ــ ذلك من ناحية الجنس والدين ، ويتضح ذلك الاعتقاد من الحقائق التاليه :

(ا) سلب حقوق عرب فلسطين عن عمد والسماح لدولة يهودية عنصريه ــ اسرائيل ــ بدخول ارض فلسطين .

(ب) ممارسة التفرقة ضد عرب فلسطين الذين يقيمون فى المنطقة المحتلة بفلسطين ، وذلك بالحد من حريتهم فى التعبير عن انفسهم ، وسلب اراضيهم ، واخضاعهم للاحكام العرفيــــة وتعريضهم للاذلال والضغط والارهاب .

(جـ) وجود التفرقة فى داخل المجتمع اليهودى نفسه بين اليهود الغـــربيين واليهود الشرقيين .

٢ ــ ان الصهيونية العالميـــة حركة لا أخلاقية لا تحترم حقوق الانسان أو القيم الانسانية ، وهى حركة تعتمد اساسا على الرغبة فى الغزو والعدوان . وهذا ما توضحه الحقائق التالية :

(ا) تجاهلها التام لحقـــوق عرب فلسطين فى استرداد وطنهم ، وكذا تجاهلها لحق التعايش السلمى الذى لكل شعب حق ممارسته .

(ب) الجرائم الوحشية التى ارتكبتها ضد العرب الآمنين ــ تلك الجرائم التى توضحها على سبيل المثال ــ مجازر دير ياسين ١٩٤٨ اى قبل اقامة دولة اليهود فى اسرائيل ، ومجازر الاردن

في قرية كفيا ، ومجازر كفر قاسم في فلسطين المحتلة نفسها في عام عام ١٩٥٤ ١٩٥٦ .

٣ — ان الصهيونية العالمية حركة تخريبية تهدد جميع الدول وذلك بأنها تطالب اليهود بأن يعلنوا ولاءهم للدولة اليهودية في فلسطين المحتلة وليس للدولة التي هم ابناؤها أصلا .

٤ — أن الصهيونية العالمية تشكل خطرا على اليهود أنفسهم وذلك بسياستها الدائمة لأن تبعدهم عن المجتمع الذي يعيشون فيه ، وكذا عن طريق تقسيم ولائهم وحرمانهم من الفرصة كي يكونوا مواطنين بصورة طبيعية ومتكاملة .

٥ — في الوقت الذي تستنكر فيه « الندوة » موقف الغرب المناهض للسامية وكذا صور التفرقة العنصرية ضد اليهود أو ضد أية فئة أو جماعة — كدت الندوة اعتقادها بأن الحل الوحيد لمشكلة اليهودية في العالم يكون عن طريق حكومات ديمقراطيـــة حرة تكفل حقوقا متساوية لجميع المواطنين بصرف النظر عن اعتبارات الدين أو الجنس — وكذلك عن طريق استيعاب اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها . ومن أجل تحقيق هذه الغاية هناك مطلب ضروري وهو القضاء التام على الصهيونية في فلسطين وفي أي مكان آخر .

وتؤكد الندوة أيضا أن الظلم الواقع على اليهود الغربيين على أيدي حكومات الغرب لا يمكن التكفير عنه او اصلاحه بأن تستخدم الحكومات الغربية القوة وتوقع الظلم على العرب .

ان الظلم يمكن التكفير عنه في نفس المكان الذي ارتكب فيه وعلى حساب هؤلاء الذين ارتكبوه . ان الوهم القائل بأنه يمكن اصلاح الجريمة التي ارتكبت ضد اليهود بارتكاب جريمة مماثلة ضد العرب . ينبع من العجز في اعتناق المبادىء العالمية ويرجع الى النسبية . لا في المبادىء الانسانية فحسب . بل وفي الناس انفسهم ، كما يرجع أيضا الى العنصرية التي لا تتورع عن النظر الى عمل واحد على انه غير مشروع بالنسبة لشعب معين ومشروع بالنسبة لشعب آخر .

ان الفدية التي يجب ان يدفعها هؤلاء الذين اوقعوا الظلم على اليهود تكون بالتضحية بالنفس وليس بالتضحيـــة بالآخرين . يكون باعتناق مبدأ العدالة بالنسبة للجميع وفي كل مكان ، وبأن تكون القيم العالمية هي المعيار في الحكم على الناس وليس الناس هم المعيار للحكم على القيم .

واذا اعتبرنا ما ارتكبته الحكومات المناهضة للسامية جريمة ظلم وحشية ضد مواطنيها من اليهود فان الظلم الوحشي الواقع على العرب ما هو الا امتداد لهــذه الجريمة من حيث كونه فكرة وعمل وليست على الاطلاق محو للجريمة ، ذلك لان الظلم والجريمة هما الظلم والجريمة اينما كانوا سواء ضد عربي او يهودي .

وقد جرت الصهيونية العالمية هذه الحكومات الى هوة سحيقة من الانحلال بأن اخفت عنها هذه الحقيقة . ذلك في الوقت الذي كانت تحتاج فيه هــذه الحكومات لمن يأخـــذ بيدها كي تؤمن بفضيلة عالمية الا وهي المســاواة بين الجميع والاعتراف بكرامتهم . وكذا ايمانها بعدم امكانية تجزئة المبـــادىء الانسانية وايمانها بالاخوة بين الناس .

وترغب الندوة في أن توضح تماما ان الصهيونيـــة العالميـــة هي المستفيدة الوحيدة من اعداء السامية ، وبما أنها تعرف ذلك تماما فهي تدافع عنها اعظم دفاع في عالمنا اليوم .

٦ — تلفت الندوة بأسف شـــديد النظر الى أن الصهيونية العالميـــة — وهي حركة قطاع من قطاعات اليهـــودية العالمية — قد شوهت الوجود اليهودي بالوصول الى نتائج زائفة للتجـــربة اليهودية . ذلك أنه بدلا من العمل على تصحيح الظلم والاذلال والاضطهاد الذي قاساه اليهود في أوربا بدون وجه حق بالوقوف الى جانب العدالة والكرامة والحرية والرحمة فقد ركزت كل جهودها على تبديل وضع اليهود من ضحايا الى معتـــدين ومن معذبين الى خطاه ومن مظلومين الى ظالمين ومن معتدى عليهم الى معتدين وذلك على اســـاس واه وخطير وهو ان العلاقات الانسانية انما هي علاقات قوة يتحكم فيها الافضـــل فيمن هو دونه وان المخطىء في هــــذه العلاقات هو الانفصل اما الضحية فهو الادنى .

وتؤكد الندوة ايمانها بأن هذا الاعتقاد يشكل اهانة لكرامة الانسان وأن خلاص كافة الشعوب — بما فيهم اليهود — انما هو القضاء على هذا الصراع باحلال الهزيمة النهائية لنموذج علاقة الافضل والادنى في الوجود الانساني وباعتنـــاق مبدأ المساواة بين البشر ونشر القيم الانسانية في كافة أنحاء العالم .

٧ — تلاحظ الندوة مرضا بالغ أن حقيقة صراع العرب ضد الصهيونيـــة لا ينبع من اي حقد ديني او عنصري لليهود ولكنه ينبع اساسا من اضطرار فعلي للدفاع من وطنهم ضد الغـــزو ولتأكيد حقهم وحق الشعوب الاخرى في تقرير المصير وفي حياة آمنة مطمئنة على ارضهم .

ومن ثم فالمسألة ليست فقط مسألة دفاع شرعي عن بلد مغتصب ولكنه كذلك دفاع عن كل مبادىء الحق الانســـاني والسلوك الانســـاني اللائق والحرية الانسانية .

ثانيا : عن الدولة اليهـــودية في فلسطين المحتلة — اسرائيل:

١ — أن اسرائيل تعتبر التجسيم لكل الادعاءات الزائفة والظلم والتناقضـــات والتشويهات والاطماع التي تصدر عنها فكرة الصهيونية العالميـــة وتقوم على اساسها .

٢ — ان اسرائيل تمثل عدوانا على الوحدة الاقليمية للارض العربيـــة في فلسطين . وهي غزو عسكري سافر يقوم به غزاة أجانب لوطن شعب من الشعوب وهي تمثـــل اســـوأ غزو استعماري ذلك أنها لم تعمل فقط على توطين شعب اجنبي على ارض أحد الشعوب الاخرى بل عملت على نزع ملكية الملاك الشرعيين لها وطردهم منها .

٣ — ان اسرائيل تمثل عدوانا على شعب فلسطين العربي وعلى كافة حقوقه الطبيعية والانسانية .

٤ — ان اسرائيل بصفتها تمثـــل عدوانا استعماريا وتدخلا وحشيا على وجود شعب آخر فقد اصبحت الاداة الطيعة للعدوان الاستعماري . فالقوى الاستعمارية تستخدمها كأداة لتهديد العرب في محاولاتهم لتنمية مواردهـــم ولتخليص هـــذه الموارد من السيطرة والاســـتغلال الاجنبي . ولضـــمان استمرارها لخدمة هذا الغرض فان قوى الاستعمار تمدها دائما بالمـــال والسلاح والمساندة السياسية . وتبدو هـــذه الحقيقة واضحة جلية في حرب السويس سنة ١٩٥٦ حيث قامت كل من بريطانيا وفرنسا باستخدام اسرائيل كأداة ورأس حربة في العدوان الثلاثي ضد مصر وذلك للحيلولة دونها وتأميم احد مواردهـــا القومية الهامة وهي قناة السويس التي كانت تستغلها حتى ذلك الحين شركة انجليزية فرنسية ، وكذلك قطع المعونات الهامة التي كانت تقدمهـــا مصر لثورة التحرير الجزائرية . كما ان هدايا السلاح الالمـــانية الاخيرة لاسرائيل تمثل

مظهرا آخر من مظاهر التهديد والضغط الصهيوني على الحكومات الغربية .

٥ – تعتبر اسرائيل دولة توسعية وهي مصممة من طريق الحرب والعدوان أن تمتد على الاقل حتى الحدود التي قدمت رسميا الى مؤتمر السلام العالمي في باريس عام ١٩١٩ الذي يطالب لليهود بوطن يضم جنوب لبنان وجنوب سوريا والاراضي الواقعة على ضفتي نهر الاردن وتمتد الى غرب خط سكة حديد الحجاز والطرف الشمالي الغربي للحجاز في المملكة العربية السعودية وكذلك كل الاراضي المصرية في سيناء . وقد اتضح ذلك ايضا من العدوان على مصر عام ١٩٥٦ ومن تصريح رئيس الوزراء الاسرائيلي في الكنيست في ٧ نوفمبر من نفس العام الذي قال فيه ان شبه جزيرة سيناء ليست جزءا من الاراضي المصرية . كما اتضح كذلك من التصريحات الاسرائيلية التي تفصح عن نيتهم للحرب وذلك للسيطرة على الانهار التي تغذي فلسطين عند منابعها . وقد صرح بذلك في مذكرة عام ١٩١٩ .

ومن ثم فان اسرائيل تمثل تهديدا مستمرا للوجود العربي وهي في حالة استعداد دائم لتكرار مأساة الغزو على الاراضي العربية وطرد الشعوب العربية من اراضيها .

٦ – ان اسرائيل ، بوصفها عائقا جغرافيا يمتد في قلب العالم العربي ويفصل الدول العربية في آسيا عن البلاد العربية في افريقيا – تمثل عدوانا على وحدة الاراضي العربية وتحديا لحركة الوحدة العربية الشرعية التي تهدف في النهاية الى خلق دولة عربية واحدة .

ان التناقض الحتمي بين اسرائيل والامة العربية الذي ينبع من ان وجودها على ارض عربية مغتصبة انما يمثل عدوانا مستمرا وان جهودها المتواصلة للتوسع انما يمثل تهديدا دائما وان وجودها لتمزيق الوحدة الجغرافية للارض العربية انما يمثل عائقا دائما يقف امام الوحدة العربية – كل هذه الحقائق تحتم على العرب اعتبار كافة المعونات التي تقدم الى اسرائيل لا تمثل فقط عملا عدوانيا عاديا وانما تمثل عدوانا موجها ضد كيان الوجود العربي وآماله .

وقد استطاعت اسرائيل من طريق ممارسة ضغطها على الذين يحتضنونها للحصول على مزيد من المساعدات بكافة انواعها وكذلك بظهورها امامهم فصورة الاداة الملائمة التي تقف في حالة استعداد دائم للعمل لصالحهم وفي نفس الوقت باغرائهم ودفعهم الى العمل لصالحها بما يتفق مع خططهم تقصد استطاعت ان تحجب عنهم تماما النظرة البعيدة المدى التي كان من الممكن أن تؤدي الى خلق صداقة مع الشعوب العربية وكذلك استطاعت ان تقضي على اية احتمالات لتحسين العلاقات بين العرب والمناصرين الغربيين لاسرائيل .

وطالبت الندوة شعوب هذه البلاد الذين ضللتهم الصهيونية العالمية تماما، ضد مصالحهم الخاصة ان يأخذوا في اعتبارهم كيف أن حسن النيه تجاههم قد افسد عندنا أعمتهم الصهيونية العالمية والاستعمار الى درجة جعلتهم يرفضون اليد التي امدتها لهم الشعوب العربية وكل الشعوب المحبة للسلام في حب وامل عظيمين ، وكيف أنهم وقعوا في شراك الصهيونية والاستعمار وسقطوا في كمين خطة خبيثة تقودهم الى الهلاك .

ان الندوة تطالبهم بالعمل على تخليص انفسهم من هذا الشراك الاجوف وذلك بمطابقة المنطق وفقا لحقائق الموقف دون أي تحيز مسبق وعن طريق النظر الى حيث تكمن الحقيقة لا الى حيث يشير الصهاينة .

٧ – وفي محاولتها اليائسة للاحتفاظ بأرض فلسطين العربية المغتصبة وحتى تستطيع ان تتوسع فان اسرائيل تستخدم كل ما اكتسبته من خبرة . في فن التخريب ، لتمزيق المجتمعات العربية وذلك باستخدام الحرب النفسية الجوفاء التي تهدف الى تشجيع نقاط الضعف المؤقتة والعمل على تفاقمها ، وكذا المتناقضات الموروثة والتي لم تحل بعد، انها تؤيد الرجعية في العالم العربي ضد الزحف المؤزر لخطى التقدم والنمو والاشتراكية . انها تشكل خطرا ضد تطلعات العالم العربي ومحاولاته نحو حياة افضل كما انها تشكل خطرا على وحدة العرب الاقليمية .

٨ – ان اسرائيل ما هي الا احدى ادوات الاستعمار في آسيا وافريقيا . والواقع ان الصدفة وحدها هي التي اوجدت اسرائيل على الارض العربية في فلسطين وليس على الارض الآسيوية في قبرص او الارض الافريقية في اوغندا. فمن الحقائق التاريخية ان الصهيونية العالمية كانت قد طالبت اولا بريطانيا العظمى بجزيرة قبرص لكي تكون دولة يهودية ذات سيادة عام (١٩٥٢) ثم طالبت بالاقليم العربي المصري في سيناء ايضا (١٩٥٢ ولما فشلت ، وافق المجلس الصهيوني السادس في عام ١٩٥٤ – من ناحية ابتدا – على العرض البريطاني باقامة اليهود في اوغندا وارسل بعثه لاختيار موقع مناسب ولما كان الموقع الذي تقدم للبعثة غير مناسب ولما كانت الصهيونية العالمية حريصة على اخذ مركز تجاري في مفترق الطرق بين البحار والقارات اكثر من حرصها على مستعمرة تعتمد على الزراعة او التعدين فقد قررت اخيرا ان تأخذ فلسطين ، ومع هذا فاسرائيل وهي التي تشكل عدوانا على الوحدة الاقليمية لفلسطين العربية الآسيوية قد تشكل عدوانا مماثلا على وحدة الاراضي الافريقية في اوغندا او الاراضي الآسيوية في قبرص . انها في الواقع النموذج التقليدي للغزو الاستعماري العصري الذي لا يختلف عن أشكال الغزو في الارض الافريقية في الجزائر وروديسيا الجنوبية وافريقيا الجنوبية .

وليس من المفهوم كيف تستطيع دولة تعيش على المعونة الاجنبية ان تقدم معونة حقيقية للدولة الافريقية الآسيوية

وعلى العكس فهي عطية عميلة الاستعمار الذي يجد فيها اداة صالحة وتتخذ صورة الدولة الصغيرة التي تخدم الاهداف العامة الصهيونية والاستعمار والسعي وراء فتح اسواق في افريقيا لتشتيت الاذهان العربية وانصرافها وذلك لاستغلال المناجم الافريقية .

وكذلك تقوم اسرائيل بدورها التقليدي في محاولة تقويض الوحدة الافريقية وذلك لفصم التضامن بين الشعوب الافريقية من شمال الصحراء حتى جنوبها . ومن ثم فهي تمثل خطرا على المستقبل الافريقي والآمال الافريقية .

والندوة تناشد كل الشعوب الافريقية والآسيوية من الوقوع في شراك الصهيونية .

٩ – ولفتت الندوة النظر في كثير من الخوف الى اندفاع اسرائيل المسعور لامتلاك الاسلحة الذرية – وهذا الاندفاع يظهر في بناء المفاعل الذري الكبير في « ديمونا » بواسطة المساعدة الاجنبية المالية والفنية ، وكذلك وعد الولايات المتحدة الامريكية بمدها بمفاعل آخر لاستخدامه في تنقية مياه البحر من الاملاح وان كان في الواقع مثل هذا المفاعل قادر تماما على انتاج القنابل الذرية .

وتحذر الندوة العالم اجمع من الخطر الكبير الذي يشكله وضع مثل هذا

السلاح القاتل في ايدى دولة عدوانية توسعية لا اخلاق لها .

ثالثا : حول عرب فلسطين وحقوقهم :

١ ـ ان الفلسطينيين هم اصحاب الحق الشرعيين في فلسطين ، ويثبتها بزك حقوقهم هذه مقاومتهم في صمود المقاومة لالاف السنين ، وتوضحه حقيقة انه عند بدء الغزو الصهيونى كانوا يشكلون ٩٢٪ من شعب فلسطين وانه بالرغم من التسهيلات التى اعطتها بريطانيا للصهيونية عن طريق وضع فلسطين خلال فترة الحماية تحت ظروف سياسية وادارية واقتصادية من شأنها ان تسهل اقامة وطن قومى يهودى وما زالوا يمثلون ثلثى شعب فلسطين في ١٩٤٨ وكانوا الملاك الشرعيين لاكثر من ٩٠٪ من الاراضى .

ولما كان عرب فلسطين وهم المصدر الشرعى الوحيد في فلسطين لم يعترفوا لها بوعد بلفور . او الحماية البريطانية في فلسطين وانما يعتبرونهما مخالفين لحقوقهم في تقرير المصير . وينبع ذلك ان كل الاعمال المبنية على هاتين الوسيلتين وكل التسهيلات التشريعية الناجمة عنهما تعد غير شرعية .

٢ ـ وينبع ادعاء تبرير وجود دولة اسرائيل من قرار الامم المتحدة الذى اتخذ بعد ضغط ومناورات بعض الاستعماريين . وبالاضافة الى ذلك فان غالبية دول العالم المتحررة الآن والمحبة للسلام لم تكن ممثلة في الامم المتحدة ولم تكن قد حصلت بعد على عضوية المنظمة ولهذا فان مشكلة فلسطين وهى في الواقع مشكلة اسيوية افريقية تمت مناقشتها في غياب الاغلبية من الدول الافريقية والاسيوية .

وكذلك لم تكن مجموعة دول عدم الانحياز قد تشكلت عندما عولجت مشكلة فلسطين في الامم المتحدة ولهذا فان القرار الذى اتخذ في ظل الضغط والمضايقات التى مارستها القوى الكبرى المعتدية على الدول الصغرى التى لا حول لها ولا قوة في غياب الغالبية الكبرى من دول آسيا وافريقيا وفي غياب المساعى الحقيقية المبذولة في سبيل اقرار العدل والسلام في العالم من طريق دول عدم الانحياز لا يمكنه تغطية عدم شرعية اسرائيل ولكنه على العكس يضعها في موقف حرج .

انه من واجب الدول الاسيوية والافريقية ان تبذل مساعيها لاعادة النظر في هذه القضية غير العادلة .

وان اسرائيل التى قامت بمقتضى قرار من الامم المتحدة لازالت هى نفسها تتحدى كل قرارات الامم المتحدة التى تعترف بحقوق لاجئى عرب فلسطين في العودة لوطنهم واستعادة املاكهم المغتصبة .

بيان

١ ـ ان قضية فلسطين قضية تحريرية عادلة : تحرير وطن من الغزو وتحرير العقول الانسانية من الوضع في اسر مخطط وتحرير من الاستعمار وتحرير من الخوف من التهديد وابتزاز الاموال .

ولما كان على جميع العرب ان يتخذوا موقفا حازما لا تردد فيه بجانب الحركات التحررية في كل مكان في افريقيا وآسيا وغيرها من دول العالم ، ولما كان العرب قد اتخذوا في الواقع موقفا حازما لاتردد فيه لمساندة كافة نضال التحرر ومساعدتها بصورة فعالة ، ولما كان العرب قد ربطوا نضالهم بالقضايا العامة للحرية الى الحد الذى ادى بهم الى خوض حربين طاحنتين هما حرب الجزائر وحرب السويس فان من واجب كل الشعوب في كافة انحاء العالم ان يدركوا ان الكفاح من اجل استعادة فلسطين العربية انما هو كفاح حاسم بالنسبة للعالم اجمع وان احراز النصر فيه سيكون له آثار بعيدة المدى لمستقبل سوده الحرية لجميع الشعوب كالنصر الذى احرز في كل من الجزائر والسويس .

٢ ـ تود الندوة ان تؤكد من جديد ان الاستعمار والصهيونية قد استطاعا تحقيق اغراضهما في فلسطين وذلك يرجع الى ان الوطن العربى كان مقسما الى دول مختلفة تسيطر على معظمها قوات موالية للغرب ، وتعبر الندوة عن اقتناعها بأن الوحدة العربية التى تعتبر الهدف الاساسى للعرب جميعا عامل هام ان لم تكن اهم عامل من عوامل استعادة حقوق العرب في فلسطين .

٣ ـ دابت الصهيونية بمهارة منذ فترة طويلة على خلق نوع من الخلط بين الصراع الشرعى ضد الحركات الرجعية التى تمثلها الصهيونية وبين الحركات العنصرية والمناهضة للسامية التى يرفضها دائما الكرم والفلسفة العربية .

٤ ـ تعبر الندوة العالمية لفلسطين عن اقتناعها واضحة في اعتبارها العدالة العربية والاخطار الجسيمة التى تهدد العالم العربى بسبب اطماع اسرائيل التوسعية ووقوف اسرائيل في وجه التضامن الاسيوى الافريقى واستنادها الى القوى الاستعمارية في كل مكان والعذاب الطويل الذى عاناه اللاجئين الفلسطينيين ـ تعبر عن اقتناعها بضرورة استعادة الوحدة القومية لفلسطين في اقرب وقت ممكن وذلك بارجاع كل فلسطين الى وضعها الطبيعى لاهلها العرب .

هذا وتعرب الندوة عن اغتباطها لاقامة منظمة التحرير الفلسطينية التى هى تجسيد لارادة عرب فلسطين للصراع من اجل تحرير اراضيهم ، وتدعو الندوة ايضا كل من يعتنق المبادىء في العالم ويؤمن بالسلام والعدالة والحرية تدعوهم الى مساندة عرب فلسطين مساندة تامة واكيدة .

٥ ـ كما توصى الندوة بتشكيل لجنة دولية للاعلام والتضامن مع شعب فلسطين . على ان تتكون هذه اللجنة من اعضاء المنظمات التى تشترك في هذا المؤتمر .

وتهدف هذه اللجنة الدولية الى مايلى :

(أ) التعاون مع الاتحاد العام لطلبة فلسطين وكذا منظمة التحرير الفلسطينية . وذلك بقصد تنوير الرأى العام العالمى وتبصيره بالحقائق عن مشكلة فلسطين ، عن طريق عقد الندوات وتنظيم المحاضرات وبكل وسائل الاعلام الاخرى .

(ب) وثمة هدف آخر لهذه اللجنة العالمية ـ الا وهو ـ محاولة كسب تعضيد جميع شعوب العالم ووقوفهم الى جانب عرب فلسطين في نضالهم من اجل استرداد وطنهم .

٦ ـ اكدت الندوة قرار الدول الاسيوية الافريقية والمنظمة الدولية يوم ١٥ مايو يوما للتضامن مع شعب فلسطين .

٧ ـ اوصت الندوة جميع منظمات الطلاب القومية والعالمية وخاصة اتحاد الطلاب العالمى ومؤتمر الطلاب العالمى بتأييد الاتحاد العام لطلبة فلسطين في تنظيم ندوات عالمية دورية حول مشكلة فلسطين .

ودعت جميع المنظمات الطلابية الى اتخاذ موقف موحد ضد جميع المحاولات التى تسعى الى الاعتراف باتحاد طلاب اسرائيل ـ الذى تسيطر الصهيونية العالمية على كل انواع نشاطه كعضو في A.U.S والعمل على طردها من مؤتمر الطلاب العالمى .

بيان الاجتماع الاستشارى لممثلى الاحزاب الشيوعية والعمالية فى موسكو

عقد فى موسكو فى الفترة من ١ الى ٥ مارس عام ١٩٦٥ اجتماع استشارى لممثلى الحزب الشيوعى الارجنتينى والحزب الشيوعى الاسترالى والحزب الشيوعى البرازيلى والحزب الشيوعى البلغارى والحزب المتحد للثورة الاشتراكية الكوبية والحزب الشيوعى التشيكى والحزب الشيوعى الفنلندى والحزب الشيوعى الفرنسى وحزب الوحدة الاشتراكية الالمانى والحزب الشيوعى الالمانى والحزب الشيوعى لبريطانيا العظمى وحزب العمال الاشتراكى المجرى والحزب الشيوعى الهندى والحزب الشيوعى الايطالى وحزب الشعب الثورى المنغولى وحزب العمال المتحد البولندى والحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى والحزب الشيوعى السورى وحضر الاجتماع ممثلو الحزب الشيوعى للولايات المتحدة كمراقبين .

وقد أجرى المشتركون مشاورات حول مسائل ذات اهمية مشتركة وتبادلوا الآراء بشأن طرق ووسائل التغلب على الخلافات وتدعيم وحدة الحركة الشيوعية العالمية .

وجرى الاجتماع الاستشارى فى جو من الاخوة والصداقة كما اصطبغ بروح النضال الفعال من اجل ترابط الحركة الشيوعية باسم مهامها التاريخية العظيمة . واعرب المشتركون عن تصميم احزابهم الاكيد على بذل كل ما فى استطاعتها لتقوية الحركة الشيوعية العالمية وتدعيم وحدتها على اسس اللينينية — الماركسية والبروليتارية العالمية والطريق الذى رسمه اعلان ١٩٥٧ وبيان ١٩٦٠ .

وقد وافق ممثلو الاحزاب على ان تدعيم مراكز الاشتراكية وانطلاق حركات التحرر القومية والحركات الدولية للطبقة العاملة ونمو القوى التى تدافع عن حفظ السلام وتدعيمه تشكل الاتجاه الرئيسى فى تقدم العالم تحت الظروف الحالية . وفى الوقت نفسه فقد لوحظ أن رد الفعل العالمى — وخاصة من جانب الاستعمار الامريكى — زداد نشاطا فى أجزاء متعددة من العالم محاولا زيادة الموقف سوءا والقيام بأعمال العدوان ضد الدول الاشتراكية والدول الحديثة التحرر والحركة الثورية للشعوب .

وفى هذا الموقف فانه من الضرورى على جميع الاحزاب الشيوعية — أكثر من أى وقت مضى ان تظهر شعورها بالمسئولية العالمية وأن تتحد من اجل النضال المشترك ضد الاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد وضد حكم الرأسمال الاحتكارى ومن أجل التأييد الفعال لحركة التحرر والدفاع عن الشعوب التى تتعرض لعدوان استعمارى ومن أجل النضال لتحقيق سلام عالمى مبنى على احترام سيادة ووحدة أراضى جميع الدول .

وقد عبر المشتركون فى بيان اصدروه عن تضامنهم مع شعب نيتنام البطل وحزب العمال الفيتنامى واصدر نداء لتضامن دولى فى النضال ضد الاعمال العدوانية للعسكريين الامريكيين .

ويحمل تضامن جميع القوى الثورية فى وقتنا هذا — المجتمع الاشتراكى وحركة التحرير القومية والطبقة العاملة الدولية — اهمية قصوى لنجاح القتال ضد الاستعمار . وهذا التضامن يدعو بتصميم الى تدعيم الوحدة الشيوعية الدولية .

وتضعف الانقسامات فى الحركة الشيوعية وحدة الحركة ولذلك فهى تضر حركة التحرير العالمية وقضية الشيوعية .

وقد اعرب المشتركون عن اعتقادهم الراسخ بأن ما يوحد الاحزاب الشيوعية يفوق ما يفرق بينها فى الوقت الحاضر . ورغم ذلك فثمة خلافات قائمة حول الخط السياسى بالاضافة الى عدة مسائل هامة خاصة بالنظرية والتكتيكات . ومن الممكن جدا ومن الواجب العمل من اجل عمل متحد ضد الامبريالية عن طريق التأييد الكامل لحركة تحرير الشعوب فى النضال من أجل السلام العالمى والتعايش السلمى بين جميع الدول الكبيرة والصغيرة ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . وفى القتال من أجل المصالح الضرورية والاهداف التاريخية للطبقة العاملة والعمل المنظم فى النضال من أجل هذه الاهداف العامة هو أكثر الطرق فعالية للتغلب على الخلافات القائمة .

وأكد المشتركون ان الاحزاب الشيوعية يجب أن تبذل جهودا جماعية من أجل تدعيم العلاقات بينها وتقوية وحدة الحركة الشيوعية الدولية على أساس تطبيق المبادىء الديمقراطية للاستقلال والمساواة بين جميع الاحزاب الشقيقة .

ومن المرغوب فيه — فى النضال من أجل الوصل الى حل للواجبات العامة للحركة الشيوعية كلها — استخدام جميع الوسائل والطرق بما فيها الاجتماعات الجماعية والثنائية بين ممثلى الاحزاب الشقيقة وجميع الاشكال الاخرى للاتصالات الحزبية وتبادل الآراء .

ويجمع المشتركون على أنه تحت الظروف الحالية وكما أعلن بيان عام ١٩٦٠ فان الاجتماعات الدولية للاحزاب الشيوعية والعمالية هى وسائل فعالة لتبادل وجهات النظر والخبرات ولتدعيم النظرية اللينينية — الماركسية بالجهد الجماعى والعمل على ايجاد مراكز متحدة فى النضال من أجل الاهداف المشتركة . ومثل هذه الاجتماعات التى تعقد بناء على مبادىء المساواة الكاملة واستقلال كل حزب يمكن ان تؤدى خدمة جليلة الى القضية الخاصة بالتغلب على الخلافات وتقوية الحركة الشيوعية على

الاسس اللينينية — الماركسية
الامبريالية العالمية ولذلك ينبغى رأى
المشتركين — ان الاستعدادات الفعالة من
جانب الجميع لعقد اجتماع دولى جديد
في وقت مناسب تطابق مطابقة كاملة
مصلحة الحركة الشيوعية العالمية .

والدعوة لعقد الاجتماع الجديد
وضمان نجاحه من الضرورى اعداده من
حيث التكوين والتنظيم بصورة فعالة
لخلق ظروف مناسبة لجميع الاحزاب
الشقيقة للمساهمة في اعداده بجهود
مشتركة والعمل بدون كلل لتحسين الجو
داخل الحركة الشيوعية العالمية .
كما يجب أن يخدم الاجتماع القضية
العامة لجميع الشيوعيين . وسيؤكد
تأكيد وتركيز الجهود على المهام العاجلة
التى تواجه الحركة الشيوعية — أكثر
من اى شىء آخر — من مواقفنا ازاء
المسائل الجوهرية الحالية .

واعرب المشتركون عن رأيهم في انه
من المرغوب فيه عقد مؤتمر استشارى
تمهيدى لممثلى الاحزاب الـ ٨١ التى
حضرت اجتماع عام ١٩٦٠ — لمناقشة
مسألة عقد اجتماع دولى جديد . ومن
الضرورى اجراء مشاورات مع جميع
الاحزاب لاتخاذ قرار بشأن مسألة
الدعوة لعقد هذا المؤتمر التمهيدى .

وقد اعلنت الاحزاب الممثلة في هذا
الاجتماع عن تأييدها لعدم الاستمرار في
المجادلات العلنية التى تعتبر غير ودية
ومقللة من شأن الاحزاب الشقيقة .
وفي الوقت نفسه فانهم يعتبرون من المفيد
الاستمرار — بدون هجمات متبادلة —
في تبادل الرأى بشأن المسائل الهامة
الحالية ذات الاهمية المشتركة . واعلن
المشتركون تأييدهم "الالتزام التام
بالعلاقات التى تحكم بين الاحزاب
كما تم تعريفها في الاجتماعين اللذين
عقدا عامى ١٩٥٧ و ١٩٦٠ وبعدم
تدخل اى حزب في الشئون الداخلية
للاحزاب الاخرى .

واعرابا عن رأيهم بشأن طرق التغلب
على المصاعب القائمة داخل الحركة
الشيوعية الدولية وزيادة تقدمها فان
ممثلى الاحزاب كانت تقودهم رغبة تدعيم
الوحدة اللينينية الماركسية للمراكز
الشيوعية في القتال ضد الاستعمار
والامبريالية ومن اجل التحرر القومى
والسلام والديمقراطية والاشتراكية
والشيوعية .

ويعتقد ممثلو الاحزاب أن جميع
الاحزاب الشقيقة ستتجاوب بصورة
طيبة لعقد هذا الاجتماع الاستشارى .

